محمد فؤاد شكري

مصر والسودان

تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر (١٨٢٠-١٨٩٩)

مصر والسودان

تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر (١٨٢٠–١٨٩٩)

تأليف
محمد فؤاد شكري



مصر والسودان

محمد فؤاد شكري

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ‎+ ٤٤ (٠) ١٧٥٣ ٨٣٢٥٢٢
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

تصميم الغلاف: ولاء الشاهد

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٣٨٥٠ ٠

صدر هذا الكتاب عام ١٩٥٧.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٥.

المحتويات

مقدمة

تتناول هذه الدراسة تاريخ وادي النيل: شماله؛ مصر، وجنوبه: السودان، وذلك منذ أن تأسست الوحدة السياسية في مطلع القرن التاسع عشر إلى الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢م، وضياع السودان ثم استرجاعه من «المهدية» وإنشاء نظام الحكم الثنائي في السودان بين مصر وبريطانيا في سنة ١٨٩٩م.

وتلك دراسة تشمل تاريخ الوادي في مدة ثمانين عامًا تقريبًا تتصل الوقائع في أثنائها بعضها ببعض اتصالًا وثيقًا، وتمضي في تطور مستمر، وتنتهي في سياقها الطويل إلى نتائج معينة محددة، أهمها أن جوهر العوامل التي شكلت تاريخ شطرَي الوادي في هذه السنوات الطويلة كان واحدًا، وأن ما وقع من حوادث في أحد شطرَي الوادي كان ذا رد فعل يؤثر على مجرى الأمور في شطره الآخر، وأن وحدة وادي النيل السياسية التي بدأت في مطلع القرن التاسع عشر قد تأثرت وتدعمت خلال هذا القرن وظلَّت قائمة حتى نهايته.

وأما هذه النتائج المعينة المحددة، فهي تستلزم بحث مسائل معينة ومحددة كذلك، هي: البواعث التي دعت في عام ١٨٢٠م إلى اتحاد شطرَي الوادي في «نظام سياسي» واحد، زاد التمسك به في السنوات التالية، وظل قائمًا حتى وقت الثورة المهدية؛ والبواعث التي دعت إلى المعارضة في إخلاء السودان ١٨٨٤م، ثم إلى استرجاعه ١٨٩٨م، ويدخل في ذلك كله بحث «الوضع» في مصر وتطورات السياسة المصرية ابتداء من عام ١٨٢٠م لغاية ١٨٩٨م، و«الوضع» في السودان إلى وقت إبرام الاتفاق الثنائي في عام ١٨٩٩م.

ثم مدى الإنشاء والتعمير الذي حدث في السودان لتحقيق رفاهية أهله في عهد المصرية، وهو العهد المعروف في السودان باسم «التركية»؛ أي منذ الضم أو الفتح ومجيء المصريين في عام ١٨٢٠م إلى وقت قيام ثورة محمد أحمد المهدي، ثم إخلاء السودان في عَامَي ١٨٨٤–١٨٨٥م.

ومدى ما حققه «عهد المصرية» من تدريب السودانيين على ممارسة شئونهم بأنفسهم، بتطبيق «الحكم الذاتي» في السودان، منذ أن بدأ الأخذ بهذا النظام والعمل به عقب الضم أو الفتح مباشرة (١٨٢٠–١٨٢٣م)، وما تلا ذلك من تَوَسُّع في تطبيق الحكم الذاتي، حتى صار — عند اشتعال الثورة المهدية — أكثر الوظائف الهامة وذات المسئولية في الإدارتين المركزية والمحلية في أيدي السودانيين فعلًا، لا يستثني من ذلك سوى منصب الحكمدار وبعض المناصب القليلة في المديريات والحاميات.

وما ترتب على تأسيس الوحدة السياسية من حيث اتحاد شَطْرَي الوادي في كيان أو جثمان سياسي واحد، موئل السيادة الشرعية فيه لصاحب السلطة والحكم في الوادي وهو باشا أو خديوي مصر الذي كان بدوره يعترف بالسيادة العثمانية عليه. ولقد ظلَّت مصر مع تبعيتها للسلطان العثماني، وبحكم هذه التبعية لدرجة كبيرة كذلك؛ صاحبة السيادة على السودان حتى نهاية القرن، فلم يؤسس عهد المهدية من الناحية الدولية حقوقًا في السيادة على السودان؛ حيث اعتبر فريق من الدول الأراضي السودانية «ملكًا مباحًا» (Res Nullius) واعتبر فريق آخر — كان من بينه إنجلترا التي كانت لفترة من الزمن من عداد الفريق الأول — أن «المهدية» لم تكن سوى ثورة على صاحب السلطان الشرعي حدث بسببها، وبصورة مؤقتة فحسب، أن تعطلت مصر عن ممارسة ما لها — بحكم تبعيتها للسلطان العثماني وبحكم فتوحاتها — من حقوق في السيادة على السودان.

وأخيرًا عجز المهدية عن إنشاء الحكومة القوية الرشيدة التي انعقدت الآمال على قيامها لنشر أَلْوِيَة الأمن والسلام بعد أن أنهت المهدية حكم المصريين من السودان؛ ثم إخفاقها في المحافظة على كيان الوطن السوداني بالحدود التي كانت له عند انتقاله إليها، حتى ضاع قسم كبير من أملاك السودان في بحر الغزال وخط الاستواء وهرر والصومال وساحل الدناكل وبوعوص وسنهيت.

ذلك إذن هو موجز المسائل التي سوف تتناولها هذه الدراسة.

الفصل الأول

منشأ الوحدة السياسية ١٨٢٠–١٨٤٠م

ترتكز وحدة وادي النيل على أسس طبيعية جغرافية وإثنوجرافية ثقافية واقتصادية من الأزمان القديمة، ولا يعنينا في هذه الدراسة أمر هذه الأسس، ولكن يعنينا بحث الأسس التاريخية التي ارتكزت عليها وحدة وادي النيل السياسية في العصر الحديث باستعراض تاريخ العلاقات بين مصر والسودان في القرن التاسع عشر. ووجه الأهمية في ذلك أن ثبوت الوحدة السياسية يستتبعه لزومًا ثبوت حقوق السيادة لموئل السلطة ومقرها في شطرَي الوادي. ولقد ترتب على الأوضاع السائدة في مصر والسودان عند تحقق الوحدة السياسية أن تكون مصر باشوية أو «ولاية» عثمانية، وأن تكون حكومة القاهرة هي موئل السلطة في شطرَي الوادي، وأن تكون مصر تبعًا لذلك صاحبة حقوق في السيادة على شطرَي الوادي: مصر والسودان، مع تبعيتها للباب العالي صاحب السيادة الشرعية على مصر نفسها وعلى السودان الذي كان للدولة العثمانية حقوق في السيادة عليه منذ القرن السادس عشر لم تلبث أن اتسعت وتدعمت عندما بدأ المصريون فتوحهم السودانية باسم السلطان العثماني في مطلع القرن التاسع عشر.

فقد تضافرت عوامل عدة على أن تسيِّر مصر حملة على السودان؛ لإدخاله في نطاق ذلك «النظام السياسي» الذي أوجده محمد علي، وفرغ من وضع قواعده خصوصًا بين عامَي ١٨٠٧م و١٨١١م على أساس الحكومة المستبدة المستنيرة في الداخل، والتوسع صوب الشرق والجنوب في الخارج؛ لنقل مصر من مجرد إيالة عثمانية بسيطة إلى باشوية وراثية سواء أكانت منفصلة عن جثمان الدولة العثمانية أم داخلة في نطاق الإمبراطورية العثمانية إذا كان الاستقلال والانفصال متعذرًا.

وكان أكبر العوامل شأنًا في إرسال حملة السودان، مطالبة أهل السودان أنفسهم بإنشاء حكومة قوية على يد مصر، تقضي على أسباب الفوضى المنتشرة في بلادهم وتستبدل

بها عهدًا من الأمن والنظام والطمأنينة والرخاء أو الانتعاش الاقتصادي،[١*] فدخلت أقاليم النوبة وسنار وكردفان في حوزة مصر (١٨٢٠–١٨٢٣م)، وبدأ من هذا التاريخ تأسيس وحدة الوادي السياسية، كما بدأ من هذا التاريخ بسط «السيادة» على الوادي بأسره، وتقرير حقوق «السيادة» هذه لمصر التي هي موئلها المباشر.

ولقد طلب محمد علي من السلطان العثماني أن يأذن له في فتح السودان، على اعتبار أن للسلطان العثماني حقوقًا في السيادة من أوائل القرن السادس عشر الميلادي ليس على ولاية السودان فحسب، بل على الحبشة كذلك، ووافق محمود الثاني على أن يفتح محمد علي ما يشاء من أقاليم السودان على أن يحدث هذا باسم السلطان العثماني، فظلت السيادة العليا من حق تركيا بوصفها صاحبة السيادة الشرعية على مصر نفسها أوَّلًا، وصاحبة حقوق في السيادة على السودان نفسه ثانيًا.

وقد تبع هذا إذن أن جاء تعيين إسماعيل كامل بن محمد علي الذي قاد حملة الفتح، كأول حاكم أو حكمدار للسودان، من قِبَل الباب العالي، فصدر به في عام ١٨٢٢م أمر من الباب العالي، ولكن مما تجب ملاحظته أن هذا «الأمر» الذي أصدره الباب العالي لم يُوضع موضع التنفيذ كإجراء مباشر، بل صدر تقليد الحكم لإسماعيل من لدن محمد علي رأسًا. ثم إنه لم تعد تأتي بعد هذا الحادث في عام ١٨٢٢م أية «أوامر» أخرى من الباب العالي لتعيين الحكمدارين في السودان؛ بل صار يصدر تقليدهم من محمد علي رأسًا، واستمر هذا الإجراء متبعًا في تقليد جميع الحكمدارين في العهود التالية على يد خلفاء محمد علي.

ووجه الأهمية في ذلك أنه لو تعيَّن إسماعيل في عام ١٨٢٢م، وتعيَّن سائر الحكمدارين الذين خلفوه، بناء على أمر يصدر رأسًا من الباب العالي؛ لكان هذا الإجراء دليلًا على أن السودان يخضع مباشرة لسلطان الباب العالي، وعلى أن تركيا هي الموئل أو صاحبة السيادة المباشرة عليه فعلًا، ولكن صدور التقليد من جانب الولاة والخديويين كان معناه أن خصائص السيادة على السودان قد انتقلت إلى هؤلاء الولاة والخديويين. ويجب أن نذكر

[١*] الملك بشير واد عقيد (بشير العقدي) من الجعليين جاء إلى مصر في أوائل ١٢٣٢هـ/١٨١٦–١٨١٧م مستنجدًا بمحمد علي باشا؛ لأن الملك نمر كان وشى به لدى ملك سنار، فأرسل محمد علي مَن استقبله عند الحدود ورحب به. فأنشد أحد أتباع الملك عقيد وهو يخاطب بشيرًا ما يأتي: ولاك مقهور، ولاك منصور. وساكت بطر جيت شاكي. وكم تلبا كبير منك يبيض ويكاكي. سلام عليك يا مصر العزيزة الليلة مكنا جاكي.

مع ذلك أن هذا لا يعني أن مصر قد انفردت بحقوق السيادة على السودان؛ لأن مصر نفسها — كما قدمنا — تدين بالتبعية لتركيا، وتركيا صاحبة السيادة الشرعية عليها، ولأن حقوق سيادة مصر على السودان نفسه مبعثها الأول ما انتقل إليها من خصائص السيادة بمقتضى الفرمانات التي نالها الولاة والخديويون من تركيا: سواء فيما يتعلق بممارسة شئون الحكم في الولاية أو الخديوية وتنظيم علاقاتها مع الدول، أم فيما يتعلق بممارسة شئون الحكم في السودان.

ولم يكن يكفي لصيانة الوحدة السياسية، أن يظل مرتهنًا بقاء هذه الوحدة بمشيئة الباب العالي، فإذا شاء جرَّد الولاة والخديويين — وهم دائمًا ممثلو السلطة القائمة في شطرَي الوادي — من ممارسة شئون الحكم في السودان، وإن شاء أبقى لهم هذا الحق، بل وجب أن تعتمد مصر في مزاولة حقوق السيادة على السودان على سند دولي، قائمٍ على حق واقعي بدلًا من مجرد الاستناد في ممارسة هذه الحقوق على ما تدين به مصر من تبعية للسلطان العثماني.

وقد اتضحت هذه الحقيقة من وقت مبكر بسبب ما طرأ من تغيير على العلاقات بين مصر وتركيا أدَّى إلى نشوب حرب الشام الأولى ١٨٣١-١٨٣٢م، والثانية ١٨٣٩م، وتدخُّل الدول لإنهاء هذا النزاع المصري العثماني، ووضع تسوية للمسألة المصرية في عامَي ١٨٤٠م و١٨٤١م، ومنذ أن بدأت تسوء العلاقات بين محمد علي، باشا مصر، ومحمود الثاني سلطان تركيا، صار البَتُّ في مصير السودان من أهم الموضوعات التي شغلت محمد علي، وكان صون وحدة الوادي السياسية وتعزيزها كل ما عُنِيَ به محمد علي في هذه الأزمة.

فهو قد اعتبر الأقطار السودانية جزءًا من الأقطار المصرية، تسري فيها جميعها نظم واحدة، ويجري الإنفاق عليها من خزينة واحدة. ومن الثابت أن مصر على أيامه قد أنفقت بسخاء لتعمير السودان وإنعاش الحياة الاقتصادية به، وتعليم أبنائه وتشجيعهم بكل الطرق على السير في ركب الحضارة. ومن الثابت كذلك أن مصر عملت على تدريب السودانيين على حكم أنفسهم بأنفسهم على أساس ما سماه المعاصرون الأجانب الذين زاروا السودان في ذلك الحين «مبدأ إشراك العناصر الوطنية في شئون الحكم والإدارة»؛ أي إن السودان قد شهد العمل بما صار يُعرف باسم «السودنة» في الاصطلاح الحديث.

ومن الأيام الأولى التي تَمَّ فيها تأسيس الوحدة السياسية إذن صار لمصر رسالة في شطر الوادي الجنوبي لا تقر أو تجيز ضياع جهود مصر سدًى وعودة عهود الفوضى التي سبقت التنظيم الجديد، عندما تأزمت الأمور بين مصر وتركيا، وبات من الواضح: إما أن

يستقل محمد علي بملك مصر، وإما أن تظل مصر في نطاق الدولة العثمانية على قاعدة إنشاء الحكم الوراثي بها، عمد محمد علي إلى توضيح ما كان لمصر من حقوق ثابتة على السودان غير تلك المستمدة من واقع تبعية مصر للباب العالي.

والجدير بالذكر أن محمد علي لم يعتمد في بيان هذه الحقوق على «حق الفتح»، مع العلم بأن «حق الفتح» كان مأخوذًا به في تحديد العلاقات الدولية في ذلك العصر، بل استمر مُعْتَرَفًا به إلى وقت قريب جدًّا، حيث أُلغي «حق الفتح» نهائيًّا بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة في يونيو ١٩٤٥م، بل استند محمد علي في ضرورة المحافظة على وحدة الوادي على أمور ثلاثة:

أولها: رسالة مصر في السودان — التي سبقت الإشارة إليها — وفي سبيل توضيح أن لمصر رسالة في السودان لا يمكن التخلي عنها إطلاقًا، قام محمد علي عشية تأزُّم علاقاته مع الباب العالي برحلته المشهورة إلى السودان أكتوبر ١٨٣٨–مارس ١٨٣٩م، ونشر بعد عودته «جرنالًا» لهذه الرحلة في أبريل ١٨٣٩م، وكان لنشر هذا «الجرنال» أهمية عظيمة لسببين؛ أولهما متصل بالرسالة التي لمصر في السودان. وثانيهما متصل بالنظرية التي نادى بها محمد علي لتبرير بقاء السودان متحدًا مع مصر في «نظام سياسي» واحد؛ ونعني بذلك نظرية «الخلو» التي سوف يأتي بيانها. ذلك أن «الجرنال» فيما يتصل برسالة مصر في السودان قد أثبت نص خطبة ألقاها محمد علي في أعيان البلاد الذين اجتمعوا به في جهة «فاشنغارو» بالقرب من «فازوغلي»، كما أثبت طائفة من أحاديث محمد علي مع الزعماء المحليين وتوجيهاته للحكام المسئولين، وأوضحت هذه جميعها مبلغ اهتمام محمد علي بتأمين الأهلين على أرواحهم وأرزاقهم، بمنع اعتداءات الأحباش عليهم واعتداءات أهل سلطنة دارفور — ولم تخضع دارفور للحكم المصري إلا في عهد الخديوي إسماعيل — ثم حثه الأهلين على استغلال موارد بلادهم وتعليم أبنائهم والسير في ركب الحضارة، مما لا يدع مجالًا للشك في أن «الباشا» ما قام بهذه الرحلة الشاقة وقد ناهز السبعين، وأنه ما أبدى هذا الاهتمام الفائق بشئون السودان، إلا لإظهار عزمه القاطع على الاحتفاظ بشطر الوادي الجنوبي حتى يتسنَّى لمصر إتمامُ «رسالتها» من حيث واجب النهوض بالسودان إلى مصاف الأمم المتمدينة الرشيدة.

وثانيها: ضرورة الاطمئنان إلى توفير ماي تحتاج إليه مصر، بل السودان نفسه، من مياه النيل، فقد عمد حكام الحبشة والنوبة من الأزمنة القديمة إلى تهديد مصر بقطع مياه النيل عنها، وذلك كلما ساءت العلاقات بينهم وبين مصر؛ بأن يعملوا على تحويل مجرى

النيل بحيث لا تصل مياهه إلى مصر. وفي العصور القريبة يذكر الرحالة «جيمس بروس» (James Bruce) خطابًا من أحد ملوك الحبشة إلى الباشا العثماني في مصر في سنة ١٧٠٤م يقول فيه:

> في النيل وحده الوسيلة التي تكفي لعقابكم؛ لأن الله جعل منبع هذا النهر وفيضان مائه تحت سلطاننا، وفي وُسعنا التصرف في مياه هذا النهر بالكيفية التي تلحق الأذى البليغ بكم.

وحتى عهد محمد علي كان لا يزال الخوف من تحويل مجرى النهر قائمًا. ولقد ظل التهديد بتحويل مجرى النيل وقطع مياه النهر عن مصر باقيًا طوال العصور كلها، وخلال القرن التاسع عشر. بل إن هناك كثيرين اعتقدوا حتى عهد قريب أن تحويل مجرى النهر عملية ممكنة.

ومن بين الذين أخذوا بهذا الرأي الرحالة والمستكشف الإنجليزي «شارلس بيك» (Charles T. Beke) الذي سجل هذا الرأي في مذكرة تقدم بها إلى «اللورد بالمرستون» (Palmerston) في سنة ١٨٥١م بعنوان: «مذكرة عن إمكان تحويل مياه النيل بحيث يمتنع الري في مصر»، وبعد هذا التاريخ تحدث كثيرون عن إمكان تحويل مجرى النيل، نذكر من هؤلاء «السير صمويل بيكر» (Sir Samuel W. Baker) الذي طرق كثيرًا هذا الموضوع بين عامَي ١٨٨٤م و١٨٨٨م، و«اللورد ملنر» (Milner) في عام ١٨٩٢م. وهكذا، وكانت أكثر هذه الأحاديث أيام ضياع السودان بسبب المهدية.

ولقد استأثر الاهتمام بمسألة توفير مياه النيل للري في مصر والسودان معًا بانتباه محمد علي، فالمصريون في عهده هم الذين شقوا الطريق إلى حوض النيل الأعلى عندما قام «البمباشي سليم قبودان» برحلاته الاستكشافية الثلاثة في النيل الأبيض بين سنوات ١٨٣٨م و١٨٤١م لاستكشاف منابع النيل، فوصلت تحرياته إلى خط عرض ٤٤٢ شمالًا، وفي عهد محمد علي كذلك قامت في عام ١٨٤٠م محاولة في أثناء حكمدارية أحمد باشا جركس، المعروف بأبي ودان (١٨٣٨–١٨٤٣م) لسبق الأحباش وتفويت أغراضهم عليهم، وذلك بمحاولة تحويل مجرى نهر المارب «القاش» (Gash) أو الجاش إلى العطبرة.

وعلى ذلك فقد كان من شأن الاحتفاظ بالسودان أن يتمكن محمد علي من تلافي أخطار تحويل مجرى النيل ومنع مياهه لا عن مصر فقط بل عن السودان نفسه كذلك.

وثالثها: الاستناد إلى ما يُعرف باسم نظرية الخلو أو المُلْك المباح (Res Nullius)، وفحوى نظرية محمد علي أن الأقطار السودانية عند ضمها إلى مصر لم يكن أحد يمتلكها في الحقيقة؛ لأن السلطة كانت مُغْتَصَبَة من أصحابها الشرعيين، ونشرت قبائل العربان الفوضى في أنحاء السودان، فإذا استطاع حاكم أن ينتزع هذه الأراضي من قبضة أولئك الذين اغتصبوا كل سلطة بها، وأن ينشئ حكومة مرهوبة الجانب، تذود عن حياضها وتصون السودان من الغزو الأجنبي، وتكفل لأهله الاستقرار والعيش في هدوء وسلام، فقد صار واجبًا أن يستمتع هذا الحاكم بكل ما يخوله سلطانه أو سلطته من حقوق السيادة على هذه الأراضي الخالية. وهذا المُلْك المباح أصلًا.

ولقد كان الغرض كذلك من رحلة محمد علي إلى السودان (١٨٣٨–١٨٣٩م) ونشر «جرنال» الرحلة الذي نوهنا عنه؛ إذاعة نظرية «الخلو» هذه، والاستناد عليها في صون وحدة الوادي؛ أي بقاء شطريه: مصر والسودان، في نظام سياسي واحد.

ولذلك فقد بادر «لاورين» (Laürin) القنصل النمسوي في مصر بالكتابة إلى حكومته في ١٩ أبريل ١٨٣٩م بصدد نشر «جرنال» الرحلة: «إن مقصد الباشا من نشر هذا «الجرنال» أن يذيع على الملأ كل حقوق السيادة التي يطلبها لنفسه على تلك الأقاليم التي يعتبرها خالية (Vacans) ولا يملكها أحد. والسبب في ذلك أن تأسيس مملكة تضم أقطار السودان إليها قد أصبح عقيدة راسخة في ذهن محمد علي وفي ذهن أولئك الذين يدرسون عن كثب رغبات وميول الباشا … ويغلب على الظن أن نشر «جرنال» الرحلة ليس سوى مقدمة لإنشاء مملكة السودان الحديثة.» هذا، ولم يكن إنشاء ما أطلق عليه «لاورين» اسم «مملكة السودان الحديثة» إلا لإتمام الوحدة السياسية التي تجمع شطرَي وادي النيل (مصر والسودان) في إطار ونظام سياسي واحد.

تلك إذن كانت الحجج والدعاوى التي استندت عليها مصر في صون وحدة الوادي عندما شرعت الدول تعمل لوضع تسوية للمسألة المصرية في عامَي ١٨٤٠م و١٨٤١م. ولقد أخذت الدول بوجهات النظر هذه جميعها، فكان من أركان تسوية ١٨٤٠م و١٨٤١م الفرمان الصادر في ١٣ فبراير ١٨٤١م، والذي أعطى محمد علي (مدى الحياة) حكومة النوبة وسنار وكردفان ودارفور وجميع ملحقاتها. ولو أن دارفور لم تكن قد ضُمت بعد، فكان هذا الفرمان الوثيقة الأولى التي دعمت حقوق مصر في السيادة على شطر الوادي الجنوبي مع تبعيتها للباب العالي، وبموافقة الدول.

الفصل الثاني

تسوية المسألة المصرية ١٨٤٠-١٨٤١م

(١) أصول التسوية

عندما اشتد النضال بين محمد علي والسلطان محمود الثاني تدخلت الدول الأوروبية كي تضع حدًّا لتحديد العلاقات التي يجب أن تقوم بينهما، وكان مبعث هذا التدخل حرص الدول على صون مصالحها الخاصة المتمثلة وقتئذٍ في ضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية، وقد وضح «بالمرستون» سياسة حكومته وغرضها من هذا التدخل في رسالة بعث بها إلى «كامبل» (Campbell) القنصل الإنجليزي في مصر، في ٤ فبراير سنة ١٨٣٣م، جاء فيها أن الحكومة الإنجليزية مهتمة بضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية؛ حيث تعتبر بقاءها عاملًا لا غنى عنه في بقاء التوازن الدولي في أوروبا، وكان من هذا الرأي كذلك سائر الدول الكبرى. ولذلك فإنه عند استئناف الحرب بين محمود الثاني ومحمد علي «حرب الشام الثانية» وانهزام تركيا أسفر هذا الاتفاق في الرأي عن إبرام معاهدة أو «وفاق» لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠م بين إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا. وكان هذا «الوفاق» أول وثائق التسوية التي وُضعت للمسألة المصرية، وأما جوهر الحل الذي تضمَّنته هذه المعاهدة فكان إعطاء محمد علي وأسرته الحكم الوراثي في مصر ولكن بشريطة أن تبقى مصر ولاية عثمانية، وقبلت فرنسا «التسوية»، وانضمت إلى حظيرة الدول بتوقيعها اتفاقية البوغازات في ١٣ يوليو ١٨٤١م، وكانت فرنسا لم توقع على معاهدة لندن، وهذه المصلحة المشتركة التي أملت على الدول إبرام معاهدة لندن بقي أثرها ظاهرًا في كل الوثائق التي قامت عليها تسوية المسألة المصرية في عامَيْ ١٨٤٠م و١٨٤١م على أساس «الحل» الذي تضمَّنته معاهدة لندن لهذه المسألة.

ويمكن حصر وثائق هذه التسوية فيما يلي:

(١) معاهدة أو «وفاق» لندن التي ذكرناها، في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠م، وتتألف من «وفاق» مُبرَم بين الباب العالي من جهة والدول الأربع: إنجلترا، وروسيا، والنمسا، وبروسيا، من جهة أخرى «متعلقًا بإعادة السلم في الشرق»؛ ومن «عقد مفرد ملصوق بالاتفاق المبرم في ١٥ يوليو ١٨٤٠م» بين الدولة العثمانية والدول الأربع «يعد» فيه الباب العالي بعرض «الشروط» التي ذَكَرَتْهَا معاهدة لندن على محمد علي من أجل الصلح.

ومما تجدر ملاحظته أن مقدمة المعاهدة أو «الوفاق» ذكرت أن الغرض من إبرامها المحافظة على استقلال تركيا وسلامة كيانها، وأن «العقد المفرد» نص — ضمن أشياء أخرى — على وجوب سريان المعاهدات والقوانين الجاري العمل بها في الدولة العثمانية، في الباشوية المصرية.

(٢) مذكرة بتاريخ ١٨٤١م أرسلتها الدول الأربع: إنجلترا، وروسيا، والنمسا، وبروسيا للباب العالي لإعطاء محمد علي وأسرته الحكم في مصر وراثيًّا، وكان السلطان عبد المجيد بعد وفاة السلطان محمود الثاني في ١٨٣٩م قد عزل محمد علي في ١٤ سبتمبر ١٨٤٠م لعدم إذعانه — خلال المهلة المعطاة له — لقبول شروط الصلح التي تضمَّنتها معاهدة لندن. ومما يُلاحَظُ بشأن هذه المذكرة أن الحكم الوراثي الذي نصت عليه، كان على أساس الوراثة الصُّلبية المباشرة — وقد عارض الباب العالي في هذا النظام. ويلاحظ أن الدول اعتبرت إعطاء محمد علي وأسرته الحكم الوراثي في مصر «منحة» (Favour) من الباب العالي ومن «إحساناته ونعمه»، وأن هذا الحكم الوراثي لا يتعارض مع حقوق السيادة التي للباب العالي ولا ينتقص منها شيئًا، وأنه لا يتعارض مع الواجبات المفروضة على باشا مصر كأحد رعايا السلطان، وكحاكم لإحدى مقاطعات الدولة بناء على دعوة «تكليف» موجهة إليه من السلطان نفسه. ولقد أشارت الدول الأربع تأكيدًا لهذه الحقيقة إلى المواد: الثالثة والخامسة والسادسة من مواد «العقد المفرد» الملحق أو «الملصق» بوفاق أو معاهدة لندن؛ وتنص هذه المواد على وجوب تطبيق كافة المعاهدات والقوانين العثمانية الحالية والمستقبلة في الباشوية المصرية، كما تُطبق وتنفذ هذه المعاهدات والقوانين في أية مقاطعة أخرى من مقاطعات الدولة العثمانية.

(٣) فرمان الباب العالي إلى محمد علي بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١م، وقد تقرر فيه — لأول مرة — إعطاء محمد علي وأسرته حكومة مصر وراثة. على أن يختار الباب العالي نفسه مَنْ يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد علي الذكور خلفًا له، ثم مَنْ يخلف

هذا من بعده. وهكذا حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور لا يكون «لأولاد نساء «عائلته» الذكور حق أيًّا كان في الولاية المذكورة»، واختار الباب العالي لها مَنْ يشاء، ثم ذكر هذا الفرمان أن إعطاء محمد علي باشوية مصر وتقرير الحكم الوراثي بها بالصورة المنوه عنها إنما هو «منحة» من السلطان العثماني، وتأكيدًا لذلك نص الفرمان على ما يأتي:

> وحيث إن الامتياز (أو المنحة) المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه؛ وكانت هذه: الجزية، الإنفاق على الحرمين الشريفين، سك النقود، عدد الجيش (١٨ ألفًا)، الخدمة العسكرية، التعيين في الرتب العسكرية؛ ففي عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز.

وعلى ذلك فإنه بينما يختلف هذا الفرمان فيما يتعلق بترتيب الوراثة عما جاء في مذكرة الدول ٣٠ يناير ١٨٤١م، فقد اتفق مع هذه من حيث تقرير تبعية باشوية مصر كولاية من ولايات الدولة لسيادة الباب العالي الشرعية عليها؛ فنص فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م على أن: «جميع أحكام خطنا الشريف الهمايوني الصادر عن كلخانة، وكافة القوانين الإدارية الجاري العمل بها أو تلك التي سيجري العمل بموجبها في ممالكنا العثمانية، وجميع العهود المعقودة، أو التي ستُعقد في مستقبل الأيام بين بابنا العالي والدول المتحابة يتبع الإجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضًا.»

وخط شريف كلخانة الذي ورد ذكره في هذه العبارة، كان قد صدر في الآستانة وتُلي يوم ٣ نوفمبر ١٨٣٩م في كشك كلخانة بسراي السلطان في حفل حضره كبار رجال الدولة والرؤساء الروحيون وممثلو الدولة الأوروبية وممثلو الشعوب الخاضعة لتركيا: اليونان والأرمن والكاثوليك واليهود، وهو يكفل الحريات والضمانات التي أعطيت للشعوب العثمانية، ويتضمن برنامجًا لإصلاح الإدارة في أقاليم الإمبراطورية على قواعد جديدة تُؤَمِّن الأفراد على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم؛ وتجري بمقتضاها فرض وجِباية الضرائب بطريقة عادلة ومنظمة، ثم اتباع طريقة منظمة في التجنيد مع تحديد مدة الخدمة العسكرية، ويُعتبر خط شريف كلخانة (جلخانة) أول عهد دستوري أصدره السلاطين العثمانيون. ولقد كان لهذا الخط أبلغ الأثر في تكييف العلاقات بين تركيا ومصر؛ حيث أثيرت بسببه الأزمة التي عُرفت باسم أزمة التنظيمات الخيرية العثمانية في عهد عباس الأول، على نحو ما سيأتي ذكره.

(٤) ولقد أبلغ الباب العالي فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م إلى الدول في ١١ مارس ١٨٤١م، وأجابت هذه عليه بمذكرة مشتركة في ١٣ منه، عادت فأكدت «تبعية» مصر كولاية عادية لسيادة السلطان العثماني الشرعية. وفضلًا عن ذلك فقد ترتب على تبليغ الباب العالي لهذا الفرمان إلى الدول، ثم إجابة الدول على هذا التبليغ بمذكرتها المشتركة في ١٣ مارس، واعتبار الدول أن الفرمان متضمن للقواعد الأساسية التي نصت عليها معاهدة لندن والعقد المفرد في ١٥ يوليو ١٨٤٠م؛ نقول إنه ترتب على هذا أن أصبح فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م «اتفاقًا دوليًّا»، لا يمكن تعديله أو نقضه من غير موافقة إجماعية سابقة من جانب الدول المتعاقدة جميعها.

(٥) ولما كان محمد علي قد اعترض على القيود التي جاءت في فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١م، وهي الخاصة بترتيب الوراثة، وتقدير الجزية المطلوبة — وكانت هذه قُدِّرت بربع الإيرادات — والتعيينات العسكرية أو الرتب في الجيش، فقد تبودلت لتسوية هذه المسائل جملة مذكرات بين الباب العالي والدول، وأسفرت المساعي عن الوصول إلى حل نهائي، بموافقة الدول؛ تمثل في صدور فرمان في ٢٣ مايو ١٨٤١م أعقبه فرمان آخر بنفس المعنى في أول يونيو ١٨٤١م، ويلاحظ بشأن هذين الفرمانين: أنهما يشتملان على ترتيب الوراثة بشكل يجعلها منحصرة في الأكبر «الأرشد» فالأكبر من ذرية محمد علي؛ أي انتفاء حق الاختيار الذي كان للسلطان بموجب فرمان ١٣ فبراير، ولكن على شريطة أن يصدر التقليد بالولاية دائمًا من الباب العالي. حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور، حق للباب العالي أن يُعَيِّن شخصًا آخر للولاية، «وليس في مثل هذه الحالة لأولاد بنات محمد علي حق أو وجه شرعي يُسَوِّغ لهم الادعاء بالإرث»، وأنهما ينصان على ضرورة تنفيذ خط شريف كلخانة والمعاهدات المبرمة مع الدول أو التي تُبرم معها في المستقبل، وكذلك القوانين السارية في الدولة حاليًا أو التي تُسَنُّ في المستقبل.

(٦) الفرمان الصادر في ١٣ فبراير ١٨٤١م بخصوص السودان، وقد نص على تقليد محمد علي «ولاية مقاطعات النوبيا والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر، ولكن بغير حق الإرث»؛ أي لمدى الحياة فقط.

ويتضح مما تقدم عدة حقائق نجملها فيما يلي:

أن الدول نجحت نهائيًّا في تقرير المبدأ الجوهري الذي أرادت منه خدمة مصالحها الذاتية قبل أي اعتبار آخر، وهو بقاء مصر جزءًا من أجزاء الإمبراطورية العثمانية، بالرغم من إعطاء أسرة محمد علي الحكم الوراثي بها، فنجحت في وضع الحل الذي ارتأت

أنه ملائم لمصالحها في المسألة المصرية؛ لأن الحكم الوراثي في نطاق الدولة العثمانية، وبالضمانات التي نصت عليها المذكرات المتبادلة بين الدول والباب العالي، ثم الفرمانات التي أصدرها هذا الأخير، كان لا يتعارض في نظرها مع مبدأ المحافظة على سلامة الإمبراطورية العثمانية.

وأن الدول الأوروبية اشتركت اشتراكًا فعليًّا في تحديد «الوضع» (Status) النهائي الذي كلفته تسوية عامَي ١٨٤٠م و١٨٤١م للوادي بشطريه: مصره وسودانه، وقد اكتسبت هذه «التسوية» صبغة دولية ظاهرة، حتى إن «دي مارتنس» (De Martens) من كبار علماء القانون الدولي، قال عن أثر معاهدة لندن (١٥ يوليو ١٨٤٠م) — التي هي أساس التسوية والأصل الذي استندت عليه «الحلول» التي تضمَّنتها في «العقد المفرد» في التاريخ نفسه، ثم في المذكرات المتبادلة بين الدولة والباب العالي، قال: حيث إن معاهدة لندن والعقد المفرد قد صار إبرامهما باتفاق دولي، فمن الواضح أن اتفاقًا جديدًا بين الدول الأوروبية العظمى، هو وحده الذي يجري بمقتضاه تعديل الحقوق والامتيازات التي أوجدتها معاهدة لندن والعقد المفرد. لقد صدرت فرمانات خاصة من جانب الباب العالي كان من شأنها توسيع الحقوق التي للباشا (أي والي مصر) قبل الباب العالي؛ ولكن مما لا يحتمل أية مناقشة أن ليس في مقدور هذه الفرمانات بحال من الأحوال إلغاء «الوضع» الذي أوجدته معاهدة لندن والعقد المفرد، أو تعديله بصورة جوهرية. وقال «دي مارتنس» كذلك: إن الوضع الذي صار لحكومة مصر كما حددته وعينته المعاهدات المبرمة في لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠م يظل قائمًا ولا يمكن المساس به إطلاقًا، ولا بد من حصول اتفاق الدول سلفًا حتى يمكن تعديله أو إبطاله وإلغاؤه.

وإن ما يسري على مصر يسري كذلك على السودان، لا من حيث تقرير الحكم الوراثي؛ لأن الفرمان الخاص بالسودان أعطى محمد علي الحكم مدى الحياة فحسب، ولكن من حيث اعتبار السودان جزءًا من أجزاء الإمبراطورية العثمانية يجري فيه تطبيق وتنفيذ المعاهدات المبرمة بين الباب العالي والدول حاليًّا أو التي يصير إبرامها في المستقبل، وكذلك القوانين المعمول بها في الدولة حاليًّا أو التي يُعمل بها مستقبلًا.

(٢) نقد تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م

ولكن هذه التسوية التي وضعتها الدول للمسألة المصرية كانت شاذة وضعيفة، فالدول التي أرادت بها خدمة مآربها المتمثلة وقتئذٍ في المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية

تهربًا من مواجهة مشكلة ملء الفراغ الذي ينجم عن تقلص ظلها في أوروبا، ثم حرصًا على التوازن الدولي في هذه القارة، لم تدخل في اعتبارها ضرورة تنظيم العلاقات بين مصر وتركيا على قواعد ثابتة قوية، فكانت هذه التسوية مصدر كل ما طرأ بعد ذلك من اضطراب وقلاقل على العلاقات المصرية العثمانية.

وكان الشذوذ الظاهر في «الوضع» الذي نالته مصر هو بقاؤها مقاطعة كسائر مقاطعات الدولة العثمانية مع قيام الحكم الوراثي بها. ويتضح هذا الشذوذ في منع مصر من المفاوضة مباشرة مع الدول، ومن عقد المعاهدات مستقلة عن الباب العالي صاحب السيادة الشرعية عليها، ثم مطالبتها بقبول المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين تركيا والدول، وتنفيذ القوانين العثمانية في حين كفلت هذه التسوية لمصر في الوقت نفسه شطرًا من الاستقلال الداخلي في الإدارة وفرض الضرائب الداخلية والرسوم الجمركية والقيام بالإصلاحات، وممارسة شئون الحكم الداخلي، أو الذاتي عمومًا، ثم مراعاة ظروف البلاد الخاصة وحاجاتها عند تطبيق القوانين العثمانية.

وعلى ذلك فقد قيدت «الشروط» التي تضمَّنتها أصول التسوية سلطة الولاة من ناحية. ثم إنها مهدت السبيل من ناحيةٍ أخرى لتدخل الباب العالي من وقت لآخر في الشئون المصرية. وكان هذا التدخل مصدر أضرار كثيرة؛ لأن تركيا التي أعطت الفرمانات السالفة الذكر في أثناء أزمتها الكبرى وتحت ضغط الدول صارت بعد «التسوية» تتحين الفرص للتدخل، رائدها في ذلك تعطيل تقدم البلاد وسحب أو إلغاء «المنح السخية» التي تضمَّنتها الفرمانات، وإرجاع البلاد إلى حظيرة الدولة العثمانية كإحدى المقاطعات البسيطة العادية الأخرى؛ ثم إلغاء هذه الفرمانات ذاتها في آخر الأمر.

وقد ترتب على هذا أن انحصر نشاط الولاة في المدة التالية في ثلاثة أمور: أولها؛ درء الخطر: خطر سحب أو إلغاء الامتيازات التي جاءت بها الفرمانات، متعلقة بمبدأي الحكم الوراثي، والحكم الذاتي في مصر، ثانيها: الحصول على ضمانات أوفى لاستقرار الأمور في مصر على أساس تعديل نظام الحكم الوراثي بحيث تصبح الوراثة المباشرة أو الصُّلبية هي النظام المعمول به، ثم توسيع الحكم الذاتي بحيث تصبح مصر — في ممارسة شئونها الداخلية مع ما يستلزمه هذا من عقد اتفاقات مع الدول — مستقلة عن الباب العالي داخليًّا، فلا يربطها بفضل هذا كله غير تبعية السيادة الشرعية. وأما الحافز إلى هذا المسعى فهو إغلاق باب التدخل الضار في وجه الباب العالي، وثالثها: محاولة الظفر بالاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية نهائيًّا، كخير ضمان — للأسباب التي ذكرناها — لاستقرار الأوضاع في مصر.

على أنه لما كان متعذرًا من الناحية القانونية الدولية إجراء أي تعديل في «الوضع» القائم إلا بموافقة الدول التي اشتركت في وضع تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، فقد وجدت مصر في العهود التالية ألَّا مَعْدَى لها عن الاستعانة بالدول الأجنبية؛ الأمر الذي مَكَّن من تغلغل النفوذ الأجنبي في شئون مصر.

ومن أهم ما يُؤخذ على تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م: أنها قد فتحت باب التدخل الأجنبي وتغلغل النفوذ الأجنبي في مصر؛ وذلك أن هذه التسوية قد وضعت — في الحقيقة — مصر تحت الإشراف أو الوصاية الأوروبية، حيث كان في مقدور الدول — كما أسلفنا — تغيير أو إلغاء «الوضع» الذي صار لمصر بموجب تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م. أضف إلى هذا أن من بين المعاهدات والاتفاقات المبرمة بين الباب العالي والدول، والتي طلب تطبيقها في مصر معاهدات «الامتيازات الأجنبية» السائدة في الإمبراطورية العثمانية، والتي قال عنها اللورد «ملنر» (Milner): «إنها قيدت سيادة السلطان العثماني في داخل ممتلكاته بشكل لا نظير له.»

حقيقة إن محمد علي قد شجع وفود الأجانب إلى مصر، وأمن لهم إقامتهم بها، ولكن سلطة الباشا وسيادته الداخلية حيال هؤلاء استمرتا كاملتين طوال حكمه إلى أن وُضعت هذه التسوية؛ غير أن الحال لم يلبث أن تبدل بعد عام ١٨٤١م لسبب جوهري: هو أن أوروبا التي تأثرت بحدوث الانقلاب الصناعي بها في النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ أخذت تشعر تدريجيًّا بحاجتها إلى مواطن جديدة للخامات وإلى أسواق خارجية لتصريف مصنوعاتها، ووجدت في مصر مجالًا واسعًا للاستغلال يجذبها إليه اعتدال المناخ وخصوبة الأرض وتوقع الغنى السريع. وعندما بدأ سيل الأوروبيين والليفانتيين يتدفق على هذه البلاد، كانت مصر قد خرجت من نضالها العنيف الطويل مع تركيا، وصار لها ذلك «الوضع» الشاذ الذي ساعد الأجانب على الوفود إليها واستغلال مواردها في كنف معاهدات «الامتيازات الأجنبية» التي سرت في هذه البلاد سريانها في الدولة العثمانية بموجب «التسوية»، يحميهم في استغلالهم إياها ونشر نفوذهم بها ورعاية مصالحهم ذلك «الإشراف الأوروبي» الذي تحدثنا عنه. ولم تكن مصالح هؤلاء الوافدين دائمًا شريفة؛ لأن أكثرية الأجانب الذين انقضوا على مصر آنئذٍ كانوا كما وصفهم «سدني لو» (Sidney Low) من المغامرين الذين لا أخلاق لهم ولا مبادئ؛ فكانوا لا يعنون إلا باستغلال البلاد استغلالًا مزريًا مشينًا، ويساعدهم في ذلك قناصل الدول طمعًا في اقتسام الربح والغنيمة معهم.

ولم يكن هذا كل الأذى الذي نجم عن تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م؛ فقد قاسى السودان من أذاها ما قاسته مصر نفسها، فقد ترتب على تخويل السلطان العثماني لمحمد علي ضم السودان، ثم صدور فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م، الخاص بالسودان، أن ظل شطر الوادي الجنوبي كشطره الشمالي مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية. ولقد اعتُبِرَ السودان في الفرمانات الصادرة للولاة والخديويين من الملحقات المصرية؛ فلم يصدر فرمان خاص بالسودان لخلفاء محمد علي، على خلاف ما حدث معه، بل نصَّت الفرمانات الصادرة إلى إبراهيم (أغسطس ١٨٤٨م)، وإلى عباس الأول (نوفمبر ١٨٤٨م)، ومحمد سعيد (يوليو ١٨٥٤م)، وإسماعيل (يناير ١٨٦٣م)؛ على تقليد هؤلاء ولاية أو باشوية مصر وتوابعها أو ملحقاتها (dependances)؛ ثم إنها نصَّت على أن يكون هذا التقليد بالشروط نفسها التي تضمنها فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١م وأول يونيو ١٨٤١م الصادر إلى محمد علي، ومن معنى هذا سريان المعاهدات التي أبرمتها الدولة العثمانية أو تبرمها مع الدول، وسريان القوانين التي سنَّتها أو تسنها في السودان كذلك، ومن هذه المعاهدات كما ذكرنا «الامتيازات الأجنبية».

وشجع الأجانب على الذهاب إلى السودان والإقامة به، عدا الانتفاع بالمزايا التي كفلتها لهم تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م؛ عاملان هامان: استتباب الأمن في ربوع السودان نتيجة لتأسيس الحكومة الموطدة في الخرطوم، ثم فتح النيل الأبيض للملاحة بفضل الرحلات التي قام بها سليم قبودان بين عامَي ١٨٣٨م و١٨٤١م على نحو ما ذكرنا.

فقد جاء إلى السودان في مبدأ الأمر الرحالة والمستكشفون، بعضهم مع جيش إسماعيل كامل بن محمد علي، والبعض الآخر في أعقابه، ثم تبعهم التجار الأوروبيون والليفانتيون لجمع العاج والاتِّجار فيه أوَّلًا، ثم لاقتناص الرقيق عندما نضبت موارد العاج وقَلَّ الربح من تجارته أخيرًا، ولم يكن التجار الذين جاسوا في السودان بين ١٨٤٠م و١٨٦٠م خصوصًا من خيار القوم كذلك. بل كانوا كما وصفهم في عام ١٨٦٠م القنصل الإنجليزي في مصر «كوهون» (Colquhoun) من المغامرين الذين وقفوا كل جهودهم على اقتناص الرقيق والاتِّجار به. ولقد تسبب عن اتساع نفوذ تجار الرقيق، هؤلاء الذين حمتهم «الامتيازات» الأجنبية، وأولاهم القناصل رعايتهم؛ أن ضعفت سلطة الحكومة، فصارت لا تتعدى الخرطوم، ثم زالت تمامًا في الأنحاء البعيدة، في حين ظهرت الجماعات المسلحة، وانتشرت «الزرائب» أو المحطات التي كانت مخازن للمؤن والأسلحة والبارود ومستودعات للرقيق والعاج، وأقفرت أقاليم واسعة من سكانها، وعمت الفوضى من جديد في ربوع السودان.

(٣) أثر التسوية في توجيه السياسة المصرية في شطرَي الوادي

تبين مما تقدم إذن مدى النتائج التي ترتبت على تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م سواء في مصر أو في السودان. وكان من المتحتم لذلك أن تملي إملاءً هذه التسوية القاصرة الشاذة نوع السياسة التي وجب على مصر أن تتبعها في علاقاتها مع تركيا، صاحبة السيادة الشرعية عليها، ثم مع الدول التي اشتركت في وضع «التسوية»، والتي كان لا يمكن إدخال أي تعديل أو تغيير عليها من غير موافقتها.

وفي السنوات التالية انحرف هدف السياسة المصرية أوَّلًا: في المحافظة على «الوضع» في مصر والسودان كما جاء في «التسوية»؛ والسبيل إلى ذلك إبطال مسعى الباب العالي الذي يريد إلغاء الامتيازات التي تضمَّنتها الفرمانات، ويريد إرجاع مصر إلى حظيرة الدولة كمجرد باشوية عادية كسائر باشويات ومقاطعات الدولة العثمانية، ثم ثانيًا: في تأمين هذا الوضع، وذلك بمنع الباب العالي من التدخل في شئون الحكم ووقف محاولاته التي أراد بها تقييد سلطة الولاة أو الباشوات، وتعطيل المشروعات الإصلاحية، وكانت مقومات هذا «التأمين» المحافظة على الحكومة الوراثية في مصر مع استمرار وحدة الوادي السياسية، أي خضوع مصر والسودان لنظام سياسي واحد، ثم تجنيب البلاد أخطار الوضع الشاذ الذي أوجدته تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م، وذلك عن طريق تغيير ترتيب النظام الوراثي بحيث يصبح نظام الوراثة المباشرة أو الصُّلبية هو المتبع بدلًا من أن تبقى الوراثة من حق الأرشد فالأرشد من أسرة محمد علي كما قررها فرمانا ٢٣ مايو وأول يونيو ١٨٤١م، ثم عن طريق الحصول على السلطة التامة في ممارسة شئون الحكم الداخلية، حتى تتمتع البلاد بالحكم الذاتي الكامل، فيتسنَّى حينئذٍ الأخذ بأسباب الإصلاح اللازم للنهوض بها، ثم العمل إلى جانب هذا كله؛ من أجل وقف نشاط المغامرين الأجانب الذين جاءوا لاستغلال موارد القطر، مصره وسودانه.

وثمة حقيقة جديرة بالملاحظة، هي أن تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م، ولو أنها كانت تمنع حدوث أي تعديل أو تغيير جوهري في «وضع» البلاد من غير موافقة الدول، إلا أنها من ناحيةٍ أخرى كانت لا تمنع «الولاة» بحال من الأحوال من القيام بأية محاولة ترمي إلى إقناع الباب العالي بضرورة إدخال التعديلات أو التغييرات التي يرى هؤلاء ضرورة إدخالها على فرمانات الولاية، ما دامت هذه التعديلات أو التغييرات لا تتناول جوهر العلاقة بين تركيا ومصر — أي اعتراف مصر بالتبعية الرسمية لتركيا — وما دامت تلقى موافقة الدول عليها.

وعلى ذلك فقد صار على مصر بعد انقضاء عهد محمد علي أن تختار بين أمرين: إما البقاء في نطاق الإمبراطورية العثمانية مع تعديل «الوضع» الذي نالته في ١٨٤٠–١٨٤١م بالصورة التي تحقق الأغراض التي ذكرناها، وإما الاستقلال الكامل والانفصال عن تركيا، ومن مزايا الأمر الأول صيانة مصر من الغزو الأجنبي حيث اتفقت وقتئذٍ سياسة الدول على المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية، وقد استمرت هذه السياسة قائمة حتى عام ١٨٧٠م تقريبًا، أما الاستقلال الكامل والانفصال عن تركيا فمعناه تخليص البلاد نهائيًّا، مصر والسودان، من العوامل أو القيود المعطلة لنهوضها ورقيها، وكانت مصر ترى أن الاستقلال خير الحلول التي يجب أن تُفضَّل على غيرها، لإنهاء الوضع الشاذ المتولد من تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م بكل آثاره السيئة. على أن محاولات مصر في سبيل الاستقلال الكامل لم تنجح؛ لأنها صارت تصطدم دائمًا مع رغبات الدول التي تدخلت للحيلولة بين مصر واستقلالها الكامل. ولقد أخفق الولاة بعد محمد علي في الوصول إلى الاستقلال، ولكنهم نجحوا من ناحيةٍ أخرى في توسيع استقلال البلاد الداخلي، بدرجة تكون معها مصر والسودان وحدة سياسية واحدة منفصلة تمامًا عن تركيا.

وكان — حتى يتسنَّى إدراك هذا الاستقلال الداخلي أو الحكم الذاتي الكامل الذي أبقى على مجرد التبعية لتركيا، هذه التبعية التي كادت أن تكون اسمية فحسب، كالصلة التي تربط بين مصر والإمبراطورية العثمانية — أن تطورت سياسة مصر وعلاقاتها مع الدولة العثمانية والدول الأوروبية، في أدوار أو مراحل معينة كان لكل طابعه الخاص به. ولو أن السياسة المصرية في هذه الأدوار جميعها كانت تخضع في الحقيقة لمؤثر واحد، مترتب على الاعتبارات التي ذكرناها، هو ضرورة تحرير الوادي (مصر والسودان) من نفوذ أو تدخل تركيا من جهة، ثم من نفوذ أو تدخل أو «وصاية» الدول الأوروبية من جهة أخرى.

الفصل الثالث

مصر من ١٨٤٨م إلى ١٨٦٣م

تمهيد

امتد من سنة ١٨٤٨م إلى سنة ١٨٥٤م أول أدوار التطوير، الذي طرأ على السياسة المصرية نتيجة للتسوية التي وضعت في عامَي ١٨٤٠م و١٨٤١م، وقد تميز هذا الدور بوقوع أزمة التنظيمات العثمانية الخيرية في أثنائه، وهي الأزمة التي أثارتها تركيا حتى تستطيع بسببها إلغاء الامتيازات التي «منحتها» لمصر في فرمانات ١٨٤١م، وإزالة الوضع الذي نالته مصر في تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، والعودة بهذه البلاد إلى «وضع» الباشوية أو الولاية العادية كإحدى المقاطعات البسيطة الخاضعة للدولة العثمانية. ولقد استطاع القائمون بالحكم في مصر اجتياز أزمة «التنظيمات» بسلام والاحتفاظ «بالوضع» الذي كان لمصر بمقتضى «التسوية».

وكان في أواخر هذا الدور أن سعى عباس الأول (١٨٤٨–١٨٥٤م) لتوسيع حقوقه في ممارسة شئون الحكم الداخلي، وتعديل نظام الوراثة بجعلها صُلبية مباشرة؛ أي منحصرة في أكبر أبنائه وأبناء أبنائه بدلًا من بقائها كما كانت حسب الفرمانات منحصرة في الأرشد فالأرشد من أعضاء أسرة محمد علي. ومن المعروف أن إبراهيم الذي حكم من ١٤ أبريل إلى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨م — وقد توفي محمد علي في ٢ أغسطس ١٨٤٩م في عهد عباس الأول — حاول تغيير الوراثة وجعلها من نصيب أكبر أبنائه الأمير أحمد رفعت، فكتب في أواخر أيامه للسلطان العثماني في ذلك، ولكن إبراهيم بنى هذا الطلب — لإقصاء عباس عن الولاية — على اتهام عباس بالخيانة وبغير ذلك من التهم؛ لأنه كان يكرهه، والأثر التي تركته هذه الخطوة كان انقسام الأسرة، ووجود المتحيزين لبيت إبراهيم، وتدبير المكايد والمؤامرات في الآستانة ومصر ضد عباس، والذي يعنينا أن المسعى لتغيير الوراثة ظل متصلًا في عهد محمد سعيد (١٨٥٤–١٨٦٣م)، أي خلال ذلك الدور الذي مرَّت به

السياسة المصرية والذي تميز بحدثين ارتبطا في نظر محمد سعيد بضرورة تقوية مسند الباشوية على نفس الأساسين اللذين سبق ذكرهما؛ أي تعديل نظام الوراثة، وتوسيع الاستقلال الداخلي، وهذان الحدثان هما: إعطاء امتياز حفر قناة السويس إلى فرديننd دلسبس في ١٨٥٤م و١٨٥٦م، وإرسال الأورطة السودانية إلى المكسيك في ١٨٦٣م.

(١) أزمة التنظيمات العثمانية

والتنظيمات العثمانية هي مجموعة القوانين والأنظمة التي سُنَّت أو صدرت مستندة على القواعد التي تقررت في خط شريف كلخانة الصادر في ٣ نوفمبر ١٨٣٩م. وكان من هذه القوانين والتنظيمات: أوَّلًا: ما تعلق بإعطاء الضمانات لتأمين الشعوب الخاضعة للإمبراطورية مهما اختلفت أجناسهم ودياناتهم، على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم، وتنظيم فرض الضرائب وجبايتها، وتنظيم التجنيد وتحديد مدة الخدمة العسكرية، ثانيًا: ما تعلق بالأنظمة الإدارية على أساس تدعيم السلطة المركزية في القسطنطينية، وتوثيق الإشراف المركزي من عاصمة الإمبراطورية على إدارة الأقاليم والولايات بحرمان الولاة أو الباشوات كل سلطة لهم، عن طريق توزيع السلطات المحلية في الأقاليم أو الولايات بين الحاكم العسكري و«المال مدير» أو المحصل أو الدفتردار، والمجالس الإقليمية في المقاطعات — نقلًا عن الأنظمة الأوروبية — لإشراك أعيان الأقاليم في إدارة الشئون العامة؛ ثم حرمان الباشا أو الوالي حق القصاص؛ أي حرمانه من إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها دون الرجوع إلى القسطنطينية للحصول على تصديقها.

هذه «التنظيمات» أبلغها الباب العالي إلى محمد علي منذ ٦ ديسمبر ١٨٣٩م. ولكن هذا الأخير صار ينتحل بنجاح مختلف المعاذير لعدم تطبيقها في باشويته، ومنذ مايو ١٨٤١م اعترف الباب العالي بأن من حق محمد علي مراعاة ظروف البلاد المحلية وحالة السكان عند تطبيق التنظيمات العثمانية، فكان ذلك تسليمًا في واقع الأمر من جانب الباب العالي بعدم تطبيق التنظيمات في مصر، لا سيما أن الباب العالي لم يلبث أن اعترف كذلك بحرية محمد علي في فرض الضرائب وجبايتها وإدارة شئون ولايته المالية دون حاجة لخدمات الدفتردارين أو المحاسبين الذين يستمدون سلطتهم مباشرة من الآستانة. وهكذا ظل محمد علي صاحب السلطة التامة في شئون باشويته الداخلية، وفي عهد إبراهيم (إبريل–نوفمبر ١٨٤٨م) لم تُثَر مسألة التنظيمات العثمانية.

ولكن عندما تولى عباس الأول، كانت قد بدأت تظهر آثار التسوية التي وُضعت للمسألة المصرية في ١٨٤٠–١٨٤١م؛ من حيث ابتداء تغلغل النفوذ الأجنبي في البلاد

نتيجة لتلك «الوصاية» الدولية التي أتت بها التسوية، على نحو ما سبق ذكره. ثم إنه بعد هذه «التسوية» بدأ التنافس يحتدم بين إنجلترا وفرنسا على الاستئثار بالنفوذ الأعلى في مصر، وكانت فرنسا في السنوات الأخيرة من حكم محمد علي قد صارت صاحبة نفوذ كبير في مصر، لا يسوغه ذلك الدور الذي اتسم بالتردد والخذلان الذي لعبته في الأزمة المصرية العثمانية (١٨٤٠م) وهو الدور الذي كان عباس الأول لا يزال يذكره جيدًا.

ولقد خشي عباس إذا استمر النفوذ الفرنسي يتزايد على أيدي أولئك الذين درسوا في فرنسا وتأثروا بمساعي فرنسا التي تعمل لكسب ودهم، وكان يتزعم هؤلاء عمه محمد سعيد؛ خشي عباس أن تتدهور الباشوية المصرية إلى مجرد بلاد خاضعة «للحماية» الفرنسية، تعمل على مكافحة النفوذ الفرنسي، ولم تجهل فرنسا حقيقة ميوله نحوها وكراهيته لها، فراحت من جهتها تكيد له وتتربص به الدوائر، وسنحت لها الفرصة عندما اشتد النزاع بين عباس وسائر أعضاء الأسرة بسبب اختلافهم على تقسيم تركة محمد علي، وتآمر هؤلاء ضده خصوصًا نازلي هانم (من بنات محمد علي) مع رجال الديوان العثماني لإقصائه عن الولاية، وشوَّه أعداؤه سمعته في تركيا، فاتهموه بالإسراف والاستبداد وقلة الدربة والعجز عن إدارة شئون الحكم؛ وروَّجت فرنسا هذه الاتهامات ضده في القسطنطينية وفي العواصم الأوروبية، وصارت تؤيد مساعي أعدائه لدى الباب العالي الذي اتخذ من هذه الاتهامات مبررًا لتنفيذ تلك السياسة التي لم يستطع تنفيذها أيام محمد علي وإبراهيم، والتي هدفت إلى إلغاء الامتيازات التي تمتعت بها مصر بفضل الفرمانات الصادرة في عام ١٨٤١م باعتبار أن تشويه الحكم والإساءة إلى سمعة الحكام، في مصر يؤديان إلى ثبوت الاتهام على الباشوية المصرية بالضعف والعجز، فلا يبقى هناك مبرر لاستمرار تمتع هذه الباشوية بالامتيازات التي أعطيتها، بل يجب تجريدها من هذه الامتيازات وإرجاعها إلى حظيرة الدولة ولاية عادية حتى تستقيم أحوالها، ولم تكن أغراض الباب العالي هذه سرًّا خافيًا، فقد قال الواقفون على بواطن الأمور في اليوم نفسه الذي قُرِئَ فيه فرمان تولية عباس باشا بالقلعة في ١٩ فبراير ١٨٤٩م:

> يبدو محققًا أن الباب العالي يريد أن ينتقص من نواحٍ متعددة السلطات المستقلة التي كان يمارسها محمد علي، وأن يضع مصر تحت إشرافه المباشر بأكثر مِمَّا كان عليه الحال في السنوات الطويلة الماضية.

وأما وسيلة الباب العالي إلى ذلك فكانت مطالبة عباس بتطبيق التنظيمات العثمانية في ولايته. بل إن الباب العالي عندما اشتدت المكايد ضد عباس في الآستانة وتزايد نفور

الباب العالي منه، قرر إخراجه من الحكم نهائيًّا عند سنوح أول فرصة، وكان محمد سعيد — متزعم الجماعة الفرنسية، والذي آزرته فرنسا — هو المرشح للولاية بعد عزله.

وعلى ذلك طلب الباب العالي من عباس في مارس ١٨٥٠م إدخال التنظيمات العثمانية لتطبيقها بحذافيرها في مصر، وإعطاء الضمانات الكافية لحماية الأرواح والأعراض والأموال بإقامة الإدارة العادلة في البلاد، وإنزال القوات البرية المصرية إلى الحد الذي نصَّت عليه الفرمانات (أي ثمانية عشر ألفًا)؛ وهذا عدا مطالب أخرى بشأن إزالة القيود التي فرضها عباس على أعضاء الأسرة من أعدائه الذين منعهم من الذهاب إلى «دار الخلافة» أي تركيا.

ولم يلبث عباس أن عارض بشدة في تطبيق «التنظيمات» بحذافيرها دون تعديل، واستند في معارضته هذه على أساسين جوهريين؛ أولهما: أن تطبيق التنظيمات بالصورة المطلوبة متعارض مع الحقوق التي هي من أركان الحكومة الوراثية كما رسمها فرمان فبراير ١٨٤١م، وكما ضمنتها الدول بموافقتها عليها، فمن حق الوالي بفضل الفرمانات أن يمارس السلطة الداخلية في شئون ولايته كاملة غير منقوصة، وأما إذا طُبقت التنظيمات كما هي في مصر فإنها سوف تطغى على كل حقوقه في الإدارة الداخلية؛ بإخضاع كل شئون القضاء والإدارة والمال رأسًا للديوان العثماني بالقسطنطينية؛ الأمر الذي يترتب عليه خفض مركز الوالي في مصر إلى مستوى الباشوات العاديين في الروملي أو الشام وغير ذلك من الولايات أو المقاطعات العادية في الدولة، وذلك مناقض لما تقرر في الفرمانات التي أعطت مؤسس البيت الحاكم في مصر حق الولاية بموافقة الدول الأوروبية.

وثانيهما: أن تطبيق التنظيمات العثمانية على علاتها في مصر لا يتفق إطلاقًا مع ظروف هذا القطر وأحواله وحاجاته، من ذلك ما نصت عليه التنظيمات بشأن عدم توقيع عقوبة «الإعدام» على القتلة والثائرين من غير أن يجيز ذلك فرمان يصدر من الحضرة الشاهانية، فكان من رأي عباس، وأَيَّده في هذا القنصل الإنجليزي «شارلس مري» (Charles Murray) أنه في بحر ستة شهور من نشر مثل هذا القانون في مصر لن يفقد (فحسب) المسيحيون كل أمن على أموالهم وأرواحهم بل إن القطر بأجمعه كذلك سوف يرتمي في أحضان الفوضى والثورة، ثم كان من رأي عباس أن الأعراب في الصحراء والفلاحين بالصعيد والأهلين في النوبة وسنار لا يأبهون للأوامر التي يصدرها الباب العالي، وهو الذي يبعد بعدًا شاسعًا عنهم، ولا يخشون بأسه وسطوته، ولكنهم يخشون الحكومة التي تقتص منهم في التو والساعة إذا حصل ما يوجب الاقتصاص منهم؛ فصار الأمن مستتبًّا واطمأن الناس على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم بخلاف الحال في ولايات الدولة العثمانية الأخرى.

ومن المسائل التي أثارها عباس للتدليل على عدم ملاءمة التنظيمات: مسألة «القصاص» ذاتها، فالشريعة الإسلامية تجيز لولي الدم (أي أقرباء المقتول وورثته) قبول الدية (ثمن الدم) من القاتل، فلا يُعدم هذا إذا دفعها هو وقبلها هؤلاء، فأرادت التنظيمات الآن أن يكون للحكومة حق القصاص من القاتل حتى بعد تقديمه الدية (أي دفع ثمن الدم) وقبول «ولي الدم» لها؛ أي بعد صفح هذا عنه، وذلك بمحاكمته ثم معاقبته بالحبس (بعد ثبوت الجرم عليه) بالأشغال الشاقة من سنة إلى خمس سنوات؛ وذلك بدلًا من الإعدام مِمَّا من شأنه (كما قال عباس) إثارة شعور الأهلين المسلمين الذين يحرمهم هذا التشريع حقوقهم.

ولما كان تطبيق التنظيمات العثمانية قد أخفق في أكثر ولايات الدولة (إن لم تكن في جميعها) في تأمين الناس على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم، فقد ساد الاعتقاد في مصر بأن ليس الغرض من المطالبة بتطبيقها في هذه البلاد سوى تحقير عباس وإهانته، يدفع الباب العالي إلى ذلك تأثره — كما اعتقد عباس — بالمكايد التي كان يدبرها له أعداؤه في القسطنطينية لإضعاف سلطته.

والحقيقة أن إدخال التنظيمات العثمانية في مصر والإصرار على تنفيذها برمتها وعلى علاتها كان معناه إلغاء الباشوية الوراثية، كآخر خطوات هذا التدخل من جانب الباب العالي، وكما جاءت هذه الباشوية الوراثية في فرمانات الولاية.

في هذه الظروف إذن قرر عباس الاستعانة بالنفوذ الأجنبي. ولما كان متعذرًا على عباس للأسباب التي عرفناها أن يتجه صوب فرنسا لمساعدته، فقد ولى وجهه شطر إنجلترا. ومما يجب ذكره أن علاقات عباس بهذه الدولة لم تكن طيبة عند بداية حكمه، فهو يكره كل نفوذ أجنبي سواء كان فرنسيًّا أم إنجليزيًّا. ثم إنه قد رفض منذ ديسمبر ١٨٤٨م إنشاء سكة حديدية بين السويس والإسكندرية أراد الإنجليز إنشاءها لتسهيل تجارتهم وبريدهم مع الهند عبر الطريق البري؛ لأن عباسًا كان يخشى انتشار النفوذ الإنجليزي. ثم إنه عندما شاهد القنصل الإنجليزي «مري» يسعى لجذب البدو إليه في شبه جزيرة سيناء لأغراض قد تكون متصلة برغبة الإنجليز في تأمين مواصلاتهم البرية، بادر عباس في عام ١٨٥٠م بإنشاء مركز حربي في «الطور»؛ ليحول دون تأسيسهم مراكز أو مناطق نفوذ في تلك الجهات يهددون منها حدود مصر الشرقية. ولذلك لم يكن الإنجليز متحمسين لمصلحته بتاتًا عندما ثار النزاع بينه وبين الباب العالي وقويت المكايد ضده في الآستانة. بل كان «السير ستراتفورد كانينج» (Stratford Canning) السفير الإنجليزي

لدى الباب العالي يكره عباسًا كراهية شديدة. ومن المشكوك فيه كثيرًا أن هذه الكراهية قد زالت أو انكسرت حدتها في أثناء التعاون المصري البريطاني في القسطنطينية بعد ذلك.

زد على ذلك أن الإنجليز قد اتبعوا في علاقاتهم مع مصر وتركيا خطة التزام حرفية الفرمانات لاتفاق ذلك مع مصالحهم السياسية، وقد جعلتهم هذه الخطة لا يرتاحون إلى سعايات ومكايد أعداء عباس ضده في القسطنطينية ولا يوافقون على أي تدبير يرمي إلى عزله من الباشوية؛ لأنه لم يكن من مصلحتهم أن يتدخل الباب العالي في شئون الباشوية المصرية بالصورة التي تمكنه من استرداد نفوذه كاملًا في الباشوية، فينهدم بذلك أحد أركان التسوية التي وُضعت للمسألة المصرية، وهو إخراج الباشوية المصرية من تدخل الباب العالي والسيطرة الفعلية العثمانية؛ ولأنه لم يكن من مصلحتهم أن ينفسح المجال أمام فرنسا منافستهم القوية للاستئثار بالنفوذ الأعلى في مصر على يد محمد سعيد بعد عزل عباس، فيصبح النفوذ الفرنسي خطرًا يتهدد مصالح الإنجليز الذين يعنيهم قبل أي اعتبار آخر بقاء الطريق البري: السويس–القاهرة–الإسكندرية مفتوحًا لمواصلاتهم الإمبراطورية مع الهند.

ولكن هذه الخطة نفسها (التزام حرفية الفرمانات) قد جعلتهم من ناحيةٍ أخرى، على نحو ما قال «بالمرستون» نفسه في رسالته إلى القنصل الإنجليزي في مصر «شارلس مري» في ٢٠ فبراير ١٨٥١م:

> لا يريدون، بل إنهم ليمتنعون عن تأييد عباس في معارضة تطبيق التنظيمات العثمانية في مصر.

وذلك على اعتبار أن تطبيقها ينطوي على إصلاحات مفيدة لإنشاء الحكومة العادلة الطيبة في مصر. ثم إنه لا يتعارض مع مبدأ الحكم الوراثي الذي استند عليه مسند الباشوية؛ ولأنه لم يكن منتظرًا إجراء أي تعديل في الأوضاع القائمة من غير موافقة الدول، ولأن عباسًا كان معاكسًا — بموقفه من السكة الحديد التي أراد الإنجليز إنشاءها — مصالح هؤلاء، ولم يكن، كما أسلفنا، على علاقات طيبة معهم، بينما هم على خلاف ذلك؛ كانوا أصحاب حظوة لدى الباب العالي بفضل السمعة والنفوذ الكبيرين اللذين تمتع بهما سفيرهم في الآستانة وقتئذٍ السير «ستراتفورد كانينج» لدى دوائر الباب العالي.

ولكن عباسًا عندما صمم على الاستعانة بالنفوذ الإنجليزي لاجتياز الأزمة، كان يدرك تمامًا حقيقة الموقف؛ الأمر الذي جعله مستعدًّا لدفع الثمن الذي يرضاه الإنجليز لخدماتهم؛ وهذا الثمن هو موافقته على مد السكة الحديد في الطريق البري من الإسكندرية

إلى السويس، ومنذ ١٦ فبراير ١٨٥١م استطاع عباس الاتفاق مع «شارلس مري» على أصول قواعد الاتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية: أن تتدخل إنجلترا لدى الباب العالي للمحافظة على حقوق عباس كما جاءت في فرمانات الوراثة، وأن يتفاوض عباس مع المهندس الإنجليزي «السير روبرت استفنسون» (Sir Robert Stephenson) لمد الخط الحديدي؛ وأن يعمل عباس على تشجيع التجارة البريطانية وتأمين المواصلات مع الهند.

وفي ٧ مارس ١٨٥١م بعث «بالمرستون» بتعليماته إلى «مري»: «كي يؤكد لعباس باشا استجابة الحكومة الإنجليزية لرغائبه»؛ ولتبليغه «أنها قد أصدرت تعليماتها إلى سفيرها بالقسطنطينية ليقدم كل مساعدة في استطاعته لعباس لدى الباب العالي.»

وكان من العوامل التي جعلت الحكومة الإنجليزية تبادر بالموافقة على التفاهم والاتفاق مع عباس، أن هذا الأخير كان قد أطلع «شارلس مري» على عرض تقدمت به فرنسا إليه منذ يناير ١٨٥١م فحواه أن تتعهد فرنسا بمساعدته في القسطنطينية في مسألة التنظيمات العثمانية على قاعدة الاحتفاظ «بمبادئ الفرمانات وبقدر الاستقلال الذي أعطته الفرمانات إلى عباس في الإدارة الداخلية» في نظير أن تطمئن هي إلى صداقة عباس لها وارتمائه في أحضانها.

وهذا الاتفاق الذي تم التفاهم عليه بين عباس وإنجلترا حدث في وقت مناسب؛ لأن العلاقات بين الباب العالي وعباس كانت قد زادت توترًا بسبب أزمة التنظيمات لدرجة أن صارت تركيا تسعى جديًّا لعزله، فكان من كلام «بتراكي» (Petraki) قنصل إسبانيا العام بالإسكندرية، والذي عهد إليه عباس في بذل المساعي لدى الحكومتين النمسوية في فينا والبروسية في برلين؛ لتوضيح الموقف لهما أو بالأحرى إقناعهما بتأييد قضيته؛ كان من كلامه: «من الواضح أن خطة رشيد باشا «الوزير العثماني» وأرتين الوزير المصري — وكان قد هرب من مصر إلى الآستانة — ترمي إلى إثارة الاضطرابات الخطيرة في مصر حتى يتسنَّى بفضل ذلك لا عزل عباس باشا فحسب، بل حرمان كل أسرة محمد علي «من الولاية»؛ فيصبح متيسرًا عندئذٍ وضع أحد صنائع الوزير العثماني في حكومة مصر؛ الأمر الذي يمكن بواسطته استخدام مورد جديد «مصر» لإصلاح الحالة التعيسة السائدة في مالية الإمبراطورية العثمانية.»

ومن ناحيةٍ أخرى فإن الباب العالي كان يلقى تأييدًا له في موقفه لا من جانب فرنسا وحدها فقط — وقد سبق ذكر أسباب عدائها لعباس — بل من جانب روسيا والنمسا، وهما اللتان قال القنصل الأمريكي في مصر «ماكولي» (McCauley) في ١٣ أغسطس

١٨٥١م يفسر مسلكهما: كانتا مدفوعتين في هذه السياسة «بعامل الحسد من النفوذ الذي تمتعت به إنجلترا في مصر وصارت تخدم به مصالحها المرتبطة بإمبراطوريتها في الهند.»

ولكن كان من المنتظر إذا انضمت إنجلترا إلى عباس في كفاحه السياسي في القسطنطينية، أن تبذل هذه الدولة قصارى جهدها لجذب الدول المعارضة إلى صف عباس، أو تسعى لتخفيف وطأة المعارضة ضده في دوائر الباب العالي، بفضل ما كان لسفيرها «ستراتفورد كانينج» من سمعة ونفوذ في القسطنطينية.

وبالفعل لم تلبث أن خفت حدة المعارضة ضد عباس بسبب الدبلوماسية النشيطة التي اتبعتها الحكومة الإنجليزية في سان بطرسبرج «روسيا» وبرلين «بروسيا» والقسطنطينية. ثم إن انقلابًا لم يلبث أن حدث في فرنسا ذاتها، في ديسمبر ١٨٥١م، مهد لإنشاء إمبراطورية نابليون الثالث (الإمبراطورية الثانية) وكانت سياستها التفاهم مع إنجلترا، مما ترتب عليه أن زال كل تفكير لدى الباب العالي في خلع عباس وإقصائه عن الولاية، وزال كل خطر يتهدد الباشوية الوراثية نفسها؛ وما لبثت المفاوضات أن بدأت بين الباب العالي وعباس لتصفية المسائل المختلف عليها بينهما.

وانتهت أزمة التنظيمات بالاتفاق نهائيًّا بين الطرفين في ١٦ و١٧ أبريل ١٨٥٢م؛ وفي ٢٣ أغسطس ١٨٥٢م قرئ رسميًّا فرمان السلطان في القاهرة؛ وهو يتضمن ما انتهى إليه الاتفاق بشأن تطبيق التنظيمات العثمانية في مصر، فترك لعباس حق القصاص (إصدار أحكام الإعدام) من غير موافقة الباب العالي مقدمًا على نصوص الأحكام الصادرة به. على أن يُكْتَفَى بإرسال إعلام شرعي بهذه الأحكام ومحاضرها — بعد نفاذ الأحكام — إلى الآستانة، وقبِل الباب العالي أن يظل «القصاص» من حق عباس «مؤقتًا» لمدة سبع سنوات، وأما فيما يتعلق بإشراف الباب العالي المباشر على شئون الإدارة فإن شيئًا من ذلك لم يتحقق، وظل عباس محتفظًا بكل سلطاته الداخلية كاملة حسب ما جاء في فرمانات الولاية.

وأما إنجلترا فقد حصلت على ثمن وساطتها عندما صدر في أكتوبر ١٨٥١م فرمان من الباب العالي بالموافقة على إنشاء السكة الحديدية، وكان عباس قد بادر منذ ١٨ يوليو ١٨٥١م بإبرام عقد مع «السير روبرت ستفنسون» لإنشاء سكة حديدية بين الإسكندرية والقاهرة، فعل ذلك سرًّا ودون أن ينتظر تصريحًا من الباب العالي، بل على الرغم من تحذير هذا الأخير له ضد هذا العمل، فثارت ثائرة الباب العالي واعترض بشدة على هذه الخطوة في مذكرة جافة اللهجة إلى عباس في ٤ سبتمبر ١٨٥١م، وراح الباب العالي يتهم عباسًا بأنه يريد التخلص من السيادة العثمانية والانفصال عن الدولة وإعلان استقلاله،

ولكن تدخل الحكومة الإنجليزية لم يلبث أن أسفر عن إيجاد حل لهذه المشكلة، وذلك على أساس أن يحصل عباس أوَّلًا على إذن (أو تصريح) من الباب العالي، وصدر هذا الإذن في صورة فرمان في أكتوبر ١٨٥١م كان يتضمن كذلك الشروط التي رآها السلطان ضرورية لإنشاء السكة الحديدية، وفحواها: ألَّا يُعهد بإنشاء السكة الحديدية إلى شركات، وألَّا يُسخر الأهالي في بنائها، وألَا تُفرض ضرائب جديدة أو تُعقد قروض أجنبية بسببها، وأن يخصص للإنفاق عليها فائض الإيرادات فحسب بعد تأدية الجزية ودفع نفقات الإدارة الداخلية العادية، وفي عهد عباس تم إنشاء الخط الحديدي من الإسكندرية إلى كفر الزيات (١٨٥٤م).

(٢) آثار أزمة التنظيمات العثمانية

خرجت مصر من أزمة التنظيمات العثمانية، وقد أفلحت في صيانة «الوضع» الذي نالته في تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م. لقد كانت أزمة التنظيمات من هذه الناحية أول محاولة خطيرة قامت بها تركيا منذ انتهاء الأزمة العثمانية المصرية (١٨٣٩–١٨٤٠م) في عهد محمد علي لإرجاع مصر إلى حظيرة الدولة كباشوية أو ولاية بسيطة من ولايات الإمبراطورية العثمانية العادية، وذلك بإلغاء الامتيازات التي حصلت عليها مصر في فرمانات ١٨٤١م، وأهم هذه الامتيازات: الحكم الوراثي، والحكومة الذاتية أو الاستقلال الداخلي. والحقيقة أن أزمة التنظيمات العثمانية لم تلبث أن وضعت موضع الاختبار تلك التسوية التي وُضعت للمسألة المصرية (١٨٤٠–١٨٤١م) والتي نهض الدليل الآن على ضعفها وشذوذها، وقد كان فرض الوصاية الدولية على مصر من أهم مظاهر هذا الضعف والشذوذ، حيث كان متعذرًا — على نحو ما سبق ذكره — إجراء أي تعديل أو تغيير في «التسوية» من غير موافقة الدول.

وقد رأينا في هذه الأزمة كيف تدخلت الدول إما لتأييد الباب العالي ضد عباس، وإما لتأييد هذا الأخير والتوسط في صالحه لدى الباب العالي. وكان بفضل اعتماد عباس على مساعدة إنجلترا له أن استطاع اجتياز الأزمة؛ ولكن في نظير أن يقوى النفوذ الإنجليزي بعد ذلك بدرجة صارت الدول تخشى معها أن يمهد ذلك لاحتلال الإنجليز للبلاد في النهاية، وحتى إن عباسًا نفسه صار لا يرتاح لازدياد هذا النفوذ الإنجليزي.

وإلى جانب صون «الوضع» في مصر، وازدياد النفوذ الإنجليزي، كان هناك أثر ثالث لأزمة التنظيمات العثمانية؛ هو أن العلاقات ما لبثت أن تحسنت بين الباب العالي وعباس،

ونهج الأخير بعد هذه الحوادث خطة توثيق علاقاته بتركيا، وزادت علاقاته توثقًا بتركيا عندما تأزمت الأمور بين تركيا وروسيا، وأعلنت الدولة الحرب على روسيا في أكتوبر ١٨٥٣م، وقامت الحرب المعروفة باسم حرب القرم. وكان عباس منذ أن هدد شبحُ الحرب الدولة قبل هذا التاريخ، وطلب إليه السلطان عبد المجيد إرسال جند مصريين إلى تركيا، قد أمر في يونيو ١٨٥٣م بإرسال ما يتم تجهيزه من هذه النجدات تباعًا؛ فبادر بإرسال القوات البرية والبحرية والذخائر والأموال إلى الدولة.

هذه الآثار الثلاثة المحددة: نجاح عباس في صون «الوضع» الذي كان للباشوية، وازدياد النفوذ الإنجليزي، ورغبة عباس في توثيق صلاته بتركيا، كانت العوامل التي شكلت سياسة عباس الأول في الفترة الباقية من حكمه، من أبريل ١٨٥٢م إلى يوليو ١٨٥٤م.

وأما هذه السياسة فكانت تقوم على أساس واحد: تقوية مسند الباشوية، وذلك بطريقين؛ أولهما: تغيير نظام الوراثة من النظام الذي رسمته الفرمانات، واستبدال نظام الوراثة المباشرة أو الصُّلبية به. وثانيهما: توسيع سلطاته الداخلية أو استقلاله الداخلي. ويسير جنبًا إلى جنب مع هذا البرنامج، ويظل لازمًا له استمرار مصر نفسها في حوزته بتأمين بقائها في نطاق الإمبراطورية العثمانية.

وكان الخوف من الأخطار التي قد تتعرض لها مصر بسبب حرب القرم خصوصًا، وانهيار الإمبراطورية العثمانية المنتظر، واقتسام الدول أملاك رجل أوروبا المريض (أي تركيا) فيما بينها، واستيلاء الإنجليز على مصر نفسها، وهو الخوف الذي أثاره اشتباك الدولة في حرب القرم؛ كان مبعث تمسك عباس بضرورة بقاء الدولة العثمانية ومنع انهيارها؛ الأمر الذي حمله على الإسراع بنجدتها. شرح هذه الحقيقة القنصل الأمريكي «إدوين دي ليون» (Edwin de Leon) عندما كتب إلى حكومته في ١٨ أبريل ١٨٥٤م ما معناه «أن الإنجليز يمنون أنفسهم بأن الحرب سوف تمهد لهم السبيل لاحتلال البلاد «مصر» … ومن المتوقع لذلك عند أول فرصة تسنح أن تجتمع في مصر فرقة من الجنود الإنجليز من الهند لحماية البلاد، وكل ما يجب على إنجلترا أن تفعله (لتحقيق هذا) هو أن تحصل من فرنسا على موافقتها، وهذا ممكن لأن فرنسا سوف ترضى بأخذ سوريا في نظير ذلك.»

وأما مسعاه من أجل تغيير نظام الوراثة، فقد أراد عباس أن يخلفه ابنه إبراهيم إلهامي باشا بدلًا من عمه محمد سعيد (الأرشد في الأسرة من بعده) على أن تنحصر

الوراثة في الأكبر من أبناء إلهامي ومن أبناء أبنائه؛ أي وراثة صُلبية مباشرة. وطلب عباس تعضيد إنجلترا له في هذا المسعى. واعتمد على ما هنالك من منافسة على النفوذ الأعلى في مصر بين إنجلترا وفرنسا في أن إنجلترا سوف تقبل على مؤازرته، ولكن كل ما ظفر به كان بلاغ الحكومة الإنجليزية لقنصلها الجديد في مصر «بروس» (Bruce) أنها مستعدة لمعاونة عباس «في كافة أغراضه المشروعة».

وكان من الوسائل التي اعتمد عليها عباس في نيل مأربه أن يهيئ لابنه إبراهيم إلهامي باشا أسباب القوة في داخل البلاد ذاتها، وفي دوائر الباب العالي، وذلك بإقطاعه الأراضي الشاسعة، وجمع ثروة طائلة له ولنفسه معًا، ثم تزويجه (أي إبراهيم إلهامي) من كريمة السلطان عبد المجيد؛ وكان عباس يرجو بفضل هذا الزواج (وقد تمت الخطبة على منيرة هانم وأعلنها السلطان رسميًّا في فبراير ١٨٥٤م) أن يتمكن من إقناع الباب العالي بتغيير نظام الوراثة، ويدخل في خطة استمالة الباب العالي لتغيير نظام الوراثة وتوسيع حقوق الباشوية الداخلية، إقبال عباس على إرسال الأموال والنجدات إلى الدولة في أثناء حربها مع روسيا (حرب القرم).

وقد تحدث القنصل الإنجليزي «بروس» عن مشروعات عباس عمومًا في رسالته إلى حكومته في ١٣ أغسطس ١٨٥٤م؛ أي بعد وفاة عباس بشهر واحد فقط، فقال عنه: «إنه كان يرى في مشاكل تركيا الحالية خير فرصة للضغط عليها من أجل تنفيذ مآربه. ثم إنه لم يكن يريد بتاتًا أن يرى تركيا متمتعة بأية حيوية أو نشاط ذاتي. بل كان من دأبه الحط في كل مناسبة من شأن قواتها الحربية، حقيقة لم يكن عباس يريد امتداد نفوذ روسيا حتى يصل إلى القسطنطينية، ولكن كان يهمه كثيرًا أن يأتي إنقاذ تركيا ونجاتها على أيدي الدول المتحالفة «في الحرب؛ أي إنجلترا وفرنسا»، وأن يتضح لأوروبا أن تركيا ليس في مقدورها أن تستمر حاجزًا منيعًا ضد روسيا، أو أن تبقى ركنًا متينًا لقيام قوة إسلامية منتعشة.»

ولكن عباسًا لم يلبث أن توفي فجأة بقصره في بنها في الساعات الأولى من يوم ١٣ يوليو ١٨٥٤م، فلم يشهد شيئًا يتحقق من مشروعاته هذه جميعها، كانت وفاته طبيعية على أثر نوبة من الصرع، وكان مريضًا بهذا الداء في سنواته الأخيرة، وذلك بعد أن أمضى الليل في مباحثات مع وزير خارجيته محمود بك بشأن رحلة ولده إلهامي، الذي كان قد غادر البلاد ووصل وقتئذٍ إلى مالطة، في طريقه إلى أوروبا؛ وقرر الطبيبان الإيطاليان اللذان استدعيا لفحص جثمانه عقب الوفاة مباشرة، أن الوفاة حدثت بسبب نوبة صرع، ونقل هذه الأخبار القنصل الإنجليزي «بروس» في القاهرة إلى حكومته في ١٧ يوليو ١٨٥٤م،

وضمن رسالته هذه أيضًا الإشاعات التي راجت حول وفاة عباس، والتي قالت إنه مات مقتولًا بأيدي غلمانه أو مماليكه، وبعد أن تأكد لدى «بروس» بصورة قاطعة كذب هذه الشائعات عن وفاة عباس، كتب إلى حكومته ثانية في ١٣ أغسطس ١٨٥٤م يكذبها تكذيبًا قاطعًا، ويعزو ترويجها إلى أنصار عباس الذين كانوا يريدون حرمان محمد سعيد من الولاية بفضل اتهامه بأنه المحرض على قتل ابن أخيه، والذين يريدون استقدام إلهامي على عجل لتنصيبه واليًا. وكان «بروس» نفسه قد ذكر تفاصيل هذه المحاولة في رسالة ١٧ يوليو. وهي المحاولة التي كان من أسباب إخفاقها إصرار الممثل الإنجليزي «بروس» بحضور الممثل الفرنسي (وكان القنصل الفرنسي بالقاهرة «دي لابورت» (de La Porte)) على أن تكون الولاية من نصيب محمد سعيد باشا، الذي من حقه اعتلاء أريكتها بحكم نظام الوراثة المعمول به حسب الفرمانات السلطانية.

(٣) محاولات تقوية مسند الباشوية

بعد تسوية مسألة التنظيمات العثمانية في مصلحة عباس الأول بحوالي عام كتب من القاهرة «ساباتيه» (Sabatier) القنصل الفرنسي إلى حكومته في ٣١ مارس ١٨٥٣م: «إن مركز عباس لم يكن يومًا من الأيام في مثل القوة والمتانة التي له الآن.» وكان من بين ما ذكره «ساباتيه» للتدليل على صحة قوله هذا أن الباب العالي قد وافق على أن يكون لعباس حق القصاص (أي إصدار أحكام الإعدام) مدى الحياة؛ أي بدلًا من تحديد ممارسة هذا الحق لمدة سبع سنوات فقط حسب اتفاق أبريل ١٨٥٢م، وأن الباب العالي قد منح عباسًا لقب «خديوي مصر». وقال «ساباتيه» إن اغتباط عباس جِدٌّ عظيم؛ «لأنه ما كان يريد شيئًا قدر اتساع سلطته». وزيادة على ذلك فقد قضت الصلات الوثيقة التي نشأت بينه وبين الباب العالي على مكايد أعدائه من أعضاء الأسرة المناوئين له في الآستانة. وفي الشهور التالية قوي مركزه إزاء الباب العالي لدرجة أن كتب القنصل الأمريكي «أدوين دي ليون» إلى حكومته في ٢ فبراير ١٨٥٤م، أن عباسًا صارت لا تربطه بالباب العالي سوى رابطة السيادة الاسمية فحسب.

وهكذا عند وفاة عباس كانت مصر قد استطاعت الاحتفاظ «بالوضع» الذي نالته بمقتضى تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م، والذي جعل لباشوية مصر مركزًا ممتازًا بين ولايات الدولة، على أساس قيام الحكم الوراثي بها وتوسيع سلطات الحكومة الداخلية أو الاستقلال الداخلي، ولكن لم يكن ميسورًا الاطمئنان إلى تسوية هذا الوضع «الممتاز» لعدة

أسباب: أهمها أن الباب العالي الذي يتحين فرصة انتهاء عهد محمد علي ليعمل على إلغاء امتيازات الفرمانات، ولم يمنعه من تنفيذ مأربه سوى دبلوماسية عباس التي اعتمدت على الاستعانة بنفوذ دولة أجنبية (إنجلترا) من جهة، وإنشاء الصلات الطيبة مع الباب العالي من جهة أخرى. نقول: إن الباب العالي لم يكن قد تنازل عن خطته نحو الباشوية المصرية، بل ظل يترقب الفرصة السانحة لاسترداد سلطانه الكامل على هذه الباشوية، ثم كان من الأخطار التي تهددت الباشوية المصرية، استمرار حرب القرم، وبقاء الخوف تبعًا لذلك من انهيار الدولة العثمانية ومبادرة الإنجليز باحتلال مصر الأمر الذي — كما ذكرنا — كان يخشاه عباس في حياته.

ولذلك فقد بدت عناصر الموقف السياسي في مصر عند تولية محمد سعيد في سنة ١٨٥٤م مشابهة لعناصر الموقف عند تولية عباس في سنة ١٨٤٨م، فكان من المتوقع أن تعمل الحكومة الجديدة بالقاهرة لتحقيق نفس الأغراض التي عملت الحكومة السابقة لتحقيقها، من حيث تقوية مسند الباشوية عن نفس الطريقين المعهودين: تعديل نظام الوراثة بجعل الوراثة صُلبية، وتوسيع نطاق الاستقلال الداخلي. ثم إنه كان من المتوقع كذلك أن تسلك حكومة محمد سعيد نفس المسلك الذي سلكته حكومة سلفه في علاقاتها مع تركيا ومع الدول، وذلك من جهة بأن يستمر إرسال النجدات إلى تركيا لمعاونتها في حربها؛ لأن محمد سعيد كان كذلك يخشى ضياع الباشوية المصرية عند انهيار الإمبراطورية العثمانية وتوزيع تركة رجل أوروبا المريض بين الدول؛ ومن جهة ثانية بأن يستمر الاعتماد على مساعدة دولة أجنبية.

وقد جعل الاعتماد على مؤازرة دولة أجنبية ضروريًّا أن تركيا كما سبق القول لم تشأ التخلي عن خطتها نحو مصر؛ أي إرجاع مصر إلى مجرد إيالة عادية، وذلك بالرغم من النجدات التي أرسلتها هذه لها؛ فبدأت بمحاولة فرض إشرافها الدقيق على شئون الحكم الداخلية، ولما يمضِ سوى شهرين فقط على بداية الحكم الجديد، فكتب «إدوين دي ليون» في ١٨ سبتمبر ١٨٥٤م: أن القسطنطينية قد أرسلت «دفتردارًا» للإشراف على الأعمال في مصر، تكون مهمته التجسس في الحقيقة على الباشا نفسه. واستطرد «إدوين دي ليون» يقول: لقد كان الباب العالي يرسل هؤلاء الدفتردارين أيام محمد علي، ولكنهم كانوا «يموتون بسرعة»، ثم انقطع إرسالهم حتى حدث إرسال هذا الأخير، والغرض من إرساله أن يكون «ضابطًا على أعمال الباشا».

وأما سياسة سعيد — كما اتضحت معالمها — وصار يعمل لتنفيذها من بداية الحكم إلى نهايته، فتتلخص في محاولته تقوية مركزه بالطرق التي أسلفنا ذكرها؛ وأولها: تغيير

نظام الوراثة. وثانيها: تخليص مصر نهائيًّا من قيود الرقابة أو الإشراف العثماني وتدخل الباب العالي في شئونها؛ على أن يحدث ذلك: إما بالاستقلال والانفصال النهائي عن تركيا، وإما بالتمتع بأوفى قسط من السلطة الداخلية، مع قدر كبير من الحرية في علاقات مصر مع الدول الأجنبية، وذلك إذا اتضح أن نيل الاستقلال متعذر، وفي كل الأحوال كان لا يمكن — بحكم تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م — إجراء أي تعديل أو تغيير في «الوضع» القائم من غير موافقة الدول؛ ولهذا صار ضروريًّا أن يستعين سعيد بمؤازرة دولة أجنبية على نحو ما سعى سلفه. وكان من المنتظر أن يتجه سعيد صوب فرنسا؛ لأن فرنسا هي الدولة التي أَيَّدت (لمصلحته) المؤامرات ضد عباس في مصر وتركيا، والتي بدأت تكسب سمعة طيبة في الميدان الدولي في عهد إمبراطوريتها الثانية: إمبراطورية نابليون الثالث.

وكما دفع عباس الثمن لكسب التأييد الإنجليزي في شكل موافقته على مد الخط الحديدي من الإسكندرية إلى القاهرة، دفع سعيد الثمن لكسب التأييد الفرنسي، وذلك في شكل إعطاء امتياز حفر قناة السويس إلى فرنسي هو «فردنند دلسبس»؛ وإرسال أورطة سودانية إلى المكسيك لمساعدة الفرنسيين في حربهم هناك؛ من أجل تأسيس إمبراطورية في المكسيك تحت نفوذهم، وفتح أبواب البلاد على مصاريعها في مصر والسودان للنفوذ القنصلي والاستغلال الأجنبي.

والأسباب التي جعلت سعيدًا يعطي «فردنند دلسبس» امتياز قناة السويس (وعقد الامتياز الأول كان في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤م، والعقد الثاني في ٥ يناير ١٨٥٦م) لم تكن لأن «دلسبس» كان صديقًا له، أو لمجرد كسب مؤازرة فرنسا له فحسب. بل كانت هناك إلى جانب هذا عوامل أخرى؛ منها اعتقاده — كما كتب «إدوين دي ليون» إلى حكومته في ٩ مايو ١٨٥٥م — «أن عملًا مثل إنشاء قناة السويس من شأنه أن يضعه تحت حماية جميع الدول العظمى في العالم؛ الأمر الذي سوف يكون بمثابة الضمان الذي يحفظ له ولذريته عرش البلاد المصرية». وزيادة على ذلك فإن سعيدًا — لخوفه من النتائج السيئة التي تعود على البلاد من انحلال الإمبراطورية العثمانية — كان يرى في الاستقلال عن هذه الدولة خير الوسائل بمنع سقوط مصر في قبضة إحدى الدول الأوروبية الكبيرة الطامعة في امتلاكها. ولذلك صار يجد في شق قناة السويس ما يساعده على تحقيق أغراضه؛ لأن نجاح المشروع يستتبع تأييد مصلحة فرنسا في مؤازرة مسند الباشوية محافظة منها على نفوذها وعلى مصالحها المتزايدة في البلاد، فتقبل فرنسا حينئذٍ على تأييد مساعيه من أجل تغيير الوراثة، وتعمل لمنع تدخل الباب العالي في شئونه وتعاونه على الاستقلال في النهاية،

يؤخذ هذا مما بعث به القنصل الإنجليزي في مصر «كوهون» (Colquhoun) إلى حكومته من الإسكندرية بتاريخ ٣ و٤ يونيو ١٨٦٠م، وإلى السفير الإنجليزي في القسطنطينية السير «هنري بلور» (Bulwer) في ٢٣ يوليو ١٨٦١م، وثمة سبب آخر: هو أن الانتعاش المنتظر من فتح هذا الطريق الجديد بين الشرق والغرب سوف يفيد في تقوية البلاد بتنمية مواردها وزيادة ثروتها؛ الأمر الذي توقع سعيد أن يساعده على المضي في جهوده السياسية؛ وكذلك لأن شق قناة في برزخ السويس يفصل البلاد، عند حدودها الشرقية، عن بقية ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية، ويقيها شر الغزو «الأجنبي» من هذه الناحية. وأخيرًا لأن ضمان الدول لحياد القناة عند شقها سوف يستتبعه حتمًا ضمان الدول (كما اعتقد) لحياد مصر ذاتها.

واستهدف سعيد بسبب امتياز قناة السويس لغضب إنجلترا، التي قاومت المشروع في القسطنطينية بواسطة سفيرها «لورد ستراتفورد كانينج دي ردكليف» (Redcliffe)، وكان — كما سبق أن ذكرنا — صاحب نفوذ عظيم في العاصمة العثمانية، حتى إنه كان يقال: «عبد الكاننج» والسلطان ستراتفورد؛[١] وكذلك استهدف سعيد لغضب تركيا التي عارضت المشروع، على أساس أن الدول الكبرى لم تتفق كلمتها على قبوله، ولأن المشروع إذا تحقق فسوف يؤدي إلى تأسيس مستعمرة فرنسية على جانبَي القناة تهدد ببسط الحماية الفرنسية على مصر في آخر الأمر؛ ولأن شق القناة معناه إنشاء بوغاز «مضيق» ثالث إلى جانب البوغازين الآخرين «الدردنيل والبسفور»، وليس من الحكمة إطلاقًا ترك مثل هذا «المفتاح» البحري الهام في يد فرد من رعايا الدولة مهما علت مرتبته. ولما كان سعيد بعد حرب القرم قد زاد عدد جيشه، وتردد ذكر عبارة الاستقلال و«انفصال مصر» في رسائل السياسيين الإنجليز كلما تناول هؤلاء موضوع القناة؛ فقد خشي الباب العالي أن «ينتهز سعيد الفرصة عند سنوحها للقيام بالدور الذي قام به من قبل». ثم إن الباب العالي أزعجه ازدياد النفوذ الفرنسي في الباشوية المصرية التي هي «ولاية» عثمانية.

وعلى ذلك فإن سعيدًا لم يلبث أن وجد نفسه مهددًا بالعزل، تمامًا كما كان موقف عباس عندما اتفق مع السير «روبرت ستفنسون» على مد السكة الحديد من غير استئذان

[١] كان لستراتفورد دي ردكليف نفوذ عظيم في القسطنطينية في المدة بين ١٨٤٢م و١٨٥٨م فيما عدا الفترات التي قضاها متغيبًا عنها في إنجلترا أو عندما كان في مهمة أخرى. وسلطان تركيا وقتئذٍ هو عبد المجيد (١٨٣٩–١٨٦١م).

الباب العالي أو موافقته، ولكن — كما زاد اعتماد عباس على إنجلترا وقتذاك — زاد اعتماد سعيد على فرنسا الآن، واستنادًا على المعاونة الفرنسية المنتظرة إذن طفق سعيد يعمل لتحقيق مشروعاته السياسية.

فقد بدأ بأن أراد انتهاز فرصة حرب التحرير الإيطالية في سنة ١٨٥٩م؛ لإعلان استقلاله، وكان السياسي الإيطالي «كافور» (Cavour) قد أثار هذه الحرب لطرد النمسا من إيطاليا بمعاونة فرنسا: الإمبراطور نابليون الثالث. ومن المعروف أن الجيوش الفرنسية انتصرت على النمسويين في معركتَي «ماجنتا» (Magenta) و«سلفرينو» (Solferino) في ٤ و٢٤ يونيو ١٨٥٩م، فأراد سعيد انتهاز هذا الاضطراب الدولي للانفصال عن تركيا، وكان وقتئذٍ أن ألقى سعيد خطابه المشهور بقصر النيل بين كبار رجال الحكومة من عسكريين وملكيين في ١٩ نوفمبر ١٨٥٩م، وهو الخطاب الذي أثبته أحمد عرابي (قائد الثورة العرابية فيما بعد) في مذكراته: «كشف الستار عن سر الأسرار»، وقد تحدث سعيد في هذه الخطبة عن تصميمه على تحرير البلاد، وذلك بتربية الشعب وتهذيبه تهذيبًا يجعله صالحًا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغني بنفسه عن الأجانب، وقد علق أحمد عرابي على هذا الكلام بقوله إنه اعتبر «هذه الخطبة أول حجر في أساس نظام «مصر للمصريين» …»

وفي ٤ يونيو ١٨٦٠م تحدث القنصل الإنجليزي «كوهون» في رسالة مطولة إلى حكومته عن مشروعات سعيد وجهوده السياسية، فقال: إنه (أي سعيد) يتوقع أن يستمر اضطراب الأمور في أوروبا مدة العامين المقبلين، وعلى الأخص مدة السبعة الأشهر التالية، مما يرى فيه سعيد أنسب الظروف لإحياء أمله مرة أخرى في الظفر بالاستقلال في أثناء مشغولية الدول بالاصطدام أو الحرب المنتظر وقوعها، وأما إذا لم تَقُم الحرب لحرص الدول الكبرى على المحافظة على السلام، فقد عقد سعيد آمالًا كبارًا على معاونة فرنسا له في موضوع تغيير نظام الوراثة لجعلها صُلبية، وذلك في نظير ما فعله لفرنسا، أو كما قال «كوهون»: «عن طريق علاقاته مع شركة القناة من حيث إنه قد وضع بلاده مصفدة اليدين والقدمين تحت سيطرة فرنسا.»

وفي ٢١ يونيو من السنة نفسها (١٨٦٠م) كتب «كوهون» إلى السفير الإنجليزي بالقسطنطينية وقتئذٍ، السير «هنري بلور» (Bulwer): «أن سعيدًا باختياره الوقت الذي تواجه فيه تركيا صعوبات كثيرة لإخراج مشروع قناة السويس إلى حيز الوجود، لا يدل على أنه من رعايا السلطان المخلصين، ولكنه بفعله هذا إنما يقوي التهم المَوَجَّهة ضده بشأن محاولاته الاستقلالية». وفي هذه الرسالة كذلك أشار «كوهون» إلى ضرورة إجبار

سعيد على وقف نشاطه بدلًا وخيرًا من تركه يتمادى فيه؛ وذلك لأن الدول — كما قال «كوهون»: «لن تسمح بهدم التزاماتها التي ارتبطت بها في سنة ١٨٤١م.» والالتزامات التي يشير إليها القنصل «كوهون»، يقصد بها الالتزامات المترتبة على تسوية المسألة المصرية في ١٨٤٠–١٨٤١م، والذي كان ظاهرًا، وكما ذكر «كوهون» في رسالته أيضًا، أنها بقدر ما كانت لا تجيز إضعاف سلطة الباشوية في ممارسة شئونها الداخلية، كانت لا تجيز أي عمل من جانب الباشوية يقصد به تسديد ضربة — مهما كانت ضئيلة وطفيفة الأثر — إلى السلطان صاحب السيادة الشرعية على الباشوية المصرية.

ولكن سعيدًا لم يبطل محاولاته ومساعيه، وظل يصف علاقاته مع الآستانة بأنها المصدر الذي يأتيه منه القلق والانزعاج وعدم الراحة. وعندما تولى السلطان عبد العزيز، بعد وفاة عبد المجيد في يونيو ١٨٦١م، راح سعيد يشكو من أن السلطان الجديد لا يحمل شعورًا طيبًا نحو بيت محمد علي، وأنه (أي سعيدًا) لا يتوقع لذلك شيئًا غير ما يمكن أن يفعله دائمًا وجود مثل هذا الشعور غير الطيب، وقال: «إن الآستانة لا تتردد في إيلامه وجرحه أو النيل منه كلما وجدت الفرصة سانحة لفعل ذلك.»

وفي صيف ١٨٦٢م قرر سعيد السفر إلى أوروبا بعد أن أُجريت له عملية جراحية في أبريل (وكان يشكو من علة الناصور) للنزهة والسياحة وتبديل الهواء، فغادر الإسكندرية في ٢٦ أبريل، وعاد إليها في أول أكتوبر ١٨٦٢م، بعد أن زار على وجه الخصوص باريس ولندن والقسطنطينية، وتتضح أغراض سعيد الحقيقية من هذه الرحلة مما كتبه «كوهون» إلى حكومته من الإسكندرية في ١٠ مايو ١٨٦٢م، فقال: «إن الشائعات الكثيرة في هذا المكان تعزو الغرض الأساسي من زيارة سعيد لأوروبا إلى محاولته استمالة الدول الأوروبية للموافقة على إعطاء توصيتها لتركيا من أجل تغيير نظام الوراثة وجعل الباشوية المصرية وراثية في صلبه»؛ وأضاف «كوهون»: «وقد أُفهمت أن الممثل الفرنسي شَجَّع في ذهن الباشا احتمال مقابلة هذا الطلب بقدر من الترحيب في باريس. كما أن سعيدًا نفسه قد ذكر — دون تدبر أو تمعن — أنه متأكد من نيل الصوت الفرنسي إلى جانبه، ولكنه يخشى أن تأتيه المعارضة من ناحية إنجلترا.»

وبقدر ما كان سعيد غير موفَّق في مسعاه في لندن، بقدر ما نجح مسعاه في باريس، فقد سجل ما حدث في هذه الأخيرة أحد الذين اشتركوا في ترتيب زيارة سعيد إلى باريس، وهو «ماربيت بك» (Mariette) (باشا فيما بعد) عالم الآثار المصرية المشهور، ولو أنه أراد أن يكون «متحفظًا» فيما يكتب؛ لأنه لم يشترك شخصيًّا (كما قال) في المحادثات أو

المفاوضات التي جرت، فقال: «إنه قد دُرست في هذه المحادثات الفرمانات التي سوف يُطلب من الباب العالي استصدارها في مصلحة سعيد، وأن الاتفاق قد تم على المبادئ التي سوف تتضمنها هذه الفرمانات الجديدة على قاعدتَي توسيع الاستقلال الداخلي، فيما يتعلق بمصر، وتعديل نظام الوراثة تعديلًا جوهريًّا، بجعلها صُلبية، وذلك فيما يتعلق بالوالي المصري.»

وواضح مما حدث في باريس أن سعيدًا في هذه المرحلة كان قد نزل نهائيًّا عن مشروع الاستقلال الكامل والانفصال عن الدولة العثمانية.

وأما آثار هذا التفاهم المصري-الفرنسي، الذي تدعمت قواعده من جديد فقد ظهرت عقب عودة سعيد إلى مصر من رحلته مباشرة، وذلك فيما جرى من استعدادات كبيرة لتهيئة الأورطة السودانية المشهورة التي أُرسلت إلى المكسيك للاشتراك في الحرب الدائرة هناك إلى جانب فرنسا.

فقد كانت فرنسا — على أيام نابليون الثالث — تريد إنشاء إمبراطورية بالمكسيك تحت النفوذ الفرنسي، على أنقاض حكومة المكسيك الوطنية «الحرة»، فتصدى الوطنيون لمقاومة الفرنسيين الذين نَصَّبُوا «الأرشيدوق مكسمليان» النمسوي إمبراطورًا على البلاد؛ وقاد المقاومة الوطنية في الشمال «بنيتو جوارز» (Benito Juarès) وفي الجنوب «بورفيريو دياز» (Porfirio Diaz)، وتكبد الفرنسيون خسائر فادحة بسبب حرارة الشمس المحرقة وانتشار الحميات، فأراد نابليون الثالث الاستعانة بفرقة سودانية يتحمل رجالها قسوة المناخ في المكسيك؛ وطلب من الحكومة المصرية إعارته فرقة كاملة (١٢٠٠ من جنود وضباط إلخ) لهذه الغاية، ووافق سعيد على ذلك، وكان هذا أثناء وجوده بباريس. وفي ٨ يناير ١٨٦٣م غادرت «الأورطة السودانية» (وقوامها ٤٥٣ جنديًّا) الإسكندرية على ظهر النقالة الفرنسية «لاسين» (La Seine)، فوصلت فيراكروز بالمكسيك في ٢٣ فبراير. ومن المعروف أن هذه الأورطة السودانية اشتركت في الحرب هناك من سنة ١٨٦٣م إلى ١٨٦٧م.

ولكن إرسال الأورطة السودانية إلى المكسيك أثار دهشة الدوائر السياسية الأجنبية في مصر، وراح قناصل الدول ينقبون عن أسباب إرسالها؛ وبادروا بإرسال تفصيلات كثيرة عن هذه الأورطة وسفرها. وفي ١٠ يناير سنة ١٨٦٣م كتب «سوندرس» (Saunders)، من رجال القنصلية الإنجليزية بالإسكندرية إلى حكومته: أنه وزميله القنصل النمسوي «شراينر» (Schriener) قد اهتما بهذا الأمر «على اعتبار أن هذا العمل إنما هو خرق لاشتراطات أو التزامات سنة ١٨٤٠م التي تقوم بموجبها الولاية أو الباشوية المصرية»،

ويقصد «سوندرس» بقوله هذا أن سعيدًا كان لا يستطيع الاتفاق رأسًا مع دولة أجنبية: «فرنسا» في مسألة سياسية: «التدخل في حرب المكسيك» دون تصريح من الباب العالي أوَّلًا، ودون أن ينال مقدمًا موافقة الدول المشتركة في تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م ثانيًا، وشرح «سوندرس» موقف القنصل الأمريكي «وليام ثاير» (William Thayer) (ولم تكن دولته من الدول المشتركة في تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م) فقال: إن هذا القنصل «يتناول المسألة على اعتبار أنها خرق للحياد، وذات أثر على المصالح الأمريكية». ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت متمسكة بتطبيق «مبدأ مونرو» (Monroe Doctrine) الذي يمنع دول أوروبا من التدخل في شئون العالم الجديد؛ وبالفعل فإن القنصل الأمريكي لم يلبث أن راح يحتج لدى وزير الخارجية المصرية ذو الفقار باشا على إرسال الأورطة السودانية لمخالفة هذا العمل لمبدأ مونرو.

غير أنه لم تمضِ أيام قليلة على رسالة «سوندرس» السالف الذكر، حتى أبرق هذا من الإسكندرية في ١٧ يناير ١٨٦٣م بأن الباشا في شدة المرض وأن النهاية قريبة. وفي ١٨ يناير تُوفِّي سعيد.

وفي يوم الوفاة بعث «وليام ثاير» القنصل الأمريكي بتقرير مسهب إلى حكومته عن الأورطة السودانية، تحدث فيه عن أغراض سعيد من إرسال هذه الأورطة إلى المكسيك، فكتب ما يلي:

> تذيع الصحف الفرنسية، فكرة تعزوها إلى الإمبراطور نابليون الثالث، توضح طلبه إلى سعيد باشا إرسال جنود سودانيين إلى المكسيك، هي أن هؤلاء سوف يكونون أقدر على تحمل قسوة المناخ في شواطئ المكسيك؛ ذلك المناخ الذي تكبد بسببه جند الإمبراطورية «الفرنسيون» خسائر كبيرة … ولكن لما كانت هذه المفاوضة بين الباشا والإمبراطور في مسألة الأورطة السودانية تحمل الاعتراف عمليًّا باستقلال مصر عن الباب العالي، فقد كان من رأي آخرين أن هذا العمل ينطوي على غرض آخر مفيد: هو التظاهر ضد المبدأ البريطاني القائل بضرورة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية، والمعتقد أن فرنسا قد جست النبض في العواصم الأوروبية حتى تعرف مقدمًا مدى استعداد الدول للوقوف إلى جانب إنجلترا عند احتجاجها ضد هذه المسألة في مصر، وأما إذا تمكن الإمبراطور من تحقيق أغراضه بأمان فإنه سوف يعتز — كما هو محتمل — بهذا النصر في

مصر، وهو النصر الذي سوف يواجه به حينئذٍ النفوذ الكبير الذي لبريطانيا في القسطنطينية. لقد كان الإخفاق دائمًا حتى الآن من نصيب المشروعات الفرنسية في الشرق بسبب السياسة الإنجليزية.

ذلك إذن كان مبلغ ما وصل إليه نشاط السياسة المصرية بين ١٨٥٤م و١٨٦٣م وهو نشاط يمكن تلخيصه في أن «محمد سعيد» قد هدف إلى نفس ما هدف إليه سلفه من قبل؛ أي تقوية مسند الباشوية، وحيث إن الاستقلال كان متعذرًا بسبب موقف أكثرية الدول — إن لم تكن جميعها — التي اشتركت في تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، وهي التي ظلت حتى هذا الوقت متمسكة بمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية؛ لاتفاق ذلك مع مصالحها السياسية، ولا تستطيع مصر لهذا السبب الدخول في حرب لانتزاع استقلالها عنوة، فقد سلك سعيد نفس الطريق الذي سلكه عباس لتقوية مسند الباشوية؛ أي العمل على تعديل نظام الوراثة وجعلها صُلبية وتوسيع استقلال الباشوية الداخلي، بمنع الباب العالي كلِّيَّةً من التدخل في شئون الحكم بها.

ولكن حتى انقضاء هذه الفترة (١٨٤٨–١٨٦٣م) لم تكن قد ظهرت آثار هذه السياسة التي أُمليت على مصر إملاءً نتيجة للتسوية التي وُضعت للمسألة المصرية (١٨٤٠-١٨٤١م)؛ وذلك فيما عدا بقاء الوضع الشاذ والضعيف الذي حددته هذه التسوية للباشوية المصرية على حاله ودون تغيير.

ومما لا شك فيه أن احتفاظ مصر بالوضع الذي نالته في تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م كان كسبًا سياسيًّا بالرغم من شذوذ هذا الوضع وضعفه؛ لأن تركيا كما شاهدنا كانت تسعى دائمًا لإلغاء امتيازات الفرمانات وخفض الباشوية المصرية إلى مستوى سائر ولايات الدولة العادية، ولم تستطع مصر التغلب على الصعوبات التي صادفتها من هذه الناحية إلا بفضل اعتمادها على النفوذ الإنجليزي تارة والفرنسي تارة أخرى، ولم يكن هناك مفر من الاستعانة بهذا النفوذ الأجنبي بسبب تلك «الوصاية الدولية» التي فرضتها على البلاد تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م نفسها.

على أن ثمة نتيجة خطيرة لم تلبث أن ترتبت على الاعتماد على النفوذ الإنجليزي في عهد عباس والنفوذ الفرنسي في عهد سعيد، تلك كانت تغلغل النفوذ القنصلي والأجنبي لا في مصر وحدها فقط بل في السودان كذلك.

(٤) تغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلي

شجع الأجانب على الوفود إلى مصر — بعد انقضاء فوضى العهد المملوكي — تأسيس الحكومة القوية التي استطاعت منذ استتباب الأمر لمحمد علي تأمين الأجانب على أرواحهم وأموالهم، واتباع سياسة الاكتفاء الذاتي في عهد محمد علي على أساس تصنيع البلاد حتى تستغني بمنتجاتها عن السلع المستوردة من الخارج فيتم لها الاستقلال الاقتصادي الذي هو ضروري لتحقيق استقلالها السياسي، وثمة سبب آخر هو أن محمد علي كان يستعين بالعملاء الأجانب لتصريف منتجاته في الأسواق الأوروبية، فبلغ عدد الأجانب في مصر في عام ١٨٣٣م حوالي الخمسة آلاف. ولما كان نظام التمثيل القنصلي في هذا العصر لا يمنع القناصل من مزاولة التجارة. بل كان أصحاب البيوت التجارية الكبيرة هم الذين ينالون هذه المناصب في العادة، فقد عاون جماعة من هؤلاء القناصل الحكومة المصرية في نشاطها التجاري، وصاروا يقومون بأعمال الاستيراد، نذكر من بين الذين توطدت صلاتهم بمحمد علي: قنصل السويد «أنسطاسي» (Anastasi)، وقنصل اتحاد الهانسا — ويَتَأَلَّف من همبرج ولوبك وغيرهما من البلدان في ساحل ألمانيا الشمالي والراين — «زيزينيا» (Zizinia)، وهو يوناني الجنسية، وقنصل اليونان «باستريه» (Pastré)، وقنصل تسكانيا «روشتي» (Rossetti)، ولكن هؤلاء لم يكن لهم أي نفوذ قنصلَي، بمعنى أنهم كانوا لا يستطيعون الانتفاع «بالحقوق» التي اغتصبها زملاؤهم في ولايات الدولة العثمانية الأخرى بفضل سريان معاهدات الامتيازات الأجنبية بها. بل لقد بلغ من تصميم محمد علي على إخضاع الأجانب لسلطته، أنه أراد الاستئثار لنفسه بحق اعتماد تعيين القناصل متى وافق هو عليهم — وذلك عندما ساءت علاقته بالسلطان — وكان المتبع أن تأتي براءات اعتماد القناصل من السلطان صاحب السيادة الشرعية. ولكن الدول التي حرصت على بقاء الباشوية المصرية من أملاك الدولة العثمانية، لم تلبث أن حالت دون تنفيذ هذه الرغبة.

ولقد فقد الأجانب بتولية عباس الأول (١٨٤٨م) التشجيع الذي كانوا يلقونه في عهد محمد علي. وزيادة على ذلك فقد عمد عباس إلى وقف نزوح هؤلاء إلى مصر، وكان مجيء الأجانب قد تزايد نتيجة لانتشار الانقلاب الصناعي في أوروبا واتجاه الدول إلى البحث عن مواطن جديدة للخامات أو أسواق لتصريف مصنوعاتها، ثم الاعتقاد بأن مصر موطن الذهب، والبلد الذي يستطيع الإنسان فيه الثراء بسرعة. ولما كان عباس — كما قدمنا — يخشى توطد النفوذ الفرنسي في مصر؛ فقد أخرج عددًا من الفرنسيين المشتغلين في

المعامل والمصانع وأعادهم إلى بلادهم، وفي أوائل عهده (مارس ١٨٤٩م) قدَّر القنصل الأمريكي «ماكولي» (McCauley) عدد الموظفين الأوروبيين الذين طردهم عباس بحوالي ستمائة كانوا — كما قال القنصل: «موالين لسلفه إبراهيم باشا ومن محبيه كثيرًا»، ولقد عَوَّل عباس على ترحيل عدد آخر من الروسيين واليونانيين، لولا توسط القنصل الأمريكي «إدوين دي ليون» سنة ١٨٥٣م في صالح اليونانيين، فسمح عباس ببقاء المشتغلين منهم بالتجارة، على شرط أن يقدموا الضمان اللازم، فيحصلوا في نظير ذلك على «تذاكر للترخيص تُدَوَّن فيها أشكالهم وأسماؤهم منعًا للغش والتزوير»، ولم يغير شيئًا من موقف عباس إزاء الموظفين الأجانب، اتفاقه المعروف مع السير روبرت ستفنسون بشأن سكة الحديد، فقد رفض عباس استخدام مهندسين إنجليز لتشغيل الآلات وأصرَّ على أن يقوم بالعمل في هذه السكة الحديدية المصريون وحدهم.

وعلى ذلك فقد امتنع بسبب هذه السياسة «اللاأوروبية» وجود أي نفوذ أجنبي أو قنصلي في مصر في عهد عباس الأول.

والجدير بالملاحظة هنا، أنه في خلال السنوات الثلاث عشرة — من وقت تسوية المسألة المصرية في ١٨٤٠–١٨٤١م إلى نهاية عهد عباس الأول في يوليو ١٨٥٤م — لم يظهر أثر لتغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلي في مصر على غير المتوقع من وضع البلاد تحت ذلك النوع من الوصاية الدولية الذي أوجدته هذه التسوية، والذي أعطى الدول حقًّا دوليًّا في تقرير مستقبل أو مصير الباشوية المصرية نفسها. وكان من المتوقع بفضل ما تضمَّنته الفرمانات من وجوب سريان المعاهدات المبرمة أو التي تُبرم في المستقبل بين الباب العالي والدول، في الباشوية المصرية، كأحد أركان التسوية، وأهم هذه المعاهدات: معاهدات الامتيازات الأجنبية — كان من المتوقع أن يقوى نفوذ القناصل ويتغلغل النفوذ الأجنبي في مصر.

لقد استطاعت الدول — إنجلترا في عصر عباس، وفرنسا في عصر سعيد — فرض نفوذها السياسي في تحديد علاقات هذه الباشوية مع الباب العالي صاحب السيادة الشرعية عليها، وكان ذلك — كما عرفنا — على أساس إلزام الطرفين بالإبقاء على «الوضع» الذي أتت به تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م، فلم يستطع الباب العالي إلغاء امتيازات الفرمانات، ولم تستطع الباشوية المصرية الانفصال عن تركيا وإعلان استقلالها. ولكن هذا النفوذ السياسي، أو الوصاية السياسية، لم يفد شيئًا في تمكين «التمثيل القنصلي» من فرض تدخله في شئون الحكم الداخلي ونشاط البلاد الاقتصادي خصوصًا؛ وذلك حتى انقضاء عهد عباس للأسباب التي ذكرناها.

ولكن الحال لم يلبث أن تغير بعد ذلك، فبدأ بمجرد وفاة عباس ذلك الأثر الذي تحدثنا عنه كنتيجة مترتبة على وضع البلاد تحت الوصاية الدولية: ونعني به تغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلي في مصر.

فقد اشتهر عن محمد سعيد (١٨٥٤–١٨٦٣م) حبه للأجانب وتساهله معهم، وانتظر هؤلاء كل خير على يديه؛ فعظُم نزوحهم إلى مصر في عهده، ولم يكونوا كلهم من خيار القوم. بل كانوا إجمالًا من المغامرين الذين أرادوا استغلال البلاد واستنزاف دمائها طلبًا للثراء السريع، واسترعى تدفقهم على البلاد ونشاطهم غير المشروع انتباه القنصل الفرنسي «ساباتيه» الذي كتب في ٢ أكتوبر ١٨٥٤م بعد مضيٍّ حوالي ثلاثة أشهر فحسب من بداية الحكم الجديد: «لقد تدفق على البلاد من جميع أنحاء أوروبا بمجرد ذيوع الخبر عن وفاة عباس باشا جمهور كبير انقض على مصر كما لو كانت هذه «كاليفورنيا» جديدة». وقال «ساباتيه»: «إن هؤلاء كانوا من المغامرين الذين جاءوا للبحث عن الذهب، وقد جعلوا دأبهم تقديم المشروعات الخيالية والخطط الجنونية إلى سعيد باشا الذي لا يزال يضيع وقتًا ثمينًا في فحصها لطيبته ولرغبته في الإصلاح.»

ولم تكن هذه المشروعات الإصلاحية المزعومة إلا وسيلة للتحايل على الحكومة ومطالبتها بتعويضات مالية طائلة، بدعوى أن الحكومة بعد قبول هذه المشروعات قد تعمدت تعطيلها أو أخطأت في تنفيذها، إلى غير ذلك من الدعاوى والتلفيقات التي كان يساعد هؤلاء المغامرين عليها قناصلُ دولهم الذين كانوا يتَّجرون لحسابهم الخاص والذين شاركوهم في هذه التعويضات.

فلم يمضِ وقت طويل حتى وجد سعيد أن سيلًا من القضايا قد انهال عليه، وتتولى نظر هذه القضايا المحاكم القنصلية؛ لأن أصحاب القضايا من الأجانب، واتبعت هذه المحاكم خطة لا تحيد عنها هي الحكم دائمًا لمصلحة رعاياها المتخاصمين مع الحكومة، ولفائدة القناصل أنفسهم. وكان من بين ذوي السمعة السيئة في هذا الميدان: القنصل الأمريكي «إدوين دي ليون» الذي خرج بمغانم طائلة، والقنصل البلجيكي واتحاد الهانسا «زيزينيا»، وقنصل اليونان «باستريه»، والقنصل الفرنسي «ساباتيه»، والقنصل النمسوي «شراينر». ومن الأفراد العاديين: «برافاي» (Bravay) و«سكاكيني» (Sakakini) و«باولينو» (Paolino Dranhet Bey) — وهو يوناني الأصل وإن كان بولنديًّا — و«كستلاني» (Castellaniô) وهو نمسوي الجنسية، وقضية هذا الأخير مشهورة، تتلخص في أنه طالب وحصل من الحكومة المصرية على تعويض عن تلفٍ

أصاب كميات من دود القز كان أحضرها من الصين لحساب بعض المصانع الإيطالية والفرنسية، فتلفت في أثناء نقلها عبر الأراضي المصرية إلى أوروبا، وقد أَيَّدَ هذه الدعوى القنصل النمسوي «شراينر».

وفي ١٢ أغسطس ١٨٦١م كتب القنصل الإنجليزي «كوهون» إلى حكومته «أن الادعاءات الهامة المقامة على الحكومة المصرية للمطالبة بتعويضات هي ادعاءات السادة «روشتي»، «برافاي»، «زيزينيا»، «جبارا» (Gibarra)، وحديثًا كستلاني. والأموال التي دُفعت لهؤلاء الأفراد كان من الممكن استخدامها في سداد ربع مقدار الديون التي على الباشا.»

وعلى ذلك فقد حاول سعيد أن يحدَّ من سلطان القناصل والمحاكم القنصلية ولا سيما في مسألة التعويضات، وأن يسترجع للحكومة هيبتها المفقودة؛ وذلك بإدخال نوع من الإصلاح القضائي، الذي يلائم على الأقل بين ما للباشوية من حقوق في السيادة الداخلية وبين «الحقوق» التي اغتصبها القناصل استنادًا على معاهدات الامتيازات الأجنبية والتي أخضعت الأجانب لسلطة هؤلاء القناصل وحدهم.

كانت أولى هذه المحاولات في عام ١٨٥٧م عندما وصل سعيد إلى اتفاق مع القناصل في أغسطس وسبتمبر من هذا العام لتنظيم أحوال الأجانب؛ فاستصدر «لائحة عمومية فيما يخص ترتيب ضبط وربط الأهالي الأجنبيين بمملكة محروسة مصر القاهرة»، وأفصح سعيد عن غرضه من استصدار هذه اللائحة بأنه لم يكن الافتئات على «العهودنامات» (أي المعاهدات) التي قالت ديباجة اللائحة إنها «كانت رابطة وأساسًا لمعاملة الحكومة للأجانب» والتي «لم يزل العمل جاريًا بموجبها إلى الآن.»

ولكن لما كانت الحكومة قد عجزت في هذا التنظيم الجديد عن تجريد القناصل تمامًا من الحقوق التي أكسبهم إياها العرف؛ فقد صارت هذه المحاولة عديمة النفع، ولم تسترد الحكومة شيئًا من هيبتها أو سلطتها المفقودة، واتجه تفكير سعيد لإنشاء محاكم مختلطة في استطاعتها بحث القضايا الجنائية والمدنية «التجارية» على غرار ما حدث في تركيا.

ومما يجدر ذكره أن الباب العالي في عهد عباس كان — بإيعاز من إنجلترا — قد أصدر فرمانًا في مارس ١٨٥٠م — وذلك قبل أن يتم التفاهم بين عباس والإنجليز الذي بدأ في فبراير ١٨٥١م — بإنشاء محكمتين مختلطتين جنائيتين إحداهما في القاهرة والأخرى في الإسكندرية، ورفض عباس العمل بهذا المشروع حرصًا منه على سلطانه الداخلي في الوقت الذي كان يناضل فيه لمنع تطبيق «التنظيمات العثمانية» ولمنع التدخل العثماني في شئون باشويته الداخلية.

وفي ٢٠ يونيو ١٨٦٠م عقد شريف باشا وزير الخارجية المصرية اجتماعًا في وزارته حضره قناصل الدول الخمس المشتركة في تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م، بسط فيه شريف الأسباب التي جعلت الحكومة تريد إنشاء محكمة مختلطة للنظر في ادعاءات التعويضات المجحفة. على أن تنظر ما قيمته ٥٠٠٠٠ ريال أو ١٠٠٠٠ جنيه إنجليزي أو ما يزيد على ذلك. ولكن هذا المشروع في أيدي القناصل لم يلبث أن خرج عن الغرض الأساسي الذي قصده سعيد باشا منه؛ فقد وضع هؤلاء مشروعًا نهائيًّا لإنشاء محكمة مختلطة دولية في الإسكندرية، وعلى خلاف ما كان يريده سعيد، جعلوا استئناف الأحكام بمقتضى هذا المشروع النهائي لدى الباب العالي؛ لأن إنجلترا على وجه الخصوص، وهي التي احتضنت المشروع من البداية كانت تريد الاحتفاظ بسلطة الباب العالي صاحب السيادة الشرعية على مصر، فلم يَلْقَ هذا المشروع قبولًا لدى سعيد، في الوقت الذي كان يعمل فيه بجد للتحرر من تدخل الباب العالي في شئونه، بل ينشد الاستقلال والانفصال عن تركيا إذا استطاع ذلك، وكانت معارضة سعيد من أهم الأسباب لإخفاق هذا المشروع: أول مشروعات الإصلاح القضائي. ولو أن من أسباب الإخفاق كذلك معارضة القنصل الفرنسي «دي بوفال» (de Beauval) الذي أراد أن يكون استئناف الأحكام أمام محكمة الدولة التابع لها المدعي؛ أي في الخارج، فإذا كان فرنسيًّا يكون الاستئناف في باريس، وإذا كان ألمانيًّا ففي فينا. وهكذا، وكذلك كان على رأس المعارضين القنصل الأمريكي «إدوين دي ليون»، وقناصل الدول «الأقل أهمية»، وهم جميعًا الذين استفادوا أكبر فائدة مادية من بقاء نظام القضاء القنصلي على حاله، وخصوصًا «إدوين دي ليون» الذي كان يضع تحت حمايته أفرادًا من كل الجنسيات من إيطاليين وبولنديين … إلخ حتى من الأقباط في مصر. وأما الدعوى «الظاهرية» التي استند إليها «إدوين دي ليون» في معارضة المشروع فهي كما قال «إن المشروع يجعل حق تعيين قضاة المحكمة المنتظر إنشاؤها مقصورًا على الدول الخمس الكبرى التي اشتركت في تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م، مما سوف يؤدي إلى بسط حماية هذه الدول الخمس على مصر.»

وكان إخفاق سعيد في مقاومة أصحاب الادعاءات في التعويضات الجسيمة على الحكومة المصرية، من الأجانب الجشعين، أحد العوامل التي أدت إلى استحكام الأزمة المالية، وهي التي كانت قد بدأت تتجمع أسبابها من مدة سابقة.

فقد ذكر القنصل الإنجليزي «كوهون» الشيء الكثير عن أسباب هذه الأزمة المالية في تقرير مسهب إلى حكومته في ٢١ فبراير ١٨٦٠م جاء فيه: «إن النظام المالي الذي اتبعه

سعيد باشا من مدة سابقة قد بدأ الآن يكشف عن آثاره السيئة؛ إذ لا توجد خزانة — مهما كانت الأموال مكدسة بها — تستطيع مواجهة سيل الطلبات الذي أخذ ينهال عليها كما هو حاصل من مدة قريبة على الخزانة المصرية»، وأما أسباب هذه «الطلبات» فقد ذكر منها «كوهون»: ولع سعيد بالعسكرية، وحبه للمنشآت العسكرية مثل التحصينات المقامة عند القناطر الخيرية، ومشترياته من الأراضي الواسعة والقصور التي يدفع ثمنها في صورة مستندات «أذونات» على الخزانة بآجال تروح بين ١٨ و٢٤ و٣٦ شهرًا؛ وتداول هذه السندات في السوق عندما صارت الحكومة تدفع بها أثمان مشترياتها من التجار: بضائع، مؤن، مهمات عسكرية، عربات سكة حديد؛ الأمر الذي رفع سعر الخصم بنسبة ١٧٪ و١٨٪ من قيمة السندات، وقَدَّرَ «كوهون» قيمة ما صدر من هذه السندات بمبلغ يروح بين ٣ و٣٫٥ مليون جنيه إنجليزي.

وفي رسالة أخرى بتاريخ ٣ مايو ١٨٦٠م قال «كوهون»:

> إن من أسباب الارتباك المالي إغداق سعيد على صنائعه أمثال «برافاي» وغيره بالأموال الطائلة.

ويؤخذ من رسالتي «كوهون» (في ٢١ فبراير و٣ مايو ١٨٦٠م) أن الحكومة لم تعد قادرة على دفع مرتبات موظفيها، فتأخرت مرتبات الموظفين كبارهم وصغارهم على السواء ومن عسكريين وملكيين مدة تروح بين ١٢ و١٨ شهرًا. وكان من الوسائل التي حاولت بها الحكومة التوفير في المصروفات أن طردت عددًا كبيرًا من الشرطة والقوَّاسين؛ فطردت في القاهرة وحدها حوالي ثلثي رجال البوليس — مما أدى إلى زيادة السرقات. وكان القوَّاسون المطرودون هم الذين ينهبون ويسرقون.

ولكي يخرج سعيد من مأزقه عقد قرضه الخارجي الأول في باريس على يد صنيعته «باولينو بك» في ١٧ يوليو ١٨٦٠م، وقيمته ٢٨ مليون فرنك، وتُسدد أقساطه كل ثلاثة أشهر ابتداءً من ٣٠ سبتمبر ١٨٦١م لغاية ٣٠ يونيو ١٨٦٥م.

ولم يكن منتظرًا إمكان تسديد هذا القرض؛ لأن سعيدًا عقد اتفاقًا ماليًّا مع فردنند دلسبس في ٦ أغسطس ١٨٦٠م تعهد فيه بسداد ديونه لشركة قناة السويس ابتداء من عام ١٨٦٣م؛ ولأنه دفع في سبتمبر ١٨٦٠م تعويضًا «لزيزينيا» (عن وعود كان محمد علي قد وعده بها ثم ألغاها (!)) ثم دفع ٥٠٠٠٠٠ فرنك لابن أخيه مصطفى باشا، ١٢٥٠٠٠٠ فرنك لأخته نازلي هانم «المتوفاة سنة ١٨٦٠م» ثمن عمارة كبيرة، وعند اقتراب موعد القسط الأول كتب «كوهون» في ١٠ مايو ١٨٦١م: «إن مالية الحكومة المصرية في

شدة الارتباك، وبنفس ما كان عليه الحال سابقًا؛ وإن سعيدًا وقد قرب موعد القسط الأول من القرض الفرنسي، قد أرسل وكيله «باولينو بك» إلى باريس للاتفاق مع أصحاب القرض على تأجيل الدفع سنة أخرى.»

وأما سعيد فقد عقد قرضه الثاني مع بيت «فرولنج جوشت» (Fruhling Goschen) الإنجليزي الألماني بلندن في ١٨ مارس ١٨٦٢م، وقيمته الاسمية ٣٢٩٣٠٠٠ جنيه إنجليزي والحقيقية ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي. وفي ٥ يناير ١٨٦٣م أي قبل وفاة سعيد بحوالي أسبوعين (وكانت وفاته في ١٨ يناير ١٨٦٣م) بعث القنصل النمسوي «شراينر» إلى حكومته بتقرير طويل، كان مما تناوله فيه مسألة ديون سعيد من سائرة وثابتة، فقَدَّرَهَا بسبعة ملايين وأربعمائة ألف جنيه إنجليزي.

تلك إذن كانت آثار تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م على توجيه السياسة المصرية في شطر الوادي الشمالي «مصر» خلال ربع قرن تقريبًا؛ أصحاب الحكم في مصر يبذلون قصارى جهدهم للمحافظة على «الوضع» الذي نالته البلاد بمقتضى «التسوية»، وذلك بمنع الباب العالي من إلغاء امتيازات الفرمانات المعطاة إلى أسرة محمد علي: أي بقاء الباشوية الوراثية، والاستئثار الكامل بشئون الحكم الداخلية، أو الاستقلال الداخلي؛ ثم يعملون على تقوية مسند الباشوية؛ إما بتعديل نظام الوراثة بجعل الوراثة صُلبية، وتوسيع دائرة الاستقلال الداخلي، داخل نطاق الإمبراطورية العثمانية؛ وإما بالانفصال عن الدولة وإعلان الاستقلال.

ولم يكن في وسع الولاة — في كلا الحالين — تحقيق هذه الغاية إلا بالاعتماد على مؤازرة إحدى الدول الأجنبية التي اشتركت في وضع تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م للمسألة المصرية، وهي التسوية التي ذكرنا أنها فرضت نوعًا من «الوصاية الدولية» على مصر جعل مصير الباشوية مرتهنًا بإرادة الدول في الحقيقة.

ولقد تمكن الولاة في نهاية هذا الشوط من الاحتفاظ بالوضع القائم؛ وكان هذا «كسبًا» لا شك فيه، ولكنه كان من ناحيةٍ أخرى «كسبًا» محدودًا، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الولاة قد أخفقوا في تحقيق استقلال البلاد من جهة، وساعدوا من جهة ثانية باعتمادهم على مساعدة الدول لهم على دخول وتغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلي في مصر، وتعريض البلاد للاستغلال الشنيع على أيدي المغامرين والأفاقين الأجانب؛ وكان ذلك في حد ذاته شرًّا لا سبيل لاتقائه كأثر من آثار «الوصاية الدولية» التي أوجدتها تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م؛ والتي زادت قوة على قوتها في أثناء هذه الفترة.

على أن نتائج هذه التسوية الشاذة والضعيفة لم تظهر فيما جرى من توجيه السياسة المصرية تلك الوجهات المعينة التي عرفناها في مصر وحدها فحسب. بل كان لهذه التسوية نتائج لا تقلُّ في خطورتها عن هذه، لم تلبث أن ظهرت فيما جرى من توجيه لنشاط السياسة المصرية وجهات معينة في السودان كذلك.

الفصل الرابع

السودان من ١٨٤٨م إلى ١٨٦٣م

تمهيد

سيطرت التسوية التي وُضعت للمسألة المصرية (١٨٤٠–١٨٤١م) على توجيه السياسة المصرية بحيث تشكلت الحوادث في السنوات التالية في مصر بالصورة التي درسناها بين عامَي ١٨٤٨م و١٨٦٣م. ولقد استمرت هذه التسوية بفضل ما ترتب عليها من نتائج متلاحقة؛ تحكم السياسة المصرية حتى نهاية العصر الذي ندرسه لا في مصر وحدها فحسب بل في السودان كذلك.

وفي هذا القسم من الدراسة سوف يكون كلامنا مقصورًا على الأثر الذي أحدثته التسوية على سير الأمور في السودان في الفترة نفسها التي درست فيها آثار هذه التسوية في مصر.

والذي نود أن نلفت النظر إليه هو أن هذه «التسوية» كانت ذات آثار «سلبية» و«إيجابية» — إذا جاز لنا هذا التعبير — على السياسة التي اتُّبِعَتْ وقتئذٍ في السودان.

«فالسلبية» مبعثها أن المسائل التي أوجدتها «التسوية» (أي أزمة التنظيمات العثمانية، ومسعى الولاة لتقوية مسند الباشوية، عن طريقَي تغيير نظام الوراثة، وتوسيع الاستقلال الداخلي، وتغلغل النفوذ القنصلي) جعلت من المتعذر التفرغ لشئون السودان إلا بالقدر الذي يوجبه الاحتفاظ بوحدة الوادي.

وأما «الإيجابية» فكانت من شقين؛ أحدهما: مبعثه أن الاحتفاظ بوحدة الوادي كان الهدف الذي حددته «التسوية» لما يجب أن تتجه لتحقيقه السياسة المصرية في السودان، فرسمت (أي التسوية) معالم الطريق الذي يجب أن تسير فيه السياسة المصرية لتحقيق هذه الغاية، وعلى ذلك فقد تألفت الإيجابية من كل تلك المسائل التي صارت موضع عناية الباشوية في شطر الوادي الجنوبي؛ سواء أكان نجاحها (أي الباشوية) في ذلك ملحوظًا،

أم عجزت عن إدراك مبتغاها، وأهم هذه المسائل: إقامة الحكومة الموطدة والقوية في الخرطوم والتي تذود عن حدود السودان، وتنشر الأمن والسلام في ربوعه؛ وتعليم أبناء السودان وإنعاش اقتصاديات البلاد؛ ودعم أركان الحكم الذاتي.

وأما شق الإيجابية الآخر فكان مبعثه أن «التسوية» التي فرضت على الباشوية المصرية تلك «الوصاية الدولية» التي كان من أهم آثارها على الشئون الداخلية في مصر تغلغل النفوذ القنصلي والأجنبي، خصوصًا أيام سعيد باشا؛ قد فرضت هذه الوصاية الدولية نفسها على السودان كذلك، من حيث سريان المعاهدات والاتفاقات المبرمة والتي تُبرم بين الباب العالي والدول في السودان، كسريانها في مصر بموجب الفرمانات؛ ومن هذه المعاهدات — كما عرفنا — معاهدات الامتيازات الأجنبية التي استند عليها النفوذ القنصلي في مصر؛ ومن حيث تعذر تعديل أو تغيير «الوضع» الذي حددته الفرمانات للسودان، من غير موافقة الدول. ولقد ذكرنا فيما تقدم أن السودان — منذ الفرمان الصادر إلى إبراهيم في أغسطس ١٨٤٨م — قد اعتبرته الدولة العثمانية، وبموافقة الدول، من «توابع أو ملحقات» الباشوية المصرية.

ومثلما تغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلي في مصر تغلغل في السودان، ولكن مع فروق هامة؛ أولها: أن الأجانب قد بدءوا يفدون بكثرة زائدة على السودان، بوقت مبكر على نزوحهم إلى مصر. ولذلك أسباب منها ما رأيناه متعلقًا بموقف حكومة القاهرة من الأجانب الذين لم يلقوا تشجيعًا على المجيء إلى مصر بعد انقضاء عهد محمد علي إلا من أواسط ١٨٥٤م، ومنها ما سوف يأتي ذكره في موضعه.

وثاني هذه الفروق: أن تغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلي في مصر عندما حدث بين عامَي ١٨٥٤م و١٨٦٣م — وقد استمر كما سنرى بعد ١٨٦٣م — قد ترتب عليه أن تقيدت أو نقصت لدرجة معينة ممارسة أو مباشرة حقوق السيادة الداخلية التي للباشوية المصرية، حيث تقلصت ولايتها القضائية في داخل حدودها بسبب المحاكم القنصلية التي أوجدتها الامتيازات الأجنبية؛ وقد أخرجت هذه من ولاية القضاء الوطني — إلى جانب السكان الأجانب الخاضعين للقضاء القنصلي — فريقًا من الرعايا الوطنيين أنفسهم؛ بل نظر القضاء القنصلي في الدعاوى التي صار يقيمها أجانب على الحكومة ذاتها. وبجوار هذا الانتقاص الظاهر من حقوق «السيادة العليا» في داخل «الدولة» كان الأثر الذي أحدثه التغلغل القنصلي والأجنبي من هذه الناحية، وهو إرهاق الخزانة المصرية بالتعويضات الجسيمة، وإرباك مالية البلاد، والتمهيد للأزمة المالية التي استحكمت حلقاتها في السنوات التالية.

ولكن الأمر في السودان كان أكثر خطورة، لسبب جوهري؛ هو أن النفوذ القنصلي هناك، ومقره الخرطوم، قد اتخذ لنفسه ميدانًا غير المطالبة بالتعويضات المالية الجسيمة، وأما هذا الميدان فكان مؤازرة تجارة العاج لاستدرار الأرباح الوفيرة منها؛ ثم مؤازرة تجارة الرقيق والانغماس فيها — عندما نضب مَعِين تجارة العاج — فكان من ثم أن تأسست على أيدي المغامرين الأوروبيين والليفانتيين: «الزرائب» أو المحطات المسلحة التي كانت مستودعات للذخائر والأسلحة والرقيق، واغتصب تجار الرقيق السلطة تدريجًا من حكومة الخرطوم في أصقاع شاسعة من السودان، حتى إنه لم يعد باقيًا للحكومة أي نفوذ خارج الخرطوم والجهات القوية منها؛ وصار السودان في نهاية هذا العهد مهددًا بالضياع تمامًا من الباشوية المصرية، وصار من الواجب — إذا شاءت الباشوية استبقاء السودان والاحتفاظ بوحدة الوادي السياسية — أن تشرع من جديد في استرجاعه، وأن تعمل لاستخلاصه وإنقاذه من قبضة تجار الرقيق الأجانب، والوطنيين الذين حذوا حذوهم وصار لهم شأن في هذه التجارة.

ولقد برزت في نهاية الفترة التي ندرسها (١٨٤٨–١٨٦٣م) مشكلة تجارة الرقيق بالصورة التي جعلت التفكير في وسائل القضاء عليها أمرًا ضروريًّا ومحتمًا، إذا أرادت الباشوية استبقاء السودان والمحافظة على وحدة الوادي السياسية. ولقد حاول المعاصرون تفسير انتشار تجارة الرقيق في السودان. وحاول الكُتَّاب المحدثون أن يفعلوا ذلك، وأسفرت هذه المحاولات، ضمن أشياء أخرى، عن إلصاق اتهامات معينة بالحكم المصري في السودان في هذه الفترة (١٨٤٨–١٨٦٣م)، والادعاء عليه بجملة ادعاءات يعنينا منها: أوَّلًا ما يتصل بطبيعة الحكم المصري وقتئذٍ، وثانيًا ما يتصل بوحدة الوادي السياسية، أما تشويه الحكم المصري فقد كان باتهامه بأنه لا يبغي من إدارة السودان سوى استغلال موارده لمصلحة الحكومة القائمة فحسب، واتخاذه منفى للمغضوب عليهم والمشردين من مصر؛ ثم الادعاء على الباشوية بأنها — وقد هالها ما وصل إليه سوء الحال في السودان — قد أرادت التخلي عن السودان (في ١٨٥٧م) والتفريط في وحدة الوادي، بدلًا من البحث عن الحلول التي تحسم بها المشكلات التي واجهتها في الجنوب.

ولكن لا يلبث أن ينكشف مدى صحة هذه الاتهامات والادعاءات عند دراسة السياسة التي سارت عليها الباشوية في السودان؛ وهي السياسة التي كانت تخضع اتجاهاتها لتوجيه تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م.

(١) الحكم المصري

اعتقد كثيرون من المعاصرين أن اشتداد الأزمة العثمانية المصرية، وهي أزمة التنظيمات العثمانية، سوف يجعل من المتعذر على حكومة القاهرة أن تولي شئون السودان عنايتها الكاملة. وهذا القول صحيح إذا ذكرنا كيف كانت هذه الأزمة تهدد لا بإضعاف مسند الباشوية فحسب بإلغاء الامتيازات التي كفلتها لها الفرمانات، بل بخلع عباس باشا نفسه وإخضاع الباشوية المصرية لسيطرة الباب العالي كمجرد إيالة أو ولاية بسيطة من ولايات الدولة العادية؛ الأمر الذي حتم على عباس أن يبذل قصارى جهده لاجتياز هذه الأزمة بسلام، ثم لتدبير الوسائل التي تمنع وقوع مثل هذه الأزمة في المستقبل، والتي يمكن بفضلها (أي بفضل هذه الوسائل) دعم مسند الباشوية ذاته.

ولكن هذا البرنامج المؤسس على الاحتفاظ بالباشوية المصرية، استتبع حتمًا أن يدخل في نطاقه الاهتمام بشئون السودان؛ واتخذ هذا الاهتمام صورًا متنوعة كانت جميعها متصلة بالأوضاع السائدة في الباشوية؛ أي بالأوضاع المترتبة على تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، من حيث إن هذه الأوضاع — على نحو ما عرفنا — قد أوجدت فيما يتعلق بالعلاقات بين الباشوية وتركيا، حزبًا أو جماعة مناوئة للحكومة القائمة في القاهرة، ويستند الباب العالي على هذه الجماعة في تدبير المؤامرات ضد عباس وضد الباشوية ذاتها. ثم إنها أوجدت، فيما يتعلق بالعلاقات بين الباشوية وبين الدول الكبرى، ثغرة لتغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلي، وليس ذلك لأن عباسًا استعان بالنفوذ الإنجليزي على اجتياز أزمة التنظيمات — وقد رأينا كيف أنه قاوم كل نفوذ أجنبي في مصر — بقدر ما كان السبب في ذلك أن هذا النفوذ الأجنبي قد اعتمد على سريان معاهدات الامتيازات الأجنبية في الباشوية المصرية سريانها في ولايات الدولة العثمانية الأخرى؛ أي سريان معاهدات الامتيازات الأجنبية في السودان الذي هو جزء من الباشوية المصرية.

وعلى ذلك فقد تأسس على الأمر الأول — العلاقة بين الباشوية وتركيا — أن تحتم الاهتمام بشئون السودان؛ لأن إهمال السودان مضعف لمركز الباشوية نفسها ومهدد بانفصام عرى الوحدة السياسية في الوادي.

فقد اعتبرت الدولة العثمانية، وهي صاحبة السيادة الشرعية على مصر والسودان معًا، أن هذين الإقليمين يؤلفان وحدة سياسية واحدة، وذلك منذ أن امتنع صدور فرمان منفصل بإعطاء حكم السودان لمدى الحياة فقط، على نحو ما حدث في فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م (الخاص بالسودان) والصادر إلى محمد علي، ولأن فرمان الولاية الصادر في

العشرة الأولى من المحرم سنة ١٢٦٥هـ (٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٨م) إلى عباس قد أعطاه حكومة مصر «وتوابعها» «على أن يكون ذلك بالشروط التي جاءت في فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١م المرسل إلى محمد علي باشا»، والمعروف عن هذا الفرمان الأخير أنه أعطى الحكم الوراثي في مصر ولم يذكر السودان الذي صدر بشأنه الفرمان المنفصل في ١٣ فبراير ١٨٤١م والذي جعل الحكم فيه لمدى الحياة فقط. ولذلك فقد صار هناك احتمالان؛ أحدهما: أن يكون الحكم في السودان وراثيًّا باعتبار السودان من «توابع» إيالة أو ولاية مصر التي ذكرها فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١م؛ ولكن مما يشكك في قيمة هذا الاحتمال أن الخريطة الملحقة بفرمان ٢٣ مايو أو بفرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م من قبل، والتي رسمت حدود الباشوية المصرية وتوابعها وملحقاتها؛ وهي الباشوية التي يكون الحكم فيها وراثيًّا، لم تدخل السودان ضمن هذه الحدود، والاحتمال الآخر: أن يبقى الحكم في السودان مدى الحياة فقط؛ لأن فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١م لم يذكر شيئًا عن توابع مصر وملحقاتها، وبالأحرى عن السودان الذي صدر به فرمان منفصل، فلم يكن القصد من الفرمان المُعطى لعباس في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٨م أن يصبح الحكم في السودان وراثيًّا، بل أن يظل تقليد الحكم فيه لمدى الحياة فقط، وأن يتجدد هذا التقليد عند اعتلاء كل باشا جديد لأريكة الولاية أو الباشوية المصرية، قال بهذا الرأي «هوبر» (Huber) القنصل النمسوي بالقاهرة والذي كتب إلى حكومته في ٦ يناير ١٨٥٢م لِيُبَيِّن أن حكومة السودان «ليست حقًّا وراثيًّا من حقوق أسرة محمد علي، ولكن إدارة أقاليم سنار (أي السودان) ملحقة بإدارة الباشا في مصر، والباشا هو الذي يُعَيِّن الحاكم في الخرطوم.»

والجدير بالملاحظة هنا، سواء كان الاحتمال الأول أم الثاني هو الصحيح، أن السودان بمقتضى الفرمان الأخير الذي لم يلقَ أية معارضة من جانب الدول (أي إنها كانت موافقة عليه) قد تأكد انضمامه إلى مصر في نظام سياسي واحد، وبحيث يكون الحكم في السودان من حق صاحب الحكم في مصر.

ولا جدال في أن المحافظة على هذه الوحدة السياسية قد اقتضت أن يسير النشاط لدعم مركز الباشوية في مصر جنبًا إلى جنب مع العمل للاحتفاظ بالسودان؛ في مصر كما عرفنا بمنع تدخل الباب العالي في شئون الباشوية الداخلية، وبأن تصبح التابعية الاسمية فحسب هي كل ما يربط الباشوية بالدولة؛ وفي السودان باتباع سياسة تحول دون خروج هذه البلاد من حوزة الباشوية.

وعلى ذلك فقد عملت الباشوية بين ١٨٤٨م و١٨٦٣م على إقامة الحكومة القوية المستندة على المركزية الإدارية التامة في السودان، ومعناها أن تسيطر حكومة الخرطوم،

وعلى رأسها حكمدار السودان الذي يجمع في شخصه السلطة العليا المدنية والعسكرية في أنحاء السودان، ولا يكون مسئولًا إلا أمام الباشا في القاهرة. ولقد دلت التجربة في العهد السابق — أي منذ «الضم» (١٨٢٠–١٨٢٣م) — على صلاحية هذه المركزية الإدارية في مجموعها كنظام للحكم في السودان.

وعلى نحو ما حدث في العهد السابق كذلك اعتمدت هذه المركزية الإدارية على إشراك العناصر الوطنية في الحكم والإدارة؛ أي استمرار سياسة السودنة وتمكين السودانيين من حكم أنفسهم بأنفسهم، وهي السياسة التي سار عليها الحكم المصري في السودان من أيام «الضم» الأولى، فعرف هذا العهد كثيرين مِمَّن اشتهروا بحسن تصريف الأمور وصارت لهم مكانة ملحوظة لدى الحكمدارين؛ منهم الرؤساء والزعماء الذين تقلدوا المشيخات المختلفة، مثل عبد القادر ود الزين لمشيخة مشائخ عموم الجزيرة — وتَقَلَّد كذلك وظيفة معاون الحكمدارية، وعدلان محمد لمشيخة جبال الفونج، وحسين خليفة لمشيخة العتمور، أو الذين صاروا أعضاء بمجلس الدعاوى، وهو بمثابة محكمة عليا؛ أو الذين تولوا مناصب الإفتاء مثل الشيخ إبراهيم عبد الدافع الذين عُيِّنَ مفتيًّا للمحكمة. وهكذا.

وكان نجاح هذا النظام الإداري القائم على المركزية التامة مرهونًا قبل كل شيء بنوع الحكمدارين الذين يُختارون لملء منصب الحكمدارية في الخرطوم، وهو منصب خطير؛ لأن صاحبه مسئول عن تنفيذ سياسة الباشوية في السودان من حيث استتباب الأمن والسلام في كل ربوعه، ورد غارات المغيرين على حدود البلاد وأطرافها البعيدة، والعناية بشئون الاقتصاد والتعليم، وما إلى ذلك من شئون الحكم. ولكن مما زاد في خطورة هذا المنصب، أن صاحبه (الحكمدار) الذي تتجمع في يده كل أسباب السلطة في السودان، كان بحكم المسافات الشاسعة التي تفصل بين مقره في الخرطوم ومقر الحكومة الرئيسية في القاهرة، بعيدًا عن إشراف هذه الأخيرة المباشر؛ فإذا أحسن الباشا اختيار الحكمدارين تمتع السودان بحكومة طيبة، وإذا أُسيء الاختيار، سار الحكمدارون في الحكم سيرة سيئة. أضف إلى هذا أن بُعد الحكمدارين عن رقابة القاهرة المباشرة من شأنه أن يجعلهم أكثر تعرضًا لإغراءات الباب العالي الذي قد يحرضهم على الخروج على الباشوية، استنادًا إلى أن تركيا صاحبة حقوق مباشرة في السيادة الشرعية على السودان، ومن زمن سابق على الفتح المصري الذي حصل بدوره باسم السلطان العثماني. ومن الواضح أن فصل السودان عن مصر مضعف للباشوية، وييسر للباب العالي تنفيذ أغراضه من حيث إرجاع الباشوية إلى حظيرة الدولة كولاية عادية محرومة من الامتيازات التي كفلتها لها الفرمانات. وعلى

ذلك فقد كان الخطر كامنًا في أن يعمد هؤلاء الحكمدارون إذا أُسيء اختيارهم، أو إذا طال مكثهم بالبلاد، وتوطدت أقدامهم في حكومتهم البعيدة من القاهرة؛ إلى الانفصال عن مصر وإعلان استقلالهم بالسودان وإنشاء باشوية تدين مباشرة بالتبعية للباب العالي.

ولم يكن هذا الخطر خياليًّا، فقد سبق في الزمن القريب أن حاول الخروج على طاعة الباشوية أحد حكمداري السودان: أحمد باشا جركس المعروف باسم «أبو ودان» — ومدة حكمداريته من ديسمبر ١٨٣٨م إلى سبتمبر ١٨٤٣م، ولم يمنع هذا الخطر سوى وفاة أحمد باشا فجأة. ومع أن أقوالًا كثيرة قد صارت تتردد وقتذاك عن مشروعات هذا الحكمدار وسبب وفاته، فالذي يبدو محققًا أن شكايات وتقارير عديدة قد بلغت محمد علي عن محاولة الحكمدار الاستقلال بحكومة الخرطوم، معتمدًا في هذه المحاولة على مؤازرة الآستانة له، وعلى نجاحه في جمع الزعماء والرؤساء الوطنيين حوله؛ فلما استدعاه محمد علي إلى القاهرة رفض أحمد باشا تلبية أوامره منتحلًا شتى الأعذار حتى ينتهي من تدبيره، ولكنه مات بغتة، والمُرَجَّح أنه مات مسمومًا، في سبتمبر ١٨٤٣م.

وكتب القنصل الفرنسي في مصر «لافاليت» (La Valette) عن هذه الحوادث إلى حكومته من الإسكندرية في ١٦ أكتوبر ١٨٤٣م — وكان هذا قبل أن يصل خبر وفاة الحكمدار — «أنه قد بلغت مسامعه الإشاعات المخيفة التي انتشرت بين الناس عن الحالة في السودان، حيث يُقال إن أحمد باشا الحكمدار، إذا استمر يرفض أوامر محمد علي باشا المتكررة لحضوره من الخرطوم إلى القاهرة فمعناه أن أحمد باشا جركس ثائر وخارج على الحكومة المصرية، وأنه يعتزم أن يطلب من الباب العالي. وسوف يحصل منه على فرمان مباشر يتقلد بموجبه «ولاية السودان» في مقابل جزية سنوية هي ثمانمائة ألف ريال. ثم إن الباب العالي الذي كان من مدة سابقة قد اعتزم تهيئة السبيل لخيانة أحمد باشا قد رفض مغرضًا ذكر سنار (والمقصود هنا: السودان) في الخط الشريف الصادر في سنة ١٨٤١م (والمقصود هنا: فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١م وفرمان أول يونيو من السنة نفسها) كجزء من الباشوية الوراثية المصرية». وقال «لافاليت»: إن الباشا يريد دعوة كبار ضباطه للاجتماع في القاهرة كي يبحثوا من غير إمهال الوسائل الواجب اتخاذها لمعاقبة الحكمدار الثائر. ومع أن «لافاليت» اعتقد وقتئذٍ أن هذه الأخبار عن عصيان أحمد جركس ومؤامرة الباب العالي في السودان، مبالغ فيها كثيرًا، أو مستبعدة. فقد ذكر في نفس رسالته هذه: «أن قنصلَي إنجلترا والنمسا غادرا الإسكندرية بمجرد أن وصلت إلى مسامعهما هذه الأخبار المزعجة»، وقال: «إنهما الآن إلى جنب محمد علي.» ثم إنه عاد

فأكد في رسالة لاحقة بمجرد ذيوع خبر وفاة أحمد جركس، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٤٣م أن الحكمدار قد رفض فعلًا تلبية أوامر محمد علي بالمجيء إلى القاهرة، وقال «لافاليت» تعليقًا على حادث الوفاة: «إن موت أحمد باشا قد أزال الصعوبات العديدة والخطيرة التي كانت لا محالة واقعة (إذا قُدِّرَ له النجاح، وتحققت مطامعه في الخرطوم) حيث كان من المحتمل في هذه الحالة أن تدخل مصر في حرب مميتة، وأن يتعرض التفاهم الودي الظاهر الآن بين الباب العالي ومحمد علي إلى مؤثرات خطيرة.»

هذه المشروعات الاستقلالية التي كانت لأحمد باشا أبو ودان في السودان تحدث عنها كذلك القنصل النمسوي في مصر «لاورين» (Laürin)، فكتب في ٦ سبتمبر ١٨٤٣م أن أحمد باشا سلك منذ عامين في حكمداريته مسلكًا يثير الشبهات والظنون في أنه يريد الخلاص والاستقلال من سيطرة محمد علي؛ فهو على نحو ما أجمعت عليه كلمة الرواد الأوروبيين الذين زاروا الخرطوم لا يطيع من أوامر محمد علي إلا ما وجده منها متفقًا مع أغراضه، ويرفض ما عداها قائلًا إن: «محمد علي يحكم في مصر وأنا أحكم في السودان ...» ومع أن محمد علي طلب مرارًا قدومه إلى القاهرة فقد انتحل المعاذير في كل مرة لعدم مغادرة السودان، وراح «لاورين» يردد نفس ما ذكره القنصل الفرنسي «لافاليت» عن الشائعات الرائجة حول الدور الذي يقوم به الباب العالي في هذه المسألة، فقال: «ويُعزى إلى أحمد باشا أنه قام بمساعٍ في القسطنطينية حتى ينال تقليدًا من السلطان بباشوية الحبشة–إثيوبيا، (والمقصود هنا السودان) وأنه يرغب كثيرًا في دفع جزية عظيمة في نظير هذا التقليد، وأنه قد وزَّعَ في القسطنطينية ما يزيد على أربعمائة ألف فلورين (أي حوالي ٢١٢٥٠ جنيهًا إنجليزيًّا) في سبيل تحقيق أغراضه.» ثم استمر «لاورين» يقول: «ولا يريد محمد علي تصديق أن هذه الأموال قد أمكن إرسالها فعلًا إلى القسطنطينية، ولكنه لا يشك في أن أحمد باشا إذا تمكن من إفساد أو رشوة بعض أصحاب النفوذ في القسطنطينية يستطيع الاستقلال والخروج على سلطة محمد علي»؛ وكتب «لاورين» أن محمد علي قد أبلغ حفيده عباس باشا من أيام قليلة مضت: «أنه سوف يذهب بنفسه إلى السودان لإحضار أحمد باشا إذا لم يحضر هذا الأخير من نفسه إلى القاهرة.»

تلك إذن كانت التجربة الخطيرة التي تهددت وحدة الوادي السياسية، والتي شهدها عباس باشا قبيل وصوله إلى الحكم، والتي كان لا مناص من مثولها دائمًا في ذهنه بسبب الأزمة التي أثارها الباب العالي حول التنظيمات العثمانية، والتي اقترنت بتدبير المؤامرات لإخراج عباس نفسه من الحكم وإلغاء امتيازات الباشوية.

وعلى ذلك فقد عنيت حكومة القاهرة باختيار الحكمدارين من بين الأكفياء الذين امتازوا بالجد وحسن تصريف الأمور والاستماع لشكايات الأهالي، واشتهر أكثرهم — إن لم يكونوا كلهم — بالأمانة والاستقامة، وذلك بشهادة المعاصرين الأجانب والوطنيين، ولم تضطر حكومة القاهرة إلى استدعاء أحد من الحكمدارين الذين عُيِّنوا بين ١٨٤٩م و١٨٥٤م (وكان عددهم أربعة) سوى واحد بسبب الشكايات التي قُدمت ضده من الأهلين والأجانب خصوصًا، وهو جركس لطيف، أو عبد اللطيف باشا، البحري الذي احتكر التجارة في النيل (البحر) الأبيض لحسابه، ولنفعه الخاص.

ولقد استطاع هؤلاء الحكمدارون أن يدفعوا غارات قبائل الدنكا على الحدود وعلى أطراف سنار الجنوبية، ويخضعوا السود في جبال تقلى بالكردفان وقبائل البشارين في السودان الشرقي، ويردوا اعتداء الأحباش على الحدود الشرقية، ويدعموا سلطان الحكومة، وينشروا الأمن في ربوع السودان، وعلى يد هؤلاء الحكمدارين أمكن تعهد المساجد بالإصلاح والتعمير، وهي دور العلم والدرس وبيوت العبادة وأداء الفريضة الدينية، وأجرى الحكمدارون — وذلك كله تنفيذًا لتعليمات حكومة القاهرة — الرواتب على القائمين بشئون هذه المساجد والزوايا والخلوات، وأكرموا فقهاء السودانيين وعلماءهم، وشجعوا منهم مَنْ أراد الدراسة بالأزهر، وأوصت حكومة القاهرة الحكمدارين بهؤلاء خيرًا عند عودتهم إلى بلادهم.

وكان في هذا العهد أن تأسست في الخرطوم أول مدرسة نظامية في السودان.

ولكن الحديث عن مدرسة الخرطوم يجب أن يسبقه الكلام عن أثر آخر من آثار تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، فيما هو متصل بالعلاقات بين الباشوية وتركيا، وهو الأثر الذي أوجد أزمة التنظيمات العثمانية المعروفة؛ ونعني بذلك المكايد والمؤامرات التي صارت تُحاك ضد عباس في القاهرة والآستانة، وما اضطر عباس إلى اتخاذه من وسائل لإحباطها، فقد كان من هذه الوسائل أن عمد عباس إلى نفي وتشريد الذين تشكك في إخلاصهم وولائهم له والذين خشي أن يغريهم الباب العالي بالمال والوعود، ولا سيما أن أقوى خصومه من أفراد أسرته وكبار موظفي الحكومة قد نزحوا في العهد السابق إلى الآستانة، حيث لقوا كل ترحيب من الباب العالي.

على أن هذا النفي والتشريد لم يكن معناه أن السودان — كما زعم مشوِّهو عهد المصرية في هذه الفترة من التاريخ — قد صار في اعتبار حكومة القاهرة مجرد المنفى الذي يتلقى المجرمين والمذنبين وأصحاب السيرة السيئة، أو أن حكومة القاهرة في هذا العهد لم يعد يهمها — فيما عدا استخدام الجنوب كسجن كبير للمغضوب عليهم منها (أي شأن

من شئون السودان)، بل الثابت على العكس من ذلك تمامًا وهو أن رفاهية أهل السودان وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم كان موضع عناية الباشوية؛ والثابت أن الموظفين الذين أُبعدوا إلى السودان كانوا من الأكفياء القادرين على الاضطلاع بأعباء الحكم والإدارة.

قال «جورج ملِّي» (Melly) (وقد زار السودان سنة ١٨٥٠–١٨٥١م) عن سبب «إبعاد» الذين غضب عليهم عباس فنفاهم إلى هذه البلاد: «يبدو أن هؤلاء قد أسخطوا الباشا عليهم؛ لأنهم كانوا يحاولون إملاء إرادتهم عليه، كما كانوا يتبرعون بإسداء النصح من تلقاء أنفسهم، ولأن الباب العالي كان يدفع لهم مالًا لقاء تعهدهم بخدمته؛ إذ كانوا يميلون إلى تأييد مصالحه — وهذا هو الرأي الراجح — وسواء أفعلوا ذلك حقيقة أم كان الأمر لا يخرج عن حد الحدس والتخمين فإن اعتداء السلطان على حقوق مصر أمر معروف مشهور. على أن ترحيب السلطان بأولئك الموظفين من رجال حكومة القاهرة لا يدع مجالًا للشك في سوء نواياهم»، نحو عباس باشا. وأما عن «الموظفين» الذين أُبعدوا إلى السودان، فقد كتب «ملِّي»: أنه نجم عن إرسال أمثال هؤلاء الرجال إلى المنفى «أن صارت مديريات السودان تستمتع بحكومة حسنة؛ ذلك بأن مقاليد الأمور في الخرطوم وبربر ودنقلة وفازوغلي وغيرها قد تسلَّمها الآن رجال ذوو فطنة وذكاء تعددت أسفارهم وأفادوا من ملاحظاتهم الدقيقة.»

ولعل المسئول الأول عن إذاعة الاتهام ضد حكومة القاهرة في هذا العهد بأنها نظرت إلى السودان «كمنفى» وسجن كبير فحسب لأعدائها والمغضوب عليهم؛ كان رفاعة رافع الطهطاوي، من أعلام النهضة العلمية المصرية، والذي أوفده عباس على رأس نخبة من الأساتذة الأكفياء من زملائه أعضاء البعوث العلمية في عهد محمد علي لتأسيس مدرسة نظامية بالخرطوم، فقد ظل رفاعة يشكو مر الشكوى من وجوده بالخرطوم بذريعة إنشاء هذه المدرسة النظامية كما قال، وهي المدرسة التي لم يكن الغرض من إنشائها كما ادعى رفاعة وادعى كثيرون من بعده سوى إقصاء بعض المغضوب عليهم من القاهرة، والتي كان تأسيسها في واقع الأمر بناء عن برنامج موضوع للتعليم على يد حكومة ذلك العهد في مصر نفسها، وهو برنامج بحثه المعنيون بدراسة شئون التربية والتعليم في تلك الحقبة من التاريخ لتوضيح أغراضه، فكان من رأي جماعة من الذين تعمقوا في هذا النوع من الدراسة، أوَّلًا: أن عباسًا لم يكن ذلك الرجل الذي يعمد إلى إلغاء معاهد العلم بجرة قلم ودون تفكير في العواقب، وثانيًا: أن إنشاء مدرسة نظامية واحدة في الخرطوم كان جزءًا من البرنامج التعليمي الذي أعدته حكومته.

ومما يدفع الاتهام الآخر (أي إهمال اقتصاديات السودان) أن احتكار تجارة الصمغ والسنامكي ومنتجات سنار (السودان) قد أُلغي منذ عام ١٨٤٩م كما أُلغي نظام العهد، حتى إن «شارلس مري» القنصل الإنجليزي بالقاهرة لم يلبث أن كتب إلى حكومته في ٣ يناير ١٨٥٠م: أنه قد نجم عن إلغاء احتكار الصمغ والسنامكي ومنتجات سنار (السودان) الأخرى أن استطاع كثير من الأوروبيين أن يشتغلوا بالتجارة في السودان.

ولكن لم يكن ميسورًا نجاح هذه الإصلاحات التي كان الغرض منها إطلاق حرية التجارة في السودان لإنعاش حياته الاقتصادية؛ لأن الحكمدارين والمديرين البعيدين عن إشراف حكومة القاهرة المباشر؛ كانوا لا يريدون إبطال الاحتكار. والسبب في ذلك أنهم كانوا يجنون أرباحًا طائلة من التجارة التي راجت سوقها منذ أن فُتح النيل الأبيض للملاحة بعد رحلات سليم بمباشي الاستكشافية المعروفة (١٨٣٨–١٨٤١م)، وهي التجارة التي أرادوا احتكارها لأنفسهم خصوصًا في النيل الأبيض من جهات النيل العليا؛ أي تجارة العاج وتجارة الرقيق.

وكان من بين الذين اشتهروا بمعارضة إبطال الاحتكار حكمدار السودان عبد اللطيف باشا البحري، أو جركس لطيف باشا، ومدته من نوفمبر ١٨٤٩م إلى يناير ١٨٥٢م؛ وذلك لأنه أراد احتكار الملاحة في النيل الأبيض لحسابه؛ الأمر الذي أثار ضده احتجاجات التجار الليفانتيين والأوروبيين الذين كانوا قد بدءوا يفدون إلى الخرطوم منذ أن فُتح النيل الأبيض للملاحة للتجارة في العاج ثم في الرقيق، وبعث القناصل بشكاواهم من الخرطوم إلى القاهرة.

وكتب عباس إلى استفان بك وكيل الشئون الخارجية في ٢٢ ديسمبر ١٨٥٠م: «إنه إذا كان الحكمدار المومى إليه في الحقيقة يتعمد وضع تجارة صنف الصمغ تحت يد واحدة (أي احتكارها) ويتدخل في معاملات الأجانب التجارية ويقصد إيذاءهم، فلا شك أنه قد ارتكب خطأً، وإن مثل هذه الحركات توافق رضانا من كل الوجوه، ولا تحوز قبولنا …» ولما كان لطيف باشا قد استمر يحتكر التجارة لحسابه، ولم يستمع لنصح الباشا وأوامره وتزايدت لذلك شكاوى التجار الأجانب والقناصل ضده؛ فقد انتهى الأمر بإعلان حرية الملاحة في النيل (البحر) الأبيض، واستدعاء لطيف باشا من السودان في ١٣ يناير ١٨٥٢م.

ولكن عزل عبد اللطيف باشا لم يترتب عليه استقامة الأحوال في السودان، لأسباب جوهرية لم يكن الحكمدارون من بعده مسئولين عنها، وبخاصة عندما كان هؤلاء مِمَّنْ حسنت سيرتهم بشهادة معاصريهم.

فكان جركس رستم باشا الذي خلف عبد اللطيف باشا، ثم توفي بعد أربعة أشهر، رجلًا استحق ثناءً كثيرًا مدة قيامه بأعباء حكمدارية السودان؛ ومع أن الحكمدار التالي إسماعيل حقي باشا الكردي المعروف بأبي جبل لم يلبث أن استُدعي لتولي قيادة الجيش الذاهب لمساعدة الدولة في حرب القرم، فقد استطاع في مدته القصيرة بالسودان — وكانت أقل من عام — أن يصدَّ هجومًا للأحباش على القلابات، وأن يقوم برحلة تفتيشية في السودان الشرقي، وكان جزائرلي سليم باشا، أو سليم باشا الخربوطلي، الحكمدار التالي، قد خدم طويلًا في السودان قبل إسناد الحكمدارية إليه، قال عنه الدكتور «هوجلين» (Heuglin) القنصل النمسوي بالخرطوم إنه كان رجلًا أمينًا، ولو أن عملًا ما لم يصدر عنه لمرضه؛ ذلك المرض الذي جعله يطلب إعفاءه وعودته إلى القاهرة.

وأما الأسباب الجوهرية التي أدت في النهاية إلى إخفاق الجهود التي بذلتها الباشوية لتنظيم الحكم والإدارة في السودان، في إظهار الآثار التي كان واجبًا أن تترتب عليها، فكانت متعددة، منها أن الأنظمة الضريبية؛ أي التي وضعت لتقدير الضرائب وجمعها، وتلك الإدارية؛ أي التي حددت العلاقات بين المديرين في الأقاليم والحكمدارين في الخرطوم من جانب، وبين كل من هذين الفريقين والحكومة الرئيسية في القاهرة من جانب آخر، قد صارت في حاجة إلى تعديل أو تغيير في ضوء التجارب المالية والإدارية خلال السنوات الماضية الطويلة؛ وذلك حتى يمكن أن تفي هذه الأنظمة بالغرض المرجو منها تمامًا، وهو استتباب الأمن والهدوء في أرجاء السودان، وضمان الرفاهية والرخاء والنهوض المستمر لأهله، اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا.

فقد تناول الدكتور «هوجلين» مسألة النظام الضريبي في تقرير رفعه إلى حكومته في ٢٥ أبريل ١٨٥٤م، قال فيه: إنه فُرضت بمقتضى هذا النظام ضرائب ثقيلة على الأهلين كان من أثرها — كما حدث في إقليم بربر مثلًا، وهو الإقليم الذي اشتهر أهله بنشاطهم في الزراعة والتجارة والعمل في السفن النهرية كنوتية ... إلخ — أن هاجر أناس كثيرون هربًا من وضع الضريبة، فبلغ عدد المهاجرين من بربر عدة آلاف ذهبوا إلى كردفان والنيلين الأبيض والأزرق، ثم صاروا يذهبون إلى أقصى حدود كردفان الجنوبية، وحدث مثل هذا أيضًا بين الأهلين في إقليم التاكة والسودان الشرقي عمومًا، ولكن عبء الضرائب الباهظة لم يلبث أن وقع على كاهل أولئك الذين بقوا في بلادهم، فدفعوا إلى جانب الضرائب المقرَّرة عليهم ما كان مقرَّرًا على الذين هاجروا كذلك، وزاد الحال سوءًا أن رؤساء القبائل والزعماء والشيوخ الوطنيين، وهم المكلَّفون بتحصيل الضرائب وتوريدها للحكومة، صاروا ينتهزون

الفرصة للانتقام من أعدائهم، أو لاستغلال هذا النظام لفائدتهم الذاتية، وساعدهم على ذلك أن جميع رجال الإدارة كبارهم وصغارهم كانوا يستولون على نصيبٍ معيَّنٍ لأنفسهم من الضرائب بعد تحصيلها. وكانت هذه الضرائب يُدفع ربعها نقدًا والباقي عينًا، وأما نتيجة ذلك كله فكان ذيوع التذمر والاستياء الشديد بين الأهلين، حتى كثرت الاضطرابات وتعدد العصيان، واضطرت الحكومة إلى إرسال الغزوات أو التجريدات — وهي الحملات العسكرية — من وقت لآخر لإخضاع هذه الثورات المحلية ولمعاونة الشيوخ والرؤساء والكشاف وعمال الإدارة عمومًا على جمع الضرائب. ولقد تعددت أنواع الضرائب؛ فمنها ما كان على السواقي، ويذكر المعاصرون أنها بلغت عن الساقية الواحدة في إقليم النوبة ما قيمته ثلاثة جنيهات إنجليزية سنويًّا، ومنها ما كان على النخيل المثمر، ويذكر هؤلاء المعاصرون أن مديرية بربر مثلًا كانت تدفع سنويًّا ستة آلاف كيس «ضريبة» أي حوالي الثلاثين ألف جنيه سنويًّا ... وهكذا.

وكان النظام الضريبي المتبع في السودان، هو النظام الذي وُضع أصلًا عقب «الفتح» المصري، وبنيت قواعده منذ سنة ١٨٢٦م؛ أي من أيام محمد علي. ولكن النهضة العمرانية التي استمرت خلال كل هذه السنوات الطويلة، وما صحبها من ظهور مدن جديدة واختفاء أخرى أو فقدانها لأهميتها السابقة، وانتعاش الزراعة في بعض الجهات، وانصراف الناس في جهات أخرى للاشتغال في مصانع النيلة وغيرها، وهي المصانع التي أُنشئت في أثناء السنوات الثلاثين السابقة خصوصًا ١٨٣٠–١٨٣٦م؛ وازدحام بعض البلدان بالسكان وإقفار بلدان أخرى منهم، واختلاف قوة النقود الشرائية تبعًا لازدياد النشاط التجاري، ومغادرة كثيرين للحقول وذهابهم إلى أقاليم النيل العليا سعيًا وراء الربح الوفير والغنى السريع نتيجة لازدهار تجارة العاج، ثم لانتشار تجارة الرقيق، وبخاصة بعد إطلاق حرية الملاحة في النيل الأبيض؛ نقول: إن ذلك كله قد استلزم أن يعمد المسئولون إلى إعادة النظر في النظام الضريبي بأكمله حتى يتسنَّى إزالة أسباب الشكوى وتخفيف العبء عن كاهل الأهلين الذين ظلوا يفلحون الأرض ويزرعونها على جانبَي النيل وفي أرض سنار وفي جهات كردفان.

هذا، وأما فيما يتعلق بتغلغل النفوذ الأجنبي والقنصلي في السودان، فسوف يأتي علاج هذه المشكلة عند الكلام عن العلاقات بين الباشوية المصرية والدول الأوروبية الكبرى من حيث إن هذه لكونها مترتبة على التسوية التي وُضعت للمسألة المصرية (١٨٤٠-١٨٤١م)، قد أوجدت الأوضاع التي فتحت ثغرة التدخل لتغلغل هذا النفوذ الأجنبي والقنصلي في السودان.

(٢) التمسك بوحدة الوادي

وكان من الواضح أن الحال في السودان في سنة ١٨٥٤م قد صار يتطلب عناية كبيرة لإصلاح شئونه، سواء أكان هذا الإصلاح ماليًّا أم إداريًّا أم متصلًا بمشكلة الرقيق، وهو إصلاح لا مَعْدَى عنه في كل الأحوال لضمان بقاء وحدة الوادي السياسية، على أساس أن الإصلاح الذي يزيل أسباب الشكوى والتذمر، ويضع حدًّا لحركات العصيان الداخلية بسبب قدم العهد بالأنظمة المالية والإدارية القائمة، ويؤدي إلى دعم أركان الحكومة واسترجاع نفوذها في الأقاليم البعيدة عن مقر الحكم في الخرطوم، وإلى دفع اعتداءات المغيرين على الحدود في الشرق والغرب والجنوب — نقول على أساس أن الإصلاح الذي يحقق كل ذلك من شأنه أن يحفظ السودان من الضياع، ويحول دون انفصام عرى الوحدة السياسية.

ولا جدال في أن الباشوية في السنوات التالية لانقضاء عهد عباس الأول كان قد صح عزمها — وكما فعلت في الماضي — على الاحتفاظ بالسودان وصون الوحدة السياسية. ولذلك أسباب، هي نفسها الأسباب التي أملت سياسة الاستمساك بالوحدة السياسية منذ منشأ هذه الوحدة، ونفس الأسباب التي أوجدها الوضع الذي نالته الباشوية في تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، والتي دارت حول دعم مسند الباشوية. ولقد تَبَيَّن من دراسة السياسة التي جرى عليها محمد سعيد منذ وصوله إلى الباشوية في يوليو ١٨٥٤م أن أهدافه لم تختلف في جوهرها عن أهداف سلفه، من حيث الاستقلال بمصر إذا استطاع إلى ذلك سبيلًا، أو تغيير نظام الوراثة وجعل الوراثة صُلبية، وتوسيع نطاق الاستقلال الداخلي، وذلك لتقوية مسند الباشوية؛ لأنه خشي — كما خشي سلفه من قبل — أن تكون الدولة العثمانية على وشك الانهيار وأن تستولي إحدى الدول الأوروبية الكبيرة على مصر عند تقسيم أملاكها، أو تعمد الدولة العثمانية إذا واتتها الفرص إلى خلق أزمة من طراز أزمة التنظيمات العثمانية لإلغاء الامتيازات التي نالتها الباشوية بمقتضى الفرمانات، أو التدخل في شئون الباشوية لتعطيل الإصلاحات اللازمة لنهوضها.

والدليل على أن الباشوية في العهد الجديد لم تكن تريد التخلي عن السودان إطلاقًا — وهو الاتهام الذي ألصقه بعض الكُتَّاب خطأً بالباشوية أيام محمد سعيد (١٨٥٤–١٨٦٣م)، كما سبق أن أشرنا إليه، والذي سنرى أنه لا يستند على أي أساس من الصحة — نقول: إن الدليل على أن الباشوية ظلت مستمسكة بوحدة الوادي السياسية هو أن حكومة القاهرة قد وجدت لديها متسعًا من الوقت أكبر من ذي قبل للتفرغ لشئون السودان

وأن عزمها قد صح على إصلاح أحواله وإسعاد أهله. ويتضح ذلك من أن الباشوية قد اختارت لحكومة الخرطوم الأمير محمد عبد الحليم باشا، وهو أخو محمد سعيد؛ وذلك بعد فترة وجيزة شغل منصب الحكمدارية في أثنائها علي سري الأرنئودي باشا من يوليو إلى ديسمبر ١٨٥٤م، وجركس علي باشا من ديسمبر ١٨٥٤م إلى نوفمبر ١٨٥٥م.

وادعى كثيرون أن حكومة القاهرة أرادت إقصاء عبد الحليم، بتعيينه حكمدارًا للسودان، ولكن ذلك ادعاء خاطئ؛ لأن السبب في تعيين هذا الأمير الذي رغب هو نفسه في شغل هذا المنصب، أن محمد سعيد أراد اختيار رجل يثق به كل الثقة يعمل على توفير أسباب الراحة للسودانيين، وينظر في شكاواهم، ويوطد سلطان الحكومة، ويتخذ الأهبة لاستقبال سعيد نفسه إذا دعته تقلبات السياسة إلى ترك القاهرة واتخاذ الخرطوم مقرًّا لحكومته يواصل منه مساعيه لتحقيق برنامجه السياسي، فكتب «ساباتيه» القنصل الفرنسي بالقاهرة إلى حكومته في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٥م؛ أي بعد أسبوع تقريبًا من صدور القرار في ٢٤ نوفمبر بتقليد عبد الحليم: «لقد عُيِّنَ حليم باشا حكمدارًا على السودان، وفي استطاعته إذا أحسن تصريف الأمور أن يبرر تلك الثقة التي وضعها فيه الجناب العالي، وأن يدخل تحسينًا كبيرًا على أحوال السودانيين البائسين ذوي الحظ السيئ الذين خضعوا من أيام الفتح لكل أنواع الاستغلال والتعذيب، دون أن يكون من المستطاع وصول شكاياتهم إلى مسامع السلطات العليا إطلاقًا.»

وبعد ذهاب عبد الحليم باشا إلى الخرطوم بأشهر قليلة، كتب القنصل الأمريكي «إدوين دي ليون» في أول مايو ١٨٥٦م يصف لحكومته الغرض السياسي من مهمة هذا الأمير، فقال: «لا مجال للشك في أن سعيد باشا سيكون مستعدًّا عند سنوح الفرصة للقيام بنفس الدور الذي قام به محمد علي من قبل. ذلك أنه قد نصَّب أخاه عبد الحليم باشا حكمدارًا على الأقاليم السودانية؛ تلك الأقاليم التي تُعتبر المدخل إلى قلب أفريقيا الوسطى والطريق الموصل إلى بلاد العرب. على أن سعيدًا يقف موقف الملاحظ الدقيق الذي يرقب في حذر وانتباه نتائج ما أَلَمَّ بتركيا من ضعف يتزايد على الأيام، كما يرقب آثار تلك المنافسة الظاهرة بين الدول الأوروبية.»

ولقد أوضح الأمير عبد الحليم نفسه، بعد ثلاثين عامًا، الغرض من إرساله إلى السودان فقال إن أخاه كان يهدف من ضروب الإصلاح الذي أوصاه به «إلى ضرورة دعم أركان الأمن وإدخال الطمأنينة» على نفوس الأهلين، وعزا اضطراب الأمن وانزعاج النفوس إلى طغيان تجار الرقيق في أقاليم النيل العليا وتعطيل التجارة المشروعة في النيل الأبيض، ولأن الجهاز الإداري والنظام الضريبي قد صارا لا مندوحة عن إصلاحهما أو تغييرهما.

وأما الدليل الآخر على أن الباشوية في هذا العهد لم تكن تريد التخلي عن السودان، فهو الرحلة التي قام بها محمد سعيد إلى السودان للوقوف بنفسه على حقيقة الأحوال به، حتى يتسنَّى اتخاذ إجراءات الإصلاح الضرورية لإزالة أسباب الشكوى، وقد استغرقت هذه الرحلة حوالي الاثني عشر أسبوعًا فقط، حيث غادر سعيد مع صحبه القاهرة في ٢٧ نوفمبر ١٨٥٦م فوصل إلى الخرطوم يوم ١١ يناير ١٨٥٧م، وغادرها يوم ٢٨ يناير عائدًا إلى القاهرة فوصل إليها في ٢١ فبراير ١٨٥٧م.

والذي يعنينا من أمر هذه الرحلة معرفة أسبابها وأغراضها، ثم ما اتخذ في أثنائها من إجراءات لإصلاح شئون السودان، ثم مبلغ الإصلاح الذي حققته هذه الإجراءات، أو ماذا كان عليه الحال في السودان عند نهاية هذا العهد الذي ندرسه؛ أي في سنة ١٨٦٣م.

وأما عن أسباب وأغراض الرحلة فقد كانت هذه تدور حول ضرورة الاحتفاظ بالسودان، وتتضح هذه الحقيقة من تحديد أغراض هذه الرحلة فيما يلي:

أوَّلًا: تأمين سلامة الحدود الشرقية من ناحية الحبشة، والحدود الغربية من ناحية دارفور، وذلك فيما يتعلق بالأمر الأول؛ أي بإزالة أسباب العداء والنفور من جانب «ثيودور كاسا» (Kassa) الذي تُوِّجَ إمبراطورًا على الحبشة سنة ١٨٥٥م باسم «ثيودور الثاني» (Theowdore II). وكان هذا صاحب أطماع كبيرة يريد إعادة مجد إمبراطورية إثيوبيا القديمة، ويهدد بغزو السودان، وتكثر إغارات رجاله على الحدود الشرقية خصوصًا. وكان الاعتقاد الذائع أن الإنجليز هم الذين كانوا يحرضونه على العدوان، ويثيرون كوامن حقده على الإدارة المصرية بالسودان؛ على خلاف ما كان يدعيه قناصلهم في مصر وقتئذٍ من أنهم إنما يريدون أن يسود السلام بين مصر والحبشة.

ولقد تحدث عن أطماع ثيودور هذا القنصل الفرنسي في مصر «بنديتي» (Benedetti) فذكر في رسائله إلى حكومته في ٥ وفي ٣٠ نوفمبر ١٨٥٦م أن «ثيودور كاسا» يهدد بالإغارة على السودان المصري، ويريد تحويل مجرى النيل حتى يجعله صوب البحر الأحمر، وأكد وجود هذه الأطماع لدى ثيودور القنصل الإنجليزي المقيم بالحبشة؛ وهو «بلودن» (Plowden) الذي كتب في ١٢ نوفمبر ١٨٥٦م يقول: «إن ثيودور يطلب البلاد العربية الواقعة على حدوده الشمالية حتى سنار. كما أنه يريد مصوع كذلك ومرتفعات البوغوص والمنسا والحباب وغيرها ...» وأما عن تحريض الإنجليز لثيودور، فقد تحدث عنه القنصل النمسوي «هوبر» عندما قال في رسالته إلى حكومته من الإسكندرية في ١٨ نوفمبر ١٨٥٦م: «إن سعيد باشا كثير القلق من

ناحية هذه الحركات التي يقوم بها كاسا الجريء النشيط — وخصوصًا ما يذاع في القاهرة من أن وسوسة الإنجليز في أذن كاسا تزيده تذمرًا وغضبًا من الإدارة المصرية في السودان، والواقع أن كاسا قد حصل على بعض المدفعية والبنادق لعساكره من عدن.» وفي هذه الرسالة ذكر «هوبر» أن الباشا يريد في رحلته هذه تعيين حدود السودان التي لا تزال غير واضحة المعالم وموضع نزاع؛ وذلك لتأمينها ضد هجوم يأتي عليها من جيرانها المتاخمين لها في الشرق، وهم الأحباش. وفي الغرب، وهم أصل سلطنة دارفور.

وأما فيما يتعلق بدارفور نفسها فقد أراد سعيد الاتفاق والتفاهم مع سلطانها «محمد الحسين» حتى يستتب الأمن على الحدود الغربية وتستأنف العلاقات التجارية نشاطها بين دارفور والكردفان. وعلى ذلك فقد بعث سعيد عند وصوله إلى بربر برسالة ودية في ٥ يناير ١٨٥٧م إلى سلطان دارفور، كما بعث في الوقت نفسه برسالة ودية أخرى إلى «ثيودور»، وفي رسالة سعيد إلى سلطان دارفور دعاه لزيارة الخرطوم. ولكن السلطان الغوري الذي لم يُجِبْ الدعوة لخوفه من مقاصد سعيد (ودون مسوغ) لم يلبث عندما اتضح له خطأ ظنونه أن أرسل إلى القاهرة «سفارة» ود وصداقة، وذلك بعد عودة سعيد باشا إليها.

ثانيًا: إزالة أسباب شكايات الأهالي من كبار وصغار موظفي الحكومة في الخرطوم وفي سائر الجهات، وهم الذين استبدوا في أحكامهم وتعسفوا دون أن يردعهم رادع، على وجه الخصوص؛ لأن حكومة الباشوية في القاهرة تفصلها عن الخرطوم مسافات شاسعة. ولقد اقترن بإزالة أسباب الشكوى توسع كبير في السودنة، وتمكين لقواعد الحكم الذاتي في السودان، على اعتبار أن ذلك إجراء يبعث على إدخال الطمأنينة إلى النفوس ويساعد على نشر الأمن والسلام.

فقد عمد سعيد عند نزوله في بربر (٤، ٥ يناير ١٨٥٧م) إلى جمع المشايخ والرؤساء وكل الذين حضروا لاستقباله من أهل البلاد، حتى يطلب منهم «أن يؤمروا عليهم أميرًا يختارونه من بينهم، مِمَّنْ يستبشرون بإمارته ويتوسمون فيه الخير للبلاد وتحصل على يده السكينة والخلود إلى الطاعة ...» وفي شندي أعلن سعيد في حضور الرؤساء والزعماء الوطنيين عزمه على إعادة جميع الموظفين الأتراك إلى القاهرة، وعلى أن يترك للأهالي إدارة شئونهم بأنفسهم، ثم تخلف بأمر الباشا «فردنند دلسبس». وكان من بين الذين صحبوه في هذه الرحلة، حتى يبقى في شندي بضعة أيام يبحث في خلالها مع رجال الحكومة موضوع إنشاء «مجالس بلدية» تتألَّف بالانتخاب من بين

رؤساء الأسر الوطنية؛ لأن المجالس البلدية — كما قال سعيد — «هي في الحقيقة العامل الرئيسي في وجود كافة الجماعات النظامية.» وفي الخرطوم «طرد» سعيد جميع كبار الموظفين؛ نتيجة كذلك للإصلاح الإداري الذي أدخله، وكي يتولى أكبر عدد ممكن من السودانيين وظائف الحكم والإدارة، واستدعى لهذه الغاية إلى الخرطوم المشايخ والمكوك الذين وضعهم سعيد مكان المطرودين من الخدمة «تحت مسئوليتهم الشخصية».

ثالثًا: إعادة النظر في الجهاز الحكومي؛ لإعادة بنائه بصورة تمكن من القضاء على أسباب التذمر والشكوى، وتحقق الرفاهية لأهل السودان، وتوطد سلطان الحكومة في الخرطوم وفي الجهات والأقاليم البعيدة.

وقد تحدث القنصل النمسوي في الخرطوم «الدكتور هوجلين» في تقريرين أحدهما من الخرطوم في ١٢ يناير ١٨٥٧م، والثاني من كورسكو في ٢٣ فبراير ١٨٥٧م عن الجهاز الإداري ومساوئه، وقام زميله بالقاهرة «هوبر» (Huber) بتلخيص هذين التقريرين في رسالة مطولة إلى حكومته من القاهرة في ١١ مارس ١٨٥٧م، جاء فيها أن السودان المصري كان يتولى الحكم فيه حكمدار ذو سلطة مطلقة تقريبًا، مقره بالخرطوم، في حين يتألف السودان من ست مديريات هي: الخرطوم، وسنار ومعها فازوغلي، وكردفان، ودنقلة، وبربر، والتاكة؛ ويقوم على رأس كل منها مدير يخضع له «حكام» في الجهات والنواحي، وللحكمدار حق القيادة العامة على قوات الجنود النظاميين وغير النظاميين «الباشبزوق» الذين مهمتهم المحافظة على الأمن والسلامة، وصون الحدود وجمع الضرائب. وقد أدى هذا النظام إلى استخدام عدد عظيم من الموظفين كانوا — كبيرهم وصغيرهم — شبه مستقلين في أعمالهم، ولا رقابة فعالة عليهم؛ لاتساع مساحة المديرية الواحدة، ولبعد المسافات التي فصلتهم عن مقر الحكومة المركزية بالخرطوم، ولرداءة طرق المواصلات وقلتها. ولذلك فقد أساء هؤلاء الموظفون الحكم وأرهقوا الأهلين بأنواع المظالم، ونظروا للسودان كمَعين لا ينضب للثراء الفاحش والغنى السريع، مما ترتب عليه أن عانى الأهلون الفقر والحاجة الشديدة وصاروا يهاجرون في جماعات كثيرة من جهات أقفرت بأكملها من سكانها، حتى لحق الأرض الخراب وقَلَّ الإنتاج، وارتفعت الأثمان، وانتشرت المجاعات، فبات إصلاح الجهاز الإداري ضروريًّا.

وأما هذا الإصلاح فقد قام على أساس إلغاء المركزية وإنشاء اللامركزية الإدارية، ثم التوسع في إشراك العناصر الوطنية في الحكم والإدارة، وذلك بأن أُلغيت الحكمدارية

العامة، وعُينَ للخرطوم مدير (كان «أراكيل» أخا «نوبار») وأُنقص عدد المديريات من ست إلى خمس، وصار كل مدير مسئولًا عن الإدارة في مديريته أمام حكومة القاهرة مباشرة، ومُلئت الوظائف الإدارية برجال جدد معظمهم من المشايخ والزعماء والمكوك الوطنيين.

رابعًا: البحث في مسألة الضرائب لتخفيف أعبائها عن الأهلين؛ حتى يستقر هؤلاء في قراهم ودساكرهم، ويعود الهاربون إلى الأرض، فلا يلحقها البوار، ويساعد هذا الاستقرار على إنعاش الحياة الاقتصادية في البلاد، وذلك عدا ضروب الإصلاح الأخرى الضرورية عمومًا.

وقد عالج سعيد مسألة الضرائب فور وصوله إلى بربر؛ وذلك بأن طلب من الرؤساء والزعماء الوطنيين «أن يُقَدِّروا مبلغ الخراج الذي يسهل عليهم القيام به بلا كلفة ولا مشقة»، وقد فعل هؤلاء ذلك، ولكن سعيدًا لم يلبث أن أنقص فئات الضرائب التي حددوها بأنفسهم على السواقي وعلى الأرض، وكان لتقرير هذه الإصلاحات الإدارية، والضريبة خصوصًا أن أصدر سعيد وهو بالخرطوم مراسيم أربعة في ٢٦ يناير ١٨٥٧م تضمَّنت القواعد الإدارية والمالية الجديدة، وأهمها تقريبًا الضرائب بالاتفاق مع أعيان البلاد على هيئة جمعية، وجعل الفصل في المنازعات والقضايا المحلية من اختصاص المشايخ والمكوك، وتشكيل مجلس لبحث القضايا التي يتعذر على هؤلاء الفصل فيها، وتخفيض ضرائب الأطيان والسواقي، وإناطة جمعها بمشايخ البلاد، إلى غير ذلك من الإصلاحات التي كانت تهدف إلى الترفيه عن السودانيين، بإنقاص الضرائب وتحديد فئات جديدة لها تتناسب مع مقدرة الأهالي على دفعها من جهة ومشجعة لهم على العودة إلى الأرض التي هجروها من جهة أخرى، ثم كانت إلى جانب هذا تهدف إلى إشراكهم في حكومة بلادهم إشراكًا فعليًّا.

ولقد صحب الإصلاحَين الإداري والضريبي إصلاحات أخرى كثيرة، لتنشيط التجارة وإنشاء الطرق وتعبيدها تسهيلًا للمواصلات، ولربط أقاليم السودان بعضها ببعض من جهة، ولربطها بحكومة القاهرة من جهة أخرى، ولعل أهم هذه الإصلاحات من حيث إنه كان إجراء لا مفر من اتخاذه، ليس كعمل إنساني فحسب، بل للقضاء على سلطان تجار الرقيق، واسترجاع نفوذ الحكومة في الأصقاع الشاسعة التي أخضعها النخاسون لسيطرتهم؛ كان إعلان إلغاء الرقيق وإبطال تجارته، وقد صدر هذا الإعلان في بربر في أوائل يناير ١٨٥٧م.

تلك إذن كانت أسباب رحلة محمد سعيد إلى السودان، والأعمال التي تمت في أثنائها والتي بوسعنا الاستدلال منها على بطلان الاتهام الذي أُلصق بالبشاوية في هذا العهد وهو أنها كانت تريد التخلي عن السودان.

ولعل المسئول عن ذيوع أسطورة إخلاء السودان كان «فردنند دلسبس» صديق سعيد، وأحد الأوروبيين الذين رافقوه في هذه الرحلة ونذكر من هؤلاء موجيل بك (Mougel) رئيس المهندسين الذي رافقه حتى كورسكو، والدكتور «أباته» (Abbate) الإيطالي طبيب الباشا والذي نشر كتابًا عن الرحلة في ١٨٥٨م، «وبوبولاني» (Popolani) قنصل البورتغال العام، «وباولينو بك» وقد مَرَّ ذكره كثيرًا. وكان هذا قد رافق محمد علي في رحلة إلى فازوغلي، والدكتور «ثيودور فون هوجلين» القنصل النمسوي بالخرطوم، والدكتور «إيجناز كنوبلخر» (Ignaz Knoblecher) رئيس البعثة الكاثوليكية التبشيرية، وقد لازمه هذان الأخيران خلال زيارته بالسودان.

فقد زعم «دلسبس» أن محمد سعيد لشدة تأثره مما شاهده من بؤس أهل السودان والكوارث التي نزلت بهم بسبب سوء الإدارة، لم يلبث أن أبدى عزمه، وهو بمدينة بربر في طريقه إلى الخرطوم، على إخلاء السودان، وحتى يؤكد «دلسبس» روايته ادَّعى أن سعيدًا أبدى هذه الرغبة نفسها وهو بالخرطوم، فقال إنه كان على مائدة الطعام مع الباشا وحدهما عندما اربدَّ وجه سعيد بغتةً وراح يشكو من حرج الموقف الذي وجد نفسه فيه واستحالة إصلاح شيء وإزالة ما كان يشكو منه السودانيون، وأنه (أي سعيدًا) لا يجد سبيلًا للخروج من هذا المأزق سوى ترك السودان.

والدليل على تلفيق هذه الرواية، عدا أن الإصلاحات التي استحدثها محمد سعيد في أثناء هذه الرحلة تنهض وحدها دليلًا على تمسكه بالسودان؛ نقول يمكن إيجازه فيما يلي:

إن أحدًا من الذين رافقوا سعيدًا لم يذكر هذه القصة؛ لا الدكتور «أباته» وقد نشر كتابه عن الرحلة سنة ١٨٥٨م، ولا الدكتور «هوجلين» في رسائله إلى القنصل «هوبر» بالقاهرة، ولا غير هذين مِمَّنْ كانوا مع الباشا.

وأن «دلسبس» نفسه نشر عقب الرحلة مقالًا أعده لأكاديمية العلوم الفرنسية في باريس، عن سفرته مع سعيد باشا إلى السودان، وتحدث في هذا المقال الذي نشره في سنة ١٨٥٧م عن أشياء كثيرة، ولكن لم يُشِرْ لا من بعيد ولا من قريب إلى حكاية «الإخلاء».

وأن «دلسبس» لم يشر إلى هذه الواقعة إلا بعد مضيٍّ ١٨ سنة، وذلك في رسائله وجورناله والوثائق المتصلة بامتياز قناة السويس، وتلك في خمسة أجزاء نُشرت في باريس

بين عامَي ١٨٧٥م و١٨٨١م. ثم إنه لم يذكر تفاصيل الواقعة وحكايةَ تناوله الطعام منفردًا مع سعيد بالخرطوم إلا بعد سبع وعشرين سنة من تاريخها، وذلك في «ذكريات رحلته إلى السودان» التي نُشرت سنة ١٨٨٤م، وقد أعاد «دلسبس» هذه الحكاية؛ حكاية تناول الطعام مع سعيد وحدهما، وأن أحدًا غيره لم يسمع هذا الحديث — في كتابه: «ذكرياته في أربعين عامًا» الذي نُشر سنة ١٨٨٧م، وبُعد المدة، وحرصه على توكيد أن أحدًا لم يحضر الحديث الذي دار بينه وبين سعيد، يدعوان للتشكك في صحة الرواية، وأن من بين الذين رافقوا سعيدًا كان — كما عرفنا — الدكتور «هوجلين» والدكتور «كنوبلخر». وكان هذان موضع ثقة سعيد واستعان بهما في معرفة أحوال السودان، وكان لآرائهما أثر ظاهر في مختلف الإصلاحات التي صدرت بها مراسيم الخرطوم الأربعة في ٢٦ يناير ١٨٥٧م. ومع ذلك فإن أحدًا منهما لم يذكر أن سعيدًا أبدى رغبة في التخلي عن السودان.

وإن من المستبعد جدًّا أن يصطفي سعيد «دلسبس» دون الآخرين في أثناء هذه الرحلة؛ حيث إنه من الثابت أن «دلسبس» لم يكن مقربًا وقتئذٍ من سعيد، ولأن «دلسبس» لم يكن يعنيه خلال هذه الرحلة إلا شيء واحد هو الإلحاح على سعيد حتى ينال موافقته على كل ما كان لديه من مسائل متصلة بامتياز قناة السويس.

وإن أمرًا خطيرًا كإخلاء السودان، وتسليمه للرؤساء والزعماء الوطنيين ما كان من الممكن أن يظل سرًّا مكتومًا ولا يعلم هؤلاء عنه شيئًا لا سيما أن سعيدًا قد قَلَّد عددًا كبيرًا منهم المناصب، فلم يذكر السودانيون في تواريخهم شيئًا عن هذه المسألة إطلاقًا.

هذا وقد تحدث القنصل النمسوي «هوبر» (Huber) عن أسباب هذه الرحلة في رسالة له إلى حكومته في القاهرة في ٢٨ نوفمبر ١٨٥٦م فقال:

> وفي اليوم السابق على نهار سفره قابل سعيد باشا القناصل، وبهذه المناسبة بلغهم أن سبب الرحلة إلى السودان ليس حربيًّا مطلقًا، بل على العكس من ذلك ليس الغرض من الرحلة سوى فحص إدارة السودان فحصًا دقيقًا، بعد أن أُهملت إهمالًا تامًّا من زمن طويل، فقد صار لهذه الأقاليم السودانية وهي منضمة إلى مصر ٣٨ عامًا تقريبًا. وعلى ذلك تعذر الحصول على أية إيرادات منها أو الاستفادة منها ماليًّا، بل تسببت في خسائر كبيرة كل سنة. ولذلك فإذا اتضح أن من المستحيل إزالة مساوئ الإدارة، فمما لا غبار عليه أن من الأجدى والأنفع للحكومة المصرية ترك هذه الأراضي، وعندئذ تعود البلاد إلى أصحابها السابقين؛ أي الرؤساء العرب.

ثم استمر القنصل النمسوي يقول:

«ولكن أرجو أن يسمح لي سيدي الوزير بإبداء ملاحظة على هذا الكلام، هي أن هذا القول لا يتفق مع ما سبق أن عرفناه عن آراء سعيد باشا والتي تدل على أنه يعتبر امتلاك السودان أمرًا خطير الشأن.

(٣) تغلغل النفوذ الأجنبي وتجارة الرقيق

دَلَّت الإصلاحات التي أجرها سعيد إذن على أن الباشوية متمسكة بوحدة الوادي وتريد الرفاهية لأهل السودان. ولقد كانت هذه الإصلاحات الإدارية والضريبية وإلغاء الرق وما إلى ذلك إصلاحات بعيدة الغور، لو أُتِيحَت الفرصة لنجاحها لكان ممكنًا معالجة كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع السوداني والمتعلقة بجهاز الحكم والإدارة، ولأمكن تلافي الأسباب التي أدت بعد ذلك بحوالي ربع القرن من الزمان إلى إشعال الثورة المهدية في السودان.

وكانت أسباب إخفاق هذه الإصلاحات كثيرة؛ منها: بُعْدُ مقر الحكومة الرئيسية للباشوية في القاهرة عن السودان، ومشغولية حكومة القاهرة بالمسائل السياسية المتعلقة بتقوية مسند الباشوية، بل بالمحافظة على الباشوية نفسها؛ وافتقار السودان إلى العناصر الجديدة من موظفي الحكومة والإداريين سواء كانوا من غير السودانيين أم من الزعماء والرؤساء الوطنيين أنفسهم، وهم الذين توقف نجاح الإصلاح من عدمه على مدى إدراكهم جميعًا لأهمية المراسيم الأربعة: مراسيم الخرطوم المعروفة في ٢٦ يناير سنة ١٨٥٧م. ولقد توقع كثيرون لهذا السبب نفسه إخفاق الإصلاح الإداري اللامركزي، ومنذ ٢٠ مارس سنة ١٨٥٧م كتب «ساباتيه» القنصل الفرنسي «أنه يخشى أن يكون إدخال اللامركزية على الإدارة وتقسيم السلطة الإدارية عملًا جانبه التوفيق وذا آثار غير حميدة؛ لأن من أسهل الأمور على المرء أن يجد رجلًا واحدًا ذا كفاية من أن يجد في البحث عن أربعة رجال أكفياء». أضف إلى هذا أن الغرض من الإدارة اللامركزية كان وقف طغيان كبار الموظفين في المديريات والأقاليم والحد من استبدادهم بالأهلين وإساءة معاملتهم. ولكن الذي حدث عند إلغاء الحكمدارية وجعل المديرين مسئولين أمام حكومة القاهرة مباشرة أن انتقلت المركزية من الخرطوم إلى القاهرة مما عاد بالضرر على السودان؛ لأن الباشوية من جهة كانت مشغولة — كما عرفنا — بمشكلات كثيرة وخطيرة تجعل متعذرًا عليها أن تتفرغ

تمامًا لشئون السودان، وتلك إحدى نتائج تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م، ولأن شئون السودان من جهة ثانية صارت بانتقالها إلى القاهرة موزعة بين وزارتي المالية والداخلية. وأما في السودان نفسه فقد أدى تطبيق اللامركزية — بشهادة المعاصرين — إلى إصابة كل جهود السلطان المحلية — ولا سيما الجهود العسكرية لتقرير الأمن والسلام، خصوصًا على الحدود وفي الدواخل — بالشلل في كل المديريات، وانتهى الأمر بإلغاء اللامركزية وإعادة منصب الحكمدارية واسترجاع الحكمدارية لسلطاتها القديمة في مايو ١٨٦٢م.

وكانت مسألة الرقيق من المسائل التي أخفق «النظام الجديد» في علاجها، ومن أسباب هذا الإخفاق أن الرق كان متغلغلًا في كيان السودان الاجتماعي والاقتصادي من الأزمنة القديمة، وأن مكافحته تتطلب جهودًا عظيمة ومثابرة طويلة، في حين أهمل المديرون وسائر المسئولين أوامر إلغاء الرق التي أصدرها سعيد. ثم إن سعيدًا نفسه كان مسئولًا لدرجة ما عن هذا الإخفاق عندما أراد سنة ١٨٥٩م تشكيل حرس خاص له من السود، فاتفق لجلب هؤلاء من السودان مع «شركة» السيد موسى العقاد، وهي من أكبر البيوت أو الشركات العربية المشتغلة بتجارة العاج والرقيق في النيل الأبيض.

ومن أهم أسباب إخفاق محاولة إبطال تجارة الرقيق، وأهم الدوافع على زيادة نشاط هذه التجارة، فتح النيل الأبيض للملاحة والتجارة؛ فقد وفد إلى السودان منذ نجاح حملات سليم قبودان المغامرون والرواد والمستكشفون والتجار من الأوروبيين والليفانتيين، الذين انتفعوا من النفوذ الذي صار لقناصل الدول الأوروبية التي اشتركت في تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م. ومع أن عباسًا قد نجح في وقف نزوح الأجانب إلى مصر في عهده فقد وجد هؤلاء في السودان ميدانًا لنشاطهم، وكما تدفق على مصر سيل من الأجانب في عهد سعيد، تدفق على السودان جماعة كانوا مثل إخوانهم في مصر من «حثالة القوم» باعتراف معاصريهم من الأوروبيين أنفسهم، أساءوا إلى سمعتهم كما أساءوا إلى سمعة بلادهم؛ لأنهم — كمواطنيهم في مصر — لم يكونوا يهتمون إلا بالوصول إلى الغنى السريع واكتناز المال من أي سبيل، فتاجروا في العاج في مبدأ الأمر. حتى إذا قَلَّ العاج انقلبوا إلى التجارة في الرقيق، فصارت مراكبهم في النيل الأبيض تحمل الرقيق محتمية بأعلام الدول التي كانوا من رعاياها أو تجنسوا بجنسياتها، يؤازرهم في نشاطهم ويقوم بالدفاع عنهم لدى السلطات المحلية قناصلهم في الخرطوم.

وواقع الأمر أن هذا العهد كان عهد القناصل الذهبي في السودان كما كان الحال في مصر، فقد أشرف على مصالح الإنجليز بالخرطوم أحد السوريين هو «خليل شامي»،

حتى عُيِّنَ «جون بثريك» (John Petherick) نائب قنصل سنة ١٨٤٩م، ثم قنصلًا بعد ذلك، وكان أول قنصل للنمسا في الخرطوم هو «البارون ملَّر» (Muller) سنة ١٨٥٠م، ثم بعده الدكتور «ثيودور فون هوجلين»، ثم خلفه الدكتور «ناترر» (Nattere)، وقد تُوفِّي بالخرطوم سنة ١٨٦٢م، وتولى منصب القنصل الفرنسي، السيد «تيبو» (Thibaut)؛ وكان لسردينيا قنصل هو المسيو فوديه (Vaudey) الذي قتله مع ستة عشر من أتباعه قبائل الباري حول غندكرو في أبريل ١٨٥٤م، وكان يتاجر في العاج والرقيق، وتولى القنصلية بعده «بران روليه» (Brun-Rollet)، وقد تُوفِّي سنة ١٨٥٦م، وشغل منصب قنصل الولايات المتحدة بالخرطوم قبطي هو شنودة «الابن»، ومنذ ديسمبر ١٨٦١م قَدَّمَ قنصل إيران في مصر ميرزا أمان خان التماسًا بأن إيران تريد تعيين وكيل لها في السودان لرعاية مصالح رعاياها، ويرجو الاعتراف بالتاجر «الرعية الإيرانية» المقيم بالسودان، جرجس بولص وكيلًا له.

وكان جميع هؤلاء — باستثناء «الدكتور هوجلين» قطعًا. ومن المحتمل كثيرًا المسيو «جون بثريك» — يتاجرون في الرقيق، وبينما كان لا يتجاوز عدد الأجانب من الأوروبيين والليفانتيين المقيمين بالخرطوم خمسة فقط في سنة ١٨٤٧م، بلغ عددهم بها في سنة ١٨٦٠م حوالي ٢٥، كانوا من جنسيات مختلفة: الفرنسي، والإيطالي «السرديني»، والمالطي، والأيونياني، والإنجليزي، والنمسوي، وقد وصف البيئة التي عاشوا فيها رَحَّالة فرنسي معاصر، هو «تريمو» (Trémaux) الذي زار السودان وإثيوبيا وأصدر كتاب رحلته في باريس سنة ١٨٦٢م، فرسم صورة سيئة لحياتهم الأخلاقية والاجتماعية: كتعدد حوادث الطلاق، وزواج المتعة، والزواج المختلط، وإهمال أولادهم … وأكد أن جميعهم اشتغلوا بتجارة الرقيق تحت ستار التجارة في العاج الذي لم يكن إلا ادعاء فحسب، وأن منهم مَنْ كان يسعى كي يستمر نشاطه المشين وفعاله القبيحة (وهي صيد الرقيق) للحصول على منصب قنصل لإحدى الدول الأوروبية التي تكون مهتمة بأن يصبح لها نفوذ كبير في السودان يمكنها من «صيانة مصالح رعاياها» في هذه البلاد البعيدة.

ولا جدال في أن فتح النيل الأبيض للملاحة كان من أهم الأسباب التي جعلت هؤلاء الأوروبيين والليفانتيين يقبلون على صيد الرقيق والتجارة فيه؛ وذلك لأن فتح النيل الأبيض للملاحة الحرة سرعان ما جعل في استطاعة هؤلاء التجار التوغل في أصقاع شاسعة جديدة يصيدون فيها الفيلة ويجمعون العاج من الأهالي السود في أقاليم النيل الأبيض وبحر الجبل وبحر الغزال، ونهر السوباط، ويجنون أموالًا طائلة من هذه التجارة. ولما كانت

الحملات أو الغزوات والتجريدات التي يرسلونها لهذه الغاية تتكلف نفقات باهظة، ثم بدأ معين العاج ينضب في هذه الجهات؛ فقد صار التجار يصيدون السود لاستخدامهم كحمالين وخدم في أثناء الحملة، ثم لبيعهم في أسواق الرقيق بعد انتهاء الحملة ومنذ نهاية عام ١٨٥٤م تقريبًا، صاروا تجار رقيق قبل أي شيء آخر، وتحت ستار التجارة في العاج.

ومن تجار الرقيق المشهورين في هذا العهد: «ديبونو» (Debono)، وقريبه «أمبيلي» (Ambile)، وهما مالطيان، «وقد دافعت الحكومة الإنجليزية عن «ديبونو»؛ لأن جنسيته بريطانية، فادَّعت أنه لا توجد أدلة كافية ضده لاتهامه بالتجارة في الرقيق ١٨٦٢م»، «وملزاك» (Malzac) وهو فرنسي، وصاحب زرائب كبيرة لجمع العاج وصيد الرقيق من نهر الرهل وفي إقليم بحر الغزال عمومًا، وأشهرها محطة «رمبك» (Rumbek)»؛ و«بارثلمي» (Barthlemy)، «ولافارج» (Lafargue) وهما أيضًا فرنسيان، وكثيرون غير هؤلاء، وكانت الشركات أو البيوت الأجنبية المشهورة في الخرطوم سبعة بيوت؛ أربع شركات لفرنسيين: «بارثلمي»، والأخوان «وبونسيه» (Poncet)، «وفايسيير» (Vayssière)، «وملزاك» (Malzac)؛ واثنتان لإنجليز: «بثريك» (Petherick)، والمالطي «ديبونو»، وواحدة إيطالية: «أنجيلو – بولونيزي – أنطونيولي» (Angelo – Bolognesi – Antognoli)، واختصت هذه بالتجارة الحبشية.

وفي سنة ١٨٦٠م باع أكثر هؤلاء الأجانب زرائبهم ومحطاتهم إلى التجارة العرب؛ لأنهم وجدوا أن النخاسة قد صارت قوام كل نشاط تجاري في السودان، ولأنهم عجزوا عن منافسة التجار العرب، وأما مَنْ بقي من الأوروبيين والليفانتيين في السودان بعد سنة ١٨٦٠م يمارسون التجارة في النيل الأبيض والنيل الأعلى فقد كانوا — ما عدا القليل منهم — من تجار الرقيق، فاستمر «ديبونو» في نشاطه، واشتهر الهر فرانز بندر (Franz Binder) من ترنسيلفانيا (أي إنه كان نمسويًّا) الذي ابتاع زريبة «ملزاك» الفرنسي في «رمبك» سنة ١٨٦٠م، واتخذ رجاله إلى جانب ذلك مقرًّا لهم في «غابة شامبي».

وَأَمَّا العرب الذين أنشئوا في هذا العهد البيوت أو الشركات التجارية، فقد اشتهر لهم في الخرطوم بيوت أربعة تتاجر في الرقيق؛ هي شركات: العقاد، السيد أحمد العقاد وشريكه موسى العقاد. البصيلي: محجوب البصيلي، وعبد الحميد. وأبو عموري: علي أبو عموري، وقد بدأت تجارة هذه الشركات في العاج، ثم صارت تتاجر في الرقيق، ومن تجار الرقيق العرب المعروفين في هذا العهد: محمد خير، وواد إبراهيم، وخليل شامي، وشنودة، وغطاس، وخورشيد أغا، وكوشك علي … إلخ، وتَألَّفت من أبو عموري وبصيلي

وكوشك علي «ديكتاتورية ثلاثية» استأثرت بكل نفوذ وسلطة حقيقية على السود في إقليم بحر الغزال، في حين تألفت من ديبونو، وشنودة، وخورشيد أغا، ديكتاتورية ثلاثية أخرى، حول غندكرو في إقليم بحر الجبل وجهات النيل العليا.

وكان الغرض من تأليف هذه الشركات أن يساوم أصحابها، من العرب وغيرهم السلطات الحكومية في الخرطوم على احتكار تجارة العاج — وهي التجارة التي اتخذوها شعارًا لإخفاء نشاطهم في النخاسة وتجارة الرقيق — في مناطق شاسعة كانت خارجة عن سلطات الحكومة في الخرطوم، والتي لم تجد الحكومة غضاضة لهذا السبب في إجابتهم إلى ما يريدون، وهذه المناطق كانت تقع جنوب دارفور أو في كردفان أو على جانبَي النيل الأبيض حتى غندكرو، أو في الجنوب، وقد نجم عن تنازل الحكومة عن هذه المناطق لتجار الرقيق أن تلاشى نفوذها وسلطانها تمامًا في هذه الأصقاع الواسعة والبعيدة، وأقامت الشركات التي نالت «امتياز» الاحتكار بها سلطات مستقلة عن حكومة الخرطوم تفرض الضرائب على الأهلين وتعمد إلى توزيع مناطق النفوذ بالاتفاق فيما بينها، وذلك دون أن تستطيع حكومة الخرطوم تحريك أي ساكن لكبح جماح هؤلاء التجار، بل حدث في أواخر سنة ١٨٦٣م أن دخل كل من محمد خير وواد إبراهيم في مفاوضات مع حكومة الخرطوم، مشفوعة بإرسال الهدايا؛ لإغراء المسئولين على قبول ما يريدان، وهو أن يُعَيَّن محمد خير شيخًا من قبل الحكومة على قبائل الدنكا، ويُعَيِّن واد إبراهيم على قبائل الشلوك، ولم يفسر هذه المفاوضة غير تغيُّر الأحوال عند اعتزام الباشوية بعد انقضاء عهد محمد سعيد أن تسترجع نفوذها وسلطانها في هذه الجهات النائية.

والحقيقة أن جهات بأكملها في حوض النيل الأبيض والنيل الأعلى قد صارت عند وفاة محمد سعيد في يناير ١٨٦٣م خارجة كلِّيَّةً عن سلطان ونفوذ حكومة الخرطوم البعيدة نتيجة لتغلغل النفوذ الأجنبي في السودان ونشاط تجار الرقيق من الأجانب والعرب على السواء.

وعلى ذلك فقد كانت المسألة الهامة التي واجهت الباشوية بعد ١٨٦٤م للاحتفاظ بوحدة الوادي السياسية ودعم هذه الوحدة؛ هي ضرورة استرجاع سلطات الباشوية في السودان، بتوطيد نفوذ الحكومة المركزية بالخرطوم، وبسط سلطان الحكومة على الأصقاع البعيدة في جهات النيل الأعلى خصوصًا وعلى حدود السودان. وكان من الواضح أن شيئًا من ذلك لن يتحقق إلا إذا بذلت الباشوية كل ما وسعها من جهد وحيلة للقضاء على النخاسة وتجارة الرقيق.

الفصل الخامس

الخديوية

خديوية مصر والسودان ١٨٦٣–١٨٧٩م

تمهيد

واجهت الباشوية المصرية بعد سنة ١٨٦٣م المشكلة نفسها في الأدوار السابقة، والتي ترتبت على التسوية التي وُضعت للمسألة المصرية (١٨٤٠-١٨٤١م)، ونعني بذلك ضرورة تقوية مسند الباشوية بتعديل نظام الوراثة وتوسيع دائرة الاستقلال الداخلي، وذلك في نطاق الإمبراطورية العثمانية، طالما أن الدول — ولا سيما المشتركة في تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م — لا تريد أن تنال مصر استقلالها وأن تنفصل عن تركيا.

ولقد شاهدنا كيف أن العمل لتحقيق هذه الغاية قد اقترن بمسعى معين من جانب الباشوية، أوَّلًا فيما يتعلق بتحرير الباشوية من النفوذ الأجنبي والقنصلي، وثانيًا فيما يحفظ وحدة وادي النيل السياسية، بإنشاء الحكومة القوية الصالحة في السودان. ولكن هذا المسعى أخفق في ناحيتيه، بحيث لاحظنا عند نهاية الدور السابق في سنة ١٨٦٣م أن النفوذ الأجنبي والقنصلي صار متغلغلًا في مصر والسودان معًا، مما أدى في مصر إلى بداية ظهور المصاعب من ناحية، وإلى افتئات المحاكم القنصلية على سلطان الحكومة والحد عمليًّا من سيادة الباشوية الداخلية من ناحيةٍ أخرى. ومما أدى في السودان إلى خروج مناطق بأكملها من نفوذ حكومة الخرطوم، وخضوعها لسيطرة النخاسين وتجار الرقيق، وبالتالي إلى انتشار الرق والنخاسة في السودان. ولقد كان من نتائج ضعف أو زوال نفوذ حكومة الخرطوم من الأقاليم البعيدة عن مقر هذه الحكومة أن تعرضت أطراف السودان

لغارات القبائل الحبشية والفوارية والقبائل السود الواقعة على حدود السودان الشرقية والغربية والجنوبية بالتوالي.

ووقع على كاهل الباشوية في هذا الدور (١٨٦٣–١٨٧٩م) معالجة كل هذه المشكلات، ونهضت الباشوية بهذا العبء خلال الست عشرة سنة التي تولى زمام الأمور خلالها إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي الذي خلف محمد سعيد في يناير ١٨٦٣م، ولا جدال في أن الجهود التي بذلتها الباشوية في هذه الفترة لمعالجة المشكلات السالفة الذكر، قد جعلت هذا الدور من أهم الأدوار في تاريخ مصر في القرن التاسع عشر، وذلك من حيث نجاح الباشوية في علاج بعض المشكلات وإخفاقها في البعض الآخر، ثم من حيث النتائج التي ترتبت في آخر الأمر على هذا النجاح والإخفاق كليهما.

ففي هذا الدور استكملت مصر سيادتها الداخلية أو استقلالها الداخلي، بعد أن عجزت بسبب تدخل الدول، وعلى نحو ما حدث في الأدوار السابقة، عن الظفر باستقلالها الكامل والانفصال عن تركيا، وقد حصل هذا الاستكمال على أساس تغيير نظام الوراثة وجعلها صُلبية، ثم توسيع دائرة الاستقلال الداخلي وقد رمز إلى تقوية مسند الباشوية بهذه الصورة لقب «الخديوية» الذي نالته مصر، ولو أنه مما يجب التنبيه إليه فورًا أن هذا اللقب لم يكن يحمل معه معاني أو امتيازات غير تلك التي تضمَّنتها وأتت بها الفرمانات التي أُعطيت للباشوية سواء عند وضع تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، أم عند صدور فرمانات ١٨٦٦م و١٨٦٧م؛ أي الفرمانات التي جعلت الباشوية ثم الخديوية من بعد ذلك تخضع لسيادة الباب العالي الشرعية، ولا سبيل لها إلى الانفكاك من هذه التبعية، وذلك بالإضافة إلى أن «الوضع» المُعَدَّل الذي قامت عليه الخديوية، في عامَي ١٨٦٦م و١٨٦٧م قد نال موافقة الدول التي اشتركت في تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، فلا تزال بموجب هذه الموافقة الوصاية الدولية قائمة على الخديوية.

وفي هذا الدور تدعمت وحدة الوادي السياسية؛ لأن كلًّا من القطرين مصر والسودان قد صار متممًا للآخر وجزءًا لا يتجزأ منه، وذلك بفضل الفرمانات التي أنشأت الخديوية وجعلت نظام الوراثة الجديد الوراثة المباشرة والصُّلبية منطبقًا في السودان انطباقه في مصر، فتأسست من ثَمَّ ما يصح تسميته «خديوية وادي النيل». وفي هذه الدولة التي اكتمل تكوينها السياسي قانونًا في إطار الخديوية، استقرت خصائص السيادة في موئل السلطة الفعلية، في مصر، مع استمرار التبعية لتركيا صاحبة السيادة الشرعية في مصر و«ملحقاتها». ولو أن هذه التبعية قد استحالت اسمية فحسب.

ولأنه أمكن استرجاع المناطق الشاسعة التي كانت قد خرجت في السودان عن سلطان حكومة الخرطوم، وقد اقتضى استرجاع هذه المناطق الدخول في نضال شديد، أو حرب حقيقية، مع النخاسين وتجار الرقيق لاستنقاذ هذه المناطق منهم. وكان من مقتضيات هذا الكفاح محاولة القضاء على الرق والنخاسة في مواطنها الأساسية وإغلاق المنافذ التي يجري فيها تصدير الرقيق إلى الخارج؛ الأمر الذي استتبع التوسع المصري في الجنوب، بضم مديرية خط الاستواء. وفي الشرق والجنوب الشرقي، بضم بوغوص، وهرر، وتاجورا، وزيلع، وبربرة، وفي الغرب، بضم دارفور، وقد أدى هذا التوسع في السودان الشرقي إلى قيام الحرب «الحبشية–المصرية (١٨٧٦م)» من جهة، وإلى عقد معاهدة إلغاء الرقيق مع إنجلترا في ٤ أغسطس ١٨٧٧م، ثم إبرام المعاهدة «البريطانية–المصرية» «بخصوص ساحل الصومال» في ٧ سبتمبر ١٨٧٧م، من جهة أخرى.

على أن الخديوية قد عجزت عن تحرير البلاد من ربقة الوصاية الدولية التي فرضتها عليها تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م، فكان بعد عناء شديد أن استطاعت الخديوية إدخال الإصلاح القضائي الذي أوجد المحاكم المختلطة في مصر، وهي التي بدأت عملها في فبراير ١٨٧٦م، وكان إصلاحًا حقق عدة مبادئ جديدة في تاريخ القضاء المصري، لعل من أهمها استقلال القضاء عن الإدارة على أساس الفصل التام بين القضاء والسلطة التنفيذية، وهذا إلى جانب أنه وضع حدًّا للاغتصاب المالي عن طريق التعويضات الباهظة التي أُرغمت مصر على دفعها تحت الضغط القنصلي، أضف إلى هذا أن الإصلاح قد كفل للخديوية استقلالًا ذاتيًّا تامًّا، عندما اعترفت الفرمانات المعطاة لهذه الخديوية — وخصوصًا الفرمان الشامل في ١٨٧٣م — بحق الدخول مباشرة في مفاوضات مع الدول؛ أي الاعتراف بسلطة الحكومة المصرية في التصرف طبقًا للقانون الدولي، ولقد نالت مصر بفضل الاتفاق الذي أسفر عنه إنشاء المحاكم المختلطة مركزًا ممتازًا في تقدير الدول التي نزلت لمصر، بمقتضى هذا الاتفاق، عن مباشرة حق القضاء «القنصلي»، الناشئ عن الامتيازات الأجنبية — ولو أنه كان تنازلًا جزئيًّا — كما أن مصر قد نالت هذا المركز الممتاز نفسه في تقدير السلطان صاحب السيادة الشرعية عليها، حيث كان واضحًا أن الدول لم تتنازل عن هذا «الحق» لمصلحته، وإنما لمصلحة الخديوي الذي أُسند باسمه القضاء إلى المحاكم الجديدة.

حقيقة تلك كانت مزايا لا يستهان بها، ولكن مع ذلك كله، فإنه سرعان ما ترتب على إنشاء المحاكم المختلطة إضعاف مسند الخديوية نفسه؛ وذلك لأن اختصاصات هذه

المحاكم قد قُيِّدت في النزاعات المدنية والتجارية وكذلك الجزائية أو الجنائية، فاستُثني الأجانب من قضائها في حالات معينة بقي الفصل فيها للقضاء القنصلي، على خلاف ما كان يتوخاه الخديوي أصلًا من الإصلاح القضائي؛ وفضلًا عن ذلك فقد أُعطيت المحاكم المختلطة حق إخضاع الحكومة ومصالحها والدوائر الخديوية وأعضاء الأسرة المالكة لأحكامها في الدعاوى التي تقوم بينهم جميعًا وبين الأجانب؛ الأمر الذي وصفه أحد الكُتَّاب الذين تناولوا تاريخ الخديوية «بأنه لا نظير له في أي دولة متمدينة.»

فلقد كان أخطر ما تعرضت له الخديوية بسبب هذا الإصلاح القضائي أن آزرت المحاكم المختلطة الدائنين الأجانب ضد الحكومة المصرية إبان اشتداد الأزمة المالية، حيث أوجب الاتفاق ليس فقط خضوع الخديوي لأحكام المحاكم، بل تنفيذ الأحكام الصادرة ضده كذلك.

ولقد كان عجز الخديوية عن حل المشكلة المالية التي ظهرت بوادرها في صورة الديون التي خلفها محمد سعيد، من سائرة وثابتة، ثم لم تلبث أن استحكمت في عهد إسماعيل لأسباب سوف يأتي ذكرها في موضعها؛ من العوامل التي أفضت إلى انهيار هذه الخديوية نفسها في النهاية؛ ليس في مصر وحدها، بل في السودان كذلك؛ ففي مصر فقدت الخديوية كل هيبة لها بعد خلع الخديوي إسماعيل ونفيه من البلاد بسبب تدخل الدول الأوروبية، فمهدت الخديوية الضعيفة المتخاذلة بعد ذلك للاحتلال البريطاني ودعم أركانه في مصر؛ وفي السودان أضعف انهيار مسند الخديوية في مصر حكومة «الحكمدارية» في الخرطوم بحيث عجزت هذه عن قمع الثورة المهدية وهي لا تزال في بدايتها، فاستفحل شر هذه الثورة حتى أنذرت بتحطيم وحدة الوادي وأسفرت عن فقد السودان لعدة سنوات.

وفيما يلي تفصيل هذه الموضوعات:

(١) الفرمانات وحقوق السيادة في وادي النيل (١٨٦٣–١٨٦٧م)

على أن الذي يعنينا في موضوع العلاقات بين مصر والسودان في هذه المرحلة، إنما هو بحث مسألة السيادة على ضوء ما أتت به الفرمانات التي أنشأت «خديوية» مصر والسودان، ويرتكز بحث هذه المسألة، قبل كل شيء، على تحديد طبيعة حقوق السيادة كما أقرتها الفرمانات الصادرة في هذه الفترة.

وأولها الفرمان الصادر بتولية إسماعيل في العشرة الأولى من شهر شعبان ١٢٧٩هـ، وهي تبدأ من يوم ٢٢ يناير ١٨٦٣م، وقد جاء في هذا الفرمان ما نصه: «لما كان

محمد سعيد باشا قد تُوفِّي في ٢٨ رجب ١٢٧٩هـ (١٨ يناير ١٨٦٣م)، فقد عهدنا بحكومة مصر وملحقاتها (Dependances) إلى إسماعيل باشا بنفس الشروط التي تضمنها الفرمان الصادر إلى محمد علي باشا …» (أي فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١م)، وهي الشروط التي تأكدت كذلك في فرمان أول يونيو ١٨٤١م، ومثل هذا الفرمان في أنه تحدث عن مصر وملحقاتها، مثل الفرمان الصادر إلى عباس الأول في نوفمبر ١٨٤٨م، والفرمان الصادر كذلك إلى محمد سعيد في يوليو ١٨٥٤م، ثم لم يصدر فرمان منفصل خاص بالسودان. ولذلك ينسحب ما سبق ذكره من تعليقات على فرمان ١٨٤٨م الصادر لعباس، وعلى الفرمان الصادر لمحمد سعيد، ثم على الفرمان الذي صدر الآن إلى إسماعيل في يناير ١٨٦٣م، وفحوى هذه التعليقات: اعتبار السودان من ملحقات باشوية مصر، واشتراط ممارسة شئون الحكم في مصر وملحقاتها بالشروط نفسها الواردة في فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١م؛ أي يطبق في مصر وملحقاتها خط شريف كلخانة الصادر في نوفمبر ١٨٣٩م، وأن تسري بها وبملحقاتها المعاهدات المُبرمة أو التي تُبرم بين الباب العالي والدول الأجنبية، ومن أهمها معاهدات الامتيازات الأجنبية. ثم إن فرمان يناير ١٨٦٣م بإعطائه إسماعيل باشا حكومة مصر وملحقاتها بالشروط التي نَصَّ عليها فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١م قد أَقَرَّ قاعدة الوراثة في نظامها المعمول به؛ أي أيلولة الحكم أو الباشوية إلى الأرشد فالأرشد من الأبناء الذكور في الأسرة، هذا فيما يتعلق بمصر، وانتقال الحكم في السودان إلى صاحب الحكم في مصر مدة حياته.

وواضح إذن من هذا كله أن «الوضع» الذي صار لمصر والسودان في عام ١٨٦٣م هو نفس ما كان عليه «الوضع» قبل أن يصل إسماعيل إلى الباشوية؛ أي إن ذلك «الوضع» الشاذ المتناقض الذي يضر استمراره بمصالح مصر والسودان معًا قد ظل باقيًا كما كان، وأصبح لا مندوحة عن أن تبذل الباشوية قصارى جهدها لتصحيحه، ولم يكن هناك مناص من أن يسلك إسماعيل الطريق نفسه الذي سلكه أسلافه.

ولما كان يمتنع إدخالُ أي تغيير على الوضع القائم في مصر من غير موافقة الدول، فقد استعان إسماعيل بحكومتَي فرنسا وإنجلترا لتأييد مسعاه لدى الباب العالي من أجل تغيير الدراسة وجعلها صُلبية، وتوسيع دائرة استقلاله الداخلي، ونال إسماعيل مساعدتهما، وكانت إنجلترا وفرنسا تنتهجان سياسة قائمة على التعاون فيما بينهما في المسألة المصرية وقتئذٍ، وحرص إسماعيل في الوقت نفسه على كتمان هذه المساعي عن روسيا. وكانت هذه منافسًا شديدًا لفرنسا وإنجلترا في القسطنطينية.

وكان مسعى مصر منصرفًا لإقناع الدول، على الأقل بعدم التعرض للتغيير المطلوب، إن لم تشأ هذه الدول تأييده.

وتتلخص وجهة النظر المصرية في أنه حينما عقدت الدول اتفاقية لندن المعروفة في يوليو ١٨٤٠م، ورفض محمد علي قبول فرمان الوراثة الأول في فبراير ١٨٤١م، طلب الباب العالي رأي الدول، فكان رأيها أن المؤتمر (أي مؤتمر لندن) لم يضع ولم يؤيد سوى قاعدة واحدة هي مبدأ الوراثة من حيث هو فحسب. ومع ذلك فقد نصح المؤتمر الباب العالي — في حالة قبوله ملاحظات محمد علي المتعلقة بجعل الوراثة من حق الأرشد فالأرشد من أبنائه الذكور بدلًا من أن يكون للباب العالي حق اختيار مَنْ يشاء للولاية من أبناء أسرة محمد علي الذكور — نصح المؤتمر الباب العالي بأن يوضح لمحمد علي أن النظر بعين الاعتبار في ملاحظاته لم يكن من أجل شخصه هو. بل كان مبعثه احترام الباب العالي لنصح الدول الحليفة فقط، وبناءً عليه صار استصدار الفرمان النهائي (٢٣ مايو، أول يونيو ١٨٤١م)، فوجهة النظر المصرية إذن هي أن الدول الأوروبية مسئولة بالتضامن عن بقاء الحكم في مصر في بيت محمد علي، وأما نظام الوراثة نفسه فهو مسألة داخلية بين الباشا، أو الوالي، وبين السلطان العثماني، ويجري حلها بالاتفاق فيما بينهما وحدهما فقط.

تلك كانت وجهة النظر المصرية. ومما يجدر ذكره أن إنجلترا كانت مقتنعة وقتئذٍ بأن مسألة نظام الوراثة داخلية أو عائلية لا شأن لها بها، ما دامت الباشوية المصرية تابعة للدولة العثمانية، وما دامت هذه الباشوية لا تحاول تمكين نفوذ أجنبي بها يتفوق على نفوذ الإنجليز السياسي بهذه الباشوية، واتفقت إنجلترا وفرنسا بأن جعل الوراثة صُلبية من شأنه تقوية مصر وجعل إدارتها مستقرة؛ أي يكفل استقرار الحكم بها، بل صار يهمها ألَّا يكون هذا «التغيير» بمثابة الفرصة أو السبب الذي يؤدي في نتائجه المستقبلة إلى وضع مصر تحت إشراف رجال القسطنطينية المباشر؛ بمعنى أنه صار يهم فرنسا وإنجلترا ألَّا يترتب على قبول الباب العالي إجراء هذا التغيير في نظام الوراثة، أن تنال تركيا في نظير ذلك امتيازات أو «حقوقًا» تخضع مصر بفضلها لسيطرة الباب العالي، فيضعف مسند الباشوية إزاء السلطنة العثمانية، وينتفي حينئذ الغرض الذي وافقت من أجله كل من فرنسا وإنجلترا على تغيير نظام الوراثة وجعلها صُلبية.

وفي ٢٧ مايو ١٨٦٦م صدر فرمان الوراثة الصُّلبية؛ وذلك كما جاء في هذا الفرمان: «لحسن إدارة مصر، ونمو سعادة أهلها.»

ووجه الأهمية في هذا الفرمان — عدا تغيير نظام الوراثة وجعلها صُلبية — أنه جعل صراحة تطبيق هذا النظام الوراثي ساريًا على «الملحقات» المصرية؛ أي على السودان، فقد نَصَّ فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦م موجهًا الخطاب إلى إسماعيل باشا على أن «تنتقل ولاية مصر مع ما هو تابع إليها من الأراضي وكامل ملحقاتها، وقائم مقامتَي سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك الذكور بطريق الإرث وبالصورة نفسها إلى أكبر أولاد ذريتك، فإذا أُخلي منصب الولاية من والٍ، ولم يترك الوالي المتوفى ولدًا ذكرًا، انتقل الإرث حينئذٍ إلى أكبر إخوته، وإن لم يكن له إخوة، فإلى أكبر أولاد كبير إخوته المتوفين الذكور.»

ومما يجب ملاحظته فيما يتعلق بقائم مقامتَي سواكن ومصوع، أنه كان قد صدر بشأنهما فرمان إلى إسماعيل باشا في ١١ مايو ١٨٦٥م (العشرة الثانية في شهر ذي الحجة ١٢٨١هـ)، جاء فيه: «إنه قد أُعطي بناءً على طلبه، وكما سبق أن حدث هذا في الماضي خلال سنوات حكم محمد علي، ميناءي مصوع وسواكن مع مديرية تاكة؛ لأن هذا من شأنه أن يكفل الرخاء لهذه الأماكن، ويقضي على تجارة الرقيق، ولكن على شريطة عدم خضوع هذين الإقليمين للحكم الوراثي.»

وأما الآن، في فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦م، فقد انتفى هذا الشرط، وجرى تطبيق قاعدة الحكم الوراثي على شطر الوادي الجنوبي بأسره بما في ذلك قائم مقامتَي مصوع وسواكن، المنضمتين حديثًا (أي منذ فرمان ١١ مايو ١٨٦٥م) إلى حكومة مصر و«ملحقاتها».

وفي فقه القانون الدولي، جعل سريان النظام الوراثي على «ملحقات» الحكومة المصرية، السودان، جزءًا لا يتجزأ من الباشوية المصرية فيقول «جول كوشيري» (Jules Cocheris): «إن فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦م قد جعل من هذه الأملاك (Possessions)، بحكم الوراثة» جزءًا متممًا أو مكملًا (أي لا يتجزأ) من الخديوية «ويقصد الباشوية»، وبذلك تكون قد تأكدت وحدة الوادي السياسية، وتحدد موئل السيادة، في الباشوية التي أُنشئت «فقهيًّا» منذ ١٨٦٦م، ثم في الخديوية، منذ صدور فرمان إنشاء هذه الأخيرة في العام التالي: وهي خديوية مصر والسودان.

على أن تأسيس هذه «الباشوية المصرية-السودانية»، يجب ألا يجعلنا نغفل الحقيقة الواقعة دائمًا: وهي أن مصر كانت لا تزال تدين بالتبعية للباب العالي صاحب السيادة الشرعية عليها وعلى ملحقاتها. بل إن الفرمان الصادر في ٢٧ مايو ١٨٦٦م قد أبرز هذه الحقيقة عندما نَصَّ على أنه: «فضلًا على ما ذُكر، فإن الشروط المُبَيَّنة في «فرمان ٢٣ مايو ١٨٤١م» تبقى ولن تزال دائمًا أبدًا نافذة المفعول كما في الماضي. ومن المقتضى مراعاة

كل شرط منها؛ لأن في مراعاتها والقيام بما هو مفروض بها من الواجبات، ما يوجب استمرار الامتيازات الناشئة عنها.»

ومن هذه الواجبات كما عرفنا سريان المعاهدات المبرمة أو التي تُبرم بين الباب العالي والدول، والقوانين التي سنها أو يسنها الباب العالي، سريانها في مصر كسريانها في سائر مقاطعات الدولة. أضف إلى هذا أن إعطاء الحكم الوراثي المباشر في نظامه الجديد لا يعدو حسب منطوق هذا الفرمان، والذي كان تقريرًا لمبدأ أو لقاعدة قديمة مأخوذ بها منذ فرمان ١٨٤١م؛ لا يعدو أن يكون «منحة» يتوقف الاحتفاظ بها على القيام بالواجبات المنصوص عليها في الفرمانات. وزيادة على ذلك فقد وصف الباب العالي مصر في فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦م بأنها: «مقاطعة من مقاطعات مملكتي الأكثر أهمية.»

وفي ٨ يونيو ١٨٦٧م صدر الفرمان الذي أنشأ الخديوية المصرية (أو المصرية السودانية) وبمقتضاه وسعت حقوق مصر في إدارة شئونها الداخلية، مع الاحتفاظ دائمًا بالتبعية للباب العالي، فجاء في هذا الفرمان ما نصه:

> إن فرمانَي الهمايوني الذي منح نيابة مملكة مصر (Viceroyalty) امتياز التوارث اشترط خلاف ما ذُكر، وهو «أن» تكون القوانين الأساسية الجاري العمل بموجبها في كافة أنحاء المملكة العثمانية مرعية الإجراء ونافذة أيضًا في مصر، بما يوافق الحق والعدل، مع مراعاة عادات الأهلين وأخلاقهم، أما القوانين الأساسية المذكورة فليكن معلومًا أنها إن هي إلا المبادئ العمومية المنشورة في تنظيمات كلخانة (خط شريف كلخانة الصادر في ٣ نوفمبر ١٨٣٩م) أعني تأمين الأرواح والأموال والشرف (الأعراض) ولكن حيث تسلَّمت إدارة مصر الداخلية وبالتبعية لها مصالح مصر المالية والمادية وسواها إلى نائب الملك (Viceroy)، رؤي أن من الضروري أن تمنح حكومة مصر الإذن في تنظيم كافة القوانين والقواعد المقتضى تنظيمها بشأن ذلك بصورة عقود خصوصية مختصة بالإدارة الداخلية، وكل ما وقعت عليه الحكومة الشاهانية من العهود (المعاهدات والاتفاقات) يكون نافذًا في مصر، كما كان حتى الآن. على أنه مُرَخَّص لخديوي مصر أن يعقد مع وكلاء الدول الأجنبية وثائق خصوصية متعلقة بالجمارك وأجور الضبطية للرعايا الأجانب والترانسيت وإدارة البوستة، ولا يسوغ بوجه من الوجوه أن تُحَرَّر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات أو وثائق سياسية؛ لأن هذا يتنافى مع الوضع الذي للخديوية، التابعة لسيادة الباب العالي، والتي ليست

بالدولة المستقلة التي حق لها إبرام المعاهدات والاتفاقات السياسية؛ لأن هذا من حق المتبوع وحده. وإذا لم تكن هذه العقود موافقة للصورة المبينة أعلاه، وكانت تمس الحقوق السلطانية في ممالكها، وجب اعتبارها باطلة وكأنها لم تكن، فإذا وقع للحكومة المصرية شك في أنها غير حاصلة على «كامل» حقوقها أو أن حقوقها هذه قد مسها ضرر، فعليها إذن قبل أن تتخذ قرارًا قطعيًّا في شأن ذلك أن تعرض الكيفية للباب العالي، وكلما عُقِدَ مؤتمر الآن فصاعدًا بين حكومتَي الشاهانية وسائر الدول. وكان المقصود إبرام وفاق تجاري أو معاهدة تجارية، تُسْتشار الحكومة المصرية حينئذٍ في ذلك ويُطلب رأيها صيانة لمصلحتها التجارية.

وجدير بالملاحظة أن فرمانَي ٢٣ مايو ١٨٦٦م، ٨ يونيو ١٨٦٧م لم يغيرا شيئًا من حقيقة «الوضع» القانوني الذي كان لمصر منذ تسويته ١٨٤٠–١٨٤١م بالرغم من المزايا التي نالتها مصر أو «الخديوية» الجديدة، من حيث إن الوراثة قد صارت صُلبية وتوسع نطاق الاستقلال الداخلي، وقد عمت وحدة وادي النيل السياسية، فقد ظلت «الخديوية» جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، وتدين بالتبعية للباب العالي، وظل السلطان العثماني هو موئل (أو مقر) السيادة العليا. ثم إن الباب العالي، علاوة على ذلك كله، لم يعلق أية أهمية على «منح» أو إعطاء لقب الخديوية للباشوية المصرية، بل لم يكن هذا اللقب يحمل في اعتباره أية حقوق استقلالية.

ومع ذلك فمما لا شك فيه أن تغيير نظام الوراثة الذي جعلها صُلبية، قد أعطى الباشوية، أو الخديوية، المصرية ميزة خاصة بحيث صار متعذرًا من الآن فصاعدًا اعتبار الباشوات أو الخديويين المصريين مجرد ولاة على قدم المساواة مع باشوات أو ولاة مقاطعات الدولة العثمانية الأخرى العادية، وكان بناء على ذلك أن صار إسماعيل ينظر للقب الخديوية بشكل مخالف لنظر الباب العالي لهذا اللقب، فكان هذا التناقض بين وجهتَي النظر المصرية والعثمانية، مبعث كل ما طرأ من سوء على العلاقات بين مصر وتركيا في السنوات القليلة التالية؛ وذلك عندما صار الاستقلال التام الهدف الذي يبغي الخديوي تحقيقه.

فمنذ عام ١٨٦٧م اعتبر الخديوي أن من حقه بفضل الفرمانين الصادرين في ٢٣ مايو ١٨٦٦م و٨ يونيو ١٨٦٧م أن يسلك مسلك الحاكم المستقل تمامًا، من ذلك اشتراك حكومته «مستقلة» عن تركيا في مؤتمر النقد الذي انعقد في باريس سنة ١٨٦٧م: وحمله

الملكة فكتوريا ملكة الإنجليز على تقليده وسام الحمام (Carter of Bath) أرفع الأوسمة، وسحبُ جنوده من كريت الثائرة على الحكم التركي بالرغم من إلحاح الباب العالي في بقائها، وتشجيعه لأهالي كريت على إعلان رغبتهم في انفصالهم عن تركيا وانضمامهم إلى الباشوية المصرية، وإرسال «نوبار» وزيره إلى أوروبا لإجراء المفاوضات مع حكوماتها من أجل الإصلاح القضائي، وسفره هو (إسماعيل) إلى أوروبا سنة ١٨٦٩م لدعوة ملوكها ورؤساء دولها لحضور حفلة افتتاح قناة السويس، خصوصًا دعوة ملك اليونان «جورج»، الذي كان على علاقات عدائية مع السلطان العثماني، وتسليحُ قواته البرية والبحرية وقد رفع الجيش إلى ١٦٠٠٠٠، وأبرم اتفاقات لصنع ٢٠٠٠٠٠ بندقية، وبناؤه أربع فرقاطات، وتعيينه السير صمويل بيكر في أبريل ١٨٦٩م حاكمًا في خط الاستواء دون استئذان الباب العالي. وكل هذا مع ما صارت تذيعه الصحف الأوروبية أثناء زيارة إسماعيل لأوروبا سنة ١٨٦٩م عن آماله وأطماعه كان قرائن تدل على أن إسماعيل — كما اعتقد الباب العالي — يبدي أو يرغب في إعلان استقلاله.

وعلى ذلك فقد ساءت العلاقات بين مصر وتركيا، وفي عام ١٨٦٩م كانت الأمور قد تأزمت تمامًا بينهما، وعوَّل الباب العالي على إلغاء جميع الامتيازات التي منحتها الفرمانات الأخيرة إلى مصر، كما قرَّر استخدام القوة إذا لزم الأمر لإخضاع الخديوي لمقتضيات النظام في الدولة، واستعد إسماعيل من جهته للانفصال عن جثمان الدولة العثمانية، والاستقلال عنها استقلالًا تامًّا نهائيًّا، وراح يتأهب كذلك لمجابهة القوة بمثلها، فنشأت من ثَمَّ الأزمة المصرية العثمانية المشهورة في عام ١٨٦٩م.

(٢) الأزمة «المصرية-العثمانية» في عام ١٨٦٩م

وللأزمة «العثمانية-المصرية» في عام ١٨٦٩م أهمية فريدة لأسباب نذكر منها ثلاثة:

أولها: أنها تبرز بصورة عملية واضحة نواحي الضعف والشذوذ الكائن في تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، والوضع الذي نالته مصر بمقتضى هذه التسوية؛ وذلك لأنه لم يكن من المتوقع كما أوضحنا أن يستقيم في آخر الأمر إنشاء الحكم الوراثي في ولاية من الولايات إلى جانب تمتعها بقسط وافر من الاستقلال الداخلي، مع بقاء هذه الولاية خاضعة لسلطان صاحب السيادة الشرعية عليها، وبحيث يجد هذا في تبعيتها له ميدانًا إذا سنحت له الفرصة للحد من الامتيازات التي نالتها بموجب الفرمانات، أو لإلغاء هذه الامتيازات جميعها؛ فكان لا مفر من أن تعمل مصر لتحطيم القيود المفروضة عليها،

وأن تسعى عاجلًا أو آجلًا لخلاصها وتحررها وإدراك استقلالها، وهذا ما حاولت أن تفعله في العهود السابقة، وما صارت تريد أن تفعله في عام ١٨٦٩م كذلك …

وثانيها: أن هذه الأزمة أبرزت كذلك وبصورة عملية جانبًا آخر من جوانب تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، ولم يفت — كما شاهدنا — على الولاة السابقين، كما لم يفت على الخديوي نفسه إدراكه، وهي نوع «الوصاية الأوروبية» التي أتت بها هذه التسوية والتي وجب بسببها نيل موافقة الدول سلفًا على أي تعديل أو تغيير يراد إدخاله على «الوضع» القانوني القائم للولاية المصرية.

فإن فرنسا وإنجلترا اللتين آزرتا مصر في الحصول على فرمانَي ١٨٦٦م و١٨٦٧م — لدعم مسند الباشوية لتحقيق مصالحهما السياسية والاقتصادية فحسب — قد رفضتا الآن رفضًا باتًّا مؤازرتها في مسعاها لنيل استقلالها، ونصحت حكومتا باريس ولندن للخديوي في أثناء رحلته في أوروبا سنة ١٨٦٩م، وهي الرحلة التي قام بها لدعوة ملوك ورؤساء الدول في أوروبا بالحضور حفلة افتتاح قناة السويس؛ بألَّا يمضي في تكدير علاقاته مع الباب العالي، فأعلن إليه وزير الخارجية الفرنسية «دي لافاليت» (De La Valette) في أثناء زيارة الخديوي لباريس (من ١٣ إلى ٢٣ يونيو ١٨٦٩م) أن فرنسا سوف تنظر باستياء إلى أي نزاع بين مصر وتركيا، وأن مثل هذه الاختلافات إذا استمرت من شأنها إلحاق الأذى بالخديوي وأسرته، وذلك كما أفهم دي لافاليت الخديوي؛ لأن فرنسا كسائر دول أوروبا يسوءها نشوب أي نزاع بين الخديوية والباب العالي وأن مثل هذا النزاع إذا نشب يؤذي إيذاءً بليغًا مصالح الخديوي وأسرته، وتساءل الوزير الفرنسي هل يستطيع الخديوي حقيقة أن ينسى بهذه السهولة كل تلك المصاعب التي صادفها والأموال الطائلة التي أنفقها في سبيل الحصول على فرمان الوراثة الصُّلبية؟ وهل يجهل إذا غضب عليه السلطان أن هذا الفرمان سوف يُلغى، وأن الباب العالي سوف يؤيد ادعاءات خصومه (الأمير مصطفى فاضل) من أعضاء الأسرة الآخرين على أريكة الخديوية؟ وأنه إذا أُلغي فرمان الوراثة الصُّلبية هذا، فسوف يتحتم على إسماعيل أن ينفق الأموال ويغدق الذهب على رجال الآستانة حتى يحصل على فرمان جديد بدل الذي أُلغي؟ وألَّا يعتقد الخديوي أن الرابطة التي تربطه بالإمبراطورية العثمانية، أكبر ضمان لسلامة مصر نفسها في رعاية مبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية، وأن خير ما تنصح له به حكومة فرنسا، أن يحتفظ الخديوي بما لديه من سلطات فعلية ومزايا

لا يُستهان بها في نطاق الدولة؛ الأمر الذي لا يكلفه إلا إظهار الاحترام والوقار لصاحب السيادة الشرعية عليه، السلطان العثماني.

هذه النصيحة لم يلبث أن استمع الخديوي إلى نصيحة مشابهة لها عند زيارته للندن بعد ذلك من ٢٤ يونيو إلى أول يوليو ١٨٦٩م، فقد أعلن إليه وزير خارجية إنجلترا اللورد «كلارندون» (Clarendon) أنه (أي الخديوي) لن يفوز بمغنم من إعلان استقلاله عن تركيا، ولكنه على العكس من ذلك سوف يخسر كثيرًا إذا فعل؛ فإذا نفضت مصر عنها التبعية لتركيا فإنها سوف تقع تحت التبعية لفرنسا، ومن شأن هذا خلق مشكلات خطيرة لمصر وللخديوي، وقد كتب «كلارندون» تقريرًا عن حديثه هذا مع الخديوي، جاء فيه أن جواب إسماعيل على ملاحظاته هذه كان وافيًا وأكيدًا، فهو لم يعلن أنه متفق مع الوزير البريطاني فيما ذهب إليه فحسب، بل قال إنه يرى من صالحه حقًّا الإبقاء على علاقاته القائمة فعلًا مع السلطان العثماني، وأن كل ما يريده هو أن يمتنع التدخل في شئون مصر الداخلية، وأضاف أنه سوف يسدي كل مساعدة للسلطان تُطلب منه في أية مناسبة، وعلى نحو ما ظل يفعل حتى هذه الآونة.

ولم يَغِبْ عن إسماعيل أن «النصح» الذي تقدم به إليه، «دي لافاليت»، «في باريس» و«كلارندون» في لندن إنما كان تهديدًا مباشرًا من جانبَي فرنسا وإنجلترا بتعريض الخديوية نفسها إلى الخطر إذا حاول الخديوي الاستقلال والانفصال عن تركيا، كما كان واضحًا في الوقت نفسه أن لندن وباريس لن توافقا بتاتًا الباب العالي إذا أراد هذا الأخير — دون أسباب كافية — إلغاء نظام الوراثة الصُّلبية أو خلع الخديوي نفسه، وكانت الأسباب كافية في نظرهما أن يحاول إسماعيل إعلان استقلاله.

على أن معارضة إنجلترا لاستقلال مصر لم تكن عن رغبة في المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية، يؤيد هذا الرأي المؤرخ الألماني «أدولف هازنكليفر». ذلك أن الأتراك كانوا قد أخفقوا مرارًا وتكررًا في إدخال الإصلاحات التي ترمي إلى تحسين أحوال رعايا الدولة المسيحيين، فلم ينفذ الأتراك شيئًا من الوعود التي تضمنها خط شريف كلخانة في ٣ نوفمبر ١٨٣٩م عشية مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠م الذي قطعت فيه الدول — وفي مقدمتها إنجلترا — عهدًا على نفسها بالمحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية في نظير إدخال هذه الإصلاحات اللازمة في تركيا، وفي نظير أن تَوَفِّي تركيا بالالتزامات التي التزمت بها في خط شريف كلخانة، وكذلك عجز الأتراك عن تنفيذ تعهداتهم بإدخال الإصلاح المطلوب وتأمين رعاياهم المسيحيين على أموالهم وأرواحهم وأعراضهم بمقتضى الخط الهمايوني

الصادر في ١٨ فبراير ١٨٥٦م، على غرار خط شريف كلخانة السابق، وذلك عشية مؤتمر باريس الذي انعقد بين فبراير وأبريل ١٨٥٦م لوضع الصلح عقب حرب القرم، فخسر الأتراك بذلك كل حق لهم في مطالبة إنجلترا باتباع السياسة التي درجت عليها سابقًا من حسن تأييدها لمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية.

وَأَمَّا فيما يتعلق بمصر نفسها فقد تضافرت في السنوات الأخيرة عوامل عديدة جعلت الإنجليز يعارضون في استقلال مصر، ويتطلعون بدلًا من ذلك إلى أن يستأثروا بكل نفوذ سياسي بها أو للاستيلاء عليها إذا كان ذلك ممكنًا، ومن هذه العوامل أن أهمية مصر كطريق للمواصلات السريعة بين إنجلترا وممتلكاتها في الهند ازدادت وضوحًا عندما اضطر الإنجليز إلى إرسال النجدات من إنجلترا عبر مصر في عام ١٨٥٧م؛ لإخماد عصيان قام به الجنود الهنود في حامية دلهي، ثم ظهرت حاجة إنجلترا لاستخدام هذا الطريق السريع (طريق مصر) مرة أخرى عندما اضطرت في عام ١٨٦٧م، إلى إرسال حملة تأديبية إلى الحبشة التي كان ملكها «ثيودور الثاني» (Theodorus) قد سجن القنصل الإنجليزي «كامرون» (Cameron)، ثم سجن بقية بعثة مؤلفة من «راسام» (Rassam)، و«بلان» (Blanc)، و«بريدو» (Prideaux)، كانت الحكومة الإنجليزية قد أوفدتها للتوسط في الإفراج عن القنصل الإنجليزي. ثم حدث في عام ١٨٦٩م أن افتُتِحَتْ قناة السويس للملاحة، وصار الاستيلاء على هذا الطريق المائي الجديد من أغراض السياسة الإنجليزية. أضف إلى هذا كله أن إيطاليا — وهي الدولة المطلة على البحر الأبيض المتوسط — كان قد تم تأسيس وحدتها في عام ١٨٧٠م، كما كان قد تم اتحاد ألمانيا في العام نفسه، وأُعلنت الإمبراطورية الألمانية الجديدة في بداية العام التالي (١٨٧١م)، فصارت إيطاليا وألمانيا قوتين لا مندوحة للإنجليز في نشاطهم السياسي الاستعماري عن إدخالها في حسابهم، فقد ترتب على قيام إيطاليا وألمانيا تغيير في قوى التوازن الدولي في أوروبا، ولم يكن هناك مفر من أن يتأثر بظهورهما مركز إنجلترا في حوض البحر الأبيض الشرقي.

وعلى ذلك فقد أدت كل هذه العوامل إلى تحويل أطماع إنجلترا نحو مصر، مفتاح السيطرة في البحر المتوسط وقتئذٍ، والمدخل للتوسع في أفريقيا: القارة التي أصبحت ميدانًا للسباق الاستعماري بين الدول، ولكن إذا كان من المتعذر وقتئذٍ لسبب أو لآخر الاستيلاء على مصر، فقد كان من الميسور أن يبذل الإنجليز قصارى جهدهم للاستئثار بالنفوذ السياسي والاقتصادي بها، وهو أمر لا يتحقق إلا إذا بقيت مصر خاضعة لتركيا؛ ومعنى ذلك أن يبقى ذلك الركن الأساسي من تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م الذي ربط مصر بتركيا على حاله ودون تغيير، وعارضت إنجلترا استقلال مصر.

وأما فرنسا فقد اعتقدت أن هناك خطة موضوعة ليعلن الخديوي استقلال مصر في أثناء الاحتفال بافتتاح قناة السويس؛ ذلك الاحتفال الذي دُعيت لحضوره ولترؤسه الإمبراطورة «أوجيني» (Eugénie) زوجة الإمبراطور نابليون الثالث الفرنسي، ونما إلى علم الحكومة الفرنسية أن إسماعيل متفاهم مع فكتور عمانويل الثاني ملك بيدمنت (إيطاليا) على أن يقوم هذا بإبلاغ تركيا أنها إذا حاولت التدخل في مسألة إعلان الاستقلال، فإن جيوش بيدمنت وبحريتها سوف تقوم بهجوم على إحدى ولايات الدولة العثمانية النائية (المقصود بذلك تونس أو طرابلس الغرب) وعلى ذلك فإنه ما علم نابليون الثالث بهذه التدابير حتى بادر بالتدخل لوقفها، واضطر إسماعيل إلى التخلي عن مشروع استقلاله.

وهكذا وقفت كل من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية موقف المعارضة من الاستقلال، فأبلغت الحكومتان الخديوي في مايو ١٨٧٠م في عبارات حاسمة أنهما لن تسمحا بحالٍ من الأحوال بفصم العلاقات بين تركيا ومصر وخلق متاعب ومشكلات جديدة لا مفر من حدوثها إذا أعلن الخديوي استقلال مصر وانفصالها عن تركيا.

فمنذ ٢ فبراير ١٨٧٠م طلبت الحكومة الإنجليزية من قنصلها العام في مصر «الكولونيل ستانتون» (Stanton) أن يبلغ الخديوي: «أن الحكومة البريطانية، وهي لا يقل أو يختلف موقفها في هذا الشأن عن موقف حكومة فرنسا، كما سوف يعلم الخديوي ذلك من القنصل الفرنسي العام سوف ننظر بعين القلق الشديد إلى أية أعمال من جانبه، يترتب عليها تكدير السلام في الليفانت»؛ وذلك بسبب الإشاعات التي بلغت الحكومة الإنجليزية عن الإجراءات التي يتخذها الخديوي، والتي تدل على أنه يريد أن ينبذ ولاءه للباب العالي. وفي ٢٧ أبريل أبلغت الحكومة الإنجليزية قنصلها في مصر «ستانتون» أنه قد نما إليها أن الخديوي يبتاع أسلحة من الولايات المتحدة، ويبرم عقودًا لاستخدام ضباط من الأمريكان، وأن الحكومة الروسية ليست فقط على علم سابق بنشاط الخديوي، بل تبتاع هي الأخرى لحسابها الخاص أسلحة كثيرة من الولايات المتحدة. وواضح من هذا القول أن إنجلترا تخشى تدخل روسيا إذا وقعت الحرب بين الخديوي والسلطان، لتفيد من ذلك على حساب الإمبراطورية العثمانية. ومما يجدر ذكره أن الخديوي، كما ذكر القنصل الإنجليزي «ستانتون» في رسالته إلى «كلارندون» من الإسكندرية في ٢٧ مايو ١٨٧٠م، قد نفى أن له أية علاقة بروسيا، وأنه كمسلم يجب عليه مساعدة الدولة العثمانية ضد أعدائها. وعلى ذلك فقد طلب وزير الخارجية «كلارندون» من «ستانتون» في رسالته بتاريخ ٢٧ أبريل، إذا اتضح له أن ما نما إلى الحكومة الإنجليزية حقيقي، أن

يبلغ الخديوي «أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية «فكتوريا» يزعجها ويقلقها كثيرًا المتاعب التي يوشك الخديوي أن يورط نفسه فيها»، ثم يقول: «ولقد أصدرت تعليمات لسفير جلالة الملكة في باريس — وهو «اللورد ليونس» (Lyons) — ليتكلم جادًّا مع نوبار باشا في هذا الموضوع.» وعندما تأكد لدى حكومة لندن أن الخديوي قد أبرم اتفاقات لشراء أسلحة من أمريكا، واستخدم عددًا من الضباط الأمريكان وأن بعض هؤلاء قد وصلوا فعلًا إلى مصر، أصدر «كلارندون» تعليماته إلى «ستانتون» في ١٩ مايو ١٨٧٠م بأن: «يُبَيِّن للخديوي الخطر الذي يجلبه على نفسه بإثارة شبهات الباب العالي المحقة (أو العادلة) فيما يتعلق بالسياسة التي يهدف إليها.» وكان «كلارندون» يرجو أن يترك هذا التبليغ — إذا أُفرغ في قالب ودي ونُقل إلى الخديوي بلباقة — الأثر المطلوب في ذهن الخديوي دون «جرح شعوره»، ويؤدي إلى وقف استعدادات الخديوي العسكرية.

وفي ٢٠ مايو ١٨٧٠م كتب «كلارندون»، إلى «ستانتون» أنه قد بلغه من «اللورد ليونس»، السفير الإنجليزي في باريس، أن رئيس الوزارة الفرنسية «المسيو إميل أوليفيه» (Émile Ollivier) ووزير الخارجية الفرنسية «الدوق دي جرامون» (Gramont) قد أبديا لنوبار باشا أسفهما وعدم موافقة الحكومة الفرنسية على استعدادات الخديوي العسكرية، وأضافا إلى ذلك أن الخديوي إذا أثار المتاعب في «الشرق» فإنه قطعًا لن ينال أي تأييد من جانب فرنسا.

هذا، وأما عن موقف الحكومة الفرنسية الذي أشار إليه «كلارندون» فقد تحدث عنه نوبار باشا في رسائله إلى إسماعيل ولا سيما في المدة بين ١٠ و١٨ مايو سنة ١٨٧٠م.

ففي مذكرة بتاريخ ١٠ مايو ١٨٧٠م بعث بها نوبار إلى القاهرة، وكانت من إملاء «فردنند دلسبس»، قال «دلسبس» إنه قابل «الدوق دي جرامون» الذي أوضح له أن حكومة الإمبراطور بلغها أن الخديوي قد عقد معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام حوالي خمسين من الضباط الأمريكان، وللتوصية على صنع سفن حربية وذخائر وعتاد الحرب، وأنه قد قرر رفع راية العصيان ضد السلطان. وعلى ذلك فإن فرنسا بالرغم من صداقتها للخديوي ولمصر لا تستطيع تأييد هذه السياسة، ولن يكون هناك مناص من انحيازها إلى جانب إنجلترا وسائر أوروبا، وقد استمر الدوق دي جرامون يقول: وعند حصول المتاعب سوف تكون أمريكا بعيدة جدًّا، ولن يلحق الأذى بمصر أو بقناة السويس، ولكن بالخديوي نفسه.

وفي رسالة من نوبار بتاريخ ١٢ مايو ١٨٧٠م بعث بها من باريس إلى الخديوي، قال نوبار إن «اللورد ليونس» الذي تقابل معه في حفل استقبال أقامه السفير الإسباني،

أبلغه أن معلومات قد وصلت إلى «اللورد كلارندون» من مصادر متعددة عن التوصيات التي عقدها الخديوي لجلب السلاح من أمريكا، وأن «اللورد كلارندون» قد طلب منه (أي من السفير) أن يتحدث مع نوبار في هذا الموضوع، وأن يحذره بأن الطريق الذي يوشك الخديوي أن يسلكه طريق محفوف بالمخاطر، وفي مقابلة ثانية في اليوم التالي، أضاف السفير أنه إذا استمرت هذه المسألة، فسوف يترتب عليها مشاكل جديدة لا تريدها أوروبا. ومن الطبيعي جدًّا — كما استمر يقول — أن يريد الخديوي أن يكون مستقلًا، ولكن سموه رجل عاقل وذكي ويدرك أن هذا التسلح يثير شبهات الباب العالي، ومخاوف الدول.

وفي رسالة تالية في ١٨ مايو ١٨٧٠م نقل نوبار إلى الخديوي رسالة من «إميل أوليفيه» رئيس وزارة فرنسا الذي طلب من نوبار أن يبلغ مولاه «باسمه وكصديق له أن هذه التسليحات تثير المخاوف، وأن الحكومة الفرنسية، وقبل كل شيء الإمبراطور نفسه، لا يريدان متاعب ومشاكل، وأن هذه التسليحات بدلًا من توطيد مركز الخديوي بالعكس هي مضعفة له.»

وبسبب هذه المعارضة إذن من جانب إنجلترا وفرنسا اللتين هددتا إذا وقع صدام بين الخديوي والسلطان بأنهما سوف تنحازان إلى جانب تركيا — ومعنى ذلك ضياع الخديوية نفسها — لم يجد الخديوي مناصًا في النهاية من النزول مرغمًا عن مشروع استقلاله.

وثالث وجوه أهمية الأزمة العثمانية المصرية في عام ١٨٦٩م، أنه كان لهذه الأزمة أثران متصلان بما حدث من نشاط في شطر الوادي الجنوبي (أي السودان)؛ أولهما: أن مصر — وقد صارت تستعد للحرب في أثناء هذه الأزمة كي تظفر باستقلالها عنوة — عنيت بضرورة إعداد جيشها وتنظيم هيئة أركان الحرب العامة، وكانت مصر قد استقدمت لهذا الغرض بعثة عسكرية فرنسية برئاسة «الكولونيل ميرشر» (Mircher) سنة ١٨٦٤م، أشرفت على تنظيم المدرسة الحربية، التي نُقلت من قصر النيل إلى العباسية، وصار إرسال البعوث من الضباط المصريين إلى فرنسا، وعند عودة هؤلاء تأسست هيئة (أو قلم) أركان الحرب في الجيش المصري سنة ١٨٦٧م. وقد غادر أعضاء البعثة العسكرية الفرنسية مصر عام ١٨٦٩م، وحل محلهم هؤلاء الضباط الأمريكان الذين استقدمهم الخديوي بعد ذلك، والذين ذكرهم «اللورد كلارندون» في تعليماته إلى «ستانتون» وذكرهم الوزراء الفرنسيون في أحاديثهم مع نوبار باشا.

ولما كان الاستغناء عن البعثة الفرنسية واستخدام الضباط الأمريكان قد أثار احتجاجات فرنسا من جهة، وجعل إنجلترا تهتم من جهة أخرى لمعرفة غرض الخديوي

من استخدام هؤلاء الضباط، فقد لخص القنصل الإنجليزي في مصر «الكولونيل ستانتون» في رسالتين إلى حكومته بتاريخ ١٢ و٢٧ مايو سنة ١٨٧٠م أسباب تخلص الخديوي من البعثة العسكرية الفرنسية، فقال إن ضباط هذه البعثة الذين جاءوا للخدمة في مصر بناءً على أوامر وزير الحربية الفرنسية، رفضوا دائمًا أن يذعنوا لغير التعليمات التي تأتيهم من حكومتهم، مع العلم بأن الحكومة المصرية هي التي تدفع لهم المرتبات الكبيرة التي ينالونها؛ ولما كان الضباط المصريون لم يفيدوا كثيرًا من تعليم هذه البعثة فقد نجح الخديوي في التخلص منها، وظل مصممًا على موقفه، وغادر أعضاؤها البلاد فعلًا، بالرغم من استياء الحكومة الفرنسية الشديد واحتجاج قنصليتها العامة في مصر. والسبب في هذا الاستغناء — إلى جانب ما تقدم ذكره — أن الخديوي — كما قال «ستانتون» — كان يريد استخدام ضباط يدينون له بالولاء والطاعة، ويأخذون تعليماتهم من حكومته. وقال «ستانتون» في رسالة ٢٧ مايو إن الخديوي في أثناء زيارته لبرلين في العام السابق (١٨٦٩م) كان قد عرض عليه البروسيون إرسال بعثة ألمانية إلى مصر ولكنه رفض، حتى لا يزيد إزعاج وغضب فرنسا.

وأما الأثر الثاني: فهو أن انتهاء الأزمة العثمانية-المصرية وعدم قيام الحرب للأسباب التي ذكرناها بين مصر وتركيا، ثم تحسن العلاقات تدريجًا بعد ذلك بين البلدين، وهو التحسن الذي أفضى إلى حصول الخديوي في سنة ١٨٧٣م على الفرمان الشامل المشهور، قد جعل التفرغ لشئون السودان ممكنًا، فشهدت الفترة التالية من ١٨٧٣م إلى ١٨٧٩م أعظم نشاط حدث في تاريخ السودان الحديث، في نواحي التعمير والإنشاء، والسودنة، ومكافحة الرق والنخاسة، والاستكشافات الجغرافية والعلمية ووضع المصورات أو الخرائط التفصيلية لأقاليم السودان، كما شهدت هذه الفترة فتح أو ضم دارفور، وبعض جهات النيل العليا مثل «أونيورو» (Unyoro) وأقاليم واسعة من أوغندة، ثم في السودان الشرقي: هرر وزيلع وبربرة، وفي ساحل الصومال. وفي هذه الفترة كذلك قامت الحرب المصرية — الحبشية. ولقد كان من جراء هذا النشاط الكبير أن شهدت كذلك السنوات من ١٨٧٣م إلى ١٨٧٩م دعم حقوق مصر كموئل للسيادة في وادي النيل — مع ملاحظة أن التبعية لتركيا قائمة دائمًا — وذلك بموجب اتفاقيات أو معاهدات أُبرمت رأسًا مع حكومة الخديوية المصرية-السودانية.

(٣) الضباط الأمريكان في الجيش المصري

كانت العناية بإعداد الجيش المصري، وتنظيم هيئة أركان الحرب من الآثار المباشرة المتخلفة عن الأزمة العثمانية–المصرية في عام ١٨٦٩م، نتيجة لتأهب الخديوي لمجابهة القوة بمثلها إذا لزم الأمر للحصول على الاستقلال. ولقد بدأ هذا التنظيم قبل تأزم العلاقات بين مصر وتركيا بحوالي خمس سنوات على يد البعثة العسكرية الفرنسية السالفة الذكر، وعندما تحرجت الأمور بين الباب العالي والخديوي، وظهرت معارضة فرنسا وإنجلترا الصريحة لمشروع استقلال مصر، وصمم الخديوي على المضي في استعداداته، ولم تكن هاتان الدولتان قد أنذرتاه بعد بانحيازهما إلى جانب تركيا إذا وقع صدام بين الخديوي وبينها، اتجه إسماعيل نحو الاستعانة بجهود خبراء عسكريين من دولة أخرى ليست لها مصالح سياسية أو أطماع خاصة في مصر. وكانت هذه الدولة هي الولايات المتحدة الأمريكية.

وساعد على استخدام الضباط الأمريكيين أن عددًا كبيرًا منهم كانوا قد سُرِّحوا من الخدمة العسكرية في بلادهم على أثر انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١–١٨٦٤م) التي قامت بين ولايات الشمال الداعية إلى الاتحاد والفدرالية وولايات الجنوب الداعية إلى الانفصال والكونفدرائية. وهكذا كان هناك عديدون من الضباط ذوي الخبرة في الفنون العسكرية سواء من جيش الشمال (Union Federal Army) أو جيش الجنوب (Confederate Army) السابقين يرغبون في استئناف حياتهم العسكرية في بلدان وميادين أخرى.

وحدث أول اتصال بين الحكومة المصرية وهؤلاء الضباط في ١٨٦٨م؛ أي في الوقت الذي لم تكن فيه البعثة العسكرية الفرنسية قد غادرت البلاد، وذلك عندما فُوتح «الجنرال بوريجار» (Beauregard)، وهو من لويزيانا، وأحد قواد الجيش الكونفدرائي «الجنوبي» سابقًا، في العمل بمصر، وقبِل هذا الخدمة في الجيش المصري، ثم راح يؤكد بأن كثيرين كذلك من زملائه سوف يقبلون على الالتحاق بالخدمة في هذا الجيش حتى يتعاونوا معه على إنهاضه في مدة تقل عن سنة واحدة، وبدرجة تمكنه (أي الجيش المصري) من تحدي جيش أية دولة أوروبية من دول الدرجة الثانية. ولكن هذا الاتصال الأول لم يسفر عن نتيجة.

وفي العام التالي (١٨٦٩م) فوتح الكابتن «تادوس موط» (Thaddeus Mott) من ضباط الجيش الاتحادي الشمالي (Union Army) السابق في أمر الخدمة في الجيش

المصري، وكان ذلك بناءً على اقتراح وتوصية من القائد العام لجيش الولايات المتحدة وقتئذٍ «الجنرال وليام شرمان» (William T. Sherman)، الذي أبدى اهتمامًا بمسألة إمداد الجيش المصري بالضباط الأمريكان وأراد أن يشرف على هذا الأمر بنفسه، وقد حضر «موط» إلى مصر في السنة نفسها، وفي سبتمبر صدر أمر تعيينه «أمينًا خديويًّا»، ورُفع في الوقت نفسه إلى مرتبة فريق، وأُبرم معه عقد لمدة خمس سنوات، ثم أُوفد إلى الولايات المتحدة مُكَلَّفًا باستخدام عدد من الضباط الأمريكان باسم الحكومة المصرية، من بين المُسَرَّحين القدامى من جيشَي الشمال والجنوب على السواء.

وقد أوصى «الجنرال شرمان» نفسه بتعيين طائفة كبيرة من هؤلاء الضباط، كان من أوائلهم «الجنرال وليام لورنج» (Loring) — وهو كونفدرائي — «والجنرال هنري سبلي» (Sibley) — كونفدرائي — وقد وصل هذان إلى الإسكندرية في يناير ١٨٧٠م، ثم لم يلبث أن حضر بعدهم عدد آخر من الضباط من بينهم «الجنرال شارل بومروي ستون» (Charles Pomeroy Stone) وهو فدرائي، شمالي، والضابط «شارل شاييه لونج» (Charles Chaillé Long) كونفدرائي — جنوبي، واستمر وفود الضباط الأمريكان إلى مصر والتحاقهم بخدمة الجيش المصري على دفعات في السنوات التالية؛ فبلغ عددهم في مايو ١٨٧٠م عشرين ضابطًا، ووصلوا إلى خمسين في عام ١٨٧٨م، وفي يونيو من هذا العام سُرِّحَ الضباط الأمريكان جميعهم بسبب اشتداد الأزمة المالية والتدخل أو الضغط الأجنبي «الفرنسي-الإنجليزي» ما عدا «الجنرال ستون» الذي ترك الجيش عقب حوادث الثورة العرابية وبداية الاحتلال البريطاني، في عام ١٨٨٢م.

ويظهر الغرض من استخدام هؤلاء الضباط الأمريكان بمراجعة عقود استخدامهم؛ فقد تضمَّنت هذه شروطًا معينة، أهمها النص على أن يقاتل هؤلاء في أي حرب تنشب بين مصر وبين عدو من أعدائها، مهما يكن هؤلاء الأعداء، وفي أي مكان تحدث فيه هذه الحرب، مع استثناء واحد فقط هو الحرب ضد الولايات المتحدة نفسها. وزيادة على ذلك فقد طُلب من كل ضابط أمريكي عند التحاقه بالخدمة أن يحلف يمينًا بتأدية عمله بأمانة وصدق، والقيام بواجباته المفروضة عليه، والمُبَيَّنة في عقد استخدامه؛ وفي مقدمتها الشروط السالفة الذكر: القتال ضد أعداء حكومة مصر مهما كانوا وفي أي مكان، بكل ما لديه من قوة، ثم طاعة أوامر الحكومة المصرية الخديوية في كل ما يتصل بإنهاض الخديوية وتحقيق رفعتها ورفاهيتها.

وقد أطلع المسئولون الضباط الأمريكان قبل حلف اليمين على الغرض المباشر من إلحاقهم بالجيش المصري، وهو القتال من أجل استقلال مصر وتحريرها من ربقة التبعية البغيضة لتركيا.

وتتضح أهمية استخدام الضباط الأمريكان في الجيش المصري إذا أخذنا بعين الاعتبار جملة حقائق، منها:

أن استخدامهم بدأ إبان اشتداد الأزمة العثمانية-المصرية (١٨٦٩–١٨٧٠م) وهي الأزمة التي لم تبدأ تنفرج إلا في عام ١٨٧٢م، ودَلَّ النص في عقود استخدامهم على وجوب أن يقاتلوا في جيش مصر ضد أعدائها مهما كان هؤلاء، والمقصود هنا مباشرة تركيا؛ دَلَّ على أن مصر في عامَي ١٨٦٩م، ١٨٧٠م كانت صحيحة العزم على إعلان استقلالها. ولذلك فقد احتجَّ قنصلا إنجلترا «ستانتون»، وفرنسا «تريكو» (Tricou) في يوليو ١٨٧٠م «بطريقة غير رسمية» على استخدام هؤلاء الضباط الأمريكان في الجيش المصري، ولكن احتجاجاتهما ذهبت سدًى، فاستمر استخدام الضباط الأمريكان في السنوات التالية كما رُقِّيَ منهم كثيرون، ولم تأبه الحكومة المصرية لهذه الاحتجاجات، لسبب جوهري واحد، هو أنها وقد كانت أصلًا مصممة على نيل الاستقلال عنوة، وتريد على كل حال تنظيم الجيش وتقوية الحصون، وما إلى ذلك من التدبيرات والاستعدادات العسكرية، التي يجب اتخاذها للدفاع عن الخديوية، من اعتداءات الباب العالي، إذا أراد إلغاء الامتيازات التي كانت لها بمقتضى الفرمانات، وقد عرفنا أن فرنسا وإنجلترا قد عارضتا في هذا الاستقلال؛ لم تجد بدًّا من الاستعانة بطائفة من الضباط الأجانب في الجيش المصري من جهة، وكان طبيعيًّا من جهة أخرى أن تعمد الحكومة المصرية إلى استخدام الضباط الأمريكيين؛ لأنهم كما قلنا ينتمون إلى دولة لا مصالح سياسية ولا أطماع لها في وادي النيل وقتئذٍ …

وَدَلَّ استخدام الضباط الأمريكان في الجيش المصري على أن عهد خضوع الجيش المصري للنفوذ الفرنسي قد انتهى، وهو الخضوع الذي بدأ من أيام محمد علي. ومما يجب ملاحظته في هذه المسألة أن خروج البعثة الفرنسية العسكرية من مصر لم يكن — كما يدعي كثيرون — بسبب توقع الحرب بين فرنسا وألمانيا، وهي الحرب المعروفة باسم السبعينية (١٨٧٠م)؛ بل كان خروجهم بناءً على تصميم حاسم من جانب الخديوي في أثناء أزمته مع تركيا واستعداداته العسكرية، للتخلص من هذه البعثة، وذلك بالرغم من غضب فرنسا الشديد، وعلاوة على ذلك فقد دَلَّ استخدام الضباط الأمريكان على أن مصر قد صح عزمها على التحرر من التدخل البريطاني-الفرنسي في شئونها الداخلية، وهو

التدخل الذي أوجدته «الوصاية الدولية» التي أقامتها تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م المعروفة، وأما إخفاق مصر في إنهاء هذا التدخل البريطاني الفرنسي فكان مرده إلى ارتباك شئونها المالية في الفترة التالية …

ثم إن وفود الضباط الأمريكان والتحاقهم بالجيش المصري كان بناءً على عقود خاصة، ومما يجب ذكره أن هؤلاء لم يؤلفوا بعثة عسكرية رسمية جاءت إلى هذه البلاد بموافقة الحكومة الأمريكية. ومع ذلك فإن التحاق هؤلاء بالجيش المصري كان بتشجيع المسئولين في الولايات المتحدة، وذلك عندما تدخل رئيس قواتها المسلحة «الجنرال شرمان»، كما شهدنا، من أجل «التوصية» باستخدام عدد كبير منهم.

ولقد أكد «شاييه-لونج» — أحد هؤلاء الضباط — أن «الجنرال شرمان» عندما أوصى باستخدام مَن اختارهم للالتحاق بالجيش المصري، إنما فعل ذلك وهو يعلم حق العلم أن الغرض من التحاقهم معاونة مصر على بلوغ استقلالها والتحرر من تبعيتها لتركيا. ولقد زار «الجنرال شرمان» نفسه مصر في شتاء ١٨٧٢م، واستمر استخدام الضباط الأمريكيين في السنوات التالية حتى عام ١٨٧٨م.

ولقد أثار وزير الخارجية البريطانية «اللورد كلارندون» في رسائله مع «إدوارد ثورنتون» (Edward Thornton) الوزير البريطاني في واشنطن، هذه المسألة بالذات؛ أي مدى تفاهم أو اتفاق الخديوي مع الحكومة الأمريكية فيما يتعلق باستخدام الضباط الأمريكان في الجيش المصري، وشراء الأسلحة من الولايات المتحدة. ويتضح من الرسائل المتبادلة بينهما، وكذلك بين «كلارندون» والقنصل البريطاني في مصر «الكولونيل ستانتون»، في غضون عام ١٨٧٠م، أن الحكومة الأمريكية حقيقة لم تكن لها علاقة «رسمية» بهذين الموضوعين، ولكن قرائن كثيرة كانت لا تجيز إنكار أن هذه الحكومة لم تكن واقفة على ما يحدث، أو على الأقل أنها ما كانت تجد ما يدعوها إلى «عدم تشجيع» ذلك.

فقد بعث «ثورنتون» إلى «كلارندون» بصورة رسالة من الوزير العثماني في واشنطن «بلاق بك» (Blacque Bey) إلى الباب العالي بتاريخ ٢٢ أبريل ١٨٧٠م من واشنطن، كان الوزير العثماني قد سلمها إلى «ثورنتون»، وهي خاصة باستخدام الضباط الأمريكيين، وقد أثبت «بلاق بك» في هذه الرسالة قائمة بأسماء الضباط الأمريكيين؛ وهم: «موط» من الجيش الشمالي الفدرائي، و«سبلي» من الجيش الجنوبي الكونفدرائي، و«لورنج» مثله، و«ستون»، من الجيش الشمالي الفدرائي، و«بوردي» (Purdy) مثله، و«براج» (Bragg)

وأصله من الجيش الفدرائي ثم انضم إلى الجيش الجنوبي الكونفدرائي، و«رهط» (Rhett) من الجيش الجنوبي الكونفدرائي، ثم جاء فيها: «إنه مما تجدر ملاحظته أن أكثر هؤلاء الضباط من الأسلحة المختلفة، قد تخرجوا في المدارس الحربية الفدرائية-الشمالية.» ثم كان مما لاحظه الوزير العثماني، أن القنصل الأمريكي العام في مصر «جورج بطلر» (Butler) قد غادر الولايات المتحدة إلى مصر في نفس الوقت الذي غادرها فيه الضباط الأمريكان إليها، وقد سعى عمه الجنرال «بن بطلر» في تعيينه لهذا المنصب، والجنرال «بن بطلر» هذا عضو في مجلس الكونغرس الأمريكي ويتاجر في الأسلحة وعلى صلة بالجنرال «موط». ويقول الوزير العثماني: من المحتمل أن «موط» في أثناء زيارته الأخيرة في الولايات المتحدة، قد اتفق مع «بن بطلر» لإنشاء العلاقات التي أسفرت ليس عن سفر الضباط الأمريكان إلى مصر فحسب، بل عن تعيين «المستر جورج بطلر» في قنصلية مصر كذلك، وقد طلب الجنرال «بن بطلر» هذا التعيين من الحكومة الأمريكية «خدمة» له، وأجابه إلى رغبته رئيس الولايات المتحدة (وكان جرانت) ليكسب مؤازرته لبعض المسائل الإدارية المعروضة على الكونغرس. وأما القنصل نفسه، وعلى خلاف ما كان منتظرًا فإنه لم يذهب لمقابلة الوزير العثماني في واشنطن، قبل سفره إلى مصر.

وجاء في رسالة من الوزير «ثورنتون» إلى «كلارندون» من واشنطن في ٢٥ أبريل ١٨٧٠م، بعد تحرياته في موضوعي الضباط الأمريكان والأسلحة أن «ليس مستحيلًا أن حكومة الولايات المتحدة لا يؤسفها أن ترى إنجلترا متورطة في حرب بسبب مصر، قد يستطيع الأمريكان في أثنائها أن يحققوا أطماعهم الخاصة بالاستحواذ على ممتلكاتنا (أي ممتلكات الإنجليز) في الجزء الشمالي من هذه القارة». ثم استمر يقول: «ومن المحتمل أن يستطيع القنصل الإنجليزي في مصر الحصول على معلومات أكثر بشأن الضباط الأمريكان الذين في خدمة باشا مصر، وعَمَّا إذا كانت حكومة الولايات المتحدة تؤيد مشروعات وأطماع هذا الأخير الظاهرة»، والقنصل البريطاني المشار إليه، هو «ستانتون»؛ وقد بعث هذا في رسالته إلى حكومته من الإسكندرية في ٢٧ مايو ١٨٧٠م ينفي أن هناك — على مبلغ علمه — ما يدعو للاعتقاد بأن الحكومة الأمريكية تشجع الخديوي في هذا الموضوع.

ولكن مما يجب ملاحظته، أن «ستانتون» في رسالته هذا، قد نفى كذلك أن الخديوي يريد إطلاقًا الاستقلال والانفصال عن تركيا، وأكد أن الذي يريده من استعداداته العسكرية لا يتجاوز التهيؤ «للدفاع» فحسب؛ لأنه يخشى على نحو ما رددا ذلك مرارًا نوايا الباب العالي، ويقول (أي الخديوي) إن الصدر الأعظم يريد إلغاء امتيازات الفرمانات أو إنقاصها، وكان حجة «ستانتون» التي استند عليها في نفي نية الاستقلال أن ليس من

المعقول أن يعمد إسماعيل — أمام المعارضة الإنجليزية والفرنسية — إلى محاولة انتزاع استقلاله انتزاعًا، إلا إذا كان مجردًا من كل حكمة. وهذا القول صحيح، ولكن يجب أن نذكر أن الخديوي بدأ يستخدم هؤلاء الضباط الأمريكان في غضون عام ١٨٦٩م، ووصلت فعلًا إلى مصر طائفة منهم في يناير ١٨٧٠م؛ أي قبل أن «تبلغ» حكومتا إنجلترا وفرنسا الخديوي نهائيًّا أنهما مصممتان على الوقوف إلى جانب تركيا إذا وقع صدام بين الخديوي والباب العالي، وهو التبليغ الذي حدث كما عرفنا في مايو ١٨٧٠م.

والخلاصة أن الحكومة الأمريكية، وإن كانت لم تتخذ موقف «التشجيع» الرسمي لحركة التحاق الضباط الأمريكان بالجيش المصري، فهي على الأقل لم يزعجها أن يقع هذا، وفي كل الأحوال فهي تعلم يقينًا بما يحدث سواء فيما يتعلق بخدمة الضباط الأمريكان في الجيش المصري أم بمسعى الخديوي لشراء الأسلحة من بلادها …

أضف إلى ما تقدم أن التحاق هؤلاء الضباط الأمريكان بالجيش المصري أتاح الفرصة لإعادة تنظيم هيئة أركان الحرب، فحدث هذا التنظيم تحت إشراف «الجنرال ستون»، الذي تعيَّن رئيسًا لهيئة أركان الحرب منذ مارس ١٨٧٠م. وكان من أهم نتائج هذا التنظيم أن صار للقسم المعروف باسم القسم الثالث (3rd. Section) من هيئة أركان الحرب مكانة بالغة. وهذا القسم هو الذي اضطلع بأعمال الاستكشافات العلمية والجغرافية والمساحية في أقاليم السودان، نذكر من أعضائه الأمريكان: «كولستون» (Colston) و«بوردي»، و«ماسون» (Mason)، و«براوت» (Prout)، و«كامبل» (Campbell)، و«متشيل» (Mitchell)، و«شاييه–لونج»، وغيرهم، ونذكر من الضباط المصريين: محمد مختار، ومحمد رءوف، وعبد الله فوزي، وعبد الرازق نظمي، ومحمد عزت، وحسن واصف، ومحمد ماهر، ويوسف حلمي، وأحمد حمدي، ومحمود صبري، ومحمد صادق، وغيرهم، وقد اشترك كل هؤلاء، في تعاون وثيق بينهم، من أمريكيين ومصريين، في أعمال الكشف الجغرافية، وإعداد الرسوم والمصورات الطبوغرافية، في جميع أنحاء السودان، وقاموا بمساحة كثير من أقاليمه، وقد تُوِّجَ هذا العمل بوضع خريطة مُفَصَّلة لأفريقيا تحت إشراف «الجنرال ستون» نُشرت في أغسطس ١٨٧٧م باسم هيئة أركان حرب الجيش المصري، وُضعت كما كُتب عليها «حسب الاستكشافات المصرية مع الاستناد إلى أوثق المصادر الجغرافية.»

وهكذا فإنه عندما اضطر الخديوي بسبب تدخل إنجلترا وفرنسا إلى التخلي عن مشروع استقلاله، ولم تقم الحرب بين مصر وتركيا، صار السودان الميدان الرئيسي الذي

شهد نشاط الضباط الأمريكان، خصوصًا من أعضاء «القسم الثالث» السالف الذكر. وزيادة على ذلك فقد اشترك نفر من هؤلاء مثل «شاييه-لونج» و«كامبل» مع «غوردون باشا» في مأمورية خط الاستواء، كما اشترك «الجنرال لورنج» وضباط أمريكان آخرون في الحرب الحبشية المصرية في عام ١٨٧٦م.

(٤) الفرمان الشامل (١٨٧٣م)

ولقد أظهرت الأزمة العثمانية-المصرية، وهي التي استمرت حوالي أربعة أعوام من ١٨٦٩م إلى ١٨٧٢م كل عوامل الضعف والتناقض والشذوذ التي انطوت عليها تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، فالخديوي لا يستطيع الاستقلال وتحطيم التبعية التي تربطه بتركيا بالرغم من تأهبه لفعل ذلك عنوة، بسبب تدخل الدول، إنجلترا وفرنسا خصوصًا، التي عارضت في استقلال مصر، والباب العالي لا يستطيع إلغاء الامتيازات التي منحتها الفرمانات إلى مصر كولاية وخديوية في سنوات ١٨٤١م، ١٨٦٦م، ١٨٦٧م، ويعجز عن خلع (عزل) الخديوي كما أراد أن يفعل في أثناء أزمة ١٨٦٩م بسبب تدخل الدول كذلك، وهي التي أرادت بقاء الوضع القائم.

وظهرت في أثناء هذه الأزمة وجهات نظر ثلاث:

وجهة نظر مصرية: تبغي الاستقلال، ويعبر عنها مسعى الخديوي للظفر به، وهو الذي صار — كما رأينا — يسلك مسلك الحاكم المستقل سواء في اتصالاته المباشرة مع الحكومات الأوروبية في مفاوضات الإصلاح الذي أراد به إنهاء فوضى تعدد الاختصاصات القضائية — بين قنصلية ووطنية — في مصر، وإبطال نفوذ القناصل، وتحرير سيادة الدولة الداخلية، أم في دعوة الملوك والأمراء ورؤساء الحكومات الأوروبية لحضور حفلة افتتاح قناة السويس؛ أو في إبرام عقود استخدام الأجانب رأسًا في الجيش المصري، كما فعل مع الضباط الأمريكان، أو لمهمات أخرى كما حدث عند استخدام «السير صمويل بيكر» في عام ١٨٦٩م لمأمورية خط الاستواء، أو شراء الأسلحة أو التوصية على صنعها في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، وكذلك السفن الحربية من فرنسا …

ووجهة نظر عثمانية: وفحواها أن الامتيازات التي أُعطيت إلى مصر في فرمانات ١٨٤١م، ١٨٦٦م، ١٨٦٧م ولقب الخديوية الذي منحه السلطان إلى إسماعيل لم تغير جميعها شيئًا من «وضع» الخديوية، فهذه لا تزال ولاية أو مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية، وأن الخديوي بمسلكه كحاكم مستقل قد خرج على نصوص الفرمانات،

ويجب لذلك عزله، وأنه لا مناص لاستقامة الأمور في مصر من إلغاء كل الامتيازات التي نالتها والتي كانت مجرد «منحة» لها من الباب العالي …

ووجهة نظر أوروبية: عبرت عنها الحكومات: إنجلترا وفرنسا والنمسا، وغيرها، وفحواها ضرورة بقاء «الوضع» الذي كفلته الفرمانات لمصر منذ تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م كما هو ودون تغيير يطرأ على جوهره؛ أي بقاء مصر تابعة لتركيا صاحبة السيادة الشرعية عليها، فيمتنع على الخديوي أن يسلك مسلك الحاكم المستقل، ويمتنع على الباب العالي أن يجرد الخديوية من الامتيازات التي صارت لها، وأهمها تمتعها بالاستقلال الداخلي، بل رأت الدول أن من الضروري زيادة درجة هذا الاستقلال الداخلي، بدعوى ضرورة تقوية مسند الخديوية؛ وذلك لما سوف يترتب على توسيع الاستقلال الداخلي من إتاحة الفرصة لهذه الخديوية حتى تعقد ما تشاء من اتفاقات أو معاهدات تجارية واقتصادية مع الدول، تتمكن هذه بفضلها من استغلال رءوس أموالها في مصر. ومن التمتع بأكبر قسط من النفوذ السياسي بها نتيجة لهذا النشاط الاقتصادي والمالي، والتدخل في شئون مصر الداخلية بدعوى العمل من أجل صيانة مصالح رعاياها، أي إن الدول أرادت أن تبيح لنفسها في النهاية ما كانت تسعى لحرمان تركيا منه، وهو التدخل في شئون الحكم في مصر. ولذلك فقد نصحت الدول الباب العالي والخديوي معًا، بضرورة تسوية خلافاتهما «سلمًا».

ونتيجة لموقف الدول إذن؛ وهي التي رفضت من جهةٍ استقلال مصر، وعارضت من جهةٍ أخرى في تجريد الخديوية من امتيازاتها؛ لأنه قد ظهر واضحًا ألَّا مناص من بقاء الخديوية (مصر والسودان) في نطاق الإمبراطورية العثمانية، نتيجة لهذا صار لزامًا على الخديوي أن ينحو منحى جديدًا في سياسته، يهدف منه إلى تحقيق غرضين؛ أولهما: استئناف علاقاته الودية مع تركيا لإزالة الأثر السيئ الذي خلفته أزمة ١٨٦٩م، وذلك لدعم مركز الخديوية بتوسيع استقلالها الداخلي، عن طريق ما يمكن استصداره من فرمانات محققة لهذه الغاية بموافقة الدول دائمًا، من صاحب السيادة الشرعية عليه. وكان من المنتظر في هذه الحالة أن يلقى مؤازرة الدول في مسعاه هذا …

وثانيهما: صون وحدة الوادي السياسية ودعمها، عن طريق تعزيز ما تملكه مصر من حقوق في السيادة على شطر الوادي الجنوبي، وذلك باستكمال ممارسة هذه الحقوق المستمدة من تبعية مصر لتركيا في الأصقاع التي دانت بالسيادة لتركيا مباشرة، والتي لم تذكرها الفرمانات السابقة «في السودان الشرقي»، أو بعقد الاتفاقات والمعاهدات رأسًا

ومباشرة بين مصر والدول، والتي تتضمن الاعتراف بحقوق مصر في السيادة أو بسط حقوق السيادة المصرية على الأقاليم أو الإمارات «مثل هرر» التي لم يكن لتركيا أية ادعاءات في حقوق السيادة عليها، وكان واضحًا أن دعم وحدة الوادي السياسية بالشكل الذي ذكرناه ما كان يتسنَّى حدوثه إلا إذا نجح الخديوي في دعم مركز الخديوية، بأن يكتسب حقوقًا وامتيازات جديدة تزيد بفضلها درجة استقلال هذه الخديوية الداخلي، وبحيث يمتنع على تركيا التدخل في شئونها من ناحية، وتملك مصر حقًّا أوسع في إبرام الاتفاقات والمعاهدات التي تريدها مع الدول سواء ما تعلق منها بمصر أو بالسودان، طالما أن هذه لا تتعارض مع تبعية الخديوية لتركيا، من ناحية أخرى.

فأما فيما يتعلق بالأمر الأول؛ أي استئناف العلاقات الودية مع تركيا، فقد تسنَّى للخديوي تحقيق الغرض الذي هدف إليه من هذا الأمر، فاستصدر من الباب العالي الفرمان الشامل «أو الجامع» في ٩ يونيو ١٨٧٣م، وهو الفرمان الذي صُفيت بمقتضاه أزمة العلاقات العثمانية-المصرية أخيرًا.

ومما يجب ملاحظته بصدد هذه التصفية أنها كانت من نوع التصفية التي لم يكن هناك بد من الوصول إليها، بسبب تدخل الدول التي منعت الخديوي من الاستقلال والانفصال عن تركيا، من جهة، ومنعت الباب العالي من إلغاء الامتيازات التي نالتها مصر بمقتضى الفرمانات مُنذ تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م من جهة أخرى، مع إتاحة الفرصة لتوسيع حقوق الخديوية في ممارسة شئون الحكم الداخلية، بمعنى تمكينها من عقد الاتفاقات أو المعاهدات التي تريدها مع الدول، طالما كانت هذه متصلة بشئون الحكم الداخلية، ولا ينال إبرامها شيئًا من حقوق السيادة التي لتركيا على الخديوية؛ وزيادة على ذلك فإن توسيع هذا الاستقلال الداخلي، قد لقي موافقة الدول، ولا سيما إنجلترا وفرنسا، وذلك لاتفاقه مع مطالب مصالحها السياسية، من حيث إنه يؤدي إلى تقوية مسند الخديوية «الولاية» الشرعي داخل نطاق الإمبراطورية العثمانية؛ لما انطوى عليه ذلك من محافظة على كيان هذه الإمبراطورية؛ لأن المحافظة على كيانها كان لا يزال يعتبر ضروريًّا في نظر الدول لعدم الإخلال بالتوازن السياسي في أوروبا، ولتلافي المشكلات التي لا مفر من حدوثها إذا أُرغمت الدول على أن تبحث في الكيفية التي يجب بها ملء الفراغ الذي ينجم عن تقلص الإمبراطورية العثمانية في أوروبا نتيجة لتصدعها؛ ولأن توسيع استقلال الخديوية الداخلي، أو تقوية مسند الخديوية بالنسبة للباب العالي متفق مع مصالح الدول الاقتصادية، حيث إنه يمكن الدول من العمل على تغلغل نفوذها الاقتصادي في الخديوية

عن طريق إبرام الاتفاقات الاقتصادية معها، أو بمعنى أدق، إمداد مصر بالقروض المالية التي تريدها، فتستطيع الدول بسط نفوذها السياسي نتيجة لتغلغل النفوذ الاقتصادي في الخديوية.

ولقد مرَّت تصفية أو تسوية العلاقات العثمانية–المصرية في جملة مراحل، بدأت بقبول الباب العالي «للتفسيرات» أو «التوضيحات» التي فسر بها الخديوي إجراءاته أو مظاهر نشاطه التي شكا منها الباب العالي: كالاتصال المباشر بحكومات الدول الأجنبية، وشراء الأسلحة، والتوصية على صنع السفن الحربية، وقام «تفسير» الخديوي على أساس أنه بمسلكه سلوك الحاكم المستقل، وهو المسلك الذي شكا منه الباب العالي في هذه المسائل، ما كان يبغي الخروج على تبعيته لتركيا، وأن الخديوية إيالة من إيالات الدولة العثمانية، ولا ميزة تميزها من سائر ولايات الدولة، إلا ما صارت تستمتع به من امتيازات منحها إياها السلطان العثماني نفسه، كدليل على تقدير الباب العالي — كما قال — لولاء الخديوي وطاعته إياه كأحد رعايا السلطنة.

ولكن كان من العسير على الباب العالي، وهو الذي اضطر اضطرارًا إلى تسوية علاقاته «سلمًا» مع الخديوي بسبب تدخل الدول، أن يرضى ببقاء الخديوية متمتعة باستقلالها الداخلي، فاستمسك في الفرمان الذي أصدره إلى إسماعيل في ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩م بضرورة إشرافه (أي إشراف الباب العالي) على شئون مصر المالية، وكان إسماعيل في المدة بين ١٨٦٤م و١٨٦٨م قد عقد خمسة قروض أجنبية قيمتها الاسمية ٢٦٠٦١٥٠٠ جنيه إنجليزي، وقيمتها الحقيقية ١٩٢١٢٠٦٣ جنيهًا إنجليزيًّا، منها أربعة قروض بفائدة قدرها ٧٪ وواحد بفائدة قدرها ٩٪. فطلب الباب العالي أن يجري تحصيل الضرائب باسم السلطان «الشاهاني»، ونَصَّ الفرمان على أن السلطان لا يقبل «مطلقًا بوجه من الوجوه أن تستعمل المبالغ الحاصلة من الضرائب المنوه عنها في غير احتياجات البلاد الحقيقية، ولا يثقل عاتق الأهلين بضرائب جديدة لا تستلزمها الضرورة الحقيقية الثابتة»، ولا يقبل السلطان علاوة على ذلك «ما يعقده «الخديوي» من القروض في الممالك الأجنبية»، لِمَا يستدعيه ذلك، «من حبس إيرادات البلاد سنين طويلة» ولا يقبل «أن تُستخدم الإيرادات في سبيل سداده إلا بعد «أن يعرض الخديوي» الأسباب المُفَصَّلة الموجبة للاستقراض، وتصدر به الرخصة اللازمة من لدن السلطان نفسه». ثم استمر السلطان يقول في فرمانه هذا: «فإرادتي الشاهانية هي ألَّا يُعقد قرض في أي زمن كان إلَّا بعد أن تثبت الحاجة الكلية إليه، وتصدر به الرخصة من سدتنا الملوكية.»

هذا، وقد أكد فرمان ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩م حقوق السيادة العثمانية على الخديوية المصرية، وبالصورة التي رسمتها تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م؛ فجاء في ختام هذا الفرمان: «على أنه من المقتضى أن تكون أعمالك — مخاطبًا الخديوي — وإجراءاتك من الآن فصاعدًا موافقة لأحكام فرمانَي هذا الشاهاني القاطعة؛ لأنه مطبق كل التطبيق على الحقوق والواجبات المقررة، وعلى الفرمانات السابقة.»

وواضح أن فرمان ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩م بسبب هذا القيد الذي فرضه على الخديوية من حيث إخضاع شئونها المالية لرقابة تركيا وإشرافها، لم ينهِ الأزمة العثمانية–المصرية؛ ولو أنه حدَّد معالم المسألة — وهي المسألة المالية — التي صارت من الآن فصاعدًا مثار النزاع الرئيسي بين الخديوية والدول العثمانية، ولكن لم تلبث أن بدأت الأزمة تنفرج رويدًا رويدًا، بسبب تدخل الدول التي أرادت إنهاء هذا النزاع «سلمًا» وبفضل الجهود التي بذلها الخديوي لدى الباب العالي، والأموال التي أنفقها كهدايا ورشاوى في الآستانة، وذلك منذ أن اتضح له — للأسباب التي عرفناها — تعذر الاستقلال والانفصال كلِّيًّةً عن تركيا. وعلى ذلك فقد صدر أخيرًا في ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢م فرمان أجاز لخديوي مصر أن يعقد القروض «باسم الحكومة المصرية»، وبدون حاجة إلى الحصول على ترخيص بذلك من الباب العالي، وكانت الخطوة التالية أن يسعى الخديوي لاستصدار فرمان شامل يحوي كل الامتيازات التي حصلت عليها الخديوية ويؤكد في جلاء «الوضع» الذي صارت متمتعة به منذ تغيير نظام الوراثة، وتوسيع استقلالها الداخلي، فصدر الفرمان الشامل أو الجامع في ٨ يونيو ١٨٧٣م.

ويُلاحَظ بشأن فرمان ٨، ٩ يونيو ١٨٧٣م، أنه — وعلى حد ما جاء به — إنما يقوم مقام الفرمانات السابقة، بمعنى أن تكون «الأحكام المندرجة فيه معمولًا بها، ومرعية الإجراء على الدوام»؛ وذلك من حيث تقرير قاعدة الوراثة الصُّلبية كما أتى بها فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦م، ومن حيث توسيع استقلال الخديوية الداخلي، كما بدأ في فرمانات ١٨٤١م (٢٣ مايو وأول يونيو) ثم في فرمان ٨ يونيو ١٨٦٧م الذي أقام الخديوية، ثم فرمان ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢م الخاص بعقد القروض؛ هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى، فلا تغيير في «الوضع» الذي أقرته الفرمانات للخديوية بالغرم من هذين الامتيازين: الحكم الوراثي والاستقلال الداخلي، فالتبعية لتركيا قائمة.

ويُلاحظ كذلك أن فرمان ٩ يونيو ١٨٧٣م رُوعي فيه التوفيق بين توسيع الاستقلال الداخلي للخديوية وبين خضوع الخديوية لصاحب السيادة الشرعية عليها؛ ومن أهم

مظاهر هذا الخضوع كما نصت عليه الفرمانات أن القوانين المعمول بها في الدولة العثمانية، وخط شريف كلخانة خصوصًا، والمعاهدات المبرمة بين الباب العالي والدول؛ يعمل بها أيضًا في مصر، فقد نص الفرمان ٩ يونيو ١٨٧٣م على أن يكون لحكومة مصر أن تسن ما تراه من قوانين متفقة مع حاجاتها ومطالبها، وإبرام ما تراه من اتفاقات ومعاهدات متصلة بشئون الإدارة الداخلية على شريطة عدم «الإخلال بمعاهدات الدولة العلية مع الدول»، وبناءً على هذه القاعدة إذن، أجاز الفرمان للخديوي الحق في عقد القروض الخارجية «باسم الحكومة المصرية».

ومما يجب ذكره أن هذه القواعد والأحكام المتعلقة بالحكم الوراثي في نظام الوراثة الصُّلبية والمباشرة، ثم توسيع الاستقلال الداخلي، بما فيه من حقِّ سن القوانين وإبرام المعاهدات بالصورة التي ذكرناها، صارت بمقتضى فرمان ٩ يونيو ١٨٧٣م منطبقة على السودان، شطر الوادي الجنوبي، وجزء الخديوية المتمم لها، انطباقها على مصر، ويشمل السودان في هذه الحالة الأقاليم التي ذكرها فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م — ما عدا دارفور؛ لأنها لم تكن قد فُتحت بعد — ثم قائم مقامتَي سواكن ومصوع، وقد سبق أن أُعطي إسماعيل هاتين القائم مقامتين من غير الحق الوراثي بمقتضى فرمان ١١ مايو ١٨٦٥م، ثم أدمجهما فرمان الوراثة الصُّلبية في ٢٧ مايو ١٨٦٦م في «ملحقات» مصر (أي السودان) التي تنفذ بها أحكام ذلك الفرمان، فنص الآن فرمان ٩ يونيو ١٨٧٣م على أن: «خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها المعلومة الجارية إدارتها بمعرفتها مع ما صار إلحاقه بها أخيرًا من قائم مقامتَي سواكن ومصوع وملحقاتها» ينطبق عليها جميعًا نظام الوراثة الصُّلبية وأما «ملحقات» سواكن ومصوع هذه، فقد كانت تمتد من رأس علبة في الشمال على شاطئ البحر الأحمر الغربي إلى رهيطة عند باب المندب في الجنوب.

وهكذا إذن سويت العلاقات بين مصر وتركيا، بدعم مسند الخديوية، وتوسيع استقلالها الداخلي إلى أقصى درجة ممكنة أو متفقة مع تبعية الخديوية لتركيا؛ ثم بدعم وحدة الوادي السياسية عند تأكيد المبدأ الذي جاء به فرمان الوراثة الصُّلبية الأول في ٢٧ مايو ١٨٦٦م، فالخديوية تشمل أقطار الوادي جميعها في مصره وسودانه، ولهذه الخديوية أن تسن القوانين وتضع الأنظمة الحكومية، التي تسري في مصر والسودان على السواء، وتعقد ما تشاء من اتفاقات أو معاهدات خاصة بمصر وبالسودان، طالما أن هذه الاتفاقات أو المعاهدات غير متعارضة مع الاتفاقات المبرمة بين تركيا والدول،

تفعل الخديوية ذلك كله بفضل ما صار تأكيده لها من حق ممارسة خصائص أو سلطات السيادة المستمدة من تركيا بحكم تبعيتها لها، وبمقتضى الفرمانات الصادرة إلى الخديوية.

(٥) آثار تسوية العلاقات بين مصر وتركيا (١٨٧٣م)

وكان لتسوية العلاقات بين مصر وتركيا على الأسس التي سبق ذكرها آثار بالغة على تطور الحوادث في شطرَي الوادي في السنوات التالية. كما أن هذه التسوية قد انطوت على مبادئ وحقائق متصلة بوحدة الوادي السياسية.

فقد اشتدت تصفية الأزمة العثمانية–المصرية على نفس القواعد التي اتُّخذت أساسًا للتسوية التي وُضعت للمسألة المصرية في ١٨٤٠–١٨٤١م؛ وذلك من حيث تبعية مصر لتركيا، وموافقة الدول على نوع «النظام السياسي» الذي ربط بين مصر وتركيا؛ وكان معنى هذه الموافقة استمرار «الوصاية الدولية» التي أوجدتها تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م. بل إن الأدوار التي مرَّت بها تصفية أزمة العلاقات العثمانية–المصرية منذ سنة ١٨٦٩م قد أتاحت الفرصة لأن يظهر خلالها بصورة عملية «نوع» هذه الوصاية الدولية، عندما تدخلت الدول، على نحو ما شاهدنا، لإنهاء الخلاف بين الخديوي والسلطان العثماني، وصدر فرمان ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢م، وفرمان ٩ يونيو ١٨٧٣م بموافقتها، فبقي متعذرًا أن يطرأ أي تغيير جوهري على التصفية التي تمت لأزمة العلاقات العثمانية–المصرية، من غير موافقة الدول.

ولا جدال في أن الخديوية لو كانت نجحت في مشروع الاستقلال، لأزيلت الوصاية الدولية التي أوجدتها الرقابة الدولية التي أُنشئت لضمان الوضع الذي حدَّد العلاقات الواجب (في نظر الدول) أن تقوم بين مصر وتركيا، أما وقد بقيت هذه الوصاية الدولية، وبقيت كذلك التبعية لتركيا، فقد صار لتسوية أزمة العلاقات العثمانية–المصرية، بالصورة التي تضمنها أخيرًا الفرمان الشامل في ٩ يونيو ١٨٧٣م، أهمية كبيرة، من نوع آخر، في تاريخ مصر والسودان.

ذلك أن الفرمانات التي صدرت في الفترة الأخيرة: في ٢٦ مايو ١٨٦٦م عن الوراثة الصُّلبية المباشرة، و٨ يونيو ١٨٦٧م عن الخديوية، و٩ يونيو ١٨٧٣م وهو الفرمان الشامل، قد أدمجت شطرَي الوادي وجعلت مصر والسودان «كلًّا» واحدًا، فتدعمت بفضل ذلك وحدة وادي النيل السياسية، وحيث إن هذه الفرمانات قد صدرت بموافقة الدول،

فقد كان معنى هذا أن الدول صارت معترفة بوحدة الوادي السياسية ومقرَّة لها. ولقد ترتب على هذه الحقائق أنه صار لا يمكن بحالٍ من الأحوال، من الناحية القانونية الدولية، وعن طريق إجراء منفرد قد تتخذه دولة من الدول منفصلة عن زميلاتها، فصم هذه الوحدة أو الانتقاص من حقوق السيادة التي للخديوية على الوادي بأسره، أو اقتطاع إقليم من الأقاليم الخاضعة لهذه السيادة القانونية.

وكذلك صار متعذرًا على تركيا صاحبة السيادة الشرعية العليا، وبإجراء منفرد من جانبها كذلك، أن تنقُض هذه الوحدة أو تفصمها أو تُدخل أيَّ تغيير على الوضع الذي قامت على أساسه هذه الوحدة السياسية؛ ثم إنه صار متعذرًا أيضًا هدم هذه الوحدة إلا عن أحد طريقين: إما طريق العنف والقوة، وفي ذلك خرق للتسوية التي وُضعت للمسألة المصرية ١٨٤٠–١٨٤١م واستندت عليها المبادئ الجوهرية لهذه التصفية التي أنهت أزمة العلاقات العثمانية–المصرية وتضمنها فرمان ٩ يونيو ١٨٧٣م، وإما طريق الاتفاق بين الدول واتحاد كلمتها. وفضلًا عن ذلك فلا يكفي أيضًا أن تتنزل مصر عن حقوق سيادتها المباشرة على السودان أو أن تتنزل تركيا عن سيادتها الشرعية العليا عن الخديوية — وتشمل الخديوية مصر والسودان — وذلك كإجراء «تلقائي» في كلا الحالين؛ أي تقوم به تركيا أو مصر من تلقاء نفسها، بل يجب لقانونية مثل هذا التنازل — إذا حدث — أن يتضمنه اتفاق دولي.

وعلى ذلك فقد انطوت تصفية الأزمة العثمانية–المصرية على ضمان لاستقرار «الوضع» القائم في الخديوية، وكان لهذا الضمان آثار مباشرة على تطور الحوادث في مصر والسودان معًا؛ ولم تلبث أن أفضت هذه الآثار إلى نتائج معينة في كل منهما.

ففي مصر، تتمثل هذه النتائج في تغلغل النفوذ الأجنبي وزيادة تدخل الدول في شئون مصر الداخلية، عندما ترتب على اتساع نطاق استقلال مصر الداخلي أن استمر الخديوي يعقد القروض الخارجية، في عام ١٨٧٠م، حيث عقد قرض الدائرة الثاني، ويلاحظ أن قرض الدائرة الأول قد عُقد مع بيت الأنجلو–إجيبشان المالي في ١٨٦٥–١٨٦٦م، وفي عام ١٨٧٣م عُقد مع بيت أوبنهايم المالي القرض الذي صار يُعرف باسم القرض المشئوم، وهذا عدا القروض الداخلية كدين الرزنامة في ١٨٧٤م (والرزنامة: مصلحة حكومية يودع بها الأهالي أموالهم كأمانات تتصرف فيها الحكومة بشرط دفع معاشات للمستحقين) وعدا بيع الأسهم التي لمصر في شركة قناة السويس (١٨٧٥م)، وكان عددها ١٧٦ ،٦٠٢ سهم أي ما يوازي ٧ / ١٦ من رأس مال شركة قناة السويس وقد ارتبكت مالية البلاد

ارتباكًا شديدًا، أدى في نهاية الأمر إلى عزل الخديوي إسماعيل، وذلك في ظروف سوف يأتي ذكرها.

وأما في السودان، فقد تمثلت هذه النتائج؛ نتائج تصفية الأزمة العثمانية–المصرية، في اهتمام مصر المتزايد بشئون الجنوب، وقد اتخذ هذا الاهتمام مظهرين؛ أولهما: العمل من أجل زيادة عمار السودان، وتقدمه. وقد ذكرنا نواحي هذا النشاط مُفَصَّلة في كتابنا «الحكم المصري في السودان ١٨٢٠–١٨٨٥م» (طبع القاهرة ١٩٤٧م). ولقد استمر الإنفاق على شطر الوادي الجنوبي بالرغم من الأزمة المالية التي صارت تعانيها الخديوية، فشهدت السنوات التالية بلوغ السودنة ذروتها؛ فشغل السودانيون الوظائف الهامة، وصار منها المديرون، ونظار الأقسام والمعاونون … إلخ، وتعدد إنشاء المجالس المحلية للفصل في قضايا الأهالي في مختلف المديريات، في: التاكة، وبربر، والخرطوم، ودنقلة، وكردفان، وغيرها، ثم أُشرك شيوخ القبائل مع سائر العناصر الوطنية في تحمل مسئوليات الحكم، وكثر تعمير المساجد، ونشر التعليم والاهتمام بالزراعة والتجارة إلى غير ذلك من ضروب العمران، كما استمر النشاط على أشده في مكافحة الرق والنخاسة، وأُرسلت البعثات — من الضباط المصريين والأمريكان في الجيش المصري — للقيام بالاستكشافات العلمية والجغرافية ورسم الخرائط التفصيلية لمختلف أقاليم السودان.

وأما المظهر الثاني لاهتمام مصر بشئون السودان فكان مسعى الخديوية لاستكمال وحدة الوادي السياسية من ناحية، ودعم حقوق السيادة على الوادي من ناحيةٍ أخرى. ولقد كان استكمال وحدة الوادي السياسية هو الهدف الثاني الذي ذكرنا أن مصر قد سعت لتحقيقه منذ أزمة العلاقات العثمانية–المصرية في عام ١٧٦٩م، من أجل المحافظة على هذه الوحدة نفسها ودعمها.

(٦) استكمال وحدة وادي النيل السياسية ودعمها

واتبعت الخديوية في استكمال وحدة وادي النيل السياسية ودعم هذه الوحدة سُبلًا متعددة؛ منها: استصدار الفرمانات من الباب العالي بإلحاق الأقاليم التي كان لتركيا حقوق في السيادة عليها، ولم تكن قد أُلحقت بعد بالخديوية، ومنها: ضم الأقاليم التي ظلت خارجة عن نطاق هذه الوحدة، والتي كانت لا تدين أصلًا بالتبعية للعثمانيين، وليس لهؤلاء أية حقوق في السيادة عليها، ومنها: عقد اتفاقات مع الدول متصلة بشئون

السودان. ولقد كانت هذه الاتفاقات مع بريطانيا، وتضمَّنت الاعتراف بحقوق السيادة التي للخديوية على الأقاليم التي دخلت حديثًا في نطاق الوحدة السياسية.

وقد بسطنا الحديث عن هذا الموضوع في كتابنا «مصر والسيادة على السودان – الوضع التاريخي للمسألة» (طبع القاهرة في ١٩٤٧م).

ويمكن إيجاز الخطوات التي تم بفضلها هذا كله فيما يأتي:

أوَّلًا: دعم حقوق السيادة في السودان الشرقي وعلى طول ساحل البحر الأحمر الغربي حتى مضيق باب المندب، وعلى بلاد الصومال حتى مصب نهر جوبا.

ولقد بدأ النشاط لبلوغ هذه الغاية منذ أن ذهب في عام ١٨٧٠م أسطول مصري بقيادة جمالي باشا إلى مياه بلهار وبربرة، المطلين على خليج عدن، وهما ميناءا سلطنة أو إمارة هرر، وكذلك بلاد الصومال، ومنذ أن تَعَيَّنَ في الوقت نفسه ممتاز باشا حاكمًا على جميع الشاطئ الأفريقي الشرقي من السويس إلى رأس غردافوي — بما في ذلك بلهار وبربرة — وقد تَعَيَّنَ السويسري «فرنر منزنجر» (Werner Munzinger) حاكمًا على مصوع، وفي عام ١٨٧٢م استطاع «منزنجر» الاستيلاء على إقليم بوغوص (أو سنهيت) بين التاكة ومصوع، وقد تَعَيَّنَ في فبراير عام ١٨٧٣م حاكمًا على السودان الشرقي من سواكن في الشمال إلى راحيتا أو رهيطة في الجنوب بما في ذلك إقليمَي بوغوص وتاكة.

ثانيًا: فتح دارفور في السودان الغربي، وقد اشترك في فتحها الزبير رحمت وإسماعيل أيوب باشا حكمدار السودان وقتئذٍ، وقد احتل عاصمتها الفاشر الزبير في ٣ نوفمبر وإسماعيل أيوب في ٦ نوفمبر ١٨٧٤م، وكان فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١م قد ذكرها ضمن الأقاليم السودانية التي صارت حكومتها لمحمد علي مدى الحياة، ولكن دارفور ظلت مستقلة حتى هذا الوقت ولم تكن تدين بأية تبعية للسلطان العثماني، فخضعت الآن لحكومة الخديوية، وصارت جزءًا من الخديوية، وانطبقت عليها ممارسة حقوق السيادة التي كان موئلها النهائي في حكومة القسطنطينية بحكم تبعية الخديوية ذاتها للسلطنة العثمانية.

ثالثًا: استصدار فرمان من الباب العالي في ١٨ يوليو ١٨٧٥م حصلت الخديوية بمقتضاه على زيلع، وكان مرسى زيلع تابعًا لسنجق الحديدة، فتنازل عنه السلطان العثماني الآن لإلحاقه — كما جاء في الفرمان — «بمصر التي هي جزء مهم من ممالك» الدولة العثمانية، وذلك لقاء «خمسة عشر ألف ليرة عثمانية تُدفع للخزينة السلطانية» سنويًّا.

ولقد جاء انضمام زيلع إلى الخديوية بعد أن ضمت سواكن ومصوع إليها. ولذلك فقد كتب القنصل الأمريكي في مصر «بيردسلي» (Beardsley) في ١٧ يوليو ١٨٧٥م تعليقًا على هذه الخطوة الأخيرة، أن الاستيلاء على زيلع قد وضع ساحل البحر الأحمر الأفريقي برمته تحت السيادة المصرية.

رابعًا: فتح سلطنة هرر. وكانت هذه إمارة مستقلة، مهَّد لفتحها الاستيلاء على زيلع، حيث صارت هذه الأخيرة قاعدة للحملة التي قامت منها بقيادة محمد رءوف باشا في سبتمبر ١٨٧٥م لفتح هرر، وعرض أميرها «محمد بن علي بن عبد الشكور» على رءوف باشا أن يُسلم إليه، فكتب في ٥ أكتوبر ١٨٧٥م إلى رءوف أنه يقبل ويقر «طائعًا ومختارًا» التسليم هو «وأهل طاعته ومملكته» إلى الخديوية، وأن «برغبته أن يكون تحت طاعة الحكومة الخديوية ليأمن على نفسه وماله وعياله»، ويرجو من الخديوية «مكافأة لصداقته لها أن يصدر له فرمان كريم أن الإمارة له ولذريته من بعده، هذا ما دام صادقًا هو وذريته» للحكومة الخديوية. وفي ١١ أكتوبر دخل المصريون هرر العاصمة، وتآمر عبد الشكور مع القبائل المجاورة ضد الحكم الجديد، فهاجمت القبائل الجيش المصري في أعداد كبيرة (حوالي ٦٠٠٠٠). ولكنها رُدَّت. وفي ١٩ أكتوبر لقي عبد الشكور حتفه مخنوقًا على يد أحد الجنود غير النظاميين (الباشبزوق) في الجيش المصري.

خامسًا: فتح جهات النيل الأعلى، وإقليم بحر الغزال، وقد اقتضى ضم هذه الجهات إلى السودان تأسيس مديرية خط الاستواء، ومركزها غندكرو أوَّلًا ثم اللادو، وقد عُهد بهذه المهمة إلى «السير صمويل بيكر» من ١٨٦٩م إلى ١٨٧٣م، ثم خلفه «الكولونيل شارل جورج غوردون» من ١٨٧٤م إلى ١٨٧٦م، وذلك لإنشاء حكومة قوية في هذه الأقاليم، لمكافحة الرق والنخاسة وذلك بإقصاء النخاسين وتجار الرقيق من هذه المديرية، وفتح الملاحة النهرية إلى بحيرة ألبرت وفكتوريا-نيانزا، ووضع السفن التجارية المصرية في هاتين البحيرتين، وإدخال التجارة المشروعة؛ والوسيلة إلى ذلك كله إنشاء سلسلة من المراكز أو المحطات الحكومية المسلحة على طول الخط، بعد غندكرو، وفي إقليم البحيرات.

ولم ينجح «السير صمويل بيكر» في مهمته؛ لأنه لم يلبث أن دخل في «حروب» مع الأهالي السود من قبائل الشير والبلينيان والباري وغيرها مما أثار عداء هذه القبائل للحكومة المصرية، ولم يستطع سوى إنشاء ثلاث محطات مسلحة فحسب: في غندكرو،

وفويرة، وفاتيكو، وهذا عدا مدينة التوفيقية التي أسسها على بعد أربعة أميال من ملتقى السوباط بالنيل الأبيض، وأما غوردون فقد أنشأ إحدى عشرة محطة على النيل الأعلى (بحر الجبل: في فويرة، وفاتيكو) من جديد (واللادو) العاصمة الجديدة شمال غربي غندكرو، والإبراهيمية أو الدفلاي أو دوفيلة، واللابورية، والرجاف، ومكركة، وشامبة (أو غابة شامبي) واللاتوكة، وبور، والناصر، وسُبت (السوباط) ثم أمكن الوصول إلى بحيرة ألبرت والملاحة حول شواطئها، قام بذلك الإيطالي «روملو جيسي» (Romolo Gessi) الذي رفع العلم المصري عند «ماجنجو» في مدخل البحيرة في ١٠ أبريل ١٨٧٦م، وكذلك ضُمَّت أونيورو إلى الأملاك المصرية، وتأسست في أوغندة محطتان، في أوروندوجاني وكوسيتزا، ولم يلبث أن أخلاهما غوردون. وعندما غادر غوردون مديرية خط الاستواء في سبتمبر ١٨٧٦م كانت مرولي المحطة المصرية، عند مدخل بحيرة كيوجا، التي كشفها «شاييه لونج» الأمريكي وسَمَّاها بحيرة إبراهيم في ١٨٧٤م، هي حدود مديرية خط الاستواء الجنوبية.

سادسًا: العمل لبسط حقوق السيادة المصرية في ساحل أفريقيا الشرقي من غردافوي إلى مصب نهر جوبا. وكان غوردون قد اقترح في أثناء وجوده بمأمورية خط الاستواء فتح طريق للتجارة المشروعة من منطقة البحيرات إلى الساحل الشرقي كخطوة ضرورية للقضاء على الرق والنخاسة، وقد وافق الخديوي على هذا المشروع، على اعتبار أن حقوق السيادة المصرية لا تقف عند رأس غردافوي أو رأس حافون، جنوبه، ولكنها تشمل كل ساحل الصومال الشرقي حتى مصب نهر جوبا، بحسبان بلاد الصومال من ملحقات سواكن ومصوع. وعلى ذلك فقد أرسل الخديوي حملة بحرية من السويس بقيادة الضابط الأسكتلندي، الذي كان في خدمة الحكومة المصرية ماكيلوب باشا (McKillop)، وقد وصلت هذه الحملة إلى مصب نهر الجوبا في منتصف أكتوبر ١٨٧٥م، ثم اضطرت إلى إنزال الجنود في بقعة تقع إلى الجنوب من المصب قليلًا بسبب شدة الأنواء بالمصب، فأنزل الجنود عند قسمايو، ولكنهم وجدوا بها حامية من زنجبار، ولم يلبث سلطان زنجبار (سيد برغش بن سعيد) من آل بو سعيد وأصلهم من عمان؛ أن احتج على ما سَمَّاه اعتداء من المصريين على حقوقه، وقد حرضه الإنجليز وخصوصًا قنصلهم «الدكتور كيرك» (Kirk) على هذا الاحتجاج. وعندئذٍ تدخل في القاهرة القنصل الإنجليزي «ستانتون» لدى السلطات المصرية؛ وإزاء هذا الضغط اضطر الخديوي إلى إصدار أمره إلى «ماكيلوب» في ديسمبر ١٨٧٥م بالانسحاب من الجوبا.

على أنه كان لسياسة التوسع هذه في السودان الشرقي على طول ساحل البحر الأحمر الأفريقي وفي بلاد الصومال نتائج معينة؛ منها أن هذه السياسة التوسعية قد أفضت إلى قيام الحرب بين الحبشة ومصر؛ فقد أرادت الحبشة أن تحطم الحلقة التي وجدت أن مصر قد طوَّقتها بها، وادعى الأحباش حقوقًا لأنفسهم في ملكية إقليم بوغوص وساحل البحر الأحمر بأكمله، ثم أكثروا من الإغارة على السودان الشرقي؛ وفي سنة ١٨٧٥م هددوا باجتياز الحدود المصرية-السودانية والزحف على بوغوص نفسها، فأعد الخديوي لتأديب ملك الحبشة يوحنا الرابع (أو يوحناس) حملتين؛ إحداهما بقيادة «الكولونيل السويدي أرندروب» (Arendrup) ومهمته مهاجمة يوحنا من الشمال، والأخرى بقيادة السويسري «فرنر منزنجر» ليزحف على إقليم العيسى الواقع بين الحبشة والأملاك المصرية عند تاجورا في الجنوب. ولكن «أرندروب» انهزم في واقعة «جُندت» في ١٨ نوفمبر ١٨٧٥م في حين قُتل منزنجر غيلة في ١٦ نوفمبر وهو في طريقه إلى أراضي العيسى، فاضطر الخديوي إلى إرسال حملة جديدة في ديسمبر ١٨٧٥م بقيادة راتب باشا، واشترك فيها كثيرون من الضباط الأمريكان وتحمل المصريون والأحباش خسائر جسيمة، وكان بعد واقعة «قُرع» (Gura) في ٩ مارس ١٨٧٦م أن طلب يوحنا الصلح في ١٣ مارس، فعُقدت الهدنة. وفي ١٨ مارس بدأ يوحنا انسحابه إلى «عدوة» وانسحب المصريون بدورهم إلى «مصوع»؛ وقامت المفاوضات لتسوية العلاقات بين الحبشة ومصر.

وكأثر مباشر للحرب الحبشية-المصرية خرجت مصر من هذا النضال محتفظة بجميع أقاليمها في السودان الشرقي وبلاد الصومال وعلى طول ساحل البحر الأحمر الأفريقي، وتَأَيَّدت حقوق السيادة التي كانت لها على هذه الأقاليم بأكملها، ولم يستطع يوحنا تحطيم الحلقة التي أحاطت بالأحباش، ولم يستطع هؤلاء أن ينفذوا ادعاءاتهم على بوغوص أو في السودان الشرقي عمومًا. ولقد أوفد يوحنا في يونيو ١٨٧٦م مندوبًا إلى القاهرة للاتفاق على مسألة تخطيط الحدود بين الحبشة والخديوية المصرية-السودانية، وللحصول على امتيازات معينة للأحباش تمكنهم من استخدام ميناء مصوع. ولكن هذه المفاوضات لم تسفر عن نتيجة. وفي العام التالي (١٨٧٧م) استؤنفت المفاوضة، وعلى يد غوردون في هذه المرة عندما وصل إلى مصوع في طريقه إلى الخرطوم. وكان غوردون قد تَعَيَّنَ حكمدارًا للسودان، ولكن دون نتيجة؛ بسبب إصرار يوحنا على أن يُخلي المصريون بوغوص وميناء «زولا» (Zulla) وكل ساحل الدانكل (أي الساحل الذي يشمل من الشمال إلى الجنوب موانئ: زولا، وأنفيلة، وإد (Idd)، وبيلول، وعصب، ثم رهيطة عند باب المندب)،

وذلك عدا تعويضًا عن أضرار الحرب تدفعه مصر إلى يوحنا، وقد ظل الحال على ذلك (أي دون اتفاق بين الخديوية والحبشة) حتى قامت الثورة المهدية، وجاء الاحتلال البريطاني إلى مصر، وتقرَّر إخلاء السودان، واستطاع المهديون محاصرة غوردون في الخرطوم، واضطرت الحاميات المصرية في السودان إلى الانسحاب. وعندئذٍ أمكن عقد معاهدة عدوة في ٣ يونيو ١٨٨٤م بين حكومة الخديوي محمد توفيق، وبريطانيا، والحبشة (الملك يوحنا) جاء فيها: أنه حتى يسهل على جنود الخديوي الانسحاب من كسلا وإميديب وسنهيت (بوغوص) عبر الأراضي الحبشية إلى مصوع، وفي نظير أن يقوم يوحنا من جانبه بتسهيل عملية الانسحاب هذه قد صار إعادة أو إرجاع بوغوص إلى الحبشة وسوف يأتي ذكر هذه المعاهدة في موضع آخر.

وأما النتيجة الثانية لسياسة التوسع في السودان الشرقي على طول ساحل البحر الأحمر وفي بلاد الصومال، فكانت اعتراف الإنجليز، من حيث المبدأ، بما كان للخديوية من حقوق في السيادة الشرعية — مع تبعيتها دائمًا لتركيا — على جميع الشاطئ الصومالي، ثم محاولتهم بعد حملة جوبا وحرب الحبشة أن يحددوا بوضوح سلطة الخديوية الشرعية على الساحل الصومالي بحيث تقف حقوق السيادة هذه عند رأس غردافوي-جردفون؛ وذلك في نظير أن يفتح الخديوي موانئ زيلع وبلهار وتاجورا للتجارة الحرَّة، ثمنًا لهذا الاعتراف.

وقد جرت بالفعل مفاوضات شاقة بين الإنجليز والخديوي، حاول الخديوي في أثنائها أن يشمل الاعتراف بحقوق السيادة المصرية كل بلاد الصومال إلى نهر جوبا جنوبًا. كما أنه رفض أن يعلن موانئ زيلع وبلهار وبربرة وتاجورا مفتوحة للتجارة الحرَّة (أي عدم تحصيل رسوم على المتاجر التي ترد إلى هذه الموانئ) لأن من شأن ذلك أن يحمله خسارة فادحة، في حين تدفع الخزينة المصرية لتركيا — كما قال — جزية سنوية في نظير أن تبقى هذه الموانئ في حوزة الخديوية.

وفي مارس ١٨٧٧م وافقت إنجلترا على أن تشمل السيادة المصرية الإقليم الواقع بين رأس غردافوي (جردفون) ورأس حافون، ويقع هذا على الساحل الصومالي جنوب رأس غردافوي على طرف ساحل خليج عدن الجنوبي الشرقي، ووافقت إنجلترا على أن يحصل الخديوي رسومًا معتدلة في زيلع وتاجورا وسائر الموانئ على الساحل الصومالي، وتعهدت الحكومة المصرية من جانبها بأن تبذل قصارى جهدها لوقف تجارة الرقيق في الأقاليم الواقعة بين بربرة ورأس حافون، وبناءً على ذلك فقد أُبرم اتفاق في ٧ سبتمبر ١٨٧٧م بين

مصر وإنجلترا «بشأن اعتراف حكومة صاحبة الجلالة «فكتوريا ملكة بريطانيا» بحقوق صاحب السمو «الخديوي إسماعيل» الشرعية تحت سيادة الباب العالي على الساحل الصومالي حتى رأس حافون (حفون).»

وعلى هذا النحو إذن أيَّد الإنجليز وجهة النظر المصرية التي اعتبرت بلاد الصومال جزءًا من الملحقات التي كانت لقائم مقامتَي سواكن ومصوع، ولم يكن اعتراف الإنجليز هذا في معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧م إلا تقريرًا لذلك الوضع الدولي الذي جعل للسيادة المصرية حقوقًا على جميع أقطار السودان الشرقي على طول ساحل البحر الأحمر ابتداء من رأس علبة في الشمال، إلى رأس حافون في الجنوب، وذلك بمقتضى الفرمانات التي صدرت بإعطاء إسماعيل سواكن ومصوع وزيلع في سنوات ١٨٦٥م و١٨٦٦م و١٨٧٥م، وبحكم ما كان للباب العالي من حق السيادة على هذه البقاع جميعها. ولقد كانت معاهدة سبتمبر ١٨٧٧م آخر الخطوات التي اتُّخذت لتأييد حقوق مصر الشرعية في السيادة على السودان، على أيام الخديوية.

ولقد كان لسياسة التوسع في السودان نتائج بعيدة الأثر في تطور حوادث السودان في السنوات التالية؛ ويتضح هذا من ذكر بعض الحقائق المتصلة «بطبيعة» هذا التوسع، أو الأسس التي قام عليها، من جهة، وبما ارتبط به وترتب عليه في الوقت نفسه من جهة أخرى، من تدخل الحكومة الإنجليزية خصوصًا «للضغط» على الحكومة المصرية «الخديوية» لاتخاذ كل وسيلة من أجل إلغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق في الأقاليم التي هي جزء من الخديوية وتدخل في نطاق «سيادتها»، وهو «الضغط» الذي أدى في آخر الأمر إلى إشعال الثورة في السودان.

وأول هذه الحقائق، أن سياسة التوسع التي جرت عليها الخديوية في السودان لم يكن مبعثها الرغبة في الفتح للفتح في حد ذاته وامتلاك أقطار جديدة فحسب. بل كان من بواعثها العزم الأكيد على مكافحة تجارة الرقيق، وذلك بالقضاء على الرق والنخاسة في مواطنهما الأصلية في السودان؛ أي في بحر الغزال ودارفور وأقاليم النيل الأعلى (أو نيورو وأوغندة) وفي سواكن ومصوع وبوغوص وهرر والصومال؛ ثم بإغلاق منافذ تصدير تجارة الرقيق وهي موانئ البحر الأحمر: سواكن، ورهيطة، وتاجورا، وموانئ الصومال على خليج عدن: زيلع، وبلهار، وبربرة.

فقامت من ثَمَّ على أسس إنسانية إمبراطورية مصرية كبيرة في أفريقيا. ومما يجب ذكره أن هذه الإمبراطورية الإنسانية قد خدم قيامها العلم كذلك؛ لأن توغل المصريين في

النيل الأبيض وجهات النيل الأعلى منذ حملات سليم قبودان، وانتشار الأمن والسلام في ربوع السودان نتيجة لإنشاء الحكومة المركزية القوية في الخرطوم في صدر عهد المصرية، ثم في عهد الخديوية، ثم التوسع الذي حدث في عهد الخديوية لاستكمال وحدة وادي النيل السياسية؛ قد أعان ذلك كله على فتح قلب القارة المجهولة، للاستكشافات العلمية والجغرافية؛ فشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر نشاطًا عظيمًا قام به الرُّوَّاد والرَّحَّالون والمستكشفون من ناحية، ورجال الحكومة المصرية سواء من المصريين أم من الأمريكان الذين كانوا في خدمة الجيش المصري من ناحيةٍ أخرى، لاستكشاف منابع النيل وارتياد الأقاليم السودانية ورسم المصورات الجغرافية والطبوغرافية وجمع المعلومات عن أجناس أهل السودان، وعاداتهم ولغاتهم، وعن الحيوان والنبات والآثار وغير ذلك، وقد تحدثنا عن هذا النشاط بإسهاب في الفصل السادس من كتابنا «الحكم المصري في السودان ١٨٢٠–١٨٨٢م» تحت عنوان «المصريون والكشوف الجغرافية».

ولقد سبق أن ذكرنا أن فتح النيل الأبيض للملاحة والوصول إلى غندكرو قد أديا إلى ازدهار تجارة الرقيق، وأن أقاليم بأسرها (نتيجة لذلك) كانت عند نهاية عهد محمد سعيد (يناير ١٨٦٣م) قد خرجت من نفوذ حكومة الخرطوم وخضعت لسلطان تجار الرقيق، مما اقتضى الخديوية أن تبذل كل ما ملكت من جهد لمحاربة تجار الرقيق والقضاء على تجارتهم الشائنة.

ولذلك فقد كان لتنفيذ هذه السياسة أن أعدت الحكومة المصرية منذ مارس ١٨٦٥م برنامجًا مُفَصَّلًا يفرض رقابة صارمة على نشاط النخاسين في النيل الأبيض، ويجعل من الممكن الإشراف على تصدير الأسلحة والبارود إلى السودان (ويستخدم تجار الرقيق الأسلحة والبارود) ويطلب معاونة قناصل الدول في الخرطوم بأن يرفع هؤلاء «حمايتهم» عن تجار الرقيق من العرب والأوروبيين والليفانتيين، وأصرت الحكومة المصرية على وجوب رفع هذه «الحماية» إذا أُريد النجاح لأية محاولة للقضاء على تجارة الرقيق في الأقاليم السودانية، وقد لازم تنفيذ هذا البرنامج افتتاح الأقاليم التي ذكرناها والتي ضُمَّت إلى «الخديوية» في السودان الشرقي والجنوبي والغربي على السواء.

وأما الحقيقة الثانية المتصلة بسياسة التوسع في السودان، فهي أن إنجلترا كانت أسبق الدول الأجنبية التي اهتمت أشد الاهتمام بضرورة إلغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق في مصر والسودان. ولقد بدأ هذا الاهتمام أيام محمد علي، ثم عظم اهتمامها بضرورة الإلغاء عندما اتسع نطاق تجارة الرقيق وزاد نشاط النخاسين في السودان للأسباب التي

عرفناها بين عامَي ١٨٤٨م و١٨٦٣م. ومنذ وصول إسماعيل إلى الحكم بادرت إنجلترا بإظهار هذا الاهتمام بوضوح. وعلى ذلك فقد انتهز «اللورد رسيل» (Russell) وزير خارجيتها فرصة زيارة السفير الإنجليزي لدى تركيا، «السير هنري بلور» (Bulwer)، لمصر، فأرسل إليه في ٢٢ فبراير ١٨٦٥م بتعليمات طَلَبَ منه فيها «ألَّا يدع مناسبة تمر دون أن يُوَضِّح للباشا (أي إسماعيل) مبلغ اهتمام الحكومة الإنجليزية بضرورة القضاء على تجارة الرقيق في أفريقيا، وترحيبها العظيم بالتعاون مع سموه ما وسعها ذلك، في اتخاذ أية وسيلة من شأنها إنهاء هذه التجارة غير الإنسانية»، وقد أكد السفير لحكومته أن إسماعيل صادق الرغبة في هذا التعاون من أجل إنهاء تجارة الرقيق، وكان من أثر ذلك أن وضع ذلك البرنامج المُفَصَّل لمكافحة الرق والنخاسة في السودان، وهو البرنامج الذي ذكرنا أن الحكومة المصرية قد أقرَّته في مارس ١٨٦٥م. وزيادة على ذلك فإن استخدام «السير صمويل بيكر» في ١٨٦٩م، ثم «الكولونيل غوردون» في ١٨٧٣م، في مأمورية خط الاستواء كان الدليل على أن الخديوي يرغب حقيقة في القضاء على الرق والنخاسة.

وكان من أجل القضاء على تجارة الرقيق في جهات النيل العليا، وهي من مواطن الرقيق الأصلية الكبيرة، أن أصدر غوردون في أثناء وجوده بالخرطوم، وهو في طريقه إلى غندكرو مقر مأموريته، قرارًا في ١٧ مارس ١٨٧٤م باحتكار تجارة العاج لحساب الحكومة — وتجارة العاج كانت الستار الذي يخفي وراءه تجار الرقيق نشاطهم — كما منع قرار ١٧ مارس أي فرد من الذهاب إلى مديرية خط الاستواء دون أن يكون لديه مقدمًا «تذكرة» تعطيه هذا الحق، يحصل عليها من حكمدار السودان، وموقعًا عليها من سلطات «المأمورية» في غندكرو أو في غيرها، وكذلك امتنع بفضل هذا القرار إنشاء الجماعات المسلحة في مديرية خط الاستواء، وإدخال الأسلحة النارية والبارود إليها، وصار كل مخالف لهذه الأوامر مهدَّدًا بتوقيع أشد العقوبات التي تجيزها القوانين العسكرية عليه.

ولا جدال في أن اتخاذ هذا القرار (قرار ١٧ مارس ١٨٧٤م باحتكار تجارة العاج لحساب الحكومة) كان إجراءً ضروريًّا وقتئذٍ؛ إذ أُريد به إصابة تجارة الرقيق بضربة قاتلة، ولكن من ناحيةٍ أخرى، كان هذا القرار، من العوامل التي ساعدت في النهاية على قيام الثورة المهدية بعد ذلك. والسبب في هذا أنه لما صار محتمًا أن يحصل جميع التجار سواء من تجار الرقيق أم من غيرهم على تصريح، «تذكرة»، خاص يُمَكِّنهم من إرسال مراكبهم في النيل الأبيض إلى مديرية خط الاستواء، فقد ترتب على التَّشَدُّد في تنفيذ هذا

الإجراء أن تعطلت الملاحة في النهر الذي أُغلق الآن في وجه التجارة الحرَّة «المشروعة» مما ألحق الأذى بتجارة السودان عمومًا، زد على ذلك أن تعطيل نشاط التجار سواء كانوا من تجار الرقيق أم من أصحاب التجارة المشروعة لم يلبث أن سَبَّب زيادة تذمرهم من الحكومة التي صاروا ينتهزون كل فرصة لمقاومتها، ويعملون لتقويض أركانها، وكان تجار الرقيق على وجه الخصوص هم الذين آزروا محمد أحمد المهدي، وأشعلوا الثورة في السودان.

وأما الحقيقة التالية فهي أن اهتمام الإنجليز بإغلاق المنافذ التي يجري منها تصدير تجارة الرقيق هو الذي جعلهم يُقِرُّون حقوق السيادة التي لمصر على ساحل البحر الأحمر الغربي وشاطئ خليج عدن الجنوبي ويعترفون بها، ومنذ ١٣ نوفمبر ١٨٧٣م ذكر سفيرهم في الآستانة «السير هنري إليوت» (Elliot) عند حديثه في رسالته إلى حكومته عن الوسائل المجدية في القضاء على تجارة الرقيق، أن الاعتراف بحقوق مصر (ذات التبعية لتركيا) في هذه الجهات من شأنه المساعدة على مكافحة الرق والنخاسة، كما أيَّد قنصلهم في مصر «الكولونيل ستانتون» للغرض نفسه احتلال بربرة بالقوات المصرية، وكان بسبب ذلك أن أبرمت إنجلترا مع مصر معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧م السالفة الذكر.

وآخر هذه الحقائق، أن اهتمام الإنجليز بمكافحة الرق والنخاسة جعلهم يضغطون على الخديوي إسماعيل منذ سنة ١٨٧٣م حتى يعقد معهم معاهدة لتحديد مدة معينة يتم في أثنائها إبطال تجارة الرقيق نهائيًّا من مصر والسودان، فأسفر هذا الضغط عن إبرام «معاهدة الرقيق» مع بريطانيا في ٤ أغسطس ١٨٧٧م.

(٧) معاهدة الرقيق مع بريطانيا (٤ أغسطس سنة ١٨٧٧م)

فقد ارتبطت المفاوضات التي انتهت بإبرام معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧م، بمفاوضات أخرى كانت تدور في الوقت نفسه بين إنجلترا ومصر من أجل الاتفاق على الوسائل الفعالة للقضاء على تجارة الرقيق في السودانين الشرقي والأوسط وفي الأقاليم المطلة على البحر الأحمر وعلى خليج عدن.

فعلى الرغم من الجهود التي صار يبذلها الخديوي إسماعيل للقضاء على تجارة الرقيق، ظلت إنجلترا تطلب المزيد من هذه الجهود؛ لأن حكومتها كانت تقع وقتئذٍ تحت ضغط شديد من ناحية الرأي العام في بلادها نتيجة للنشاط الذي أبدته «جمعية مكافحة الرق» (The Anti-Slavery Society). ومع أن الخديوي كان يدرك أن من المتعذر تحديد

وقت معين لإلغاء تجارة الرقيق إلغاءً تامًّا، وأن هذا الإلغاء يقتضي وقتًا ليس بالقصير لتحقيقه، فقد أصرت الحكومة الإنجليزية على ضرورة إبطال هذه التجارة نهائيًّا من مصر في بحر سبع سنوات. ومن السودان والملحقات المصرية في اثنتي عشرة سنة. ولما كان الخديوي يعاني أزمة مالية حادة، ويبغي مؤازرة إنجلترا له في اجتيازها، والحد من غلواء فرنسا في تحمسها لصيانة مصالح الدائنين من رعاياها خصوصًا، ويبغي علاوة على ذلك نجاح مفاوضاته مع الإنجليز أنفسهم فيما يتعلق باعترافهم بالسيادة المصرية في ساحل البحر الأحمر الغربي والساحل الصومالي؛ فقد رضي بإبرام معاهدة لإلغاء الرقيق مع إنجلترا على هذا الأساس (أي على أساس إبطال أو إلغاء الرقيق في مصر في بحر سبع سنوات وفي السودان في بحر اثنتي عشرة سنة) وكان ذلك في ٤ أغسطس ١٨٧٧م.

وفي رأي المؤرخين أن عقد هذه المعاهدة لم يكن عملًا حكيمًا، ولم تكن توجبه أية ضرورة، وأجمع المعاصرون على أنه كان من المتعذر تنفيذها، كما أجمعوا على أنها كانت السبب الذي أشعل ثورة محمد أحمد المهدي، وأدى إلى ضياع السودان. وكان من رأي غوردون أن الإنجليز أرغموا الخديوي إرغامًا على عقدها، وكتب «الكولونيل ستيوارت» (Stewart) في تقريره عن السودان (Report on the Sudan) الذي رفعه إلى حكومته في ١٨٨٣م: من المستحيل أن يتوقع إنسان زوال الرق من السودان في عام ١٨٨٩م؛ أي عند انتهاء فترة الاثنتي عشرة سنة المنصوص عليها في المعاهدة؛ وأن مشكلة عويصة كمشكلة تجارة الرقيق من المتعذر معالجتها بعقد المعاهدات.

والكولونيل ستيوارت هذا هو الذي صحب غوردون بعد ذلك إلى الخرطوم في فبراير ١٨٨٤م في مهمة إخلاء السودان، ثم قتله الثوار في طريق عودته مع آخرين إلى مصر وقت اشتداد الحصار على الخرطوم في سبتمبر ١٨٨٤م، وفي ظروف سيأتي ذكرها.

وكان وجه الخطر من عقد «معاهدة الرقيق» هذه أن تضطر مصر إلى اتخاذ إجراءات متطرفة وبعيدة عن الحكمة كي تتمكن من تنفيذ نصوصها، وكان ذلك عين ما حدث.

فقد عُيِّن غوردون حكمدارًا لعموم السودان. وفي ١٨ فبراير ١٨٧٧م غادر القاهرة إلى الخرطوم فبلغها في ٥ مايو ١٨٧٧م، وأعد «مشروعًا» يقوم على إحكام الرقابة على نشاط تجار القوافل في الداخل، وعلى منعهم من حمل الرقيق إلى موانئ البحر الأحمر؛ وكان يعتقد أن الزمن وحده كفيل بالقضاء على تجارة الرقيق إذا أمكن تقييدها بصورة تجعل إملاك الرقيق عملًا غير قانوني بعد تاريخ معين، ولكن غوردون لم يلبث أن أُرغم على نبذ سياسة «التقييد» هذه عندما رُفض «مشروعه» ثم طُلب إليه تنفيذ معاهدة الرقيق (عند

إبرامها) فاضطر إلى نشر المعاهدة مع «الديكرتو الخديوي» الذي صدر في ٤ أغسطس ١٨٧٧م أيضًا «لتنفيذها»، وذلك بتحريم بيع وشراء الرقيق من الزنوج والحبشان منعًا باتًّا في مصر في مدى سبعة أعوام من تاريخ صدور الديكرتو تنتهي في عام ١٨٨٤م، وفي مدى اثني عشر عامًا في السودان والملحقات المصرية تنتهي في عام ١٨٨٩م، وقد نَصَّ هذا الديكرتو على معاقبة أي فرد يُقبض عليه ويُقدم للمحاكمة بتهمة الاتِّجار في الرقيق، بعد هذين التاريخين بالحبس مدة تتراوح بين خمسة شهور وخمس سنوات.

وعلى ذلك فقد بدأ غوردون نشاطه كحكمدار للسودان بمطاردة تجار الرقيق مطاردة عنيفة لا هوادة فيها، وهم الذين كانوا متذمرين منذ أن صدر في ١٧ مارس ١٨٧٤م قرار احتكار تجارة العاج لحساب الحكومة، فكان من أثر هذه المطاردة أن انتشر العصيان، واشتعلت الثورة في كل مكان، وبدأت العمليات العسكرية الواسعة لإخمادها وبخاصة في دارفور (ثورة هارون) وبحر الغزال (سليمان الزبير) وكردفان (صباحي أحد قواد الزبير رحمت السابقين).

وارتكب غوردون عدة أخطاء، منها أنه عزل عددًا كبيرًا من الموظفين المصريين والسودانيين الأكفياء واستبدل بهم جماعة من الأوروبيين، فقد عَيَّنَ في شهر واحد (يوليو ١٨٧٨م) أربعة عشر أوروبيًّا. وكان من المصريين الذين عزلهم: محمد رءوف باشا حكمدار هرر الذي توهم غوردون أنه يريد الاستقلال في هرر. ومن السودانيين يوسف حسن الشلَّالي الذي عزله غوردون من غير جريرة من حكومة بحر الغزال.

وأما الأوروبيون الذين عَيَّنهم غوردون، فكان منهم «شارل ريجوليه» (Rigolet) الفرنسي، وقد عُيِّنَ مديرًا لداره، و«سلاطين» (Slatin) النمسوي الذي خلف الأول في هذا المنصب، و«إميلياني» (Emiliani) الإيطالي مدير كوبه (كوبي) و«فردريك روسيه» (Rosset) وكان تاجرًا بالخرطوم ووكيلًا لقنصل ألمانيا، وقد جعله غوردون مديرًا لدارفور، وعند وفاته تولى هذا المنصب الإيطالي «ميسيداليا» (Messedaglia)؛ ثم «جيكلر» (Giegler) الألماني الذي عُيِّنَ بالخرطوم مفتشًا على عموم تلغرافات السودان ثم عُيِّنَ بعد ذلك مديرًا عامًّا لمصلحة تجارة الرقيق، وفي مديرية خط الاستواء عَيَّنَ غوردون لحكومتها الأمريكي «براوت» (Prout)، ثم الألماني الدكتور «شنيتزر» (Schnitzer) أو أمين أفندي.

وزيادة على ذلك فقد استخدم غوردون طائفة جديدة من السودانيين لم يكن موفقًا في اختيارهم؛ نذكر منهم: بُساطي مَدني، ومحمد التهامي جلال الدين، وقد عمل الاثنان سكرتيرين لغوردون، ووثق بهما هذا كل الوثوق.

ويقول ميخائيل شاروبيم صاحب «الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث»: إن التهامي كان رجلًا «من شر الرجال وأخبثهم نية وأفسدهم طوية»، وقال عن غوردون بسبب ذلك إنه سلك «مسلكًا نفر منه القلوب وحرك في صدور الأهالي كامن الحقد عليه.» ثم من الذين استخدمهم غوردون: إلياس (باشا) ومحمد إمام الخبيري (باشا) وأولاد محمد إمام الخبيري الثلاثة: حمزة، وأحمد النور، ومحمود إمام، وقد تولوا جميعًا مناصب الحكم والإدارة في كردفان ودارفور؛ ثم إدريس أبتر والنور عنقرة وطيب بك (مدير فاشودة) وسرور أفندي (مدير بور)، وقد قال عنهم صاحب الكافي إنهم: «كانوا سيارة يتَّجرون في الإماء والعبيد والريش وسن الفيل، وأطلق «غوردون» لهم الكلمة حتى تصرفوا في سائر الأمور، فعملوا لغير ما تقتضيه مصلحة البلاد، وبالغوا في منع الاتِّجار بالرقيق، وصادروا التجار في أموالهم وأرزاقهم وضيقوا عليهم سبل الاتِّجار وأقفلوا في وجوههم أبواب الكسب.» فعظم التذمر واشتدت الكراهية للحكومة والسخط عليها.

وكان غوردون يرجو من استخدام كل هؤلاء أن يستطيع بفضل معاونتهم له تنفيذ سياسة الإلغاء الصارمة، ولم يخيب الحكام الجدد الأوروبيون ظنه، فشنوا حربًا شعواء على تجار الرقيق، يصادرون متاجرهم، ويطلقون سراح الإماء والعبيد ويطاردون الجلابين وينكلون بهم، إلى غير ذلك من ضروب الاضطهاد والمضايقة. ولما كان هؤلاء الأوروبيون «مسيحيين» فقد سهل على الأهلين — الذين هم أقرباء لتجار الرقيق ولا يخلو بيت من بيوتهم من وجود الرقيق به — الاعتقاد بأن هذه الحرب التي يشنها «الكفار» عليهم إنما هي حرب دينية قائمة على التعصب الديني. واعتبر الأهلون أن تحرير مواليهم وخروجهم من حوزتهم على أيدي هؤلاء الأجانب «الكفار» اضطهاد ديني من النصرانية للإسلام، ويقول في هذا ميخائيل شاروبيم أيضًا: «وكان شيوخهم وعلماؤهم يؤيدون لهم ذلك بالأدلة المقبولة والشواهد المعقولة، حتى أصبحت عندهم حقيقة لا شك فيها، فكانوا يخفون ما بقلوبهم من نار التألم والحقد على أعمال الحكومة ويرقبون كل سانحة حتى ظهر محمد (أحمد المهدي) وأيقظ الفتنة الراقدة.»

وأما الأثر المباشر لسياسة الشدة والصرامة التي اتبعها غوردون في تنفيذ «معاهدة الرقيق» فقد كان لجوء تجار الرقيق إلى أوكارهم القديمة في بحر الغزال ودارفور، وقيام الثورات بها، وهي الثورات التي سلفت الإشارة إليها، وإرسال الحملات العسكرية ضد هؤلاء الثوار في إقليم بحر الغزال، حيث انتصر الإيطالي «جيسي» على سليمان الزبير، ابن الزبير باشا رحمت، في معركة حامية بالقرب من ديم سليمان في ١٦ مارس ١٨٧٩م، وانتهى الأمر بإعدام سليمان بعد تسليمه هو ورجاله، وذلك على يد «جيسي» في ١٤ يوليو

١٨٧٩م، ثم في دارفور ضد هارون حفيد السلطان محمد الفضل وأحد أقرباء سلطان دارفور السابق إبراهيم الذي سقط في موقعة منواشي في ٢٤ أكتوبر ١٨٧٤م عند فتح دارفور، وكان هارون قد لجأ إلى برقو، ثم عاد منها لقيادة الثورة في دارفور واعتصم في جبل مرة فخرج غوردون نفسه لمطاردته وتمكن من هزيمة صباحي في كردفان وأعدمه، ثم عهد بمطاردة هارون إلى «ميسيداليا» وأشرك معه في العمليات العسكرية «إميلياني» مدير كوبي و«سلاطين» مدير دارة، وقُضِيَ على الثورة بقتل هارون على يد نور عنقرة مدير كلكل في أول يوليو ١٨٨٠م.

تلك إذن كانت نتيجة سياسة الإلغاء التي أصرت الحكومة الإنجليزية على تنفيذها «بدقة وأمانة» إذا شاءت حكومة الخديوي إقامة الدليل على صدق نواياها في مكافحة الرق والنخاسة واحترام معاهدة إلغاء الرق وإبطال تجارة الرقيق في الأقاليم السودانية، ثم وجد غوردون نفسه ملزمًا باتباعها. وفي هذا الرأي مخالفة ظاهرة للقول بأن غوردون قد أقبل عامدًا على تنفيذ سياسة الإلغاء بالعنف والصرامة وأنه كذلك قد ارتكب عامدًا الأخطاء التي ارتكبها، يبغي من ذلك تحريك الثورة في السودان، والتمهيد لفقده وإجبار مصر على إخلائه لصالح بريطانيا، وأما سياسة الإلغاء هذه فقد نشرت الفوضى والاضطراب في السودان.

حقيقة، إنه تبع القضاء على ثورات تجارة الرقيق في بحر الغزال ودارفور هدوء الحالة في السودان؛ ولكن هذا الهدوء كان ظاهريًّا فحسب، فلم ينخدع به أحد من المعاصرين الذين أدركوا حقيقة الأمور، وصاروا يؤكدون أن النار لم تنطفئ جذوتها قط؛ بل إن موجة من التذمر الشديد لا يطمئن إنسان إلى عواقبها تطغى على السودان. ولقد أثبت قيام هذه الثورات، خصوصًا ثورة سليمان الزبير، على أكتاف تجار الرقيق واشتراك صيادي الرقيق، الذين يسمون كذلك بالبحارة لأنهم كانوا يغزون في البحر أو النيل الأبيض، في النضال المسلح ضد الحكومة؛ أن الجلابين كانوا شديدي العزم على مقاومة سياسة الإلغاء بالسيف والنار، أي بنفس الوسائل التي لجأ إليها غوردون ورجاله لتنفيذ هذه السياسة الخاطئة.

وعلى ذلك فقد باتت مهمة الحكومة في الخرطوم، أن تعمل هذه لإحكام الرقابة على نشاط تجار الرقيق حتى يتدعم انتصار الحكومة الأخير عليهم، وحتى يعجزوا عن إلقاء البلاد في أحضان الفوضى من جديد، وتلك مهمة جد خطيرة، ولا سبيل إلى تحقيقها إلا

إذا ظلت حكومة الخرطوم مستمتعة بما كان لها من قوة ونفوذ، وفي وسعها اتخاذ كل إجراء سريع وحاسم لإخماد أية اضطرابات قد يثيرها تجار الرقيق.

ولكن هذا الشرط الجوهري؛ أي استمرار الحكومة القوية في الخرطوم، سرعان ما تعذر تحقيقه عندما حدث في الوقت الذي قامت فيه الحملات العسكرية لإخماد الثورة في بحر الغزال ودارفور، أن تدخلت الدول لتخلع إسماعيل من الخديوية، ونجحت في مبتغاها في يونيو ١٨٧٩م، فترتب على عزل الخديوي في مصر قيام الحركة العرابية التي انتهت بالاحتلال البريطاني للبلاد سنة ١٨٨٢م. وفي السودان قيام الثورة المهدية سنة ١٨٨٠م التي أدت إلى ضياع السودان سنة ١٨٨٥م، ثم إلى إنشاء نظام الحكم الثنائي به بعد استرجاعه سنة ١٨٩٨م، ١٨٩٩م.

الفصل السادس

ضعف مسند الخديوية

تمهيد

يعتبر عزل الخديوي إسماعيل في ٢٦، ٢٧ يونيو ١٨٧٩م من آثار تصفية أزمة العلاقات العثمانية-المصرية بالصورة التي انتهت إليها هذه التصفية؛ أي باستصدار الفرمان الشامل في ٨، ٩ يونيو ١٨٧٣م؛ وذلك لأنه كان من قواعد هذه التصفية — كما ذكرنا — أن يتسع استقلال مصر الداخلي، وأن يكون للخديوي الحق في عقد القروض الخارجية «باسم الحكومة المصرية»، أي من غير الرجوع في ذلك إلى الباب العالي. وقد ذكرنا أن النتيجة المباشرة لاستصدار هذا الفرمان كانت دعم مسند الخديوية إزاء تركيا، ولكننا ذكرنا كذلك أن هذه «التصفية» قد أقرَّت استمرار «الوصاية الدولية» التي أوجدتها تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م فكان هذان الأمران — دعم مسند الخديوية إزاء تركيا، وبقاء الوصاية الدولية على حالها — هما منشأ كل ما حدث من أسباب أفضت إلى عزل الخديوي؛ أي إلى إضعاف مسند الخديوية في نهاية الأمر. ولذلك فإن عزل الخديوي إسماعيل لم يكن إلا نتيجة حتمية لذلك «الشذوذ» الذي اتصفت به تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م.

فقد انتقل النضال الآن، بعد تصفية النزاع العثماني-المصري في سنة ١٨٧٣م، من نضال بين الباشوية أو الخديوية المصرية والباب العالي صاحب السيادة الشرعية على هذه الخديوية للتحرر من رقابة الباب العالي ولمنع التدخل العثماني في شئون الخديوية، إلى نضال بين الخديوية «والوصاية الدولية» للتحرر من رقابة الدول ولمنع ذلك التدخل الأجنبي الذي اتخذته الدول ذريعة له في صيانة مصالح رعاياها المالية.

ثم إن الدول التي كانت تؤيد مسند الخديوية إزاء الباب العالي في الماضي، لم تلبث بمجرد أن تحوَّل تدخُّلها من تدخُّلٍ مالي إلى آخر سياسي وصح عزمها على خلع الخديوي إسماعيل؛ لم تلبث أن فتحت طريق التدخل للباب العالي نفسه في شئون مصر؛ وذلك

عندما توسطت لدى الباب العالي في استصدار القرار بخلع الخديوي؛ فأتاحت الفرصة للباب العالي حتى يصل لاسترداد نفوذه في المسألة المصرية بأن يكون لإرادته أثر فعال — على نحو ما كان يبغي — في تسوية ما قد يجد من مشكلات بعد عزل الخديوي، سواء كانت هذه متعلقة بشئون مصر الداخلية أم بعلاقات الخديوية مع الباب العالي نفسه أو مع الدول الأجنبية: أي تسوية ما قد يجد من مشكلات متعلقة «بالوضع» الذي تقرَّر لمصر سنة ١٨٤٠–١٨٤١م.

ولقد ترتب على ضعف مسند الخديوية بسبب هذه العوامل مجتمعة أن زاد تدعيم الوصاية الدولية، وتزايد التدخل الأجنبي «السياسي» في الشئون الخديوية، مما ترتب عليه كذلك في آخر الأمر، أن احتلت بريطانيا مصر من ناحية، وأن أُخلي السودان، وفقدته مصر، من ناحية أخرى.

ويمكن إيجاز الأسباب التي أدت إلى خلع إسماعيل، وبالتالي إلى الآثار المترتبة على هذا الخلع أو ضعف مسند الخديوية، وذلك في مصر والسودان معًا، في أن المسألة أو الأزمة المالية المصرية في عهد الخديوي إسماعيل كانت السبب المباشر الذي تذرعت به الدول لإحكام الوصاية الدولية، على مصر عن طريق التدخل المالي أوَّلًا، ثم التدخل السياسي أخيرًا؛ وأن اشتداد المنافسة بين فرنسا وإنجلترا لإحراز النفوذ السياسي الأعلى في شئون الخديوية كان العامل الحاسم في عزل الخديوي إسماعيل، وكانت فرنسا هي المسئولة أكثر من غيرها عن العزل، وأن تدخل ألمانيا ومستشارها بسمارك كان من العوامل المباشرة في عزل الخديوي إسماعيل.

(١) الأزمة المالية

ولعل أهم ما يجب ذكره بشأن الأزمة المالية أن ارتفاع سعر فائدة الديون الذي أصرَّ عليه المرابون الأجانب، عن القروض التي عقدتها مصر، كان السبب الأساسي في الارتباك المالي الذي حدث.

لقد بدأت قصة القروض الخارجية التي عقدتها مصر من أيام محمد سعيد (١٨٦٢م)، وكان آخر ما ذكرناه من هذه القروض في عهد الخديوي إسماعيل القرض المشئوم (١٨٧٣م)، فبلغت ديون مصر الثابتة ٦٨٤٩٦٣٠٠ جنيه إنجليزي، وديونها السائرة ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي تقريبًا، وذلك عدا القروض الداخلية: القرض الذي صدر به قانون المقابلة في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١م؛ وذلك بأن يدفع الأهالي الضرائب

المربوطة على أطيانهم سلفًا لمدة ست سنوات في نظير إعفائهم على الدوام من نصف الضريبة المطلوبة وبشريطة عدم زيادة هذه الضرائب المنتقص منها، أو مطالبتهم بالمساهمة في قروض أخرى إلا بموافقة مجلس شورى النواب وتصديق مجلس النظار، وقد حَصَّلت الحكومة من هذا القرض حتى نهاية عام ١٨٧١م خمسة ملايين جنيه إنجليزي تقريبًا، وأما القرض الآخر فكان «دين الرزنامة» في سنة ١٨٧٤م الذي ذكرناه سابقًا، وقد حَصَّلت الحكومة منه ١٨٧٨٠٠٠ جنيه إنجليزي، ولما لم تَفِ هذه القروض بسد حاجة المالية الخديوية؛ باع الخديوي أسهم قناة السويس التي كانت لمصر في نوفمبر ١٨٧٥م.

ومما يجب ذكره أن «المجلس الخاص» الذي كان يدعوه الخديوي من النظار والباشوات للنظر في شئون الدولة العامة، والذي دعاه الخديوي لبحث موضوع «قانون المقابلة» المزمع إصداره، أرفق بمشروع هذا القانون تقريرًا في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١م، جاء فيه أن العلة أو «الداء» الذي سبَّب الارتباك المالي كان ارتفاع سعر فائدة الديون، فالتقرير يقول: «غير أن الوصول إلى اكتشاف الدواء يستلزم معرفة الداء، فأين هو الداء؟ إن الداء في سعر الفوائد المرتفع التي تدفعها حكومة سموكم والتي تبلغ وحدها أكثر من نصف الإيرادات العمومية.»

وكان من أسباب الارتباك المالي الذي أدى إلى بيع أسهم قناة السويس التكاليف التي تحملتها خزانة الحكومة بسبب هذه القناة نفسها، فقد تكلفت الحكومة نفقات أساسية في مسألة قناة السويس ٢١٢١٧٩٣٦٦ فرنكًا/٨٣٩٤٧١٧ جنيهًا إنجليزيًّا، منها ٨٨٨٢١٠٠٠ فرنك ثمن أسهم عددها ١٧٧٦٤٢ سهمًا، و٨٤٠٠٠٠٠٠ فرنك دفعتها مصر نزولًا على قرار التحكيم الذي أصدره نابليون الثالث في ٦ يوليو ١٨٦٤م، وقد أخذ إسماعيل ٣٩٧٧٠٠٠ جنيه إنجليزي من هذه المبالغ ثمن أسهم قناة السويس عند بيعها للإنجليز في ١٨٧٥م في حين أنه دفع مبلغ ٥٩٦٤٧٤ جنيهًا بين سنتَي ١٨٧٧م و١٨٧٩م كفائدة للمبلغ الذي اشترت به الحكومة الإنجليزية في نظير تنازل إسماعيل عن ربح هذه الأسهم المباعة، منذ ١٨٦٩م لشركة قناة السويس، فيكون مجموع ما تكلفه إسماعيل بسبب القناة ٧٣٦٦٥٩٣ جنيهًا إنجليزيًّا.

وكان من أثر الارتباك الظاهر في مالية الحكومة المصرية أن طلب الخديوي من إنجلترا إرسال بعثة لفحص مالية البلاد على أمل أن تظهر هذه البعثة في تقريرها المنتظر أن مركز مصر المالي متين، فيتدعم بذلك مركز الخديوي المالي لدى الدول الدائنة. وفي

ديسمبر ١٨٧٥م حضرت بعثة «ستيفن كيف» (Cave) إلى مصر، ونشرت هذه البعثة تقريرها في سنة ١٨٧٦م؛ ويسترعي النظر في هذا التقرير أن صاحبه تحدث عن جشع المولين الأجانب الذين قدموا القروض لمصر والذين تسبب جشعهم في إرباك مالية البلاد، فقال: إن التكاليف الحقيقية لكل قرض مصري لم تقل عن ١٢٪ سنويًّا ومنها ما بلغت ٢٦٫٩٪ كما حدث في قرض السكة الحديد لسنة ١٨٦٦م، وأن جشع المولين الأجانب كان من العوامل التي أدت إلى ارتباك المالية؛ وأن هذا الجشع لم يظهر في عمليات القروض فحسب، بل في كافة مقاولات الأشغال العمومية التي عقدوها مع الحكومة؛ أي الدين السائر، وثمة عامل آخر هام لتضخم الفوائد، هو ازدياد الأقساط السنوية المطرد التي تحملتها الحكومة المصرية، بالصورة الآتية:

في ١٨٦٢م كان القسط السنوي للدين الخاص ٢٦٤٦٠٧ جنيهات إنجليزية.
في ١٨٦٧م بلغ القسط السنوي للدين الخاص ١٥٠٨٦٣١ جنيهًا إنجليزيًّا.
في ١٨٦٨م بلغ القسط السنوي للدين الخاص ٣٠٩١٣٢٥ جنيهًا إنجليزيًّا.
في ١٨٧٤م بلغ القسط السنوي للدين الخاص ٥٧٠١٨٤٥ جنيهًا إنجليزيًّا.

واقترح «كيف» لإنهاء الارتباك المالي وضع الإدارة المصرية تحت «المراقبة» لضمان الدقة في سير الأعمال والاقتصاد في النفقات، وبدأ التدخل السياسي عندما أصدر الخديوي أمرًا عاليًا في ٢ مايو ١٨٧٦م بإنشاء «صندوق الدين العمومي» لتسلُّم إيرادات المصالح المحلية: الجمارك، والسكك الحديد، وبعض المديريات … إلخ المخصصة لخدمة الدين. على أن تتألَّف إدارة الصندوق من أجانب يعيِّنهم الخديوي بعد أن ترشحهم حكوماتهم. وكان المندوبون: الفرنسي «دبلنيير» (de Blignieres)، والنمسوي «دي كريمر» (de Kremer)، والإيطالي «بارافيلي» (Baravelli)، والإنجليزي (منذ ١٨٧٧م) «إيفلين بارنج» (Baring)، ثم صار في ١٨٨٥م مندوبون لألمانيا وروسيا، وكذلك أُعطيت المحاكم المختلطة — وكانت بالإسكندرية والقاهرة والزقازيق، مع محكمة استئناف بالإسكندرية، وقد بدأت هذه أعمالها في يناير ١٨٧٦م — الحق في نظر النزاعات والفصل في الدعاوى التي يرفعها صندوق الدين العمومي على الحكومة لصالح الدائنين.

وفي ٧ مايو ١٨٧٦م أصدر الخديوي أمرًا عاليًا آخر بمقتضاه؛ أوَّلًا: توحدت الديون من ثابتة وسائرة في دين واحد قيمته ٩١ مليونًا من الجنيهات الإنجليزية بفائدة ٧٪ ومدة استهلاكه ٦٥ سنة، وثانيًا: استُبدلت بقروض ١٨٦٢م و١٨٦٨م و١٨٧٠م و١٨٧٣م، سندات جديدة بواقع ٩٥٪ من قيمتها الاسمية، وأما سندات الدين السائر فيُستبدل بها

سندات جديدة بواقع ٨٠٪ من قيمتها الاسمية، وثالثًا: تخفيض فائدة قرض ١٨٦٧م من ٩٪ إلى ٧٪ مع تعويض أصحاب سندات هذا القرض بإعطائهم سندات إضافية من الدين الجديد توازي قيمتها رأس المال الناتج عن فروق الفوائد، ورابعًا: تخصيص الموارد المعينة في الأمر العالي بتاريخ ٢ مايو ١٨٧٦م لتسديد الدين الموحد وفوائده، والإيرادات المذكورة تُقَدَّر بمبلغ ٦٤٧٥٢٥٦ جنيهًا إنجليزيًّا، بما في ذلك المبلغ المقرَّر على الدائرة السنية وقدره ٦٨٤٤١١ جنيهًا إنجليزيًّا، وخامسًا: تحديد القسط السنوي للدين الموحد بمبلغ ٦٤٤٣٦٠٠ جنيه إنجليزي، وسادسًا: وقف دفع المقابلة.

وكان نتيجة هذا التوحيد (توحيد الديون) مع فقد الثقة في مقدرة الحكومة المالية أن تساوى حاملو سندات الدين السائر مع حاملي سندات الدين الموحد، وكانت معظم سندات الدين السائر بأيدي الفرنسيين في حين كانت غالبية سندات الدين الموحد بأيدي الإنجليز. ولذلك لم يرحب الفرنسيون بهذا المشروع.

وأصدر الخديوي أمرًا عاليًا ثالثًا في ١٤ مايو ١٨٧٦م لإنشاء مجلس أعلى للمالية مهمته التفتيش على إيرادات وخزائن الحكومة وملاحظة الدخل والمنصرف ومراجعة الحسابات والتحقق من صحتها، ثم بحث مشروع الميزانية الذي تقدمه الحكومة كل سنة.

وفي أكتوبر ١٨٧٦م جاءت بعثة تمثل مصالح أصحاب الديون الثابتة الذين ألحق بهم الضرر توحيد الديون. وكانت هذه البعثة تتألَّف من «جوشن» (Goschen) الذي يمثل الدائنين الإنجليز، و«جوبير» (Joubert) الذي يمثل الدائنين الفرنسيين، فأقام المندوبان القضايا على الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة، وفصلت هذه المحاكم في صالح الدائنين، وتوقع الحجز على أملاك الدائرة السنية «المعروفة بالدومين» بأسرها.

واقترح المندوبان إنشاء نظام «المراقبة الثنائية» (Dual Control)، وأن تتألَّف «لجنة للدين العام» تتسلَّم من المراقبَين الإنجليزي والفرنسي الإيرادات، وتضع ما كان مخصصًا منها لخدمة الديون في بنكَي إنجلترا وفرنسا. كما أنهما اقترحا إنشاء لجنة مختلطة من مصريين وفرنسيين وإنجليز لإدارة السكك الحديدية. واقترحا تخفيض الديون من ٩١ مليونًا إلى ٥٩ مليونًا من الجنيهات الإنجليزية.

ومعنى هذه المقترحات — إذا نُفذت — تقييد سلطة الخديوي، وخشيت فرنسا وإنجلترا أن يتوقف الخديوي عن دفع الديون، فيعلن إفلاس البلاد، فبادرت إنجلترا بإيفاد «اللورد فيفيان» (Vivian)، وفرنسا بإيفاد «البارون دي ميشيل» (Des Michels) إلى القاهرة للضغط على الخديوي كي ينفذ مقترحات بعثة «جوشن-جوبير»، وقد هدد هذان

الخديوي بالخلع إذا هو أقدم على إشهار إفلاس البلاد، وتعاون معهما في هذه المهمة «جوشن» و«جوبير».

وبناءً على ذلك أصدر الخديوي في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦م أمرًا عاليًا أُنشئت بمقتضاه «المراقبة الثنائية» وعضواها الإنجليزي «رومين» (Romaine) للإشراف على الإيرادات، والفرنسي «البارون دي مالاريه» (de Malaret) للإشراف على المصروفات. على أن يصدر التعيين من الخديوي بعد أن ترشحهما حكومتاهما، وقد أُنشئت بمقتضى هذا الأمر العالي كذلك «اللجنة المختلطة» لإدارة السكك الحديدية.

وفيما يتعلق بالديون، أنشأ الأمر العالي في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦م الدين الممتاز وذلك بأن أخرج هذا القرار من الدين الموحد، الذي بلغت قيمته ٩١ مليونًا من الجنيهات الإنجليزية في قرار ٧ مايو ١٨٧٦م، الديون قصيرة الأجل التي عقدها الخديوي في سنوات ١٨٦٤م و١٨٦٥م و١٨٦٧م وقيمتها ٤٢٩٣٠٠٠ جنيه، فاعتُبرت هذه دينًا قائمًا بذاته تُسَدَّد أقساطه من أموال المقابلة، ثم استُنزل من الدين الموحد ١٧ مليونًا أُصدرت بها سندات دين ممتاز جديد بفائدة ٥٪، وسدادها في ٦٥ عامًا، وكذلك اعتُبر دين الدائرة السنية وقدره ٨٨١٥٠٠٠ جنيه إنجليزي دينًا قائمًا بذاته. وهكذا بفضل هذه العملية أُنقص الدين الموحد إلى ٥٩ مليونًا بفائدة ٦٪.

وإلى جانب هذا، لم يلبث أن وجد الخديوي نفسه مرغمًا تحت ضغط فرنسا وإنجلترا لدرجة التهديد بالقضاء على الخديوية ذاتها، على قبول تشكيل «لجنة تحقيق عليا» فصدر أمر عالٍ في ٢٧ يناير ١٨٧٨م بتأليف هذه اللجنة وآخر في ٣٠ مارس ١٨٧٨م لتنظيمها وتحديد اختصاصاتها، وقد سيطرت «لجنة التحقيق» بفضل هذين المرسومين على كل شئون المالية المصرية، وكان «فردنند دلسبس» رئيس لجنة التحقيق، وكان أكثر الوقت متغيبًا في الإسماعيلية، وكان ينفرد بالسلطة الفعلية وكيلها الإنجليزي «ريفرز ويلسون» (Rivers Wilson) وكان للجنة وكيل آخر فرنسي، هو «دي بلنيير»، في حين كان أعضاؤها: «بارافلِّي» و«بارنج» و«كريمر»، وهم أعضاء صندوق الدين؛ ثم كان لها وكيل مصري هو رياض باشا، وسكرتير هو «ليرون ديرول» (Liron d' Airoles)، وكاتب لمحاضر الجلسات هو المحامي «كولون» (Coulon).

ولم تلبث أن وجدت لجنة التحقيق العليا أن من الضروري الحد من سلطة الخديوي المطلقة كشرط أساسي لأي إصلاح مالي، فصدر أمر الخديوي في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨م بإنشاء الوزارة المسئولة (أي المسئولة عن الحكم)، والتي يحكم الخديوي بواسطتها، وهي

الوزارة المعروفة كذلك بالمختلطة، حيث كان من أعضائها الإنجليزي «ريفرز ويلسون» وزيرًا للمالية، والفرنسي «دي بلنيير» وزيرًا للأشغال العمومية، وقد ألغت هذه الوزارة «المراقبة الثنائية» في ديسمبر، ولكن على شريطة أن يعود نظام المراقبة الثنائية من تلقاء نفسه إذا خرج من الوزارة أحد الوزيرين الأوروبيين من غير موافقة حكومته على إخراجه، وأما مهمة هذه الوزارة الأولى فكانت دفع الأقساط المستحقة للدائنين الأجانب، لتصفية الدين السائر.

وعلى هذه الصورة تم تقييد سلطة الخديوي، وإخضاعها فيما يتصل بإدارة شئون البلاد الداخلية لإشراف «الوصاية الدولية» الفعلي، وأمكن بفضل هذه الإجراءات أو التنظيمات التي اتُّخذت تحت ستار السهر على مصالح الدائنين بفرض الرقابة الأجنبية الفعالة على مالية البلاد، أن تفرض «الوصاية الدولية» إشرافًا سياسيًّا على الخديوية، وذلك منذ أن تأسس نظام «المراقبة الثنائية» في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦م، وخضعت الحكومة لنفوذ ممثل فرنسا وإنجلترا خصوصًا، فلم تعد مهمة «الوصاية الدولية» مقصورة على ملاحظة «الوضع» الذي أوجدته أصلًا تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م، وذلك من حيث بقاء علاقة التبعية التي تربط مصر بالدولة العثمانية والاحتفاظ بها، بل صارت مهمتها الآن ممتدة إلى فرض السيطرة على شئون الخديوية الداخلية.

وحينئذٍ صار متوقعًا أن تدخل الخديوية في نضال مباشر مع الوصاية الدولية، عندما صارت هذه الوصاية الدولية هي مصدر الخطر المباشر الآن على سلطة الخديوية وحقوقها في ممارسة شئونها الداخلية، بل مصدر الخطر كذلك على مسند الخديوية نفسها، إذا ذكرنا الضغط لدرجة التهديد بالخلع الذي لجأت إليه «الوصاية الدولية» لتنفيذ مآربها.

على أن الخديوية لم تقف وحدها منفردة في هذا النضال، بل اشترك في النضال إلى جانبها أصحاب المصالح الحقيقية من أهل البلاد وهم ملَّاك الأرض، الذين ضم ممثليهم مجلس شورى النواب منذ أن تأسس هذا المجلس في نوفمبر ١٨٦٦م؛ فقد أخذ يقوى ساعد هذا المجلس ويشتد تدريجًا، حتى صار الأعضاء في دورة نوفمبر ١٨٧٦م، ودورة فبراير ١٨٧٧م يرون من اختصاص المجلس البحث في مسألة «تسوية الديون»، وسرعان ما انضم قادة الشعب (أو أعيان هذه الطبقة البورجوازية ذات المصالح الظاهرة) إلى الخديوية في نضالها ضد الوصاية الدولية، عندما اتضح أن الوزارة المسئولة أو الأوروبية المختلطة التي قامت على أساس أن تقييد سلطة الخديوي شرط أساس لكل إصلاح مالي، كانت أساليبها لا تختلف في شيء عن أساليب الحكومات الماضية.

فقد لجأت الوزارة الأوروبية لمعالجة الأزمة المالية إلى عقد قرض في لندن في آخر أكتوبر ١٨٧٨م من بيت روتشيلد، قيمته الاسمية ٨٥٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي وقيمته الفعلية وما حَصَّلته الحكومة منه ٦٢٩٧٠٠٠ جنيه إنجليزي على أن يُرهن في مقابله (أي كضمان) بعض أملاك الخديوي والأسرة وقدرها ٤٢٥٧٢٩ فدانًا، ولكن بعد أن دُفع قسط الدين الثابت في نوفمبر ١٨٧٨م وقدره ١٢٢٥٠٠٠ جنيه، ودُفعت الجزية السنوية للباب العالي وقدرها ٥٠٠٠٠٠ جنيه، ثم عمولة القرض وهي ٢٦٢٠٠٠ جنيه، لم يبقَ من المبلغ الذي وصل إلى الحكومة من هذا القرض، وهو كما ذكرنا ٦٢٩٧٠٠٠ جنيه سوى ٤٣٦٠٠٠٠ جنيه لتصفية الدين السائر فلم يُدفع شيء منه حينئذٍ لسداد مرتبات الموظفين المتأخرة أو للإنفاق على مرافق البلاد العامة.

واشتدت الوزارة الأوروبية في تحصيل الضرائب، فاستُخدم «الكرباج» في جمعها، ثم عمدت إلى تسريح فريق من رجال الجيش، وحبست المرتبات عن موظفي الحكومة، وذلك كله لصالح الدائنين الأجانب، فعظم سخط الشعب المصري عمومًا عليها، وتزايدت حدة التذمر عندما طردت الوزارة عددًا كبيرًا من الموظفين الوطنيين؛ لتستخدم بدلًا منهم أجانب صارت تدفع لهم المرتبات الضخمة مع عدم استحقاقهم لها لقلة كفايتهم.

وأخذ الخديوي يشجع حركة الاستياء العامة هذه؛ لأنه كان ينقم من جهة على تقييد سلطته، حيث كان ممنوعًا بمقتضى مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨م من رياسة جلسات الوزارة؛ ولأن هذه الوزارة من جهة ثانية صارت لا ترجع إليه في شأن من الشئون، وانعدم كل تعاون بينها وبينه، بل صارت الوزارة «مسئولة» أمام نفسها فحسب، لا أمام الخديوي، ولا أمام الشعب الممثل في مجلس شورى النواب. ولقد حكمت البلاد بالفعل وقتئذٍ ديكتاتورية، مُؤَلَّفة من: نوبار رئيس الوزارة، و«ريفرز ويلسون»، و«دي بلنيير»، أولئك الذين اعتبروا أنفسهم «مسئولين» أمام أشخاصهم فقط.

وتسبب عن سخط الخديوي على الوزارة الأوروبية أن صارت العقبات الكثيرة تُوضع في طريق هذه الوزارة حتى تحدث «المستر فيفيان» (Vivian) القنصل الإنجليزي مع الخديوي عن «عدم التعاون» البادي من جانب الخديوي، وعن عرقلة الخديوي لجهود الوزارة حتى صارت هذه تصادف صعوبات عديدة في جمع الضرائب؛ فتنصل الخديوي من مسئولية عرقلة أعمال الوزارة، حيث إنه قد قبِل وضع الحاكم الدستوري عندما قبِل إنشاء الوزارة المسئولة. ويتضح من جواب الخديوي على ملاحظات «المستر فيفيان» أنه — وقد جرده إنشاء هذه الوزارة الأوروبية المسئولة من سلطته، وهذا ما أغضب الخديوي من الوزارة وأثار حفيظته عليها — قد صار لزامًا على هذه الوزارة، وخصوصًا بعد أن

أمعنت في تجاهل شأنه، أن تتحمل بمفردها مسئولية أعمالها، وقبل كل شيء أن تضع موضع التنفيذ «مبدأ» المسئولية الوزارية الذي أُنشئت هذه الوزارة من أجل تحقيقه؛ وذلك بأن يكون لمجلس شورى النواب القول الفصل في المسألة التي اعتُبرت دعامة الحياة النيابية منذ ظهورها: لا ضرائب من غير تمثيل، أو المسألة المالية عمومًا.

قال الخديوي (مخاطبًا «فيفيان»): «إن المسئولية التي تريدون إلقاءها على عاتقي بشأن عدم نجاح النظام الجديد وجباية الضرائب؛ إنما هي مسئولية متناقضة مع المنطق والعدل؛ لأني قد تخليت عن أملاكي الخاصة وعن سلطتي الشخصية، وقبلت مختارًا مركز الحاكم الدستوري فأُنشئت الوزارة المسئولة لتقوم بأعباء الحكم، فإذا كان ذلك الذي أفهمه عن مبادئ الحكم الدستوري صحيحًا، فالمسئولية في هذه الحالة إنما هي ملقاة على عاتق الوزارة وليس على عاتقي أنا، وأما فيما يتعلق بجباية الضرائب فإني لا حول لي ولا قوة في هذا الأمر، ولا سبيل إذن لإلقاء أية مسئولية عَلَيَّ من هذه الناحية، وأما فيما يتعلق بفرض ضرائب جديدة، فإني لا أزال أعتقد أن ذلك لا يجوز حدوثه من غير موافقة مجلس شورى النواب؛ ولهذا أرى أن يُجمع المجلس لهذا الغرض ولاستشارته في كل المقترحات المالية التي اقترحتها لجنة التحقيق.»

واشتدت حدة النضال بين الخديوية والوصاية الدولية عندما دعا الخديوي مجلس شورى النواب للانعقاد في ٢ يناير ١٨٧٩م، وجاءت الوفود تشكو إلى الخديوي قسوة الوزارة الأوروبية وصرامة إجراءاتها في جمع الضرائب، وكتب «فيفيان» في ١١ يناير ١٨٧٩م إلى حكومته إلى اللورد «دربي» (Derby) وزير الخارجية؛ أنه قد نما إليه من مصدر ثقة أن قادة الرأي في مجلس شورى النواب قد عقدوا اجتماعًا سريًّا، أبلغهم الخديوي في أثنائه أنه لن يضيره بحال أن يتصدى الجميع لمعارضة الإدارة الأجنبية التي أُرغم هو على قبولها إرغامًا.

ولقد أساءت الوزارة المختلطة التصرف، عندما عَمَّمت السخرة، وسَرَّحت في فبراير ١٨٧٩م حوالي ٢٠٠٠ ضابط من الجيش بدون أن تدفع لهم مرتباتهم المتأخرة، وطلبت منهم أن يأتوا إلى القاهرة كي يسلموا بها أسلحتهم، فاجتمع منهم عدد كبير بالقاهرة، لم يلبثوا أن قاموا بمظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩م المشهورة ضد الوزارة الأوروبية والتي أُهين فيها نوبار وريفرز ويلسون، وأراد العسكريون أن يشترك معهم أعضاء من مجلس شورى النواب في إظهار السخط على الوزارة حتى تكون حركة وطنية شاملة، فأوفد المجلس ثلاثة من أعضائه، وكانت مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩م أول عصيان عسكري من

نوعه، وترتب على هذه المظاهرة أن سقطت الوزارة الأوروبية التي عجزت عن القيام بمسئولية المحافظة على الأمن في البلاد في ١٩ فبراير ١٨٧٩م، وتخلص الخديوي من نوبار.

ولكن سقوط الوزارة الأوروبية لم يُنْهِ المشكلة الناجمة عن تقييد سلطة الخديوي، وحاول الخديوي استرجاع سلطته المفقودة بأن أظهر لممثلي الدول (إنجلترا وفرنسا خصوصًا) أنه عاجز عن تحمل مسئولية أعمال الوزارة ما لم يشترك هو فعليًّا في إدارة البلاد؛ واعتبر اشتراكه هذا ضروريًّا إذا شاءت الدول تنفيذ الأمر الصادر في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨م الخاص بإنشاء الوزارة المسئولة تنفيذًا صحيحًا. وفي ٩ مارس ١٨٧٩م أمكن الوصول إلى حل لم يعالج هذه المسألة علاجًا ناجعًا، حيث تم الاتفاق على عدم إشراك الخديوي في مباحثات مجلس النظار بحال من الأحوال، ولكن على أن يكون له الحق في دعوة النظار لديه مجتمعين أو منفردين كي يعرض عليهم آراءه في الموضوعات التي يبغون نيل موافقته عليها، أو في تلك التي يرى الخديوي أن هناك فائدة من عرضها عليهم، ثم اشترطت إنجلترا وفرنسا في نظير قبولهما لهذا «الحل» أن «يكون للعضوين الأوروبيين في النظارة الحق في وقف كافة الأمور التي لا يوافقان عليها بصورة نهائية. على أن يستخدما هذا الحق بالتضامن معًا فقط»، وعلى هذا الأساس شُكِّلت الوزارة الجديدة برئاسة الأمير محمد توفيق في ٢٢ مارس ١٨٧٩م.

ولقد كان ظاهرًا أن هذه المبادئ التي قام عليها تشكيل الوزارة الجديدة قد قَيَّدت تقييدًا كبيرًا سلطة الخديوي، عندما صار للعضوين الأوروبيين على وجه الخصوص حق الاعتراض المطلق (Veto) بفضل الشرط الذي وضعته إنجلترا وفرنسا في نظير الصلة البسيطة التي سُمِحَ بإنشائها في هذا الترتيب الجديد بين الخديوي والوزارة، فصار للعضوين الأوروبيين بفضل حق الاعتراض هذا (وبالتالي لإنجلترا وفرنسا) الكلمة العليا في شئون البلاد الهامة بدعوى المحافظة على مصالح الدائنين.

أضف إلى هذا أن «الحل» الجديد قد سلب كذلك مجلس شورى النواب أهم الحقوق التي ظل يسعى من مدة ليظفر بها، فقربت المصلحة المشتركة حينئذٍ بين الخديوي والمجلس، وثار الرأي العام ضد الوزارة (وزارة محمد توفيق) ثم لم يلبث أن وقع الصدام بين الوزارة والخديوي عندما أرادت تأجيل دفع القسط المستحق عن الديون السائرة (أي فائدة قرض ١٨٦٤م الذي كانت تُحَصِّله من ضريبة المقابلة ويستحق الدفع في أول أبريل ١٨٧٩م) وأعلنت الوزارة أن البلاد في حالة إفلاس.

وعلى ذلك فقد تَقَدَّم النواب والعلماء وشيخ الإسلام وبطريك الأقباط، وحاخام اليهود، والأعيان؛ بلائحة وطنية بتاريخ ٢ أبريل ١٨٧٩م، يطالبون فيها بتأليف وزارة مصرية خالصة، وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية الصحيحة؛ أي مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب، كما تضمَّنت اللائحة الوطنية مشروع تسوية للديون من غير حاجة لإشهار إفلاس البلاد، «ولزيادة تأمين الدائنين» طالبوا بالعودة إلى نظام المراقبة الثنائية عملًا بالمرسوم الصادر في ٨ ديسمبر ١٨٧٨م (الذي ألغى هذه المراقبة) بعد تشكيل الوزارة الأوروبية الأولى، وذلك «بتعيين مفتشين أوروباويين لإيرادات ومصروفات المالية.»

وفي ٧ أبريل ١٨٧٩م حدث كما يقول «فارمان» في كتابه عن «مصر والغدر بها»،[١] حدث ما عُرِفَ باسم «الانقلاب الحكومي» (Coup d’Etat) الذي قام به الخديوي إسماعيل باشا، فقد أُذيع في هذا اليوم نبأ استقالة وزارة محمد توفيق باشا، وهي الوزارة التي أُطلق عليها اسم «الوزارة الأوروبية الثانية». وفي اليوم التالي ٨ أبريل تَشَكَّلت «الوزارة الوطنية» برياسة محمد شريف باشا. وهكذا كما يقول «فارمان» أيضًا: «صار الخديوي مرة ثانية الرئيس الفعلي لحكومة البلاد وليس رئيسها الرسمي فحسب. ولو أن هذا الانقلاب قد أثار ثائرة أو هياج الدوائر السياسية الأوروبية، وفي باريس حيث كان الشعور ضد الخديوي أشد ما يكون عنفًا وقتئذٍ، ارتفع صوت الذين صاروا يطالبون بعزل الخديوي.»

وفي ٢٢ أبريل أصدر الخديوي أمرًا عاليًا يتضمن مشروع اللائحة الوطنية لتسوية الديون، وينكر إفلاس البلاد ويقدر إيرادات القطر لسنة ١٨٧٩م بمبلغ ٩٨٧٣٠٠٠ جنيه إنجليزي بزيادة ٨٠٠٠٠٠ جنيه عن تقدير لجنة التحقيق وهي التي رفعت تقديرها في ٨ أبريل ثم استقالت في ١٢ أبريل؛ وذلك حتى لا تتعاون مع الوزارة الجديدة.

ولكن تأليف الوزارة الوطنية، وإبعاد العضوين الأوروبيين منها، وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية؛ ثم جعل إيجاد حل لمسألة الديون من عمل الوزارة ومجلس شورى النواب وحدهما فقط، كان كل ذلك معناه وقف التدخل الأجنبي وإبعاد النفوذ السياسي الفرنسي–الإنجليزي، وإنهاء نوع التدخل والنفوذ الأجنبي الذي فرضته الوصاية الدولية على البلاد. وعلى ذلك فقد رفضت إنجلترا وفرنسا إعادة «الرقابة الثنائية»، وصارتا تسعيان لإرجاع الأوروبيين إلى الوزارة، ولكن دون جدوى؛ لأن الخديوي أبلغ هاتين الدولتين في ٤ مايو ١٨٧٩م أن الرأي العام المصري لن يسمح بدخول الأجانب في الوزارة؛ كما أن

[١] Farman E. E. Egypt And Its Betrayal.

شريف باشا بادر في ٧ مايو بإرسال مذكرة إلى الدولتين: إنجلترا وفرنسا، يعرض فيها مساوئ الوزارة الأوروبية ويذكر الأسباب التي أدت إلى استياء الأهالي منها.

ثم شرع مجلس النواب يبحث «لائحة أساسية»؛ أي دستورًا، ولائحة انتخاب وُضعتا بناءً على ما طالبت به «اللائحة الوطنية» بتاريخ ٢ أبريل ١٨٧٩م، وقَدَّم شريف باشا «مُسَوَّدة» هاتين اللائحتين إلى المجلس في ١٧ مايو ١٨٧٩م. ومما تجدر ملاحظته بشأن اللائحة الأساسية في مُسَوَّدتها المُقَدَّمة للمجلس وتتألَّف من ٤٩ مادة، أنها جعلت الإشراف على حالة البلاد من حق مجلس شورى النواب، وأقصت كل تدخل أجنبي في هذا الأمر، فنَصَّت المادتان ٤٥ و٤٦ على أن يكون للنواب الإشراف على المصروفات، وفرض الضرائب وتحصليها وتقرير الميزانية العامة؛ وأنها قرَّرت طائفة من المبادئ الدستورية الهامة؛ فأخذت بمبدأ فصل السلطات، حيث نَصَّت المادة ٣٨ على أن: «لا تجتمع وظيفة النظارة والنيابة في شخص واحد»، واتخذت قاعدة أساسية وهي عدم قبول موظفي الحكومة ضمن أعضاء مجلس النواب، فجاء في المادة ٢٠: «لا يجوز قبول متوظفي الحكومة ملكيين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس النواب، ما عدا نظار الدواوين ومفتشي الأقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلاءهم بشرط ألَّا يتجاوزوا خمس عموم النواب عددًا»، كما أعطى المجلس حق التشريع. ومع أن حق اقتراح القوانين (أو «وضع القوانين واللوائح») كما قالت المادة ٢٧: «يكون ابتداء بمجلس النظار». فقد اعتبرت موافقة مجلس شورى النواب عليها ضرورية حتى تصبح نافذة — بعد تصديق «الحضرة الخديوية»، وإلى جانب هذا فللنواب الحق: «أن يُغَيِّروا أو يُنَقِّحوا أو يُعَدِّلوا أي قانون من القوانين وأي بند من بنودها، ومن جملتها هذه اللائحة الأساسية»، وقرَّرت المادة ٢٨ أنه «إذا رفض مجلس النواب قانونًا من القوانين أو بندًا من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانيًا في أثناء مدة انعقاده تلك السنة»، وعلاوة على ذلك فقد تقرَّر مبدأ المسئولية الوزارية، حيث تقول المادة ٣٦: «النظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة بإدارتهم، وبناءً على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب»؛ ثم إن هذه «اللائحة» قرَّرت مبدأ السيادة على الوادي الذي دعمت وحدته السياسية، فنَصَّت المادة ٣٤ على أن: «أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائبًا بما فيهم نواب السودان حسب البيانات التي تتوضح بلائحة الانتخاب.»

وأخيرًا فإن في المواد الجوهرية التي ذكرناها تقريرًا لمبدأ «السيادة» التي موئلها المباشر — كسلطة تشريعية وذات إشراف على شئون الإدارة؛ أي أعمال السلطة التنفيذية — هو

الشعب نفسه في مصر والسودان أي في الوادي بأسره؛ أي تقرير مبدأ أن الشعب (شعب مصر والسودان) هو مصدر السلطة.

وفي ٢ يونيو ١٨٧٩م قدمت الحكومة «لائحة الانتخاب» إلى المجلس.

ولكن قبل الفراغ من مناقشة اللائحة الأساسية «الدستور» ولائحة الانتخاب عُزل الخديوي إسماعيل، في ٢٦، ٢٧ يونيو؛ وفي ٦ يوليو ١٨٧٩م تقرَّر فض المجلس؛ وتَفَرَّقَ النواب قبل استصدار هذا الدستور والعمل به.

(٢) المنافسة الدولية

لقد ذكرنا أن العامل الثاني في إضعاف مسند الخديوية، وعزل الخديوي إسماعيل، كان اشتداد المنافسة بين إنجلترا وفرنسا على إحراز التفوق أو النفوذ السياسي الأعلى في الخديوية ثم استعانة الفرنسيين بالتدخل الألماني في تنفيذ مآربهم وهو خلع الخديوي إسماعيل.

ففرنسا وإنجلترا هما الدولتان صاحبتا المكانة الظاهرة في تلك الوصاية الدولية التي رسمت قواعدها تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م، وهما اللتان آزرتا «باشوية مصر» في مسعاها لإدخال نظام الوراثة الصُّلبية وتوسيع استقلالها الداخلي بالدرجة التي تَأَيَّدَ بها مسند الخديوية، في الفرمان الشامل سنة ١٨٧٣م، إزاء الباب العالي، وهما كذلك الدولتان اللتان تَأَلَّفَ من رعاياهما أكثرية أصحاب الديون الأجانب (سواء كانت هذه ثابتة أم سائرة) ثم صارت سياستها إحراز النفوذ الأعلى في الخديوية.

فرنسا تبغي أن تستعيد كرامتها الوطنية بعد هزيمتها في الحرب السبعينية، وإنجلترا لأنه طرأ على موقفها من المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية تحول تدريجي منذ حوالي ١٨٦٩م لم يلبث أن جعلها لا تمانع في انهيار الدولة العثمانية، ولكن على شريطة أن يكون لها صوت في توزيع تركة هذه الدولة، ولها نصيب من التركة؛ كما أن هذا التحول جعل اهتمامها يتزايد بتوطيد نفوذها السياسي في مصر.

ولما كان تأليف الوزارة الوطنية (٨ أبريل ١٨٧٩م) والنشاط الذي بدا من جانب مجلس شورى النواب، معناهما أن مصر قد صحَّ عزمها على التخلص نهائيًّا من نوع الوصاية الدولية الذي فرض التدخل الأجنبي في شئونها؛ أي التحرر من النفوذ الإنجليزي–الفرنسي، فقد صار لذلك متوقعًا أن تعمد هاتان الدولتان إلى إبطال هذا المسعى؛ وأن تتخذا ذريعة لذلك نفس الدعوى التي تدعم بها التدخل الأجنبي: دعوى

المحافظة على مصالح أصحاب الديون الذين كان أكثرهم — كما عرفنا — من الرعايا الإنجليز والفرنسيين.

ولقد وجدت فرنسا أن السبيل الوحيد لإبطال مسعى مصر للتحرر من النفوذ الأجنبي عمومًا، ولاسترجاع نفوذها المتفوق السابق خصوصًا، إنما هو التعجيل بعزل الخديوي إسماعيل نفسه؛ في حين لم تكن إنجلترا ترى من الضروري أن يترتب على المسعى من أجل احتفاظها هي بنفوذها المتفوق حينئذٍ في البلاد خلع الخديوي؛ لسبب جوهري هو أن إسماعيل منذ أن بدأت الأزمة المالية خصوصًا، كان قد أخذ يظهر انحيازًا واضحًا نحو إنجلترا من شأنه أن يكفل لهذه أن يستعلي نفوذها في الخديوية. ولقد كان هذا الانحياز الظاهر لإنجلترا هو نفسه السبب الرئيسي الذي جعل فرنسا تصر على خلع الخديوي.

وقد أوضح هذه الحقيقة القنصل الأمريكي في مصر، «ألبرت فارمان» في رسالة بعث بها إلى حكومته في ٨ يوليو ١٨٧٩م؛ أي بعد أن غادر إسماعيل (بعد خلعه) البلاد إلى المنفى في نابولي بأيام معدودات (٣٠ يونيو) فقد بسط «فارمان» الأسباب التي أغضبت فرنسا من انتقال النفوذ الأعلى في الخديوية إلى منافستها إنجلترا، بحيث صارت تريد خلع الخديوي كي تنفرد هي بالنفوذ المتفوق وعلى نحو ما كانت تتمتع به من قبل أن ينحاز الخديوي إلى إنجلترا. ولقد أوضح «فارمان» إلى جانب هذا الأسباب التي جعلت إنجلترا في آخر الأمر ترضى بالانسياق وراء السياسة الفرنسية، فتوافق بدورها على خلع الخديوي، وفحوى هذه الأسباب خوف إنجلترا من خروج الأمر من يدها، وانتقال المسألة المصرية من مسألة محصورة بين إنجلترا وفرنسا إلى مسألة دولية تشترك بفضلها دول أخرى إلى جانب فرنسا وإنجلترا في النفوذ وفي التدخل في شئون الخديوية المصرية، ويعزو «فارمان» عزل الخديوي إلى هذه المنافسة على النفوذ في مصر بين هاتين الدولتين، وليس لمجرد الارتباك المالي بسبب الديون التي عقدها الخديوي. بل إن «فارمان» ينفي أن الارتباك المالي نفسه كان مبعثه الديون، فقال «فارمان» إن السبب في الارتباك المالي لم يكن سوى الفوائد الباهظة ومغامرات الماليين من فرنسيين وإنجليز الذين أقرضوا الخديوي هذه المبالغ بفوائد ضخمة لم يكن منتظرًا أن تستطيع البلاد بمواردها الراهنة سدادها؛ وهذا إلى جانب تشدد أصحاب الديون، من الفرنسيين خصوصًا، في أن تدفع لهم الحكومة أقساط ديونهم، حتى اعتبرهم «فارمان» مسئولين، قبل أي إنسان آخر، عن خلق الأزمة المالية.

وأما الفرصة التي مَكَّنت فرنسا من الضغط على يد إنجلترا فقد واتتها من أيام مؤتمر برلين (١٨٧٨م) خصوصًا؛ بسبب حاجة إنجلترا لمعونة فرنسا في هذا المؤتمر لتأييد

التسوية التي أرادتها للمسألة الشرقية؛ ولأن أسبابًا عدة أقنعت بسمارك الوزير الألماني بضرورة التدخل في الشئون المصرية.

فقد كان «اللورد بيكونز فيلد» (Beaconsfield) (أو «دزرائيلي» (Disraeli)) عند عقد مؤتمر برلين يُعَوِّل على إحراز نجاح كبير لسياسته في المسألة الشرقية بإعادة النظر في معاهدة سان استفانو التي عُقدت في مارس ١٨٧٨م على أثر انهزام تركيا في الحرب ضد روسيا (١٨٧٧–١٨٧٨م)، وقد نالت بلغاريا في هذه المعاهدة وبفضل النفوذ الروسي استقلالًا إداريًّا وتوسعت حدودها تحت السيادة العثمانية فصارت تمتد من البحر الأسود إلى بحر إيجة وتشمل إقليم الروملي ومقدونيا علاوة على بلادها الأصلية؛ فضمنت المعاهدة بذلك استعلاء نفوذ روسيا في البلقان؛ الأمر الذي عارضته إنجلترا؛ لأنه كان يهدد بهدم النفوذ البريطاني في الدولة العثمانية لحساب روسيا، التي استولت بفضل هذه المعاهدة إلى جانب امتداد نفوذها في البلقان على باطوم وأرزن (Ardahan) وقارص من أملاك الدولة العثمانية. وكان «دزرائيلي» يبغي القيام بدور الصديق الذي يهمه المحافظة على كيان الدولة العثمانية حتى يستطيع إقناع الدول بإعادة النظر في معاهدة سان استفانو هذه، ولكن «دزرائيلي» قبل ذهابه إلى المؤتمر كان قد أبرم اتفاقين سريين في لندن أحدهما: مع روسيا في ٣١ مايو ١٨٧٨م اعترفت فيه إنجلترا بامتلاك روسيا لباطوم ومنطقتها امتلاكًا نهائيًّا؛ والثاني: مع تركيا بشأن جزيرة قبرص في ٤ يونيو ١٨٧٨م تعهدت فيه بريطانيا بالدفاع عن ممتلكات السلطان الآسيوية على أن تحتل بريطانيا جزيرة قبرص في نظير جزية سنوية، حتى تتمكن من القيام بمهمة الدفاع عن هذه الممتلكات الآسيوية؛ وذلك على أساس أن يخلي الإنجليز قبرص بمجرد أن يخلي الروس باطوم.

والتأم مؤتمر برلين في ١٣ يونيو، ولكن سرعان ما ذاع خبر هذين الاتفاقين السريين: الاتفاق مع روسيا، وذلك في ١٤ يونيو، ثم الاتفاق بشأن قبرص وذلك في ٨ و٩ يوليو ١٨٧٨م، وكان «دزرائيلي» ووزير خارجيته «اللورد سولسبري» (Salisbury) قد وافقا عل اقتراح بأن يبدأ المؤتمر أعماله باستصدار تصريح من كل عضو من أعضائه بأن حكومته قد جاءت المؤتمر وهي غير مُقَيَّدة في عملها بأية اتفاقات سرية سابقة متصلة بالمسائل موضع البحث في المؤتمر. وعلى ذلك فقد أذاع ذيوع خبر هذين الاتفاقين دهشة عظيمة، وتهدد الخطر سياسة «دزرائيلي» بأسرها في المسألة الشرقية، وتهددت سمعته السياسية عمومًا، بل مركز حكومته في داخل بلاده، وغضب المندوب الروسي «جرتشاكوف» (Gortschakoff) وانحاز إليه زميله الفرنسي «وادنجتون» (Waddington) وكاد المؤتمر

يخفق، وبادر بسمارك الذي ترأس المؤتمر بالتدخل لإنقاذ الموقف، وبفضل وساطته تم الاتفاق بين «وادنجتون» و«دزرائيلي» على حل وسط كان له أكبر الأثر على مجريات الأمور، ليس في مصر وحدها بل في الشام، وأفريقيا الشمالية كذلك، فقد شمل هذا الحل الوسط: أن يُسمح لفرنسا عند أول فرصة سانحة باحتلال تونس، دون أن تلقى أي معارضة من إنجلترا، وذلك كتعويض لها مقابل استيلاء إنجلترا على قبرص، وأن تسير فرنسا بخطوات متساوية مع إنجلترا في كل الاتفاقات أو التسويات المتعلقة بالشئون المالية في مصر، وأن تعترف إنجلترا بالحق الذي تدعيه فرنسا في حماية المسيحيين اللاتين في سوريا، فاستطاع مؤتمر برلين حينئذٍ إنجاز أعماله وتصفية موضوع بلغاريا والمسألة الشرقية بالشكل الذي أرادته إنجلترا عمومًا، والذي تضمَّنته معاهدة برلين التي أُبرمت في ١٣ يوليو ١٨٧٨م.

وقد ترتب على هذا الاتفاق أن صار الإنجليز — كما شهدنا — منساقين وراء الفرنسيين في سياسة إرضاء الدائنين الأجانب على حساب المصريين، وقطعت إنجلترا في هذا الطريق شوطًا بعيدًا حتى تزايد تحرج الأزمة المالية من جهة، وصار الخديوي من جهة أخرى نتيجة للقيود الشديدة التي فُرضت على سلطته منذ أغسطس ١٨٧٨م خصوصًا؛ يعمل لتحطيم هذه القيود بالتخلص من الوزراء الأوروبيين؛ فأسقط بتدابيره وزارة نوبار بعد حادث العصيان الأول المعروف في ١٨ فبراير ١٨٧٩م، وهو الحادث الذي أُهين فيه نوبار والسير شارلس ريفرز ويلسون، ثم لم يلبث أن تبع ذلك حادث آخر من نوعه في الإسكندرية في مارس أُهين فيه ريفرز ويلسون، وأنهى انقلاب ٩ أبريل ١٨٧٩م عهد الوزارة الأوروبية الثانية، وعاد ريفرز ويلسون إلى بلاده.

وَلَمَّا كان ريفرز ويلسون يعتبر الخديوي مسئولًا عن كل الإهانات التي لحقت به، وعن كل الانقلابات التي وقعت لإنهاء السيطرة الأوروبية، فقد قصد مباشرة إلى باريس بعد خروجه من مصر لمقابلة بيت روتشيلد المالي الذي عقدت معه الوزارة الأوروبية الأولى «نوبار-ويلسون» قرض أكتوبر ١٨٧٨م بحوالي تسعة ملايين جنيه، واجتهد في إقناع آل روتشيلد بأن أموالهم مهددة بخطر الضياع بسبب الحوادث الأخيرة في القاهرة والإسكندرية؛ لأن الخديوي — كما قال — يعتزم عدم الوفاء بديونه تحت ستار إنشاء الحكومة الدستورية، وأن آل روتشيلد إذا لم يبذلوا قصارى جهدهم لمنع إنشاء الحكومة الدستورية ضاعت عليهم أموالهم. وعندئذٍ شرع بيت روتشيلد يستخدم كل ما لديه من نفوذ سياسي للضغط على الحكومات في باريس ولندن وبرلين من أجل التدخل الفعلي السريع في المسألة المصرية؛ ووافق بسمارك على التدخل.

ولما كانت إنجلترا مشغولة بمتاعبها وقتئذٍ في جنوب أفريقيا (حرب الزولو في ترنسفال) ولا يبدو أنها تميل إلى التدخل الجدي لعزل إسماعيل، فقد اتجهت فرنسا إلى بسمارك تستحثه على التدخل بدعوى ضرورة العمل من أجل صيانة مصالح أصحاب الديون من الرعايا الألمان، ورحب بسمارك بهذه الفرصة ليجعل لألمانيا مكانة في شئون الشرق؛ الأمر الذي أجبر الإنجليز على الانضمام إلى فرنسا. وعندئذٍ اتفقت الدول الثلاث على أن تطلب من الباب العالي كآخر خطوات التدخل، أن يبادر بعزل الخديوي إسماعيل.

وبدأ تدخل ألمانيا بأن احتجت حكومتها في ١٨ مايو ١٨٧٩م على المرسوم أو القرار الذي أصدره الخديوي في ٢٢ أبريل ١٨٧٩م متضمنًا مشروع «اللائحة الوطنية» لتسوية الديون (وهي اللائحة التي قلنا إن النواب والأعيان وضعوها يوم ٢ أبريل، وتقدموا بها يوم ٥ منه، وتبِع تقديمها إقالة وزارة محمد توفيق أو الوزارة الأوروبية الثانية في ٧ أبريل، وتأليف الوزارة الوطنية برياسة محمد شريف في اليوم التالي)، فاحتج بسمارك على مشروع ألغى به إسماعيل — كما جاء في احتجاج بسمارك — «حقوقًا قائمة ومعترفًا بها، مخالفًا بذلك مخالفة صريحة رأسية التعهدات الدولية المعقودة عند الاتفاق على إنشاء الإصلاح القضائي»، وكانت المحاكم المختلطة قد أصدرت أحكامًا في صالح أصحاب الديون. واعتبرت الحكومة الألمانية حينئذٍ مرسوم ٢٢ أبريل ١٨٧٩م «خاليًا من كل ملزم قانوني، فيما يتعلق باختصاص المحاكم المختلطة وحقوق رعايا الإمبراطورية الألمانية. واعتبرت الخديوي مسئولًا عن كل نتائج أعماله غير الشرعية»، فكان هذا الاحتجاج منشأ الإجراءات السريعة التي اتُّخذت في الأيام القليلة التالية وأسفرت عن خلع الخديوي إسماعيل.

(٣) تقرير «فارمان» (٨ يوليو ١٨٧٩م)

ولقد ذكر «فارمان» كل هذه الأسباب التي أدت إلى خلع الخديوي في ذلك التقرير الذي ذكرنا أنه بعث به إلى حكومته من القاهرة في ٨ يوليو ١٨٧٩م، فقال:

> لقد بسطت لكم في تقارير سابقة الحوادث التي وقعت في مصر خلال الأيام القليلة الماضية، والآن سأذكر لكم بعض الملاحظات بشأن ما فعلته الدول الأوروبية بزعامة فرنسا وبتحريض من هذه الدولة.
>
> وليس غرضي أن أتولى الدفاع بصورة من الصور عن حكومة الخديوي السابق حيث يصعب جدًّا — عندما لا تكون هناك أية آراء معينة عَمَّا يجب أن

تقوم على أساسه الحكومة الصالحة أو الطيبة — أن يعثر الإنسان على مسوغ يمكن أن يسوغ به نشاط أو عمل أي أمير شرقي.

ولو أرادت فرنسا وإنجلترا أن تخلعا أمير الأفغان أو شاه العجم أو سلطان الأتراك، لما صعب عليهما أن ينتحلا سوء الحكم كعذر يسوغ فعلهما، ولما وجدتا صعوبة في جعل هذا الادعاء يرسخ في أذهان العالم المسيحي بأسره.

إن ما أريد ذكره هو أن من بين كل هذه الحكومات، كانت حكومة الخديوي إجمالًا هي أفضلها، وذلك حسب أكمل ما لدي من معلومات استطعت الحصول عليها، فهي الحكومة الشرقية الوحيدة التي انفردت دون نظيراتها بمحاولة التقدم والرقي إطلاقًا في كل ما يتصل بأسباب الحضارة الحديثة، والآن وقد بدأ الناس يستعرضون ما تم في عهد سموه، فهذا التقدم الذي حصل إنما يُنظر إليه على أنه كان عظيمًا جدًّا.

وإنه لمما يبعث على السرور دائمًا أن نرى حكومات مطبوعة بالطابع الإنساني الحر تحل محل الحكومات القاسية والاستبدادية، ولا شك في أن العالم المتمدين سيرحب ترحيبًا عظيمًا بأي عمل يدعو لتخفيف بؤس طبقات الفلاحين في مصر ولو شيئًا قليلًا، ولكن يتعذر علينا أن نتوقع بروز مشروعات إنسانية في الشرق على أيدي حكومات لم ترَ ما تفعله إزاء المذابح أو الفظائع البلغارية سوى تقديم الاعتذار (والإشارة هنا إلى حادث الفظائع البلغارية المشهورة عندما قام المسيحيون في بلغاريا بالثورة وذبحوا عددًا من العثمانيين، وذبح العثمانيون منهم عند إخماد الثورة حوالي اثني عشر ألفًا في يوليو ١٨٧٦م ولم تتدخل فرنسا أو إنجلترا) ثم كان في قدرتها وبكلمة واحدة منها إنهاء نضال أهل كريت (والإشارة هنا إلى الثورة التي قام بها أهل كريت ضد تركيا منذ ١٨٦٤م) من أجل الحرية؛ ذلك النضال الذي استمر سنوات عديدة، ولكنها لم تفعل، وهذه الدول هي كذلك تلك التي ظلت تؤيد الحكم الإسلامي في المقاطعات المسيحية في الدولة العثمانية. ولذلك أجد نفسي عاجزًا عن إدراك ادعاء هذه الدول أنها تسترشد في عملها بأي مبدأ خلاف تحقيق مصالحها الذاتية، وهذه المصالح الذاتية مسألة تختلط بها شئون المال مع السياسة، والسياسة هي العنصر الجوهري في المسألة. والحقيقة أن المسألة المالية وشعور الاستياء العام الذي تسببت في إثارته أوروبا «ضد الخديوي» إنما هي مجرد أعذار أو الفرصة التي تجعل ممكنًا تنفيذ خطط سياسية معينة.

وطبيعي أن يستنتج الإنسان أن كلمة الدول الأوروبية العظمى ما كانت لتتفق على عزل الخديوي لو أنه لم تكن هناك أسباب قوية تبرر اتخاذ هذه الخطوة، ولو أننا حاولنا أن نعثر على مسوغ نبرر به العمل الجماعي بين الدول العظمى، الذي يتأثر به جيران هذه الدول، الضعفاء، لاتضح لنا أن هذه مهمة عسيرة؛ ولو أنه من السهل العثور دائمًا على أعذار ودعاوى عريضة.

وبطبيعة الحال لو أن الخديوي لم يأخذ على عاتقه التزامات مالية يعجز عن مواجهتها أو القيام بسدادها، لانعدم العذر أو السبب الذي دعا الآن إلى التدخل في شئون حكومته، ولكن لم يسبق أن اعتبر عجز الدولة عن دفع ديونها سببًا يُخَوِّل الدول الأجنبية الحق في أن تخلع حاكمها أو أن تُغَيِّر حكومتها، زِدْ على هذا أن الحكومات الأوروبية تعرف جيدًا، ولدرجة كبيرة، كيف صار الدين المصري، ولا يجوز لنا أن نفترض أن هذه الحكومات «الأوروبية، عندما أقرض رعاياها الخديوي» كانت مخدوعة بما تكتبه الصحف؛ أي بدعاية الصحف عن متانة مركز مصر المالي والمشروعات الإنشائية … إلخ.

ففرنسا تعرف حق المعرفة الطريقة التي وجد بها الخديوي أنه مرغم ظلمًا، بسبب فعل حكومتها وفعل الحكومة الإنجليزية، على دفع مبالغ طائلة إلى شركة قناة السويس؛ الأمر الذي هو منشأ متاعب مصر المالية، وفرنسا تعرف كذلك جيدًا الطريقة التي دخل بها رعاياها في مغامرات مالية بعيدة عن الحكمة والصواب يبغون بها الحصول على سعر أو فوائد ضخمة للأموال التي أقرضوها، وذلك بسبب اضطرار مصر إلى الاستدانة كي تسد حاجتها الضرورية.

ولا أكون مجافيًا للحقيقة إذا ذكرت أن الحكومة الفرنسية ورعاياها كانوا مسئولين عن خلق الموقف المالي الراهن في مصر، أكثر من أية حكومة من حكومات الأمم الأخرى، أو رعايا هذه الحكومات، وبما في ذلك أيضًا الخديوي نفسه.

والمسيو فردنند دلسبس رجل عظيم وفاضل، وإني معجب به، وتدين تجارة الشرق لقدرته الفائقة ونشاطه ومثابرته. ولكن المسيو فردنند دلسبس فيما يتعلق بمصر والخديوي كان بمثابة الروح الشريرة التي سيطرت عليهما.

وإني لا أعتقد، في ضوء كل الظروف، وفيما هو متفق مع الحقائق، أن الحكومة الفرنسية إنما اعتزمت القيام بحرب صليبية في الشرق، من أجل المال

فحسب، ولو أني أعرف تمامًا كيف يعتبر كل فرنسي أن مصر منجم للذهب مخصص له، وأن حق الأولوية لاستغلال هذا المنجم من نصيب مواطنيه، والحافز الحقيقي لفرنسا إنما ينحصر في عاملين؛ أحدهما: استرجاع سمعتها المفقودة في الشرق، وما يترتب على هذا من استرجاع ما كان لها من مزايا تجارية وسياسية؛ والآخر: هو التأثر لشرفها المثلوم، والفرنسيون هنا لا يجعلون من هذا العامل سرًّا مكتومًا، وكذلك لا تحاول صحفهم أن تخفيه، ولو أنهم يحذرون من ذكر مصدر شكواهم واستيائهم الرئيسي، ذلك الذي نال من كبريائهم الوطني وجرح هذا الكبرياء جرحًا بليغًا.

ومن أزمان طويلة، في الواقع من أيام نابليون الأول، اعتبرت فرنسا أن لها حقوقًا في الدول الأفريقية الشمالية، وفي مصر والشام، أعلى من حقوق الدول الأوروبية الأخرى. ولقد نظرت فرنسا إلى هذه المقاطعات كأنها ملحقات «تابعة لها» من حقها أن تملي عليها إرادتها، وتلك فكرة وطنية فرنسية لم يطرأ عليها تغيير في عهد حكوماتها كلها، مهما تغيرت، وفي مصر استمر النفوذ الفرنسي: مستعليًا على كل نفوذ آخر سنوات كثيرة، ولا سيما في أيام الإمبراطور نابليون الثالث. ففي الوقت الذي بلغ فيه الإمبراطور نابليون الثالث أوج مجده كان القنصل الفرنسي في مصر هو خديوي الخديوي، ولكن حوادث ١٨٧٠–١٨٧١م وسقوط الإمبراطورية الثانية أفقدا فرنسا تفوقها في مصر لدرجة كبيرة، ومن ذلك الحين لم يقتصر الإنجليز على ممارسة نصيبهم من السيطرة فحسب، بل صاروا أصحاب النفوذ الأول، ثم أظهر الخديوي ما صار يدل في وضوح وجلاء على أنه يفضل هؤلاء الإنجليز على سادته القدامى. ومن المحتمل أنه لم يكن يدور في خلده أن فرنسا سوف تستطيع في زمن قريب جدًّا القيام بدور هام في ميدان السياسة الشرقية.

ولقد كان إنشاء قناة السويس مجهودًا فرنسيًّا، ولكنه — لدرجة كبيرة — تم بفضل الأيدي المصرية والأموال المصرية. ثم إن الغرض من حفر القناة كان تحويل قسم مهم من تجارة الشرق إلى مرسيليا بدلًا من ذهابها إلى لندن وليفربول. ولكن هذه المحاولة لم تنجح إلا نجاحًا جزئيًّا، ومع كل هذا فقد نظر الفرنسيون إلى القناة كأنما هي ملك لهم، أو اعتقدوا على الأقل أن الواجب يقتضي أن تُوضع القناة تحت سيطرتهم، فعندما باع الخديوي «حصة مصر في

أسهم القناة» إلى إنجلترا «كعملية خاصة بينه وبينها» جرح بفعله هذا كبرياء الفرنسيين. ولقد كان الغرض من بيع هذه الأسهم خدمة مصالح الفرنسيين أصحاب سندات الديون. ومع ذلك فقد اعتُبر هذا البيع ضربة شديدة موجهة ضد مصالح الأمة الفرنسية الوطنية، ولم تغفر فرنسا للخديوي ذلك أبدًا، وما من شيء فعله الخديوي أو كان في مقدوره أن يفعله منذ خريف ١٨٧٥م، استطاع أن ينال رضاء الفرنسيين، ومن ذلك الحين انعدمت كل رحمة في قلوبهم نحو مصر، وتأثرت جميع أعمالهم التالية بالعداوة التي شعروا بها نحو الخديوي.

ونظرت إنجلترا إلى ارتباك مصر المالي بشيء من القلق والانشغال الذي مبعثه الخوف من الاحتمالات المتوقعة «للاعتداء» على الحقوق التي افترضت وجودها لنفسها «في الخديوية»، وإنجلترا قد ناضلت دائمًا ضد تفوق النفوذ الفرنسي في مصر، ولما كانت الآن — بعد عملية «شراء أسهم» قناة السويس — قد صارت لدرجة كبيرة ملكًا لها، فقد تعذر عليها أن تترك فرنسا، بدعوى الرغبة في المحافظة على مصالح رعاياها، تظفر بسيادة جديدة على مصر، ووجدت إنجلترا من الأفضل لها أن تسير مع فرنسا في هذا الطريق بدلًا من أن تتركها تمضي فيه وحدها. ومع ذلك، وحسبما لدي من معلومات وثيقة، لم يكن غرض إنجلترا يزيد على فعل شيء أكثر من مجرد استخدام ضغط دبلوماسي خفيف مع الاحتفاظ بصداقته في الوقت نفسه، واستبقاء إيثاره لها.

ولكن الحوادث التي وقعت في ١٨٧٧–١٨٧٨م خدمت فرنسا؛ وذلك لأن إنجلترا لم تلبث أن وجدت من الضروري أن تنال تأييد فرنسا لها في مؤتمر برلين، وقد نالت هذا التأييد فقط عندما حصلت على موافقة الدول على أن تستبعد المسائل المصرية من دائرة بحث المؤتمر، وأفهمت فرنسا أنه لن يحدث أي تدخل في السياسة التي تتبعها هذه في مصر.

وتحت ضغط المسائل المعروضة على بساط البحث في مؤتمر برلين، والتي لم يكن المؤتمر قد وصل إلى قرار بشأنها، عاونت إنجلترا (ضد نصيحة قنصلها العام في مصر) على إرغام «الحكومة المصرية» على دفع كوبونات مايو ١٨٧٨م.[٢]

[٢] والكوبون قسيمة أو وريقة مرفقة بكل سهم أو سند تُفصل عند ميعاد دفع الأرباح والفوائد وتُقَدَّم للحصول عليها.

ولقد اعترفت إنجلترا بعد ذلك بهذا الخطأ الذي ارتكبته، وحاولت النكوص على عقبيها ووقف فرنسا ومنعها من المضي في طريقها.

وفي أثناء ذلك كانت قد شُكِّلت لجنة التحقيق العليا «مرسوما ٢٧ يناير و٣٠ مارس ١٨٧٨م»، وتألَّفت هذه من مجرد عملاء للدائنين الأوروبيين، وما كان يمكن أن تسفر نتائج أعمالها إلا عن إضافة ارتباكات جديدة، ولرغبة الخديوي في استرضاء «الدول والدائنين» شَكَّلَ وزارة نوبار باشا (في ٢٨ أغسطس، وهي الوزارة المسئولة الأوروبية الأولى المعروفة)، وعَيَّنَ السير ريفرز ويلسون وزيرًا للمالية، ولكن بتعيينه أظهر الخديوي تفضيله الواضح للإنجليز، مما جعل فرنسا تغضب لهذه الإهانة التي لحقت بها، وتطلب تعيين وزير «فرنسي» في الوزارة، فاضطر الخديوي إلى إجابة مطلبها، وعَيَّنَ المسيو دي بلنيير وزيرًا للأشغال العمومية. وفي هذا الحين لم تكن هذه مصلحة أو وزارة مهمة، فأبدى الفرنسيون عدم رضاهم وقالوا إن التعيين في هذه الوزارة لا يتناسب مع كرامتهم ومجد أمتهم، فلإرضائهم ضُمَّت عدة مصالح أخرى إلى وزارة الأشغال العمومية حتى صارت هذه الوزارة في النهاية من الوزارات ذات الأهمية العظيمة.

ولكن فشل الوزيرين الأجنبيين الظاهر والمعترف به في إدارة شئون وزارتيهما لم يلبث أن أوجد ارتباكات جديدة؛ ثم إنه أوجد حزبين بين الفرنسيين إلى جانب الحزبين اللذين كانا قد وُجدا من قبل بين الإنجليز، والأحزاب التي وقفت ضد الوزيرين الأوروبيين والتي نالت تعضيد القنصل الإنجليزي العام «فيفيان (Vivian)» والقنصل الفرنسي العام «جودو (Godeaux)» كانت هي الأقوى. وعندما أخرج الخديوي السيدين ويلسون ودي بلنيير في ٧ أبريل ١٨٧٩م (والإشارة هنا إلى إقالة وزارة محمد توفيق أو الوزارة الأوروبية الثانية) إنما بفعله هذا كان ينفذ الرغبة الإجماعية التي ظهرت في مصر «لإخراجهما».

ولكن المعركة الحقيقية كانت قد بدأت؛ فالمسيو دي بلنيير وأصدقاؤه كان نفوذهم قويًّا في باريس لدرجة تكفي للأخذ بآرائهم، فسُحب القنصل الفرنسي «وأُرسل بدلًا منه المسيو تريكو (Tricou)». ومع أن السير ريفرز ويلسون لم يكن على الأقل منذ مدة طويلة ناجحًا في لندن، فالذي يروج الآن أن المستر

فيفيان لا يعود إلى مصر (وقد عُيِّنَ بدلًا منه السير فرانك لاسال (Frank Lascalles) في مارس ١٨٧٩م).

وفي مبدأ الأمر كان قد تقرَّر في لندن أن الأمور قد سارت شوطًا بعيدًا في مصر في صالح الدائنين، وأن أضرارًا كثيرة قد لحقت بالشعب المصري بسبب السياسة التي اتُّبعت، واعترف الإنجليز بأن إرغام «الحكومة المصرية» على دفع كوبونات مايو ١٨٧٨م كان خطأً جسيمًا، وأن المجاعة التي انتشرت عقب ذلك في الصعيد كانت لدرجة كبيرة، على الأقل بسبب هذا الفعل الاستبدادي من جانب فرنسا وإنجلترا.

وعلاوة على ذلك رأت إنجلترا أن اتباع سياسة لينة يعود بفوائد أكبر على نفوذها وتفوقها في مصر ويدعو إلى دعمهما، ولكن فرنسا لم تكن راضية أبدًا، وزخرت صحافتها بحملات النقد والتشنيع على الخديوي في أوروبا، وأتت هذه الحملة ثمارها، ومع أن حزبًا قويًّا من المصرفيين المضاربين «الإنجليز» اشترك مع فرنسا في حملتها هذه، فإن الحكومة الإنجليزية على ما يبدو لم تكن تميل لسلوك هذا الطريق، ولكن في هذه اللحظة بالذات حدث أن دخلت ألمانيا الميدان كالحليف الظاهر لفرنسا، وأي إنسان أُتيح له أن يرقب سير الأمور في مصر من الناحية الدبلوماسية خلال العامين الماضيين، ويقف على شئونها، لن يجد أدنى صعوبة في معرفة السبب الذي حدا بالبرنس بسمارك إلى هذا التدخل غير المنتظر.

فقد لعبت ألمانيا حتى الآن دورًا متواضعًا في شئون الشرق، ولم يكن لها نفوذ يُذكر إذا قورن هذا بما كان لإنجلترا وفرنسا، ومع هذا بلغ مقدار ما ساهمت به من الدين السائر ١٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزي، صدرت بالجزء الأكبر منه أحكام من المحكمة المختلطة لصالح أصحابه. وكان من رأي قنصلها العام «البارون دي سورما» أن واقعة صدور أحكام من محكمة ذات صبغة دولية تضفي على «هذه الديون» طابعًا خاصًّا، ومعنى عدم دفع هذه الديون، امتهان المحاكم «المختلطة» وعدم احترام (أو تحقير) أحكامها. ولما كانت النمسا في وضع يشبه هذا الوضع، فقد بذلت هاتان الحكومتان جهودًا كبيرة للحصول على دفع ديون «رعاياهما»، ولكن لما كان ضغط فرنسا وإنجلترا لدفع الكوبونات (أي أقساط الدين الثابت) أكثر صرامة، فقد استنفد دفع هذه كل الأموال المتحصلة، ولم يُدفع شيء «لأصحاب الديون السائرة من الألمان والنمسويين».

وشكا القنصلان العامان: الألماني والنمسوي-الهنغاري من أن الخديوي استجاب لمطالب القنصلين العامَّين الفرنسي والإنجليزي، في حين أنه لم يُلْقِ بالًا لمطالبهما هما، وحقيقة الأمر أن هذين القنصلين ظلا دون نفوذ إطلاقًا خلال عام ونصف، حتى إنهما صارا يقولان إنه ليس بالقاهرة سوى قنصلين عامين فقط، وإن الأجدر بسائر القناصل أن يعودوا إلى بلادهم.

وعندما أُبلغت هذه الحقائق إلى البرنس بسمارك، وجد فيها ما يجرح شعوره ويغضبه بسبب المركز «الثانوي» الذي صار لألمانيا في مصر، والخديوي لم يخطر بباله أن يجرح شعور ألمانيا، ولكنه اعتقد لما ظهر من إلحاح وتهديد من جانب فرنسا أن دفع الكوبونات أمر لا محيص منه، فدفعها. وعندئذٍ لم يَبْقَ لديه ما يدفعه لأصحاب الديون السائرة؛ وبذلك غدا أولئك الذين دفع لهم — تحت الإلحاح والضغط — وأولئك الذين لم يدفع لهم — لعدم وجود المال لديه — أعداء الخديوي على السواء. لقد بذل الخديوي قصارى جهده ولكنه لم ينجح في إرضاء أحد! فرنسا لا تريد أن ترضى، وألمانيا لم يكن لديها سبب يدعوها للرضا.

وبعد ٧ أبريل ١٨٧٩م (وهو تاريخ إقالة وزارة محمد توفيق). وعندما بدا أن إنجلترا سوف تترك فرنسا وتتخلى عن مؤازرتها، عمدت فرنسا إلى مفاتحة حكومات الدول العظمى في أوروبا في الأمر، ووجد بسمارك عندئذٍ الفرصة السانحة للتدخل، والظفر بالمركز الذي اعتقد أنه من حقه أن يظفر به في شئون مصر.

ولا علم لي بتاريخ سري آخر أو بدوافع أخرى قد تكون هذه المسألة منطوية عليها، ولكن من المحقق أن فرنسا استطاعت تحريك إنجلترا فقط عندما ذاع نبأ الموقف الذي أزمعت ألمانيا على اتخاذه، فقد أدركت إنجلترا أنه صار يجب عليها أن تسير مع فرنسا، وإلا سارت فرنسا في الطريق وحدها أو متحدة مع ألمانيا، ونالت «فرنسا» بذلك مركزًا في مصر يضر بالمصالح الإنجليزية، وأما ما أدركته فرنسا من نجاح أخير (عزل الخديوي) فمرده المباشر إلى ألمانيا؛ لأنها بمجرد أن نالت تأييد إنجلترا، بفضل ما فعلت ألمانيا، صار من السهل عليها أن تحقق ما بقي في عزمها، ولكن هذه النتيجة (عزل الخديوي) كان لها آثارها؛ فإنجلترا صارت هي الخاسرة؛ لأن الواجب صار يقتضي الآن ليس فقط

استشارة ألمانيا والنمسا والمجر في شئون مصر، بل ربما كذلك إيطاليا، وهذا في الوقت الذي نالت فيه فرنسا مركز الزعامة، ففرنسا هي التي أوجدت الخلع (خلع الخديوي) وأصبح القنصل الفرنسي اليوم هو الحاكم الفعلي لمصر، فإذا قال اطردوا هذا الوزير، وعيِّنوا هذا الرجل أو ذاك في مكانه، نُفذ ما يريده في أربع وعشرين ساعة.

ومن المحتمل الآن أن تبقى فرنسا وقتًا طويلًا وهي تحتفظ بهذه المكانة العالية جدًّا.

ويشعر الإنجليز المقيمون هنا بأنهم هم الخاسرون، وإذا استثنينا موظفيهم فهم عمومًا يندِّدون «بالسياسة» التي سارت عليها حكومتهم؛ فقد رأوا الخديوي صديقًا لإنجلترا، وفي نظرهم أن هذه قد تخلت عنه جبنًا ونذالة، تسليمًا منها لنزوات فرنسا الشاذة.

وما يقال عن وجود اتفاق حبي أو ودي بين فرنسا وإنجلترا في المسألة المصرية، ليس إلا في الظاهر فقط، بل يعترف الموظفون الإنجليز أنفسهم أنه قد صار استدراج حكومتهم بغباوة إلى الدخول في محالفة مربكة وسيئة، وتختلف آراؤهم كل الاختلاف عن آراء الفرنسيين فيما يجب فعله، ويكاد يكون مستحيلًا أن يتفق إنجليزي وفرنسي في عمل مشترك بينهما: فكل فريق يشعر بالغيرة من الآخر، وكل منهما يعتقد أن للآخر أطماعًا في مصر، وكلاهما في سويدائه، وكقاعدة أولية يختلف عن الآخر في هذه المسألة برمتها، وإذا كان هذا الاختلاف لا يؤدي عاجلًا إلى نزاع علني بينهما، فمرد ذلك إلى وجود مصالح ومشكلات سياسية في أماكن أخرى تمنع إنجلترا من سلوك المسلك الذي تتوق لسلوكه لولا ذلك.

ومن المعروف أن الموقف الراهن في الشرق في حالة تجعل من المحالفة الفرنسية ضرورة حتمية لإنجلترا، وقد أفادت فرنسا من هذه الظروف لتسترجع مركزها (أو نفوذها) المفقود في مصر.

ولقد لعبت المسألة المالية دورها في «مسألة عزل الخديوي»، ولكن رجال المال والمضاربين ما كان في وسعهم أن يفعلوا شيئًا لولا وجود هذه الكراهية التي تشعر بها فرنسا نحو الخديوي، والتي سببها الاعتقاد بأن الخديوي قد تخلى عنها وفَضَّلَ عليها إنجلترا، ولولا وجود فكرة استرجاع السمعة المفقودة، وأما أن الإنجليز لا يعدُّون هذا الحادث الأخير (خلع الخديوي) انتصارًا لهم،

فينهض دليلًا عليه هبوط قيمة السندات المصرية «للدين الثابت»، وهو الهبوط الذي حدث منذ أن خُلع الخديوي، وقلائل من بين أصحاب الديون السائرة هم الذين لا يعتبرون أن أذًى ملموسًا قد لحق بمصالحهم.

هذا وقد انتقل «فارمان» بعدئذٍ إلى الكلام عن نواحي الخطأ والظلم، ثم الصواب والعدالة في الأزمة المصرية التي انتهت بخلع الخديوي، وقال إن مسائل الصواب والعدالة والخطأ والظلم هذه لا تدخل في اعتبار السياسة الأوروبية التي تعد القوة والمصالح في المرتبة الأعظم أهمية.

ثم استمر «فارمان» يقول:

لقد ذكرت من قبل أن الخديوي — في رأيي — قد بذل قصارى جهده في السنوات الثلاث الماضية حتى يوفي بالتزاماته نحو الدول الأوروبية، وحتى يرضيها. ولقد سلك مسلكًا أمينًا، وفعل ذلك برغبة صادقة، وزاد، بالجملة، ما فعله كثيرًا على ما كان يجب عدلًا وإنصافًا على مصر أن تفعله، ولكن عمله هذا لم ينل تقديرًا من أحد. وزيادة على ذلك فقد عامله الممثلون الأوروبيون بسوء نية وغدر.

ولقد عمل بمقترحات بعثة «جوشن» و«جوبير» تحت ضغط شبه رسمي، واحتج الخديوي بأن إيرادات مصر لا تكفي لدفع ربح (أو فوائد) على ديونها تزيد على ٥٪، ثم تلا ذلك سنة تميزت بالكساد العام وبأن النيل فيها كان منخفضًا، والإيرادات كانت أقل من المعتاد. ومما زاد في أعباء مصر أنها اضطرت إلى إرسال عدد كبير من الجنود للاشتراك في الحرب الروسية-التركية (١٨٧٧-١٨٧٨م) ولم يكن الخديوي يريد الاشتراك في هذه الحرب، فظل مترددًا وقتًا طويلًا، ولم يرسل جنوده «إلى البلقان» إلا بعد ضغط إنجلترا الأدبي عليه. ولذلك وجب أن ينال ثلاثون ألف جندي كسوتهم، بما في ذلك أولئك الذي أُرسلوا من قبل لمساعدة تركيا ضد الصرب، ووجب أن يُزَوَّدوا بالعتاد والأسلحة، ثم أن يُرسلوا عبر البحر المتوسط إلى تركيا، ثم أن يُنفق عليهم هناك مدة سنة تقريبًا، وأن يرجعوا بعد ذلك إلى مصر.

وكان وقت عودة هؤلاء الجنود في ربيع سنة ١٨٧٨م. وعندما كان المحصول الشتوي قد فسد بأسره في قسم كبير من الصعيد، راحت فرنسا وإنجلترا تطلبان

دفع كوبونات مايو ١٨٧٨م، وقد دُفعت هذه بالطريقة التي أدت إلى تلك النتائج التي سبق أن أوضحتها في تقاريري السابقة.

وَأَصَرَّ كثيرون على أن الخديوي يغش أوروبا ويخدعها فيما يتعلق بحقيقة إيرادات مصر، وبناءً على طلب إنجلترا وفرنسا كانت وقتئذٍ قد تَشَكَّلت لجنة تحقيق (هي التي عرفنا أن الأمرين العاليين في ٢٧ يناير و٣٠ مارس قد صدرا بإنشائها وتحديد اختصاصاتها ... إلخ) مُزَوَّدة بأكمل سلطات ممكنة.

وخشي الخديوي في أثناء المفاوضات لإنشاء لجنة التحقيق هذه أن يكون الغرض منها استخدامها ضده، وقد أوضح مخاوفه هذه. ولكن القناصل «خصوصًا الإنجليزي والفرنسي» الذين قاموا بهذه المفاوضات أكدوا للخديوي ووعدوه بأنه إذا أمر بتعيين اللجنة وأعطاها كامل السلطات التي يطلبونها لها، فهي لن تُستخدم بأي حال ضد شخصه، وأما هذه المعلومات فقد حصلت عليها من أحد «القناصل» الذين بذلوا هذه الوعود.

وبناءً عليه أصدر الخديوي «أمرين عاليين بتأليفها وتنظيمها»، ولكن كل إنسان يعلم كيف أن لجنة التحقيق عمدت إلى بذل قصارى جهدها من البداية إلى النهاية لإسقاط اعتبار الخديوي وحكومته؛ أي تسويء سمعتهما.

ثم اتضح سريعًا أن الخديوي كان صادقًا في بيانه عن قيمة الإيرادات، وحتى تسد اللجنة العجز، صممت على أن تتسلَّم (أو تأخذ) الدولة (أي الحكومة) أملاك الأسرة الخديوية (وهذه ٤٨٥١٣١ فدانًا أملاك الخديوي، ٢٣٠٠٠ أملاك الأسرة) ووافق الخديوي في آخر الأمر على هذا الإجراء، ولكن بعد أن حصل على توكيد في نظير ذلك بأن يصير سداد الدين السائر، وتسوية المركز المالي بشكل يبعث على رضاء الدائنين والدول الأوروبية. وعلى ذلك فقد استولت على هذه الأملاك (بلغ ما استُولي عليه ٤٢٥٧٢٩ فدانًا) الوزارة المعروفة باسم الوزارة الأوروبية (الأولى التي تَشَكَّلت في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨م) وقد جعلتها هذه «ضمانًا» لقرض روتشيلد (دين الدومين لسنة ١٨٧٨م وهو القرض الذي قلنا إنه عُقد في لندن في أكتوبر من هذه السنة) ولكن الدين السائر الذي كان قائمًا من مدة طويلة بسبب المتاعب «المالية» في مصر، بقي كما هو ولم يُدفع منه شيء.

وعندما طرد الخديوي الوزيرين الأوروبيين، لم يفعل إلا ما أملاه عليه واجبه كرئيس للدولة، وما هو من حقه كذلك أن يفعله بمقتضى ترتيباته مع

الدول الأوروبية (والإشارة هنا إلى مطالبة اللائحة الوطنية في ٥ / ٤ / ١٨٧٩م بإعادة المراقبة الثنائية حسب المرسوم الصادر في ٨ / ١٢ / ١٨٧٨م بعد تشكيل الوزارة الأوروبية الأولى والتي أصدرت هذا المرسوم). ومن ذلك الحين (أي من وقت تشكيل الوزارة الوطنية في ٨ أبريل ١٨٧٩م) جرت إدارة الحكومة من الناحية الاقتصادية كأي إدارة حسنة (أو طيبة) من المحتمل لعدة سنوات مستقبلة، أن تجريها أية حكومة في الشرق سواء كانت هذه حكومة وطنية أم يشرف عليها أجانب.

وفيما يتعلق بما تفعله الدول الأوروبية، يدين الممثلون الأمريكان في مصر برأي واحد فقط؛ هو أن فعلها هذا لم يكن فقط ظالمًا، وبدون سبب كاف يبرره. بل كان بعيدًا عن العدل إطلاقًا بالنسبة للخديوي وشعبه، وأن الادعاء أو الاعتذار — لتبرير هذا المسلك — بأن الحكومة سيئة، هو ادعاء لا يستند على أساس من الحقيقة إذا قِيست هذه الحكومة «الخديوية» بالحكومات الشرقية الأخرى بما في ذلك بلاد الجزائر والهند أيضًا.

ولقد تَشَكَّلت وزارة جديدة (هي الوزارة الوطنية في ٨ / ٤ / ١٨٧٩م) على رأسها شريف باشا كوزير للخارجية ورئيس لمجلس النظار، ولا يمكن الادعاء بأن الوزارة الجديدة أفضل من الوزارات القديمة، والمفهوم هنا أن التغيير حدث لمجرد أن يقال إن تغييرًا قد حدث فعلًا.

ويبدو أن الوزيرين الإنجليزي والفرنسي السابقين في الوزارة المصرية، وهما المستر ريفرز ويلسون، والمسيو دي بلنيير، موجودان الآن في باريس للتشاور بشأن حكومة مصر المستقبلة، ولا يزال هناك حزبان بين الفرنسيين والإنجليز؛ أحدهما لإعادة تأسيس وزارة أوروبية، والآخر لإنشاء رقابة أوروبية على المالية.

والآن أعتقد أني انتهيت من سرد قصة حكم إسماعيل باشا، واليوم تبدأ مصر عهدًا جديدًا في تاريخها، ولكني لا أرى في مستقبلها — كما لم أكن أرى في ماضيها — إلا ظلمًا يقع على طبقات الفلاحين البائسة!

ذلك هو تقرير «فارمان» الذي نشرناه لأول مرة كواحد من الملاحق التي ذَيَّلنا بها كتابنا الذي نشرناه في عام ١٩٣٨م بالإنجليزية عن «الخديوي إسماعيل والرق في السودان»، وهذا التقرير موجود ضمن الوثائق الأمريكية في قصر الجمهورية (عابدين سابقًا).

والتقرير في تلخيصه لحكم إسماعيل، وبيان الأسباب التي أحدثت الأزمة المالية ثم أدت إلى خلع الخديوي؛ متفق مع ما حدث فعلًا، وصحيح من الناحية التاريخية، ومن شأن تحقيق المسائل التي أثارها أن يقرِّر نقاطًا هامة؛ منها: بيان مدى الأخطار التي تهددت مصر من نوع «الوصاية الدولية» التي فرضتها عليها تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م، ثم استبقتها تصفية الأزمة العثمانية–المصرية وصدور الفرمان الشامل في ٩ يونيو ١٨٧٣م، وقد بدت هذه الأخطار في إمعان التدخل الأجنبي في شئون البلاد المالية، ثم انتقال هذا التدخل إلى تدخل صريح في شئونها السياسية منذ أن أُنشئت الرقابة الثنائية (١٨ نوفمبر ١٨٧٦م) وقام نظامها الثنائي (Condiminium).

ثم إن هذا التقرير ينفي قطعًا أن سوء الإدارة كان سبب الأزمة المالية، فلم يذكر كلمة واحدة يمكن بها الاستدلال على أن «إسراف» الخديوي — الذي تغالى الكثيرون في اعتباره عاملًا أساسيًّا — كان منشأ هذه الأزمة أو من العوامل التي ساعدت على استحكامها، بل إن «فارمان» كان صريحًا في قوله: إن مغامرات المضاربين والمصرفيين الأجانب الذين طلبوا فوائد باهظة لديونهم كانت هي السبب الرئيسي في حدوث الأزمة المالية، وذكر «فارمان» ما يفيد أن الحكومة الخديوية عندما عقدت القروض كانت في حاجة ملحة إلى المال؛ أي إنها طلبت المال لمواجهة حالات معينة؛ الأمر الذي أعطى المغامرين والمصرفيين الأجانب الفرصة لاستغلال هذه الحاجة حتى يطلبوا فوائد مرتفعة لديونهم. وأما القول بأن الحكومة الخديوية كانت في حاجة إلى الاستدانة، فهو قول تتضح صحته إذا استُقصيت أسباب عقد كل قرض من هذه القروض على حدة، وابتداءً من قرض ١٨٦٤م المعروف باسم قرض «فرولنج–جوشن». ولقد شهد «فارمان» بأن الخديوي بذل كل ما وسعه من جهد وحيلة لسداد هذه الديون وإرضاء أصحابها، وإرضاء الدول. وعلى ذلك فإذا لم يكن الإسراف هو طابع الإدارة المصرية، وتوفر حسن النية، وكانت العزيمة صادقة لسداد الديون، فقد سقط «المبرر» الذي تذرعت به الدول للتدخل.

ويلقي هذا التقرير مسئولية زيادة الارتباك المالي والتدخل السياسي بالشكل الذي أدى إلى إحكام «الوصاية الدولية» على مصر، حتى انتهى الأمر بخلع الخديوي إسماعيل، على فرنسا، ويترتب على تأكيد هذا الرأي انتفاء أنه كان لإنجلترا في هذا الحين أغراض معينة في احتلال مصر تسعى لتحقيقها عن طريق إرباك الحكومة المصرية وإضعافها، ويجب ملاحظة التفريق هنا بين «الرغبة» في احتلال مصر، والرغبة في بسط نفوذ إنجلترا السياسي على مصر، والمُسَلَّم به أن الإنجليز كانوا يريدون وقتئذٍ بسط نفوذهم السياسي على الخديوية.

ويُستدل من هذا التقرير كذلك (وهو أمر صحيح) أن تشويه سمعة الحكم على يد حكومة فرنسا وأصحاب الديون الفرنسيين (وأكثر ديون هؤلاء ديون سائرة) وفريق من الدائنين الإنجليز (وأكثر ديونهم ديون ثابتة) كان عملًا المقصود به تسويغ التدخل السياسي في شئون مصر وخلع الخديوي. ولقد وجدت إنجلترا عندما انتهى الأمر باحتلالها هي لهذه البلاد أن من صالحها أن تستمر هذه الحملة المُشَوِّهة لسمعة الخديويين، ولإظهار عجز البلاد عن إدارة شئونها عمومًا؛ وذلك لتبرير أو تسويغ حادث الاحتلال البريطاني نفسه، وكان تشويه سمعة الحكم هذا على يد فرنسا في أثناء الأزمة المالية، واستمراره على يد الإنجليز عقب الاحتلال البريطاني، منشأ «أسطورة» الإسراف الذي أرغم الخديوية على الاستدانة واستتبع لزومًا في عرف هذه الأسطورة احتلالًا أجنبيًّا للبلاد لإصلاح شئونها.

وأوضح تقرير «فارمان» أن تدخل بسمارك، وذلك بوساطته أوَّلًا بين «وادنجتون» و«دزرائيلي» في أثناء مؤتمر برلين، ثم لتدخله لعزل إسماعيل؛ كان السبب المباشر الذي جعل إنجلترا تربط سياستها في المسألة المصرية بالسياسة الفرنسية؛ وأن الموقف الدولي في أوروبا الذي اقتضى أن تطلب إنجلترا مؤازرة فرنسا لها في الميدان الدولي كان من العوامل الحاسمة في عزل الخديوي إسماعيل.

والذي يُستخلص من هذا كله أن الأسباب المباشرة لعزل الخديوي إسماعيل، وإضعاف الخديوية، كانت في جوهرها أسبابًا «سياسية» وليست أسبابًا «مالية».

(٤) عزل الخديوي إسماعيل (٢٦ يونيو ١٨٧٩م)

قدم القنصل الألماني احتجاج حكومته على مرسوم ٢٢ أبريل ١٨٧٩م إلى الخديوي في ١٨ مايو، ثم حذت بقية الدول حذو ألمانيا؛ فقدمت النمسا احتجاجها في ١٩ مايو، وإنجلترا في ٧ يونيو، وفرنسا في ١١ يونيو، وروسيا في ١٢ يونيو، وإيطاليا في ١٥ يونيو.

وعندئذٍ طلبت فرنسا وإنجلترا رسميًّا من إسماعيل أن ينزل عن الحكم؛ لأن «الخديوي — كما قالتا — لم يقبل أبدًا بإخلاص أن تتحدد سلطته على النحو الذي اقترحته لجنة التحقيق»، وحاول القنصل الإنجليزي «السير فرانك لاسال» وزميله الفرنسي «تريكو» أن يقنعا إسماعيل بالنزول لابنه توفيق، وكانت إنجلترا وفرنسا تريدان أن يتم هذا النزول دون تدخل من الباب العالي؛ حتى لا يكون للباب العالي «يد» أو فضل في هذا النزول

فيتخذ من ذلك ذريعة للحصول على «امتيازات» لنفسه، ولجأت الدولتان — وانضمت إليهما ألمانيا — إلى تهديد إسماعيل بتولية عمه عبد الحليم باشا بدلًا من ابنه توفيق إذا لم يذعن لرغبتهما، ولكن إسماعيل كان يثق أن في وسعه اجتياز هذه الأزمة بسلام بفضل معاونة السلطان له، وأصرَّ أمام ضغط «لاسال» و«تريكو» على عدم النزول إلا إذا جاءه أمر السلطان بذلك؛ حتى غضب «تريكو» وقال وقد نفد صبره: ومنذ متى كنتم سموكم خادم الباب العالي المطيع؟ فأجابه إسماعيل على الفور: منذ أن وُلدت يا سيدي!

غير أن الباب العالي الذي أدرك أن الدول جادة في خلع الخديوي، سرعان ما وجد أن الفرصة قد صارت سانحة لإظهار سيادته العليا باستخدام حقوقه الشرعية ومحاولة «إلغاء الامتيازات» التي نالتها مصر في فرمانات ١٨٤١–١٨٧٣م إذا استطاع إلى ذلك سبيلًا، فأبرق إلى «خديوي مصر سابقًا» في ٢٦ يونيو ١٨٧٩م يخبره بقرار الخلع، وأبرق في اليوم نفسه إلى محمد توفيق، يخبره بأنه قد ارتقى «السدة الخديوية». وفي ٣٠ يونيو ١٨٧٩م غادر إسماعيل الإسكندرية إلى نابولي، وبقي في المنفى بعيدًا عن مصر حتى تُوفِّي بالقسطنطينية في ٢ مارس ١٨٩٥م.

قال «فارمان» تعليقًا على حادث خروج إسماعيل إلى المنفى: «لم يُقابَل التغيير الذي حصل في الحكومة بأي حماسة في مصر، ولكنه قوبل بإظهار العطف على العاهل الذي سقط والاحترام له؛ وبالرغم من عادة الشرقيين أن يتخلوا عن الذين تنزل بهم الكوارث، فقد كان قصر الخديوي المعزول مزدحمًا يوم نزوله عن العرش بالقاصدين إليه الذين جاءوا ليعبروا عن عواطفهم نحوه. ولقد صحبه إلى المحطة جمع عظيم من الناس … وعلى طول الطريق إلى الإسكندرية، اجتمعت الجماهير في المحطات حتى تظهر شعورها وعواطفها نحو شخصه واحترامها له. وفي الإسكندرية كان الحشد عظيمًا لدرجة أن الخديوي اضطر إلى أن يسلك طريقًا آخر حتى يصل إلى سفينته وقد طلع على ظهر السفينة عدد كبير من الناس لتوديعه، وأما سموه فكان يقابلهم بود عظيم، وفي هدوء نفساني كامل.»

ويستمر «فارمان» فيقول: «ولم نلبث أن عرفنا بذلك الابتهاج العظيم الذي قوبل به في باريس نبأ ذلك النصر الدبلوماسي، وذلك الانتقام المدوي، ولكن في مصر كان الشعور السائد هو شعور شعب مغلوب على أمره حال الأجنبي المكروه بينه وبين عاهله.»

الفصل السابع

آثار ضعف مسند الخديوية

في أثناء اشتداد الأزمة التي انتهت بخلع الخديوي إسماعيل، كتب القنصل الأمريكي «ألبرت فارمان» في ٢٧ مايو ١٨٧٩م يقول: «مهما اشتدت الحملة ضد إسماعيل فهنالك شيء لا سبيل لنكرانه: هو أن مصر خلال الست عشرة سنة التي حكمها قد قطعت في جميع مناحي الحضارة الحديثة شوطًا في الرقي والتقدم ما كان في استطاعتها أن تقطعه في المائة سنة أو ربما في الخمسمائة سنة السابقة، وليس من المحتمل كذلك أن يكون في استطاعتها أن تقطعه لزمن طويل في المستقبل، فالبلاد مدينة في هذا التقدم له كلِّيَّةً.» ثم استطرد يقول: «والخديوي هو الذي فكر في إنشاء دولة أفريقية عظيمة؛ ربما إمبراطورية على نمط أوروبي تقوم على ضفاف النيل، ممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى خط الاستواء.»

ولقد كانت هذه آمالًا عريضة. ومن الثابت أن الخديوي إسماعيل لم يدخر وسعًا في إنهاض البلاد وبناء «إمبراطورية» أو دولة وادي النيل العظيمة. ولكن هذه الآمال لم تلبث أن انهارت بسبب إصرار الدول على إحكام الوصاية الدولية على مصر، عن طريق التدخل المالي السياسي في شئون الخديوية. وأما النتيجة الحتمية لهذا التدخل الذي أفضى إلى خلع الخديوي إسماعيل، فكان ضعف مسند الخديوية؛ وذلك لسبب جوهري واحد؛ هو أن الدول التي آزرت إسماعيل في الحصول على فرمانات سنة ١٨٦٦م عن الوراثة الصُّلبية وسنة ١٨٦٧م عن الخديوية وسنة ١٨٧٣م المعروف بالفرمان الشامل، لم تكن تبغي تقوية مسند الخديوية إزاء الباب العالي، وإنما فعلت ذلك لخدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية، فلم يطرأ أي تغيير على «الوصاية الدولية» التي جاءت بها تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م، بل زادت هذه الوصاية الدولية الآن قوة على قوتها؛ الأمر الذي ترتب

عليه أن ضعف مسند الخديوية ليس فقط إزاء الدول صاحبة المصالح في مصر وخصوصًا فرنسا وإنجلترا، بل إزاء الباب العالي نفسه كذلك.

وقد ظهرت آثار ضعف مسند الخديوية بعد عزل الخديوي إسماعيل في مصر والسودان معًا؛ أما في مصر فقد مهد هذا الضعف للاحتلال البريطاني في حين أنه قد مهد في السودان لقيام الثورة المهدية وتحطيم وحدة الوادي السياسية حوالي ست عشرة سنة، استقطعت الدول الأوروبية في أثنائها كل ما استطاعت أن تستقطعه من أقاليم السودان، شطر الوادي الجنوبي.

ذلك كان المعنى الذي انطوت عليه عبارة من عبارات «فارمان» كذلك في سياق كلامه عند وزن عصر الخديوي إسماعيل، فقال: «لو أن «بيكونز فيلد» أي «دزرائيلي» لم يوافق على العمل مع فرنسا لدفع أقساط الديون، ولو لم يُعزل الخديوي إسماعيل، وتنتقل الحكومة إلى ممثلي أصحاب الديون غير المسئولين؛ لما كانت وقعت معركة التل الكبير، وظهر مهدي ناجح وانهزم «هيكز» (Hicks) في كردفان، ولما وقعت هزائم سواكن وغيرها.»

لقد ترتَّب على ضعف مسند الخديوية إذن قيام الحركة العرابية في مصر والثورة المهدية في السودان.

الفصل الثامن

الحركة العرابية

تمهيد

نزل المصريون على قرار الدول «والباب العالي» بخلع الخديوي إسماعيل يحدوهم الأمل بسبب الوعود الكثيرة التي بُذلت لإدخال الإصلاحات المالية والاجتماعية والسياسية الواسعة، في أن عهدًا جديدًا سوف يبدأ، وتضافرت عدة عوامل على خلق هذا الأمل، منها صفات العفة والاستقامة والاقتصاد والورع (الصفات التي تحلى بها محمد توفيق وكانت تحببه إلى الرعية، وللميول الطيبة التي أظهرها أيام أبيه نحو «المصلحين»)، فقد اتصل وقتذاك بالسيد جمال الدين الأفغاني، وراح يمنيه هو وأتباعه بالوعود الجميلة، ويعده بالإصلاح ساعة أن يعتلي أريكة الولاية «الخديوية».

ومن هذه العوامل الاعتقاد بأن الأزمة المالية سائرة في طريق التسوية؛ لأن الخديوي الجديد لم يلبث أن أصدر مرسومين في ٤، ١٥ سبتمبر ١٨٧٩م بإعادة تأسيس «المراقبة الثنائية» على أساس القرار الصادر في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦م، وقبلت فرنسا وإنجلترا الآن إعادة المراقبة الثنائية؛ ولو أنهما اشترطتا ألَّا يُعزل أحد من المراقبين: الإنجليزي. وكان «إيفلين بارنج»، والفرنسي وكان «دي بلنيير» إلا بعد موافقة حكومتيهما على ذلك؛ ولأن الخديوي وقَّعَ على «قانون التصفية» في ١٩ يوليو ١٨٨٠م، لتسوية الديون، وقد قُسِّمت هذه بمقتضاه إلى: ممتازة وموحدة، وقروض قصيرة الأجل، ودين الدائرة، والدين السائر، ثم أُلغيت المقابلة في نظير دفع مبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزي سنويًّا لمدة خمسين سنة.

وقال الشيخ محمد عبده تعليقًا على «قانون التصفية»:

> كان يوم أُمضي هذا القانون من الأيام المعروفة في تاريخ مصر، وقد احتفل له في الإسكندرية جماهير من أهالي القطر المصري، وعدَّ الناس ذلك اليوم

من الأعياد الوطنية في ذلك الوقت، وقالوا إنه فاتحة الطمأنينة، وضمان من الاضطراب الذي كان يُخشى منه. وفي الحقيقة كان هذا القانون فاصلًا بين ماضٍ قلق مشوش كان يتعسر السير فيه، وبين مستقبل واضح معروف (كما تمنى الجناب الخديوي وصَرَّحَ مرارًا من أنه يريد فصلًا بين الماضي والمستقبل). وأهم ما غنمته الحكومة منه رضاء أوروبا عن الحالة التي قرَّرها «القانون»، واطمئنان الأهالي والجناب العالي على مسند الخديوية وانقطاع المخاوف التي كانت المشاكل المالية تثيرها في الأوهام عندما يخطر بالبال حادثة فصل إسماعيل باشا، وبتلك الطمأنينة كان الفرح لها كالاحتفال.

ولكن سرعان ما خابت الآمال عندما اتضح أن الأجانب صاروا متسلطين على الحكومة؛ لأن الاشتراط بعدم عزل أحد المراقبين في المراقبة الثنائية إلا بعد موافقة حكومته، جعل هذه المراقبة تخرج من مراقبة مالية إلى أخرى سياسية صريحة؛ حيث قد ترتب على حرمان الحكومة المصرية حق الاستغناء عن المراقبين في أي وقت شاءت، أن صار هناك تدخل دائم من جانب الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في الشئون المصرية، بصورة جعلت البلاد بمثابة «محمية» من المحميات؛ أي إن المراقبة تحولت الآن إلى «أداة» تفرض «حماية» إنجليزية-فرنسية على مصر.

وتأكد لدى الوطنيين أن حكومة رياض باشا التي تألَّفت في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩م (وكانت الوزارة الوطنية أو الشريفية استقالت عقب ولاية توفيق، وألَّف محمد شريف وزارة جديدة في ٣ يوليو ١٨٧٩م لم تلبث أن استقالت أيضًا، وألَّف الخديوي محمد توفيق وزارة برياسته هو نفسه في ٢٨ أغسطس لم تمكث إلا أقل من شهر جاءت بعدها وزارة رياض باشا هذه)؛ نقول إنه تأكد لدى الوطنيين أن حكومة رياض باشا قد قبلت هذه «الحماية» عندما شاهدوا رئيس الوزارة يتعاون تعاونًا وثيقًا مع «المراقبة» التي لم تكن تهتم بمصالح الأهلين.

ثم تجمعت أسباب أخرى لزيادة السخط على حكومة رياض؛ فقد ألغى رياض «السخرة» وأساء إلغاؤها الأعيان وسبب كراهيتهم له ولحكومته، كما حنقوا عليه بسبب إجراءاته الأخرى كزيادة أموال الأطيان العشورية. ثم إن أصحاب الأرض «الأعيان» كرهوا المراقبة عندما ألغى قانون التصفية المقابلة دون أن يعوضهم في تقديرهم التعويض الكافي عن إلغائها؛ فانتشر التذمر ضد «العهد الجديد» وكره الشعب «نظامًا» اعتبره امتدادًا

للظلم الذي تحمله لصالح الأجانب؛ وسار المصريون بخطى سريعة في طريق الثورة ضد حكومة الخديوي الضعيفة المستسلمة للنفوذ الأجنبي، ولم يجد الساخطون وسيلة لإنهاء هذه الحالة إلا بالمطالبة «بتأسيس الحكومة على قواعد الشورى، ومنح بعض المنتخبين من الأهالي حق المشاركة في كليات أعمال الحكومة»، ومعنى هذا تقييد السلطة التنفيذية كإجراء ضروري لإنهاء النفوذ الأجنبي المسيطر عليها، أو إنهاء «الحماية»، وكان بسبب هذا التذمر أن نشأ «حزب خفي من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء سَمُّوا أنفسهم بالحزب الوطني، وجعلوا مركز حزبهم في مدينة حلوان.»

ولم يكن هؤلاء «العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء» هم وحدهم المتذمرين من الحكومة، بل انتشر التذمر كذلك بين «رجال العسكرية»، وغرض هؤلاء التخلص من الطبقة الجركسية-التركية في الجيش؛ وهي الطبقة التي احتكرت المناصب العليا واستولت على المرتبات الضخمة، واستأثرت بالترقيات في حين ظل صغار الضباط والجنود «المصريين» محرومين هذا كله.

ويرجع تذمر هؤلاء إلى أيام حملة الحبشة (١٨٧٦م) لسوء تصرف القيادة العليا والإهمال الذي أودى بحياة ألوف الجند، فتكونت من هؤلاء أيضًا عند عودتهم جمعية سرية، من رجالها أحمد عرابي وعلي فهمي وعلي الروبي، وكان غرضهم في هذا الوقت المبكر، إلى جانب التخلص من الطبقة الجركسية-التركية في الجيش وفتح باب الترقي للمصريين، القضاء على حكومة الخديوي إسماعيل وعزل الخديوي نفسه، ثم تعرف أحمد عرابي بالشيخ محمد عبده ومحمود سامي البارودي ويعقوب سامي وغيرهم، وحصل أول تآزر بين العسكريين و«الوطنيين» المدنيين في حادث مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩م التي أُقيلت على أثرها — كما عرفنا — وزارة نوبار وهي الوزارة الأوروبية الأولى.

ولا يعنينا في هذه الدراسة ذكر تفاصيل الحوادث الداخلية التي وقعت في أثناء الحركة العرابية، وإنما الذي يعنينا هو ذكر نتائج السياسة العقيمة التي اتبعتها فرنسا من حيث إصرارها على عزل الخديوي إسماعيل، ثم عجزها لسبب سياستها الضعيفة والمترددة بعد ذلك عن الاحتفاظ بالنفوذ المتفوق في شئون مصر الذي كان ينبغي أن يكون لها بعد أن نجحت في إقصاء إسماعيل من الخديوية، فلقد كان هذا العجز والضعف اللذان اتسمت بهما السياسة الفرنسية هما اللذان أتاحا للإنجليز — أكثر من أي شيء آخر — الفرصة لاحتلال مصر.

(١) التعاون الفرنسي-الإنجليزي

فقد استمر التعاون الفرنسي-الإنجليزي عقب عزل الخديوي، لإحكام «الوصاية الدولية» على مصر، ولجعلها مشاطرة بين إنجلترا وفرنسا فقط، واقتضى ذلك إبعاد النفوذ (أو التدخل) العثماني، وفي تركيا كان السلطان عبد الحميد قد اعتلى العرش منذ ١٨٧٦م، في وقت كانت الأزمة المالية قد أخذت تستحكم حلقاتها في مصر، فلم يكن في وسع خديويها إرسال الرشاوى والهدايا المعتادة إلى الآستانة على خلاف الحال أيام السلطان السابق عبد العزيز؛ ولم يكن عبد الحميد في واقع الأمر يشعر بود وصداقة نحو إسماعيل، وعلاوة على ذلك فقد كانت سياسة عبد الحميد تقوية حكومة السلطنة المركزية، بإخضاع ولايات الدولة لإشراف الآستانة الوثيق، وانتهز الباب العالي فرصة خلع الخديوي فأراد أن يسترد الامتيازات التي منحتها الفرمانات السلطانية لمصر. ولذلك فقد اعتزم في الوقت الذي صدر فيه قرار الخلع أن يسحب فرمان ٩ يونيو ١٨٧٣م، متناسيًا أن الفرمان الذي منح مصر استقلالها الداخلي نهائيًّا، كان قد وافقت عليه الدول، وأنه اكتسب تلك الصفة الدولية التي تجعل سحبه أو تعديله أو تغييره من غير موافقة الدول مبدئيًّا أمرًا متعذرًا، ولو أنه كان في هذا الاشتراط أو النظام ذاته اعتداء واقعيًّا من جانب الدول على حقوق السيادة الشرعية التي للباب العالي على الخديوية؛ وذلك بعينه ما أوجد تلك «الوصاية الدولية» التي نشأت — كما رأينا — من تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م.

ولذلك فإن فرنسا وإنجلترا بمجرد أن وقفتا على عزم الباب العالي، طلبتا الاطلاع على نص الفرمان المزمع إرساله إلى توفيق، ودارت من ثَمَّ مفاوضات عطلت إرسال الفرمان إلى مصر، حتى إذا تأيَّدت وجهة نظر الدولتين، صدر فرمان الولاية (أو التقليد) أخيرًا إلى محمد توفيق في ٧ أغسطس ١٨٧٩م.

ولقد كان الأمران الظاهران في فرمان (٧ أغسطس ١٨٧٩م/ ١٩ شعبان ١٢٩٦هـ) هذا، أن تبعية الخديوية لتركيا قد تأكدت في نطاق الأوضاع الجوهرية التي تقرَّرت في الفرمانات السابقة، فلم تفز تركيا ببغيتها، وأن مصالح أصحاب الديون، وبالتالي الإبقاء على التدخل الأجنبي، وتدعيم النفوذ السياسي الإنجليزي-الفرنسي في الخديوية؛ قد روعيت في هذا الفرمان.

فأما عن الأمر الأول فقد تأكدت تبعية مصر لتركيا على أساس الفرمانات السابقة من حيث بقاء نظام الوراثة الصُّلبية؛ وقد تم ذلك بناء على تمسك إنجلترا وفرنسا بضرورة بقاء هذا النظام؛ ومن حيث «مأذونية» الخديوي (أي الترخيص له) في عقد الاتفاقات

الجمركية والتجارية وكل ما يتصل بالشئون الداخلية، وذلك مع الدول «بشرط عدم وقوع خلل في معاهدات دولتنا العلية البوليتيقية، وفي حقوق متبوعية مصر إليها»، ثم أضاف هذا الفرمان قيدًا جديدًا ألغى به «الرخصة الكاملة» لعقد هذه الاتفاقات التي أُعطيت للخديوية في فرمان ٨، ٩ يونيو ١٨٧٣م، وذلك في قوله الآتي: «وإنما قبل إعلان الخديوية المشارطات (أي الاتفاقات … إلخ) التي تُعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها إلى بابنا العالي.»

ووجدت إنجلترا وفرنسا في هذا القيد ما يُعطل مصالح الدولتين المالية، ويُقَيِّد حرية التعاقد التي وجب في نظرهما أن يتمتع بها الخديوي كي يتمكن من إتمام تصفية المسألة المالية بسهولة. وعندئذٍ اعترف الباب العالي بأن هذا القيد لا يعني وجوب حصول الخديوي على تصريح خاص من السلطات لتنفيذ هذه الاتفاقيات.

ثم عاد الباب العالي فأكد في هذا الفرمان حقوق سيادته الشرعية على الخديوية فقال: «وحيث إن الامتيازات التي أُعطيت إلى مصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خُصَّت بها الخديوية وأودعت لديها (ومعنى هذا أن للدولة العلية الحقَّ في سحبها؛ لأن هذه الامتيازات منحة وأمانة فحسب) لا يجوز لأي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها (ومعنى هذا أنه لا يجوز التنازل للغير عن حقوق السيادة التي تمارسها الخديوية مستمدة من تركيا) أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية إلى الغير مطلقًا.» والمقصود بالأراضي المصرية هنا: مصر والسودان معًا؛ لأن هذا الفرمان ذُكر في أوله: «وجهنا إلى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة والمعلومة مع الأراضي المنضمة إليها المعطاة إلى إدارة مصر.» ومبعث هذا التحذير كان بداية النشاط الإيطالي في السودان الشرقي، ولأن مسألة تخطيط الحدود بين الحبشة والخديوية بعد الحرب الأخيرة بينهما كانت لا تزال معلقة، ولأن الباب العالي كان يخشى بسبب ما ظهر من تدخل إنجلترا وفرنسا للمحافظة على مصالحهما، أن يؤدي هذا التدخل إلى احتلال أجنبي للبلاد، فتوهم أن هذا «التحفظ» الذي أبداه كفيل بإفساد أية مشروعات من هذا القبيل.

وأراد الباب العالي أن يتلافى تكرر المنازعات السابقة التي نشأت من الطريقة التي فسر بها الخديوي إسماعيل «امتيازات» الخديوية، فزاد عدد الجيش، وصار يوصي على صنع السفن الحربية … إلى آخره، فجاء في الفرمان أنه: «لا يجوز جمع عساكر زيادة على ١٨ ألفًا؛ لأن هذا القدر كافٍ لمحافظة أمنية إيالة مصر الداخلية في وقت الصلح»، فلا يُزاد

هذا العدد إلا في الحالة التي تكون فيها الدولة العلية ذاتها في حرب مع غيرها. وكذلك: «لا يُرَخَّص لخديوي مصر أن يُنشئ سفنًا مُدَّرعة إلا بعد الإذن وحصول رخصة قطعية إليه من دولتنا العلية. ومن اللازم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر والاجتناب من وقوع حركة تخالفها.»

وأما عن الأمر الثاني وهو رعاية مصالح أصحاب الديون، وبالتالي الإبقاء على التدخل الأجنبي؛ فمع أن فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩م حرم الخديوي كمبدأ عام عقد القروض «من الآن فصاعدًا بوجه من الوجوه»، إلا أنه استثنى من هذه القاعدة كل ما يُعقد من قروض لتسوية المسألة المالية، واعترف اعترافًا «ضمنيًّا» في هذا الاستثناء بأن للدول «حقًّا» في التدخل في شئون مصر «المالية» (لصيانة مصالح الدائنين) وذلك في وقت كان لا يمكن أن يبقى فيه هذا التدخل «ماليًّا» فحسب، بل صار ماليًّا-سياسيًّا. ومن المتوقع أن تتغلب عليه الصفة «السياسية»، فجاء في الفرمان: «وإنما يكون «الخديوي» مأذونًا بعقد استقراض بالاتفاق مع الدائنين الحاضرين أو وكلائهم الذين يُعَيَّنون رسميًّا. وهذا الاستقراض يكون منحصرًا في تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصًا بها.»

وهكذا لم يخرج الترتيب (أو النظام) الذي جاء به فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩م عن النظام المستند على تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، والذي أقرَّته «تصفية» ١٨٧٣م؛ أي إن هذا الترتيب قد كفل بقاء الوضع الشاذ الذي أوجد، ثم أكد، قيام «الوصاية الدولية» إلى جانب «التبعية لتركيا»، وأما مسند الخديوية نفسه فقد لحق به ضعف كبير بسبب «القيود» التي فرضها هذا الفرمان على سلطة الخديوية. ولقد كانت هذه قيودًا أفاد منها التدخل الأجنبي قبل أي شيء آخر، وزادت في تدعيم «الوصاية الدولية».

ولم تلبث أن اتضحت هذه الحقيقة الأخيرة عندما قامت الحركة العرابية.

(٢) الوصاية الدولية والحركة العرابية

فقد انتهز الباب العالي فرصة الاضطرابات العسكرية بعد حادث عابدين في ٩ سبتمبر ١٨٨١م؛ كي يحاول احتلال البلاد بجنود عثمانيين؛ ذلك بأن أحمد عرابي قَدَّم في ٩ سبتمبر مطالب الحركة، وكانت «إسقاط الوزارة المستبدة (وهي وزارة رياض التي تشكَّلت في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩م) وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبي (وقد بقيت الحياة النيابية معطلة منذ انفضاض آخر مجلس لشورى النواب في ٦ يوليو ١٨٧٩م) وإبلاغ الجيش إلى العدد المُعَيَّن في الفرمانات السلطانية، والتصديق على القوانين العسكرية»،

وكانت تألَّفت لجنة لإصلاح القوانين العسكرية بمقتضى مرسوم في ٢٠ أبريل ١٨٨١م، فسقطت وزارة رياض باشا (في ١٠ سبتمبر ١٨٨١م) وأحيلت المطالب الخاصة بتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش إلى الآستانة. ولما كان أحمد عرابي يبذل وقتئذٍ قصارى جهده لاستمالة الباب العالي إلى تأييد الحركة الوطنية ويخشى أن يعتبره السلطان عاصيًا، فقد صارت الفرصة مواتية — كما اعتقد الباب العالي — لتدبير احتلال البلاد بجيش عثماني، لا سيما أن الخديوي نفسه كانت قد ضاعت سلطته تمامًا بعد حوادث سبتمبر ١٨٨١م هذه.

ولكن سرعان ما تدخلت فرنسا وإنجلترا في الأمر، فأعلنت الأولى على لسان وزير خارجيتها «بارتلمي سانت هيلير» (Barthelemy Saint Hilaire)، والثانية على لسان وزير خارجيتها «اللورد جرانفيل» (Granville)، أنهما تعارضان أية مجهودات قد يبذلها الباب العالي للتدخل (Intervention) في شئون مصر الداخلية، أو للاستفادة من العصيان العسكري لنيل حقوق قد لا تتفق واستقلال القطر الذاتي.

فاكتفى الباب العالي حينئذٍ بإيفاد بعثة إلى مصر، من فؤاد باشا ونظامي باشا وقدري بك لتحقيق أسباب العصيان العسكري. وكان الباب العالي يرجو من ذلك أن يمهد لاسترجاع نفوذه في شئون البلاد، ووصلت هذه البعثة في ٦ أكتوبر ١٨٨١م، وقد أجابت فرنسا وإنجلترا على ذلك بإرسال سفنهما الحربية إلى مياه الإسكندرية للقيام بمظاهرة حربية، فاضطرت البعثة العثمانية إلى مغادرة مصر في ٨ أكتوبر، وكانت نتيجة هذه البعثة أن حصل التقرب بين العرابيين والدولة العثمانية، وبدأ التفاهم والتعاون بين العرابيين وبين الباب العالي في هذا الظرف بوصف أن السلطان العثماني صاحب السيادة الشرعية على مصر.

ولكن هذا المسعى من جانب تركيا لاستعادة نفوذها في مصر، لم يلبث أن قرَّب بدوره بين إنجلترا وفرنسا، ثم سرعان ما اتضحت الحاجة إلى القيام بعمل مشترك من جانبهما لصيانة نفوذهما السياسي في البلاد.

فإن شريف باشا الذي شكَّل الوزارة (وهي الوزارة الشريفية الثالثة) في ١٤ سبتمبر ١٨٨١م، بعد حوادث عابدين، دعا مجلس النواب للانعقاد في يوم ٢٤ ديسمبر كوسيلة للفصل بين الحزب الوطني والحزب العسكري حتى يتسنَّى أن يسترد الخديوي سلطته المفقودة، وأعدَّ شريف باشا «لائحة أساسية» أي دستورًا ليبحثه المجلس. وكان هذا الدستور يتضمن مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب، ومراقبة أعمال السلطة

التنفيذية (أي الحكومة) ويعطي المجلس حق إقرار القوانين، والميزانية، والضرائب، بحيث تعذر على الحكومة فرض أية ضريبة أو استصدار أي قانون إلا بعد تصديق المجلس، وكان معنى هذا إعطاء المجلس «مجلس النواب» حق النظر في الترتيبات اللازمة أو المتصلة بالتسوية المالية، وذلك في وقت اشتد فيه السخط على أعمال المراقبة الثنائية التي تأسست، كما عرفنا، منذ ٤، ١٥ سبتمبر ١٨٧٩م، ثم على قانون التصفية الصادر في ١٩ يوليو ١٨٨٠م، ثم على التدخل الأوروبي الأجنبي عمومًا.

وأزعج فرنسا إعداد هذا الدستور الجديد؛ وخصوصًا لأن الصحف المصرية مثل الحجاز، والمفيد، والمحروسة، ومصر (وهذه أيَّد صاحبها أديب إسحق بعد عودته من منفاه في باريس، الحزب الوطني) والطائف، والتنكيت والتبكيت؛ كانت جميعها تحمل آنئذٍ حملات عنيفة على التدخل الأجنبي، وعلى الإنجليز والفرنسيين على السواء؛ فصار الخوف عظيمًا من أن تشتد المعارضة ضد هذا التدخل عندما يجتمع مجلس النواب، وحزمت فرنسا أمرها على التدخل.

(٣) سياسة فرنسا وأصول المذكرة المشتركة (٧ يناير ١٨٨٢م)

وكانت سياسة «بارتلمي سانت هيلير»، تؤثر احتلالًا فرنسيًّا-إنجليزيًّا مشتركًا لمصر على احتلال عثماني لها، وأراد «بارتلمي سانت هيلير»، من ذلك صيانة مصالح أصحاب الديون، وإبعاد النفوذ العثماني والحيلولة دون انتشاره (أي النفوذ العثماني) في أفريقيا الشمالية، حيث كانت فرنسا قد فرضت على تونس معاهدة «باردو» (Bardo) أو قصر السعد في ١٢ مايو ١٨٨١م، واعترفت تونس بموجبها بالحماية الفرنسية عليها، فكان «بارتلمي سانت هيلير» يريد إذن أن تتحول «المراقبة المالية» إلى أخرى «عسكرية» بالتضامن مع إنجلترا؛ لمنع العثمانيين من احتلال مصر، وعندما سقطت وزارة «جول فري» (Jules Ferry) وكان «سانت هيلير» وزير الخارجية بها، لم تتغير هذه السياسة في عهد الوزارة الجديدة التي شكَّلها «غمبتا» (Gambetta) في ١٤ نوفمبر ١٨٨١م، وكان وزير الخارجية بها كذلك.

فقد اعتقد «غمبتا» أن الحركة الوطنية في مصر ليست سوى مظهر من مظاهر التعصب الإسلامي الذي اعتقد بوجوده في أفريقيا الشمالية، وبأن انتشار هذا التعصب قد تزايد بسبب حملة الفرنسيين في تونس التي انتهت بمعاهدة «باردو» السالفة الذكر والتي فرضت الحماية الفرنسية على تونس.

وكان «غمبتا» قد استمد آراءه عن الموقف في مصر من نوبار باشا وريفرز ويلسون اللذين كانا في باريس وقتئذٍ؛ ثم إنه كان متأثرًا لحد ما في سياسته نحو مصر بالمصالح المالية اليهودية؛ لأن «غمبتا» من أصل يهودي، فقامت سياسته على منع الاحتلال العثماني لمصر بكل وسيلة، وتمهيد السبيل للتدخل الفعلي المشترك بين إنجلترا وفرنسا، وبالتضامن فيما بينهما؛ وقبل كل شيء تجنب جعل المسألة المصرية مسألة دولية؛ أي تجنب إشراك الدول الأوروبية الأخرى في حل المسألة المصرية، ووضع الحل المنتظر لها في أيدي فرنسا وإنجلترا وحدهما.

وتلاقت السياسة الفرنسية — من حيث جعل التدخل في المسألة المصرية مقصورًا على إنجلترا وفرنسا — مع السياسة الإنجليزية.

فقد أوضحنا سابقًا كيف أن إنجلترا ما كانت تريد المضي في الخطة التي رسمتها فرنسا والتي انتهت بخلع الخديوي إسماعيل، لولا أنها اضطرت لفعل ذلك، وكان جوهر سياستها الاحتفاظ لنفسها بالنفوذ السياسي المتفوق في مصر، ومنع انتقال المسألة المصرية من مسألة تفصل فيها إنجلترا وفرنسا وحدهما فحسب، إلى مسألة دولية يكون للدول الأخرى شأن فعلي في أمرها، وكان ذلك هو السبب الذي جعلها تتعاون مع فرنسا في عامَي ١٨٧٨م و١٨٧٩م خوفًا من تدخل ألمانيا وغيرها من الدول.

ولكن سياسة إنجلترا بعد أن اشترت أسهم قناة السويس (١٨٧٥م) واحتلت جزيرة قبرص (وقد أخذتها من الأتراك في صيف ١٨٧٨م) وبعد أن احتلت فرنسا تونس في مايو ١٨٨١م؛ أخذت تتحول تدريجًا من الاقتصار على منع أية دولة أخرى من احتلال مصر، والامتناع هي نفسها كذلك عن احتلالها (حيث رفضت في ١٨٧٨م قبول نصيحة ألمانيا وروسيا لها باحتلال مصر) أخذت تتحول إلى التفكير (إذا لزم الأمر) في التدخل الفعلي منفردة، مع ما سوف يستتبعه هذا التدخل المنفرد إذا حصل، من احتلالها لمصر وحدها في النهاية.

ومع ذلك. ففي الوقت الذي أراد فيه «غمبتا» أن يتم احتلال فرنسي-إنجليزي مشترك لمصر، كان العامل المسيطر على السياسة الإنجليزية لا يزال هو تجنب القيام بأي «عمل مادي» (Material action)؛ أي «تدخل مسلح»، والاحتلال تدخل مسلح، كما كان وزير خارجيتها «جرانفيل» يؤثر احتلالًا عثمانيًّا للبلاد على آخر فرنسي-إنجليزي إذا دعت ضرورة الموقف الداخلي في مصر إلى «عمل مادي».

ولكن لَمَّا كانت وزارة الأحرار في إنجلترا برياسة المستر «غلادستون» (Gladstone) (و«جرانفيل» وزير الخارجية بها) تريد وقتئذٍ أن تعقد معاهدة تجارية مع فرنسا على

أساس «حرية التجارة» كي تعزز بها مركزها الداخلي في بلادها، فقد صار ساستها يميلون إلى مجاراة «غمبتا» في آرائه، وبصورة مؤقتة حتى ينالوا أغراضهم، مؤملين في الوقت نفسه قرب سقوط الوزارة الفرنسية الجديدة، فكانت هذه المجاراة منشأ «المذكرة المشتركة» وذلك على أساس أن مظاهرة الدولتين للخديوي من شأنه تقوية مسند الخديوية وإضعاف الحزبين: الوطني والعسكري معًا، وما يستتبع هذا من شل نشاط مجلس النواب ومنعه من التعرض لمصالح أصحاب الديون، فقد قال «غمبتا» في محادثة له مع اللورد «ليونس» السفير الإنجليزي في باريس، بصدد استدعاء مجلس النواب المصري (وموعده ٢٤ ديسمبر ١٨٨١م): «إن قلبي ليمتلئ رعبًا؛ فليس من الممكن الحزر والتخمين عَمَّا عسى أن تقرِّره تلك الجماعة التي تُسَمِّي نفسها بالحزب الوطني؛ فقد يعمدون إلى تقرير طريقة مختلفة تتعارض مع مصالح الأوروبيين، وإني لا أجد وسيلة للاحتياط لمنع نهضة جديدة أفضل من أن نجعل المصريين يفهمون أن إنجلترا وفرنسا لا يمكنهما أن تحتملا شيئًا من هذه المطالب، ولا تلك النزعات.»

ومع أن «كرومر» (Cromer) ينفي في كتابه «مصر الحديثة» أنه كان للعلاقات التجارية بين إنجلترا وفرنسا أي تأثير على حكومة «غلادستون» في قبولها المذكرة المشتركة، ويعزو هذا القبول إلى أحد أمرين: إما لأن اللورد «جرانفيل» في رغبته مجاراة الحكومة الفرنسية قد تخطى لبرهة قصيرة حدود الحكمة والحذر السياسي؛ وإما لأنه قد عجز عن أن يدرك إدراكًا صحيحًا مدى الأخطار المحيطة بالموقف، فالثابت على كل حال — وسواء كان أم لم يكن للشئون التجارية بين البلدين أي أثر في حمل وزارة غلادستون على «مجاراة» الحكومة الفرنسية — أن الوزارة الإنجليزية أرادت فعلًا مجاراة «غمبتا»، فكانت هذه المذكرة المشتركة.

ففي ١٥ ديسمبر ١٨٨١م اقترح «غمبتا» على «لورد ليونس» في أثناء حديثه معه بشأن قرب اجتماع مجلس النواب، وهو الحديث الذي سبقت الإشارة إليه ضرورة أن تتشاور الحكومتان الفرنسية والإنجليزية فيما يجب عليهما معًا اتخاذه من إجراءات لمواجهة حوادث معينة «ليس من المستحيل» وقوعها في مصر، وقد لاحظ «غمبتا»: «أن الأمر الأول والأعظم أهمية هو أن الحكومتين يجب أَلَّا تكونا متحدتين فقط، بل يجب أن يبرزا اتحادهما هذا بوضوح لأصدقائهما ولأعدائهما معًا في مصر.»

وقد أجاب «جرانفيل» على هذا الاقتراح في ١٩ ديسمبر بالموافقة على ضرورة التشاور بين الحكومتين، وأن من رأي حكومته أن يبرز دليل يوضح مدى التفاهم الودي الكامل

بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية. ولكن الأمر يتطلب تفكيرًا عميقًا فيما يجب اتخاذه من خطوات إذا حدث ثانية أن وقعت اضطرابات جديدة.

وفي ٢٤ ديسمبر فاتح «غمبتا» الحكومة الإنجليزية، عن طريق المسيو «شامليل لاكور» (Challemel Lacour) السفير الفرنسي في لندن في موضوع اشتراك الحكومتين في عمل يؤدي إلى تقوية سلطة الخديوي ومنع تدخل الأتراك في مصر، وفي اليوم نفسه أبرق «ليونس» إلى حكومته أن «غمبتا» يرى أن تكون الخطوة الأولى والمباشرة إصدار تعليمات إلى ممثلي الحكومتين في القاهرة بمناسبة اجتماع مجلس النواب؛ حتى «ينقلا مشتركين إلى توفيق باشا عواطف فرنسا وإنجلترا نحوه وتأييدهما له، وليشجعا سموَّه على التمسك بسلطته الحقة وتوكيدها.»

وقد أبرق جرانفيل بهذا الاقتراح إلى «السير إدوارد مالت» في القاهرة في ٢٦ ديسمبر واستفسر منه إذا كان لا يوجد لديه ما يعترض به على هذا الاقتراح، وأجابه «مالت» في اليوم التالي (٢٧ ديسمبر) أن ليس لديه ما يعترض به عليه، ولكنه أضاف أن التأييد الذي سوف يحتاج إليه الخديوي إنما هو أن تبذل الدولتان جهدهما للمحافظة على «استقلال مجلس النواب» الذي يُخشى عليه من غيرة الباب العالي وسوء ظنه بالنظم النيابية، وكان معروفًا للسير إدوارد مالت الذي قابل السلطان عبد الحميد في ١٣ سبتمبر ١٨٨١م، في أثناء عودته بطريق القسطنطينية إلى القاهرة من إجازة قصيرة قضاها بإنجلترا، أن السلطان العثماني لا يرضى عن قيام الحكومة الدستورية في مصر بدعوى «أنه لا يستطيع داخل أملاكه أن يسمح بإقامة الدستور في ولاية من الولايات ويمنعه من ولاية أخرى.»

وأبلغ «جرانفيل» المسيو «غمبتا» أن الحكومة الإنجليزية موافقة على اقتراحه، ووعد «غمبتا» أن يبعث إلى «جرانفيل» (لموافقته عليها) بمُسَوَّدة للتعليمات المشتركة التي يرى إرسالها إلى كل من الممثل الفرنسي وزميله الإنجليزي في القاهرة.

ولكن في يوم ٢٦ ديسمبر كان مجلس النواب قد اجتمع في القاهرة، وافتتح الخديوي المجلس، وكانت قد انتهت قبل ذلك بأيام قلائل (٢١ ديسمبر) الأزمة التي أُثيرت بين الوزارة والجيش حول المخصصات التي طلبها الجيش في الميزانية، فأبرق «مالت» منذ ٢١ ديسمبر أن هذه المسألة قد سُويت وأن التسوية تمت وفق مقترحات المراقبين الماليين؛ أي بتخفيض الزيادة المطلوبة للجيش في الميزانية من ٢٦٨٠٠٠ جنيه إلى ١٥٤٠٠٠ جنيه.

ولما كانت الفرصة قد أُتيحت للسير إدوارد مالت، لأن يدرس تقرير «لورد ليونس» الذي بعث به إلى حكومته عن مقابلته مع «غمبتا» يوم ١٥ ديسمبر، وهي المقابلة التي

أبدى فيها «غمبتا» ذعره من قرب اجتماع مجلس النواب المصري وانعدام ثقته بهذا المجلس، فقد صار «مالت» يخشى أن تحمل التعليمات المنتظرة له ولزميله الفرنسي ما يحمل الخديوي على الاعتقاد بأن الدولتين تؤيدانه إذا هو وقف موقف «التحفظ» من المجلس ولم يتعاون معه.

ولذلك فقد بادر «مالت» بالإبراق إلى «جرانفيل» يوم ٣٠ ديسمبر ١٨٨١م يلح عليه قبل تقرير صيغة التعليمات المشتركة نهائيًّا أن ينظر رسالته التي بعث بها إلى لندن يوم ٢٦ ديسمبر، وكانت هذه تضم إليها مذكرة (Memorandum) من المراقب المالي الإنجليزي «السير أوكلاند كولفن» (Auckland Colvin) يشرح فيها رأيه ويبسط الموقف في مصر، ولبرقية «مالت» (في ٣٠ ديسمبر) ولمذكرة «كولفن» (في ٢٦ ديسمبر) أهمية كبيرة؛ من حيث إنهما تضمَّنتا تحذيرًا جديًّا للحكومة الإنجليزية من اتخاذ إجراء ينطوي على أي عداء ضد مجلس النواب وإن كان الغرض الظاهر من اتخاذه تأييد سلطة الخديوي.

أما برقية «مالت» في ٣٠ ديسمبر، فقد جاء بها: «إنه من غير المرغوب فيه أن يلقى الخديوي تشجيعًا يجعله يأمل منا أن نؤيده إذا تمسك بموقف التحفظ من مجلس النواب، فقد دُعِيَ هذا المجلس للانعقاد بموافقة تامة من شريف باشا الذي يعتمد في نجاحه على المجلس، وينتظر أن ينال تأييده، فإذا امتنع الاعتراف بهذا المجلس، أدى ذلك إلى نفع الباب العالي ونيل مآربه، وإلى زيادة نفوذ العسكريين، ثم تقليل ذلك النفوذ الذي لنا الآن كأصدقاء يشجعون الإصلاح المتسم بالاعتدال، وجواب المجلس على خطاب الخديوي يذكرون عنه أنه على درجة عظيمة من الاعتدال.»

وأما رسالة «مالت» في ٢٦ ديسمبر، فقد بدأها صاحبها بقوله إنه بعث إلى حكومته بمذكرة من «السير أوكلاند كولفن»: «عن التطور المحتمل للحركة الوطنية في مصر، وعن الكيفية التي قد تؤثر بها (هذه الحركة) على المراقبة التي لإنجلترا وفرنسا» في هذه البلاد، ثم يستمر «مالت»: «ويبدأ السير أوكلاند كولفن بافتراض أن الحركة سوف تتخذ عاجلًا أو آجلًا شكل الوصول إلى جعل الوزراء مسئولين أمام المجلس وإعطاء المجلس حق مناقشة الميزانية والتصديق عليها، فإذا حدث هذا، تغير مركز المراقبة تغييرًا كبيرًا، ومن رأي السير أوكلاند أن واجب الحكومتين الآن، والحركة لا تزال في طور الطفولة، أن تدليا ببيان رسمي تقولان فيه: إنهما في الوقت الذي تتركان كامل الحرية فيه للمصريين لتدبير ما يريدون من إجراءات تتعلق بحكومتهم الداخلية ما دامت هذه لا تتعارض مع الوضع الذي نالته الدول، لا تتنازلان كذلك بحالٍ من الأحوال عن المصالح المادية التي

لهما وعَمَّا يملكانه من ضمانات، وأنهما تبغيان المحافظة على هذه المصالح والتمسك بهذه الضمانات.»

ومذكرة السير أوكلاند كولفن التي أشار إليها مالت في رسالته هذه، بدأت بوصف طبيعة الحركة القائمة في مصر، فقال كولفن إنها قطعًا حركة مصرية موجهة ضد الحكم التركي المستبد، فإن رد الفعل الذي حدث ضد طغيان الخديوي السابق إسماعيل، وتحرر الفكر المصري المطرد نتيجة لاحتكاك المصريين بالأوروبيين، والوضع الشاذ الذي وجدت مصر فيه نفسها بالنسبة لتركيا ولكل من فرنسا وإنجلترا؛ كل ذلك قد أفضى مباشرة إلى الحوادث التي تجري في مصر اليوم ... ومع أن الحركة في أصولها موجهة ضد الأتراك فهي في حد ذاتها حركة وطنية (أو قومية) مصرية، وهي تتوخى الحذر في هذه اللحظة في موقفها من الأوروبيين؛ لأنها في حاجة لهم في أثناء صراعها مع أعدائها المباشرين، ولكنها لا تستطيع أن تنظر إليهم بعين الرضا أو أن تبغي في أعماقها إلا أن تتخلص منهم في النهاية.

وانتقل السير أوكلاند إلى بيان الأخطار التي تتهدد المركز الذي تحتله كل من إنجلترا وفرنسا من ناحية هذه الحركة الوطنية (أو القومية) المصرية، فقال إن الخطر خطر مزدوج، مبعثه أوَّلًا: الميل نحو تجاهل الارتباطات المُقَيَّدة بها مصر أو تعديلها، وثانيًا: التخلص من التدخل الأجنبي في فروع الإدارة التي لا توجد ارتباطات بشأنها. فأما عن الخطر الأول فإن مركز المراقبة الإنجليزية-الفرنسية سوف يلحقه تعديل أساسي إذا نال مجلس النواب حق بحث الميزانية والتصديق عليها (أي حق الإشراف على المالية) فللمراقبة الآن أثر فعَّال؛ لأنها تملك مقعدًا في مجلس الوزراء، ولها صوت في أعمال المجلس، واتصالها مستمر بالوزراء أعضائه، وصلاتها بهؤلاء وثيقة. ولكن الحال لا يلبث أن يتبدل إذا حل مجلس النواب محل مجلس الوزراء في حكومة مصر، فلن يكون للمراقبة بمجلس النواب إلا أوهى الصلات، وهي صلات غير مباشرة كذلك، ويتعذر على المراقبة أن تضع ثقتها في مجلس تعتقد أنه سيئ التكوين، ولا يُقَدِّر أعضاؤه المسئولية، ولا يمكنها أن تقبل أية قرارات تصدر عن هذا المجلس، حقيقة سوف يتناول هذا المجلس بحث الميزانية في نطاق الشروط التي جاء بها قانون التصفية. ولكن هذه الشروط ذاتها «مطاطة» حتى إنها لتجعل ممكنًا إساءة التصرف في الميزانية بدرجة تهدد التوازن المالي، وقال السير أوكلاند إنه وزميله الفرنسي قد لفتا نظر شريف باشا إلى هذه المسألة، وإن شريفًا وعد بتعديل مشروع دستوره حتى يأتي متفقًا مع الآراء والملاحظات التي أُبديت له. ولكن المهم هو معرفة إذا كان مجلس النواب يقبل أو لا يقبل هذا التعديل.

وأما عن الخطر الآخر؛ أي رغبة مجلس النواب في الخلاص من التدخل الأوروبي في فروع الإدارة التي لم ترتبط الحكومة المصرية بشأنها بأية ارتباطات دولية قاطعة؛ فقد كان من رأي السير أوكلاند أن أي هجوم يوجه بنجاح ضد فرع من فروع الإدارة هذه سوف يلحق الأذى بالمراقبة ويسلبها ذلك النفوذ الأدبي الذي لها، كما يقضي هذا الهجوم، وبنسبة نجاحه، على السيطرة المادية التي للدول على مصر.

وعلى ذلك كان من رأي السير أوكلاند كولفن، بسبب هذه الأوضاع، وحتى يجد هو وغيره من كبار الموظفين الإنجليز والفرنسيين في مصر، ما يسترشدون به، كما قال، في نشاطهم وسلوكهم في هذه البلاد، أن تبادر الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بإظهار ما تريدان أن يكون عليه مسلك أو موقف هؤلاء الموظفين، وحتى تستطيع الحكومة الإنجليزية أن تفعل ذلك وجد كولفن من واجبه أن يعرض على حكوماته «توصيات» معينة هي التي يعنينا من أمرها ما جاء في الفقرات التالية:

> إن الحركة القائمة الآن والتي تنشد الحرية لا يجب بحالٍ من الأحوال تعطيلها، إن لها أعداء كثيرين لا يقلون بين الأوروبيين عنهم بين الأتراك، ولكني أعتقد أنها في صميمها نمو لروح الشعب، وأنها موجهة لما فيه خير البلاد، ومن خطل الرأي والسياسة خطلًا عظيمًا مقاومتها وهزيمتها، ولكن يبدو لي بسبب رغبتي هذه نفسها في نجاحها أنه ضروري من مبدأ الأمر أن تعرف هذه الحركة الحدود التي يجب ألَّا تتعداها حتى لا تعظم الآمال التي تنعقد عليها أو ما هو منتظر منها تحقيقه بالدرجة التي يترتب على إخفاقها أن يلحق الإخفاق الكامل بالحركة كلها … لذلك، وكما يتضح مما تقدم، فالسياسة (أو الخطة) التي أدعو إليها هي تأكيد الدول العظمى الصريح والقوى عن طريق وكلائها السياسيين في هذا الظرف الدقيق، (حيث تقوم مصر بإعادة بناء النظام الداخلي) تأكيدها لتلك المصالح المادية التي لها والتي تعتزم التمسك بها في الإدارة (أو الحكومة) على أن تترك للمصريين مطلق الحرية في اتخاذ ما يشاءون من إجراءات لإدارة شئونهم (أو حكومتهم) الداخلية ما دامت هذه الإجراءات ليست متعارضة مع المركز الذي صار للدول.

ويتضح من الخطة أو السياسة التي دعا إليها كولفن في مذكرته هذه، وهي تأكيد المصالح المادية التي للدول العظمى في الإدارة بالطرق الدبلوماسية العادية، معنى قوله:

«عن طريق وكلائها السياسيين»؛ أن كولفن يشير على حكومته بضرورة تجنب الاصطدام مع الوطنيين ما دام هؤلاء لا يتعرضون بشيء للمراقبة الثنائية، ولا للاتفاقات المالية القائمة. وكان من هذا الرأي أيضًا السير إدوارد مالت، وكولفن ومالت هما ممثلا الحكومة الإنجليزية على مسرح الحوادث، والمفروض أنهما يحيطان بدقائق الموقف.

وقد وصل تقرير مالت ومذكرة كولفن إلى لندن في ٢ يناير ١٨٨٢م؛ وهو اليوم الذي وصل فيه كذلك مشروع المذكرة المشتركة الذي كان غمبتا قد بعث بمُسَوَّدته إلى السفير الفرنسي في لندن منذ ٣٠ ديسمبر. ومع ذلك فقد أقرَّت الحكومة الإنجليزية للأسباب التي أوضحناها مشروع المذكرة المشتركة.

ووافقت الحكومة الإنجليزية على أن تأخذ برأي فرنسا على أساس احتمال نشوء واحد من الاحتمالات الثلاثة الآتية:

إما لمنع وقوع أزمة.

وإما لمواجهة أزمة يترتب عليها هجوم على قناة السويس.

وإما لمواجهة أزمة قد يكون غرضها عزل الخديوي على يد العسكريين.

وفي ٦ يناير ١٨٨٢م أقرَّت الحكومة الإنجليزية إرسال «المذكرة المشتركة» التي عُرفت باسم مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢م، تؤكد فيها الدولتان للخديوي توفيق مؤازرتهما له في وجه الصعوبات التي تحيط بموقفه.

ولكن الحكومة الإنجليزية أبدت «تحفظًا» هامًّا قبل إرسال «المذكرة المشتركة». ففي ٦ يناير أبلغ اللورد ليونس السفير الإنجليزي في باريس، كتابة، المسيو «غمبتا»: «أنه مخول من اللورد جرانفيل بإبلاغه أن الحكومة الإنجليزية توافق على مشروع التصريح الذي تضمَّنته مذكرة «غمبتا» بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٨٨١م، ولكن بالتحفظ الآتي: وهو أنها (أي الحكومة الإنجليزية) لا تعتبر نفسها مرتبطة بذلك بأي أسلوب خاص للعمل إذا اتضح أن العمل صار ضروريًّا.»

واعتقد «جرانفيل» أن هذا «التحفظ»: عدم الارتباط بأي عمل مادي (Material action) (وهو معنى عدم الارتباط «بأي أسلوب خاص للعمل») كفيل بأن يُفقد «المذكرة المشتركة» كل قيمة عملية لها من ناحية تدخل مسلح فرنسي-إنجليزي؛ على خلاف ما كان يرمي إليه «غمبتا». وزيادة على ذلك فقد اعتقد «جرانفيل» أن هذا «التحفظ» سوف يجعل ممكنًا (عند الضرورة القصوى) الالتجاء إلى إتاحة تدخل الأتراك المسلح في الشئون المصرية: وهو أسلوب العمل الذي كان يفضله «جرانفيل»؛ ولكنه مما كان يتعارض تمامًا

مع «سياسة» غمبتا الذي أخذ على نفسه أن يمنع التدخل العثماني، بمختلف أنواعه، وبكل الطرق.

(٤) نص المذكرة المشتركة في ٧ يناير ١٨٨٢م

أبلغ «مالت» القنصل الإنجليزي، و«سنكويتش» (Sienkiewicz) القنصل الفرنسي «المذكرة المشتركة» إلى الخديوي في ٨ يناير، وإليك نص هذه المذكرة ومعنى ما جاء بها:

> كلفتم (والخطاب هنا موجه للقنصلين) غير مرة بأن تنهوا إلى علم الخديوي وحكومته إرادة فرنسا وإنجلترا وعزمها على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تعترض انتظام الشئون العامة في مصر.

ويستدل من هذه الفقرة على أن الدولتين تريدان المحافظة على الوضع الراهن (Status quo)، فيما يتعلق بالمسألة المالية ونظام المراقبة الثنائية؛ وفيما يتعلق بمركز الخديوي، وذلك إزاء الجيش على أساس خضوع العسكريين له، وإزاء مجلس النواب على أساس الحقوق المكفولة للخديوي، وكان مجلس النواب قد بدأ يجتمع منذ ٢٦ ديسمبر ١٨٨١م. وفي ٢ يناير ١٨٨٢م كان شريف باشا قد قدم الدستور (أو اللائحة الأساسية) الجديدة إلى المجلس لمناقشتها. وأخيرًا تعتبر هذه الفقرة تحديًا للحزب الوطني.

وفي الفقرة التالية:

> أن الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد، وأن الحوادث الأخيرة، وبخاصة الأمر الصادر من الخديوي باجتماع مجلس الأعيان قد هَيَّأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة أخرى في هذا الشأن.

وهذه الفقرة ذكرت السبب المباشر الذي اتخذه «غمبتا» مبررًا للتخاطب مع الحكومة الإنجليزية بشأن إصدار هذه المذكرة المشتركة وهو دعوة مجلس «الأعيان» للاجتماع، ثم يظهر من هذا النص، أن سياسة تدعيم سلطة الخديوي قد تأكدت الآن بسبب دعوة مجلس النواب وانعقاده. وفي هذا تكرار التحدي للمجلس، وثمة ملاحظة أخرى، هي أن إنجلترا بموافقتها على هذا التحدي «للوطنيين» قد خالفت الرأي الذي أبداه «مالت» و«كولفن» من ضرورة تجنب الاصطدام مع الوطنيين ما داموا لا يتعرضون للاتفاقات المالية والمعاهدات الدولية القائمة، وهذا (أي عدم التعرض لهذه الاتفاقات المالية والمعاهدات الدولية) هو

عين ما فعله مجلس النواب؛ فقد أكد الخديوي احترامه في خطبة العرش التي تلاها بنفسه يوم افتتاح مجلس النواب في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١م، ثم أكد النواب في جوابهم الذي أعدُّوه في ٢٩ ديسمبر على خطبة العرش، احترامهم، للاتفاقات المالية والمعاهدات الدولية. وعندما قدم شريف باشا «اللائحة الأساسية» أو الدستور إلى المجلس قال في خطبته للمجلس يوم ٢ يناير: «... لا يخفاكم الحالة المالية التي كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها، ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم؛ بعضها بعقود خصوصية، والبعض بقانون التصفية، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعًا لنظرها أو لنظر النواب؟ حاشا؛ لأنه يجب علينا قبل كل شيء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشيء حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمنية الحكومات الأجنبية ...»

ثم استمرت المذكرة المشتركة تقول:

> وعلى ذلك فإني أصدر إليكم تعليماتي بإبلاغ الخديوي بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تعتبران تثبيت سمو الخديوي على العرش طبقًا لأحكام الفرمانات التي قبلتها الدولتان رسميًّا هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التي يهم فرنسا وإنجلترا على السواء أمرها.

ويلاحظ في هذه الفقرة: تقرير الوضع الذي كان لمصر منذ تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م والذي تأيَّد بصدور فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩م للخديوي توفيق؛ ومعنى ذلك عدم السماح لتركيا بالتدخل؛ سواء لتغيير هذا «الوضع» أو «لاحتلال البلاد»، وهما الأمران اللذان كان من المنتظر حدوثهما كنتيجة لهذا التدخل إذا وقع، وهذا يعتبر نزولًا من جانب «جرانفيل» عن فكرته الأصلية، وهي تفضيل الاحتلال التركي على ما سواه، ومن ناحيةٍ أخرى أرادت الدولتان من إظهار عزمهما على تأييد مسند الخديوية أن تقطعا خط الرجعة على أية محاولة قد يقوم بها العسكريون خصوصًا لخلع الخديوي توفيق. أضف إلى هذا أنه بينما أرادت الدولتان أن تمنعا أي تدخل فعلي يحدث من جانب تركيا في شئون مصر فقد احتفظتا بمقتضى هذا النص لأنفسهما في الوقت ذاته بحق التدخل في شئونها، وتلك هي سياسة غمبتا، وقد ترتب على ذلك أن زادت مخاوف المصريين من إنجلترا؛ وزاد ضعف مركز إنجلترا لديهم بسبب اشتراكها في هذه السياسة مع فرنسا.

وفي الفقرة التالية:

> والحكومتان متفقتان اتفاقًا وطيدًا على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية، التي قد تهدد النظام القائم في مصر، ولا يخامرهما شك في أن الجهر بعزمهما في هذا الصدد سيكون له أثره في اتقاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديوي. ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحادًا وثيقًا للتغلب عليها.

وفي هذه الفقرة يدل ذكر «المشاكل الداخلية والخارجية» على خوف فرنسا من تدخل الباب العالي (مشاكل خارجية)؛ وفي هذا توكيد لما جاء قبله، ثم خوفها من طغيان العسكريين وتهديدهم سلطة الخديوي (مشاكل داخلية)، كذلك انطوت الإشارة إلى أن هذه المشاكل «قد تهدد النظام القائم» على تحد للرغبات «الوطنية» التي تريد تحقيق آمال دستورية عريضة بتوسيع اختصاصات مجلس النواب. ثم إن عبارة: «ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحادًا وثيقًا للتغلب عليها» حملت معنى أن هاتين الدولتين سوف تتدخلان تدخلًا فعليًّا قد يكون فيه أو قد يجر إلى الاحتلال المشترك — وفي هذا تحقيق لسياسة غمبتا — ولا سيما أنه لم يأتِ في المذكرة شيء يستدل منه على عدم رغبة الدولتين في التدخل الفعلي، واحتلال البلاد، أو يؤمن المصريين من هذه الناحية؛ وهذا بينما تحتاط الدولتان ضد تدخل تركيا ذاتها، صاحبة السيادة الشرعية على مصر.

وتقول الفقرة الأخيرة:

> وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديوي يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة التي هو في حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصري والبلاد المصرية.

وقد انطوت هذه العبارة على تشجيع الخديوي على اتباع أية خطة يريدها نحو تعطيل أماني البلاد، وإزاء الحزب العسكري خصوصًا؛ ثم إغرائه بالعمل لإشاعة التفرقة بين الحزبين الوطني والعسكري، ومن ناحيةٍ أخرى، وجدت «المعارضة» في هذه العبارة الدليل على أن الخديوي توفيق قد صار آلة في أيدي الفرنسيين والإنجليز يحركونها كيف شاءوا.

وثمة ملاحظة أخيرة هامة: هي أن إصدار المذكرة المشتركة كان معناه، وعلى نحو ما أراده «غمبتا»: «أن موقفًا قد قام في مصر يدعو للتدخل»؛ الأمر الذي أرادت الحكومة الإنجليزية تلافي أو تجنب الأخذ به، فكان من معنى «التحفظ» الذي أبدته، إلى جانب عدم

تقيدها سلفًا بأسلوب معين «للعمل المادي» أن الحالة في مصر لم ينشأ عنها بعد؛ ذلك الموقف الذي يوجب التدخل أو هذا «العمل المادي» (Material action).

(٥) آثار المذكرة المشتركة

يقول «بلنت» (Blunt) في «يومياته»: «لقد كان أثر مذكرة المسيو «غمبتا» التي تهددت الحزب الوطني كارثة على قضية السلام في القاهرة، كنت مع «مالت» عقب وصول هذه المذكرة، فأعطاها لي حتى أقرأها، ثم سألني رأيي فيها، فقلت: سوف يأخذونها كإعلان حرب عليهم.» وهذا عين ما وقع.

فقد ثارت ثائرة الرأي العام في مصر على هذه المذكرة بسبب ما انطوت عليه من معاني التحدي لمجلس النواب أوَّلًا؛ أي محاولة تعطيل الحركة الدستورية والحيلولة دون وقف التدخل الأجنبي، وثانيًا تشجيع الخديوي على معارضة كل إصلاح. واعتبر الوطنيون والعسكريون أنها إنما تعبر عن خطة عدائية صريحة ضد مجلس النواب؛ لأنها صدرت وقت انعقاده، واتُّخذ هذا الانعقاد، على نحو ما أشارت إليه المذكرة ذريعة من ضمن الذرائع الموجبة لإصدارها، ثم إنهم فسروا «معنى» المذكرة بأنه لن يصبح للسلطان من الآن فصاعدًا أي شأن «أو كلمة» في شئون مصر، فرأوا في المذكرة ضياعًا لسلطة الباب العالي، الذي هو كذلك خليفة المسلمين، وذلك في وقت كان قد نشط فيه الترويج لفكرة الجامعة الإسلامية؛ والسلطان هو صاحب السيادة الشرعية على مصر، وهذا بينما يصبح الخديوي آلة في أيدي الأجانب الإنجليز والفرنسيين، ثم توقعوا أن يكون احتلال مصر عاجلًا أو آجلًا بجنود أجنبية هو مصيرها المحتوم.

وإلى جانب هذا كله اعتُبرت المذكرة تهديدًا بالتدخل في وقت لا تدعو فيه حالة البلاد الداخلية إلى اتخاذ أية خطوة من هذا القبيل، ما دام زعماء الحركة، من وطنيين وعسكريين، لا يبغون التعرض للاتفاقات الدولية التي حدَّدت وضع البلاد السياسي أو تلك التي قامت على أساسها التسوية المالية، وما دام الغرض من حركتهم الدستورية وتقييد سلطة الحكومة بأن تصبح مسئولة أمام مجلس النواب، إنما هو إدخال الإصلاحات الشاملة التي كانت البلاد في حاجة إليها، وكل تلك أمور داخلية، وتخص المصريين أنفسهم، ولا شأن للدول الأجنبية بها.

وثمة أمر آخر؛ هو أن زيادة التعلُّق بتركيا كان إحدى النتائج المباشرة لهذه المذكرة؛ وذلك لأن الوطنيين سرعان ما اعتقدوا أن الضمان الوحيد لإنقاذ البلاد من الاحتلال الأجنبي الذي توقعوه لا يكون إلا بالتمسك بسيادة الباب العالي نفسه.

ثم كان من أثر المذكرة أن حدث الآن الاندماج بين الجماعتين: الوطنية والعسكرية، وانضم المعتدلون مثل الشيخ محمد عبده، والمصلحون بالأزهر إلى جماعة التقدم «المتطرفة»، ووجد أحمد عرابي نفسه زعيمًا للحركة التي صار شعارها «مصر للمصريين».

ولقد تحدث السير إدوارد مالت عن كل هذه الآثار في برقياته ورسائله التي بادر بإرسالها إلى حكومته عقب تقديم المذكرة المشتركة، فقد أبرق إلى لورد جرانفيل من القاهرة في ٩ يناير ١٨٨٢م يقول: إن شريف باشا جاء لزيارة زميله الفرنسي ولزيارته ليقول لهما: إن الأثر الذي أوجدته المذكرة المشتركة كان سيئًا لدرجة كبيرة؛ فقد اعتبر الناس أن المذكرة:

(١) تشجع الخديوي على أن يقف موقف العداء من الإصلاح.

(٢) وأن منطوقها الذي ربط بين حوادث سبتمبر (١٨٨١م) وافتتاح مجلس النواب إنما يدل على وجود روح عدائية ضد هذا المجلس.

(٣) وأنها تشير إلى رغبة في أن تنحل الروابط التي تربط الخديوية بالباب العالي.

(٤) وأنها تحتوي على تهديد بالتدخل لا يوجد إطلاقًا في حالة البلاد الراهنة ما يبرره.

ثم إن شريفًا في هذه الزيارة طلب من الحكومتين الفرنسية والإنجليزية أن تبادرا بأسرع وقت ممكن باستصدار بيان آخر يزيل الأثر أو المعنى الذي يعتقد شريف — كما قال — أنه لم يكن في نية الحكومتين أن يؤدي إليه تقديم المذكرة المشتركة.

وفي نفس التاريخ كتب مالت: «أن هذه المذكرة المشتركة قد أبعدت عنا كل ثقة. لقد كانت الأمور تسير سيرًا حسنًا عظيمًا، وينظر الناس إلى إنجلترا أنها الدولة التي تريد الخير لمصر والتي تسهر على حمايتها ودفع الأذى عنها. ولكن الآن غدت إنجلترا منحازة تمامًا إلى فرنسا ومتفقة نهائيًّا معها، وأما فرنسا فقد ساد الاعتقاد بأنها مصممة على التدخل في مصر لتحقق أغراضًا متصلة بحملتها في تونس.»

وكان من رأي مالت إجابة شريف باشا إلى طلبه؛ أي إصدار بيان يزيل الأثر الذي أحدثه تقديم المذكرة المشتركة، فكتب في نفس رسالته هذه: أن أية مذكرات أو بيانات تالية يراد استصدارها يجب أن تكون ذات أثر يساعد على إعادة الهدوء والسلام؛ وذلك بأن تتضمن تأكيدًا بأن الدول إنما تنظر إلى الإصلاحات الجاري العمل بها، وإلى قيام ووجود مجلس النواب كخير ما يمكن من ضمانات تملكها مصر لاستقبال ذلك المستقبل الذي تصبو إليه.

وفي رسالة أخرى في ١٠ يناير كتب مالت يؤكد صحة ما ذكره شريف باشا عن أثر المذكرة المشتركة عمومًا، وينفي ما صار يشيعه الناس من أن الخديوي توفيق قد طلب من مالت أن يسأل حكومته استصدار تصريح في المعنى الذي صدرت به المذكرة، فقال مالت: إن هذا ادعاء لا يستند على أي أساس، بل إنه لم يحدث بتاتًا أن صدر من الخديوي مجرد تلميح بأنه يرغب في معاونة خاصة خارجية. ولقد وجد مالت الخديوي بعد اجتماع مجلس النواب — وعلى نحو ما سبق أن ذكره مالت لجرانفيل في رسالة ٢ يناير — عظيم الثقة في مستقبل بلاده ولا يخشى من شيء إطلاقًا، ثم استطرد مالت يتحدث عن أثر المذكرة المشتركة فقال: من المتعذر في الوقت الحاضر إدراك النتائج النهائية التي سوف تترتب على تقديم هذه المذكرة، ولكن في هذه اللحظة، كان من أثرها أن يحصل الاتحاد بصورة أتم وأوفى بين الحزب الوطني وجماعة العسكريين ومجلس النواب، يجمع بين هؤلاء الثلاثة الاتفاق على الوقوف موقف المعارضة من إنجلترا وفرنسا، ومن أثرها كذلك أن يزداد قوة شعور هؤلاء، وبدرجة أكثر مما حدث في الماضي، بأن الصلة التي تربط مصر بالإمبراطورية العثمانية هي الضمان الذي يجب التمسك به بكل قوة لإنقاذهم من اعتداء الغير عليهم، وقال مالت: إن العسكريين الذين كان اجتماع مجلس النواب قد جعلهم يرتدُّون إلى الصفوف الخلفية سرعان ما صاروا الآن ملء الأسماع والأبصار. ولقد صار أحمد عرابي أسبق الناس احتجاجًا على ما صار يعتبره تدخلًا لا مبرر له في شئون البلاد. ثم استمر مالت يقول: إنه كان من أثر تقديم المذكرة المشتركة القضاء على حالة الهدوء التي كانت سائدة في البلاد نتيجة لاجتماع مجلس النواب؛ فلم يلبث أن تغير الحال تمامًا خلال الأيام الثلاثة الماضية (من ٨ إلى ١٠ يناير)، وذاع الاعتقاد بأن الإنجليز يريدون التدخل، ولم يعد يسمع الإنسان من ذلك الحين إلا اسم عرابي وزملائه الضباط «المرعبين» تردده الألسنة، «ومن سوء الحظ أن يحدث هذا؛ لأن عرابي بك كان قد انحاز قبلًا إلى جانب شريف باشا في مسألة الميزانية وقال: لا ينبغي أن يكون للنواب حق التصويت على الميزانية؛ ولكنه بعد المذكرة المشتركة لم يلبث أن غَيَّرَ موقفه تمامًا»، ثم راح مالت يتحدث عن نفسه والاتهامات التي صارت تُكال له، فقال إنه صار معدودًا في نظر الجميع خائنًا كبيرًا، غدر بهم فجعلهم يعتقدون أن إنجلترا راضية عن الإصلاح وذلك حتى يجد ذريعة للتدخل، وأنه يبغي أن يقوم بالدور الذي لعبه روستان (Roustan) الفرنسي في تونس. ومع ذلك فقد أكد مالت في رسالته هذه «أنه شديد الرغبة ومهما كلف ذلك، في أن يحول دون حدوث تدخل، حتى إنه ليفضل أن يحاول المصريون إدارة شئون بلادهم بدون حاجة للمراقبة الثنائية.»

تلك إذن كانت آثار المذكرة المشتركة.

ولقد طلب شريف باشا — كما قال مالت — أن تصدر الدولتان مذكرة أخرى تفسران بها المذكرة المشتركة؛ وذلك لتخفيف وطأتها، أو أن يصدر الخديوي تصريحًا من ناحيته يعيد به الطمأنينة إلى النفوس.

ولم يكن جرانفيل يرى ما يمنع من إجابة مطلب شريف باشا وإعطاء «التفسيرات» التي يريدها بالمعنى الذي ذكره مالت في رسالة ٩ يناير. واقترح جرانفيل على الحكومة الفرنسية إرسال برقية تفسيرية لبيان أنه قد أُسيء فهم الغرض من المذكرة المشتركة، وبعض السبب في ذلك تعليقات الصحف الأوروبية؛ وأن الحكومة الإنجليزية لم تتخلَّ بحالٍ من الأحوال عن السياسة التي كان لورد جرانفيل نفسه قد بسطها في تعليمات بعث بها إلى مالت منذ ٤ نوفمبر ١٨٨١م — وكان مالت قد اقترح على حكومته إرسال هذه التعليمات إليه وكتب نصها بنفسه — ولم يُغَيِّر منها جرانفيل شيئًا، وذلك وقت ارتياب الوطنيين والعسكريين الشديد في نوايا الإنجليز وسياستهم خلال الأسابيع التي سبقت اجتماع مجلس النواب، فأعلن جرانفيل في تعليمات ٤ نوفمبر هذه أن الحكومة الإنجليزية لا تهدف من سياستها نحو مصر إلا أن يعم الرخاء هذه البلاد وأن تستمتع استمتاعًا كاملًا بجميع الحقوق التي حصلت عليها بفضل الفرمانات المتتابعة التي أصدرها السلطان العثماني، بما في ذلك فرمان ١٨٧٩م، وهي حقوق كفلت لمصر قدرًا من الاستقلال الإداري، تجد الحكومة الإنجليزية أنه مما يتعارض تمامًا مع تقاليد تاريخها القومي أن تبغي إنقاص هذه الحقوق، أو التعرض بشر لأنظمة الحكم المتولدة منها؛ ومن ناحيةٍ أخرى فإن هذه الحكومة «الإنجليزية» تعتقد أن الصلة التي تربط مصر بالباب العالي ضمان عظيم القيمة ضد التدخل الأجنبي، ولا تلبث أن تجد مصر نفسها معرَّضة في المستقبل القريب، إذا انفصمت عُرى هذه الصلة، لأخطار سوف تتهددها من جانب أطماع الدول المتنافسة عليها. ولذلك فإن غرض الحكومة الإنجليزية هو العمل للمحافظة على هذه الصلة، واستمرار بقائها بالصورة التي هي عليها في الوقت الحاضر، ولا شيء يرغم الحكومة الإنجليزية على التخلي عن هذه السياسة إلا انعدام العدالة وانتشار الفوضى في مصر.

وإلى جانب هذا رأى جرانفيل أن تتضمن البرقية التفسيرية المقترحة بيانًا بأن الدولتين (إنجلترا وفرنسا) تكرهان التدخل، سواء جاء من جانبهما أو من جانب آخرين، وأنهما تنظران بعين الرضا لتجربة مجلس النواب، وأنهما تبغيان أن تستمر الصلة قائمة

بين مصر والباب العالي، طالما بقيت هذه متفقة مع الحقوق التي نالتها مصر. وأخيرًا أن الغرض من المذكرة تقوية الحكومة المصرية والمحافظة على الأوضاع القائمة.

ولكن غمبتا عارض هذا الاقتراح معارضة شديدة، ورفض إصدار أي تفسير للمذكرة المشتركة، وكان كل ما رضي به أن يُذاع فقط نص المذكرة المشتركة.

ولقد زادت بسبب هذا الرفض ثورة الخواطر في مصر حدة على حدتها، وخشي الوطنيون والعسكريون أن يكون مقصد إنجلترا وفرنسا احتلال مصر كما احتلت إحداهما (فرنسا) تونس. وكتب مالت مرة أخرى في ١١ يناير أن الشائعات تعزو إليه أنه يريد القيام بمثل الدور الذي قام به روستان في تونس، وأنه يبذل قصارى جهده ليجعل حدوث التدخل ممكنًا.

ولم يلبث أن ظهر التآزر تامًّا بين الحزبين الوطني والعسكري، وللمرة الأولى دخل مجلس النواب لمناوأة إنجلترا وفرنسا، وتزايد النشاط في المجلس، واصطدم النواب مع الوزارة الشريفية المتعاونة مع المراقبة المالية، وذلك عندما أصرَّ النواب على أن يكون لهم الحق في تقرير الميزانية، على ألَّا يتعرضوا للجزء المخصص من الإيرادات للدين العام، وهذا على خلاف ما كان يراه محمد شريف من ضرورة التريث وإرجاء البحث في الميزانية؛ حيث إن هذه كان قد صدر مرسوم باعتمادها في ٢٢ ديسمبر ١٨٨١م؛ أي قبل انعقاد مجلس النواب بأسبوع، ولا يكون هناك بحث للميزانية إلا في ختام عام ١٨٨٢م عند النظر في إعداد الميزانية للسنة الجديدة (١٨٨٣م).

وكان شريف قد ارتبط بوعد وعَدَ به المراقبة المالية بعدم تخويل المجلس الحق في تقرير الميزانية؛ بسبب إصرار المراقب المالي الإنجليزي والآخر الفرنسي على حرمان المجلس من هذا الحق بدعوى: «أنه ولو كان مقصورًا على المصالح التي لم تخصص إيراداتها للدين العام، فإنه يضر بالضمانات المقرَّرة للدائنين؛ إذ إنه كنتيجة حتمية سوف يحل مجلس شورى النواب محل الوزارة في إدارة شئون البلاد فيبطل بذلك عمل «المراقبة» وهو إبداء الملاحظة على تصرفات وزراء مسئولين أمام الخديوي، وفي وسعه عزلهم إذا أساءوا التصرف بينما لا يكون لملاحظات «المراقبة» أية قيمة عملية أمام مجلس شورى النواب «غير المسئول».»

وخشي «بلنت» (Blunt) وخشي الشيخ محمد عبده من أن يؤدي الاصطدام بين العرابيين وبين الوزارة إلى إصرار فرنسا على تنفيذ ذلك «التعهد» بتأييد مسند الخديوية الذي ذكرته «المذكرة المشتركة»؛ مما يُخشى منه احتلال البلاد، وقد عرفنا أن الخوف

من هذا الاحتلال كان منتشرًا كأثر من آثار إرسال هذه المذكرة، ونصح كل من «بلنت» والشيخ محمد عبده لرؤساء العرابيين ولأحمد عرابي نفسه بالتريث، ولكن دون جدوى.

فاستقالت وزارة شريف باشا في ٢ فبراير ١٨٢٢م، وتألَّفت وزارة برئاسة محمود سامي البارودي. وكان من أعضائها أحمد عرابي، وزيرًا للجهادية والبحرية وذلك في ٤ فبراير، فجاء تأليفها انتصارًا ظاهرًا للحزب العسكري، وإقصاءً تامًّا لكل سلطة للخديوي، وتحديًا سافرًا «للمراقبة الثنائية» والتدخل الأجنبي.

وعلى ذلك فقد سارت الحوادث في مصر من هذا الحين بخطًى سريعة نحو «إيجاد الموقف» الذي دعا للتدخل الذي أنذرت به المذكرة المشتركة، هذا من جهة، ثم نحو إظهار الخلاف الكامن بين وجهتَي النظر الإنجليزية والفرنسية فيما يتعلق «بتفسير» المذكرة المشتركة ذاتها، وتحديد موجبات وطبيعة التدخل لتأييد الخديوية، الذي «تعهد» به أصحاب المذكرة، من جهة أخرى، وهو الخلاف الذي مهد تطوره ثم أدى إلى انفراد بريطانيا «بالعمل المادي» (Material action) أو التدخل، وأوجد الاحتلال البريطاني في نهاية الأمر.

(٦) سياسة «فرسينيه» (Freycinet) ومنشور ١٢ فبراير ١٨٨٢م للدول

فقد تقدم كيف أن «جرانفيل» عندما قبل مقترحات «غمبتا» في ديسمبر ١٨٨١م كان قد أبدى «تحفظًا» قصد به إلى إبطال قيمة المذكرة المشتركة من ناحية تدخل إنجليزي-فرنسي مشترك — كما كان مقصد «غمبتا» — ثم تمكين تركيا بدلًا من ذلك من التدخل المسلح في مصر عند الضرورة القصوى، بينما لم يخطر ببال «غمبتا» بتاتًا احتمال الموافقة من جانبه على تدخل العثمانيين واحتلالهم للبلاد، فلم تكن إنجلترا، على كل الأحوال، تريد أن تُقَيِّد نفسها سلفًا بأي «عمل مادي» مطلقًا.

هذا الاختلاف الجوهري بين وجهتَي النظر الإنجليزية والفرنسية سرعان ما ظهرت آثاره في أثناء المفاوضات التي دارت بين الدولتين بشأن أزمة تقرير الميزانية التي أثارها مجلس النواب.

فبينما أبدى «جرانفيل» ميلًا للتساهل مع الوطنيين في هذه المسألة، تشبث «غمبتا» بعدم إعطاء المجلس أي حق في بحث وتقرير الميزانية.

واتضح موقف الحكومة الإنجليزية في حديث جرى بين «السير إدوارد مالت» وبين «المسيو سنكويتش» بعث هذا الأخير بفحواه إلى حكومته في باريس، في ٢١ يناير ١٨٨٢م؛

فقال ما معناه: إن الحكومة الإنجليزية حسب ما وقف عليه من كلامه مع «مالت» … «ليس مرادها بأي شكل من الأشكال أن تقوم بعمل مباشر في مصر …»

ويبدو مما عرفه «سنكويتش» من زميله «الإنجليزي مالت» أن وزارة لندن سوف تفضل كثيرًا عملًا مشتركًا من جانب الدول العظمى على تدخل لا يكون إلا تدخلًا فرنسيًّا-إنجليزيًّا فحسب.

وفي ٣٠ يناير ١٨٨٢م اضطر «جرانفيل» إلى توضيح موقف حكومته: وهو عدم موافقة حكومة لندن على احتلال إنجليزي، أو آخر إنجليزي-فرنسي لمصر، وأنها ترى كحل نهائي إذا لزم الأمر أن تقوم تركيا نفسها بهذا الاحتلال على اعتبار أنها صاحبة السيادة الشرعية على مصر.

ولكن في اليوم نفسه (٣٠ يناير ١٨٨٢م) حدث أن استقالت وزارة «غمبتا»، وأَلَّف المسيو دي «فرسينيه» الوزارة الجديدة، في ٣١ يناير، وكان وزير الخارجية كذلك في هذه الوزارة.

واختط «فرسينيه» سياسة مختلفة كل الاختلاف عن سياسة سلفه في الوزارة؛ إذ بينما كان «غمبتا» يريد أن يجعل التدخل — ثم الاحتلال عند الضرورة — مقصورين على إنجلترا وفرنسا باعتبار أنهما صاحبتا المصالح الأكبر أهمية في مصر، وصاحبتا النفوذ المباشر بها؛ وهذا ما رفضت الحكومة الإنجليزية الموافقة عليه؛ نجد «فرسينيه» يرى أن فرنسا لا تزال تئن من آثار الحرب السبعينية مع ألمانيا، ويخشى من عزلتها في أوروبا، ويخاف من تحرش ألمانيا بها؛ ويرى أن فرنسا شديدة الرغبة في المحافظة على السلام، وأن أية وزارة تعمد إلى تعكير هذا السلام بالتدخل المسلح في شئون مصر مباشرة سوف يكون لذلك مآلها السقوط لا محالة، وعلى هذا فقد عَوَّل «دي فرسينيه» من البداية على أن تصبح المسألة المصرية مسألة دولية، وواضح، من هذه الناحية، أن ذلك كان خروجًا صريحًا على سياسة سلفه «غمبتا».

ثم كان من رأي «فرسينيه» أن من السهل عليه إقناع مجلس النواب الفرنسي بالموافقة على تدخل فرنسي-إنجليزي لو اتفقت فرنسا وإنجلترا على التدخل بوصفهما منتدبتين من قِبل الدول الأوروبية لهذا التدخل، قال: «فحملة على مصر لن يحتملها أحد إلا إذا كان هناك تأكد أو وثوق من أن السلام لن يُكدر صفوه، وأما هذا التأكد أو الوثوق فلن تراه البلاد إلا في نطاق انتداب محدد صريح من قِبل الدول الأوروبية.»

أضف إلى هذا، أنه بينما عارض «غمبتا» في أن يحتل الأتراك مصر، فقد جارى «فرسينيه» إنجلترا في رغبتها، فوافق من حيث المبدأ على أن تتدخل تركيا في شئون مصر،

وإنما على شريطة أن يحدث هذا وفق شروط وترتيبات تشرف بفضلها كل من فرنسا وإنجلترا على هذا التدخل.

وعلى هذا فقد تلاقت سياسة «فرسينيه» في أصولها الجوهرية مع سياسة إنجلترا في هذه المرحلة، من حيث جعل المسألة المصرية مسألة دولية، والموافقة على مبدأ تدخل تركيا، فكان هذا التلاقي منشأ «منشور دوري» (Circular) حدَّدت فيه الحكومتان سياستهما في المسألة المصرية.

ففي ٦ فبراير ١٨٨٢م بعث اللورد جرانفيل بمذكرة (Note) إلى الدول يقترح تبادل الرأي في الموقف المصري ويشير إلى أن أي تدخل مادي مزمع يجب أن يكون بناءً على «عمل متحد» (Concerted action)، أوروبي، وأن يكون للسلطان العثماني دور في هذا العمل مناسب لوضعه. وفي ٧ فبراير ١٨٨٢م اقترحت الحكومة الإنجليزية بواسطة سفيرها في باريس اللورد ليونس على «فرسينيه» أن يصدر عن حكومتيهما منشور دوري بهذا المعنى؛ وفي ١٢ فبراير صدر منهما هذا المنشور الدوري الذي بعثتا به إلى الدول، وتنحصر القواعد التي تضمنها هذا «المنشور» في إشراك الدول الأوروبية في تبادل الرأي حول الموقف في مصر. على أن يقوم تبادل الرأي هذا على القواعد التالية:

أوَّلًا: المحافظة على حقوق كل من السلطان العثماني والخديوي، والمحافظة كذلك على الاتفاقات الدولية والترتيبات الناجمة عنها سواء مع فرنسا وإنجلترا وحدهما فحسب، أو مع هاتين الدولتين متحدتين مع سائر الدول.

ثانيًا: احترام الحريات (Liberties) (أو الحقوق) التي ضمنتها الفرمانات السلطانة «للشعب المصري».

ثالثًا: كفالة نمو النظم المصرية (أي نظم الحكم) نموًّا حكيمًا.

وثمة ملاحظة أخرى هامة: هي أن «فرسينيه» قد سلم كذلك بوجهة النظر الإنجليزية التي اعتبرت أن الحالة الراهنة في مصر لم ينشأ عنها الموقف الموجب للتدخل، على نحو ما حاولت إنجلترا أن تقرَّره في «تحفظها» المعروف على المذكرة المشتركة، فجاء الآن في المنشور الدوري (١٢ / ٢ / ١٨٨٢م) ما نصه: «ولا تعتبر الحكومتان الفرنسية والإنجليزية أنه قد نشأت حالة فعلية تدعو الآن إلى بحث ما يوجب التدخل، حيث إن «مجلس النواب» والحكومة الجديدة (وهي وزارة محمود سامي) قد أبديا رغبتهما في القيام بالتعهدات الدولية، ولكن إذا حدث نشوء حالة فعلية تدعو إلى التدخل، فإن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تريدان أن يأتي كل تدخل في النهاية ممثلًا لعمل وتخويل (تفويض) صادرين

عن تآزر (أو اشتراك) أوروبي؛ وفي هذه الظروف (أي في الحالة التي توجب التدخل) ترى الحكومتان الإنجليزية والفرنسية أيضًا أن يشترك السلطان العثماني في كل إجراء أو مباحثة مقبلة (أو تالية).»

وعلى ذلك فقد تضمن منشور ١٢ فبراير ١٨٨٢م الدوري، قواعد مناقضة كل المناقضة للقواعد التي بُنيت عليها سياسة «غمبتا» كما رستما «المذكرة المشتركة» بتاريخ ٧ يناير ١٨٨٢م.

أما القواعد التي قام عليها المنشور الدوري هذا فقد لقيت قبولًا لدى الدول، وخصوصًا ألمانيا، حيث انحصرت سياسة «بسمارك» آنئذٍ في تحويل نشاط إنجلترا وفرنسا إلى ميادين خارج أوروبا؛ حتى تنفرد ألمانيا بالزعامة السياسية في القارة، وكان يهم بسمارك أن يعزل فرنسا في أوروبا وأن يمنع أي تحالف بينها وبين روسيا، وقد كانت روسيا مستاءة من موقف ألمانيا التي لم تبذل لها المساعدة في حربها ضد تركيا (١٨٧٧م) أو تؤازرها المؤازرة الكافية في مؤتمر برلين (١٨٧٨م). ثم إن بسمارك كان يرى في تشجيع أطماع فرنسا الاستعمارية — وهي التي احتلت تونس حديثًا (مايو–أكتوبر ١٨٨١م) وتريد أيام وزارة «غمبتا» التدخل المسلح في مصر — الوسيلة التي سوف تؤدي عاجلًا أو آجلًا إلى الاصطدام مع إيطاليا، وهذه ذات أطماع في طرابلس الغرب (ليبيا) ثم إلى الاصطدام مع إنجلترا، ولهذه مصالح في قناة السويس، وتحرص على طريق مواصلاتها مع الهند، والتي كانت سياستها (أي إنجلترا) الحيلولة دون إحراز أية دولة (غيرها بطبيعة الحال) التفوق السياسي في مصر ناهيك باحتلالها.

وعلى ذلك فقد وجد بسمارك في «الخطة» أو السياسة التي رسمها المنشور الدوري، ما يكفل تحقيق أغراضه، ويتفق في الوقت نفسه مع سياسته في المسألة المصرية، وهي سياسة تقوم في خطوطها العريضة على عدم انفراد فرنسا وإنجلترا بالتدخل؛ بل أن يكون هذا التدخل بناءً على «اتفاق أوروبي» (Accord européen) أي بعلم من الدول، وكانتداب من الدول لهما. ولقد كان هذا هو رأي أكثرية الدول الأخرى كذلك، وهو رأي يتفق — كما شاهدنا — مع ما كانت تذهب إليه إنجلترا.

(٧) نشوء الحالة الفعلية الموجبة للتدخل

ولكن عدم نشوء الحالة الفعلية الموجبة للتدخل — على نحو ما ذكره منشور ١٢ فبراير ١٨٨٢م الدوري — لم يلبث أن حلَّ محله في نظر إنجلترا وفرنسا «نشوء حالة فعلية

موجبة للتدخل»، وذلك في الأشهر القليلة التالية، وتتلخص عوامل نشوء هذه الحالة فيما يلي:

أوَّلًا: إعطاء النواب حق تقرير الميزانية

فقد أقرَّ مجلس النواب «اللائحة الأساسية» أو الدستور الذي تقدم به شريف باشا إلى المجلس في ٢ يناير ١٨٨٢م بعد تنقيح اللائحة، واشتملت اللائحة الجديدة التي صدرت (في ٧ فبراير ١٨٨٢م) على مبدأ المسئولية الوزارية والإشراف على أعمال السلطة التنفيذية (مواد ١٩–٢٢)، فجاء في المادة ٢١: «النظار متكافلون في المسئولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرَّر بمجلس النظار ويترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الإجراء.» ثم تقرَّر حق مجلس النواب في تقرير الميزانية (مواد ٣١–٣٣، ٣٥–٣٧) ولكن مع احترام تسوية الديون والاتفاقات ذات الصفة الدولية، فنَصَّت المادة ٣٤ على أنه: «لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات الويركو المقرَّر للآستانة أو الدين العمومي أو فيما التزمت به الحكومة في أمر الدين بناءً على لائحة «قانون» التصفية (في ١٩ / ٧ / ١٨٨٠م) أو المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية.»

وكان في ذلك معارضة صريحة لرغبة فرنسا وإنجلترا اللتين أرادتا حرمان المجلس من تقرير الميزانية. وكان «مالت» منذ أن بدأ الاصطدام بين المجلس والوزارة الشريفية حول حق مجلس النواب في تقرير الميزانية قد كتب في ١٩ ديسمبر ١٨٨١م، أنه إذا حاز النواب هذا الحق فقدت «المراقبة الثنائية» سطوتها على الشئون المالية. وفي ١١ يناير ١٨٨٢م كان رأي «مالت»: «أنه قد تقرَّر عنده أن المصريين قد دخلوا بحق أو بغير حق في طريقة الدستور، وأن اللائحة التي يريد المصريون تقريرها لمجلس شوراهم تمثل في الحقيقة شرائط حريتهم … وحيث قد تقرَّر هذا المجلس بحالة نهائية، فلا شيء يمكن أن يبطله أو يلغيه إلا أن يكون تدخل، وهو آخر ما ينتهي إليه العمل.»

وفي ١٢ يناير ١٨٨٢م استفسر «جرانفيل» تلغرافيًّا من «مالت» عن حدود سلطة مجلس النواب في المالية المصرية على حسب ما قرَّره المجلس والشروط التي يطلبها، فأجابه «مالت» في ١٣ يناير — وهو يبغي بذلك تفسير المادة ٣٤ التي جاءت في الدستور بعد ذلك: «مرتبات الموظفين الذين لم يكن تعيينهم بعقود مع الحكومة تكون تحت مراقبة المجلس؛ وعلى ذلك يمكنه أن يلغي مصلحة المساحة مثلًا لأنها لم يكفل تشكيلها باتفاق دولي، ويمكنه الاستغناء عن عدد كبير من موظفي الأوروبيين في الإدارة المصرية.»

وتوضيح ذلك أن مجلس النواب كان قد قرَّر تعيين لجنتين لتحقيق بعض الشكاوى التي رُفعت على مصلحة المساحة وعلى إدارة الجمارك، وظهرت وجوه الخلل في أعمال الموظفين الأوروبيين، وتحقق ما كانت تخشاه «المراقبة الثنائية» من مقاصد المجلس.

وفي ٢٠ يناير ١٨٨٢م أبرق «مالت»: «إذا تمسكنا بإبائنا على مجلس النواب أن ينظر في الميزانية كانت المداخلة العسكرية أمرًا اضطراريًّا (أي ضروريًّا) فإن إصرار مجلس النواب على رأيه في ذلك جزء من مشروع أُعِدَّ للثورة.»

فَلَمَّا صدر الدستور في ٧ فبراير ١٨٨٢م اعتبر «دي بلنيير» المراقب المالي الفرنسي تخويل المجلس حق تقرير الميزانية قاضيًا على المراقبة الثنائية، فاستقال (منذ ٦ فبراير)، وقبِل «فرسينيه» استقالته في ١١ مارس، وعَيَّنَ بدلًا منه في اليوم نفسه المسيو «بريديف» (Brédif) مدير حسابات وزارة الخارجية الفرنسية. وأما السير أوكلاند كولفن (المراقب الإنجليزي) فقد امتنع عن التعامل مع الوزارة عندما طلب محمود سامي — الذي عرفنا أن وزارته تشكَّلت في ٤ فبراير بعد استقالة وزارة شريف باشا (يوم ٢ فبراير) — أن تكون مخاطبة «المراقبة» مع الوزارة بالطرق الرسمية.

ثانيًا: وقوع الاصطدام بين الخديوي والعرابيين «المؤامرة المشتركة»

فقد زادت الوزارة مرتبات رجال الجيش لإرضائهم، وأنشأت الوزارة فرقة جديدة، ورقَّت عددًا كبيرًا من الضباط الوطنيين، فاستاء الجراكسة والأتراك وتآمروا على حياة أحمد عرابي ورؤساء الحزب العسكري، فألقي القبض بين يومي ١٢، ٢٢ أبريل ١٨٨٢م على ٤٨ من هؤلاء المتآمرين، من بينهم عثمان رفقي، وحُوكموا أمام مجلس عسكري محاكمة سرية مع حرمانهم من حق الدفاع عن أنفسهم. وفي ٣٠ أبريل صدر الحكم على أربعين منهم «بالنفي والتغريب لأقاصي بلاد السودان». وكان من بينهم عثمان رفقي.

واستمع الخديوي لنصيحة «مالت» و«سنكويتش» فرفض التصديق على هذا الحكم؛ ثم زاد على ذلك حسب مشورة مالت أيضًا — رسالة مالت إلى جرانفيل في ٢ مايو — بأن استدعى سائر قناصل الدول الكبرى لاستشارتهم في الأمر، وطلب إليهم معونة الدول. ولما كان عثمان رفقي يحمل رتبة فريق من السلطان العثماني، فقد انتهز الباب العالي الفرصة للتدخل وطلب أن تُحال الأوراق عليه، فأجابه الخديوي إلى طلبه، وحاولت الوزارة حسم الخلاف في ٦ مايو باستبدال النفي خارج القطر بالنفي إلى السودان؛ ولكن دون جدوى بدعوى أن المسألة قد انتقلت الآن إلى يد الباب العالي، ثم تدخل «فرسينيه» كي

يمنع تدخل الباب العالي، فأشارت إنجلترا وفرنسا على الخديوي بتعديل الحكم دون انتظار لرأي الباب العالي، فاستجاب الخديوي لرغبتهما، وأصدر في ٩ مايو ١٨٨٢م قرارًا بتعديل الحكم إلى النفي خارج القطر، وعدم حرمان المحكوم عليهم من الرتب والنياشين.

استاءت الوزارة (أو بالأحرى العرابيون) من تصرف الخديوي الذي أجاز تدخل الباب العالي، وذلك ما قالوا إنه يعيد البلاد إلى مجرد إيالة عثمانية؛ واستاءوا لأنه أجاز تدخل الدول الأجنبية لمحاولة الاستفادة من تعهد فرنسا وإنجلترا الذي تضمَّنته مذكرتهما المشتركة في ٧ يناير ١٨٨٢م بتأييد مسند الخديوية، وقرَّرت الوزارة دعوة مجلس النواب للاجتماع لتعرض عليه الخلاف بينها وبين الخديوي.

وذاعت الأنباء عن تصميم العرابيين على خلع الخديوي وإنشاء جمهورية على نمط جمهورية سويسرة وتضم إليها سوريا والحجاز (في اتحاد فدرالي) وكان قد بدأ الكلام عن خلع الخديوي عندما نسب الجمهور إلى دسائس السراي محاولة سم الأميرالاي عبد العال حلمي، من زعماء العرابيين، وأبرق «سنكويتش» إلى حكومته منذ ١٣ مارس ١٨٨٢م أن الإشاعات الباعثة على أشد القلق قد ذاعت بسبب هذا الحادث، وأن هناك مَنْ يقولون إنه سيُعلن خلع الخديوي، وبعد حادث الخلاف الأخير بين العرابيين والخديوي أبرق «سنكويتش» إلى حكومته في ١٠ مايو ١٨٨٢م «بأن الحكومة القائمة حكومة ثورية، وأن عزل الخديوي قد صار أمرًا محتومًا»، وفي برقية أخرى قال: «إن عرابي قد صرَّح بأن الواجب يقتضي التخلص من أسرة محمد علي بقضها وقضيضها.»

وكان خطأ الخديوي أنه أبعد الوزارة عند مشاوراته مع معتمدَي إنجلترا وفرنسا بشأن الحكم الذي صدر على المتآمرين، وذلك في حين أن الوزارة نفسها كانت هي التي عرضت — كما رأينا — في ٦ مايو، على الخديوي تعديل الحكم، فلام العرابيون عليه لومًا شديدًا أنه انقاد باختياره «للأجانب» كي يعزز بعمله هذا نفوذهم؛ ذلك النفوذ الذي يعتمد عليه الخديوي نفسه، وطالب العرابيون بإدخال بعض تعديلات على الحكم كي ينهض ذلك دليلًا على أن الذي حدث لم يكن بتأثير من معتمدي إنجلترا وفرنسا. ولكن هذين لم يلبثا أن أشارا على الخديوي أن يتمسك بموقفه، فاشتد الخلاف بين الفريقين، وقرَّرت الوزارة تحكيم مجلس النواب في الخلاف بينها وبين الخديوي، وتقرَّر دعوة المجلس للانعقاد سريعًا، وكثر كلام العرابيين عن خلع الخديوي، فأبرق «سنكويتش» مرتين إلى حكومته بذلك في ١٠ مايو. وقد ذكرنا هاتين البرقيتين.

وشرح «مالت» الموقف لحكومته منذ ١٠ مايو، فكتب: «أن الخديوي دعا للاجتماع به في الساعة السادسة من مساء أمس (٩ مايو) ممثلي الدول العظمى، وأبلغهم أن رئيس

مجلس النظار (محمود سامي البارودي) أصرَّ على وجوب تغيير قرار تعديل الحكم الذي أصدره الخديوي (وهو يقضي بالنفي خارج القطر) إلى قرار بحذف المحكوم عليهم من الجيش، وقال الخديوي إن رئيس مجلس النظار صار يهدده بمجرد أن رفض مطلبه ويتكلم باستخفاف عن أية مساعدة قد يلقاها الخديوي من ممثلي الدول الأجانب، ويهدد بأن مذبحة عامة ضحيتها الأجانب ستكون نتيجة إصرار الخديوي على الرفض. وزار سنكويتش ومالت رئيس مجلس النظار بناءً على طلب زملائهم منهما، وقالا له إنه كان في اليوم السابق (٨ مايو) قد رجاهما استخدام نفوذ دولتيهما لتجنب تدخل عثماني في مسألة المحاكمة العسكرية؛ وأنهما في هذا الصباح قد أديا هذه الخدمة التي طلبها منهما بأن نصحا للخديوي أن يصدر قرار تعديل الحكم. ولذلك كان مثار دهشتهما أن يبلغهما في نظير وساطتهما الطيبة هذه أن محمود سامي البارودي قد وجَّه تهديدًا لمواطنيهم، وأنه يعمد لتحقير القوة التي في وسعهما أن يحميا الخديوي بها وأنه قد هدد الخديوي. وعلى ذلك فهما قد جاءا الآن ليسألاه رسميًّا باسمهما وباسم زملائهما إذا كان هناك خطر من المنتظر حدوثه في حالة رفض الخديوي وامتناعه عن تغيير القرار حتى يبادرا مع زملائهما بإبلاغ حكوماتهم. فنفى محمود سامي أنه هدد الخديوي أو أنه قال الكلام الذي نُسب إليه، وأعلن أن التغيير المطلوب إنما هو مجرد رجاء للخديوي أن يقبله أو يرفضه. وعندما سألاه عن النتائج ماذا تكون إذا حصل الرفض؟ أجاب بأن من المستحيل عليه معرفة ما يحدث غير أن المسألة ستُحال وقتئذٍ على مجلس النظار.»

وفي نفس اليوم كتب مالت أنه وزملاءه الفرنسي والنمسوي الألماني قد سألوا رئيس مجلس النظار اليوم أن يبسط لهم الموقف الراهن؛ فأجاب: حيث أن الخديوي ووزراءه قد تعذر عليهم أن يتفقوا، وأن من المتعذر استقالة الوزارة، فقد دعت هذه مجلس النواب للاجتماع فورًا لتعرض عليه القضية التي بينها وبين الخديوي، وأن الوزارة في الوقت نفسه تضمن سلامة الخديوي واستقرار الأمن العام، وكتب مالت أن الوزارة وحدها هي التي دعت المجلس للاجتماع من غير أن تسأل موافقة الخديوي على انعقاده، وأن شكوى الوزارة ضد الخديوي هي أنه سلك مسلكًا ينتقص من استقلال مصر الداخلي، وفي حالات كثيرة كان يعمل دون أن يتشاور مع نظاره. ثم استمر مالت يقول إنه وزملاءه يعتقدون أن النية مبيتة على خلع الخديوي إذا وافق مجلس النواب على مجاراة الوزارة. وأما محمود سامي فقد ذكر لهم (لمالت وزملائه) أن المجلس قد يجتمع خلال ثلاثة أيام وأنه (أي محمود سامي) لا ينوي أن يتصل في شيء بالخديوي حتى يتخذ المجلس قرارًا يحسم به الخلاف القائم بين الوزارة والخديوي.

وعاد مالت يبرق في ١٠ مايو كذلك: أن الموقف صار على جانب عظيم من الخطورة منذ أن انقطعت العلاقات بين الخديوي ووزرائه، وأن من المتعذر الاعتماد على الضمان الذي أعطاه النظار بالمحافظة على سلامة الخديوي والأوروبيين.

وفي ١١ مايو كتب مالت أن الخديوي أبلغه وزميله الفرنسي أن الوزارة دعت مجلس النواب للاجتماع، ضاربة عرض الحائط بالسلطات التي للخديوي، وبعدم موافقته، وبالمادة التاسعة من اللائحة الأساسية أو الدستور.

وبالفعل لم يلبث أن حضر كثيرون من النواب إلى القاهرة؛ وكتب مالت في ١١ مايو أيضًا: أن هؤلاء كانوا يذهبون مباشرة إلى بيت عرابي باشا، وأن من المنتظر انعقاد المجلس (يوم ١٢ مايو)، وأن هذا المجلس سيعمد في التو والساعة إلى إعلان خلع الخديوي، واستصدار حكم بنفي أسرة محمد علي جميعها، وتعيين رئيس مجلس النظار محمود سامي البارودي حاكمًا عامًّا (Governor-General) (حكمدارًا) على مصر بمقتضى إرادة الأمة، وقد لا تكون ثمة حاجة لأن يلاحظ المرء على هذا المجلس الذي يستبد به رعب بلغ أقصى غايته من العسكريين، أنه لا يمثل بحال ما إرادة الأمة الصحيحة.

وفي ١٣ مايو كتب مالت أن القلق العظيم يسود القاهرة، وأن كثيرين من الناس يغادرونها.

وإزاء تهديد سلامة الخديوي إذن، وتهديد سلامة الأوروبيين والأجانب أبرق جرانفيل إلى السفير الإنجليزي في باريس، لورد ليونس، منذ ١١ مايو يطلب منه أن يبلغ الحكومة الفرنسية أن حكومة لندن تريد إرسال سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية لحماية الأوروبيين، وأنها قد أبلغت ذلك إلى الدول الأخرى لعل هذه تريد أن تحذو حذوها، وفي ١٤ مايو أبرق جرانفيل إلى مالت أن يرتب مع زميله الفرنسي، إذا رأي هذا الإجراء حكيمًا، استدعاء أحمد عرابي ليبلغاه إذا وقعت اضطرابات بأنه سوف يلقى أوروبا وتركيا، وكذلك إنجلترا وفرنسا قد وقفت جميعها ضده، وأنه سيعتبر مسئولًا شخصيًّا عن هذه الاضطرابات. أما إذا بقي على ولائه للخديوي فإن شخصه وما يصدر عنه من أعمال سيكونان موضع الاعتبار، وقال جرانفيل إنه طلب من سفيره في باريس الاتصال بالحكومة الفرنسية لينال موافقتها على هذا الإجراء.

وتعدَّدت اجتماعات النواب الخاصة في منزلي محمود سامي البارودي رئيس النظار، ومحمد باشا سلطان رئيس مجلس النواب، وعقدوا هذه الاجتماعات في منازل الأفراد؛ لأنهم (أي النواب) لم يَشَأُوا أن يكون اجتماعهم رسميًّا لمخالفة ذلك للمادة التاسعة من

الدستور التي استند عليها الخديوي نفسه في عدم مشروعية الاجتماع بدون موافقته، ونصها: «وإذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرَّر فيه مدة ذلك الاجتماع.» وكثرت المساعي لتسوية الخلاف بين الوزارة والخديوي. وأخيرًا أمكن الوصول إلى تسوية ظاهرية فحسب، وبعد جهد ومشقة، وذلك على أساس بقاء الوزارة وتعديل الحكم العسكري حسبما ارتآه الخديوي (١٦ مايو ١٨٨٢م).

ولكن قيام الخلاف، واجتماع مجلس النواب، ثم ما ترامى عن تهديد الخديوي بالخلع، وتهديد سلامة الأوروبيين والأجانب، كل ذلك لم يلبث أن أوجد في نظر فرسينيه «موقفًا ثوريًّا» (Situation Révolutionnaire) يدعو — في رأيه — للتدخل على أساس التعاون مع إنجلترا والتآزر مع الدول الأوروبية.

(٨) سياسة فرسينيه مرة أخرى

المظاهرة البحرية «تعليمات فرسينيه في ١٢ مايو ١٨٨٢م»

نشأ عن الحوادث التي ذكرناها «الحالة الفعلية الموجبة للتدخل» التي لم تكن قائمة وقت إرسال فرنسا وإنجلترا لذلك المنشور الدوري بتاريخ ١٢ فبراير ١٨٨٢م إلى الحكومات الأوروبية، ومن هذا الحين بدأ «التدخل» في مرحلته «الفعلية»، والذي جرى بصورة أفضت إلى انفراد إنجلترا باحتلال مصر.

فقد كان من رأي فرسينيه أثناء أزمة المؤامرة الشركسية أن الخديوي توفيق هو المسئول الأول؛ بسبب «ضعفه وتردده» عن كل الاضطرابات التي حدثت في مصر، وصار يخشى أن يصل الحال إلى انتشار الفوضى بها إذا بقي الخديوي توفيق في الحكم، فكتب جرانفيل في ٢١ أبريل ١٨٨٢م إلى مالت: أن الفرنسيين يضغطون أو يلحون إلحاحًا شديدًا على حكومته أن توافق على تغيير الخديوي، واستبدال حليم باشا به، وقال جرانفيل إن حكومته عارضت في ذلك معارضة قوية. واعتقد جرانفيل أن الفرنسيين نتيجة لذلك سوف يقلعون عن هذه الفكرة. ثم استمر يقول: ومع ذلك فإن الفرنسيين يقولون إنهم مستعدون للعمل بأي اقتراح نتقدم به. وفي الوقت نفسه قد بعثوا برسالة خاصة ليقولوا إنهم لا يعارضون في قيام مظاهرة بحرية ومجيء قوة من الجنود الإنجليز من الهند إلى مصر.

وتفسر رسالة جرانفيل هذه السبب الذي دعاه للإبراق إلى لورد ليونس في باريس في ١١ مايو: أن يبلغ الحكومة الفرنسية رغبة حكومة لندن في إرسال سفينتين حربيتين إلى الإسكندرية لحماية الأوروبيين، وهي البرقية التي سبقت الإشارة إليها، وذكرنا أنها كانت نتيجة لتأزم الموقف في مصر عندما أبرق مالت إلى جرانفيل من القاهرة في ١٠ مايو يبلغه قطع العلاقات بين الخديوي ووزرائه، ويقول إنه لا يمكن الاعتماد على الضمان الذي أعطاه الوزراء المصريون «العرابيون» لتأمين سلامة الخديوي والأجانب.

وفي ١٠، ١١ مايو وبعد أن أقلع عن فكرة تنحية الخديوي توفيق، وصار مستعدًّا بدلًا من ذلك لاتخاذ أي إجراء لتأييد سلطة هذا الخديوي، ولضمان مصالح الأوروبيين، كان قد قرَّ رأي فرسينيه على أن مسلك الوزارة المصرية (وزارة محمود سامي البارودي) قد صار يهدد بالخطر سلطة الخديوي بدرجة تدعو إلى القيام بإجراء مفاجئ وسريع يقضي على الحركة الثورية في مصر، ويقول فرسينيه في كتاب «المسألة المصرية» إنه قد فاتح في هذه المسألة لورد ليونس الذي فكر كما فكر هو أن مظاهرة بحرية هي الإجراء الملائم جدًّا في الظروف القائمة؛ لأن هذه سوف يترتب عليها تقوية الخديوي من غير حاجة إلى إثارة أحاسيس الدول العظمى، ألمانيا وغيرها، بعد أن كسبت الدولتان (إنجلترا وفرنسا) ثقة هذه الدول نتيجة للمنشور الدوري (١٢ فبراير ١٨٨٢م) الذي أُرسل للدول.

وبناءً على ذلك فقد عقدت الوزارة الفرنسية اجتماعًا في قصر الإليزيه (l'Elysée) في ١٢ مايو حصل فيه الاتفاق على نص التعليمات التي يجب إرسالها — كما قال فرسينيه — إلى السفير الفرنسي الجديد في لندن المسيو تيسو (Tissot) لمفاتحة الحكومة الإنجليزية في أمر هذه المظاهرة البحرية.

أما هذه التعليمات فقد جاء بها ما يأتي:

قرَّر مجلس الوزراء «الفرنسي» في هذا الصباح (١٢ مايو ١٨٨٢م) بالإجماع وفوضني في إبلاغكم الإجراءات أو الترتيبات (Combinaisons) التالية التي تحدثت بصددها مع اللورد ليونس، والتي أرجوكم أن تقترحوها فورًا على اللورد جرانفيل:

(١) تبعث كل من فرنسا وإنجلترا بست سفن حربية خفيفة بالدرجة التي تمكنها من دخول ميناء الإسكندرية … وفي وسع ثلاث من سفننا (أي الفرنسية) … أن تكون بالإسكندرية يوم الاثنين (يوم ١٥ مايو) والثلاث الباقيات يوم الأربعاء (١٧ مايو) أو الخميس (١٨ مايو) … وعلاوة على ذلك سوف نبعث (أي فرنسا) بمركب خفيف إلى السويس على المنوال الذي يقترحه اللورد جرانفيل …

(٢) تبرق حكومتا باريس ولندن إلى سفيريهما في القسطنطينية لدعوة الباب العالي أن يمتنع في الوقت الحاضر عن كل تدخل (Intervention) أو تعرض (Ingérance) في شئون مصر.

(٣) تبرق حكومتا باريس ولندن كذلك إلى سفرائهما لدى الدول الأربع العظمى لإبلاغها بإرسال السفن ولرجائها أن تبعث إلى سفرائها بالقسطنطينية بتعليمات مشابهة لتلك المُرسلة إلى السفيرين الفرنسي والإنجليزي. «راجع بند ٢».

(٤) تعتقد (أو تسلِّم) الوزارة الفرنسية بأنه في الظروف الفعلية الراهنة، ولأخذها بعين الاعتبار لما فعله توفيق أخيرًا بناءً على نصح فرنسا وإنجلترا «من حيث تعديل الحكم» (والمقصود هنا تعديل حكم المجلس العسكري المعروف) تعتقد الوزارة الفرنسية أن الواجب بمعناه الدقيق يقتضي تأييد الخديوي بكل ما تتحمله أو تستدعيه الظروف. وعلى ذلك فنحن سوف نتعاون بأمانة ودون بطانة (أي نوايا باطنية) مع اللورد جرانفيل في هذا المعنى.

ومما تجب ملاحظته أن «فرسينيه» نفسه قد ذكر تعليقًا على هذه الفقرة الأخيرة: «وعلى ذلك فنحن سوف نتعاون ... إلخ» أن هذه العبارة إنما تشير إلى ما كان قد حدث من مفاتحة رسمية من جانبه للورد جرانفيل بشأن عزل توفيق بسبب ما ظهر من عجزه في إدارة شئون الحكم، وهو العجز الذي ذكرنا أن «فرسينيه» يعتبره المصدر الجوهري لكل هذه المتاعب المتجددة، ثم استمر يقول بأن كلًّا من المسيو «تيسو» (Tissot) في لندن، والمسيو «سنكويتش» في مصر قد أشارا بشدة بضرورة اتخاذ هذه الخطوة. ولكن الوزارة الفرنسية لم ترحب بذلك؛ ولهذا فقد وجب عند ساعة العمل أن يحاول «فرسينيه» كما قال إزالة أي شك قد يكون عالقًا في ذهن «جرانفيل» من ناحية نوايا فرنسا.

(٥) «ونحن مستمرون على معارضة تدخل تركي، ولكننا لا نُسَمِّي تدخلًا تلك الحالة التي سوف ينشأ عنها وجود القوات التركية في مصر بناءً على دعوة منا لها بذلك، والتي سوف تعمل فيها القوات التركية تحت مراقبتنا لتحقيق غرض وتحت شروط نكون نحن أنفسنا قد حددناها.»

ذلك إذن، كان الحل الوسط الذي ارتآه «فرسينيه» للتوفيق بين رغبة الحكومة الإنجليزية من حيث إشراكه الأتراك في كل إجراء أو مباحثة بشأن التدخل في مصر على نحو ما جاء في الفقرة الأخيرة من منشور ١٢ فبراير ١٨٨٢م الدوري، وبين رغبة «فرسينيه» نفسه الذي أراد أن يجمع كما هو ظاهر بين إجازة التدخل لتركيا مع المحافظة

على قاعدة جعل هذا التدخل بطريق الإشراف عليه، وتحديد شروطه من حق إنجلترا وفرنسا بالاشتراك فيما بينهما.

وهذا الحل الوسط ينطوي — كما هو واضح — على تناقض مع ما جاء في المنشور (١٢ فبراير ١٨٨٢م) الذي يدعو الدول لتبادل الرأي مع إنجلترا وفرنسا بشأن المسألة المصرية، عند «نشوء الحالة» التي تدعو إلى التدخل؛ ومعناه أن يكون للدول صوت في هذا التدخل عند وقوعه، في حين يريد «فرسينيه» الآن منع الدول من المشاركة في هذا التدخل وجعله مقصورًا على إنجلترا وفرنسا وحدهما. ولذلك فإن دَلَّ هذا الحل الوسط الذي ابتدعه «فرسينيه» على شيء فإنما يدل كبرهان آخر على تردد سياسة «فرسينيه» وضعفها، وينبئ بتوقع فشل هذه السياسة من الناحية العملية.

(٦) «وعلى ذلك فإنه في حالة ما إذا وجدنا بعد وصول سفننا إلى الإسكندرية أن من المفيد إنزال جنود إلى البر، لا يكون اللجوء في ذلك لا إلى جنود بريطانيين ولا إلى جنود فرنسيين، ولكنا ندعو جنودًا عثمانيين وفق الشروط المُوَضَّحة أعلاه.»

وقد فسَّرَ «فرسينيه» موافقته على إنزال جنود عثمانيين بقوله: «إنه لما كنا غير مخولين بانتداب أوروبي (Mandat) «للعمل الفعلي» لم نشأ إنزال جنود بريطانيين أو فرنسيين حتى لا تتجدد المصاعب التي نشأت بسبب «المذكرة المشتركة في ٦/ ٧ يناير ١٨٨٢م» والتي سعينا بكل جهد لإزالتها، وحيث إن الدول لا تعترض على استخدام الجنود العثمانيين. ففي وسعنا ودون محذور اللجوء لاستخدامهم في حالة الضرورة القصوى.»

(٧) «تصدر تعليمات لقنصلينا العامين بألَّا يعترفا بغير سلطة توفيق سلطة شرعية؛ وبعدم الدخول في أية علاقات مع أية حكومة أخرى فعلية (Gouvernement de Fait de Facto govert.) إلا من أجل تأمين رعايانا على سلامتهم.»

أبلغ «ليونس» المسيو «فرسينيه» أن حكومته (الإنجليزية) قد وافقت على هذه الترتيبات (Combinaisons)، كما بعث المسيو «تيسو» إليه من لندن بذلك، وأجاب فرسينيه في رده على تيسو في ١٤ مايو ١٨٨٢م: «أنه قد وصلته برقية «سفيره» التي تبلغه موافقة الحكومة الإنجليزية على «معروض» الحكومة الفرنسية، وأنه سعيد بهذه النتيجة التي تتوثق بفضلها أواصر الوفاق بين البلدين.»

وتعليمات ١٢ مايو التي تضمَّنت المقترحات أو الترتيبات (Combinaisons) التي اقترحها فرسينيه على لورد جرانفيل توضح أصول حادث المظاهرة البحرية في مياه الإسكندرية الذي انتهى في ظروف سيأتي ذكرها بانفراد الأسطول الإنجليزي بضرب الإسكندرية ونزول البريطانيين في البلاد واحتلالهم لها.

ولذلك فقد صار لزامًا علينا معرفة المسئول عن هذه المظاهرة البحرية على وجه التحديد؛ فهل كان الإنجليز هم المسئولين؟ أو الفرنسيون؟ حتى إذا أمكن الفصل في هذه المسألة تيسر الانتقال إلى غيرها من المسائل لمحاولة معرفة العوامل الحقيقية التي ساعدت على مجيء الاحتلال البريطاني إلى مصر.

فتعليمات ١٢ مايو هذه تُبيِّن في وضوح وجلاء أن حكومة المسيو فرسينيه هي صاحبة اقتراح وإجراءات المظاهرة البحرية، وهي التي عرضت كل ذلك على الحكومة الإنجليزية وهي المسئولة عنه. ولقد كان اقتراح المظاهرة البحرية، هو الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية في رسالتها الخاصة إلى لندن عندما بدأت تشتد أزمة المؤامرة الشركسية، وذكره جرانفيل في كتابه إلى مالت في ٢١ أبريل؛ وهو الاقتراح كذلك الذي جعل جرانفيل عند تحرج الأمور في مصر يبرق إلى ليونس أن حكومته تريد إرسال مدرعتين إلى مياه الإسكندرية ولا ترى بأسًا في ذلك من أجل محاربة الأوروبيين، وأما الإجراءات أو الترتيبات التي اقترحتها الوزارة الفرنسية في تعليماتها هذه (في ١٢ مايو) فكانت متفقة في سياقها مع سياسة فرسينيه نفسه، وواضح إذن أنه ليس صحيحًا أن وزير خارجية إنجلترا لورد جرانفيل هو الذي أفضى بفكرة المظاهرة البحرية، وفي يوم ١٢ مايو بالذات — على نحو ما تَدَّعي هذه الرواية — قائلًا إن الحاجة صارت ماسَّة إلى القيام بمظاهرة بحرية في مياه الإسكندرية، فصادفت الفكرة قبولًا من الحكومة الفرنسية؛ فذلك ادعاء لا سند له في جملته وتفصيله.

ولم تكن فكرة المظاهرة البحرية في حد ذاتها فكرة أصيلة، فقد كانت هناك سابقة إرسال السفن الحربية الفرنسية والإنجليزية — كما عرفنا — إلى مياه الإسكندرية للقيام بمظاهرة بحرية في أكتوبر ١٨٨١م، عندما أرسل الباب العالي البعثة العثمانية (بعثة فؤاد باشا ونظامي باشا) للتحقيق في أسباب العصيان العسكري.

وعلاوة على هذا كله، فمن ناحية السياق التاريخي يتضح أيضًا أن الحكومة الإنجليزية لم تكن هي صاحبة اقتراح المظاهرة البحرية.

فقد وافقت — كما ذكرنا — حكومة غلادستون (ووزير خارجيتها اللورد جرانفيل) على إرسال المذكرة المشتركة (٦، ٧ يناير ١٨٨٢م) مجاراة لوزارة «غمبتا» مجاراة «مؤقتة»، حيث توقعت أن تسقط وزارته قريبًا؛ ثم مع «تحفظ» هام هو عدم الارتباط بأسلوب معين في العمل إذا اتضح أن هذا العمل قد صار ضروريًّا مؤملة أن تستطيع بفضل هذا «التحفظ» دعوة تركيا إلى التدخل «عندما يصبح العمل ضروريًّا». ولقد جاء هذا «التحفظ» متفقًا وأغراض السياسة الإنجليزية وقتئذٍ، وقد شرح «جرانفيل» هذه السياسة

في كتاب له إلى «مالت» بتاريخ ٤ نوفمبر ١٨٨١م، وهو الكتاب الذي ذكرنا أنه نفى فيه أن لإنجلترا و«فرنسا» أية أطماع توسعية في مصر، وأعلن أن الوزارة الإنجليزية إنما تريد أن تحتفظ الحكومة المصرية باستقلالها الذي أقرَّته لها الفرمانات، وقال إن الظرف الوحيد الذي يرغم إنجلترا على التخلي عن خطتها هو أن تحدث أو تنشأ في مصر «حالة فوضى».

ولم يكن من رأي الحكومة الإنجليزية إذا نشأت «حالة الفوضى» هذه، أن السبيل لإعادة النظام في مصر يكون باحتلال إنجليزي-فرنسي على نحو ما أراد «غمبتا»، ولكن بتدخل من جانب السلطان العثماني. ولو أن التدخل العثماني كانت تعترضه صعوبات عديدة مبعثها معارضة وزارة «غمبتا» لأي تدخل عثماني معارضة شديدة، واستياء الرأي العام في إنجلترا ذاتها من تركيا خصوصًا من أيام الفظائع البلغارية المشهورة في عام ١٨٧٦م، وعندما بعث غمبتا في ٣٠ ديسمبر ١٨٨١م «بِمُسَوَّدة» المذكرة المشتركة إلى لندن، وافقت عليها الحكومة الإنجليزية للأسباب التي عرفناها و«بالتحفظ» السالف الذكر.

وقد ظهر في الفترة التالية مباشرة عمق الاختلاف بين وجهتَي النظر الإنجليزية والفرنسية؛ ففي ٣٠ يناير ١٨٨٢م أوضح «جرانفيل» مقصد الحكومة الإنجليزية من «التحفظ» الذي قبلت به المذكرة المشتركة، عندما أبلغ الحكومة الفرنسية — كما عرفنا — أن لندن لا توافق على احتلال إنجليزي، أو احتلال إنجليزي فرنسي لمصر، وأنها ترى كحل نهائي إذا لزم الأمر أن تقوم تركيا نفسها بهذا الاحتلال بوصفها صاحبة السيادة الشرعية على مصر، ثم تزايد الاختلاف بين وجهتَي النظر بصدد «المذكرة المشتركة» بين إنجلترا وفرنسا بمجرد أن ظهرت الآثار التي تركتها هذه المذكرة على الموقف الداخلي في مصر، وعقب إرسالها فورًا، وهي الآثار التي سبق أن ذكرناها، والتي أوجزها «جون مورلي» (John Morley) في كتابه عن «حياة غلادستون»؛ فقال:

> لقد كان للمذكرة وقع القنبلة في القاهرة، فلم يكن هناك مَنْ توقع تصريحًا مثل هذا، ولم يكن هناك مَنْ علم بوجود أي سبب يشرح لماذا أُطلقت هذه القنبلة (أو أُرسلت المذكرة)، والشعور الذي تركته هو أن مثل هذه الخطوة الخطيرة في مثل هذا الموضوع الدقيق ما كان يمكن اتخاذها إلا بعد فحص وتقدير للنتائج، ولتحقيق غرض جدي محدد. ولذلك فقد اعتُبر المعنى المقصود من المذكرة أن يزداد دفع السلطان أكثر من ذي قبل إلى الخلف، وأن يغدو الخديوي بصورة أوضح من ذي قبل الألعوبة التي تحركها إنجلترا وفرنسا كيف تشاءان، وأن تجد مصر نفسها مجبرة عاجلًا أو آجلًا وفي صورة أو أخرى على مشاطرة

المصير الذي انتهت إليه تونس. ولذلك فقد كانت آثار المذكرة شيطانية أو مؤذية إلى أقصى حد، حيث لقي الخديوي تشجيعًا على المضي في مقاومته لعواطف مجلس النواب، وأحس بالخطر وتنبه له الحزب العسكري والوطني أو الشعبي، وغضب السلطان، وصارت الدول الأوروبية الأخرى منزعجة، وأُثير كل عنصر من عناصر الاضطراب ليعمل بنشاط.

ولكن سقوط وزارة «غمبتا» في ٣٠ يناير ١٨٨٢م أنهى سياسة التدخل أو سياسة الاحتلال الفرنسي-الإنجليزي حسب ما أراد «غمبتا»، ووافق خلفه في الوزارة «فرسينيه» على نبذ وجهة نظر «غمبتا» القائلة بأن المذكرة المشتركة؛ إنما كانت تستهدف تحت ظروف معينة احتلالًا فرنسيًّا-إنجليزيًّا لمصر، وقبِل «فرسينيه» تفسير الحكومة الإنجليزية وهو أن المذكرة المشتركة لم تكن تستهدف تدخلًا ماديًّا إلا بأن يأتي هذا التدخل على الأقل بناءً على انتداب أو تكليف أوروبي، وعلى أن يكون لتركيا نصيب في هذا التدخل، بوصفها صاحبة السيادة الشرعية على مصر، وقد ضَمَّنت الحكومة الإنجليزية هذا التفسير في المذكرة (Note) التي بعث بها اللورد «جرانفيل» إلى الدول في ٦ فبراير ١٨٨٢م، وهي المذكرة التي عرفنا أن «جرانفيل» اقترح فيها على الدول تبادل الرأي بشأن الحالة في مصر، على أساس أن يستند كل «تدخل مادي» منتظر على عمل متحد أوروبي، وأن يشترك السلطان العثماني في هذا «العمل» بما يتناسب مع «وضعه»، وكان قبول «فرسينيه» لهذا «التفسير» والذي تضمنه كذلك «المنشور الدوري» المعروف بتاريخ ١٢ فبراير ١٨٨٢م، كان معنى هذا القبول: الاستعاضة عن فكرة ومبدأ التدخل الإنجليزي الفرنسي بفكرة أو مبدأ الاتحاد الأوروبي في المسألة المصرية.

لقد قبِل «فرسينيه» إذن هذا «المبدأ». ولكن «فرسينيه» عندما قبِل ذلك لم تكن لديه فكرة واضحة عن مدى الشوط الذي عوَّل أن يسير فيه من حيث اتباعه لهذه السياسة العكسية أو المضادة لسياسة سلفه «غمبتا»، أو من حيث استعداده لقبول مبدأ تدخل تركيا في المسألة المصرية، سواء كان هذا التدخل العثماني «مدنيًّا» أو «عسكريًّا»، بوصف أن تركيا منتدبة لهذا التدخل بأحد نوعيه أو بكليهما من قِبَل الدول الأوروبية.

ولقد دلَّ «المنشور الدوري» في ١٢ فبراير ١٨٨٢م على أن الدولتين إنجلترا وفرنسا، مع أنهما أشركتا الدول الأخرى في تبادل الرأي معهما، واتفقتا عند نشوء الحالة الموجبة للتدخل على إشراك تركيا في كل مباحثة أو إجراء يُتخذ بصددها (دلَّ هذا المنشور الدوري على أن السياسية الإنجليزية والسياسة الفرنسية قد تلاقتا في نقطة هامة هي: ضرورة

استمرار التعاون بين الحكومتين من حيث جعل حق المبادأة في العمل في المسألة المصرية في أيديهما).

ولكن القاعدة التي قام عليها «المنشور الدوري» من حيث أن تصبح المسألة المصرية مسألة دولية، كان لها أثر ظاهر على موقف سائر الدول، خصوصًا ألمانيا.

فقد كان من سياسة بسمارك أن تستمر الصلات الودية (أو الوفاق) بين إنجلترا وفرنسا كجزء من الخطة العامة التي تهدف في رأيه إلى المحافظة على السلام في أوروبا، وإلى عزلة روسيا، ولكن كان من رأيه كذلك أن هذه الصلات الودية بين فرنسا وإنجلترا أثناء وزارة «غمبتا» قد اتخذت طابعًا خاصًّا، على الأقل في ذهن «غمبتا». ولذلك فقد صار «بسمارك» يرجو أن يكون «فرسينيه» «أوروبيًّا» في وجهة نظره أكثر من سلفه «غمبتا»، ورَحَّبَ بسمارك بفكرة الاتحاد الأوروبي في المسألة المصرية، وصار مستعدًّا لمؤازرة مساعي الدولتين إنجلترا وفرنسا في إيجاد حل لهذه المسألة. على أن تكون مؤازرته لهما مؤازرة «أدبية» فحسب؛ وعلى أن يجري حل المسألة المصرية بالطرق السلمية فقط، ورفض بسمارك أن تشترك ألمانيا في أي تدخل مسلح في مصر إذا نشأ «الظرف» الذي يوجب هذا التدخل المسلح.

واعتقد بسمارك أن لفرنسا أطماعًا في مصر، وحتى يتمكن من تعطيل هذه الأطماع عوَّل بسمارك على إسداء معونته (الأدبية) للباب العالي صاحب السيادة الشرعية على مصر في حالة إذا ما اقتضت الضرورة أن يحدث احتلال «خارجي» للبلاد، وأن يُؤَيِّد الباب العالي — إذا احتل العثمانيون مصر — ولكن تأييدًا أدبيًّا كذلك.

وكان من رأي بسمارك أن إنجلترا بتآزرها مع «غمبتا» على أمل أن تتوثق بفضل هذه المؤازرة صلاتها مع فرنسا، إلى جانب أنها مهتمة بتوثيق صلاتها مع روسيا؛ إنما كانت تسير في سياسة بعيدة عن الحكمة والصواب، أو سياسة «مضادة للعقل» (Absurd)؛ لأن مصالح الإنجليز في الليفانت تختلف اختلافًا جوهريًّا عن مصالح فرنسا وروسيا، ولا مفر من أن يقوم النزاع عاجلًا أو آجلًا بين فرنسا وإنجلترا في المسألة المصرية. ثم إن بسمارك فضلًا عن ذلك لم يكن يثق في نجاح «الاتحاد الأوروبي» في هذه المسألة كقوة أو أداة تنفيذية. بل كان يرى أن يعهد بالعمل والتنفيذ إلى دولة معينة. ومن الواضح أنه يؤثر أن تكون تركيا هي هذه الدولة التي يجب أن تعطي الفرصة الأولى للتدخل بحكم ما لها من علاقات مع مصر نظمتها المعاهدات الدولية والفرمانات. ومع أنه في وقت ما (في صيف ١٨٧٨م) كان يفضل أن تكون إنجلترا هي المسيطرة على مصر في النهاية، فقد تطورت

بين شهري فبراير ومايو ١٨٨٢م في ذهن بسمارك الفكرة التي استند عليها الحل الذي ارتآه للمسألة المصرية؛ وذلك بأن يتدخل السلطان العثماني في مصر بوصفه «منتدبًا» من قبل الدول، وبأن تقوم إنجلترا في آخر الأمر بدور الذي «يحتفظ» بهذه البلاد للسلطان العثماني؛ أي أن تحتلها، وعلى غرار ما يفعله المرء إذا «استأجر» بيتًا من صاحبه.

هذه الآراء هي التي تُفَسِّر لنا السبب في موافقة بسمارك على «مذكرة» اللورد «جرانفيل» التي بعث بها إلى الدول بتاريخ ٦ فبراير ١٨٨٢م. ولكن الذي يعنينا مباشرة من هذه الآراء (أو السياسة) أن بسمارك كان يتوقع حدوث «فعل مادي» (Material action)، أو «احتلال» كضرورة سوف تصبح أمرًا محتمًا قبل مضيِّ زمن طويل، وذلك ما كان يتوقعه «جرانفيل» أيضًا؛ الذي أراد لهذا السبب نفسه أن يجيء التدخل عن طريق «اتحاد أوروبي» وأن يقع على يد تركيا، وهي منتدبة من قبل هذا الاتحاد الأوروبي؛ وعلى هذا الأساس صار إرسال «المنشور الدوري» بتاريخ ١٢ فبراير ١٨٨٢م إلى الدول.

وأما الموقف وقت إرسال «المنشور الدوري» فيمكن تلخيصه في أن تدخلًا تركيًّا عسكريًّا صريحًا ما كان يمكن أن يقبله «فرسينيه» بحالٍ من الأحوال، وأن تدخلًا فرنسيًّا إنجليزيًّا مشتركًا كان يلقى معارضة من بسمارك، ويرفضه «جرانفيل»؛ وأن تدخلًا بريطانيًّا منفردًا كان لا يقبله «غلادستون» وفريق من وزرائه، ومن بينهم «جرانفيل»؛ وأن الحكومة الفرنسية علاوة على هذا كله لم يكن قد استقر رأيها على خطة معينة اللهم إذا استثنينا «السلبية» العامة، ثم انتهى الأمر بأن قبِل «فرسينيه» مبدأ احتلال عثماني تحت ضمانات وتحت مراقبة أوروبية. ولقد دارت مفاوضات طويلة حول هذه «الضمانات»، وظل «فرسينيه» مترددًا: لا يجرؤ على قبول اشتراك فرنسا في «عمل مادي»، ولا يجرؤ كذلك على قبول تدخل تركيا مدنيًّا أو عسكريًّا في مصر.

وكان مبعث هذا التردد خوف «فرسينيه» من أن ينتهز «بسمارك» — إذا حدثت الأزمة ونشأ الظرف الموجب للتدخل — فرصة انشغال إنجلترا وفرنسا بتسوية هذه الأزمة فيطلب من تركيا أن تبادر هي باحتلال مصر، وأن يعدها بمؤازرة ألمانيا لها والنمسا وروسيا وربما إيطاليا، المؤازرة «الأدبية» التي كان مستعدًّا لإسدائها في المسألة المصرية، ولا جدال أن «فرسينيه» كان مخطئًا عندما وهم ذلك؛ لأن الهدف الذي اجتهد بسمارك لتحقيقه (وقتئذٍ) كان إيجاد الموقف الذي يجعل بريطانيا تتدخل في النهاية منفردة لاحتلال مصر بوصفها «المحتفظ» بهذه البلاد للباب العالي أو «المستأجر» لها؛ وذلك لموازنة الاحتلال الفرنسي في تونس، باحتلال بريطاني في مصر، وحتى يتسنَّى انصراف

إنجلترا وفرنسا بسبب مشاغلهما الاستعمارية في أفريقيا عن الميدان الأوروبي فتتمكن ألمانيا لذلك من إحراز التفوق السياسي في أوروبا.

ولكن بمجرد أن أكد السفير الفرنسي في برلين المسيو دي كورسيل (Courcel) لحكومته أن السياسة الألمانية هي تأييد أي عمل تتفق عليه إنجلترا وفرنسا، اطمأن «فرسينيه» من جانب ألمانيا، وبادرت وزارته بالموافقة على «الترتيبات» التي تضمَّنتها تعليماته إلى سفيره بلندن المسيو «تيسو» في ١٢ مايو ١٨٨٢م، بشأن «المظاهرة البحرية». وفي هذه التعليمات — وكجزء من الترتيبات — أبدى «فرسينيه» استعداده لدعوة السلطان إلى إرسال جنود عثمانيين لاحتلال مصر، بوصفه «منتدبًا» من قِبَل «اتحاد أوروبي» بهذا العمل؛ ولو أن «فرسينيه» أراد أن يكون لفرنسا وإنجلترا الإشراف على هذا التدخل العثماني.

ذلك إذن هو السياق التاريخي، لسياسة وزارة «فرسينيه»، والتي أفضت إلى وضع «الترتيبات» التي تضمَّنتها تعليمات هذه الحكومة الفرنسية إلى سفيرها «تيسو» في لندن في ١٢ مايو ١٨٨٢م بصدد المظاهرة البحرية.

(٩) انفراد إنجلترا بالعمل

وظاهر أن هذه «الترتيبات (Combinaisons)» المقترحة، والتي اعترف المؤرخون الفرنسيون أنفسهم أنها كانت من صنع المسيو «فرسينيه» إنما كانت على حد قول «جول شارل رو» «تتألَّف من تخطئة وإلغاء جديد للسياسة التي سارت عليها فرنسا حتى هذا الحين.»

وكانت آثار هذه الترتيبات وبيلة على فرنسا، من حيث إنها لم تلبث أن أخرجتها من دائرة العمل الفعلي في الأزمة المصرية، كما كانت آثارها وبيلة على مصر كذلك من حيث إنها أحضرت الاحتلال البريطاني في النهاية إليها.

والضعف الظاهر في هذه «الترتيبات» أن شيئًا ما لم يذع، وقت تقرير العمل بها، عن نوايا الدولتين، حتى يعرف الناس أنهما تعتزمان دعوة تركيا إلى التعاون معهما حتى ولو كان هذا التعاون تحت مراقبتهما ووفق الشروط التي تضعانها حسب ما نَصَّت عليه هذه «الترتيبات».

وقد تَنَبَّه إلى هذا الضعف «إدوارد مالت» الذي أبرق إلى حكومته في ١٤ مايو ١٨٨٢م: «لعرفاني بحقيقة الشعور السائد في القاهرة أخشى إذا لم يقع الحصول على

تعاون السلطان المنوَّه عنه في «الترتيبات»، وعلم به الناس، وإذا لم يؤيد السلطان من البداية عمل الدول، أن ينجم عن ذلك خطر الاتحاد أو التفاهم مرة أخرى بين مجلس النواب والجيش، وقيام هذين بالمقاومة الأمر الذي أرى من المستحيل تجنبه بغير ما ذكرت.»

وفي ١٥ مايو سنة ١٨٨٢م قابل «مالت» و«سنكويتش» معًا الخديوي توفيق وأبلغاه رسميًّا بأن الأسطولين الإنجليزي والفرنسي، يصلان إلى الإسكندرية في ١٧ مايو، وقد بدأت تصل السفن فعلًا يوم ١٩ مايو، واستمر وصولها حتى أوائل يونيو.

وفي ١٩ مايو، أصدرت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية تعليماتها إلى «سنكويتش» وإلى «مالت» بأن ينصحا الخديوي بالاستفادة من «فرصة» وصول الأسطولين، وهي فرصة «طيبة»، فيقيل وزارة محمود سامي البارودي، ويؤلِّف وزارة برياسة شريف باشا أو يضع على رأسها أي رجل آخر «تبعث وزارته على الثقة»، وحاول «مالت» وزميله «سنكويتش» إقناع البارودي بأن يستقيل، وعرابي بأن يغادر القطر، ولكن دون جدوى. وكان من رأي «مالت» أن الخديوي سيعجز عن تأليف أية وزارة أخرى ما دام الحزب العسكري صاحب السيطرة.

وهكذا انقطع كل أمل في انفراج الأزمة، التي اعتقد كثيرون أنه حتى في هذه الساعة المتأخرة كان من الممكن انفراجها (بإزالة أسباب النزاع بين الخديوي والعرابيين) ولو أنه كان ممكنًا الحصول على تعاون الباب العالي.

وفي ٢٢ مايو أبرق «جرانفيل» إلى «مالت» أن الحكومة الفرنسية تخشى إذا هي أعلنت موافقتها على تدخل الأتراك المشروط أن يُحدث ذلك انفجارًا في الرأي العام في باريس ضدها.

ولما كانت كل الجهود التي بذلها «مالت» و«سنكويتش» قد أخفقت في إقناع البارودي بالاستقالة أو عرابي بالخروج من القطر، وتبيَّن للقنصلين أن سلطان باشا رئيس مجلس النواب، وكان يقوم بدور الوساطة بينهما وبين عرابي وزملائه، عاجز عن «الاعتماد على «مسلك» النواب بسبب الاستياء الذي سَبَّبَهُ تدخل الدولتين المتزايد»؛ فقد اقترحا على حكومتيهما في ٢١ مايو أن تخوِّلهما الحق في مطالبة عرابي وزملائه رسميًّا أن يغادروا القطر، ثم لم يمضِ يومان حتى أبرق «مالت» إلى «جرانفيل» في ٢٣ مايو: «يتردد كلانا المسيو سنكويتش وأنا في تقديم طلب رسمي إلى الوزارة «بأن تستقيل» نعلم سلفًا أن مصيره الرفض؛ وذلك حتى نكون في موقف نستطيع بفضله أن نُبَيِّن ما سوف يترتب على هذا الرفض من نتائج. ولذلك فإني أرجوكم إرسال مزيد من التعليمات، والسبب

الذي أوجد الموقف الراهن هو إصرار الوزارة والشعب على الاعتقاد بأن «إنجلترا وفرنسا» لن ترسلا جنودًا، وأن معارضة فرنسا تجعل مستحيلًا حدوث تدخل تركي، وهذا بينما تُجرى الاستعدادات العسكرية الآن، وتُبذل الجهود لتقوية شعور التعصب ضد الأجانب، وإني ما زلت على رأيي وهو أنه إذا أعلن السلطان موقفه حالًا، وصار معلومًا أن هناك جنودًا على أهبة الإرسال إلى مصر، قد يتسنَّى لنا حينئذٍ النجاح دون حاجة إلى إنزال هؤلاء الجنود إلى البر»؛ أي إن «مالت» كان من رأيه أن مجرد وصول الجنود كفيل بإنهاء الأزمة القائمة.

ولم يُجِبْ «جرانفيل» على هذه البرقية فور تسلُّمها، ولكنه أبرق في ٢٤ مايو إلى اللورد ليونس في باريس حتى ينهي إلى المسيو «دي فرسينيه» أن الأنباء الواصلة من القاهرة تبعث على القلق وأن الوقت عامل هام؛ أي لا يجب ضياع الوقت في التردد، وحتى يقترح على «فرسينيه» أن تبرق الحكومتان «منشورًا Circular» إلى الدول ترجوانها فيه الاشتراك معهما في سؤال السلطان العثماني أن يُهَيِّئ جنودًا لإرسالهم إلى مصر تحت شروط معينة ومحدودة.

والفكرة الظاهرة في برقية ٢٤ مايو ١٨٨٢م هذه أن الحكومة الإنجليزية ما زالت متمسكة بسياسة «انتداب» تركيا عن «الاتحاد الأوروبي»: «وهي السياسة التي انبنى عليها إرسال مذكرتها إلى الدول في ٦ فبراير، ثم إرسال المنشور الدوري الإنجليزي-الفرنسي في ١٢ مايو. وهذا إلى جانب تقييد التدخل العثماني المنشود بوضعه تحت الرقابة وبشروط محدودة»؛ وذلك استجابة لمطلب فرنسا وعلى نحو ما قرَّرت حكومة «فرسينيه» نفسه في «ترتيبات» ١٢ مايو خصوصًا.

وتباطأ «فرسينيه» في الإجابة على برقية «جرانفيل».

وأما فيما يتعلق بالتفويض الذي طالب به «مالت» و«سنكويتش» من حكومتيهما بأن يطلبا رسميًّا من الوزارة البارودية أن تستقيل؛ ومن عرابي وزملائه أن يغادروا القطر؛ فقد صدرت لهما التعليمات من قبل حكومتيهما تخوِّلهما اتخاذ أية خطوة يريانها نافعة في حمل عرابي وكبار أعوانه على مغادرة القطر، وتعيين شريف باشا رئيسًا للوزارة.

ولكن عندما وصلت هذه التعليمات إلى القاهرة، كان العرابيون قد أذاعوا بين الجيش وضباطه منشورًا جاء فيه أن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تصرَّان على المسائل الآتية: إرسال جميع الوزارة إلى المنفى، حل وتسريح الجيش بأسره، احتلال الجنود الأجانب مصر، حل مجلس النواب.

وفي ٢٥ مايو أبرق «مالت» إلى «جرانفيل»:

> إنه لما كان يعتقد هو وزميله «سنكويتش» بأن الموقف سوف يزداد ارتباكًا، بل يصبح خطرًا بدرجة تهدد حياة الأجانب إذا ساد الاعتقاد بأن هذه الشروط «التي ذكرها المنشور الذي أذاعه العرابيون» صحيحة، فقد استقر رأيهما على اتخاذ الخطوة التي انكمشا حتى الآن عن اتخاذها، وأما هذه الخطوة فكانت تقديم مذكرة رسمية إلى رئيس مجلس النظار محمود سامي البارودي في يوم ٢٥ مايو ١٨٨٢م نفسه يطلبان فيها ما يريانه ضروريًّا لإنهاء حالة الاضطراب السائدة في مصر، وذلك؛ أوَّلًا: بإبعاد عرابي باشا مؤقتًا من مصر مع احتفاظه برتبه ومرتباته. ثانيًا: إرسال علي باشا فهمي وعبد العال باشا حلمي إلى داخل القطر مع احتفاظهما برتبهما. ثالثًا: استقالة الوزارة الحالية، وأضافت المذكرة: أن ليس لحكومتَي فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقرَّرة (Status quo)، وبالتالي أن يعيدا للخديوي السلطة المختصة به؛ إذ بدونها يُخشى على هذه الحالة الحاضرة المقرَّرة؛ وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيًّا على حب الانتقام والتشفي، فسيبذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو.

هذه المذكرة لم تلبث الوزارة البارودية أن رفضتها في اليوم التالي (٢٦ مايو)، على أساس أن هذه المذكرة قد تضمَّنت مطالب فيها اعتداء على الفرمانات والمعاهدات الدولية التي حدَّدت «مقام مصر الخصوصي» (أي «وضعها» (Status)) ولأن الوزارة ترى أن هذه المطالب متعلِّقة بمسألة داخلية، فإذا كانت الدولتان تريان أنها متعلِّقة بمسألة سياسية عمومية، فالواجب عرض هذه المسألة على تركيا صاحبة السيادة الشرعية على مصر.

ولكن الخديوي خالف رأي وزارته (والعداء بينهما ظاهر)؛ فقبِل المذكرة الرسمية ومطالب الدولتين، وأخفقت كل الوساطات في الوصول إلى حل وسط يرضى عنه الخديوي والعرابيون. وفي ٢٦ مايو استقالت إذن الوزارة البارودية؛ احتجاجًا على قبول الخديوي للمذكرة الرسمية، ورفض شريف تأليف الوزارة ما دام العرابيون محتفظين بسيطرتهم؛ وعاد العرابيون يطلبون خلع الخديوي (٢٧ مايو)، وصمم الجيش على عدم قبول استقالة عرابي «وزير الحربية»، وسيطر الجيش على الموقف، وتعهَّد عرابي لقناصل الدول «ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا» بحفظ الأمن في مصر والسودان جميعًا (في ٢٨ مايو)، واضطر الخديوي (في اليوم نفسه: ٢٨ مايو) إلى إعادة عرابي إلى نظارة الحربية ورئاسة الجيش؛

وذلك حتى يأمن على حياته، كما أبلغ «مالت» و«سنكويتش»، ثم تزايد الموقف حروجة عندما أبرق في يوم ٢٨ مايو الصدر الأعظم إلى الخديوي، بأن مندوبًا عثمانيًّا سوف يحضر إلى مصر، إذا قَدَّم الخديوي طلبًا رسميًّا بذلك إلى الباب العالي.

ولا جدال في أن العرابيين عندما أصرَّت وزارتهم على عدم الاستقالة، وتمسك رؤساؤهم بعدم مغادرة القطر، ثم راحوا يهددون بخلع الخديوي «وإنشاء الجمهورية»، قد اختاروا «مناورة» سياسية لم تكن ناجحة، مبعثها خطأ التقدير؛ والسبب في ذلك أن «التدخل» كان مبنيًّا في أساسه على مؤازرة الخديوية والمحافظة على مسندها على اعتبار أن هذا التأييد خير ضمان، كما اعتقدت فرنسا وإنجلترا، لاستقرار الأمن في البلاد، ولصيانة مصالحهما المالية والسياسية، كنتيجة لازمة لبقاء تلك «الوصاية الدولية»، التي أوجدها «الوضع» الذي كانت عليه هذه البلاد؛ حسبما تقرَّر في المعاهدات والفرمانات منذ تسوية المسألة المصرية (١٨٤٠–١٨٤١م).

وعلاوة على ذلك، فقد تَرَتَّب على مسلك العرابيين في هذه الأزمة أن أُتيحت الفرصة لتركيا كي تتدخل، لا بناءً عن دعوة من الدول لها بالتدخل، ولكن كإجراء، من عندياتها وكتدخل مستقل عن «الاتحاد الأوروبي»؛ الأمر الذي أوجد (كأحد آثاره) تعديلًا ظاهرًا في سياسة إنجلترا، ثم عمل في الوقت نفسه على زيادة التردد والارتباك في السياسة الفرنسية.

أما فيما يتعلق بخطة الإنجليز فقد تضافرت عدة عوامل أقنعتهم أخيرًا بضرورة الانفراد «بالعمل المادي»، من ذلك ازدياد الأخطار المباشرة التي صارت تتهدد مسند الخديوية على يد العرابيين؛ ثم تردد السياسة الفرنسية الذي أفقد نهائيًّا الحكومة الإنجليزية، كل ثقة في إمكان الاعتماد على فرنسا في تدخل مسلح مشترك، كانت الحكومة الإنجليزية على كل حال لا تقرُّه أن يكون مشتركًا بين إنجلترا وفرنسا وحدهما فحسب؛ ثم «مناورة» الباب العالي وتصميمه على التدخل، في وقت كانت الحكومة الإنجليزية قد فقدت فيه كذلك كل ثقة في نوايا تركيا من هذا التدخل: هل هو لمؤازرة الخديوية حقيقة واستتباب الأمن والسلام في مصر، أو لكسب العرابيين، والحصول في كل الأحوال على مزايا تعاونها على استرجاع نفوذها والتدخل في شئون الخديوية، ثم علم الحكومة الإنجليزية بأنها لن تلقى معارضة من الدول، ومن بسمارك خصوصًا إذا هي أقدمت على العمل والتدخل منفردة، وإدراكها في الوقت نفسه أن هذا التدخل المنفرد سوف يستتبع كذلك احتلالها للبلاد احتلالًا منفردًا، كنتيجة عملية للظروف القائمة إذا هي جعلت مهمتها مقصورة على احتلال مصر «كأجير» كما قال بسمارك أو «كحفيظ عليها لتركيا».

فلكل هذه الأسباب والاعتبارات إذن قرَّ رأي الحكومة الإنجليزية على أن تنفرد «بالعمل المادي» (Material action) إذا رفضت فرنسا في اللحظة الأخيرة والحاسمة أن تشاركها في اتخاذ هذه الخطوة.

وفي الأيام القليلة التالية توفرت الذرائع المباشرة التي جعلت الإنجليز يتخذون هذه الخطوة. وكان المسئول من الناحية السياسية الدولية عن إتاحة الفرصة المباشرة لانفراد الإنجليز «بالعمل المادي» هو «فرسينيه» نفسه، كما كان المسئول من ناحية تطور الموقف الداخلي في مصر ذاتها، بالصورة التي جرت إلى الاحتلال البريطاني كنتيجة حتمية «للتدخل المادي» عند وقوعه، الخديوي توفيق؛ لاعتماده على «الوصاية الدولية»، والعرابيين؛ لأنهم أخطئوا تقدير الموقف.

(١٠) «التدخل المادي»، ضرب الإسكندرية وبداية الاحتلال البريطاني

وجد «فرسينيه» في استقالة البارودي سببًا يدعوه لأن ينبذ الفكرة التي اقترحها عليها «جرانفيل» في ٢٤ مايو؛ من حيث إرسال «منشور» إلى الدول؛ كي تشترك مع إنجلترا وفرنسا في رجاء الباب العالي، بأن يُهَيِّئ جنودًا عثمانيين لإرسالهم إلى مصر «تحت شروط محددة»، وعلى ذلك فقد أبرق «فرسينيه» إلى لندن في ٢٧ مايو (أي في اليوم التالي لسقوط وزارة البارودي) بأن الوزارة الفرنسية لا ترى الآن مبررًا للاستنجاد بجنود عثمانيين.

ولكن «جرانفيل» لم يلبث أن أبرق في ٢٨ مايو، دون مشاورة الحكومة الفرنسية إلى السفير الإنجليزي في القسطنطينية اللورد «دفرين» (Dufferin): بأن الحكومة الإنجليزية ترى من المرغوب فيه جدًّا ألَّا يضيع الباب العالي وقتًا ثمينًا، وأن يبادر بإرسال أمر يحمي تأييده للخديوي، ويرفض الاتهامات التي توجهها الوزارة المستقيلة للخديوية «بأن الخديوي واقع تحت نفوذ الدول»، وأن يأمر الزعماء العسكريين الثلاثة «وهم: أحمد عرابي، وعبد العال حلمي، وعلي فهمي»، وربما كذلك «محمود سامي البارودي» بالمجيء إلى القسطنطينية حتى يفسروا أمام الباب العالي مسلكهم.

وكانت هذه دعوة صريحة للباب العالي بالتدخل. وكان من المنتظر أن يرفض إقرارها «فرسينيه» إذا تمسك بأن الموقف لا يستدعي الاستعانة بجنود عثمانيين على نحو ما ذكر في برقيته السالفة إلى لندن في ٢٧ مايو. ولكن «فرسينيه» لم يلبث أن وافق على هذه الخطوة عندما علم بها؛ فبعث هو الآخر بتعليمات مشابهة إلى «الماركيز دي نوال (Noailles)» السفير الفرنسي في القسطنطينية، ولو أن «فرسينيه» على ما يبدو قد فعل ذلك مضطرًّا.

وفي القاهرة كان الموقف يزداد اضطرابًا يومًا بعد يوم؛ في ٧ يونيو ١٨٨٢م وصل إلى الإسكندرية المشير درويش باشا على رأس وفد وحاشية كبيرة، ويضم الشيخ أحمد سعد أحد رجال السلطان عبد الحميد، وبمجرد وصول بعثة درويش باشا هذه، نشطت دعاية العسكريين ومساعيهم للتأثير على رئيس البعثة؛ فنَظَّم محمود سامي الوفود لمقابلة درويش باشا، تحمل إليه العرائض التي تُؤَيِّد الوطنيين وزعماءهم. واعتقد الخديوي من جانبه أن بوسعه بالرشاوى والهدايا استمالة رئيس البعثة إلى تأييده.

ولكن أغراض بعثة درويش كانت متعددة ومتناقضة؛ فقد كان الغرض الحقيقي من إرسال البعثة مجرد التظاهر بتثبيت مسند الخديوية، والعمل الجدي في الواقع لتقرير سلطة الباب العالي، وذلك بإلغاء مجلس النواب، واستدعاء جنود عثمانيين إذا لزم الأمر إلى مصر، ثم التخلص من العسكريين باستدراج عرابي وزملائه إذا أمكن «للنزهة» على شواطئ البسفور الجميلة؛ أي القضاء عليهم في لغة ذلك العهد. وثمة غرض آخر لهذه البعثة: هو إطالة المخابرات وإدخال الطمأنينة «إلى قلب (المراقبة الثنائية) وتوفيق من جهة تأكيد سلطة الخديوي»؛ وذلك لكسب الوقت حتى يتم للباب العالي على يد البعثة تنفيذ مآربه.

ولم تسفر بعثة درويش باشا إلا عن رسوخ الاعتقاد في ذهن العرابيين بأن السلطان لن يسمح للدول بأن تتدخل في شئون مصر تدخلًا مسلحًا. ومع ذلك فقد كانوا يخشون في الوقت نفسه من أن يعجز السلطان عن دفع هذا التدخل عنهم. وإلى جانب هذا فهم كذلك كانوا يخشون أن ترسل تركيا جنودًا عثمانيين إلى مصر (يعني احتلال البلاد) لتحول دون تدخل الدول وهذا إذا كانت تركيا قد اعتزمت من جانبها أن تعمل هي لتثبيت مركز الخديوية بدلًا من أن تترك للتدخل الأوروبي هذه المهمة، ولكي تتمكن من تقرير سيادتها العثمانية على مصر.

فكانت أن نشطت إذن الكتلة الوطنية بزعامة العسكريين، ورأت أن تستعد للدفاع عن مصالحها وعن مصالح القطر، وتزايد رواج الإشاعات المقلقة وخصوصًا في الإسكندرية؛ بسبب وجود الأساطيل الأجنبية في مياهها، فطلب الأجانب بها من قناصلهم أن يأذنوا لهم بالتسلح استعدادًا لمواجهة الطوارئ، وتوترت الأعصاب لدرجة أنذرت بهبوب العاصفة قريبًا، حتى حدث يوم ١١ يونيو ١٨٨٢م أن وقع شجار بين أحد المالطيين من رعايا الإنجليز وبين أحد الأهالي الوطنيين (السيد العجان) بأحد أحياء الإسكندرية، لم يلبث أن تحول إلى مذبحة مروعة، وقد يكون سبب هذه المذبحة حالة الفزع والقلق النفساني

السائدة، والتوتر الذي أنهك الأعصاب بسبب مجيء السفن الحربية الإنجليزية والفرنسية إلى الإسكندرية، وما صار يروج من شائعات عن تهديدات العرابيين ضد الخديوي وضد الأجانب أو الأوروبيين، وهي إشاعات جعلت الذعر يتملك هؤلاء، وحملتهم على أن يسلحوا أنفسهم.

ولقد كان من أثر هذا الحادث أن رأت الدول: ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا؛ ضرورة التدخل «محافظة على أرواح الأوروبيين»، ورأت وجوب تشكيل وزارة جديدة إلى أن يتم الفصل في المسألة المصرية؛ فتألَّفت وزارة إسماعيل راغب باشا في ٢٠ يونيو، وتَعَيَّن أحمد عرابي وزيرًا للحربية والبحرية بها. ولكن هذه الوزارة لم تَنَلْ ثقة الخديوي، ورفضت إنجلترا وفرنسا الاعتراف بها، ونشطت الدولتان لإيجاد حل نهائي للأزمة.

وأما هذا النشاط فقد أسفر عن إفلاس تام للسياسة الفرنسية.

فقد كان أميرال الأسطول الإنجليزي بمياه الإسكندرية السير بوشامب سيمور (Beauchamp Seymour) قد أبرق إلى حكومته منذ ٢٩ مايو: «أن الإسكندرية على ما يبدو قد سيطر عليها في هذا الصباح الحزب العسكري.» وكان ضباط الجيش والبوليس بالإسكندرية قد أبرقوا في ٢٧ مايو إلى الخديوي يمهلونه اثنتي عشرة ساعة لإعادة عرابي إلى الوزارة — وذلك عقب استقالة وزارة البارودي — وإلا كانوا غير مسئولين عن الأمن بالمدينة.

وفي ٣٠ مايو أبرق «السير شارلس كوكسن» (Cockson) القنصل الإنجليزي بالإسكندرية: «إن كل يوم يحدث فيه تأخير» بخصوص اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على أرواح الرعايا البريطانيين، «يزيد من خطورة الروح المتمردة ضد النظام بين الجنود المصريين، وإن الضباط المصريين يرغمون الأهلين تحت التهديد على توقيع عرائض بعزل الخديوي.»

وفي ٣١ مايو حَذَّر «مالت» حكومته، بأن من المتوقع في أية لحظة أن يحدث اصطدام الآن بين المسلمين والمسيحيين.

وفي ٣١ مايو كذلك نشرت صحيفة «روبابليك فرانسيس» (République Française) «بوحي» من «غمبتا»: «أن من الواجب المحافظة على استقلال مصر؛ وذلك بمنع حضور مندوبين أو جيش من قِبَل السلطان إليها.»

وعلى ذلك فقد صار على «فرسينيه» أن يقرِّر سريعًا الخطة التي تتبعها فرنسا. ولقد فعل «فرسينيه» ذلك، وأما هذه الخطة فقد استبعدت نهائيًّا، وعلى نحو ما صرَّح به

في مجلس العموم الفرنسي في أول يونيو ١٨٨٢م «تدخلًا مسلحًا فرنسيًّا». ولما كان هذا الاستبعاد ينفي كذلك احتمال تدخل مسلح بريطاني فرنسي؛ فقد صار معناه قبول تدخل عثماني؛ وبذلك يكون «فرسينيه» قد ألغى قراره السابق الذي أبلغه إلى الحكومة الإنجليزية قبل ذلك بستة أيام فقط (في ٢٧ مايو) بعدم ضرورة الاستنجاد بجنود عثمانيين؛ أي رفض التدخل العثماني.

وكان «فرسينيه» منذ ٢٣ مايو قد أوضح السياسة التي أراد أن يتبعها لتطمين الخديوي على سلطته أثناء أزمة مطالبة «مالت» و«سنكويتش» عرابي والوزارة البارودية بالاستقالة، فبعث بالاشتراك مع الحكومة الإنجليزية بمذكرة في ٢٣ مايو إلى الدول: «يؤكد فيها نوايا الحكومتين من حيث رغبتهما في ترك مصر تدبر شئونها بنفسها، واستدعاء الأساطيل من مياه الإسكندرية، بمجرد أن يستتب الهدوء بها ويصبح الأمن في المستقبل مكفولًا، وأما إذا اتضح على غير ما تبغيه «فرنسا وإنجلترا» أن من المتعذر الوصول إلى حل سلمي، فسوف تتحدان مع الدول ومع تركيا بصدد اتخاذ الإجراءات التي قد تبدو لهما (أي لفرنسا وإنجلترا) أنها خير ما يمكن اتخاذه». وعلى ذلك فقد عاد «فرسينيه» الآن لاعتناق هذه الفكرة؛ فأبرق إلى «تيسو» بلندن في ٣٠ مايو: «حيث إنه لم يعد هناك أي أمل معقول في إمكان الوصول إلى حل سلمي عن طريق النفوذ الأدبي الذي يمثله وجود الأسطولين الإنجليزي والفرنسي، ونشاط الوكلاء (الإنجليز والفرنسيين) السياسيين في القاهرة، فالطريقة الأكثر أثرًا من الناحية العملية من غيرها هي على ما يبدو له: أنه يُدعى مؤتمر من سفراء الدول الكبرى وتركيا للانعقاد في إحدى العواصم.»

وفي ٣١ مايو أبلغ «جرانفيل» باريس موافقته على عقد المؤتمر الذي كان الغرض منه وضع الشروط التي يجري بموجبها التدخل العثماني المسلح في مصر: «حيث إن هذا الاقتراح (كما قال «جرانفيل»): متفق مع الآراء التي عرضتها الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بالاتفاق فيما بينهما على الدول»، ثم اقترح «جرانفيل» أن تكون القسطنطينية مكان المؤتمر.

وفي ٢ يونيو أوضحت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية في تعليماتها إلى سفرائهما لدى ألمانيا والنمسا وإيطاليا وتركيا؛ الغرض من عقد هذا المؤتمر؛ وهو العمل لإيجاد حل للأزمة المصرية على أساس ما جاء في منشور ١٢ فبراير ١٨٨٢م للدول؛ أي المحافظ على حقوق كل من السلطان والخديوي، وكذلك الاتفاقات الدولية والترتيبات الناجمة عنها

سواء مع فرنسا وإنجلترا وحدهما فحسب، أو مع هاتين الدولتين متحدتين مع سائر الدول، ثم احترام الحريات التي منحتها للشعب المصري الفرمانات الصادرة من السلطان، ثم نمو نظم «الحكم» المصرية نموًّا حكيمًا.

ولكن وقتًا ثمينًا انقضى قبل انعقاد مؤتمر الآستانة في ٢٣ يونيو، وقد بادرت الدول بإبرام «ميثاق النزاهة» (Protocole Désinterresment) في ٢٥ يونيو، وفيه تعهدت الحكومات المشتركة في المؤتمر بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية، لا تبحث عن احتلال أي جزء من أراضي مصر، ولا الحصول على امتياز خاص بها، ولا تعمل لنيل امتياز تجاري لرعاياها لا يُعطى كذلك لرعايا سائر الدول، ولكن وقتًا ثمينًا آخر ضاع في نظر الموضوعات المعروضة على المؤتمر لأسباب عدة؛ منها: مناورات الأتراك الذين رفضوا الاشتراك في المؤتمر أوَّلًا، ثم تمسكوا بهذا الرفض مرة أخرى بعد تشكيل وزارة إسماعيل باشا بدعوى أن النظام قد صار مستتبًّا في مصر، ولا مبرر الآن لوجود المؤتمر، فلم يقبلوا الاشتراك في المؤتمر إلا في يوم ١٩ يوليو بعد أسبوع من ضرب الإسكندرية، ومنها: مناورات ألمانيا أو بالأحرى البرنس بسمارك الذي عزا إليه «فرسينيه» أنه كان يخشى من ازدياد نفوذ فرنسا في القسطنطينية، ومنها: تمسك فرنسا بضرورة إقرار «الشروط» التي تحدد نوع التدخل العسكري العثماني ومداه؛ حتى تَحُول — كما قالت — دون عودة مصر إلى مجرد إيالة عثمانية، وعلى نحو ما كان عليه الوضع قبل الفرمانات (١٨٤١–١٨٧٣م).

وهكذا حتى يوم ٢ يوليو لم يكن قد تعدى بحث المؤتمر مسألة: «الغرض الذي يمكن تحقيقه من تدخل تركي مسلح في مصر». وفي ٦ يوليو بلغ المؤتمر مرحلة تقرير دعوة السلطان العثماني لإرسال جنود عثمانيين إلى مصر تحت شروط معينة، وعلى أنه يتضمن هذه الشروط اتفاق لاحق بين الدول الست المشتركة في المؤتمر؛ إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا وروسيا.

وحاول السلطان إقناع الحكومات الأوروبية بأن تترك له حرية العمل لإنهاء الأزمة المصرية بالشكل الذي ينال رضاء الدول، ولكن دون جدوى؛ لأن الحكومة الإنجليزية صارت لا تثق في وعوده، لا سيما وأن مسلك درويش باشا في القاهرة كان يثير لديها الشك والريبة في مقصد تركيا؛ واعتقدت إنجلترا أن الباب العالي ممالئ للعرابيين.

ولم تفد حماقة أخرى ارتكبها الباب العالي، بقصد بذر بذور التفرقة بين الدول، عندما أبرق منذ ٢٥ يونيو إلى لندن، يُخَوِّل إنجلترا الحق منفردة بالسيطرة على الإدارة في مصر، فقد قوبل ذلك بالرفض القاطع من جانب الحكومة الإنجليزية؛ لأن سياستها حتى

هذا الوقت كانت قائمة على العمل المشترك، وضد القيام بأي عمل أو تدخل انفرادي من جانبها أو من جانب أية دولة أخرى، ولا تجيز إلا تدخلًا «مسلحًا» يأتي من جانب تركيا وحدها فقط و«منتدبة» من الاتحاد الأوروبي.

وحينما كان مؤتمر الآستانة يتعثر في أعماله، كانت الأمور تسير مسرعة لجعل الإنجليز ينفردون بضرب الإسكندرية.

ففي ٣ يونيو ١٨٨٢م أبلغ (بوشامب سيمور) الأميرالية البريطانية بأن الطوابي تقام بالإسكندرية لاستخدامها ضد الأسطول الإنجليزي.

وفي ٢٨ يونيو أبلغ «كارتريت» (Cartwright) «الذي ناب عن مالت أثناء غيابه عن مصر لمرضه»، اللورد جرانفيل أن وزارة إسماعيل باشا تصادف صعوبات عظيمة في محاولتها أن تكبح جماح العنصر العسكري في الوزارة (أي أحمد عرابي) وأن راغب باشا قد أيأسه عدم نجاحه هذا، وأنه (أي راغب باشا) يجد الضباط مشغولين بالاستعدادات العسكرية عن الالتفات بجد لما يقتضيه الواجب من اتخاذ إجراءات تعيد الثقة والطمأنينة إلى النفوس، أو لاتخاذ ما يلزم من خطوات جديدة لإقامة النظام وإنشاء حالة عادية.

وفي ٣ يوليو أصدرت الحكومة الإنجليزية تعليماتها إلى «بوشامب سيمور» بأنه إذا لم يقف العمل في إقامة الطوابي فورًا، فهو مُخَوَّل بهدمها وإسكات البطريات إذا أطلقت هذه النار عليه.

وفي ٤ يوليو أبلغ اللورد ليونس السفير الإنجليزي في باريس هذه التعليمات المعطاة إلى بوشامب سيمور، إلى المسيو «دي فرسينيه»، وسأله — بناءً على تعليمات حكومته — أن يبعث تعليمات مشابهة لها إلى «كونراد» (Conrad) أميرال الأسطول الفرنسي بالإسكندرية.

ولكن وزارة «فرسينيه» اعتبرت أن في إرسالها تعليمات مشابهة إلى الأميرال «كونراد» تسليمًا منها لإملاء سياسة أو خطة معينة عليها من جانب الحكومة الإنجليزية؛ فقرَّرت إذا حصل اشتباك أو قام الأسطول الإنجليزي بضرب طوابي الإسكندرية أن يغادر الأسطول الفرنسي الإسكندرية مع عدم الابتعاد عن المياه المصرية، فيذهب إلى بور سعيد لاستخدامه في المحافظة على قناة السويس. وفي ٥ يوليو أرسلت الحكومة الفرنسية تعليماتها في هذا المعنى إلى «كونراد». وفي اليوم نفسه أبلغ «فرسينيه» اللورد «ليونس» أنه إذا قام «بوشامب سيمور» بضرب الإسكندرية، فلن يشترك الأسطول الفرنسي معه في ذلك.

وفي ٦ يوليو أرسل «بوشامب سيمور» بلاغه الأول إلى طلبة باشا عصمت قومندان الموقع بالإسكندرية، بأن يكف عن أعمال التحصينات الجارية في الطوابي، فأجابه طلبة عصمت بأنه لم يُوضع بها أي مدفع جديد، ولم يجرِ فيها أي عمل جديد.

وفي ٩ يوليو استؤنف العمل في الطوابي، ورُكبت مدافع جديدة في طابية السلسلة.

وفي صبيحة ١٠ يوليو أرسل «بوشامب سيمور» إنذارًا نهائيًّا إلى طلبة عصمت، بتسليم الطوابي المُقامة على بوغاز الإسكندرية الجنوبي، وإلا ضرب الطوابي في صباح ١١ يوليو، وفي صبيحة اليوم نفسه أنذر القناصل بالإسكندرية بأنه سوف يبدأ الضرب بعد ٢٤ ساعة إذا امتنع طلبة عصمت عن تسليم الطوابي.

في ١٠ يوليو قابل في باريس اللورد ليونس المسيو فرسينيه، وأبلغه فحوى بلاغ الأميرال بوشامب سيمور إلى طلبة عصمت؛ قائلًا إن الباعث على هذا الإنذار أو البلاغ، هو استئناف أعمال التحصينات من جديد.

ولكن جواب «فرسينيه» كان: إن المعلومات التي وصلت من الأميرال «كونراد»، والقنصل الفرنسي الجديد المسيو فورج (de Vorges)، الذي خلف «سنكويتش»، حملت نفس الخبر؛ ولكنها لم تذكر شيئًا عن استئناف العمل في الطوابي.

وفي صبيحة ١١ يوليو عندما لم يُجب «بوشامب سيمور» إلى طلبه، بدأ ضرب الإسكندرية.

ثم تلاحقت الحوادث بعد ذلك؛ فأحرق سليمان سامي داود الإسكندرية في ١٢ يوليو، وفي مساء اليوم نفسه كان قد تم انسحاب الجيش من الإسكندرية وغادرها عرابي. وفي ٢٠ يوليو أقال الخديوي عرابي من الوزارة. ولكن الشعب «أعيانه ووجوهه» قرَّروا مواصلة الدفاع عن البلاد إلى النهاية بزعامة عرابي؛ فاشتركت الأمة بأسرها في النضال ضد الإنجليز، وتَحَصَّن عرابي بجهة كفر الدوار، فتحوَّل الإنجليز الذين كانوا قد احتلوا الإسكندرية في ١٣ يوليو إلى مهاجمة البلاد عن طريق قناة السويس، وهي المنطقة التي تركها عرابي مكشوفة؛ اعتمادًا على تعهد فردنند دلسبس له بالمحافظة على حيدة القناة، وهو التعهد الذي أقنع عرابي بأن الفرنسيين سوف يدافعون عن مصالحهم، ولا تسمح فرنسا أن يقتحم الإنجليز قناة السويس، ولكن هؤلاء الأخيرين سرعان ما اقتحموا قناة السويس بالرغم من احتجاجات «دلسبس»، واحتلوا السويس بأمر من الخديوي دون مقاومة في أوائل أغسطس ١٨٨٢م. وفي ١٤ سبتمبر هزموا جيش عرابي في واقعة التل الكبير. وفي ١٥ سبتمبر ١٨٨٢م احتلوا القاهرة، فكانت بداية الاحتلال البريطاني.

ولقد دافع «فرسينيه» عن خطته الفاسدة وامتناعه عن الاشتراك مع الإنجليز في «العمل المادي» في اللحظة الحاسمة، عندما صار «بوشامب سيمور» يخشى من أعمال التحصينات الجارية، فقال:

> ومن غير التشكك في صدق «بوشامب سيمور» عندما أبدى مخاوفه، من حقي أن أقول إن المعلومات التي بلغتنا لم تكن منذرة بالخطر بالدرجة التي تجعل الظروف القائمة عملية الضرب لا تبدو عملًا عدوانيًّا، أكثر منه عملًا دفاعيًّا، فهل كان الواجب علينا إذا استدعى الموقف أن يقع الضرب، أن نشترك فيه؟ هناك سببان صرفانا عن ذلك؛ فمن جهة ألَّا يكون معنى الاشتراك أننا قد تخلينا عن التعهدات التي أُعطيت في «مؤتمر الآستانة»، وبمقتضى هذه التعهدات يمتنع العمل الفردي أو المنعزل، على الأقل ما دامت أرواح «رعايانا» غير معرَّضة للخطر؟ ثم إنه لم يحدث في هذا الظرف ما يهدد هؤلاء الرعايا، وبدلًا من تأمينهم، فإن عدوانًا لا مبرر له من شأنه أن يعرضهم لفورة التعصب الإسلامي؛ ومن جهة أخرى، إن أبسط قواعد الحكمة لتقتضي عند الإقدام على مغامرة كهذه أن يكون المرء لديه جنود لإنزالهم إلى البر؛ وذلك لوقف أو للقضاء على ما قد يميل إلى ارتكابه من الأعمال المتطرفة الجنود المصريون أو البدو العربان أنفسهم، ولكن للأسف كان يعوزنا هؤلاء الجنود، فالأساطيل (الأسطول الإنجليزي والأسطول الفرنسي) التي كانت متجمعة للقيام بمظاهرة بحرية بسيطة لم تكن مزودة بالذخائر الكافية، وحتى السفن الإنجليزية الأخيرة المرسلة من جبل طارق لم تكن قد وصلت (أو أحضرها) الإنجليز بعد، وفي هذه الظروف كان الضرب الذي أرادته الوزارة البريطانية محفوفًا بالمخاطر الجسيمة على الأوروبيين.

وكان هذا أوهى دفاع أمكن أن يتقدم به سياسي يريد انتحال الأعذار السقيمة لتبرير سياسته الفاشلة!

(١١) والخلاصة

أوَّلًا: إن فرنسا بسبب سياستها الخاطئة في المسألة المصرية كانت مسئولة عن الاحتلال البريطاني لهذه البلاد، وذلك منذ أن صارت تعمل لخلع الخديوي إسماعيل، وتم

لها ما أرادت؛ ثم منذ أن قامت سياستها على الحيلولة دون أي تدخل عثماني في مصر، ومحاولة جعل هذا التدخل مقصورًا على إنجلترا وفرنسا وحدهما فقط، وتلك كانت سياسة برتلمي سانت-هيلير، وغمبتا، وفرسينيه. وأما المسئول مباشرة عن فشل السياسة الفرنسية فكان «فرسينيه» الذي أظهر ترددًا عظيمًا في سياسته؛ وآثر في المرحلة الأخيرة أن يعتمد على مؤتمر الآستانة في إيجاد حل للمسألة المصرية على أن يشترك مع إنجلترا في «العمل» أو الفعل المادي عندما يحين موعده.

ثانيًا: إن إنجلترا التي رفضت في ١٨٧٨م احتلال مصر، وعلى أن يكون هذا الاحتلال وقتئذٍ برضاء ألمانيا وروسيا، ثم لم تعمل لخلع الخديوي إسماعيل في ١٨٧٩م إلا تحت ضغط الموقف السياسي في أوروبا؛ لم تلبث أن تخلت عن سياستها في المسألة المصرية التي قامت حتى هذا الموقف على أساسين هامَّين؛ هما: عدم انفراد دولة واحدة بالنفوذ المتفوق في مصر، وذلك مبدأ ظلت إنجلترا تتمسك به دائمًا وحتى المرحلة الأخيرة، ثم قيام تركيا بالتدخل عند نشوء الحالة الموجبة له ومنتدبة عن الاتحاد الأوروبي. ولقد تخلت إنجلترا عن هذه السياسة بسبب ما تَبَيَّن لها من تردد السياسة الفرنسية؛ ولأنها صارت لا تثق إطلاقًا في صدق نوايا الباب العالي، ولاقتناعها بأن تنفيذ الارتباطات التي ارتبطت بها من حيث وجوب تأييد مسند الخديوية والقضاء على الثورة العسكرية ضروري لاستتباب الأمن في البلاد: أي لصيانة «الوضع» القائم والذي يكفل استمراره ضمان مصالحها، ومن أهم هذه المصالح: تأمين طريق مواصلاتها مع الهند عبر قناة السويس، والأراضي المصرية، وذلك اعتبار شرحه أحد كتابهم «تريل» (Traill) في كتابه عن «إنجلترا مصر، والسودان» فقال:

> عندما انتُزعت السلطة من الخديوي على يد عصيان عسكري (أو ثورة عسكرية)، وظهر كأنما قد صار هناك خطر داهم، بأن تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندية إلى يد مجلس ثوري (أو ديكتاتورية ثورية) غير مسئولة؛ صار في التو والساعة إدراك أن أزمة قد نشأت، وذات طابع يهدد تهديدًا خطيرًا مصالحنا الإمبراطورية، لدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية، مهما كان لونها السياسي، أن تقف دون نشاط (أو بلا حراك).

فكان لكل هذه الاعتبارات إذن أن أقدمت إنجلترا على العمل منفردة.

ولا جدال في أن إنجلترا ما كانت تقدم على العمل المنفرد هذا، لو أنها لم تجد في الظروف القائمة، بسبب تردد فرنسا خصوصًا، وعدم توقعها ظهور أية معارضة

جدية من جانب سائر الدول؛ ما يتيح لها الفرصة لتصحيح التوازن الدولي في البحر الأبيض المتوسط بعد أن احتلت فرنسا تونس في ١٨٨١م.

وأما هذا التحول إلى العمل المنفرد فقد بدأ بصورة نهائية منذ شهر يونيو ١٨٨٢م؛ بسبب ما ظهر من تعثر في أعمال مؤتمر الآستانة، ثم التهديد المباشر الذي تعرض له مسند الخديوية على يد «العرابيين».

ثالثًا: إن السبب الجوهري لكل ما حدث كان التدخل الأجنبي الذي أوجدته «الوصاية الدولية» التي نشأت من تسوية ١٨٤٠–١٨٤١م، والتي زادت سيطرتها بسبب الأزمة المالية في عهد الخديوي إسماعيل إلى أن أدت هذه الأزمة إلى خلعه. ولقد ترتب على خلع الخديوي إسماعيل أن ضعف مسند الخديوية نهائيًّا بعد ذلك؛ فخضعت الخديوية تمامًا لضغط «العصابة الدولية» التي أرادت المحافظة على مصالحها هي المالية والسياسية وتوكيدها؛ هذا من جهة؛ ثم خضعت للضغط العثماني من جهة أخرى، وذلك عندما وجد الباب العالي في ضعف الخديوية فرصة مواتية كي يسترد نفوذه المفقود في مصر، وكي يعمل لإلغاء الامتيازات التي نالتها مصر في الفرمانات السلطانية من أيام محمد علي.

ولم يكن للخديوي توفيق الحنكة السياسية التي كانت لأبيه، وبالرغم من دفاع السير «إدوارد مالت» عنه الذي عزا إخفاق توفيق إلى قسوة الظروف التي أحاطت به، والتي جعلته يقف بمفرده أمام عدة قوات متنازعة: الباب العالي، الدول الأوروبية «خصوصًا فرنسا وإنجلترا»، العسكريون والوطنيون «من العرابيين»، ثم الشراكسة والأتراك. ولقد اختط توفيق لنفسه سياسة مترددة بين الاعتماد على الباب العالي تارة، وبين الاعتماد على الوصاية الدولية؛ أي الدول الأوروبية تارةً أخرى في تأييد سلطته، وصار أخيرًا يعتمد على إنجلترا وفرنسا، وقد أخطأ التقدير في كل الأحوال. وفضلًا عن ذلك فقد فشل في معالجة الموقف الداخلي؛ وكان مبعث فشله ذلك الضعف الذي لحق بمسند الخديوية ذاته نتيجة لخلع إسماعيل من جهة، واعتماده على أساليب الدس والمؤامرة والمراوغة في محاولة التغلب على الصعوبات التي صادفته في علاقاته مع العرابيين من جهة أخرى. ولقد كانت المحاولة التي قام بها توفيق ليسترجع نفوذ الخديوية السبب الذي جعله يقاوم مطالب الوطنيين من العسكريين و«الدستوريين»، والذي جعله فوق ذلك يرتمي نهائيًّا في أحضان «الوصاية الدولية».

وأخطأ الوطنيون والعسكريون التقدير عندما توهموا أن نزاعهم مع الخديوي مسألة داخلية، لا يجب أن تنال اهتمام الدول، على الأقل، بالدرجة التي تستدعي تدخل

الدول في شئونهم، وخُيِّل إليهم أن إظهار الحرص على احترام التعهدات الدولية الخاصة بمسألة الديون كفيل وحده بتجريد الدول (أو فرنسا وإنجلترا بالذات) من أي مبرر للتدخل؛ ووجه الخطأ في هذا التقدير: أن المسألة المالية في خطوطها العريضة لم تكن إلا ستارًا في الحقيقة يخفي وراءه تنازعًا سياسيًّا بين إنجلترا وفرنسا؛ خصوصًا على الاستئثار بالنفوذ الأعلى في مصر، لم يلبث أن زادت حدته في السنوات الأخيرة من عهد الخديوي إسماعيل؛ وأن هذه المسألة «المالية» لم تكن السبب الحقيقي في عزل هذا الخديوي؛ وأن النزاع إذا استفحل بين الخديوي «توفيق» وبين الوطنيين والعسكريين بالصورة التي ينجم عنها في رأي هاتين الدولتين تهديد خطير للأمن؛ ومعنى ذلك أنه يودي بمصالح إنجلترا وفرنسا المالية والسياسية؛ لم يكن هناك مفر حينئذٍ من أن يفضي هذا النزاع عاجلًا أو آجلًا إلى تدخل هاتين الدولتين المسلح، أو قطعًا وعلى الأقل وكما حدث، إلى تدخل واحدة منهما.

ولقد كان هناك من النُّذر ما يكفي لوجوب التريث من جانب الوطنيين والعسكريين، وبخاصة بعد مجيء الأسطولين الإنجليزي والفرنسي إلى الإسكندرية منذ ١٩ مايو؛ لأن الخديوي توفيق الذي ربط نفسه «بالوصاية الدولية» من أجل تثبيت «خديويته» كان ضالعًا مع إنجلترا وفرنسا؛ ولأن زوال الخلاف بين الخديوي والعرابيين «حول مسألة تعديل الحكم في المؤامرة الجركسية» الذي أُعلن في ١٥ مايو كان ظاهريًّا فحسب، واستمر كل من الفريقين يكيد للآخر، وفي رأي بعض الذين عاصروا هذه الحوادث: لو أن أحمد عرابي استجاب لمطلب المذكرة الرسمية (في ٢٥ مايو) وقبل مغادرة القطر، لكان ممكنًا أن تنفرج الأزمة، ولما سارت الأمور بالشكل الذي حدث.

ورابعًا، وأخيرًا: إن «الوصاية الدولية» التي أوجدتها تسوية ١٨٤٠-١٨٤١م، كانت الكفيلة في النهاية بجلب الاحتلال البريطاني إلى مصر. لقد انحصر من الوجهة العملية تطبيق هذه «الوصاية الدولية» على مصر في اشتداد النزاع بين إنجلترا وفرنسا على الاستئثار بالنفوذ السياسي الأعلى في هذا القطر. ولو أن الباشوية أو الخديوية المصرية لم تكن من أملاك الدولة العثمانية، ولم تكن تريد الدول (إنجلترا وفرنسا خصوصًا؛ وذلك للأسباب التي عرفناها) بقاءها في نطاق الإمبراطورية العثمانية، لكان من المنتظر أن يؤدي هذا التنازع الإنجليزي الفرنسي على النفوذ السياسي في مصر إلى إضعاف الوصاية الدولية. ولكن هذا التنازع بسبب الوضع القائم ساعد على إحكام سيطرة هذه الوصاية الدولية على مصر. ومع ذلك فقد كان واضحًا، وبنسبة تزايد النزاع على النفوذ

السياسي بين فرنسا وإنجلترا، أن تطبيق هذه الوصاية الدولية لن يكون إجراء يصدر عن «اتحاد أوروبي»، بل سوف ينحصر التطبيق في النهاية في يد واحدة من الدولتين المتنازعتين على النفوذ: إنجلترا وفرنسا.

وكانت إنجلترا هي التي انفردت بالإجراء الذي نقل «الوصاية الدولية» من تدخل اقتصادي سياسي إلى احتلال عسكري، يكفل للإنجليز السيطرة الفعلية من دون سائر الدول الأوروبية، ومن دون الباب العالي صاحب السيادة الشرعية على مصر.

وأما السبب الذي دعا إلى هذا التحول فهو أن الدولتين المتنافستين «إنجلترا وفرنسا» قد اختلفتا في المرحلة الأخيرة من مراحل النزاع والمنافسة على النفوذ بينهما، في أن فرنسا، على خلاف إنجلترا، أبت أن تعترف بأن سياسة التدخل المسلح سواء أتى هذا التدخل من ناحية فرنسا فقط أو كان تدخلًا فرنسيًّا–إنجليزيًّا، أو كان عثمانيًّا، وسواء كان هذا التدخل بناءً على «انتداب» أوروبي، أو لم يستند على «اتحاد أوروبي»؛ فإن هذه السياسة سوف تستتبع حتمًا «فعلًا ماديًّا» عليها أن تتأهب له كاحتمال لا مفر من مواجهته، إذا نشأت الحالة التي توجب التدخل المسلح.

أما الإنجليز فقد قَدَّر ساستهم مختلف الاحتمالات، وتأهبوا لمواجهتها بمجرد أن صح عزمهم على اتباع سياسة التدخل المسلح؛ فاعترفوا بأن «الفعل المادي» عند قيام الحالة الموجبة للتدخل المسلح هو النتيجة المحتمة لهذه السياسة.

الفصل التاسع

الثورة المهدية «في السودان»

(١) أسباب الثورة

ترتب على مجيء البريطانيين إلى مصر أن خضعت مصر في تصريف شئونها لسلطات الاحتلال البريطاني، ومن أول الأمر استأثر مصير السودان باهتمام الإنجليز؛ وذلك لأسباب عدة ارتبطت بالمهمة التي أخذوا على أنفسهم القيام بها؛ من حيث إعادة تنظيم الحياة السياسية والمالية في مصر، على أنقاض الفوضى التي نجمت من الارتباك المالي من جهة، والتمرد العسكري من جهة أخرى. ولما كانت الثورة مشتعلة في السودان عند مجيء البريطانيين؛ فقد صار لزامًا على سلطات الاحتلال أن تتدبر أمر هذه الثورة على وجه السرعة. وسوف نرى أن البريطانيين أرغموا الحكومة المصرية على قبول إخلاء السودان (١٨٨٤م). وأخلى المصريون السودان، واستطاعت المهدية أن تؤسس نوعًا من الحكم الذي اقترن بالاضطراب والفوضى، وعجز عن وقف اعتداء الاستعمار الأوروبي، فاقتطعت الدول الأوروبية أجزاء من السودان.

ثم قرَّر الاحتلال البريطاني استرجاع السودان، فاشتركت في العمليات العسكرية قوات بريطانية إلى جانب القوات المصرية السودانية (١٨٩٨م)، وشاء البريطانيون أصحاب السلطان في مصر بسبب احتلالهم العسكري لها أن يفرضوا على السودان نظامًا جديدًا للحكم والإدارة، عُرف باسم النظام الثنائي Condominium، يُخَوِّل لهم الاشتراك مع مصر في حكومة السودان بصورة نتج عند تنفيذها أن استأثر الإنجليز بكل نفوذ في هذه البلاد دون المصريين أصحاب الحقوق الشرعية التي عرفناها في السيادة عليها، ودون السودانيين أنفسهم الذين تمتعوا بقسط كبير من الحكومة الذاتية في عهد «المصرية»، التي كان من أركان نظامها السياسي في السودان إشراك العناصر الوطنية في شئون الحكم والإدارة، ولقد هدف «النظام الثنائي» بالصورة التي جرى تنفيذه بها إلى أن يستبدل بذلك

الحكم الذاتي الذي كانت تدعمت أركانه قبل «الثورة» نوعًا من الوصاية يجمع في أيدي الإنجليز كل السلطة، ويُقصي عن الحكم المصريين والسودانيين على السواء، بدعوى أن الأولين صاروا أنفسهم موضوعين تحت الوصاية التي أتى بها الاحتلال البريطاني لمصر؛ فهم لا يصلحون لأن يشاركوا في ممارسة شئون الحكم في السودان، وأن الأخيرين (أي السودانيين) قد دمغتهم المهدية التي استنقذهم استرجاع السودان من فوضاها بالتخلف والتأخر فلا يصلحون لممارسة شئون الحكم في بلادهم، ولا مناص من تدريبهم في خطوات وئيدة على أساليب الحكم والإدارة، حتى يتسنَّى بعد سنين طويلة إقامة الحكومة الذاتية.

ولسنا نبغي في هذا المكان التعرض لسياسة الاحتلال البريطاني في كل من مصر والسودان؛ لبيان وجه الحقيقة من هذه الادعاءات. ولكن الذي يعنينا أن الإنجليز على وجه الخصوص، والكُتَّاب الذين تأثروا بدعاواهم، صار لزامًا عليهم أن يتلمسوا الأسباب التي يسوغون بها أوَّلًا: استمرار احتلالهم لمصر، وثانيًا: انفرادهم بالسلطة في السودان دون مصر، الجانب الآخر من النظام الثنائي، وقد نجم عن محاولتهم أن شُوهت سمعة الحكم في العهود السابقة على الاحتلال البريطاني، ليس في مصر وحدها، بل في السودان كذلك.

وفيما يتعلق بالسودان وبالثورة المهدية ذاتها؛ التمس الطاعنون على الحكم المصري في السودان لقيام هذه الثورة أسبابًا مؤسسة على سوء الحكم والإدارة وتذمر السودانيين من هذا الحكم وسخطهم عليه، حتى صاروا يريدون زواله. وعلى ذلك ذكر كُتابهم أسبابًا أصيلة في زعمهم لقيام الثورة المهدية:

أوَّلها: أن الحكم المصري في السودان كان مبنيًّا على الاستغلال: استغلال موارد السودان لفائدة مصر وحدها، وذلك منذ أن فتح المصريون هذه البلاد في أوائل القرن التاسع عشر؛ يحفزهم على هذا الفتح: أن السودان موطن الرقيق والذهب، حتى لقد بقي الاستغلال الغرض الرئيسي في الحكم طوال العهد المصري.

وتلك دعوى قد اتضح ضعفها وعدم جدواها في دراستنا لأسباب ضم السودان إلى مصر، ولا يفيد هذه الدعوى كذلك قول أصحاب هذا الرأي إن الموظفين المحليين، على كل الأحوال، جعلوا «الاستغلال» ديدنهم؛ سواء تنزهت الحكومة الرئيسية في القاهرة عن الرغبة في الاستغلال، أم لم تكن متنزهة.

وثانيها: أن المسئولين المصريين نظروا إلى الخدمة في السودان كعقوبة يوقعونها على الذين يريدون نفيهم وإبعادهم، فتألَّفت إدارة الحكم في السودان من أردأ عناصر «الموظفين» الذين كفى وجودهم هناك لأن يعطل أية إصلاحات قد تصدر عن الخديوية

في القاهرة، أو عن الحكمدارين في الخرطوم. كما أنه كان كافيًا لضياع العدالة وانتشار المظالم، وقد اتضح في موضع آخر من الدراسة أن سواد «الموظفين» المسئولين من مصريين وسودانيين في هذه البلاد كانوا من المشهود لهم بالكفاءة والأمانة الذين سهروا على الإدارة في الحكومة المركزية أو في الأقاليم.

وثالثها: أن الحكم المصري في السودان كان معنيًّا بالفتح والتوسع لدرجة بعيدة؛ حتى إنه وضع الرغبة في التوسع فوق أكثر الاعتبارات الجديرة بالاهتمام حقًّا، وهو تثبيت هذه الفتوحات ودعم سلطان الحكومة بها؛ فتزايد ضعف هذا السلطان بدرجة اتساع الفتوحات المصرية: في مديرية خط الاستواء، وفي دارفور. وفي السودان الشرقي، وعلى طول ساحل البحر الأحمر. ثم إنه كان ينبغي على المصريين أن يعنوا قبل كل شيء بإنشاء شبكة واسعة من المواصلات السهلة التي تربط أطراف أملاكهم بمركز حكومتهم في الخرطوم حتى تستتب لهم السيطرة في كل الجهات التي دانت لهم.

ووجه الخطورة في هذا الادعاء أنه افترض كحقيقة واقعة أن التوسع والفتح أو امتداد النفوذ المصري في السودان كان غرضًا مقصودًا لذاته، فلا يعدو — إذا صح هذا الافتراض — أن تكون وحدة الوادي التي عمل المصريون على تحقيقها من أوائل القرن الماضي مجرد نوع من الاستعمار الذي أراد به المصريون أن يخضعوا السودان لاستغلالهم.

ولكن — كما ذكرنا — لم يكن الحكم المصري قائمًا على الاستغلال. أضف إلى هذا أن المصريين بفضل التنظيمات الإدارية التي أوجدوها، وإصلاح طرق المواصلات، وإنشاء البريد والبرق، ووضع أول مشروع لسكة حديدية في السودان؛ قد تمكنوا من دعم سلطان الحكومة بالرغم من الصعوبات العديدة التي واجهت الحكم المصري في السودان، وأهمها استفحال خطر تجارة الرقيق في السنوات التي سبقت عهد الخديوية في مصر، وهي التجارة التي ساهم فيها بنصيب وافر المغامرون الأوروبيون والليفانتيون في رعاية «امتيازاتهم الأجنبية»، وفي حماية «قنصلياتهم».

وثمة حقيقة أخرى هي أن التوسع في أقاليم النيل العليا، وفي دارفور والصومال وهرر والسودان الشرقي؛ لم يكن عن رغبة في زيادة الفتوحات المصرية، حقيقة لقد ترتب على هذا التوسع أن نشأ ما صار يُعرف باسم الإمبراطورية السودانية، أو «إمبراطورية مصر في أفريقيا»، وما كنا سميناه نحن في هذه الدراسة «بدولة وادي النيل». ولكن الحافز على إنشاء هذه الدولة الأفريقية لم يكن استعماريًّا بل كان إنسانيًّا؛ ذلك أن مبعث هذه

الفتوحات — كما سبق أن أوضحنا — لم يكن سوى الرغبة في مكافحة الرق والنخاسة والعمل بالصورة التي عرفناها لإلغاء تجارة الرقيق.

وأما التذمر من هذا الحكم المزعوم أنه كان سيئًا، فقد نبت — على حد قول أصحاب هذا الرأي — من اليوم الذي تم فيه للمصريين إخضاع هذه البلاد لسلطانهم؛ وظل يتزايد على مر الأيام وبدرجة تقدم العهد بالحكم المصري، وزيادة انتشار المساوئ والمظالم تبعًا لذلك، ولقد بلغ هذا التذمر ذروته سنة ١٨٨٠م. ولكن الأهلين الذين راضوا أنفسهم على احتمال أذى الحكم المصري كانت تفرقهم النزاعات القبلية، ومنعهم الانقسام من التكتل ضده، وأقعدهم عن الثورة أن السلاح الذي كان بيدهم لا يعدو الحراب والسيوف، ولا نفع لهذا السلاح أمام جيوش المصريين النظامية والمسلحة بالبنادق والمدافع؛ فكانوا في حاجة إذن لأن يظهر بينهم زعيم يستطيع تسوية الخلافات وإزالة أسباب الانقسام بينهم، وكانوا في حاجة لعقيدة قوية تدفعهم دفعًا إلى التضحية بأرواحهم، فلا يترددون بالرغم من عدم جدوى السلاح الذي معهم في الثورة على الحكومة الظالمة. ولذلك فإنه ما إن ظهر محمد أحمد المهدي حتى وجد فيه السودانيون الزعيم الذي ينفخ فيهم الروح الدينية القوية، والذي يستطيع قيادتهم إلى الثورة على الحكم المصري في السودان.

تلك إذن أسباب الثورة المهدية في نظر الذين أرادوا أن يتلمسوا لقيامها مسوغًا من سوء الحكم والإدارة على عهد «المصرية» في السودان.

ونحن وإن كنا لا ننفي أن الحكم المصري في السودان، شأنه في ذلك شأن غيره من نظم الحكم والإدارة، لا يخلو من شائبة؛ وأن اتساع الفتوحات المصرية في السودان جعل مهمة الحكم أكثر تعقيدًا وخطورة؛ فإن للثورة المهدية أسبابًا ترجع في أصولها إلى عاملين أساسيين — ولو أنها كانت تصطبغ بالصبغة الدينية — في السنوات العشر؛ خصوصًا التي سبقت اندلاع الثورة هما: محاولة إلغاء تجارة الرقيق بالحديد والنار، ومكافحة الرق والنخاسة، ثم ضعف الحكومة المركزية في مقر الخديوية ذاتها في القاهرة.

أما عن محاولة إلغاء تجارة الرقيق؛ فقد انحصر خطرها — إلى جانب الاضطراب والثورات التي سببتها مثل ثورة سليمان الزبير في بحر الغزال (١٨٧٩م)، وهارون في دارفور، وصباحي في كردفان (١٨٧٩–١٨٨٠م) — في أنها كشفت عن مواطن الضعف الكامنة في حالة التخلخل التي كان لا يزال يمر في مراحلها الأخيرة «المجتمع السوداني»، عندما فرض عليه الحكم المصري جهازًا للحكم والإدارة انتقل السودان بسببه من «الإقطاع الشرقي»، الذي كان عليه عند مجيء المصريين إلى «النظام السياسي»، الذي أوجب الخضوع لسلطان الحكومة الواحدة.

فالمعروف أن «الإقطاع الشرقي» وهو النظام السائد وقتئذٍ في الشرق الأوسط، يختلف عن الإقطاع الغربي، في أن هذا الأخير يقوم على قاعدتَي: التبعية؛ أي العلاقة بين السيد أو المتبوع وتابعه، والتي تستند على إقطاع الأرض، ثم الولاء؛ أي ولاء التابع في تأدية الخدمة المطلوبة للسيد في نظير الأرض التي أقطعه السيد إياها، وهذه الخدمة هي تجهيز الفرسان والجنود المسلحين لجيش السيد. بينما في الإقطاع الشرقي لا توجد التزامات عسكرية؛ لأنه يقوم أساسًا على قاعدتَي التزام الضرائب أو إقطاع الأرض، وفي كلا الحالين في نظير خدمات معينة ينتظر أو صارت تأديتها لصاحب السلطان (أو للدولة). ولذلك فإنه بينما قد مهد الإقطاع الغربي لظهور الأمراء الأقوياء الذين لما صاروا ملوكًا أنشئوا الدولة الحديثة في العصور الحديثة، فقد تسبب عن الإقطاع الشرقي ضعف السلطة المركزية، وقيام الحكومات المنفصلة أو المستقلة في الولايات البعيدة عن مقر هذه السلطة المركزية الضعيفة.

وفي السودان تعدَّدت «حكومات» القبائل القوية في أنحاء السودان الذي خضع للسيطرة العربية. ومع أن ملوك الفونج استطاعوا تأسيس مملكة في سنار؛ وسلاطين الفور في دارفور، من أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر الميلاديين؛ فإن سيطرة هؤلاء السلاطين والملوك على الرؤساء والزعماء المجاورين لهم كانت متغيرة بتغير مقدار القوة الذي ناله هؤلاء أو الضعف الذي أصابهم، وفي ظل هذا «الإقطاع الشرقي» وتحت السيطرة العربية تشكل المجتمع السوداني وانطبع بالصورة التي بقي عليها حتى أيام الفتح المصري.

وإلى جانب الفوضى الناجمة عن تنازع هذه القوات الداخلية الصغيرة، وتقهقر اقتصاديات السودان نتيجة لما يمكن تسميته بالحرب الأهلية المستمرة، لم يخضع المجتمع السوداني لنظام من الحكم والإدارة يفرض عليه — غير موارد «بيت المال» المعروفة: العُشر،[١] والخراج،[٢] والزكاة، والضرائب الجمركية أو العشور،[٣] والجزية أو ضريبة

[١] العشر: ضريبة الأرض التي تُؤخذ من غلة الأراضي التي لم تُفتح عنوة، أو التي قسمتها الدولة كغنيمة على المتحاربين.

[٢] الخراج: نقدًا أو عينًا وهو ما يُؤخذ من الأراضي التي استبقتها الدولة في البلاد المفتوحة لنفع الدولة ذاتها ولم توزعها على المحاربين، أو ما كان يُؤخذ مما صالحت عليه الدولة أصحاب الأرض المسلمين في البلاد التي ملكتها بأن تترك هؤلاء فيها بخراج ملوم.

[٣] العشور: على المتاجر والسفن التي يُدخلها المشركون بلاد المسلمين.

الرءوس؛[٤] — من الضرائب ما يكفي لأن تقوم بفضل المال المتحصل منها حكومة قوية تقدر على تجييش الجيوش لإخضاع الرؤساء والزعماء المحليين، وإنشاء الدولة الحديثة. ولقد بقي المجتمع السوداني بسبب هذه الحاجة للنظام الحكومي والإداري المركزي لا يشعر بوطأة «الحكومات» أو «السلطات» المتعددة المحلية، ذات المطالب المالية المحدودة، والتي وإن اشتد ظلمها وعسفها في تحصيل الضرائب وفرض الغرامات، فقد كان في مقدور سواد الناس في أحايين كثيرة التخلص من دفع الضريبة لخلل الجهاز الحكومي والضريبي نفسه.

وثمة أثر آخر للسيطرة العربية هو أن الرق لم يلبث أن تغلغل في كيان السودان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فقد بدأت أولى الهجرات العربية الكبرى إلى السودان في القرن السابع الميلادي، فجاء إليه العرب من ذلك الحين من الشرق عبر اليمن والحبشة. ومن الشمال من مصر. ومن الغرب من مراكش وتونس، وامتزجوا بالسكان الأصليين وبقي أكثرهم بدوًا رحالين جالت قبائلهم في أنحاء السودان على جانبَي النيل، وامتد سلطانهم إلى خط عرض ١٠ درجات شمال خط الاستواء: حول دنقلة حيث سيطرت قبائل الشايقية، وحيث عاش الدناقلة بين الشلالين الثالث والرابع، وهؤلاء من النوبة سكان البلاد الأصليين الذين اختلطوا بالعرب وامتزجوا بهم. ومن الدناقلة الإمام محمد أحمد المهدي «من الكنوز من نسل نجم الدين»؛ ثم في السودان الشرقي: بنو عامر، والحلانقة، والهدندوة، والبشارين، والعبايدة «وأصولهم من البجة والعرب»؛ وفي النيل الأوسط من المكان الذي يتلاقى فيه العطبرة بالنيل إلى ما بعد سنار على النيل الأزرق، والدويم على النيل الأبيض جنوبًا: الجعليون والعابد للآب، وبنو حسين، والشكرية، والحسانية، والفونج، وهؤلاء الأخيرون أسسوا مملكة سنار مع العابد للأب، وينسبون أنفسهم إلى بني أمية، وأحدث الآراء أن الفونج أصلهم من العرب الذين استوطنوا في جهات الحبشة الشمالية (المعروفة بإرتريا الآن) وامتزجوا بأهل البلاد قبل أن يؤسسوا ملكهم في سنار، ثم الهمق (أو الهمج) وزراء الفونج الذين ينسبون أنفسهم للجعليين، ثم قبائل أخرى. وفي السودان الغربي في كردفان ودارفور: البقارة، ومنهم الرزيقات والتعايشة، ومن هؤلاء التعايشة الخليفة عبد الله التعايشي خليفة محمد أحمد؛ ثم الكبابيش، وغير ذلك.

[٤] وهذه موروثة من الأزمنة القديمة كالتزام الضرائب، تُجبى من أهل الكتاب والذميين وجوبًا، كما تُجبى الزكاة من المسلمين.

وتأثر تكوين المجتمع السوداني بهذه السيطرة العربية من حيث نشوء طبقة أرستقراطية، تتألَّف من الذين ينتمون إلى أصل عربي، سواء أكان هؤلاء من الحضر أي المستقرين على الأرض، أم من البادية المتنقلين، ومن بين هذه الطبقة الأرستقراطية كان السلاطين والملوك والمشايخ ورؤساء القبائل، والطبقة الأرستقراطية هذه هي التي استفادت من النشاط التجاري (تجارة القوافل) فأثرت واستمر يتزايد ثراؤها باتساع نطاق التبادل التجاري الذي كان يجري بين مملكتَي سنار ودارفور خصوصًا، وبين مصر والحبشة، وبلاد العرب وفارس والهند، وبرنو، وباقرمي، وبرقو، ودار بندة، ووادای، ثم مع كردفان وبحر الغزال.

وأما أهم سلع التجارة في السودان، فكان الرقيق الذي كان يأتي من الحبشة إلى سنار؛ ويجهز سلاطين سنار الغزوة لصيده من بين قبائل الدنكا خصوصًا، بينما استوردت دارفور الرقيق من برنو وباقرمي وبرقو ودار بندة، وجهز سلاطين الفور «الغزوة كذلك لصيد الرقيق من بين قبائل الفرتيت أو الفراتيت في الشمال الغربي من بحر الغزال وجنوبي دارفور»، أما في كردفان فكان البقارة والكبابيش يصيدون الرقيق من بين قبائل النوبا الذين يسكنون جبال النوبا «إلى جنوبي كردفان»، وتقلى (تقالى) وداير، وغير ذلك من الجبال. ثم إنهم كانوا يغزون كذلك قبائل الدنكا والشلك على جانبَي النيل الأبيض، وصار البقارة يقيسون ثراءهم بعدد الرقيق الذي يملكونه والذي يسمونه «المال».

هذا الرقيق استخدمه أهل الطبقتين الأرستقراطية والوسطى الذين هم من الأصول العربية؛ في الخدمة المنزلية وفي الزراعة، وجنَّدوه في جيوشهم. ثم إنهم صاروا ينتفعون من الاتِّجار به وتصديره كسلعة للتجارة لتنمية ثروتهم؛ فازدهرت مراكز متعددة في أنحاء السودان كأسواق لتجارة الرقيق: في سوبة، بربر، شندي، سواكن، مصوع، سنار، كوبي الفاشر، تندلتي (Tendelty) (ومعناها بالفوارية: الحشد العظيم من الناس)، بارا، الأبيض، دنقلة، الدبة.

ذلك كان حال المجتمع السوداني عند مجيء المصريين إلى السودان؛ إقطاع شرقي تتوزع فيه الأرض والسلطة (أي سلطة الحكم) بين عدد من السلاطين والملوك والرؤساء والزعماء، لا يربط بينهم أية أيامين للولاء أو أية التزامات بالخدمة العسكرية، وتقوم العلاقة بين هؤلاء السلاطين والملوك والرؤساء وبين بعضهم وبعض من جهة، ثم بينهم وبين مَنْ يليهم في الترتيب من سائر أعضاء المجتمع السوداني — وتحت هذه السيطرة العربية دائمًا — على أساس دفع الضريبة، وتأدية أموال الالتزام، وتمليك الأرض، نظير

دفع المال الذي عليها وفي مقابل خدمة معينة سبق أو من المنتظر أداؤها، أو على شريطة الالتزام بتأدية الأموال المربوطة عليها. وفي كل هذه الحالات كان ينحصر مقياس قوة صاحب السلطان أو ضعفه، في قدرته على إلزام أتباعه ومرءوسيه بتأدية ما عليهم من واجبات نحوه، فإذا استطاع هؤلاء التحرُّر من هذه الالتزامات نحو سلاطينهم أو رؤسائهم وزعمائهم صاروا هم أنفسهم رؤساء أو زعماء أو سلاطين، تربط بينهم وبين أتباعهم ومرءوسيهم نفس العلاقة التي ربطت في الماضي بينهم وبين أصحاب السلطان السابق عليهم. وهكذا؛ الأمر الذي نجم عنه انقسام السودان في عهد السيطرة العربية دائمًا إلى عدد من الممالك والمشيخات التي خضعت إما مباشرة وإما بالواسطة لسلطة الفونج، كما مارس شئون الحكم في سلطنة دارفور «نواب وطنيون»، أو «مقاديم» (جمع مقدوم) يخضعون للسلطان الغوري في الإقطاعات أو «الحواكير»، وهو الاسم الذي عُرفت به الأرض عند تقسيمها على أهل الحضر، أو في البادية. ومهمة هؤلاء النواب والمقاديم جباية الضريبة (الزكاة والفطرة والعشور) إلى جانب الاضطلاع بشئون الحكم؛ حيث كانت أحكام المقاديم نافذة في كل القضايا تقريبًا.

ولكن المصريين عندما جاءوا إلى السودان لم يلبثوا أن أدخلوا تغييرات كبيرة على أنظمة الحكم والإدارة به، يعنينا منها الآن ذكر ناحيتين هامتين؛ أولهما: إنشاء جهاز للحكم والإدارة يقوم على المركزية التي استمرت إذا استثنينا فترة بسيطة على أيام محمد سعيد — النظام الذي يجمع أسباب السلطة في يد حكومة الخرطوم — «وتحت إشراف حكومة القاهرة في النهاية»؛ ومعنى ذلك القضاء على الزعامات والمشيخات المحلية السابقة. ومما يجب الإشارة إليه هنا، أن إنهاء الزعامات والمشيخات المحلية ليس معناه إقصاء أهل البلاد ورؤسائهم عن شئون الحكم؛ لأن الحكم المصري في السودان كان يقوم — كما عرفنا — على إشراك العناصر الوطنية في شئون الإدارة والحكم في مقر الحكومة المركزية «الخرطوم». وفي الإدارات المحلية في الأقاليم والمديريات.

وأما الناحية الثانية فكانت إنشاء «نظام ضريبي» وُضعت أسسه من سنوات الفتح الأولى (١٨٢٦م)، تحددت بمقتضاه فئات الضرائب التي فُرضت — إلى جانب الأرض — على السواقي، ثم نظمت طرق جبايتها، كما أُعيد النظر في الضرائب الجمركية. ولقد بقيت هذه الفئات دون تعديل حتى سنة ١٨٥٧م، عندما أُعيد النظر في هذا النظام الضريبي وصدرت المرسومات الأربعة المشهورة في ٢٦ يناير ١٨٥٧م — ولقد مَرَّ بنا ذكرها — وهي التي تضمَّنت القواعد الإدارية والمالية الجديدة، والتي غرضها الترفيه عن

السودانيين وإشراكهم عن طريق مشايخهم وملوكهم وأعيانهم إشراكًا فعليًّا في شئون الحكم والإدارة، ومن ذلك النظر في تقرير الضرائب، ولقد بقي هذا النظام الضريبي معمولًا به في جوهره؛ فلم يطرأ تعديل عليه حتى قيام الثورة المهدية، بينما كانت تغيرت أحوال السودان الاقتصادية نتيجة لعاملين كان لهما أثر ملموس في المجتمع السوداني.

أولهما: أنه حدث تطور في حياة السودان الاقتصادية نتيجة للمشروعات العمرانية التي جاء بها الحكم المصري؛ بحيث تعدل توزيع الثروة على السكان بصورة كانت تقتضي أن يتعدل توزيع عبء الضرائب عليهم إذا أُريد رفع الظلم عن طبقة من الناس لم تعد الطبقة الممولة في المجتمع السوداني، فترتب على انتقال العبء من طبقة إلى أخرى وزيادته على كواهل الطبقات جميعًا بسبب المساوئ التي لم يكن هناك مفر من أن تقترن بجباية الضرائب وتحصليها لأسباب شتى متصلة بالوضع في السودان؛ حيث كان السودان لا يزال يمر في دور الانتقال من الإقطاع الشرقي إلى التنظيم الحكومي الجديد؛ يقول: إنه ترتب على ذلك أن اشتد تذمر الأهلين من الحكومة القائمة وزاد سخطهم عليها.

أما العامل الثاني: فمتعلق بمسألة الرقيق، ويتألَّف كذلك من شقين؛ الأول: أن الرق «كنظام» متغلغل في كيان السودان الاقتصادي والاجتماعي لم ينجح الحكم المصري في انتزاعه من حياة السودان لأسباب متعددة؛ منها: أن الطريقة التي اتُّبِعت في معالجة هذه المسألة عن طريق «تنظيم» الرق بصورة يتسنَّى معها شيئًا فشيئًا إنهاؤه والقضاء على تجارة الرقيق، لم يتح لها الفرصة أو الوقت الكافي للنجاح؛ وذلك لأن السلطات المصرية في السودان بالرغم من إعلان إلغاء الرق وتجارة الرقيق في أكثر من مرة (خصوصًا في سنتَي ١٨٣٧–١٨٥٧م) ظلت ترسل الغزوة لصيد الرقيق، وبقي الحال على ذلك حتى وضعت مصر برنامجها الكبير في مارس ١٨٦٥م لإبطال الرق وتجارة الرقيق في السودان، وهو المشروع أو البرنامج الذي سبقت الإشارة إليه عند الكلام عن «استكمال وحدة وادي النيل السياسية».

والشق الثاني: أن الخديوية، تحت الضغط السياسي من الخارج وخصوصًا من ناحية بريطانيا، لم تلبث أن استبدلت بأسلوب «التنظيم» البطيء لمعالجة مسألة الرق وتجارة الرقيق سياسة «الإلغاء» العنيفة للقضاء على الرق وتجارة الرقيق بالحديد والنار؛ فتصدع بنيان المجتمع السوداني؛ ذلك المجتمع الذي عرفنا أن الرق كان ركنًا من أركانه؛ وتزايد بسبب سياسة الإلغاء هذه الغضب من الحكومة.

وعلى ذلك نشأ في السودان في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات خصوصًا؛ أي السنوات التي نفذ فيها الحكمدارون، ابتداء من غوردون ومن بعده محمد رءوف، سياسة الإلغاء العنيفة؛ نشأ «وضع» يمكن إيجاز عناصره فيما يلي:

أوَّلًا: مجتمع متفكك أو متخلخل؛ لأنه لا يزال في مرحلة الانتقال من «الإقطاع الشرقي» إلى «التنظيم الحكومي» الموحد بأنظمته وأجهزته الإدارية والضريبية الجديدة.

ثانيًا: تذمر منتشر بين الأهلين بسبب شعورهم بثقل عبء النظام الضريبي الذي ظل جامدًا بعد ١٨٥٧م؛ فلم يساير التغير الذي طرأ على مقدرة الطبقات المختلفة في المجتمع على تأدية التزاماتها قِبل الحكومة.

ثالثًا: تذمر منتشر بين الأهلين بسبب سياسية الإلغاء؛ إلغاء الرق والقضاء بالعنف على تجارة الرقيق؛ لأن هذا «الإلغاء» صار يهدد كيان كل أسرة تقريبًا في حياتها الاجتماعية والاقتصادية خصوصًا بين الطبقات المتوسطة والغنية؛ أي الطبقات ذات الأثر الواضح في المجتمع السوداني، والتي كان منها علاوة على ذلك أكثر النخاسين والجلابين المتجرين بالرقيق، والذين لهم كذلك نفوذ كبير في المجتمع السوداني، واشتركوا في الثورات التي ذكرنا أنها قامت في عامَي ١٨٧٩–١٨٨٠م في بحر الغزال ودارفور وكردفان.

ومن الواضح أن الحكومة القوية في القاهرة والخرطوم هي وحدها التي يكون في وسعها مواجهة هذا الموقف، كما كان واضحًا من ناحيةٍ أخرى أن القضاء على ثورات سليمان الزبير وهارون والصباحي لم يكن معناه أن عوامل التذمر اختفت أو أن اشتعال الثورة من جديد صار شيئًا بعيدًا. بل لقد كان من المتوقع على العكس من ذلك أن تشتعل الثورة من جديد، وفي خطورة أشد من خطورة هذه الثورات المحلية ذات النطاق الضيق؛ إذا خرج من بين السودانيين زعيم أكثر قدرة من هؤلاء الذين ذكرناهم على تحريك شعور الأهلين وإثارة حميتهم؛ بحيث ينقلب التذمر والغضب المكبوت إلى ثورة سافرة جامحة يشترك فيها الأهلون على نطاق واسع، يقذف بالسودان بأسره في أتون هذه الثورة.

وأما الذي حدث فهو أن الحكومة في القاهرة والخرطوم كانت ضعيفة في السنوات التي تلت التدخل الأوروبي الذي انتهى بعزل الخديوي إسماعيل، فوقعت حكومة القاهرة تحت ضغط الإنجليز من حيث الإمعان في تنفيذ سياسة الإلغاء (إلغاء الرق وتجارة الرقيق) بالعنف والشدة، وذلك في الفترة التي سبقت الاحتلال البريطاني؛ أي بين ١٨٧٩–١٨٨٢م، ثم عجزت هذه الحكومة بسبب الحوادث التي انتهت بالاحتلال البريطاني،

وبسبب الضعف الذي لازمها في سنوات الاحتلال الأولى؛ عن مواجهة الموقف الذي نشأ من انتشار الثورة المصرية في السودان.

وعلاوة على ذلك فقد وجد السودان في شخص محمد أحمد المهدي الزعيم الذي اعتمد على إذكاء الشعور الديني لتأليب الأهلين على الحكومة القائمة؛ بالرغم من أن هذه كانت حكومة إسلامية لا يجوز الثورة عليها، فسوَّغ محمد أحمد الانتقاض عليها بأن أولي الأمر فقدوا طاعة محكوميهم؛ لأنهم استخدموا أجانب ودخلاء وولوهم أمور العباد؛ «فحكموا سيوفهم في رقابهم»، وظلموا الناس، وقتلوا النفوس، وهتكوا الأعراض، وأما عضد محمد أحمد القوي فكان تجار الرقيق الذين اعتمد عليهم كل الاعتماد في نجاح دعوته، وآزره هؤلاء مؤازرة فعَّالة؛ فكان تجار الرقيق والنخاسون هم الذين حرص محمد أحمد على استمالتهم، وهبَّ هؤلاء من أول الأمر لتأييده ونجدته، ولم يكن غريبًا أن يصبح خليفته أحد زعمائهم وهو عبد الله التعايشي، أخطرهم شأنًا وأشدهم بأسًا وقوة.

(٢) التمهيد للثورة: السودان بعد عزل إسماعيل

كان الأثر المباشر لعزل الخديوي إسماعيل أن استقال غوردون من حكمدارية السودان في ٢٩ يوليو ١٨٧٩م، ولكن ترتَّب على عزل الخديوي إسماعيل واستقالة غوردون، أن حصل «رد فعل» كبير في السودان، سرعان ما ظهر أثره في انتعاش تجارة الرقيق؛ ذلك أن النخاسين وتجار الرقيق ما لبثوا أن استعادوا الثقة في أنفسهم، فرجعوا إلى أوكارهم في بحر الغزال ودارفور، واستأنف البقارة في كردفان غزواتهم لصيد الزنوج «السود». ثم إنه لم تمضِ شهور قليلة حتى كانت قوافل تجار الرقيق تسير في دروبها القديمة من دارفور وبحر الغزال إلى مصر والسودان الشرقي؛ وحتى كانت مراكب الجلابين في النيل الأبيض تحمل الرقيق من مناطق النيل العليا، وتفرغ شحناتها عند فاشودة، وهي المحطة الحكومية التي كانت في السنوات السابقة مركزًا للمراقبة على النهر لتعطيل نشاط تجار الرقيق وتفتيش سفنهم الآتية من مديرية خط الاستواء؛ وحتى صار الموظفون والمديرون السودانيون الذين ألحقهم غوردون بخدمة الحكومة بين عامَي ١٨٧٧–١٨٧٩م في بحر الغزال ودارفور وكردفان وفاشودة، يتَّجرون الآن في الرقيق علانية ودون خوف أو وجل.

وكان بسبب انتعاش تجارة الرقيق بالصورة التي ذكرناها نتيجة لرد الفعل الكبير الذي حدث أن صار سلطان الحكومة مهددًا بالزوال من أكثر أقاليم السودان، وبات متوقعًا أن يعود الحال إلى ما كان عليه قبل ١٨٦٣–١٨٦٥م؛ من حيث خروج مناطق بأكملها من نفوذ الحكومة وخضوعها لسلطان تجار الرقيق.

ولذلك فقد كانت المشكلة التي واجهتها الخديوية عقب عزل الخديوي إسماعيل هي نفس المشكلة التي واجهتها الحكومة المصرية في بداية عهده.

وكما أن وجود الحكومة القوية في القاهرة كان ضروريًّا في سنة ١٨٦٣م للمحافظة على السودان من الانحلال والضياع وتجزئه أقاليمه؛ فقد صار الآن بعد ستة عشر عامًا (في ١٨٧٩م) وأكثر من أي وقت مضى من الضروري وجود حكومة قوية في القاهرة؛ لمنع انهيار الحكم المصري في السودان، ولإنقاذ السودان من سيطرة سوف يفرضها عليه، مباشرة أو غير مباشرة، النخاسون وتجار الرقيق.

هذه المشكلة هي التي واجهها الخديوي الجديد محمد توفيق. ولكن «توفيق» الذي شهد عزل أبيه بسبب التدخل الأوروبي. واعتمد هو نفسه على «الوصاية الدولية» لتحمي مسند الخديوية ضد الحركة الوطنية في نضاله مع العرابيين، لم يكن في قدرته أن يحاول أو أن يفكر في التحرُّر من نفوذ التدخل الأوروبي أو الوصاية الدولية، التي صار يمثلها فيما يتعلق بشئون السودان وقتئذٍ، القنصل العام البريطاني في مصر، وذلك قبل الاحتلال البريطاني نفسه بثلاث سنوات تقريبًا؛ أي من وقت اعتلاء توفيق عرش الخديوية؛ فخضع توفيق في كل ما يتصل بمعالجة مشكلة السودان الجديدة لضغط الإنجليز عليه.

أما هؤلاء الإنجليز، فإنهم لم يفطنوا لحقيقة الموقف في السودان، وكانوا عاجزين عن إدراك مدى خطورة رد الفعل الذي حصل نتيجة لعزل الخديوي إسماعيل ولذهاب غوردون من السودان، وانحصر اهتمامهم من مسألة السودان في أن يروا معاهدة إلغاء الرقيق التي أبرموها منذ ٤ أغسطس ١٨٧٧م مع الخديوي إسماعيل؛ لا تزال موضوعة موضع التنفيذ، وأن يحرص العهد الجديد على تنفيذها بكل همة، فلا يكون عزل الخديوي السابق أو استقالة غوردون سببًا في تهاون حكومة القاهرة أو حكومة الخرطوم في مكافحة الرق والنخاسة في السودان.

وبادر «إدوارد مالت» القنصل البريطاني العام في مصر بإبلاغ رغبات حكومته إلى الخديوي توفيق، ولم يسع الخديوي إلا أن يصدر تعليماته إلى حكمدار السودان الجديد محمد رءوف باشا في ١٥ مارس ١٨٨٠م، بضرورة أن يستمر العمل بكل همة من أجل القضاء على تجارة الرقيق. واعتبر الخديوي مسئولًا عن كل تقصير قد يساعد على إنعاش هذه التجارة. ثم إن الخديوي للتدليل على صدق نواياه سلم إلى «مالت» نسخة من هذه التعليمات ليطلع عليها حكومته، وكتب «مالت» في ٢٩ مارس أن الخديوي صادق الرغبة في إنهاء تجارة الرقيق.

وكان من المنتظر أن يبذل محمد رءوف كل ما وسعه من جهد وحيلة لتنفيذ معاهدة إلغاء الرقيق، ومنذ حضوره إلى الخرطوم في يونيو ١٨٨٠م إلى وقت عزله من الحكمدارية واستدعائه للقاهرة في فبراير ١٨٨٢م، سهر رءوف على تنفيذ سياسة الإلغاء، وسلك في ذلك طريق العنف والصرامة وكما فعل غوردون من قبل.

وارتكب رءوف وهو يَجِدُّ في تنفيذ سياسة الإلغاء نفس الخطأ الذي ارتكبه غوردون من قبل؛ من حيث الاستعانة بالموظفين الأجانب في كفاح حكومته ضد تجار الرقيق، فقد استبقى رءوف في مناصبهم الأوروبيين الذين عَيَّنهم حكامًا ومفتشين في مختلف المديريات، وأصدر إليهم التعليمات بوجوب المضي في القضاء على تجارة الرقيق بنشاط أعظم من السابق؛ ففي بحر الغزال تسلَّم الحكومة الإنجليزي لبتون بك بعد استقالة الإيطالي جيسي في سبتمبر ١٨٨٠م. وفي دارفور بقي في مراكزهم كل من سلاطين في داره، وإميلياني في كوبي، ومسيداليا في الفاشر، وفي مديرية خط الاستواء بقي أمين أفندي أو الدكتور شنتزر الألماني في «لادو»، كما عَيَّن رءوف أوروبيًّا آخر هو النمسوي أرنست مانرو (Manro) مفتشًا في فاشودة، وكل هؤلاء الأوروبيين بقوا في مراكزهم حتى قيام الثورة المهدية، وعملوا بجد وقوة في مطاردة تجار الرقيق.

وإلى جانب هذا، قام رءوف بمحاولات عدة لوقف نشاط تجار الرقيق؛ من ذلك أنه أغلق طريق القوافل الذي كان الجلابون أعادوا فتحه بعد رحيل غوردون بين دارفور ومصر، ومنع تصدير الرقيق إلى مصر من كوبي والفاشر، بل أفلح رءوف في السودان الشرقي في مقاومة ما كان أدهى من تجارة الرقيق، ونعني بذلك نوع الدعارة الذي عمد إليه أهل هذه الجهات عندما صار متعذرًا عليهم أن يبيعوا الإماء والجواري التي يملكونها، فاستعان رءوف بالفقهاء ومشايخ القبائل في إبطال هذه الرذيلة، وصار يوقع على المذنبين عقوبات رادعة حتى نجح في القضاء عليها، وكان تجار الرقيق الذين تقبض عليهم الحكومة يُقدمون للمحاكمة أمام محاكم عسكرية، ويُطبق عليهم الحكم العرفي «العسكري»، وصدرت في حالات كثيرة أحكام بعقوبة الإعدام على الذين تحوم حولهم مجرد الشبهة في أنهم من تجار الرقيق.

ولكن رد الفعل الذي حصل عقب عزل الخديوي إسماعيل كان عنيفًا وجارفًا لدرجة أن كل هذه الإجراءات الشديدة لم تفد شيئًا في الحد من نشاط تجار الرقيق. بل إن كثيرين في القاهرة صاروا يَشْكُون من أن تجار الرقيق في هذا العهد (عهد حكومة رءوف) إنما يتمتعون بقوة أعظم مما كان لهم على أيام غوردون، وراح كثيرون من الإنجليز المتحمسين لسياسة الإلغاء السريع يقارنون بين حكومة رءوف التي وصفوها بالضعف والتراخي،

وحكومة سلفه غوردون القوية الحازمة والنشيطة، وفي غضون عام ١٨٨٠–١٨٨١م خصوصًا تكررت إذن شكاوى الحكومة الإنجليزية إلى قنصلها العام في مصر «إدوارد مالت»؛ من أن تجارة الرقيق صارت مزدهرة في السودان وأكثر من أي وقت مضى، وأن موظفي الحكومة يشاركون تجار الرقيق في نشاطهم، وأن حكومة الخرطوم عاجزة عن تنفيذ معاهدة إلغاء الرقيق.

ولقد ترتَّب على ضغط الحكومة الإنجليزية بواسطة ممثليها في مصر؛ أن اضطرت حكومة الخديوي إلى إصدار تعليماتها المشددة إلى رءوف منذ ديسمبر ١٨٨٠م بضرورة أن يضاعف جهوده لإخماد هذه التجارة، وصدع رءوف بما أُمِرَ به.

وأما نتيجة الإمعان في سياسة الإلغاء العنيفة هذه فكانت انتشار التذمر والسخط ليس بين تجار الرقيق وحدهم فقط، بل بين سواد الشعب؛ الأمر الذي جعل هذا التذمر والسخط عظيم الخطر على النظام القائم؛ لأن الأهلين وتجار الرقيق صارت تجمع بينهم الآن رغبة واحدة؛ هي طرد «المصريين» من السودان.

إن سياسة الإلغاء التي أصرَّت السلطات في القاهرة والخرطوم على المضي في تنفيذها بإلحاح منقطع النظير منذ سنة ١٨٦٣م؛ أغضبت شعبًا كان يعتقد أن الرقيق نظام أقرَّته عوائد البلاد وشرائعها من قديم الزمن. ومن المتعذر عليه علاوة على ذلك الرضا بإلغائه للأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أشرنا إليها في بداية هذه الدراسة، وهي الأسباب التي جعلت الرق متغلغلًا في كيان البلاد. أضف إلى هذا أن وقف تجارة الرقيق حرم الذين يملكون الرقيق (أي أكثر أهل السودان، خصوصًا من الطبقتين المتوسطة والأرستقراطية) من قسم كبير من دخولهم السنوية؛ وذلك لأن غوردون عندما قام على تنفيذ معاهدة إلغاء الرقيق أعطى الفرصة لأعداد عظيمة من الرقيق في حوزة مالكيهم سواء من التجار أو الأهالي لأن ينالوا عتقهم وحريتهم، بالرغم من أن هؤلاء لم يكن لديهم ما يجعلهم يشكون من معاملة أسيادهم لهم. ثم إن هؤلاء «الأسياد» لم يُعوضوا شيئًا عن الرقيق الذي عُتق وتحرَّر من خدمتهم. وكان من عوامل زيادة تذمرهم أن الحكومة باحتكارها كل أسباب التجارة — من وسائل مكافحة تجارة الرقيق كذلك — منعت الأهلين من تعويض خسائرهم الفادحة؛ نتيجة لتحرر الرقيق الذي يملكونه، بالاشتغال في التجارة المشروعة أو بالكسب من أي عمل مشروع آخر.

وزاد حال الأهلين سوءًا بسبب أن عبء الضرائب الثقيل بقي على حاله، بالرغم من الخسائر المالية الفادحة التي تكبدوها، واشتد تذمرهم من الحكومة، وعظم سخطهم عليها

عندما عمدت هذه في عام ١٨٧٨م وفي السنوات التالية إلى المبالغة في تنفيذ سياسة الإلغاء العنيفة، بينما لم تقم الحكومة بأية محاولة لتخفيف عبء الضرائب عن كواهلهم. بل إن الحكومة في عهد محمد رءوف، على العكس من ذلك، لم يُلحظ عنها أي تهاون أو شفقة في تحصيل الضرائب، ولجأت إلى القوة في جمعها، واستخدمت مرة أخرى «الباشبزوق» المشهورين بقسوتهم في إرغام الأهلين على دفعها.

وعلى ذلك فإنه لم يأتِ عام ١٨٨١م حتى كان التذمر يشمل أهل السودان جميعهم؛ الأمر الذي انطوى على خطورة عظيمة؛ لأنه من المحتمل كثيرًا إذا قامت الثورة في هذه الظروف أن يثور على الحكومة أهل السودان بأسرهم، وليس تجار الرقيق وحدهم. لقد فشل سليمان الزبير وهارون في ثورتهما ضد الحكومة في عامَي ١٨٧٧م، ١٨٧٩م؛ لأنهما اعتمدا على تجار الرقيق، وأخفقا في استمالة سواد الشعب لتأييد قضيتهما والاشتراك في الثورة، مما جعل ممكنًا أن ينجح غوردون وأعوانه في إخمادها، ولكن لم يكن هناك أي شك في أن الموقف في سنة ١٨٨١م، غيره في سنة ١٨٧٧م أو في سنة ١٨٧٩م، وصار يكفي أن يظهر على مسرح الحوادث محمد أحمد المهدي حتى يجد السودانيون في شخصه الزعامة الضرورية، والتي كان في وسعها أن تجمع تحت لوائها وفي صعيد واحد كل العناصر المتذمرة، وكل القوى التي تقوم عليها الثورة: تجار الرقيق وسواد الأهلين؛ وذلك لإنهاء عهد «المصرية» وطرد المصريين من السودان …

(٣) الثورة: قيام المهدية

وُلد محمد أحمد بجزيرة «لبب» التي تبعد بنحو ١٥ كيلومترًا جنوب مدينة دنقلة في ١٢ أغسطس ١٨٤٤م، وأظهر من حداثته ميلًا لتعلم العلوم الدينية؛ فدرسها في بربر والخرطوم، واشتهر بالورع والتقوى والزهد، والتَفَّ حوله التلاميذ وأنشأ بالخرطوم «مدرسة» في سنة ١٨٦٣م، ثم صار «فقيهًا» بعد ذلك بخمس سنوات (١٨٦٨م)، ثم انتقل إلى جزيرة «آبا» في النيل الأبيض، حوالي خمسين ومائتي ميل جنوبي الخرطوم، للانقطاع للعبادة، وذلك حوالي سنة ١٨٧١م أو ١٨٧٣م.

وكان في «آبا» أن بدأ محمد أحمد ينشر دعوته كمصلح ديني يريد تحرير العقيدة الإسلامية من الشوائب، ويريد إعادة مجد الإسلام القديم.

ولم يلبث محمد أحمد أن اتجه بتفكيره وبدعوته إلى المسائل السياسية والاقتصادية، فعزا ما لحق بالشريعة من تحقير وإهانة إلى «الترك» و«المصريين»، الذين ازدروا بأحكام

الشريعة وجروا في حكومتهم على خلاف ما تقضي هذه به، وألح محمد أحمد في ضرورة طرد المصريين من السودان كالوسيلة التي يمكن بها وحدها تقرير العدالة ونشر السلام مرة أخرى، وأعلن وجوب الامتناع عن دفع أية ضريبة غير العشور أو الزكاة فقط التي نصَّ عليها الكتاب الكريم، ثم دعا إلى شيوع المِلْكية؛ فلا يستأثر مؤمن بمال أو عقار دون أخيه المؤمن، بل يجري توزيع الثروة على الجميع بالتساوي، وطالب ألَّا يسري في السودان غير قانون الشرع الإسلامي وحده.

وهذه كلها كانت آراء ونظريات جديدة سرعان ما صادفت هوًى في نفوس السودانيين الذين انضموا تحت لواء محمد أحمد، وسهل عليهم أن يؤمنوا بأنه «المهدي المنتظر» حقيقة. ومع أن الدعوة لشيوعية الملك نفرت من حوله كثيرين في أول الأمر، إلا أن المناداة بطرد المصريين ليملأ الأهلون المناصب التي كانوا يشغلونها خصوصًا؛ سرعان ما جعلت سواد الناس ينضمون إليه ثانية، وكان أعظم المؤيدين له إيمانًا بدعوته تجار الرقيق، ثم كل أولئك المتذمرين من الحكومة والذين انتظروا أن يبدأ عهد من «الرخاء» إذا تحقق طرد المصريين على يد هذا الفقيه.

ومن الذين استهوتهم دعوة محمد أحمد: البقارة، أكبر مَنْ يملكون الرقيق ويتاجرون فيه. ولقد اعتمد محمد أحمد في نجاح دعوته على مؤازرة هؤلاء له إلى جانب مؤازرة تجار الرقيق عمومًا له، ولقي تعضيدًا قويًّا من عبد الله التعايشي، أخطر زعماء البقارة شأنًا وأشدهم بأسًا؛ حاول أن يجعل محمد أحمد يعلن أنه «المهدي المنتظر» على شريطة أن يستوزره، ومن المعروف أن عبد الله التعايشي كان قبل ذلك بسنوات وعقب فتح دارفور، عرض على الزبير رحمت أن يعلن نفسه هذا «المهدي المنتظر» ورفض الزبير، وأنبه تأنيبًا عنيفًا، ولكن محمد أحمد الذي فطن إلى أهمية تأييد البقارة له، وهم المشهورون بعدائهم للحكومة بسبب ملاحقة الحكومة لهم بالمطاردة والمصادرة لتجارتهم في الرقيق؛ لم يتردد في قبول ما عرضه عليه عبد الله التعايشي؛ فكتب «هنزل» (Hanzal) القنصل النمسوي في الخرطوم إلى حكومته في ١٥ أغسطس ١٨٨١م، بأن الأخبار قد وصلت من جزيرة آبا منذ شهر يوليو، منبئة بأن الفقيه قد أعلن على الملأ أنه المهدي المنتظر، والمُكَلَّف من قِبل المولى بتأسيس دولة إسلامية مترامية الأطراف تكون عاصمتها مكة المكرمة.

فكان في إعلان هذه الدعوة قيام المهدية.

ومع ذلك فقد واجهت هذه الدعوة صعوبات معينة في أول الأمر منشأها أنه كان من المتعذر دفع الأهلين إلى الانتقاض على الحكومة المصرية؛ لأن هؤلاء كانوا يعزون ما أصابهم من أذًى وضرر إلى عمال الحكومة الأجانب والأوروبيين «الكفار»، وأذنابهم والضالعين

معهم من مواطنيهم أنفسهم مما عدوا حكومة المصريين براء منه، ولا يسوغ شرعًا الثورة عليها، وتمسك كثيرون من كبار السودانيين بولائهم لها، نذكر منهم السيد أحمد الأزهري ابن الشيخ إسماعيل الولي الكردوفاني الكبير (وجدُّ السيد إسماعيل الأزهري) ونجيب بك بطراكي، ومحمد بك الملك، وفرج باشا الزيني، وحسين باشا خليفة، والشيخ حسين عبد الرحيم شيخ الدويم، والشيخ عبد القادر قاضي الكلاكلة، والشيخ عوض الكريم أبو سن شيخ الشكرية، وغيرهم كثيرون، وكان لكل هؤلاء نفوذ ملحوظ على أتباعهم وكانت كلمتهم مسموعة.

ولذلك فقد عمد محمد أحمد إلى ابتكار «نظرية» يسوغ بها الانتقاض على الحكومة، لخصها الشيخ محمود القباني صاحب كتاب «السودان المصري والإنجليزي» في قوله:

> «وكان رأيه (أي رأي المهدي) إلغاء تبعات تلك المظالم والمصائب على عاتق الحكومة المصرية؛ لأنها استخدمت أولئك الأجانب والدخلاء وولتهم أمور العباد، فحكموا سيوفهم في رقابهم، وأتوا ما أتوه من الظلم وقتل النفوس وهتك الأعراض. وهب أنها لا تسيء الظن فيهم ولا تعتقد أنهم يتطوحون مثل ذلك التطوح، ويأتون كل تلك المنكرات والموبقات، فهل لم يكن من الواجب أن تتجسس أعمالهم وتتنسم أخبارهم، حاسبة السودان عضوًا من أعضائها يؤلمها ما يؤلمه، لا ريب في ذلك ولا مراء، ولكنها أهملت هذا الواجب، وكان إهمالها دليلًا على تركها حبلها على غاربها وترك مقادير السودان تجري في أَعِنَّتها. إذن ليس بدعًا انتفاض أهل السودان عليها، بل البدع والغرابة ألا ينتفضوا ويثوروا لخلع ذلك النِّير القاسي، وقلب تلك الهيئة الحاكمة التي أبلغت أرواحهم حناجرهم، وأحرجتهم فأخرجتهم، ولم تعمل عملًا يُصلح دنياهم ويستجلب رضاهم، بل وكلت أمورهم إلى أناس يعتبرون السُّود عبيدًا أرقاء ولا يفرقونهم عن العجماوات. ومن العبث أن يرضى المرء بالهوان والشقاء إذا كان قادرًا على إصلاح حاله وإسعاد مآله.»
>
> ثم استطرد «القباني» يقول: «هذا ملخص رأي محمد أحمد الذي لقب نفسه بالمهدي وثارت السودان بسببه، وهذه زبدة أدلته على وجوب قيام السودانيين لخلع طاعة الحكومة المصرية، ولم يلبث رأيه أن أصبح رأي خاصة السودان وعقلائه، وأمسى حديث نهارهم وسمر ليلهم، يدور في خلدهم كلما هزت الريح غصنًا وحركت شبحًا، وراحوا يُفتشون عن كل وسيلة للخلاص من

تلك الحكومة الظالمة، ونسوا الإنجليز العاملين باسمها والمسببين لتلك القلاقل والمشاكل.»

ولكن بماذا قابلت السلطات بالخرطوم نبأ إعلان محمد أحمد أنه المهدي المنتظر؟ وماذا كان موقفها من حركته التي أخذت تنتشر سريعًا؟

لقد أخطأ حكمدار السودان محمد رءوف في تقدير قوة هذه الحركة الحقيقية وأخفق تمامًا في إدراك خطورتها؛ فقد اكتفى رءوف في أول الأمر بالنصيحة للفقيه أن يُقلع عن ادعاءاته. وجاء في وثيقة بعنوان «نبي كاذب في السودان» Un Faux Prophete dans le Soudan بعث بها هنزل القنصل النمسوي من الخرطوم إلى ممثل حكومته في القاهرة بالزلوسكي (Baleslawski)، الذي بعث بها طي رسالته إلى حكومته بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٨١: أن حكمدار السودان محمد رءوف أوفد لجنة من الفقهاء والمشايخ إلى جزيرة آبا لمناقشة محمد أحمد لمعرفة ما إذا كان الفقيه هو المهدي المنتظر حقيقة؛ فأدت اللجنة مهمتها وعادت إلى الخرطوم في شهر أغسطس، وجاء في تقريرها إلى رءوف باشا أن دعوى محمد أحمد أنه المهدي المنتظر ادعاء كاذب، وأن حوالي المائتين من الأتباع المتعصبين يلتفون حوله في آبا، وأن الواجب يقتضي استخدام القوة للقضاء فورًا على هذه الحركة. وكان محمد رءوف أوفد مع هذه اللجنة أحد مُعاوني الحكمدارية، محمد أبو السعود العقاد — نفس أبو السعود الذي طرده بيكر واستخدمه غوردون، ثم عاد فطرده هو الآخر من مديرية خط الاستواء، وكان مكلَّفًا بإحضار محمد أحمد إلى الخرطوم. ومن المعروف أن أعضاء اللجنة وأبا السعود وصلوا آبا في ٧ أغسطس ١٨٨١م، ولكن محمد أحمد الذي أدرك خطورة الذهاب إلى الخرطوم رفض تلبية الدعوة، ومن ذلك الحين صار واضحًا أن القوة وحدها سوف تكون الوسيلة التي يمكن بها إخماد هذه الحركة.

ومما زاد في حروجة الموقف: أن النيل أتى في هذه السنة منخفضًا انخفاضًا غير عادي، وأن الأمطار ظلت محتبسة بالرغم من انتصاف فصل الخريف، فكان المحصول رديئًا؛ وارتفعت لذلك أثمان الحبوب والزُّبد وعلف الحيوان ارتفاعًا عظيمًا، لدرجة صار يُخشى معها من انتشار المجاعة. ولذلك اشتد تذمر الأهلين من الحكومة وسخطهم عليها؛ حتى بات متوقعًا إذا تهاونت الحكومة

ولم تعمل فورًا وبكل سرعة على إخماد حركة المهدي وهي لا تزال في بدايتها؛ أن تنقلب هذه الحركة إلى ثورة عارمة قد يتعذر التغلب عليها في النهاية.

وزيادة على ذلك فإن القوات التي لدى الحكومة في السودان كانت قليلة ومبعثرة في حاميات تفصلها بعضها عن بعض مسافات شاسعة، ولم تكن مواقعها محصنة قبل الثورة؛ وأكثر جنودها من «الباشبزوق» غير النظاميين موزعين على ١٥ حامية في دنقلة، بربر، الخرطوم، سنار، القلابات، الجيرة، القضارف، كسلا، أميديب، سنهيت، هرر، كردفان، دارفور، بحر الغزال، خط الاستواء، ومجموع هذه القوات حوالي: ٤٠٤٩٠ فقط، وتعوزهم الخبرة بفنون الحرب والقتال. ولذلك لم يكن منتظرًا إذا اندلع لهيب الثورة أن تكفي هذه القوات لإخمادها.

أضف إلى هذا أن المسئولين في السودان لم يكن في استطاعتهم أن يعتمدوا على حكومة القاهرة لإمدادهم بالنجدات العسكرية اللازمة؛ لأن قيام الثورة العرابية التي بدأت في أوائل سنة ١٨٨١م جعل متعذرًا على حكومة القاهرة توجيه عنايتها لشئون السودان، أو إرسال النجدات العسكرية إليه. ولذلك عندما جاءت أخبار المهدي إلى القاهرة ذكر «بالزلوسكي» القنصل النمسوي في رسالته إلى حكومته بتاريخ ٢١ أغسطس ١٨٨١م: أن المسئولين في القاهرة أصدروا تعليماتهم المشددة إلى محمد رءوف «يطلبون منه العمل الحاسم السريع للاقتصاص من المهدي الكاذب وأتباعه المارقين.»

أما رءوف فقد أخطأ كذلك في تقدير أثر الدعوة على أتباع محمد أحمد، الذي أرسل إلى القبائل حول جزيرة آبا يستنفرها للجهاد، فاجتمع عنده حوالي الثلاثمائة والخمسين، اكتفى رءوف بأن أرسل مع أبي السعود حوالي ٢٠٠ عسكري لمنازلتهم وللقبض على محمد أحمد، فانهزمت الحملة في واقعة عُرفت باسم واقعة آبا في ١٢ أغسطس ١٨٨١م.

وكان لهذه البداية الطيبة في صالح المهديين أثر بالغ على انتشار دعوتهم في السودان؛ فقد اعتبر «المهديون» هذا الانتصار على قوات الحكومة النظامية دليلًا ناصعًا على قدسية المهمة التي يضطلع بها إمامهم، بينما أعلن محمد أحمد أن النبي ﷺ أمره «بالهجرة» من آبا إلى «جبل ماسة بلصيق جبل قدير» في كردفان. وكان الغرض من هذه الهجرة أن يتخذ المهدي مقرَّه بين قبائل البقارة أنصاره الأقوياء، وعبثًا حاول رءوف تشتيت المهدي وأتباعه، ووقف هذه «الهجرة»؛ فوصل المهدي إلى جبل قدير في آخر أكتوبر ١٨٨١م. وفي

٩ ديسمبر ١٨٨١م أوقع هزيمة بالغة بجيش ضئيل، من حوالي ٥٠٠ مقاتل فقط كان زحف به راشد بك مدير فاشودة يقصد قدير؛ فوقعت الواقعة بالقرب من جبل قدير، وقُتل راشد بك ولم ينجُ من جيشه سوى ثلاثة فقط حملوا الخبر إلى فاشودة، وذاع نبأ انتصار المهدي في كل مكان: في كردفان، سنار، السودان الشرقي بين بربر وساحل البحر الأحمر. ومن حين هذا النصر صارت تأتي ألوف الناس من كل أنحاء السودان للانضواء تحت لواء المهدي.

وبعث رءوف يطلب النجدة من القاهرة.

ولكن القاهرة كانت مشغولة بثورة العرابيين ولا تستطيع إرسال أية نجدات عسكرية إلى السودان. ولذلك فقد اكتفت بأن عزلت رءوف من الحكمدارية في فبراير ١٨٨٢م لعجزه عن إخماد الثورة، وعيَّنت في مكانه أقدر رجالها العسكريين وقتئذٍ، عبد القادر باشا حلمي، فغادر رءوف الخرطوم في أوائل مارس ١٨٨٢م، ولم يمضِ شهر على ذهاب رءوف حتى وصلت الأنباء إلى الخرطوم في ٦ أبريل ١٨٨٢م بأن الثورة امتدت إلى سنار، فلم تعد الثورة محصورة في كردفان، وأما عبد القادر حلمي فلم يغادر القاهرة إلا في أوائل مايو، فبلغ الخرطوم في ١١ منه.

وكانت القاهرة في أثناء ذلك، وبالرغم من معارضة عبد القادر حلمي نفسه، قد وافقت على تسيير حملة جديدة بقيادة يوسف باشا الشلالي لمطاردة المهدي في جبل قدير؛ فخرجت هذه الحملة من «الكُوه» قاصدة إلى قدير عن طريق فاشودة في أواسط مايو. ولكن المهدي لم يلبث أن أنزل بها هزيمة ساحقة في واقعة عند جبل الجرادة في ٢٩ مايو ١٨٨٢م قُتل فيها يوسف الشلالي، وعُرفت باسم واقعة الشلالي. ولقد كانت هذه الواقعة بالذات، إلى جانب واقعة راشد بك قبلها، وما تخلل هاتين الواقعتين من انتصارات صغيرة، توجب بهذا الانتصار على يوسف الشلالي؛ سببًا في أن تعم الثورة أرجاء السودان.

فيقول نعوم شقير في كتابه عن «تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته»، الجزء الثالث صفحات ١٣٨–١٣٩، وهو يعلِّق على انتصارات المهدي حتى واقعة الشلالي ما يأتي:

> وهذا النصر المتتابع الذي ناله محمد أحمد على عساكر الحكومة أدهش عالم السودان كافة وحط من كرامة الحكومة في أعينهم، بقدر ما رفع من كرامة محمد أحمد؛ فلقد كان للحكومة قبل الآن سطوة عجيبة في البلاد حتى كان جنديها الواحد يرهب رهطًا من الأهلين، وقد مرَّ عليها ستون سنة ونيف لم

تظهر في خلالها بغير مظهر القوة والبطش، فأخمدت كل ثورة ونكلت بمَنْ ناوأها تنكيلًا شديدًا. والآن قام فقيه خامل الذكر وضيع الشأن بنفر معدود من المستضعفين الجياع فتغلَّب على سراياها القوية المرة بعد المرة، وما زال يتهددها ويستعد لمناوأتها، فلم يبقَ للعامة ريب في أن هذا الفقيه هو المهدي المنتظر، وأن نصره من الله؛ فهاجروا إليه من كل فج، وقد انحاز إليه على الأخص: أهل البادية؛ لأنهم ميالون بالفطرة إلى الحرب والسلب، فرأوا عنده ما يوافق مَيلهم؛ خصوصًا وأنه رفع عنهم الضرائب التي كانوا يئنُّون منها كما بَيَّنا قبل، وتجار الرقيق؛ لأنهم رأوا الوازع قد ذهب وأُطلقت لهم الحرية في البيع والشراء، وقطاع الطرق واللصوص؛ لأنهم وجدوا به ملجأ من العقاب، والعلماء والفقهاء؛ لأن القائد هو واحد منهم، وقد قام ليحررهم من المصريين ويجعلهم حكامًا في مكانهم. وهكذا اتفقت الأحزاب على نصره، وكثرت الوفود عليه حتى بلغ عدد أنصاره في قدير نحو ٢٠ ألفًا، فضلًا عن الذين أتوا وبايعوه وعادوا إلى نصرته في بلادهم.

وهكذا انتقلت المهدية من حركة تذمر إلى ثورة، ومن مسألة ذات أهمية ثانوية في تقدير السلطات المسئولة في الخرطوم والقاهرة، ولا يُخشى ضررها على النظام القائم في السودان، إلى مسألة خطيرة تتطلب التفرغ لعلاجها بسرعة وفي حزم وقوة إذا شاء المسئولون الإبقاء على وحدة وادي النيل، والمحافظة على السودان من الضياع في أحضان الفوضى.

ولقد كانت هذه المشكلة الخطيرة من أولى المشكلات التي واجهها الاحتلال البريطاني في مصر.

الفصل العاشر

الاحتلال البريطاني وإخلاء السودان

(١) بداية الاحتلال والموقف في السودان

بدأ الاحتلال البريطاني في مصر من يوم واقعة التل الكبير في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢م، وما جاء شهر أكتوبر من العام نفسه، حتى كانت الحكومة تستأنف وظائفها في القاهرة التي انتقل إليها الخديوي محمد توفيق منذ ٢٥ سبتمبر.

ومن أول الأمر اتخذ الاحتلال إجراءً معينًا كان ذا أثر بالغ على الموقف في السودان؛ ونعني بذلك إلغاء الجيش المصري الذي صدر به مرسوم في ١٩ سبتمبر ١٨٨٢م، وذلك بعد أيام معدودة من واقعة التل الكبير، ولم يلبث أن تأيَّد الإلغاء بمرسوم صدر في ٢٠ ديسمبر من العام نفسه. وفي يناير ١٨٨٣م تعيَّن السير إيفلن وود (Evelyn Woodel) سردارًا؛ أي قائدًا عامًّا للجيش المصري الجديد، الذي عهد بتنظيمه إلى أحد الضباط الإنجليز، كذلك هو السير فالنتين بيكر (Valentine Baker) كما دخل الخدمة خمسة وعشرون ضابطًا إنجليزيًّا، بينما بلغ عدد الجيش ستة آلاف فقط. وأمَّا كبار الضباط العرابيين فقد حُكم عليهم بالإعدام، وتعدَّل الحكم بالنفي المؤبَّد (في ديسمبر ١٨٨٢م)، وصدرت أحكام أخرى على سائر العرابيين من عسكريين ومدنيين بالنفي والسجن، أو تحديد الإقامة، أو التجريد من الرتب، وعلامات الشرف والامتيازات، أو الحرمان من مرتب الاستيداع، ومعاش التقاعد (صغار الضباط) وأمَّا الأثر الذي أحدثه هذا كله في الجيش على وجه الخصوص، فهو أن الجيش الجديد صار يتألَّف من جنود في حاجة إلى وقت طويل حتى يكمل تدريبهم واستعدادهم، وترتب على إقصاء القيادة الوطنية، ووضع زمام الجيش في يد الضباط والرؤساء الإنجليز؛ أن ضعفت الروح المعنوية بين الجنود، وبخاصة بعد الهزائم التي لحقت بالجيش، ومحاكمة قواده وضباطه السابقين. ولقد كان هناك أثر آخر لهذه الحالة الناجمة عن إلغاء جيش العرابيين وتشكيل الجيش الجديد، تتلخص

في أنه صار لزامًا على سلطات الاحتلال كلما اقتضى الموقف في السودان التفكير في أجدى الوسائل لمواجهته؛ أن تدخل هذه السلطات في حسابها مبلغ ما كان عليه هذا الجيش المصري الجديد من قوة أو من ضعف؛ حتى ترى إذا كان ممكنًا الاستغناء عن قسم منه؛ لإرساله إلى السودان للمعاونة على إخماد أو مقاومة الثورة المصرية هناك، أو إذا كان في مقدور هذه القوات إذا أُرسلت إلى السودان أن تقضي على الثورة؟

ذلك بأن الموقف في السودان بقي يتدهور من سيئ إلى أسوأ، وحتى إن البريطانيين في القاهرة كانوا قد اقتنعوا منذ نهاية سبتمبر ١٨٨٢م، بأن الواجب يقتضيهم أن ينظروا فورًا ودون إمهال في علاج لمشكلة السودان.

فقد طلب عبد القادر حلمي بعد واقعة الشلالي ٢٩ مايو ١٨٨٢م (وكان العرابيون لا يزالون في الحكم، ويتولى أحمد عرابي نفسه نظارة الحربية) مددًا من الجند، وإنْ تعذر ذلك، أن يصله من القاهرة خمسة آلاف بندقية، ووافق العرابيون على إرسال البنادق «وصرف النظر عن إرسال عساكر»، وتمكن عبد القادر من إرسال الإمدادات إلى محمد سعيد باشا مدير كردفان، الذي دافع عن «بارة»، وهزم المهديين حولها في ١٧ يونيو ١٨٨٢م، ولكن هؤلاء استولوا على حامية طيارة (في كردفان) وأعملوا فيها السيف في ٦ أغسطس، فبقيت في كردفان حاميات ثلاث فقط، في بارة والأبيض وجبل الدلن؛ وهذه كانت حامية صغيرة، وظهر كأنما الموقف قد بدأ يتحسن قليلًا، عندما أوقع محمد سعيد بالمهديين (الدراويش) هزيمة نكراء في ٨ سبتمبر في واقعة الأبيض، ولكن لم يلبث المهديون أن وضعوا الحصار على الأبيض، وسلمت لهم حامية الدلن في ١٤ سبتمبر، وطلب محمد سعيد النجدة من الخرطوم، وأرسل عبد القادر باشا النجدة المطلوبة، وتمكن المهديون من هزيمة هذه القوة على مسيرة يوم من «بارة» في معركة قُتل فيها السيد أحمد الأزهري (ابن الولي إسماعيل الكردوفاني) الذي صحب النجدة؛ ليكون شيخ الإسلام وقاضي عموم غرب السودان، ودخلت فلول هذه القوة إلى «بارة» في ١٣ سبتمبر، ولما اشتد الحصار على بارة اضطرت هذه إلى التسليم، «وكان بها نور عنقرة» في ٥ يناير ١٨٨٣م.

وترتَّب على سقوط «بارة» ووصول الخبر إلى الأبيض التي شدَّد المهديون الحصار عليها بأن النجدة التي بعثت بها الخرطوم إلى بارة قد هلكت؛ أن وجدت الحامية من العبث الاستمرار في المقاومة مع كل الصعوبات المحيطة بها، فسلمت الأبيض في ١٩ يناير ١٨٨٣م، وبعد قليل أمر المهدي بقتل محمد سعيد باشا وغيره من الرؤساء. وكان من أسباب تسليم الحامية كذلك الأخبار التي جاءتها عن انتشار الثورة في سنار.

وكنا ذكرنا أن الثورة امتدت إلى سنار والجزيرة منذ مارس وأبريل ١٨٨٢م، وتلك كانت الثورة التي بدأ عبد القادر حلمي الحكمدار الجديد نشاطه بمحاولة إخمادها منذ وصوله إلى الخرطوم في ١١ مايو ١٨٨٢م، وبالفعل وقعت جملة معارك، ولكنها لم تكن فاصلة. وأخيرًا قرَّر عبد القادر قيادة العمليات العسكرية بنفسه، فخرج من الخرطوم في ٢ يناير ١٨٨٣م، وهزم الثوار برئاسة زعيمهم أحمد المكاشفي. وكان هذا من جملة الدعاة الذين أوفدهم المهدي بعد واقعة الشلالي (٢٩ / ٥ / ١٨٨٢م)؛ لمناوأة الحكومة في جزيرة سنار. وحصلت هذه الهزيمة عند «مشرع الداعي» في ٢٤ فبراير ١٨٨٣م، ودخل عبد القادر باشا إلى سنار في ٢٦ فبراير. وفي ٢ مارس أوقع بأحمد المكاشفي هزيمة ساحقة في «شندي مويه»، كما هزم جماعة أخرى من الثوار برئاسة الحاج أحمد عبد الغفار، وكان صحب المكاشفي من عند المهدي، وذلك بالقرب من الرصيرص في ٢٦ مارس ١٨٨٣م.

ولكن هذه الانتصارات في سنار لم تكن فاصلة، ومن جهة أخرى فقد سقطت الحاميات في كردفان الواحدة بعد الأخرى في يد المهديين، وكان عبد القادر منذ واقعة الشلالي لا ينفك يطلب النجدات من مصر، ويصوِّر للمسئولين في القاهرة الحالة على حقيقتها في السودان، وكان أول تقرير له عن الموقف في السودان (عقب الاحتلال البريطاني) يُبَيِّن مبلغ عجز حكومة الخرطوم عن مقاومة الثورة بالقوات التي لديها، ومن غير أن تأتيها إمدادات كافية من القاهرة، فكتب إلى الخديوي في ٢٤ أكتوبر ١٨٨٢م: أن القوة الغير النظامية في الخرطوم (أي الباشبزوق) لا قيمة لها، وروحها المعنوية منحطة بسبب انتصارات المهدي، بينما اتضح أن الجنود النظاميين «من السودان» غادرون لا يمكن الوثوق بهم. وأمَّا الجنود السود في بحر الغزال فغير مدربين، والوفيات بينهم كثيرة بسبب تغير البيئة. ولذلك فهو يطلب النجدة من القاهرة؛ لأنه إن تأخر حضورهم الآن — كما قال — منظور أن الفتنة تعم كافة الجهات السودانية، وفيما بعد يتعسر إطفاؤها بأضعاف أضعاف هذا المقدار.

كان من أثر هذا التقرير أن أخذت حكومة القاهرة تجمع في مصر القوة أو الجيش اللازم إرساله إلى السودان، فعمدت إلى تجنيد الصالحين للخدمة من جيش عرابي المنحل، وأُقيم معسكر للتدريب في القناطر الخيرية، وأمكن إرسال نجدة سريعة إلى الخرطوم فوصلتها في آخر عام ١٨٨٢م، ولكن عبد القادر باشا كان عندئذٍ قد وصل إلى درجة من اليأس، جعلته يطلب من القاهرة في ١٤ ديسمبر ١٨٨٢م إعفاءه من الخدمة في السودان، وعَلَّلَ هذا الطلب بقوله: «المنظور أن تكامل حضور العساكر اللازمة سيأخذ

وقتًا طويلًا، وبهذا السبب ستتسع الحركات الحاصلة بهذه الجهات، وبما أن تلك الحركات لا يمكن إطفاؤها إلَّا بوجود العساكر الكفاية. وفضلًا عن ذلك فإن أهوية هذه الجهات قد أخرت بصحتنا»، واستمر يقول: «فلهذا نسترحم من تعطفات الحضرة الفخيمة الخديوية تعيين مَنْ يقوم مقامنا، والتصريح لنا بالتوجه للمحروسة»، ورفض الخديوي استعفاء عبد القادر حلمي (١٥ ديسمبر) وأكد له «أن الاهتمام الزائد «يجري» في تشهيل وإبعاث العساكر أوَّلًا بأول» من مصر إلى السودان.

ومع ذلك لم يمضِ وقت طويل على رفض هذه الاستقالة حتى أصدر الخديوي تعليماته باستدعاء عبد القادر باشا، وتعيين علاء الدين باشا حكمدارًا على السودان (٢٤ ديسمبر ١٨٨٢م)، وكان علاء الدين حكمدارًا لشرق السودان تحت إمرة عبد القادر حلمي. وفي ٢٠ يناير ١٨٨٣م أصدر الخديوي أمره بإلغاء نظارة السودان، وتعيين علاء الدين باشا حكمدارًا على السودان، وغادر عبد القادر حلمي الخرطوم إلى القاهرة في أواخر أبريل ١٨٨٣م، وكان علاء الدين باشا قد وصل إلى الخرطوم منذ ٢٠ فبراير ١٨٨٣م.

ولم يكن تعيين علاء الدين باشا هو كل التغيير الذي حصل لمحاولة معالجة الموقف في السودان. بل كان من عناصر هذا التغيير كذلك أن يمارس الحكمدار الجديد شئون الحكم المدنية، بينما يمارس وظائف «الحكمدار» العسكرية قومندان عام، ووقع الاختيار على سليمان باشا نيازي لملء هذا المنصب؛ ثم أن يتعيَّن ضابط بريطاني لرئاسة أركان حرب هذا القومندان العام، كان الكولونيل وليم هيكس (Hicks) الذي عُيِّنَ في الاحتياطي منذ ١٨٨٠م بالجيش البريطاني، فدخل الآن في خدمة الجيش المصري، ووصل القاهرة في أواخر يناير ١٨٨٣م، وأُعطي لقب فريق، وقد بلغ هيكس باشا الخرطوم في ٧ مارس، وكانت أوامر سليمان نيازي — بالرغم من كونه القائد العام — أن يعمل برأي هيكس في المسائل الفنية، ووقع على كاهل «هيكس» مسئولية معالجة الموقف «عسكريًّا» في السودان.

ويذهب كثيرون إلى أن عبد القادر حلمي كان وحده الذي يقدر على إخماد ثورة المهدي، وأن استدعاءه كان لذلك «دسيسة» من أولئك الذين أرادوا الثورة أن تستفحل حتى يضيع السودان من مصر، ولكن استدعاء عبد القادر حلمي كان لا مندوحة منه؛ بسبب إلحاح عبد القادر في ضرورة إرسال النجدات العسكرية الكبيرة إليه، وعجز المسئولين في القاهرة عن تحقيق رغبته؛ ولأن النية كانت منصرفة لتعيين قائد بريطاني في الخرطوم، بدلًا من إرسال القوات المطلوبة، ولم يكن منتظرًا أن يرضى عبد القادر بالعمل تحت إشراف قائد آخر.

أمَّا لماذا تَعَيَّنَ «هيكس» الضابط الإنجليزي لقيادة العمليات العسكرية ضد الثورة في السودان، «ولماذا استدعى عبد القادر حلمي تبعًا لذلك؟» فمرد هذا إلى السياسة التي رأى الاحتلال البريطاني أن يتبعها وقتئذٍ. وفي هذا الدور الأول والمبكر في أدوار المسألة السودانية.

(٢) سياسة الاحتلال: الوجه الأول «عدم التدخل»

لم يكن هناك مناص من أن يعترف الاحتلال (ومنذ سبتمبر ١٨٨٢م كما ذكرنا) بوجود مشكلة سودانية لا بُدَّ من مواجهتها سريعًا، ولا مفر من أن يتحمل الاحتلال وحده مسئولية علاجها، وكان واضحًا من أول الأمر أن الاحتفاظ بممتلكات مصر في السودان يقتضي تجهيز الإمدادات العسكرية التي يمكن إرسالها إلى السودان للمعاونة على إخماد الثورة، كما كان واضحًا من ناحيةٍ أخرى أنه إذا تعذر بسبب الحاجة للقوات العسكرية التي تكفي للمحافظة على كل أقاليم السودان، فلا أقل من أن تتمسك الحكومة الخديوية ببعض هذه الأقاليم، وأن تدافع عنها خصوصًا في السودان الأوسط. حتى إذا حوصرت الثورة ابتعد الخطر عن الحدود المصرية ذاتها.

ولقد وصل الاحتلال في هذه المرحلة الأولى إلى حل لعلاج الموقف في السودان، يقوم على ضرورة الاحتفاظ بقسم من الأقاليم السودانية، والتخلي عن قسم آخر منها لأسباب سوف تتضح لنا عند تتبع الخطوات التي أدت إلى هذه النتيجة.

فقد بعث السير إدوارد مالت (Malet) القنصل البريطاني العام في مصر إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد جرانفيل (Granville) برسالة من القاهرة في ٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢م، طيها مذكرة عن السودان من وضع المستشار العسكري للوكالة البريطانية في مصر السير شارلس ويلسون (Charles Wilson)، اقترح فيها صاحبها ضمن أشياء أخرى أمرين هامين، هما أن تتخلى مصر عن بوغوص والقلابات فتعطيهما للحبشة، وأن تجعل من مصوع ميناء حرًّا، وأن تتخلى كذلك عن دارفور وكردفان، ومن ناحيةٍ أخرى من أجل المحافظة على بقية الأقاليم السودانية يُعَيَّن ضباط بريطانيون في المناصب الهامة، فيكون منهم حكمدار السودان، وقومندان العساكر، وفي بعض المناصب الأخرى التي تلي هذين في الأهمية؛ وذلك لضمان قيام الإدارة الطيبة الحاذقة، وكذلك أن توفد بعثة من ضابطين بريطانيين إلى السودان؛ لوضع تقرير عن الموقف به، وعن الخطوات التي تشير هذه البعثة بضرورة اتخاذها لتهدئة البلاد، وإيفاد مثل هذه البعثة ضروري

بسبب قلة المعلومات التي لدى المسئولين عن حقيقة الحالة في السودان، في الوقت الذي تضطرب فيه الأفكار في المجتمع الإسلامي: في تركيا والشام ومصر؛ بسبب الثورة المهدية، وحيث كان متوقعًا عند انتهاء المائة سنة الهجرية الحاضرة (القرن الثالث عشر الهجري ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م) ظهور المهدي المنتظر.

وكان من رأي السير شارلس ويلسون انتهاز الفرصة للقيام بعمل ذي طابع عسكري؛ لمعالجة الثورة في السودان، عندما يحل في وقت قريب الفصل الوحيد من فصول السنة في تلك الجهات المناسب للعمليات العسكرية.

وأوصى «مالت» وهو يقدم هذه المذكرة بالموافقة فقط على إرسال البعثة المقترحة؛ لوضع التقرير المطلوب عن الحالة في السودان.

وقبل نهاية هذا الشهر كان عبد القادر حلمي قد أرسل تقريره (٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٢م)، الذي يرسم صورة قاتمة عن الموقف في السودان، ويبلغ القاهرة أن النجدات التي أُرسلت إلى كردفان قد أُبيدت تقريبًا، وأن الحاجة ملحة لنجدة سريعة من عشرة آلاف رجل، لا يمكن بدونهم الدفاع عن الخرطوم إطلاقًا. وكان عندئذٍ أن أرادت الحكومة المصرية — على نحو ما أوضحه ناظر الحربية عمر باشا لطفي إلى السير إدوارد مالت — أن تستبدل بعبد القادر حلمي إسماعيل أيوب باشا حكمدارًا للسودان، وأن تُعَيِّن رئيس أركان حرب له الجنرال الأمريكي ستون باشا الذي كان خرج من الجيش المصري بعد إلغائه، وأكد عمر لطفي للسير إدوارد مالت أن الحكومة المصرية ستجهز القوة المطلوبة، والتي لا خطر من إعدادها وتجهيزها، والتي في وسع ناظر الحربية أن يجد لها العدد الكافي من الضباط الذين يمكن الاعتماد عليهم.

وفي ٢٨ أكتوبر ١٨٨٢م بعث «مالت» إلى حكومته بمذكرة ثانية، وضع فيها السير شارلس ويلسون أيضًا عن السودان.

وأهمية هذه المذكرة الثانية أنها توضح الخطر على مصر ذاتها إذا تركت الخرطوم تسقط في يد المهدي، وهو خطر لن يدرأه حينئذٍ إلَّا إرسال قوة كبيرة من بريطانيا، فمما جاء بهذه المذكرة: أن الموقف في السودان يزداد سوءًا، وأن المهدي يبدو أنه منتصر في كل مكان. ومن المتوقع إذا لم تأتِ النجدات إلى الخرطوم من القاهرة بسرعة أن تسقط الخرطوم بعد شهر واحد فقط، وأن المهدي لديه من ٨٠ ألفًا إلى ١٥٠ ألفًا، يريد بعد الاستيلاء على الخرطوم أن يزحف بهم شمالًا، إمَّا بطريق النيل، وإمَّا بطريق سواكن والبحر الأحمر والسويس للاستيلاء على مصر، التي يبغي منها بعدئذٍ الزحف على مكة.

وكان من رأي السير شارلس ويسلون أن سقوط الخرطوم سيكون له أثر سياسي سيئ في مصر. ومن المقطوع به إذا زحف المهدي شمالًا أن يدخل تحت لوائه كل السكان على جانبَي النهر؛ لتأثر الناس بأخبار انتصاراته التي هيَّأتهم لقبول دعواه أنه المهدي المنتظر. أمَّا الحكومة المصرية فليس في مقدورها بعد أن تحطَّم جيشها أن توقِف هذا الزحف. ولذلك صار ضروريًّا على الإنجليز أن يعملوا لإنقاذ الموقف بكل سرعة؛ لأنه إذا سقطت الخرطوم تحتم عليهم إرسال قوة كبيرة من بريطانيا. ولذلك يوجد نوعان من الإجراءات التي يجب اتخاذها لمعالجة الموقف، ما يتعلَّق منها بمحاولة الاحتفاظ بالخرطوم، وتلك التي يتعيَّن اتخاذها عند سقوطها. وأمَّا الذي يجب عمله مباشرةً فهو محاولة الحصول على المعلومات الدقيقة عن الحالة في السودان بواسطة أي أوروبي يقيم في الخرطوم. واقترح السير شارلس من بين الإجراءات العسكرية للمحافظة على الخرطوم إرسال ضابط بريطاني لتحصينها للدفاع، واستخدام عسكر من الهنود تدفع لهم مصر مرتباتهم، أو إذا تعذر ذلك استخدام جنود عثمانيين، ثم اقترح أن يشغل موظفون بريطانيون المناصب الرئيسية كالحكمدار والقائد العام، ويرى أن خير مَنْ يصلح لمعالجة الموقف الجنرال غوردون نفسه إذا أمكن إقناعه بالذهاب إلى السودان، واختتم السير شارلس ويلسون مذكرته بأن يُطلب من الحكومة المصرية الامتناع من اتخاذ أية خطوات بشأن السودان إلَّا بعد التشاور مع القائد البريطاني العام في مصر، الذي يجب أن يكون في يده هو وحده كل العمليات العسكرية ضد المهدي.

غير أن الحكومة الإنجليزية لم تلبث أن رفضت (في ٣٠ أكتوبر ١٨٨٢م) مقترحات ويلسون الخاصَّة باستخدام جنود من البريطانيين أو الهنود في السودان. ولما كان ناظر الجهادية عمر لطفي في حديثه مع مالت الذي سبقت الإشارة إليه والذي أبرق به مالت إلى جرانفيل في ٢٦ أكتوبر؛ قد وعد بتجهيز القوة التي يُراد إرسالها إلى السودان، فقد وافقت الحكومة الإنجليزية على أن تقوم مصر بتجهيزها، وقال جرانفيل: «إن حكومته يسرها أن تعرف القائد الذي سوف يُعَيَّن لهذه القوة، وإذا كان من المزمع إعادة فتح السودان إذا حدث أن استطاع المتمهدي امتلاك هذه الجهات.» ثم تساءل جرانفيل عن نوع المهمة أو العمل الذي سوف يقوم به غوردون إذا تَعَيَّن للسودان، وطلب جرانفيل من مالت أن يسأل رأي القائد الأعلى للقوات البريطانية في مصر «السير أرشيبالد أليسون» (Archibald Alison) في كل هذه الأمور.

في أول نوفمبر أجاب «مالت» بأن الحكومة المصرية تريد تعيين علاء الدين باشا حكمدارًا للسودان، وأنها كبيرة الأمل في استرجاع السودان بهزيمة المهدي، وفيما يتعلَّق

بغوردون قال «مالت» إنه إنما يذهب حكمدارًا للسودان إذا ذهب له. ولكن الحكومة المصرية لم تقترح هذا. ومن المؤكد أنها لن توافق على تعيينه في هذا المنصب إلَّا إذا طلبت منها ذلك الحكومة البريطانية.

ولم تَرَ الحكومة البريطانية وجهًا للاعتراض على تعيين علاء الدين باشا، ولكن لما كانت تخشى مسئولية هذا التعيين، بادر جرانفيل في ٢ نوفمبر فأبلغ «مالت» أن الحكومة المصرية وحدها هي التي يجب أن تنفرد بتحمل المسئولية؛ نظرًا لأن الحكومة البريطانية تنقصها المعلومات الكافية في هذه المسألة.

أمَّا «أليسون» Alison القائد الأعلى للقوات البريطانية في مصر فإنه عندما سُئل — حسب طلب «جرانفيل» في هذه الموضوعات — بادر بإعداد مذكرة (Memorandum) برأيه عن الموقف في السودان بتاريخ ٣ نوفمبر ١٨٨٢م، أهم ما جاء فيها: اعتقاده بأن القوة التي يجري تنظيمها من بين جيش عرابي الذي أُلغي في وسعها أن توقف زحف المهدي على مصر. ويكون ذلك بوضع قوات عند الشلال الأول وعند إدفو؛ لانتظار المهدي، وللالتحام معه في هذين الموضعين. وكان من رأي «أليسون» ألَّا يُترك المهدي يتقدم حتى يصل قريبًا من القاهرة بأي حالٍ من الأحوال، حتى لا يجد أهالي الدلتا المسلمون في هذا التقدم ما يشجعهم على القيام في وجه الحكومة، والانضمام إلى المهدي مع ما يترتب على ذلك من تدمير للأنفس والأموال.

ثم إنه جاء بهذه المذكرة رفض التوصية بتعيين بريطاني رئيسًا لأركان حرب الجيش المُوجَّه ضد المهدي؛ لأن الجيش المصري — كما قال «أليسون» — مؤلف كله من مصريين، ولأن الخطر يصبح جسيمًا إذا انهزم الجيش وانتصر المهدي؛ لأن الناس يعتقدون في ظهور المهدي المنتظر، وكذلك رفض التوصية باستخدام بريطانيين في السودان إطلاقًا، سواء ذهبوا إلى الخرطوم عن طريق سواكن، أو بطريق نهر النيل إلى ما بعد حدود مصر ذاتها.

وكان الذي وافق عليه «أليسون» في هذه المذكرة؛ ذلك الاقتراح الذي سبق أن تقدم به السير «شارلس ويلسون»، ووافق عليه «مالت» بشأن إرسال ضباط بريطانيين لوضع تقرير عن الحالة في السودان، وطلب «أليسون» أن يعهد إلى هؤلاء بوضع تقرير عن الطريق بين سواكن وبربر، وبين بربر والخرطوم، ثم عن إمكانيات الدفاع عن الخرطوم ذاتها؛ على أن يعود هؤلاء الضباط من مهمتهم بكل سرعة.

وهكذا كان واضحًا في هذه المرحلة أن الحكومة الإنجليزية كانت مصممة على أمور أربعة: ألَّا تقوم بأي حالٍ من الأحوال بعمليات عسكرية في السودان، ولا ترى أن احتلالها

لمصر يفرض عليها الاشتراك عسكريًّا في أي مجهود يُقصد به الاحتفاظ بممتلكات مصر في السودان، عن طريق القضاء على ثورة المهدي. وكان الذي يعنيها تأمين حدود مصر فقط، ووسيلة ذلك في نظرها الحيلولة دون سقوط الخرطوم في أيدي المهديين، فإذا سقطت هذه أمكن بفضل القوات المصرية الواقفة عند الشلال الأول وأدفو صد هجوم المهديين عن الحدود المصرية وهزيمتهم.

وألَّا تتحمل أية مسئوليات عن أية تدابير قد تتخذها حكومة القاهرة بشأن التعيينات لحكمدارية السودان، وللقوات والنجدات المصرية المرسلة للسودان، وقد أبلغ «مالت» في ٤ نوفمبر ١٨٨٢م وزير الخارجية «جرانفيل» رأي السير فالنتين بيكر باشا (Valentine Baker) الذي عهد إليه بتنظيم الجيش الجديد؛ وفحواه أن الواجب يقتضي أن يُترك للحكومة المصرية «بقدر الإمكان» أن تتخذ وحدها الإجراءات التي تراها ضرورية لإخماد الثورة في السودان دون مساعدة، أو مشاورة من حكومة صاحبة الجلالة، فلا يجب أن تتدخل الحكومة البريطانية في هذه المسألة، أو تتحمل بسببها أية مسئولية «حتى إذا اتضح في المستقبل أن الإجراءات التي اتُّخذت بناءً على اقتراح منا أو مشورتنا لم تكن مجدية، لا تجد إنجلترا نفسها مسوقة بصورة لا يمكن منعها إلى القيام بعمليات عسكرية في السودان». وفي اليوم نفسه صَرَّح اللورد «جرانفيل» بأن الحكومة الإنجليزية لا تريد التدخل في اختيار الضباط الذين تريدهم الحكومة المصرية للعمليات العسكرية في السودان، وكان ذلك جوابًا عن الرغبة التي أبدتها الحكومة المصرية منذ نهاية شهر أكتوبر من العام نفسه؛ لتعيين ضباط بريطانيين ورئيس أركان حرب بريطاني للجيش الذي يُنظم من جديد. وفي ٣ نوفمبر ١٨٨٢م أبلغ «جرانفيل» اللورد «دفرين» سفير إنجلترا في الآستانة، والذي عينته حكومته «مندوبًا ساميًّا» في مصر؛ ليدرس حالتها وليضع تقريرًا نهائيًّا ومقترحاته بشأن إعادة تنظيم البلاد بعد القضاء على الثورة العرابية؛ نقول: إن «جرانفيل» أبلغه «أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة ليست على استعداد لإرسال أية حملات للسودان، ولكن يسرها أن يصلها بعض تقارير وافية عن الحالة في السودان.» كما يعني هذه الحكومة معرفة مدى الأخطار على مصر التي قد تنطوي عليها احتمالات الموقف في السودان، ثم طلب «جرانفيل» منه أن يُبَيِّن بعد التشاور مع السلطات المصرية والبريطانية في مصر نوع ومدى الإجراءات التي يجب في رأيه اتخاذها للاحتراس من مثل هذه الأخطار، وأن يُرسل للسودان فرد أو أفراد يستطيعون دراسة الحالة هناك دراسة وافية فيما يتعلَّق بالمجتمع السوداني وتاريخه من أيام الفتح المصري، وطريقة

حكومته وأسباب ثورة المهدي، فيضع تقريرًا عن هذا كله، يُضَمِّنه أيضًا ما يراه من مقترحات لمعالجة الحالة، ذلك أن المسئولين البريطانيين اتفقت كلمتهم على أن المعلومات التي لديهم عن الثورة ناقصة وغير شافية. وكان مما زاد هؤلاء اقتناعًا بأن الحاجة ماسَّة لاستيفاء هذه المعلومات: أن اللورد «جرانفيل» طلب مقابلة الجنرال غوردون في ١٧ نوفمبر ١٨٨٣م؛ ليبحث معه مسألة مصر والسودان، فكان رأي غوردون أن ثورة محمد أحمد المهدي مبالغ في شأنها مبالغة كبيرة، وأن الواجب في النهاية التخلي عن بعض الأقاليم السودانية، حتى يمكن مقاومة الثورة، وذلك مع استيفاء الخرطوم والأقاليم التي يمكن استنقاذها في حوزة الحكومة المصرية؛ الأمر الذي كان ضروريًّا على نحو ما أوضحناه؛ لمنع الثورة المهدية من تهديد حدود مصر الجنوبية والامتداد إلى مصر ذاتها.

وقد كان من رأي اللورد «دفرين» الذي وصل الإسكندرية في ٧ نوفمبر من القسطنطينية وكتب به إلى «جرانفيل» في ١٨ نوفمبر ١٨٨٢م: أن من المستحسن لو أن مصر تخلَّت عن السودان بأسره. ولكن هذا ما كان يصعب إقناع الحكومة المصرية به؛ لأن هذه تعتقد أن في قدرتها الانتفاع من إمكانيات السودان في الزراعة، وخصوصًا إذا أُنْشِت فيه السكك الحديدية، وأُدخلت الآلات لحلج القطن وصنع السكر، وسُهِّلَ نقل المنتجات (المحاصيل) إلى الأسواق. وعلى ذلك فهو يشير بأن تتخلى مصر عن دارفور التي وصفها بأنها عبء ثقيل لا نفع له ولا فائدة منه. وكان من رأيه لتبرير التخلي عن بعض الأقاليم السودانية أن الجنود المصريين عاجزون عن تحمل المناخ ويموتون بكثرة وبسرعة. ومع ذلك فإذا كان لا يُرجى لهذا السبب أي نفع من إرسال هؤلاء الجنود المصريين إلى السودان، فهناك على الأقل فائدة ينبغي التفكير فيها: هي أن الخدمة في السودان سوف تستهوي كل عناصر الفتنة والاضطراب في مصر من الضباط والعسكر الذين أعلنوا تذمرهم من أيام الخديوي إسماعيل، والذين طُردوا من الخدمة بعد إلغاء جيش العرابيين، والذين يمكن بهم مواجهة الموقف في السودان؛ لأن مواجهة الموقف — كما قال «دفرين» — أمر لا مفر منه في النهاية.

(٣) بعثة الكولونيل ستيوارت

ذلك إذن كان الموقف عندما قبلت الحكومة البريطانية من كل المقترحات التي قدمها السير «شارلس ويلسون» (Wilson) في أكتوبر ١٨٨٢م، إرسال بعثة من البريطانيين لوضع تقرير عن الحالة في السودان، فوقع الاختيار على الكولونيل ستيوارت للقيام بهذه

المهمة. وفي حوالي آخر أكتوبر ١٨٨٢م أبلغت وزارة الخارجية البريطانية قنصلها العام في مصر «إدوارد مالت» أنها أقرَّت بعثة ستيوارت المقترحة، وتطلب من «مالت» أن يتشاور مع السير «أرشيبالد أليسون» فيما إذا كان من النافع إرسال آخرين مع ستيوارت إلى السودان. وفي ٧ نوفمبر أبلغ «جرانفيل» القنصل «مالت»: «أنه يجب أن يكون مفهومًا تمامًا لدى هؤلاء السادة أنه ممنوع عليهم بأي حالٍ من الأحوال الافتراض بأنهم يعملون بأية صفة أهلية أو عسكرية، وأن مهمتهم لا تعدو وضع تقرير عن أحوال البلاد فقط، وواضح أن الغرض من هذا التحفظ دفع أي تفسير خاطئ لخطوة إرسال هذه البعثة بأنه تمهيد للتدخل من جانب الحكومة البريطانية في شئون السودان يستتبعه أن تتحمل هذه الحكومة مسئولية الأحداث التي تجري به».

واتفق «مالت» و«أليسون» على أن يُكتفى بإرسال «ستيوارت» وحده يرافقه الإيطالي «مسيداليا» بك الذي كان مديرًا لدارفور على أيام غوردون ويعرف لغة أهل البلاد وعوائدهم، ومن المنتظر لذلك أن يكون عونًا كبيرًا للكولونيل «ستيوارت» في مهمته.

وصل «ستيوارت» وصاحبه إلى الخرطوم في ديسمبر ١٨٨٢م، وكانت عندئذٍ كل من بارة والأبيض على وشك التسليم (ومن المعروف أن الأولى سلمت في ٥ يناير، والثانية في ١٧ يناير ١٨٨٣م) وكان مجيء ستيوارت عن طريق سواكن وبربر، وعلم بوجود عسكر كثيرين من السودانيين في مصوع؛ فنصح بإرسالهم إلى السودان ليحل محلهم جنود من مصر، وأشار بطرد مدير سواكن، وإرسال وكيله وهو سوداني إلى داخل البلاد ليشترك في القتال ضد الثوار، وكان رأي «ستيوارت» أن يستبدل جنوده من مصر بالجنود السودانيين في الحاميات المنتشرة على طول ساحل البحر الأحمر، حتى يمكن إرسال الجنود السودانيين إلى الخرطوم وللقتال ضد المهدي، وطلب ستيوارت عند وصوله إلى بربر من مديرها «حسين خليفة» قوائم بأسماء القبائل العربية وزعمائها، ومقدار الضرائب التي عليها دفعها، كما طلب قوائم بعدد السواقي والضريبة المفروضة عليها، وسأل عن تجارة القوافل في الطرق الصحراوية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وقد أبلغ المديرون حكمدار السودان «عبد القادر حلمي» بالبرق كل ما فعل «ستيوارت»، وأبرق عبد القادر باشا بذلك إلى الخديوي في ١٥ ديسمبر ١٨٨٢م، وطلب أن تصله تعليمات بما يجب عليه أن يكون موقفه من «ستيوارت».

ويبدو أن الخديوي وحكومة القاهرة كانا متشككين في حقيقة المهمة التي ذهب من أجلها «ستيوارت» إلى السودان، لا سيما وأن «ميسيداليا» الذي يرافقه لم يكن حائزًا لثقة الحكومة، فأجاب الخديوي في ١٦ ديسمبر على برقية عبد القادر باشا: أن كل ما تعرفه

حكومته عن مهمة «ستيوارت» أنها لوضع تقرير عن المهدي ومقدار قوته، والقبائل التي تعاونه، وطلب الخديوي من عبد القادر باشا أن يمد «ستيوارت» بكل المعلومات التي يريدها، ولكن عليه في الوقت نفسه أن يضعه هو وزميله «ميسيداليا» تحت المراقبة، ويبلغ القاهرة عن حركاتهما ونشاطهما، وأن يكتم هذه المسألة سرًّا فلا يخبر بها أحدًا، ولا يجعل ستيوارت وصاحبه يشعران أنهما مراقبان. وإلى جانب هذا أوفد الخديوي ياورًا له «أحمد حمدي بك» إلى السودان وكلَّفه (في ٢٤ ديسمبر) علاوة على تبليغ عبد القادر باشا «بإلغاء نظارة السودان وانفصاله عن حكمداريتها، وحلول علاء الدين باشا مكانه في الحكمدارية»؛ أن يقابل الكولونيل ستيوارت ويراقبه. وفي ٢٦ يناير ١٨٨٣م طلب من أحمد حمدي بك تلغرافيًّا أن «يخبر علاء الدين باشا بأن يراقب حركات وأحوال الكولونيل «ستيوارت»، ويرسل بها تلغرافات شفرة.» وكان عبد القادر باشا قد أبرق بالشفرة من الخرطوم في ٢٠ ديسمبر ١٨٨٢م وعقب وصول ستيوارت إليها؛ أن «ستيوارت» يريد معرفة كل شيء عن السودان على وجه الدقة، ومن كل النواحي الإدارية والعسكرية والمالية والجغرافية والسياسية. ثم إن ستيوارت — كما ذكرت البرقية — لا يكتفي بجمع المعلومات، بل يريد أن يفرض «نصائحه» على المسئولين، فيقول عبد القادر باشا: «ومن أخبار أحوال المومى إليه تبيَّن لنا أنه يريد إظهار سطوتهم بهذه الجهات، وبناءً عليه قد نصحناه بالمحسوس بتعريفه أن الحركات الحاصلة هي تحركات دينية، وأن ذلك يفتح للشقي بابًا لتأييد ما يوهم به على العربان، ويوجههم للثبات على تصديقه واتباعه. ولذلك عدل عن تلك الطريقة، وأخذ يُظهر اتفاق حكومته مع الحكومة الخديوية على إطفاء هذه الحركات، وقد أبدى لنا غاية الممنونية عَمَّا رآه من الاهتمام يوميًّا بتعليم العساكر والضباط.»

ولكن يبدو أن الخديوي في هذا التاريخ كان قد بدأ يطمئن لطبيعة المهمة المُكَلَّف بها «ستيوارت»؛ ذلك أنه أبرق في ١٩ ديسمبر ١٨٨٢م إلى عبد القادر باشا: «أنه اتضح بعد البحث أن مأمورية «ستيوارت» فقط هي التجسس؛ (أي وضع تقرير عن» مسألة المهدي وأحوال السودان، ولا شيء خلاف ذلك)، وأن «ميسيداليا» مجرد رفيق لستيوارت في هذه السفرة وليس مُكَلَّفًا بأية مهمة، فعلى عبد القادر باشا إذن أن يطمئن من ناحيتهما، وأن يزود ستيوارت بالإيضاحات التي يريدها؛ فطلب الخديوي من عبد القادر باشا أن «يحرق التلغراف الذي أرسله له قبل هذا في خصوص مَنْ تقدم ذكرهم.»

ولم يمضِ طويل وقت على وصول ستيوارت إلى الخرطوم حتى سقطت الأبيض (في ١٧ يناير ١٨٨٣م)، وخرجت الكردفان بأسرها من حوزة الحكومة المصرية. وعندما ثبت

سقوط الأبيض ووصل الخبر في ١٨ فبراير إلى الخرطوم، اقترح ستيوارت على المعتمد البريطاني في القاهرة «مالت» في ١٨ فبراير، أن يُخَوِّل حكمدارُ السودان إصدار الأمر إلى السلطات الحكومية في دارفور «سلاطين في الفاشر» لسحب الجنود منها، وإحراق المخازن إذا اضطر إلى ذلك. وفي ٢٠ فبراير طلب «ستيوارت» من «مالت» أن توجه الحكومة عنايتها للمحافظة على دنقلة لمرور الخط التلغرافي بها بين القاهرة والخرطوم؛ حتى لا يصيب هذا الخط أي تلف فتجهل القاهرة كل شيء عن تحركات المهدي. وكان الذي أزعج «ستيوارت» ذيوع الأخبار عن قيام الثورة بين قبائل الكبابيش وانضمامهم إلى المهدي، وفي وسع هؤلاء النزول على مديرية دنقلة بقوات عظيمة، ومن المحتمل أن يلقاهم الأهلون بترحيب كبير.

على أنه مما يجدر ملاحظته أن ستيوارت في ٢٠ فبراير ١٨٨٣م نصح بشدة ضد إرسال أية حملة مباشرة على كردفان بعد أن سقطت الأبيض، واستند في هذه النصيحة إلى أن انتصارات المهديين «الدراويش» الأخيرة أوقعت في أيديهم كميات كبيرة من الذخائر والمهمات والمؤن، علاوة على أنها رفعت من روحهم المعنوية كثيرًا، وزادت بسببها سمعة المهدي وشهرته، بينما تضعضعت روح الجنود المعنوية (جنود الحكومة) وصاروا في حال يعجزون معه عن مواجهة الدراويش وقتالهم بأي أمل في النجاح. ومن الخطورة بمكان أن تنهزم الجيوش المصرية في كردفان إذا خرجت في حملة جديدة ضد الدراويش بها؛ لأن الهزيمة في هذه المرة يترتب عليها ضياع السودان بأسره.

وأشار «ستيوارت» بضرورة تكليف «سلاطين» بك بالانسحاب من دارفور إلى بحر الغزال وإتلاف كل مخازنه، وتوقع «ستيوارت» احتمال أن يحاصر الدراويش الخرطوم، ولكنه توقع كذلك أن تستطيع حاميتها الدفاع عنها. وكان مما أزعجه أنه لا يثق في ولاء الجنود المصريين في الخرطوم، وهم الذين جُمعوا من جيش عرابي الذي أُلغي، والذين قال عنهم إنهم ما كانوا يشعرون بأن هناك واجبًا مقدَّسًا يقتضيهم الدفاع عن سلطان الحكومة الشرعي في الوقت الذي يحتل فيه العسكر الأجنبي «البريطانيون» بلادهم، ويسود بينهم الاعتقاد بأن الخديوي إنما أرسلهم إلى السودان ليلقوا فيه حتفهم، بينما هم يعرفون أن المهدي سوف يعفو عنهم ولا يكون نصيبهم القتل، إذا هم فروا من الجيش وانضموا تحت لوائه، وذلك كله في عاصمة «الخرطوم» كان «ستيوارت» متأكدًا أن شعور أهلها ضد الحكومة.

وفي مارس ١٨٨٣م غادر «ستيوارت» و«ميسيداليا» الخرطوم عائدين إلى القاهرة عن طريق سنار وكسلا ومصوع، وكانت نتيجة هذه البعثة ذلك التقرير المشهور الذي

وضعه «ستيوارت» عن السودان وهو بالخرطوم في ٩ فبراير ١٨٨٣م، وبعث به إلى السير «إدوارد مالت» في القاهرة، وبعث به هذا بدوره منها إلى اللورد جرانفيل في ٦ مارس من السنة نفسها، في هذا التقرير تكلم «ستيوارت» عن تاريخ السودان من وقت الهجرات العربية الأولى إلى قيام الثورة المهدية، وضَمَّنَه الإصلاحات العديدة التي يرى إدخالها عن فروع الإدارة المختلفة؛ حتى يتسنَّى إقامة الحكومة النافعة والقوية في السودان، وتضمن التقرير كذلك توصيات «ستيوارت» لمعالجة الموقف الناشئ عن قيام الثورة. وعندما بلغ مصوع في طريق عودته من الخرطوم وضع «ستيوارت» تقريرًا آخر بعث به منها في ١٨ أبريل ١٨٨٣م إلى «مالت»، يُبَيِّن فيه الحالة في السودان الشرقي ويضمِّنه توصياته عن إصلاح الإدارة، والحكم في هذا القسم من السودان.

والذي يعنينا من توصيات «ستيوارت» وآرائه عن الموقف في السودان أمران على غاية من الأهمية هي: أن «ستيوارت» كان لا يثق لأسباب متعددة في قدرة القوات العسكرية المصرية–السودانية التي لدى حكومة الخرطوم على القيام بحملات ناجحة ضد المهدي والمهديين في كردفان ودارفور، وأنه قد يكون في وسعها فقط الدفاع عن الخرطوم أو السودان الأوسط. ولذلك كان من رأيه أن تتخلى الحكومة المصرية عن مديريات فاشودة وكردفان الجنوبية ودارفور، وأن يُكتفى بدلًا من الإدارات الحكومية فيما يتعلق بمديرية بحر الغزال وخط الاستواء؛ بوكالة تجارية بحيث يُعَيَّن لكل مديرية وكيل تجاري من الأوروبيين معه قوة من الزنوج صغيرة لا تتعدى مهمته الشئون التجارية من ناحية، ومنع تجارة الرقيق من ناحية ثانية، وذلك كما قال «ستيوارت» كان النظام الذي سار عليه التجار العرب القدماء، ولمنع تجارة الرقيق أشار «ستيوارت» أيضًا بغلق النيل الأبيض في وجه التجارة الخاصَّة.

والأمر الآخر أن «ستيوارت» نصح بقوة ضد إرسال أية حملات ضد المهدي في كردفان بعد أن سقطت الأبيض، وهو ما ذكرناه سابقًا؛ وذلك للأسباب التي مرَّت بنا، والتي ذكرها «ستيوارت» في رسالته إلى «مالت» بتاريخ ٢٠ فبراير، وقد جاء فيها: «أن رأيي الذي أتمسك به هو أن الزحف الآن على كردفان عمل بعيد كل البعد عن الحكمة والصواب، وأن السياسة أو الخطة الأخرى أو الباقية من حيث الوقوف موقف الدفاع والعمل بهمة ونشاط؛ لإخماد كل محاولة للثورة على شاطئ النهر «النيل»، والانتظار لملاحظة ما يقع من حوادث؛ هي السياسة أو الخطة الصحيحة.»

هذا، ولقد كان التخلي عن بعض الأقاليم السودانية الرأي الذي نادى به كذلك اللورد «دفرين» الذي قدَّم التقرير المطلوب منه إلى اللورد جرانفيل في ٦ فبراير ١٨٨٣م؛ فجاء في تقريره عن الكلام عن السودان ما ترجمته عن الوقائع المصرية عدد ١٦٤٧:

> ويميل بعض الناس إلى أن يشيروا على مصر بأن تتخلى عن السودان بالمرَّة، وأن تترك بقية أملاكها في تلك الجهات، ولكن لا نتوقع أن تقبل سياسة مثل هذه، فهي لكونها مسئولة عن جهات النيل السفلى تميل بالطبيعة إلى الاستيلاء على جميع جهات مجراه، وإذا نظرنا إلى أن هذه الجهات إذا أَصلحت تربتها أعطت محصولات جسيمة من القطن والسكر لم يبقَ بعد ذلك «محل» للتعجب من أن مصر لا تميل إلى التخلي عنها …

إلى أن قال بعد أن سرد وجوه الإصلاح المطلوب لضمان الراحة والاستقرار في السودان في المستقبل:

> ومع ذلك كله فإنني أرى من الحكمة أن تتخلى مصر عن دارفور وربما عن قسم من كردفان، وتكتفي بحفظ سلطتها في إقليمَي الخرطوم وسنار.

وفي هذا يقول «دفرين» مرة أخرى في رسالته إلى حكومته في ٢ أبريل ١٨٨٣م:

> إن مصر إذا وقفت جهودها على الاحتفاظ بسنار والجهات التي على جانبَي النهر؛ لصار ممكنًا أن يخف كثيرًا أو يزول كلِّيَّةً ذلك العبء المالي الثقيل الذي تتحمله سنويًّا، حتى إذا أُنشئت الإدارة الطيبة والقادرة في سنار والخرطوم ودنقلة أمكن بعدئذٍ استرجاع هذه الأقاليم التي تخلت عنها مصر.

وقد وافق «جرانفيل» على هذا الرأي كل الموافقة.

ولكن هذه الآراء والتوجيهات لم يعمل المسئولون في القاهرة ولندن بشيء منها. ومع ذلك فقد كان واضحًا من التقارير التي تضمَّنت كل هذه الآراء والتوصيات؛ أن أكثر ما حرصت عليه الحكومة البريطانية كان عدم التورط في القيام بعمليات عسكرية في السودان، وعدم تحمل أية مسئولية في الوقت ذاته عن أي إجراء قد تتخذه حكومة الخديوي في القاهرة، سواء أدى هذا الإجراء إلى استمرار العمليات العسكرية — وبجنود غير بريطانيين دائمًا — للاحتفاظ بجميع أقاليم السودان وإخماد ثورة المهدي أو أدى

إلى التخلي عن الأقاليم التي صارت في حوزة المهدي؛ حتى يتسنَّى بذلك حصر الثورة مع الاحتفاظ بالخرطوم وسنار، ومنع المهدي من تهديد حدود مصر الجنوبية، وفي معنى هذا التخلص من المسئولية؛ يقول «دفرين» في رسالته السالفة الذكر إلى «جرانفيل» (في ٢ / ٤ / ١٨٨٣م) «ولقد حرصت على أن أتجنب كل ما له صلة بالسودان إلَّا فيما يتعلَّق بجعلي دائمًا مُزَوَّدًا بأخبار ما يقع من أحداث هناك.»

ولم يكن في وسع الحكومة البريطانية إقناع المصريين بالتخلي عن أجزاء من السودان، ولكنها حاولت أن تتخلص من مسئولية الإجراءات التي قد يتخذها هؤلاء، فكان هذا الموقف مبعث الكارثة التي وقعت بهزيمة «هيكس» (Hicks) في كردفان في نوفمبر ١٨٨٣م، كما كان كذلك مبعث الكارثة الأدهى الأخرى التي وقعت بمقتل «غوردون» في الخرطوم في يناير ١٨٨٥م.

(٤) حملة هيكس

عندما احتل البريطانيون مصر في سبتمبر ١٨٨٢م لم يكن لدى حكومة غلادستون أي تفكير في أن يكون الاحتلال «دائمًا»، بل يُؤخذ من سياسة هذه الحكومة التي أوضحها وزير خارجيتها اللورد جرانفيل في منشور إلى الدول في ٢٣ يناير ١٨٨٣م، وتكلم عنها رئيسها المستر غلادستون في المأدبة التقليدية لمحافظ لندن في ٩ يناير ١٨٨٣م، وتعليمات اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين في ٣ نوفمبر ١٨٨٢م، يؤخذ من ذلك كله؛ أن البريطانيين يعتزمون الجلاء عن البلاد (أو الانسحاب منها) بمجرد أن يستقر السلام بها، وينتهي تنظيم الوسائل التي يمكن بها المحافظة على سلطات الخديوي.

ومهما قيل في سياسة البريطانيين بعد ذلك (ولقد كانت هذه بعد حين، ترمي إلى البقاء في مصر وعدم الجلاء عنها لأسباب عديدة، لا نتعرض الآن لها)، فالثابت في هذه السنوات القلائل الأولى أنه لم يكن من سياسة حكومة غلادستون الدخول في مشروعات أميريالية؛ وإذا كانت هذه الحكومة تدخلت في شئون مصر بالصورة التي أفضت إلى احتلال هذه البلاد فعلًا؛ فإنها قطعًا كانت لا تريد التدخل في شئون السودان، فمنذ ٢ نوفمبر ١٨٨٢م صَرَّح «غلادستون»: «بأن إعادة النظام في السودان ليس جزءًا من الواجب المُلقى على عاتقنا، فالسودان مرتبط سياسيًّا بمصر؛ نتيجة لأن هذه قد فتحته حديثًا جدًّا، ولكن لا يدخل في عملياتنا، ولا نميل بحالٍ من الأحوال إلى القول بأنه يدخل في دائرة مسئولياتنا.»

ولقد رأينا — فيما سبق — كيف أن الحكومة الإنجليزية وممثلها في مصر حاولا بكل ما وسعهما من جهد وحيلة الابتعاد عن التدخل مع الحكومة المصرية في شئون السودان؛ وأن يتركا هذه الحكومة تتخذ بملء اختيارها الإجراءات التي تراها مناسبة لمعالجة الثورة المشتعلة هناك، فكان كل التدخل الذي حصل من جانب الحكومة الإنجليزية أنها وافقت على إرسال الكولونيل ستيوارت لعمل تقرير عن الحالة في السودان.

وظهر تمسك الحكومة الإنجليزية بهذا الموقف — الذي يصح وصفه بالسلبية — عندما اكتفت بإبلاغ الحكومة المصرية عن طريق «مالت» في القاهرة في مايو ١٨٨٣م التوصيات التي تضمنها تقريرا «ستيوارت» (وهما بتاريخ ٩ فبراير ١٨٨٣م، ١٨ أبريل ١٨٨٣م) وهي التوصيات الخاصَّة بإصلاح الإدارة في السودان، ثم ظهر تمسكها بموقف «السلبية» هذا نفسه، عندما أرادت الحكومة المصرية إرسال أحد الضباط البريطانيين لتولي العمليات العسكرية ضد المهدي في السودان.

فقد سبق لنا أن ذكرنا أن الحكومة المصرية كانت أبدت رغبتها منذ أكتوبر ١٨٨٢م في تعيين ضباط بريطانيين للقوات الجديدة التي نُظمت أخيرًا، ثم تعيين رئيس أركان حرب بريطاني لها، وأن «جرانفيل» أجاب في ٤ نوفمبر بأن الحكومة الإنجليزية لا تريد التدخل في اختيار الضباط الذين تريدهم الحكومة المصرية لتولي العمليات العسكرية في السودان، ولكن لم يمضِ شهر تقريبًا حتى أعاد الكرَّة رئيس الوزارة المصرية محمد شريف باشا (وهو الذي أَلَّف وزارته منذ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٢م) وطلب من اللورد «دفرين» أن يختار ضابطًا بريطانيًّا من الطراز الأول للذهاب إلى السودان رئيسًا لهيئة أركان الحرب هناك، ولما كان «دفرين» يعرف موقف حكومته فقد أظهر لشريف باشا اعتقاده بأن ذلك متعذر، ولكنه كتب في الوقت نفسه إلى «جرانفيل» في ٩ ديسمبر ١٨٨٢م أنه لا يرى ما يمنع من استخدام الحكومة المصرية إذا شاءت لأحد الضباط البريطانيين الذين تركوا الخدمة. وكان هذا الرأي هو الذي وافقت عليه الحكومة الإنجليزية (في ١٤ ديسمبر). وأمَّا الضابط الذي وقع عليه الاختيار للعمل في السودان، فكان الكولونيل «وليام هيكس» (William Hicks) وهو من الضباط الذين خدموا في جيش الهند سنة ١٨٤٩م، واشترك في الحملة الإنجليزية التأديبية على الحبشة (١٨٦٧–١٨٦٨م)، وحضر سقوط «مجدلا» (Magdala). معقل النجاشي ثيودور (١٠ أبريل ١٨٦٨م)، ومنذ ١٨٨٠م انتقل إلى التقاعد، ووصل هيكس إلى القاهرة في أواخر يناير ١٨٨٣م.

وأثار تعيين الكولونيل هيكس رئيسًا لأركان حرب الجيش في السودان اهتمامًا كبيرًا؛ لمعرفة ما إذا كانت الحكومة الإنجليزية برضائها بهذا التعيين صارت تتحمل مسئولية

العمليات العسكرية المتوقعة في السودان، أو أن حكومة المستر غلادستون لا تزال متمسكة بخطتها السابقة المعروفة.

والذي يبدو واضحًا أن هيكس باشا (وكان قد رُقِّي فريقًا بالجيش المصري) كان يعتقد أن الحكومة الإنجليزية معنية بشئون السودان، وساعده على هذا الاعتقاد أن التعليمات صدرت للكولونيل «ستيوارت» بأن يعطي هيكس أرقام الشفرة لاستخدامها في إرسال المعلومات التي طُولب «هيكس» بإرسالها، فظل يجهل موقف حكومته من هذه المسألة؛ وهو أنها لا تريد التدخل في شئون السودان، ولا تريد أن تتحمل أية مسئوليات عن العمليات العسكرية التي تجرى هناك.

وكان بسبب هذا الاعتقاد الخاطئ إذن أن راح «هيكس» الذي وصل إلى الخرطوم في ٧ مارس ١٨٨٣م يشكو إلى المعتمد البريطاني (أيضًا القنصل العام) في القاهرة إدوارد «مالت» من الصعوبات التي صار يلقاها، فأبرق إلى «مالت» في ١٣ مارس، ١٤ أبريل، ٣، ٨، ٢٨ يونيو، ١٦ يوليو ١٨٨٣م، يشكو من حالة الجيش السيئة ونقص المؤن والذخائر وحاجته للمال ليدفع منه مرتبات الجند المتأخرة، ثم يشكو قبل كل شيء من مؤامرات ودسائس موظفي الحكومة في الخرطوم ومعارضتهم له؛ مِمَّا جعله عاجزًا عن تنفيذ الأوامر التي يصدرها.

ولكن بالرغم من كل هذه الشكايات رفضت الحكومة البريطانية وممثلوها في مصر التدخل مع السلطات المصرية لإزالة أسبابها؛ بل إن «مالت» عندما تكررت برقيات «هيكس» له وللورد «دفرين» في شتى المسائل بادر بإبلاغ شريف باشا في ٢٢ مايو ١٨٨٣م: «أنه إذا كان الجنرال هيكس رأى مناسبًا أن يتخابر معي أو مع اللورد دفرين، فإن ذلك لا يجب أن يؤخذ على أننا نؤيد أو نعتمد بحالٍ من الأحوال محتويات برقياته.» واستطرد «مالت» يقول: «وإني موقن أنه ليس ضروريًّا أن أكرر لسعادتكم أن حكومة صاحبة الجلالة الملكة ليست بشكل ما مسئولة عن العمليات العسكرية في السودان، وهي العمليات التي صار إجراؤها بناءً على أوامر حكومة صاحب السمو «الخديوي»، أو أنها مسئولة عن تعيين أو عن نشاط الجنرال «هيكس».»

وإزاء هذا الإصرار على عدم التدخل من جانب الحكومة البريطانية لم يرَ «هيكس» بدًّا من التهديد بالاستقالة إذا لم يتدخل «مالت» لدى رئيس الحكومة المصرية لإعطاء هيكس السلطة الكاملة التي تمكنه من تنفيذ أوامره (أي جعلها منفذة) فأبرق إلى «مالت» من الخرطوم في ٢٨ يونيو ١٨٨٣م يسأل عَمَّا إذا كانت خطوات معينة قد اتُّخذت لتأييده؛

ولضمان تنفيذ الترتيبات العسكرية التي يريدها. ثم استمر يقول: «وإني لأرجو بإلحاح أن تُصدر أوامر قاطعة بأن كل التوجيهات التي آمر بها وخصوصًا فيما يتعلق بتنظيم القوات التي يجري تجميعها الآن، وكذلك فيما يتعلق بكل الترتيبات من أجل الحملة وخلالها يجب طاعتها، فإذا لم يحدث هذا صار وجودي هنا عديم الفائدة، وأرجو لذلك استدعائي.»

وَقَدَّم «هيكس» إلى وزارة الحربية استقالته فعلًا من الخدمة في جيش السودان في ٢٣ يوليو ١٨٨٣م. ولكن هذه الاستقالة أقنعت «مالت» أخيرًا بوجوب التدخل لدى السلطات المصرية.

وكان أكثر المتاعب التي يشكو منها «هيكس» مصدرها مخالفة سليمان باشا نيازي قومندان العساكر للتعليمات التي كانت صدرت إليه من القاهرة بأن يعمل في المسائل الفنية برأي «هيكس»، بالرغم من أنه (أي سليمان نيازي) هو القائد العام، فقد اختلف «سليمان نيازي» مع «هيكس» عند تجهيز حملته الأولى التي خرج بها بعد وصوله إلى الخرطوم بأسابيع قليلة، إلى مكان يُسَمَّى «المرابيع» جنوبي «آبا» في ٢٩ أبريل ١٨٨٣م. ولما كان هيكس يستعد للخروج إلى الكردفان فقد خشي أن يؤدي الخلاف مع «سليمان نيازي» إلى انكسار الحملة، فآثر الاستقالة. وعلى ذلك فقد صار واضحًا أن استدعاء «سليمان نيازي» ضروري لاستقامة الأمور.

وفي اليوم نفسه ٢٣ يوليو ١٨٨٣م أبرق «مالت» إلى «هيكس» أن «سليمان نيازي» سوف يُستدعى قريبًا، ثم عاد «مالت» في ٢٧ يوليو فأكد استدعاء سليمان نيازي، وطلب من «هيكس» أن يضرب صفحًا عن الاستقالة التي قدمها، وبناءً عليه فقد سحب «هيكس» استقالته في ٣١ يوليو. وأمَّا «سليمان نيازي» فقد نُقل محافظًا على عموم شرق السودان، وتَعَيَّنَ بدلًا منه قومندانًا على العسكر حكمدار السودان علاء الدين باشا، الذي أُمر بمرافقة الحملة المزمع إرسالها إلى كردفان؛ كقومندان ثانٍ لها.

ولا جدال في أن تدخل «مالت» لدى السلطات المصرية وضغطه عليها حتى تستجيب لرغبات «هيكس» فتخوِّله كل السلطات التي يطلبها كقائد أعلى للحملة المزمعة على كردفان؛ كان معناه أن الحكومة الإنجليزية بالرغم من إصرارها على عدم التدخل في شئون السودان أو تحمل أية مسئوليات تنجم عن العمليات العسكرية به؛ قد غيرت من موقفها الآن، ووافقت على حملة كردفان؛ لأنه إذا لم تكن هذه الحكومة موافقة على العمليات العسكرية في كردفان لكانت وافقت على استقالة «هيكس»، ونصحت الحكومة

المصرية بقبولها، وذلك موقف أقل ما يُوصف به أنه متناقض «مليء بالمتناقضات»؛ لأن الحكومة البريطانية التي ترفض تحمل مسئولية العمليات العسكرية في السودان تعمل بطريق غير مباشر على إرسال حملة لمنازلة المهديين، والقضاء على الثورة؛ تمهيدًا لاسترجاع سلطان الحكومة المصرية في السودان.

وكانت المهمة التي أُوفد أصلًا من أجلها «هيكس» إلى الخرطوم العمل على إخماد الثورة في سنار وإقصاء الثوار منها، واتخاذ التدابير التي يمكن بها وقاية الخرطوم وتنظيم الدفاع عنها ضد المهديين، وفي واقعة المرابيع التي سبقت الإشارة إليها (في ٢٩ أبريل ١٨٨٣م) أوقع هيكس بثوار سنار هزيمة بالغة، حتى قُتل أحمد المكاشفي وجُرح أخوه عمر المكاشفي، وكذلك ودبر جوب، وتشتت شمل جيشهم.

وَشَجَّعَ هذا الانتصار حكومة القاهرة على تقرير الدخول في عمليات عسكرية على نطاق واسع ضد الثورة وإرسال حملة كبيرة لمطاردة المهدي في كردفان، بالرغم من أن هذه العمليات تتكلَّف نفقات طائلة، ولا يوجد المال اللازم لها. ثم إنها تحتاج إلى جيش مُدَرَّب ومُزَوَّد بالمؤن والذخيرة والأسلحة الكافية، ولا وجود لمثل هذا الجيش في السودان، حتى إن الثقات مثل اللورد «دفرين»، «والسير إدوارد مالت»، والكولونيل ستيوارت؛ أجمعوا على أن القيام بمثل هذه العمليات العسكرية الكبيرة وإرسال الحملة إلى كردفان؛ إن هو إلَّا «جنون مطبق».

لقد كان من سياسة حكومة «غلادستون» في لندن — كما ذكرنا مرارًا — عدم التدخل في شئون السودان، وعدم تحمل أية مسئوليات عن أية عمليات عسكرية به، وتُؤْثِر بدلًا من ذلك أن تتخذ الحكومة المصرية موقف الدفاع عن الخرطوم وكفى، ولا يعنينا الآن أن «حكومة غلادستون» كانت على صواب في اتباع هذه السياسة، أو أنها كانت مخطئة بقدر ما يعنينا تقرير الحقيقة التالية؛ وهي: أن الحكومة البريطانية ولها كل السلطة المستخدمة من واقع الاحتلال نفسه لأن تفرض سياستها على هذه البلاد المحتلة؛ لم تحاول أن تثني المسئولين المصريين عن عزمهم ما دامت إمكانيات أو عوامل النجاح الأكيد غير متوفرة، وأن تحول دون إرسال الحملة إلى كردفان، وهي الحملة المشئومة التي أُبيدت عن آخرها، وترتب عن إبادتها انتشار الثورة في كل أنحاء السودان، ثم تقرير الحكومة البريطانية نفسها إخلاء السودان.

خرجت هذه الحملة من الخرطوم في ٩ سبتمبر ١٨٨٣م، والتقت بالدويم بالقوات التي سبق إرسالها إلى هذا المكان من الخرطوم وأم درمان، وغادرت الحملة الدويم

في ٢٤ سبتمبر، وتعقب المهديون الحملة وصاروا يناشدونها، ويطمرون الآبار التي في طريقها، وكان لدى المهدي نظام محكم للجاسوسية، استطاع بفضله أن يقف على كل حركات الحملة، ولم تصل الحملة إلى «منهل الرهد» في ٢٠ أكتوبر حتى كان اليأس بدأ يستولي على رجالها، وغادر المهدي بدوره الأبيض للقاء الحملة. وأخيرًا التحم الجيشان. وكان التعب والجوع والخوف والعطش قد أنهك قوى جيش «هيكس»، وتقدم «هيكس» إلى «منهل غابة شيكان» (وادي كشجيل) وهو لا يعلم أن المهدي سبقه إلى احتلاله، ففُوجئ بالدراويش يحيطون به من كل جانب؛ فانهزم «هيكس» هزيمة ساحقة في ٥ نوفمبر ١٨٨٣م، فأُبيد الجيش ولقي حتفه كل من «هيكس»، وعلاء الدين باشا، وجميع الضباط المصريين والأوروبيين في هذه الحملة، وكانت قوة «هيكس» تتألَّف من ٨٠٠٠ مقاتل من سودانيين ومصريين، مشاة وفرسانًا، نظاميين وباشبزوق، عدا الألفين من الأتباع، فلم ينجُ من هذا الجيش كله إلَّا ملازمان ونحو ثلاثمائة جندي اختبئوا بين الأشجار.

تلك إذن كانت حملة كردفان «الجنونية»، أو حملة هيكس المشئومة، وهي الحملة التي كتب عنها السير «شارلس ولسون» في ٤ يناير ١٨٨٤م يقول: «عندما غادر «هيكس» القاهرة لم يكن مطلوبًا منه أن يفعل أكثر من إقصاء عصابات الثوار من سنار (وهو عمل أَتَمَّه هيكس بكل سهولة) وأن يحمي الخرطوم. ومن العبث معرفة أي جنون ذلك الذي جعل الحكومة المصرية تأمر «هيكس» بأن يحاول كذلك فتح كردفان. لقد كانت هذه عملية محفوفة بالمخاطر، وبأولئك الجنود الذين استُخدموا في هذه العملية، وهم الذين وصفهم الكولونيل «ستيوارت» وصفًا صادقًا؛ كان سلفًا نزول الكارثة بالجيش أمرًا مفروغًا منه.»

(٥) انتشار «وامتداد» الثورة

كان لهزيمة هيكس في واقعة شيكان في ٥ نوفمبر ١٨٨٣م تأثير فاصل؛ أوَّلًا: على الموقف في السودان عمومًا، وثانيًا: على سياسة الحكومة البريطانية، من حيث تشكيل هذه السياسة بالصورة التي جعلت الحكومة البريطانية تُقَرِّر التدخل في شئون السودان، بعد أن كانت ممتنعة عن التدخل حتى هذا الوقت.

ففيما يتعلق بأثر هذه الهزيمة على الموقف في السودان؛ نقول إنه نتج عن هزيمة «هيكس» أن صار المهدي يتمتع بالسيطرة التامة جنوب الخرطوم، فقصد من جديد إلى الأبيض ألوف السودانيين الذين ترددوا قبل هذا النصر في قبول دعوة المهدي، وأرسل

المهدي دُعاته يحملون أنباء انتصاراته إلى مختلف الجهات، وكتب في ٢٤ نوفمبر ١٨٨٣م «فرانك باور» (Frank Power) مراسل جريدة التيمس (Times) اللندنية، والذي حضر أصلًا إلى السودان ليصحب حملة هيكس، ولكنه تخلَّف في الدويم لمرضه وعاد إلى الخرطوم؛ كتب أن الخرطوم ذاتها وكل الأقاليم الممتدة إلى ساحل البحر الأحمر تغلي بالثورة والعصيان، وأرسل المهدي جيوشه لإخضاع الحاميات المصرية في دارفور، وبحر الغزال، وبربر، ودنقلة، والسودان الشرقي، وطلب من أتباعه في سنار أن يتهيئوا للزحف على الخرطوم، وكان حينئذٍ أن بدأت الخطوات التي انتهت بعد قليل بوضع الحصار على الخرطوم، واستيلاء المهديين «الدراويش» عليها.

أمَّا في دارفور، فقد بدأ يظهر أثر قيام الثورة المهدية قبل هزيمة «هيكس» في شيكان بزمن طويل. ولو أن «هيكس» نفسه كان يعتقد خطأً — كما أبرق من الخرطوم إلى السير «إدوارد مالت» في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٣م — أن النظام على خير ما يكون في إقليمَي دارفور وبحر الغزال، حيث يحكم في الأولى نمسوي هو «سلاطين». وفي الثانية إنجليزي هو «لبتون»، فقد لقي «سلاطين» في دارفور منذ وصوله إلى «الفاشر» في ٢٠ أبريل ١٨٨١م صعوبات عديدة، ثم إن الثورة لم تلبث أن امتدت إلى مديريته، فكان أول مَنْ أوقدها الشيخ «مادبو» أحد مشايخ الرزيقات، الذي عَيَّنه المهدي أميرًا على دارفور، فانتصر على حامية شكا في ٢٠ يوليو ١٨٨٢م، ثم انتصر على سلاطين في واقعة «أم وريقات» بالقرب من «دارة» في أكتوبر ١٨٨٢م، فسرى العصيان والتذمر في حامية دارة. وعندما سقطت الأبيض في أيدي المهديين في ١٩ يناير ١٨٨٣م، لم يجد سلاطين بدًّا من إعلان إسلامه لتهدئة خواطر الجنود في الحاميات بمديريته، ولكن لم يمضِ طويل وقت حتى كانت كارثة شيكان في ٥ نوفمبر ١٨٨٣م، فاهتزت لها دارفور بأسرها، وأرسل المهدي جيشًا كبيرًا عليها استولى على «أم شنقة»، واضطر «سلاطين» إلى التسليم في دارة في ٢٣ ديسمبر ١٨٨٣م. وفي ١٤ يناير ١٨٨٤م سُلمت الفاشر، وكان قائد جيش المهدي وعامله على دارفور «محمد خالد زُقل» وهو من أقارب المهدي، وكان في خدمة الحكومة وعَيَّنه «سلاطين» نفسه (في سنة ١٨٨١م) مديرًا على «دارة»، وأرسل «زُقل» «سلاطين» باشا إلى المهدي في كردفان، وبقي في أسره وأسر الخليفة عبد الله، حتى استطاع أن يفر من أم درمان سنة ١٨٩١م.

أمَّا في بحر الغزال التي كان «لبتون» بك مديرها العام منذ سبتمبر ١٨٨٠م، فقد بدأت بها الثورة في أوائل ١٨٨٢م، واشتبك «لبتون» مع الدراويش في جملة مواقع، وزادت متاعبه عندما انضمت قبائل الدنكا والنوبر إلى الثوار، وتأزمت الأمور بعد هزيمة هيكس.

ومع أن «لبتون» انتصر على الدراويش عند «بحر بيري» في ١٣ يناير ١٨٨٤م، فقد تعذر أن تصله أية نجدات من العسكر والمؤن والذخائر من الخرطوم؛ لأن الثوار كانوا بدءوا يحاصرونها، وصار «لبتون» بك منعزلًا في بحر الغزال، ثم تضافرت أسباب عديدة عن إجبار «لبتون» على التسليم، منها استمرار فرار العسكر من الحاميات إلى صفوف الدراويش، واستحالة المقاومة ضد المهديين، وتُحاك من حوله مؤامرات الغدر والخيانة، ومجيء جيش كبير بقيادة «كرم الله الشيخ محمد» الكركاوي الذي عَيَّنه المهدي أميرًا على بحر الغزال؛ فاضطر «لبتون» إلى التسليم للدراويش في ٢٩ أبريل ١٨٨٤م، وقد أسلم لبتون كذلك على يد «كرم الله» لينجو من أذى الدراويش.

وأمَّا السودان الشرقي فقد بقي في هدوء بعيدًا عن الثورة، حتى ذاع نبأ هزيمة «هيكس» في شيكان، فكان من الذين وفدوا على المهدي في الأبيض «عثمان دقنة»؛ وهو أحد كبار تجار الرقيق في سواكن، وكسدت تجارته بسبب سياسة الإلغاء العنيفة التي اتبعتها الحكومة للقضاء على الرق وتجارة الرقيق؛ فصار من أشد المتحمسين لتأييد دعوة المهدي، وقد عيَّنه هذا أميرًا على جميع «البجة» في السودان الشرقي، ومنذ وصوله إلى «أركويت» في أول أغسطس ١٨٨٣م بدأت الثورة في هذه الجهات.

وكان أول حوادث الثورة اشتباك «دقنة» مع قوات الحكومة بقيادة محافظ سواكن «محمد توفيق المصري»، وذلك عند سنكات في ٥ أغسطس ١٨٨٣م. وكانت هذه معركة شديدة وانهزم عثمان دقنة، وانهزم الدراويش بقيادة «عثمان دقنة» هزيمة أخرى في «واقعة قباب» في ١١ سبتمبر، ولكن هؤلاء لم يلبثوا أن انتصروا على قوة من العساكر المصريين أرسلها محمد توفيق لنجدة حامية سنكات في أكتوبر، ثم تقدموا لحصار سنكات، كما حاصروا «طوكر» التي طلبت حاميتها النجدة من سواكن. ولكن كل الجهود التي بذلت لتخليص «طوكر» ذهبت هباءً؛ ففشلت القوة الأولى التي أرسلت من سواكن لإنقاذها برياسة محمود باشا طاهر قومندان السودان الشرقي، فهزمها الدراويش «بقيادة عبد الله بن حامد من رجال دقنة» في واقعة التيب الأولى في ٥ نوفمبر ١٨٨٣م؛ وهو اليوم الذي انهزم فيه «هيكس» في شيكان. وقُتل في هذه الواقعة قومندان القوة الإنجليزية «ليندوك مونكرييف» (Lynedock Moncrieff) وشرع عثمان دقنة بعد هذه الواقعة في حصار سواكن ذاتها، وانتصر على قوات الحكومة في واقعة نمآي، أو التمينيب الأولى في ٢ ديسمبر ١٨٨٣م، وشدَّد عثمان دقنة الحصار على سواكن وطوكر وسنكات.

وجهزت القاهرة حملة بقيادة السير فالنتين بيكر باشا (وكان هذا عُيِّنَ منذ ٨ يناير ١٨٨٣م مفتشًا وقومندانًا عامًّا للبوليس) وتألفت هذه الحملة من عساكر الخندرمة،

والبوليس، والرديف، وأورطة من السودانيين، ووصلت الحملة إلى سواكن في أواخر ديسمبر، وضم إليها فالنتين بيكر عساكر من مصوع وسنهيت. ولكن الدراويش أوقعوا بهذا الجيش هزيمة كبيرة في واقعة التيب الثانية في ٤ فبراير ١٨٨٤م، وعاد «بيكر» مع فلول جيشه إلى سواكن، ثم لم تلبث أن سقطت سنكات بعد أن اشتبكت حاميتها في قتال عنيف مع الدراويش في ٨ فبراير ١٨٨٤م، وكانت الحامية «بقيادة محمد توفيق» تريد أن تشق لها طريقًا وسط الدراويش الذين ضيقوا الحصار عليها في سنكات حتى تنسحب إلى سواكن، وكان محمد توفيق من بين القتلى في هذه المعركة.

وجهزت القاهرة حملة أخرى بقيادة الجنرال جراهام (Graham) الإنجليزي لفك الحصار عن المواقع الباقية في حوزة الحكومة، ووصلت هذه الحملة الجديدة إلى سواكن في أواخر فبراير ١٨٨٤م، ولكن حامية «طوكر» كانت قد قررت التسليم؛ بسبب نفاد ذخيرتها ويأسها من وصول أية نجدات إليها بعد هزيمة «فالنتين بيكر»، فسلمت للدراويش في ٢٤ فبراير. وأمَّا «جراهام» فقد انتصر على الدراويش في واقعة التيب الثالثة في ٢٩ فبراير، وأخلى الدراويش «طوكر»، فأنقذ جراهام سكانها المصريين ومن بقي من حاميتها. وفي ١٣ مارس ١٨٨٤م أوقع «جراهام» هزيمة ساحقة بجيش «عثمان دقنة» في واقعة تمآي أو التمينيب الثانية، وتكبد الدراويش خسائر فادحة، وعاود «جراهام» الكرَّة فهزم عثمان دقنة مرة أخرى في ٢٧ مارس.

ولكن منذ ١٨ فبراير ١٨٨٤م كان الجنرال «غوردون» قد وصل إلى الخرطوم؛ لتنفيذ المهمة التي قررت حكومة لندن أن تعهد إليه بها، وهي إخلاء السودان، وانحصر اهتمام الإنجليز في حماية سواكن والمحافظة عليها، فاستدعى «جراهام» وجيشه إلى مصر في أبريل. وفي ١٠ مايو ١٨٨٤م تعيَّن الكولونيل «تشمرسيد» (Chemrside) حاكمًا على سواكن، وأُعطي بعض القوات للدفاع عنها.

أمَّا في خط الاستواء فكان «أمين بك» «الدكتور شنيتزر» مديرها العام منذ ١٨٧٨م منشغلًا عن الثورة بواجبات الحكم والإدارة ودراسة أحوال مديريته وثروتها النباتية والحيوانية والمعدنية، وقد وضع «أمين» في ذلك كله تقريرًا مطولًا بعنوان «مذكرة عن مديرية خط الاستواء المصرية»، وساعد وجود السد على قيام حاجز طبيعي يفصل بين هذه المديرية ومركز الثورة في الشمال، كما ساعد على استمرار الهدوء؛ أن «الدكتور أمين» كان يتمتع بسمعة طيبة بين الأهلين، وأنشأ علاقات حسنة مع الرؤساء الوطنيين في مديرية خط الاستواء، ولكن «أمينًا» كان في عزلة عن بقية العالم، وليس عن بقية السودان فقط منذ قيام الثورة في ١٨٨١م وفشل حكومة الخرطوم في القضاء عليها.

ولكن هزيمة «هيكس» في شيكان في ٥ نوفمبر ١٨٨٣م كانت مؤذنة بأن الحال سوف يتغير قريبًا في خط الاستواء. ففي ٢٨ مارس ١٨٨٤م بلغه نبأ هذه الهزيمة من «لبتون» بك، الذي كتب إليه يخبره بواقعة شيكان وتسليم «سلاطين»، وامتداد الثورة إلى بحر الغزال، وبعد تسليم «لبتون» نفسه للدراويش في أبريل ١٨٨٤م أصبح متوقعًا أن يتجه هؤلاء صوب مديرية خط الاستواء، وبالفعل كتب «كرم الله الشيخ محمد الكركاوي» في شهر مايو يطلب من «أمين» التسليم، وكانت الحاميات التي لدى أمين موزعة في مراكز كثيرة، وتفصل بينها مسافات بعيدة ومبعثرة في أنحاء مديريته الواسعة، ويعوز جنوده المؤن والأسلحة والذخائر، بينما ينتشر في البلاد الدناقلةُ تجارًا ومتعهدين وموظفين، وهؤلاء يؤيدون جميعًا دعوة مواطنهم محمد أحمد. ولذلك رأى أمين من الحكمة التظاهر بالموافقة على التسليم، واشترط شروطًا رفضها «كرم الله»، وكان غرضه منها كسب الوقت؛ حتى يجمع قواته استعدادًا للدفاع والمقاومة، وبالفعل حشد جيشًا عند «أمادي» على الطريق بين بحر الغزال إلى «اللادو» عاصمة مديريته، وإلى الشمال الغربي من اللادو، ولكن لم يلبث كرم الله أن ضرب الحصار على «أمادي» في نوفمبر ١٨٨٤م، وسقطت هذه بعد دفاع ومقاومة عنيفة في مارس ١٨٨٥م، وهدَّد كرم الله بالاستيلاء على بقية البلاد عنوة إذا رفض أمين التسليم في موعد حدَّده كرم الله أقصاه ٥ أبريل، وصمم أمين على المقاومة، فوزع قواته في مراكز على طول بحر الجبل بين اللادو والرجاف والدفلاي «دوفيلة Duffilé» ووادلاي، وأخذ يستعد للقتال.

وتوقع أمين — كما قال — أن تنقضَّ الصاعقة في أي زمان ومن أي مكان على أي مركز من مراكزه في الجنوب، أو الشرق، أو الغرب. ولكن «الصاعقة» لم تنقضَّ على أمين؛ لأن الخرطوم ذاتها كانت قد سقطت في يد الدراويش منذ ٢٦ يناير ١٨٨٥م، وتحول نشاط هؤلاء إلى ميادين أخرى، فارتحل كرم الله إلى بحر الغزال، وأنقذ هذا الانسحاب مديرية خط الاستواء من الخطر الداهم، فلم يتجدد الخطر من ناحية الدراويش إلَّا بعد ثلاث سنوات (١٨٨٨م) في ظروف سيأتي ذكرها.

ذلك إذن كان أثر هزيمة «هيكس» في شيكان على انتشار الثورة وامتدادها إلى كل مكان في السودان. وأمَّا الأثر الآخر الذي كان لهذه الهزيمة (ولامتداد الثورة بالصورة التي شاهدناها) فكان تقرير الحكومة البريطانية إخلاء السودان.

(٦) سياسة احتلال: الوجه الثاني «إخلاء السودان»

كشفت هزيمة «هيكس» عن موضع الضعف في سياسة حكومة المستر «غلادستون» نحو المسألة السودانية حتى هذا الوقت، الابتعاد عن التدخل في شئون السودان، والابتعاد عن تحمل أية مسئوليات تترتب على القرارات التي قد تتخذها الحكومة المصرية لإخماد الثورة المهدية واسترجاع نفوذها المفقود في السودان، والامتناع في كل الأحوال عن إرسال جنود بريطانيين لنجدة القوات المصرية في الحاميات المبعثرة هناك، والتي تكاد تكون جميعها منعزلة بعضها عن بعض. ولقد شاهدنا كيف أسفرت هذه السياسة المتنكرة لواقع الاحتلال (ذلك الاحتلال الذي يفرض سلطانه على حكومة الخديوي، والذي لا يمكن أن تتنصل الحكومة البريطانية من تحمل مسئولية أي نشاط يصدر عن الحكومة الخديوية في مصر والسودان)؛ نقول لقد شاهدنا كيف أسفرت هذه السياسة عن هزيمة «هيكس» وإبادة جيشه في غابة شيكان.

ولم يكن هناك مفر من أن يعترف «بمسئولية» الحكومة البريطانية عن هذه الكارثة كل الذين عاصروا هذه الحوادث من السياسيين الإنجليز أو كتبوا عنها؛ فيقول «جون مورلي (John Morley)» كاتب سيرة أو حياة غلادستون. ومن الذين تولوا منصب الوزارة في الحكومات التي أَلَّفها المستر «غلادستون»، فيما بعد (١٨٨٥م الوزارة الثالثة، ثم الرابعة والأخيرة سنة ١٨٩٢م)، تعليقًا على هزيمة هيكس: «إنه ليبدو واضحًا بالنظر لكل ما حدث بعد ذلك، وبسبب اتباع الحكومة البريطانية لسياسة التخلي عن السودان، أن الوزراء البريطانيين لو أنهم منعوا هذا الزحف «عن كردفان»، لكانوا أكثر حكمة وتعقلًا؛ لقد أظهرت الحوادث أن هذا الزحف كان ذلك الخطأ الجسيم في التقدير الذي نشأت منه كل الأحداث السيئة الأخرى، وبقدر ما كان الاقتناع كبيرًا بأن التخلي عن السودان سياسة سليمة «رشيدة»، بقدر ما كان ينبغي أن تتزايد قوة الأسباب التي تدعو للإصرار على الحكومة المصرية بأن الواجب يقتضيها عدم القيام بعمليات متناقضة مع هذه السياسة. ومع أن السودان لم يكن يدخل في دائرة مسئولياتنا إلَّا أن مصر كانت داخلة في دائرتها. ولقد كان من المنتظر لمجرد أن فصل مصر عن السودان شيء حكيم وضروري أن تعمد إنجلترا حتمًا إلى التداخل؛ لتمنع الخروج من طريق التمسك بهذا الفصل.»

وكان رأي اللورد «كرومر» (وهو السير «إفلن بارنج (Evelyn Baring)» حتى عام ١٩٠٧م) الذي ذكره في كتابه عن (مصر الحديثة): «لو أن «جرانفيل» وزير الخارجية البريطانية استمع لآراء الثقات البريطانيين في مصر، وتدخل في الوقت المناسب ليمنع

إرسال حملة «هيكس» إلى كردفان؛ لكان قد استحق ثناء المصريين، وحفظ على كثيرين حياتهم، وتسبب في توفير أموال طائلة للخزينة، ولكان استطاع إلى جانب هذا كله أن ينقذ بلاده (إنجلترا) من ذلك التدخل في شئون السودان، الذي كان هو نفسه يخشاه ويخافه خوفًا عظيمًا، والذي كان لا مناص من أن تندفع إليه بلاده اندفاعًا نتيجة لتلك السياسة السلبية التي اتبعتها الحكومة الإنجليزية في مرحلة أعمالها الأولى.»

وتساءل اللورد (Milner) في كتابه «إنجلترا في مصر»: «كيف حدث أن أجازت بريطانيا العظمى لمصر اتخاذ مثل هذا الإجراء، الذي كان إلى جانب أنه محفوف بالمخاطر عديم النفع ولا جدوى منه؟ إنما هذا قد حدث بسبب نوع عجيب من السيكولوجية السياسية، جعل الحكومة البريطانية تقف من أول الأمر موقف الذي لا يعتبر نفسه مسئولًا عن شئون السودان. لقد كان شعور البريطانيين أنهم ملزمون بإنقاذ مصر من المتاعب، وذلك في الشئون الرئيسية والهامة. وأمَّا في غير هذا فالواجب على مصر أن ترعى هي مصالحها بنفسها، إن هذا الوهم (أو التلفيق) هو الذي حطم «هيكس» وأهلك رجاله العشرة آلاف.»

ولكن لماذا لجأت الحكومة البريطانية لهذا الوهم أو التلفيق — على حد تعبير اللورد ملنر — لتحدد موقفها من المسألة السودانية بالصورة التي جعلت حكومة الخديوي تنفرد في تقرير إرسال «هيكس»، وتنفرد حسب ما يريد أن يتوهم المسئولون الإنجليز وقتئذٍ في تحمل مسئولية الكارثة، التي لحقت به وبجيشه في غابة شيكان في ٥ نوفمبر ١٨٨٣م؟

إن مبعث هذا الوهم أو التلفيق كان السياسة البريطانية نفسها نحو مصر في السنوات الأولى من الاحتلال؛ ذلك أنه بالرغم من تبدل هدف البريطانيين نحو هذه البلاد في مراحل الاحتلال التالية، فالثابت أن سياسة حكومة المستر غلادستون قامت وقتئذٍ على الانسحاب من مصر في أول فرصة مواتية؛ أي بعد أن تتحقق الأغراض التي تأسس عليها التدخل من أيام «المذكرة المشتركة» في يناير ١٨٨١م، تأمين مسند الخديوية، والاطمئنان إلى الاستقرار الداخلي. ولذلك تعددت تصريحات رئيس الحكومة البريطانية وغيره من المسئولين بعد حادثي ضرب الإسكندرية (يوليو ١٨٨٢م)، وواقعة التل الكبير (سبتمبر ١٨٨٢م)؛ بأن ليس لبريطانيا العظمى مطامع في مصر، وأنها لم ترسل جنودها إلى هذه البلاد إلَّا لإعادة الأمن فيها، ولكي ترجع للخديوي سلطته التي فقدها، وأن رغبتها هي أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير بلادهم من الطغيان العسكري، وأن الاحتلال ليس إلَّا وقتيًّا، وأن البريطانيين سيجلون عن مصر متى استتب النظام فيها. وهكذا.

وعندما حضر «هيكس» إلى مصر في «يناير ١٨٨٣م» كان «الاحتلال المؤقت» لا يزال سياسة الحكومة البريطانية، فأكد هذه الحقيقة المستر «غلادستون» في تصريح أمام مجلس العموم البريطاني في ٥ مارس ١٨٨٣م قال فيه: إن حكومته لا تبغي أن يطول أمد الاحتلال إلى ما بعد الوقت الذي تقضي الضرورة فيه بوجود البريطانيين في مصر، وفي تصريح آخر أمام نفس المجلس في ٦ أغسطس ١٨٨٣م، أكد غلادستون مرة أخرى أن الجنود البريطانيين لن يبقوا في مصر يومًا واحدًا أكثر مما تقتضيه الضرورة. وفي ٩ أغسطس صرح بأن الحكومة البريطانية لم تفكر في ضم مصر؛ لأن هذا العمل يمس شرف إنجلترا.

صدرت هذه التصريحات الأخيرة في الوقت الذي وافقت فيه أخيرًا الحكومة البريطانية على استخدام نفوذها مع الحكومة المصرة كي تجيب الجنرال «هيكس» إلى مطالبه؛ من حيث إعطائه كل السلطة التي يريدها كقائد أعلى للحملة المرسلة على كردفان، وكي تحول بهذا الإجراء دون استقالة «هيكس»، بعد أن هدد هذا بها في الظروف التي عرفناها (٢٣ / ٧ / ١٨٨٣م)، ولم يكن يبدو إطلاقًا في نظر الحكومة البريطانية أن هناك أي تعارض بين اتخاذها هذه الخطوة في صالح «هيكس»، وبين سياسة «عدم التدخل» التي التزمتها نحو السودان، وعدم تحمل مسئولية أي إجراء قد تتخذه الحكومة المصرية بشأنه.

فكانت إذن سياسة الاحتلال المؤقت في مصر هذه، هي منشأ خطة عدم التدخل في شئون السودان، أو تحمل مسئولية أي إجراء يُتخذ فيه، أو حتى مجرد إسداء النصيحة في شأن من شئونه؛ حتى لا يكون هذا سببًا في إطالة مدة الاحتلال وتأجيل الانسحاب من مصر.

وعملًا بهذه السياسة إذن (سياسة الامتناع عن التدخل) رضيت الحكومة البريطانية ليس فقط بأن يذهب «هيكس» ليتولى قيادة جيش مصري في السودان، بل وامتنعت عن الاحتجاج بكل ما لديها من قوة لتَحُولَ دون إرسال الحملة التي زحف بها «هيكس» على كردفان لمهاجمة المهدي في قواعده الحصينة، بدلًا من الاكتفاء بتدبير الدفاع عن الخرطوم. ولقد وصف «كرومر» فيما بعد عناد «جرانفيل» وزير الخارجية البريطانية الذي رفض التدخل حتى في صورة إسداء النصيحة لحكومة الخديوي «بأنه بدلًا من أن يعترف بواقع الموقف آثر الاحتماء وراء ذلك الإنكار الوهمي لتحمل المسئولية، الذي ما كان يعدو أنه خيالات عقلية دبلوماسية برلمانية، والنتيجة أن الحقائق لم تلبث أن أكدت وجودها متحدية الطرائق (أو الأساليب) الدبلوماسية والبرلمانية.»

أمَّا الحقيقة التي أكدت وجودها، فكانت أن الحكومة بعد هزيمة هيكس لم يعد في وسعها أن تتخذ موقفًا سلبيًّا من شئون السودان. بل لقد طرأ تعديل كبير الأثر على موقف بريطانيا ليس من السودان وحده، بل ومن مصر كذلك؛ ففيما يتعلق بمصر تأجل وقتئذٍ التفكير في الانسحاب السريع منها، ثم لم تلبث بعد ذلك أن توافرت عوامل عديدة لإطالة أمد الاحتلال إلى أجلٍ غير مسمى، كان استمرار ثورة المهدي وسيطرة الدراويش في السودان، وتهديد الدراويش لحدود مصر الجنوبية؛ من الأسباب التي تذرع بها الإنجليز لبقاء الاحتلال. أمَّا فيما يتعلق بالسودان فقد وجدت حكومة المستر غلادستون ألَّا مناص من التدخل في شئونه.

واتخذ «التدخل» — وهي المرحلة الثانية من مراحل السياسة البريطانية في السودان — صورة إسداء النصيحة للحكومة المصرية بوجوب التخلي عن السودان؛ فقد أبرق اللورد جرانفيل إلى القنصل البريطاني الجديد السير «إفلن بارنج»، الذي خلف «مالت» منذ ١١ سبتمبر ١٨٨٣م؛ أبرق إليه في ٢٠ نوفمبر ١٨٨٣م:

> أن يوصي — إذا سألت الحكومة المصرية المشورة — بالتخلي عن السودان في حدود معينة.» وكان المطلوب من مصر أن تتخلى عن البلاد الواقعة إلى الجنوب من وادي حلفا.

ولكن سياسة التخلي عن السودان هذه كانت تتعارض تعارضًا تامًّا مع سياسة الحكومة المصرية، التي لم تكن تفكر بحال من الأحوال في التخلي عن هذه الأقاليم أو إخلائها.

فقد استبد قلق المسئولين بالقاهرة حين لم تصل إليهم أية أخبار قاطعة من الجنرال «هيكس» نفسه منذ ٢٧ سبتمبر ١٨٨٣م، وحتى ١٩ نوفمبر لم تكن القاهرة عرفت بهزيمة شيكان «أو وادي كشجيل (Kashghil)» ولكن كان رأي الخبراء بشئون السودان (مثل جيكلر باشا (Giegler) الذي خدم قبلًا في السودان مع غوردون) أن من المحتمل سقوط الخرطوم في يد الدراويش إذا حدث مثلًا أن انهزم جيش هيكس. وفي ١٩ نوفمبر أبرق «إفلن بارنج» من القاهرة إلى اللورد جرانفيل: «أن الحكومة المصرية ليس لديها المال الذي يمكنها به مواجهة الطوارئ، وأنها أرسلت كل ما أمكنها إرساله من القوات إلى السودان، ما عدا تلك التي تحت قيادة السير إفلن وود والجنرال فالنتين بيكر، وأن من المؤكد تقريبًا أن تفقد الحكومة المصرية السودان بأسره إذا انهزم هيكس وجيشه، وذلك إذا لم تنل هذه

الحكومة بعض المساعدة الخارجية، ومن المحتمل أن تطلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية إرسال جنود بريطانيين أو هنود، ثم إنها قد تسأل الحكومة البريطانية كذلك إرسال جزء من الجيش الذي يتولى قيادته في مصر السير إفلن وود، ويقول «بارنج» إن رئيس الوزارة المصرية «شريف» باشا قد تحدث إليه بشأن إرسال أحد الضباط الإنجليز الذين يعملون تحت قيادة «وود Wood» إلى سواكن. وفي نفس البرقية (١٩ نوفمبر) أشار «بارنج» إذا اتضح أن جيش هيكس حلت به الهزيمة فعلى الحكومة المصرية أن تنزل عند حكم الواقع، وأن تنسحب من السودان إلى أي مكان على النيل يتأكد لديها أنها تستطيع الدفاع منه عن الحدود المصرية.

وكان جوابًا على هذه الرسالة من «بارنج» أن أبرق إليه «جرانفيل» في ٢٠ نوفمبر ١٨٨٣م يوصي بالتخلي عن السودان.

ولقد أضاف «جرانفيل» إلى ذلك أن الحكومة البريطانية لا تستطيع إعارة مصر جنودًا إنجليزًا أو من الهنود.

وعندما تأكد في القاهرة نبأ هزيمة «هيكس» قررت الحكومة المصرية، أن تجلو الحاميات من دارفور، وبحر الغزال، وخط الاستواء، فتنسحب جميعها إلى الخرطوم لتقوية حامية هذه الأخيرة، وأن تبقى في سنار مؤقتًا الحامية الموجودة بها حتى يمكن إمداد الخرطوم بالمؤن من سنار، وأن يعاد فتح الطريق بين سواكن وبربر.

وكان معنى هذا أن الحكومة المصرية وإنْ وافقت على التخلي عن الأقاليم التي خرجت فعلًا أو المهددة بالخروج من حوزتها، فهي من ناحيةٍ أخرى متمسكة بالأقاليم التي بقيت في حوزتها.

واقترحت الحكومة المصرية استخدام جنود عثمانيين (أتراك) ما دام متعذرًا استخدام جنود بريطانيين أو هنود لا تريد هي استخدامهم؛ حتى لا يزيد استخدام «الجنود المسيحيين»، أو تدخل المسيحيين في السودان من حدة الثورة المشتعلة هناك، كما اقترحت إرسال الزبير رحمت إلى السودان.

ولكن الحكومة البريطانية رفضت استخدام الزبير «لأسباب سياسية — كما قالت — وأخرى متعلقة بتجارة الرقيق»، واشترطت أن تدفع الحكومة العثمانية نفقات الجيش التركي الذي يُستخدم في السودان؛ حتى لا تزيد أعباء مصر المالية.

وفي أول ديسمبر ١٨٨٣م أبرق «جرانفيل» يسأل «بارنج»: إذا رغب الجنرال «غوردون» في الذهاب إلى مصر، هل يفيد «غوردون» أو الحكومة المصرية من ذلك، ثم بأي صفة يكون ذهابه إليها إذا كان الأمر كذلك.

ومع ذلك، فقد ظلت الحكومة البريطانية تعتقد لغاية ٢٥ نوفمبر على الأقل أنها لا تتحمل أية مسئولية عن العمليات التي تجري في السودان، وأن واجب الحكومة المصرية أن تعتمد على نفسها فقط، وأن تتحمل وحدها كل المسئولية، حتى ٧ ديسمبر كانت الحكومة البريطانية لا تزال تصر على اتباع سياسة «عدم التدخل» المزعومة، وذلك بالرغم من أنها أوصت — كما رأينا — منذ ٢٠ نوفمبر بالتخلي عن السودان، وأبدت ملاحظات على المقترحات المصرية، وعرضت في أول ديسمبر خدمات «غوردون» على الحكومة المصرية.

ولكن في ١٠ ديسمبر كان «بارنج» قد غير موقفه تغييرًا كليًّا، فتحول من سياسة عدم التدخل إلى نقيضها؛ وذلك بسبب الأنباء التي أُذيعت وقتئذٍ في القاهرة عن هزائم القوات المصرية، على يد عثمان دقنة وقواده في السودان الشرقي، حتى باتت سواكن نفسها محاصرة ومهددة بالسقوط في أيدي الدراويش. ففي ١٠ ديسمبر ١٨٨٣م أبرق «بارنج» إلى «جرانفيل»: «إنه ليبدو جليًّا لي أن تعليمات أكثر تحديدًا يجب إرسالها بعد قليل عن موقف حكومة جلالة الملكة، وعن النصيحة التي يجب إسداؤها إلى الحكومة المصرية؛ ففي الوقت الحاضر هذه الحكومة إنما هي تترك نفسها تسير منساقة، ودون أن يكون لديها أي خطة معينة أو عملية للعمل. وسوف تظل تفعل ذلك حتى يُطلب منها أن تسير في الطريق الذي يُرسم لها.»

فكان في ١٣ ديسمبر ١٨٨٣م أن أبرقت الحكومة البريطانية بجوابها إلى «إفلن بارنج»، فتطلب إليه أن يوصي الحكومة المصرية بضرورة الوصول في أقرب وقت إلى قرار بشأن التخلي عن البلاد الواقعة جنوب وادي حلفا، وأكدت هذه البرقية رغبة بريطانيا في أن يستتب الأمن والنظام في مصر، والدفاع عن مصر ضد أية اعتداءات خارجية عليها، ثم حماية موانئها على البحر الأحمر. وإلى جانب هذا عارضت في استخدام الزبير إطلاقًا، وكان صدر أمر بتعيينه لقيادة الجنود في السودان الشرقي تحت إمرة بيكر باشا.

واعتقد «بارنج» أن هذه «السياسة» هي خير ما يمكن اتباعه في الظروف القائمة، ولو أنه كان يتوقع أن تنشأ صعوبات من التدخل في مسألة تعيين الزبير باشا. ومن النصح بالتخلي عن السودان؛ الأمر الذي سوف يترتب عليه استقالة شريف باشا، وطلب من حكومته تخويله حرية العمل حسبما يراه مناسبًا للموقف، مع إبلاغها عزمه على اختيار نوبار للوزارة إذا استقال شريف باشا، فأجابته حكومته إلى رغبته (في ١٥ ديسمبر ١٨٨٣م).

وفي ١٦ ديسمبر ١٨٨٣م أبلغ «بارنج» شريف باشا شفويًّا فحوى برقية ١٣ ديسمبر، فاعترض شريف كما قال «بارنج» وهو ينقل لحكومته خبر اجتماعه بالوزير المصري

باعتراضات كثيرة على سياسته التخلي عن السودان وإخلائه، ولكنه وعد بأن يبحث الموضوع مرة أخرى، ويبلغ آراء الحكومة المصرية في مذكرة مكتوبة إلى السير إفلن بارنج، وكان ظاهرًا على نحو ما ذكر «بارنج» أيضًا أن شريف يكره «كراهة عنيفة» سياسة التخلي عن السودان، ويشك «بارنج» كثيرًا إذا كان ممكنًا مهما كانت الجهود التي تُبذل إقناع شريف باشا بقبول هذه السياسة.

فقد قرَّر شريف الاحتفاظ بحوض النيل حتى الخرطوم والتخلي عن الموانئ الواقعة على البحر الأحمر، باعتبار أن هذه إنما يهم أمرها بريطانيا أكثر مما يهم مصر. واعتقد شريف أن سياسة الإخلاء (أو التخلي عن السودان) إنما تنطوي على أخطار كثيرة على استقلال بلاده؛ لأن التخلي عن السودان يعرض الحدود المصرية لهجوم الدراويش عليها. وسوف يتطلب الدفاع عن هذه الحدود أن يزيد البريطانيون عدد جنود الاحتلال في مصر، وطالما بقيت حدود مصر معرَّضة لهذا الهجوم ولا أمل بعد التخلي عن السودان في القضاء على قوة المهدية؛ فإن الاحتلال البريطاني سوف يبقى، ويتأجل حينئذٍ جلاء البريطانيين من مصر إلى موعد لا سبيل إلى تعيينه، وحاول «بارنج» عبثًا إقناع شريف باشا بأن التخلي عن السودان وسيلة مجدية للمحافظة على استقلال مصر! ولقد كان واضحًا أن شريف باشا وسواد المصريين يرون في التخلي عن السودان فخًّا ينصبه البريطانيون؛ ليجعلوا احتلالهم لمصر ذاتها أبديًّا.

وفي ١٧ ديسمبر ١٨٨٣م عاد «بارنج» يؤكد مرة أخرى للورد جرانفيل أن الحكومة المصرية لا تستسيغ إطلاقًا سياسة التخلي عن السودان لدرجة تجعله يعتقد أن: «اللغة الشديدة مع احتمال تغيير الوزارة» إذا دعا الأمر كفيلان وحدهما بتطويع الحكومة المصرية. وعندئذٍ استشار «جرانفيل» رئيس حكومته، فوافق المستر غلادستون على أن تبرق وزارة الخارجية إلى «بارنج» بالتعليمات التي يطلبها، فأبرق إليه «جرانفيل» في ٢٠ ديسمبر؛ أولًا فيما يتعلق بمصر: أن الحكومة البريطانية لا تزال متمسكة تمسكًا كليًّا بسياستها نحو هذه البلاد، وهي السياسة التي عطلها أو أوقف تنفيذها تحطيم جيش «هيكس». وكان الغرض من هذا التصريح انتزاع شكوك المصريين وشكوك شريف باشا في نوايا الإنجليز، أنهم يريدون إطالة أمد الاحتلال في مصر، وثانيًا فيما يتعلق بالسودان: أن الحكومة البريطانية متمسكة بنصيحتها السابقة بشأن التخلي عنه، وترى أن المحاولات غير المجدية التي تبذلها الحكومة المصرية لتأمين مراكزها في السودان لن تنجح إلَّا في تعريض سياسة الإخلاء نفسها للفشل.

ولكن شريف باشا الذي أصرَّ على موقفه لم يلبث أن وضع في ٢١ ديسمبر ١٨٨٣م المذكرة التي وعد بتقديمها إلى «بارنج»؛ فتضمَّنت آراء حكومته في مسألة التخلي عن السودان. وفي ٢٢ ديسمبر سلم شريف هذه المذكرة الشفوية إلى «بارنج» ونصها:

> يتبادر إلى الذهن عند التفكير في احتمال التخلي عن السودان اعتراض أول منشأه فرمان ٧ أغسطس ١٨٧٩م، الذي يمنع الخديوي رسميًّا من أن يتنازل عن أي إقليم.
>
> وحتى إذا افترضنا أن لمصر حقًّا مطلقًا في التنازل عن أملاكها في السودان، فالصواب معرفة ماذا تكون النتائج المترتبة على ذلك.
>
> وكما هو واقع الأمر القائم فعلًا تحتفظ الحكومة بسلطانها على السودان كله، باستثناء مديرية كردفان والجهات المجاورة لسواكن، فتلك إذن مسألة معناها التخلي للثوار عن كل السودان الشرقي، ومديريتي بربر ودنقلة، وكذلك مجرى النيل بطوله من منبعه إلى نقطة تُعين بأنها الحدود الجنوبية لمصر. وسوف يرى المتمهدي نفسه حينئذٍ صاحب السلطان المفرد على كل هذه الأقاليم الشاسعة. وسوف تضطر اضطرارًا القبائل التي بقيت موالية لمصر، والتي لا تزال مترددة مثل الكبابيش إلى الانضمام إلى هذا الثائر الذي سوف يزيد عدد قواته بهم.
>
> وهكذا بعد أن تكون مصر ساعدت على زيادة سمعة المتمهدي، تصبح هي منكمشة إلى أضيق حدودها. ومن الواجب عليها أن تقاوم هجوم جماعات المتعصبين.
>
> وسوف يكون واجبًا عليها كذلك أن تكافح قبائل البدو العديدة التي تحيط بها من كل جانب، والذين بسبب غريزة النهب والسلب المنطبعة في نفوسهم، والأسلاب الباهرة التي يتوقعون الحصول عليها من مصر؛ سوف يعجزون عن البقاء غير متأثرين بالدعوة، (أو النداء) الذي لن يتوانى المتمهدي في توجيهه لهم.
>
> وبعض هؤلاء مثل العبابدة وقسم كبير من البشارية، الذين بقوا حتى الآن متمسكين بولائهم، والذين يمتدون من بربر إلى إسنا، وإلى قنا كذلك؛ سوف يصبحون مصدر قلق دائم للحكومة.

وسوف تضطر مصر بسبب حرمانها من حدودها الطبيعية، ولأنها تصبح معرَّضة تبعًا لذلك لاقتحام العدو لها من كل جانب؛ إلى الاحتفاظ وعلى أهبة الاستعداد دائمًا بقوات عظيمة وجيش لا قِبل لها بتحمل نفقاته؛ وذلك لتأمين سلامتها.

ومن جهة أخرى فإن احتلال السودان وإنشاء الإدارة الطبية به، هما لا يمكِّنانها فقط من تجنيد الرجال بسهولة، وبنفقات قليلة في هذه البلاد، بل من شأن ذلك أن تتحمل هذه الأقطار قسمًا من النفقات التي يتطلبها وجود جيش يعمل لتأييد النظام في السودان، ولحماية مصر ذاتها في الوقت نفسه.

وزيادة على ذلك كانت مصر من أقدم الأزمنة إلى وقت محمد علي مضطرة دائمًا للقيام بعمل هجومي صوب الجنوب؛ وذلك حتى تتجنب غزوات القبائل في النيل الأعلى.

وكانت خطة الدفاع التي اتخذتها مصر في العادة هي العمل على وقف هؤلاء الناس عند مسافة بعيدة من حدود مصر.

ولذلك ليس في وسع حكومة سمو الخديوي أن تتخذ قرارًا بالتخلي عن أرض (إقليم) يعتبرونها ضرورية لسلامة مصر، بل ولكيانها (أو حياتها) ذاتها.

أضف إلى هذا من وجهة النظر الحضارية، فإنه مهما كانت صحيحة الانتقادات الموجهة للحكم المصري في السودان فلا مراء في أنه صحيح كذلك أن بفضل مصر وجهودها صارت كل الأقاليم الممتدة بعيدًا إلى منطقة البحيرات جزءًا الآن من العالم المعروف، وكذلك بفضل مصر أمكن أن تتأسس البيوت التجارية الأوروبية في السودان، وأن تقوم حملات الكشف العلمية، وأن تستقر هناك الرسالات التبشيرية المسيحية.

وإنه ليصعب كذلك نكران أن مصر قد جعلت تجارة الرقيق تنكمش إلى أضيق الحدود الممكنة، وأن المتمهدي وجد أكبر مؤيديه من بين أولئك الذين عطلت الحكومة المصرية تجارتهم الشائنة.

وحتى يتسنَّى لحكومة سمو الخديوي أن تستمر في تأدية العمل الذي تقوم به في السودان، وأن تعيد تأسيس سلطانها؛ وبذلك تحمي مصر؛ فإنها بحاجة لمعونة مؤقتة من قوة مسلحة تبلغ حوالي ١٠٠٠٠ رجل.

هذه القوة المسلحة تُستخدم أولًا في فتح الطريق بين سواكن وبربر، وتأليف حامية لفترة معينة من الزمن، تكون قد استطاعت في أثنائها حكومة سمو الخديوي تنظيم وحشد القوات التي في إمكانها أن تحل محل هذه الحامية.

ومن نافلة القول إضافة أن حكومة سمو الخديوي ليس لديها أن تفكر في إرسال حملة جديدة إلى كردفان، فالحكومة سوف تحصر نشاطها في اتخاذ ما يلزم من خطوات ضرورية للاحتفاظ والتمسك بالخرطوم؛ وذلك لتأمين «الحكومة» من ناحية السودان الشرقي، وحتى تسيطر «الحكومة» على مجرى نهر النيل.

وباعتبار أن للثورة طابعًا دينيًّا ترى حكومة سمو الخديوي أن تدخلًا من جانب تركيا أفضل ما يتناسب مع ظروف المسألة، وتعتقد «الحكومة» أن الباب العالي لا يستطيع أن يرفض إسداء مثل هذه المعاونة، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مصر أمدت الباب العالي بفِرق (أو قوات) للعمل في القرم، وفي كريت، في السرب، وفي البلغار (بلغاريا) ولا يمكن زيادة على ذلك أن يفوت على الباب العالي إدراك أن الحاجة ملحة لهذه المعاونة لمنع امتداد الثورة إلى طرابلس الغرب وبلاد العرب.

وعلى كل حال فإنه مما يهم حكومة سمو الخديوي بنوع خاص أن يتأكد بتفاهم مع بريطانيا العظمى أي ترتيب يتم بشأن هذا الموضوع، وذلك سواء وافقت حكومة جلالة الملكة على أن تقوم هي بالمفاوضة عن مصر، أو كان على مصر أن تصل إلى تفاهم مباشر مع الباب العالي.

ويقول «كرومر»: إن الأثر الذي انطبع في ذهنه أثناء هذه المحادثات مع المسئولين المصريين؛ أن هؤلاء لم يكونوا يعنون تمامًا ما يقولونه عن طلب مساعدة تركيا، وإنما يقصدون أن يتخذوا من مقترحهم هذا أداة للضغط على يد الحكومة البريطانية، وجعلها تضطر لاستخدام جنود بريطانيين، وعلاوة على ذلك فإن اشتراط الحكومة البريطانية أن تدفع تركيا نفقات الجنود العثمانيين الذين ترسلهم إلى السودان؛ من شأنه أن يمنع عمليًّا من استخدام هؤلاء الجنود.

وإذا كان هذا اعتقاد كرومر (أو السير إفلن بارنج) ومعناه أن مصر لن ترضى بالتخلي عن السودان، وأنها تريد الاستعانة بجنود بريطانيين للاحتفاظ به، وذلك بالرغم من الاعتراض الذي أبداه شريف باشا على استخدامهم في مذكرة ٢١ ديسمبر ١٨٨٣م،

فقد توقع كرومر «إفلن بارنج» أن يرفض الوزراء المصريون إخلاء السودان. واقترح لذلك على حكومته الطريقة التي يمكن بها إرغام المسئولين المصريين على قبول سياسة الإخلاء.

فأبرق «بارنج» إلى «جرانفيل» وهو يبعث إليه بمذكرة شريف باشا: أن فشل المفاوضات مع تركيا يكاد يكون مؤكدًا إذا قامت على أساس أن تدفع تركيا نفقات جنودها، وأنه يعتقد أن السياسة التي أوصت بها حكومة جلالة الملكة هي إجمالًا أفضل سياسة يمكن اتباعها في الظروف الصعبة القائمة (أي سياسة الإخلاء) وأنه من المتعذر إقناع الوزارة المصرية الحاضرة بالموافقة على سياسة التخلي عن السودان، مهما كانت الحجج والدعاوى المقدمة لمحاولة إقناعها بذلك، «وأن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تنفيذ هذه السياسة، هي أن يبلغ «بارنج» الخديوي أن حكومة جلالة الملكة مصرة على اتباع هذه السياسة، وأنه إذا كانت الوزارة الحالية لا تنفذ هذه السياسة، فعلى الخديوي أن يعين وزراء آخرين ينفذونها»، ثم أضاف: أنه ليس واثقًا من العثور على وزراء مصريين يرغبون في تنفيذ سياسة الإخلاء وأَكِفَّاء (أي لهم القدرة) على تنفيذها. ولذلك فإذا أُرغمت الحكومة المصرية إرغامًا على قبول سياسة التخلي عن السودان، فالواجب أن تكون الحكومة البريطانية مستعدة لمواجهة الطوارئ المحتملة؛ وهي تعيين وزراء إنجليز بصورة مؤقتة.

ولكن مرَّت أيام دون أن يصل جواب الحكومة البريطانية على برقية «بارنج» الأخيرة ومذكرة (Note) شريف باشا، فانتهز شريف الفرصة وقدم إلى «بارنج» مذكرة (Note) أخرى في ٢ يناير ١٨٨٤م، تحدث فيها عن عزم الحكومة المصرية على أن تطلب من تركيا إرسال عشرة آلاف جندي، وعن رغبتها — إذا رفضت تركيا هذا الرجاء — أن تعيد إلى السلطان العثماني السودان الشرقي والموانئ الواقعة على البحر الأحمر، وأن تحاول هي (أي الحكومة المصرية) بمواردها الخاصة التمسك بوادي النيل في جزئه الممتد إلى الخرطوم.

وقد بعث «بارنج» بهذه المقترحات إلى حكومته، ولكنه أضاف أنه لا يعتقد مطلقًا أن في وسع أية قوات مصرية يمكن جمعها، الدفاع عن وادي النيل في جزئه هذا الممتد من الخرطوم إلى الشمال.

وفي ٤ يناير ١٨٨٤م أبرق اللورد جرانفيل بجوابه على رسالتي «بارنج»، السالفة الذكر في ٢٢ ديسمبر ١٨٨٣م، و٢ يناير ١٨٨٤م «وطَيَّهما مذكرة شريف باشا». وكان هذا الجواب يتألَّف من برقيتين:

في الأولى: قالت الحكومة البريطانية إنها لا تعارض في أن تطلب الحكومة المصرية من السلطان إرسال جنود عثمانيين إلى سواكن، وإنما بشرط ألَّا تتحمل مصر بسبب هذا زيادة في النفقات، وكذلك بشرط ألَّا يتأخر قرار الحكومة المصرية بشأن ما تريد أن تفعله. وتوافق الحكومة البريطانية على اقتراح إرجاع إدارة شواطئ البحر الأحمر والسودان الشرقي إلى الباب العالي، إذا امتنع السلطان عن إرسال الجنود.

أمَّا فيما يتعلق باقتراح أن تتمسك الحكومة المصرية في حالة انكماش الحدود بوادي النيل جنوبًا إلى الخرطوم؛ فإن حكومة جلالة الملكة «لا تعتقد أن في قدرة مصر الدفاع عن الخرطوم. ولذلك فإنها (أي حكومة جلالة الملكة) بينما توصي بتركيز القوات المصرية، ترغب أن تنسحب هذه القوات من الخرطوم نفسها، وكذلك من داخل السودان.» وطلب «جرانفيل» من «بارنج» أن يبلغ شريف باشا هذه الرغبة.

وفي البرقية الثانية: أرسل «جرانفيل» تعليمات حكومته بوجوب إلزام الحكومة المصرية باتباع مشورة أو نصيحة الحكومة البريطانية، وإلَّا وجب تغيير الوزارة التي ترفض هذه النصيحة، وتستبدل بها وزارة تقبل العمل بالنصيحة؛ وبذلك تجد الحكومة البريطانية الوزراء المصريين الذين يأخذون على أنفسهم مسئولية تنفيذ سياسة الانسحاب من الخرطوم ومن داخل السودان؛ أي تنفيذ سياسة الإخلاء، وفيما يلي نص هذه البرقية:

> لقد ذكرتم في برقيتكم المؤرخة في ٢٢ من الشهر الماضي أنه في حالة تشبث حكومة صاحبة الجلالة الملكة بطلب إخلاء السودان، لا تقبل حكومة الخديوي حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة.
>
> وأكاد لا أرى حاجة إلى الإفضاء إليكم، بأن من الضروري في المسائل الخطيرة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر أن تتأكد حكومة صاحبة الجلالة الملكة طول مدة احتلال الجنود الإنجليز للبلاد احتلالًا وقتيًّا، من وجوب اتباع نصائحها التي ترى من واجبها بعد مراعاة آراء الحكومة المصرية مراعاة تامَّة أن تتقدم بإسدائها إلى الخديوي.
>
> ويتعيَّن أن يكون الوزراء المصريون والمديرون على بينة من أن التبعة الملقاة الآن على عاتق بريطانيا، تضطر حكومة صاحبة الجلالة الملكة أن تصرَّ على اتباع السياسة التي تراها، ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل من لا يسير وفقًا لهذه السياسة من أولئك الوزراء والمديرين.

وإن حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه إذا اقتضت الضرورة استبدال أحد الوزراء، فهناك من المصريين سواء الذين شغلوا منهم منصب الوزير، والذين شغلوا مناصب أقل درجة من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي يصدرها إليهم الخديوي بناءً على نصائح حكومة جلالة الملكة، ويمكنكم في كل ما تريدون توجيهه من التعليمات لتنفيذ ما سبق من الآراء أن تعتمدوا على مؤازرة حكومة جلالة الملكة لكم المؤازرة كلها.

أبلغ «بارنج» آراء حكومته إلى شريف باشا، ولكن شريف باشا رفض سياسة التخلي عن السودان. وعندئذٍ لجأ إلى تنفيذ التعليمات التي لديه؛ فقدم شريف باشا استقالة الوزارة في ٧ يناير ١٨٨٤م، وجاء في هذه الاستقالة:

إن الأسباب التي حملت النظار على الاستعفاء هي أن حكومة مصر ترى أنه من الممكن المحافظة على أملاكها السودانية التي بيدها الآن بواسطة ١٠ آلاف جندي، وأن التخلي عن السودان مضر بمصلحة مصر سياسيًّا وتجاريًّا، وفي حال تخلي مصر عن السودان تُقفل بيوت عديدة تجارية شهيرة بالقطر، ولا ترى الحكومة لزومًا لترك الخرطوم وسواها الخاضعة، والتي لم يحصل فيها هياج، وحاميتها قادرة على حفظها وصونها، وأن حكومة مصر لا تقبل مطلقًا تلغراف اللورد جرانفيل القائل بوجوب كل نصيحة إنجليزية بدون تردد ما دام جيش الاحتلال موجودًا في مصر، وأن كل ناظر لا يكون مشربه إنجليزيًّا لا يلزم وجوده في النظارة، فهذا مناقض لنص الدكريتو الخديوي الصادر في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨م، القائل بأن النظارة مسئولة أمام الخديوي ليس إلَّا، وبناءً عليه لا تستطيع النظارة الحالية قبول ما تطلبه إنجلترا.

وفي صيغة أخرى لهذه الاستقالة جاء: «قد اقترحت علينا دولة ملكة إنجلترا المعظَّمة أن تُخلي السودان، وليس لنا حق في فعل ذلك؛ لأن هذه الولاية من مستملكات الدولة العلية التي نقلت وقايتها إلى عهدتنا، وقد طلبت دولة الملكة أيضًا أن تقتدي بنصائحها بدون مذاكرة فيها، ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة في ٢٨ من شهر أغسطس سنة ١٨٧٨م، التي نُص فيها على أن الخديوي يجري أحكام البلاد باشتراكه مع النظار، فبناءً على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالي أن تقبلوا استعفاءنا؛ لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندبر البلاد على أصول شورية.»

هذه الاستقالة يقول أحمد شفيق باشا (مذكراتي في نصف قرن): إن الخديوي «قبلها توًّا»، وكان الخديوي توفيق موافقًا على سياسة الإنجليز من حيث وجوب التخلي عن السودان، وفي ذلك يقول أحمد شفيق أيضًا: «وقد علمنا أن المحاورة بينه (أي بين شريف باشا الذي أبى أن يذعن لرأي الإنجليز وبين الخديوي) كانت شديدة، فهو لم يكن يريد التخلي. أمَّا الخديوي فقد رجح فكرة الجلاء بناءً على رغبة بدت من جانب الإنجليز وتخويفه بشبح الثورة الآتية من الجنوب.»

وعرض الخديوي في التوِّ على رياض باشا تأليف الوزارة على أساس إخلاء السودان، فاعتذر، وكان مما قاله للخديوي: «إنني أودُّ لو كنت ناظرًا في نظارة شريف باشا؛ حتى يكون لي شيء من فخر موقفه المشرِّف.»

وأُشيع أن أحدًا من المصريين لن يقبل تأليف الوزارة، وبلغت هذه الإشاعة السير إفلن بارنج. واعتقد هذا أن الغرض من الامتناع عن تأليف الوزارة الضغط على يد إنجلترا؛ حتى لا تجد مناصًا من إرجاع شريف باشا للوزارة، والعدول عن سياسة التخلي عن السودان، وكان «بارنج» بحكم التعليمات التي لديه لا يستطيع تعيين وزراء إنجليز، ومن واجبه أن يعمل لتأليف وزارة مصرية. ولذلك فقد صمم على أن يتسلَّم هو نفسه زمام الحكومة إذا تعذر تأليف الوزارة المصرية، وأن يبرق لحكومته في طلب تعليمات جديدة لمواجهة الأمر الواقع، وتعمد «بارنج» إذاعة الخبر عن الخطة التي يعتزم تنفيذها؛ مما جعل الخديوي يضطرب اضطرابًا شديدًا، ويقرر لذلك قبول استقالة شريف باشا في مساء ٧ يناير نفسه، وقال الخديوي: «إنه يقبل بإخلاص سياسة التخلي عن السودان بأسره؛ الأمر الذي يعتقد بعد تفكير عميق أنه خير ما يكون لصالح البلاد، وأنه يثق تمامًا في أن أي نصيحة تسديها جلالة الملكة إنما هي لصالح مصر الخالص.»

في ٨ يناير أبرق «بارنج» إلى «جرانفيل»: أن نوبار باشا وافق على تأليف الوزارة، وأنه يرتضي تمامًا سياسة التخلي عن السودان الحكيمة واستبقاء سواكن. وفي ١٠ يناير ١٨٨٤م تشكلت وزارة نوبار باشا على أساس فكرة الجلاء عن السودان. ولقد انبرى بعض الكُتَّاب الإنجليز للدفاع عن قبول نوبار تأليف الوزارة؛ فقالوا إنه بعمله هذا أنقذ البلاد من الأزمة التي كان قد صح عزم كرومر على اجتيازها بتسلُّم زمام الحكومة بنفسه، وإقناع المسئولين في لندن بالموافقة على تعيين وزراء من الإنجليز؛ الأمر الذي لو حدث لكان أفضى قطعًا إلى إنهاء الوضع الشاذ الذي وجد فيه «الاحتلال» نفسه، وإبداله بضم البلاد ضمًّا صريحًا إلى أملاك بريطانيا. ولذلك فنوبار إنما أسدى خدمة جليلة للوطن بقبوله الوزارة.

وبتشكيل وزارة نوبار على أساس فكرة الجلاء عن السودان، يكون قد انقضى في يناير ١٨٨٤م دور السياسة السلبية التي اتبعتها بريطانيا في مسألة السودان منذ أن تأكد لديها أن هناك مشكلة حقيقية في هذه البلاد لا مفرَّ من مواجهتها، وذلك عقب هزيمة العرابيين في واقعة التل الكبير، وبداية الاحتلال البريطاني في مصر في سبتمبر ١٨٨٢م، وبعد أن كانت مكتفية «باستطلاع» أحوال السودان، وتلك كانت المهمة التي أرسل من أجلها الكولونيل ستيوارت كما عرفنا (ديسمبر ١٨٨٢–مارس ١٨٨٣م) أرغمتها هزيمة هيكس في شيكان على أن تنبذ ظهريًّا سياستها السلبية، وأن تتدخل تدخلًا فعليًّا يترتب عليه اعترافها — وعلى خلاف أو غير ما فعلت قبل هزيمة هيكس — بتحمل المسئولية الكاملة عن كل إجراء تتخذه الحكومة المصرية بمشورتها في السودان. ولما كانت الحكومة البريطانية منذ أن بدأت مشكلة السودان قد ظلت ممتنعة عن استخدام جنود بريطانيين أو هنود لمعاونة المصريين على الاحتفاظ بالخرطوم والأقاليم التي لا تزال في حوزتهم. وكان من المقطوع به في نظرها أن الحكومة المصرية سوف تعجز تمامًا وبمواردها الخاصة بها عن الاحتفاظ بالخرطوم، وبطبيعة الحال عن استرجاع الأقاليم التي فقدتها في السودان. ثم إنه لما كانت الحكومة البريطانية لا تتوقع أن ترسل تركيا جيشًا عثمانيًّا بالشروط التي تراها هذه الحكومة ضرورية؛ لعدم تحمل مصر نفقات هذا الجيش من جهة، وبجعل نشاط هذا الجيش العثماني مقصورًا على العمليات العسكرية في السودان «سواكن» من جهة أخرى؛ فقد تمثل التدخل أو «الدور الإيجابي» الذي قررت الحكومة البريطانية القيام به الآن في إسداء النصيحة إلى الحكومة المصرية بإخلاء السودان.

وكانت سياسة التخلي عن السودان هذه تقتضي إخلاء الخرطوم من الحامية التي بها، ثم سحب الحاميات المصرية المبعثرة في أنحاء السودان، وتلك كانت مهمة شاقة عسيرة من حيث ترتيب عملية الإخلاء، بما في ذلك اختيار الطريق المناسب للانسحاب، واتخاذ الاستعدادات اللازمة لتأمين المواصلات، وتوفير المؤن وحراسة المنسحبين … إلخ. وأمَّا الذي عُهد إليه بهذه العملية فكان الجنرال غوردون.

الفصل الحادي عشر

مأمورية غوردون في الخرطوم

(١) اختيار غوردون لمأمورية الإخلاء

بمجرد أن تقرر إخلاء السودان بتشكيل وزارة نوبار في ١٠ يناير ١٨٨٤م، اتجه الاهتمام إلى اختيار الرجل الذي يصلح لتنفيذ هذه السياسية؛ أي إجراء الإخلاء بنجاح، ووقع الاختيار على الجنرال غوردون.

ومن أول الأمر وبسبب ما وقع من حوادث بعد ذلك، انتهت بسقوط الخرطوم ومقتل غوردون نفسه، ثار النقاش حول الظروف التي لابست تعيين غوردون لحكمدارية السودان في يناير ١٨٨٤م، فقد اعتقد كثيرون أن حكومة غلادستون أُرغمت تحت ضغط الرأي العام في إنجلترا على اختيار غوردون لمهمة إخلاء السودان. فلما أخفق غوردون في مهمته اعتبر هؤلاء حكومة غلادستون مسئولة عن الفشل الذي حصل، وعن مقتل غوردون بسبب تقصيرها — كما قالوا — في المبادرة إلى رفع الحصار الذي ضربه الدراويش على الخرطوم، وإنقاذ غوردون من المصير الذي كان حتمًا ينتظره إذا تأخر؛ بسبب تلكؤ الحكومة البريطانية في إرسال النجدات العسكرية إلى السودان، وعزا خصوم الحكومة هذا التقصير إلى أن المستر غلادستون وحكومته لم يكونوا حتى أول الأمر راضين عن اختيار غوردون لهذه المهمة، ولم يكونوا لذلك مطمئنين إلى التوصيات التي يقترحها أو الإجراءات التي يريد اتخاذها لتنفيذ الإخلاء.

أمَّا أن اختيار غوردون لتنفيذ سياسة الإخلاء لم يكن بسبب ضغط الرأي العام الإنجليزي، الذي جعل الوزراء الإنجليز «ينتفضون رعبًا» — على حد تعبير أحد الكتَّاب الإنجليز المعاصرين لهذه الحوادث — خصوصًا بعد حادث هلاك هيكس وجيشه في شيكان، فالدليل على ذلك أن اللورد دفرين كان منذ شهر نوفمبر ١٨٨٢م اقترح إرسال

غوردون لإعادة الأمن والنظام إلى السودان، ولم يعمل بهذا الاقتراح وقتئذٍ؛ لأن سياسة الحكومة البريطانية — كما عرفنا — كانت عدم التدخل؛ ولأن الحكومة المصرية عارضت في استخدام غوردون مرة ثانية، ولكن الموقف لم يلبث أن تغير بعد هزيمة هيكس، فقد سبق أن ذكرنا كيف أبرق اللورد جرانفيل في أول ديسمبر ١٨٨٣م، يستفسر من السير إفلن بارنج عن موقف الحكومة المصرية من استخدام غوردون إذا رغب هذا في الذهاب إلى مصر «والسودان». ولقد ظلت الحكومة المصرية تعارض في استخدام غوردون على نحو ما أجاب «بارنج» في ٢ ديسمبر بدعوى أن الثورة في السودان ذات صبغة دينية، فلا يجوز تعيين مسيحي في منصب القيادة؛ حتى لا تنفض من حول الحكومة المصرية القبائل التي ما زالت موالية لها.

ولكن لم تلبث أن وصلت إلى القاهرة أخبار الهزائم التي حدثت في السودان الشرقي في معارك التيب الأولى (٥ نوفمبر) وتماي أو التمينيب الأولى (٢ ديسمبر)، وتشديد الحصار على سواكن، فكان من أثر هذه الأخبار أنها جعلت السير إفلن بارنج يتحول بين ٩، ١٠ ديسمبر ١٨٨٣م عن سياسة عدم التدخل، التي ظل حتى هذا الوقت يشير بها على حكومته ويبذل قصارى جهده في تأييدها إلى سياسة التدخل، فكان هذا التحول مبعث تلك البرقية التي طلب فيها «بارنج» من حكومته في ١٠ ديسمبر ١٨٨٣م تعليمات أكثر تحديدًا، تخوِّله أن يفرض على الوزراء المصريين اتباع سياسة معينة بشأن السودان، هي — كما نعرف — سياسة التخلي عن كل الأراضي الواقعة إلى الجنوب من وادي حلفا، والتي ترتب عليها في النهاية استقالة وزارة شريف باشا (٧ يناير ١٨٨٤م).

وعلى ذلك فقد أبرق «جرانفيل» مرة أخرى إلى «بارنج» في ١٠ يناير ١٨٨٤م، يسأله إذا كان استخدام غوردون في السودان ممكنًا، وللمرة الثانية أجاب «بارنج» أنه بعد التشاور مع نوبار لا يعتقد أن من الممكن استخدام غوردون أو السير تشارلس ولسون في الوقت الحاضر، ولكن «بارنج» الذي استعان «بقليل من الضغط» على المسئولين في القاهرة استطاع أن يبرق إلى «جرانفيل» في ١٦ يناير ١٨٨٤م أن غوردون خير مَن يمكن استخدامه في السودان؛ وجاء هذا «الضغط» الذي استعان به «بارنج» نتيجة لموافقة المستر غلادستون نفسه منذ ١٤ يناير على اقتراح وزير خارجيته «جرانفيل»، باستخدام شيء من الضغط على بارنج حتى يقبل هذا ذهاب غوردون إلى السودان إذا أبدى غوردون أن في وسعه بفضل نفوذه الشخصي مع القبائل أن يجعل هؤلاء يحرسون حامية وسكان الخرطوم في طريق انسحابهم منها إلى سواكن.

ومع ذلك فليس يعنينا لمعرفة وجه المسئولية في إخفاق غوردون في مأموريته أن يكون المستر غلادستون مِمَّنْ وافقوا على ذهاب غوردون، أو أنه كان يعارض في إرساله، ولكن الذي يعنينا حقًّا هو معرفة ماذا كان فهم غلادستون في هذه المرحلة الأساسية لطبيعة المهمة الموفد فيها غوردون والغرض منها.

فالثابت أن غلادستون عندما وافق على إرسال غوردون إلى السودان كان يفهم عن مهمة هذا الأخير ما يأتي:

أوَّلًا: أنها لوضع تقرير عن الحالة في السودان، وعن الموقف العسكري به.

ثانيًا: أن الحكومة البريطانية غير ملزمة باتباع ما قد ينصح أو يشير به غوردون.

ثالثًا: أن تنفيذ الإخلاء لا يدخل إطلاقًا في مهمته؛ أي إن مهمة غوردون كانت في ذهن غلادستون عندما وافق هذا عليها مهمة «تقريرية» استشارية فقط.

يتضح ذلك من مقابلة وقعت بين لورد ولسلي (Wolesley) «صاحب انتصار التل الكبير»، وبين غوردون في دار وزارة الحربية في لندن في ١٥ يناير ١٨٨٤م، أبلغ فيها ولسلي غوردون — ضمن أشياء أخرى — أن الحكومة تفكر في أن تسأله لمعاونتها في إيجاد حل لأزمة السودان، وسأله «ولسلي» إذا كان مستعدًّا للذهاب إلى سواكن لوضع تقرير عن الحالة في السودان؟ ومما تجب ملاحظته هنا أن «ولسلي» لم يُشِرْ في سؤاله هذا إلى أي عمل تنفيذي يعهد به إلى غوردون، بل تكلم فقط عن ذهاب غوردون إلى السودان لوضع تقرير عن الحالة هناك …

وأجاب غوردون أنه مستعد للذهاب إلى السودان ليفحص الموقف هناك، إذا رغبت حكومته في ذلك، ثم أضاف أنه لا يستطيع أن يأخذ على عاتقه إبداء أية توصيات إلَّا بعد أن يرى ويفحص بنفسه حقيقة الحالة في المكان ذاته، فقد يوصي الحكومة بأن تعيِّنه هو نفسه (أي غوردون) حكمدارًا للسودان، أو قد يوصي بالانسحاب الكامل المطلق من هذه البلاد. وعندما سأله «ولسلي» أن يضع كتابة المقترحات التي يراها لتأدية مهمته التقريرية، كان مما كتبه غوردون أن المطلوب منه «الذهاب إلى السودان ووضع تقرير عن الموقف العسكري في السودان، ثم العودة منه، وأن يعمل تحت أوامر «بارنج»، وأن يبعث بواسطته رسائله وتقاريره … وأنه يفهم أن حكومة جلالة الملكة إنما تريد منه فقط أن يضع تقريرًا عن الحالة، وليست بأي شكل كان ملزمة بشيء نحوه.»

على أنه مما يجب ملاحظته: أن هناك تضاربًا بين موافقة غلادستون في اليوم السابق (١٤ يناير) الخاصَّة باستخدام قليل من الضغط على «بارنج» للاستفادة من تأثير

غوردون بنفوذه على القبائل لحراسة الحامية والأهالي المنسحبين من الخرطوم إلى سواكن، وهذه — كما نرى — مهمة «تنفيذية»، وبين ما دار بين ولسلي وغوردون في مقابلة ١٥ يناير السالفة الذكر، والذي يدل على أن مهمة غوردون سوف تكون «تقريرية» فقط.

أمَّا الذي ثبت في ذهن غلادستون من ذلك كله عن مهمة غوردون، فهو أنها قطعًا كانت مهمة «تقريرية».

وبناءً على التفاهم الذي حدث في المقابلة مع غوردون أبرق «جرانفيل» في مساء ١٥ يناير ١٨٨٤م إلى «بارنج» ما يأتي: «بالإشارة إلى مسألة استخدام غوردون في السودان، أعرفكم أني علمت أن هذا الضابط مهيأ للذهاب رأسًا إلى سواكن من غير المرور بالقاهرة، وسيذهب إلى مصر على أساس إدراكه أن الغرض الوحيد من مهمته أن يضع تقريرًا عن الموقف العسكري في السودان ثم يعود بعد ذلك. وعندئذٍ تنتهي واجباته قِبَل حكومة جلالة الملكة. وسوف يأخذ تعليماته منكم ويبعث برسائله وتقاريره بواسطتكم إلى حكومته …»

وكان «جرانفيل» أرسل صورة هذه البرقية إلى غلادستون؛ حتى يراجعها رئيس الحكومة قبل إرسالها، فلم يلحظ أو يشر إلى أن هناك تعارضًا بين صفة أو طبيعة المهمة التي وافق عليها هو في ١٤ يناير (وهي مهمة تنفيذية)، وبين تلك التي تضمَّنتها هذه البرقية المزمع إرسالها (والتي أرسلت فعلًا إلى بارنج)، بل كتب غلادستون إلى وزير خارجيته «جرانفيل» تعليقًا على هذه البرقية التي أرسلت يوم ١٦ يناير ما يأتي:

> لا أجد عيبًا في برقيتكم بخصوص «غوردون الصيني»، والنقطة الأساسية التي تسترعي انتباهي هي هذه، مع أنه قد يكون لرأيه عن السودان قيمة كبيرة، لكن هل لا يجب علينا أن نتخذ كل الحيطة في أية تعليمات تصدر منا؛ حتى لا يتحول مركز الثقل (أو الجاذبية) فيما يتعلق بالمسئولية السياسية والعسكرية بشأن هذه البلاد (أي السودان)؟ وبالاختصار إذا كان عليه أن يضع تقريرًا فيما يجب عمله، فلا ينبغي أن يكون هو الذي له أن يحكم مَن الذي يجب أن يقوم بهذا العمل، وكذلك لا ينبغي له أن يلزمنا فيما يجب اتخاذه «من إجراءات» بدعوى أن نصيحة قد أُسديت لنا رسميًّا. وسوف يكون من الصعب جدًّا بعد إرساله أن تُقابل مثل هذه النصيحة بالرفض. ولذلك أعتقد أن الواجب إفهامه بوضوح أنه ليس وكيلنا المكلف بإسداء النصيحة لنا في هذه النقطة.

ويتضح من هذا التعليق أن غلادستون صار يفهم الآن أن الاقتراح الذي يقترحه وزير خارجيته «جرانفيل» بخصوص ذهاب غوردون إلى السودان، إنما هو اقتراح بأن مهمة

غوردون لن تكون سوى مهمة «تقريرية»، وأن خدماته ليست سوى خدمات استشارية فقط.

وفي ١٨ يناير ١٨٨٤م حصل في وزارة الحربية في لندن الاجتماع المشهور الذي كان له نتائج خطيرة على بعثة غوردون في السودان، والذي حضره كل من اللورد جرانفيل وزير الخارجية، واللورد هارتنجتون (Hartington) وزير الحربية، واللورد «ولسلي» الذي رتب الاجتماع، واللورد نورثبروك (Northbrook) وزير البحرية، والسير تشارلس ديلك (Dilke) وزير شئون الحكومات المحلية، وهو الاجتماع الذي كان بسببه أن نشأ ذلك الاختلاف العظيم في فهم طبيعة وحقيقة المهمة التي أُوفد من أجلها غوردون إلى السودان، بين الجنرال غوردون من جانب، وبين المستر غلادستون من جانب آخر.

في هذا الاجتماع سُئل غوردون عمَّا إذا كان مستعدًّا للذهاب إلى السودان «لإخلائه»، كما أنه تأكد لدى غوردون في هذا الاجتماع أن إنشاء حكومة تتولى الإدارة والحكم في السودان بعد إخلائه لا يدخل في نطاق مهمته.

والذي تجدر ملاحظته هنا أن الكلام عن «إخلاء» (Evacuation) السودان كان انتقالًا بالغرض من المهمة المُوفد لها غوردون من «التقارير» عن أحوال السودان، إلى شيء آخر تمامًا هو تدبير إخلاء السودان؛ أي إنه قد استبدلت بمهمته «الاستشارية» الأولى، مهمة «تنفيذية» جديدة.

ويبدو أن السبب الذي جعل جرانفيل وزملاءه يطلبون أن تكون مهمة غوردون إخلاء السودان؛ أنه بلغ الحكومة البريطانية من القاهرة أن الموقف في السودان عظيم الخطورة؛ حتى إنه بات يخشى من تعذُّر انسحاب الحامية والأهالي من الخرطوم. ومنذ ١٤ يناير أبرقت الحكومة تستفسر من بارنج عن إمكان إخلاء الخرطوم من الجيش والأهالي. ولما كان «بارنج» قد عجز في الوقت نفسه عن إقناع عبد القادر حلمي باشا، وزير الحربية في وزارة نوبار الجديدة بتولي عملية إخلاء السودان؛ لأن عبد القادر طلب عدم إذاعة النبأ (نبأ التخلي عن الخرطوم) على غير ما كان يريد بارنج، فقد صار بارنج يعتقد ألَّا مناص من استخدام ضابط بريطاني للقيام بعملية الإخلاء. ولذلك تضمَّن جوابه في ١٦ يناير على برقية جرانفيل، إلى جانب تأكيده صعوبة عملية الانسحاب من الخرطوم؛ سؤال حكومته أن تبعث فورًا بضابط بريطاني ليذهب إلى الخرطوم مزودًا بكل السلطات المدنية والعسكرية لإجراء الإخلاء.

تعليمات حكومة المستر غلادستون إلى غرودون:

وفي ١٨ يناير ١٨٨٤م صدرت التعليمات «التي وضعها جرانفيل» إلى غوردون: «إن حكومة جلالة الملكة تريد أن تسافروا دون تأخير إلى سواكن (في الأصل واستُبدلت بها في الكتاب الأزرق كلمة مصر) كيما تقدِّم لها تقريرًا عن الحالة العسكرية في السودان، وعن الوسائل التي يلزم اتخاذها لضمان سلامة الحاميات المصرية التي لا تزال في أماكنها هناك، والسكان الأوروبيين في الخرطوم. فعليكم أن تفحصوا وتقرروا أفضل الوسائل الممكن اتخاذها للتمكن من إخلاء السودان؛ وذلك لأجل صيانة الأمن وإدارة موانئ البحر الأحمر التي هي تحت سيادة الحكومة المصرية. وفي الوقت نفسه مطلوب منكم أن تهتموا اهتمامًا خاصًّا بالوسائل الفعالة التي يجب اتخاذها لردع الحركة الثورية وجلاء القوة المصرية بحيث لا ينجم عن ذلك ما يعزز تجارة الرقيق؛ وأن تأخذوا التعليمات اللازمة من وكيل الملكة وقنصلها الجنرال في القاهرة الذي بواسطته ترسلون تقاريركم، وأنتم معتبرون وكيلًا ومفوضًا لإتمام أية مأمورية أخرى تريد الحكومة المصرية إناطتكم بها بواسطة السير إفلن بارنج، ويصحبكم الكولونيل ستيوارت ليشارككم في المأمورية المعهود بها إليكم، وحين وصولكم إلى مصر تتخابرون من السير إفلن بارنج، الذي يقرِّر بالاتفاق معكم إذا كان من الواجب ذهابكم فورًا إلى سواكن، أو التوجه بشخصكم، أو إرسال الكولونيل ستيوارت إلى الخرطوم بطريق النيل.»

ومما يلاحظ على هذه التعليمات:

أوَّلًا: أنها أرادت التوفيق بين ما عرضه «ولسلي» على غوردون في مقابلتهما يوم ١٥ يناير؛ وهو أن يذهب غوردون لوضع تقرير عن الحالة في السودان، وبين ما طلبه «بارنج» من «جرانفيل» في ١٦ يناير؛ وهو إرسال ضابط بريطاني لإجراء عملية إخلاء السودان. ولكن التعليمات اقتصرت على أن تطلب من غوردون مجرد التقرير عن الوسائل الفعالة للتمكين من إخلاء السودان؛ أي إن التعليمات لم تعطِ غوردون سلطات تنفيذية، بل ظلت مهمته بمقتضى هذه التعليمات مهمة تقريرية فقط.

ثانيًا: أنها بالنص على أن يعتبر غوردون نفسه مفوضًا لإتمام أية مأمورية أخرى تشاء الحكومة المصرية إناطته بها عن طريق بارنج؛ قد مهدت الطريق لإدخال تعديل سوف يكون جوهريًّا على الغرض الأساسي «التقريري» البحث الذي تحدثت عنه التعليمات في فقراتها الأولى. فمع أن عبارة التفويض لإتمام المأمورية الأخرى هذه تبدو مبهمة وغير واضحة، فلا مجال للشك في أن المقصود منها أن يتولى غوردون أية مهمة عملية

«تنفيذية» قد تكلفه بها الحكومة المصرية عن طريق إفلن بارنج. ولا يمكن أن يكون قد فات على «جرانفيل» أو غاب عن ذهنه وهو يضع هذه التعليمات ما طلبه «بارنج» في برقية ١٦ يناير (أي قبل يومين فقط من اجتماع ١٨ يناير وإصدار هذه التعليمات) من حيث إرسال ضابط بريطاني مزود بسلطات كاملة مدنية وعسكرية للإشراف على عملية الإخلاء.

أَمَّا لماذا أدرجت التعليمات هذا التكليف التنفيذي في عبارة مبهمة؛ فمردُّه إلى جواب غلادستون السالف الذكر في ١٦ يناير على البرقية التي أَعَدَّها «جرانفيل» ليرسلها إلى «بارنج» بشأن تهيئة غوردون للذهاب إلى السودان في مهمة تقريرية فقط، فقد سبق أن ذكرنا أن غلادستون في تعليقه على هذه البرقية أصرَّ على أن تكون مهمة غوردون استشارية تقريرية بحتة. ولذلك فقد أراد «جرانفيل» متأثرًا بموقف غلادستون هذا أن يُجنب الحكومة البريطانية تحمل أية مسئولية عن بعثة غوردون إلى السودان.

على أن الذي يعنينا من هذا كله ثلاثة أمور:

(أ) أن غوردون فهم الآن أن مهمته استشارية تنفيذية معًا، وليست استشارية تقريرية فقط على نحو ما فهم أوَّلًا عند مقابلته مع اللورد «ولسلي» في ١٥ يناير ١٨٨٤م. ولقد أكدت تعليمات ١٨ يناير هذا الفهم عنده. ويتضح ذلك من «مذكرة» وضعها غوردون عن مهمته، وهو لا يزال في طريقه في عرض البحر «من دوفر إلى بورسعيد» في ٢٢ يناير، وقبل وصوله إلى بورسعيد بيومين، وهي مذكرة بعث بها إلى حكومته في حينه وجاء فيها:

(١) «أفهم أن حكومة جلالة الملكة قد وصلت إلى قرار لا رجعة فيه (أو لا نقض له) بألَّا تأخذ على عاتقها «أو تتعرض» لذلك الواجب الثقيل؛ واجب إنشاء وإعطاء أهل السودان في المستقبل حكومة عادلة. وأن حكومة جلالة الملكة نتيجة لهذا قد صممت على أن تُرجع إلى هؤلاء الناس استقلالهم، وألَّا تجيز للحكومة المصرية بعد الآن التدخل في شئونهم.»

(٢) «ولهذا الغرض قررت حكومة جلالة الملكة إرسالي إلى السودان؛ لأضع ترتيبات إخلاء هذه البلاد، وانسحاب (نقل) الموظفين والجنود المصريين منها بأمان.»

(ب) أن غلادستون عندما وافق على بعثة غوردون كان يعتقد أن مهمته تقريرية استشارية فقط؛ لأن ذلك ما كان قد أوضحه هو نفسه لوزير خارجيته «جرانفيل» في

تعليقه الذي ذكرناه على برقية ١٦ يناير إلى بارنج؛ ولأن التعليمات التي صدرت لغوردون في ١٨ يناير جعلت مهمته تقريرية استشارية؛ ولأن الجزء الخاص منها «بإتمام أية مأمورية أخرى شاءت الحكومة المصرية إناطته بها» جاء غامضًا، ولا تدل هذه العبارة في ظاهرها على أن تغييرًا محسوسًا قد طرأ على المهمة بسببها؛ ولأن التقرير الذي وصل غلادستون عن الاجتماع الذي حصل مع غوردون في وزارة الحربية يوم ١٨ يناير لم يذكر شيئًا عن «الإخلاء». وقد وضع هذا التقرير وزير الحربية هارتنجتون؛ بل وضع هذا التقرير بما يدل على أن مهمة غوردون إنما هي استشارية تقريرية فقط. وفي هذا التقرير أرفق هارتنجتون المذكرات (Notes) التي كتبها غوردون بناء على سؤال «ولسلي» له في مقابلة ١٥ يناير بينهما، وقد سبق ذكر هذه المذكرات، وتدل على أن غوردون أعلن وقتئذٍ إدراكه بأن مهمته استشارية تقريرية.

وقد أبرق غلادستون من «هواردن» (Howarden) مكان إقامته في ١٩ يناير ١٨٨٤م إلى لندن بموافقته على إرسال غوردون إلى السودان. ولم تكن هذه الموافقة بناء على أنه اعتمد الوثيقة التي كتبها «جرانفيل» وتضمَّنت التعليمات الصادرة إلى غوردون، ولكنها كانت بناء على تقرير اللورد هارتنجتون عن اجتماع ١٨ يناير الذي وصله.

(ج) أن «بارنج» لم يسعه أن يفسر ما جاء في الفقرة المتعلقة بتفويض غوردون تأدية المهمة (المأمورية) التي قد تكلفه بها الحكومة المصرية — من التعليمات الصادرة إلى غوردون — إلَّا أنه استجابةً لما طلبه «بارنج» من حيث إرسال ضابط بريطاني كي يشرف على عملية إخلاء السودان. فسهل عليه إذن من الناحية العملية أن يقرن في ذهنه بين الصفتين الاستشارية والتنفيذية اللتين صارتا لمهمة غوردون.

أمَّا هذا التضارب خصوصًا بين فهم غلادستون لحقيقة مهمة غوردون في السودان، وفهم هذا الأخير لمهمته، فقد كان منشأ الصعوبات التي أدت في النهاية إلى فشل هذه المهمة، ذلك الفشل الذي أسفر عنه مقتل غوردون، وسقوط الخرطوم وضياع السودان.

ولما كان غوردون هو الرجل المناط به تنفيذ التعليمات الصادرة إليه، فقد توقف تصريف الأمور على الصورة التي فهم أو أراد أن يفهم بها تعليمات حكومته. ولذلك فقد وقعت عليه المسئولية أكثر من أي فرد آخر وأكثر من غلادستون نفسه في تقرير ما إذا كان ممكنًا إخلاء الخرطوم وإنقاذ الحاميات المصرية المبعثرة في السودان في الوقت المناسب، أو أن ذلك صار متعذرًا بسبب ضياع الفرصة.

(٢) إضافة في القاهرة إلى تعليمات غوردون

في ٢٤ يناير ١٨٨٤م وصل غوردون إلى القاهرة، وفي اجتماع عُقد في نفس اليوم وحضره غوردون، ونوبار (رئيس الوزارة) وستيوارت، وبارنج، والسير إفلن وود للبحث فيما إذا كان يحق للسير إفلن بارنج بناء على السلطة المعطاة له من اللورد جرانفيل إصدار تعليمات ثانية إلى غوردون؛ تقرر فعل ذلك. وفي اليوم التالي تسلَّم غوردون من بارنج تعليماته الجديدة (٢٥ يناير ١٨٨٤م)، وقد اشترك في وضعها مع «بارنج» غوردون نفسه، والغرض منها تسجيل آراء الحكومة المصرية بشأن الإجراءات الواجبة:

أوَّلًا: لتأمين سلامة الحاميات المصرية التي لا تزال محتفظة بمراكزها في السودان، وسلامة السكان الأوروبيين في الخرطوم.

ثانيًا: لتدبير خير الوسائل التي يمكن بها تنفيذ إخلاء داخل السودان، وانسحاب الأهالي والحاميات المصرية بسلام من الداخل.

ثالثًا: لإرجاع البلاد لأولئك السلاطين الذين كانوا يحكمونها عندما فتحها محمد علي، والذين لا تزال سلالاتهم موجودة بالبلاد.

وفي ٢٦ يناير صدر فرمان بتعيين غوردون حكمدارًا للسودان. وفي نفس اليوم صدر أمر من الخديوي توفيق إلى غوردون يُعتبر مكملًا ومفسرًا للتعليمات الجديدة التي تسلَّمها غوردون في اليوم السابق؛ جاء فيه: «تعلمون أن الغرض من حضوركم هنا ومن تعيينكم إلى السودان أن تضعوا موضع التنفيذ إخلاء هذه الأراضي، وأن تعملوا على انسحاب جنودنا والموظفين المدنيين، والذين يرغبون من السكان في مغادرة البلاد مع مقتنياتهم إلى مصر. ولنا الثقة في أنكم ستتخذون الإجراءات الفعالة لتأدية مهمتكم في هذه الناحية، وأنه بعد تمام الإخلاء عليكم اتخاذ الخطوات اللازمة؛ لإقامة حكومة نظامية في مختلف مديريات السودان؛ لتأمين النظام ووقف الكوارث وما يدعو لتحريك الثورة …» وذكر نعوم شقير فحوى هذا الأمر في قوله: «إن الغرض من إرسالكم إلى السودان إرجاع الجنود والموظفين الملكيين والتجار إلى مصر، وذلك مع حفظ النظام في البلاد؛ بإعادتها إلى سلالة الملوك الذين حكموها قبل الفتح المصري. ولنا مزيد الثقة أنكم تتخذون أفضل الطرق لإتمام هذه المهمة طبق رغبتنا والسلام.»

وتلك كانت تعليمات واضحة صريحة أدخلت تعديلًا جوهريًّا وحاسمًا على مهمة غوردون. ولم يعد من الآن أي مجال هناك للشك أو للتردد، في أن هذه المهمة قد انتقلت

نهائيًّا من مهمة استشارية تقريرية إلى أخرى تنفيذية، سواء اتفق ذلك أم لم يتفق مع الغرض الأساسي من بعثة غوردون إلى السودان. ولم يعد على الأقل المطلوب من غوردون تدبير إخلاء الخرطوم، بل صار مطلوبًا منه الآن تدبير إخلاء السودان بأجمعه. وزيادة على ذلك صار عليه أن يعمل لإنشاء الحكومة النظامية التي تتولى شئون الحكم بعد إخلاء السودان من الحاميات المصرية، وبعد التخلي عنه.

ولقد توقَّف تنفيذ التعليمات التي لديه، سواء منها ما صدر في لندن في ١٨ يناير، أو ما صدر في القاهرة في ٢٥، ٢٦ يناير ١٨٨٤م على الطريقة التي سوف يمارس بها غوردون عند بلوغه الخرطوم تلك السلطات الواسعة، التي أعطتها له التعليمات والفرمان الخديوي. ولقد كان واضحًا كذلك من أول الأمر أن غوردون سوف يلقى كل معاونة من حكومته في تأدية مهمته، ولكن بشرط واحد يجب أن نذكره دائمًا؛ هو ألَّا يتسبب غوردون نفسه بمسلكه في توريط حكومته في عمليات عسكرية في السودان، أو إطالة مكثه في هذه البلاد مدة أكثر مما ينبغي.

(٣) غوردون يخطئ تقدير الموقف في السودان

في ٢٦ يناير ١٨٨٤م غادر غوردون القاهرة في طريقه إلى السودان. وكان من هذا الوقت المبكر أن ارتكب غوردون عدة أخطاء جسيمة، كانت من العوامل الفعالة في فشل مهمته؛ مبعثها أنه أخطأ فهم حقيقة الثورة في السودان، كما أخطأ في تقدير قوة هذه الثورة من جهة، وفي وزن أثر سمعته وشهرته على الموقف في السودان من جهة ثانية. وعلى ذلك فإنه بدلًا من أن يصحب معه قوة كبيرة من الجند لإمداد حامية الخرطوم، والاستعانة بها على تنفيذ الإخلاء؛ اكتفى غوردون بأن اصطحب معه إلى جانب الكولونيل ستيوارت ياوره إبراهيم فوزي. ولقد كانت مفاجأة للأهلين الذين استقبلوه عند وصوله إلى الخرطوم في ١٨ فبراير ١٨٨٤م، عندما وقف يقول: «وقد جئتكم وحدي غير مصحوب بالعساكر والأسلحة؛ اعتمادًا على معونة الله وولائكم للحكومة.» وذلك حينما كانت الثورة منتشرة في أرجاء السودان، وحينما كانت الخرطوم نفسها مهددة بالدراويش، يضربون الحصار الشديد عليها في أي وقت. وتحير الناس في معرفة الوسيلة التي يستطيع بها غوردون تأدية مهمته بنجاح، دون أن يكون لديه جيش كبير. فيذكر «سلاطين» في كتابه «السيف والنار في السودان» «مجرد أن غوردون جاء إلى الخرطوم من غير أن تأتي معه قوة تسنده، نهض دليلًا عند هؤلاء الناس على أنه إنما يعتمد على نفوذه الشخصي في تأدية

مهمته. بينما كان واضحًا كل الوضوح للذين فهموا الموقف، أن النفوذ الشخصي في هذه المرحلة ليس إلَّا نقطة في محيط.»

وأمَّا غوردون نفسه فكان — على ما يبدو — واثقًا (وهذا مثل آخر من أمثلة خطأ التقدير) أنه سوف يعيد الهدوء والسلام إلى السودان، ويقضي على ثورة أو ادعاءات المهدي في خلال شهر واحد. ثم وهو في طريقه إلى الخرطوم يبرق إلى بارنج من بربر في ١١ فبراير ١٨٨٤م: «أفهم أنك تريد تهدئة البلاد من غير إراقة الدماء، وأن تتألف حكومة وطنية؛ وكذلك لأسباب متعلقة بالرأي العام، ألَّا أقوم بأية مخاطرة. سأصدع بتنفيذ أوامرك. ويقيني أني لست دعيًّا إذا أكدت لك أن لديَّ كل أمل في النجاح، وفي عدم التعرض لأية مخاطر، لقد استُقبلت استقبالًا طيبًا في كل مكان.»

هذه الثقة وهذا التفاؤل لم يكن هناك في الحقيقة ما يبعث عليهما فيقول أوكلاند كولفن (Auckland Colvin) في كتابه عن «بناء مصر الحديثة»: «لا شك في أن الحكومة البريطانية ومبعوثها قد تغاليا في تقدير النفوذ الذي في وسع الأخير استخدامه في السودان، بعد أن تغيرت الظروف هناك، فإن غوردون باشا وهو ممثل الخديوي إسماعيل وفي أوج سلطان هذا الخديوي، ولا شيء عليه أن يفعله سوى الاشتباك مع تجار الرقيق؛ إنما هو رجل يختلف كل الاختلاف عن الجنرال غوردون الذي هو مبعوث توفيق باشا؛ أي توفيق الذي توليه إنجلترا المسيحية حمايتها، وكان حتى الأمس القريب فقط حبيس جيشه المصري الثائر عليه، وهذا إلى جانب أن الخصم الذي يجب على غوردون منازلته الآن هو محمد أحمد المهدي.»

وثمة سبب آخر لعموم التفاؤل: هو أن غوردون أخطأ في فهم الثورة وتقدير خطورتها. فهو يبعث من أسوان (وهو في طريقه إلى الخرطوم) إلى بارنج في أول فبراير ١٨٨٤م تقريرًا مطولًا عن الموقف في السودان، يتضح منه عدم فهمه وخطأ تقديره لخطورة الموقف؛ حيث يقول إن الثورة ربما كانت أمرًا جديًّا وجديرًا بالتخوف منه، ولكنها لم تكن قط خطيرة، وليست ذات خطورة الآن إلَّا بسبب ضعف الحكومة المصرية ورخاوتها؛ أي استنفاد قوة هذه الحكومة. واعتقد غوردون خطأ ألَّا خطر من الثورة يتهدد مديريات بحر الغزال وخط الاستواء ودارفور.

أمَّا الأخطاء التي ارتكبها غوردون نتيجة لاستهانته بالثورة وفهمه الموقف على غير حقيقته فكانت كثيرة، تضافرت في النهاية على جعله يفشل في مهمته.

من ذلك أن غوردون علم وهو لا يزال بالقاهرة أن «فالنتين بيكر» قد أُرسل لقتال عثمان دقنة في السودان الشرقي. فعقد آمالًا عظيمة على أن نجاح «بيكر» في تشتيت قوى عثمان دقنة سوف يوهن كثيرًا حماس المهدي، ويعوق في الوقت نفسه الثوار عن إرسال قواتهم إلى منطقة النيل؛ أي إلى الخرطوم. ولكن «فالنتين بيكر» لم يلبث أن انهزم — كما عرفنا — في واقعة التيب الثانية في ٤ فبراير ١٨٨٤م، ووصلت أخبار هذه الكارثة غوردون وهو في بربر — في طريقه إلى الخرطوم — في ١١ فبراير. وبعد أن بقي غوردون الليل بطوله يفكر في الوسيلة التي يمكنه أن يمحو بها أثر هذه النكبة، استقر رأيه على أن يعلن على الملأ — كما كتب زميله الكولونيل ستيوارت — انفصال السودان عن مصر انفصالًا تامًّا، وتعيين موظفين سودانيين في جميع الوظائف الهامة، وتشكيل قوات عسكرية محلية. وكان غوردون قد أبرق من أسيوط إلى حسين باشا خليفة مدير بربر، يخبره بأنه قد سُمي «واليًا مفوضًا على السودان»، ويقول إنه عند وصوله «سيعزل جميع الأتراك والمصريين، ويولي حكامًا من أهل البلاد؛ ليعيد الحكم كما كان قبل الفتح المصري، وأنه أعفاهم من الأموال الأميرية المتأخرة لغاية سنة ١٨٨٣م ومن دفع الأموال من سنتين في المستقبل، وأنه خفف الضرائب إلى نصف ما كانت عليه، وألغى الأوامر الصادرة بمنع الرقيق، وأذن لهم في المعاملة بعضهم مع بعض.» ثم إنه عند وصوله إلى كورسكو، أرسل «غوردون» إلى حسين باشا خليفة «كتابًا معنونًا باسم محمد أحمد يسميه فيه سلطانًا على كردفان»، وطلب من حسين خليفة إرسال هذا الكتاب إلى المهدي مع هدايا، ففعل حسين خليفة.

ولكن خطورة هذه الإجراءات التي صدرت عن غوردون في أسيوط وكورسكو، كانت لا تعدل خطورة الإجراء الذي اعتزم أن يتخذه الآن في بربر؛ من حيث إطلاع كل المسئولين السودانيين في هذه المديرية، التي بقيت على ولائها للحكومة المصرية حتى هذا الوقت على عزم الحكومة المصرية إخلاء السودان.

فقد عقد غوردون في ١٣ نوفمبر ١٨٨٤م مجلسًا «سريًّا»، حضره المدير حسين خليفة والعمد والأعيان، فتكلم غوردون عن نواياه التي سبق أن أبرق بها — كما تقدم — إلى حسين خليفة من أسيوط. فأبلغهم «أن الجناب العالي ترك السودان لأهله، «وأنه» قادم إلى السودان بقصد إرجاع العساكر إلى مصر ليس إلَّا». وأطلعهم على خطاب الخديوي له؛ وهو أمر الخديوي توفيق لغوردون في ٢٦ يناير ١٨٨٤م الخاص بإخلاء السودان، وانسحاب الجنود والموظفين المصريين ومن يرغب من السكان وإرجاعهم إلى مصر. ثم

أعلن غوردون أن الحكومة تتحمل نفقات الذين يريدون السفر إلى مصر. وعزل غوردون الحكام «الأتراك» وشكَّل مجلسًا من الوطنيين للحكم بالشورى، وأصدر منشورًا صرح فيه بتسمية محمد أحمد سلطانًا على كردفان، وفتح الطريق بينه وبين بربر بعد أن كان مقفلًا. وألصق منشورًا على «باب المديرية، وباب الضبطية، وفي شوارع المدينة»، بأن «المديرية من الآن فصاعدًا مستقلة عن القاهرة، وإنما تخضع لسلطان غوردون نفسه كحكمدار للسودان، ومندوب للحكومة البريطانية.»

وتلك كانت جميعها إجراءات على جانب عظيم من الخطورة. ومن أول الأمر كان اتخاذ هذه الإجراءات بمثابة الحكم الذي يصدر بالفشل المحقق على مأمورية غوردون في السودان.

فأوَّلًا كان اطلاع مدير بربر وأعيانها إلخ على كتاب الخديوي توفيق لغوردون، أو ما صار يُعرف باسم الفرمان السري، «خطأ تقدير»، وهذا أقل ما يوصف هذا العمل به، فمن المعروف أن عبد القادر حلمي رفض الذهاب إلى السودان عندما علم أن الحكومة تنوي إذاعة الغرض من مأموريته قبل أن تكون لديه الفرصة أولًا لعمل الترتيبات التي تمكنه من تنفيذ هذه المأمورية بنجاح، وعلاوة على ذلك كان من رأي الكولونيل ستيوارت (رفيق غوردون) أن الإجراء المعقول والأكثر حكمة، هو الامتناع عن إذاعة غرض الحكومة على الناس، وليس نشر أو إذاعة أنها قررت الإخلاء (إخلاء السودان). وذلك كان أيضًا رأي رئيس الوزارة المصرية نوبار باشا.

حقيقة، إن غوردون لم ينشر رسميًّا؛ أي يصدر منشورًا أو إعلانًا يتضمن نص هذا الفرمان الخديوي أو فحواه، ولكن كان كافيًا أن يُطْلِعَ غوردون هؤلاء الأعيان عليه في هذا الاجتماع السري؛ ليذيع الخبر بسرعة كبيرة.

ولذلك إذن وصف «ستيوارت» هذا العمل من جانب غوردون بأنه «قفزة في الظلام» (Leap in the dark)، وقال عنه الأب أوهر والدر (Ohrwalder) (من أعضاء الإرسالية الكاثوليكية النمسوية في الدلن، وأَسَره المهديون عند سقوطها في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢م): «إنه الخطأ الذي سدد به غوردون إلى نفسه ضربة الموت وقضى به على مهمته.»

وأشار إليه السير ريجينالد ونجت (Reginald Wingate) «حكمدار السودان ١٨٩٩–١٩١٦م» بأنه «المنشور ذو الأثر المميت الذي أضاع السودان.» ويقول «كرومر» إن «ونجت» أبلغه أن بحوثه في هذه المسألة جعلته يصل إلى نتيجة تقرر أن صعوبات الجنرال غوردون زادت زيادة عظيمة؛ بسبب هذا الإجراء الذي اتخذه في بربر. أمَّا غوردون نفسه فيبدو أنه اعترف، ولكن بعد فوات الفرصة، بهذا الخطأ الذي ارتكبه في بربر. فكتب في «جورناله»

وقد اشتد الحصار عليه في الخرطوم في ٩ نوفمبر ١٨٨٤م: «إذا حصل المهدي على هذا الفرمان «السري» لازدهى بنفسه عجبًا وخيلاء. ومع هذا فقد يكون عرف به؛ لأني أطْلعت عليه (وأنا لا علم لي جيدًا بمحتوياته) حسين باشا خليفة.»

ومن الثابت أن المهدي عرف بقرار الحكومة المصرية إخلاء السودان، وأن تصبح حدودها منكمشة في الجنوب إلى وادي حلفا، إن لم يكن من الذين أطلعهم غوردون في بربر على «الفرمان السري»، فعلى حسب أقوال بعض المعاصرين إن المهدي وهو في الأبيض بلغه عن طريق الزبير رحمت باشا قرار حكومة القاهرة.

وعلى ذلك فقد أخذ المهدي يدعو للانضمام إليه أولئك الذين ظلوا مترددين حتى هذا الوقت، وبيَّن لهم عدم جدوى الولاء لحكومة تتهيأ لإخلاء البلاد ومغادرتها بأقصى سرعة. وذهب إليه كل أولئك الذين وإنْ لم يرغبوا أصلًا في الانضمام إلى الثوار؛ جعلهم الخوف من التعرض لغضب المهديين بعد انسحاب الحكومة، يبادرون إلى الانضواء تحت لوائه. كتب عن هؤلاء الكولونيل «ستيوارت» في أحد تقارير في ٢٩ فبراير ١٨٨٤م: «إن أهل القرى على جانبَي النهر أبلغوه، إذا لم تحمِهم الحكومة في حالة زحف الثوار عليهم، فإنهم سيضطرون للانضمام إليهم دفاعًا عن أنفسهم.» وقال السير هنري غوردون، شقيق الجنرال غوردون: «إن غوردون — كما يرى من جورناله — اعتبر إصدار منشور بنية التخلي «عن السودان» كان عملًا خاطئًا. ولكنه فعل هذا على أمل أن تساعد إذاعة الخبر على تيسير عملية سحب الحاميات. ومما تجدر ملاحظته أن جميع الأعيان الذين حضروا «الاجتماع في بربر» انحازوا إلى تأييد قضية المهدي.»

وقال حسين خليفة في كلام له فيما بعد، نقله «سلاطين» في كتابه: «لقد قلبت الموقف رأسًا على عقب قراءة غوردون في المتمة منشور التخلي عن السودان. وكان هذا بطريقٍ غير مباشر السبب في سقوط بربر «في أيدي المهديين» … لقد منعته في بربر من اتخاذ هذه الخطوة القاتلة، ولا أدري ما الذي حرضه على نبذ نصيحتي بعد ذلك مباشرة.»

وكان من بين الذين تركوا خدمة الحكومة وانضموا إلى المهدي الحاج علي ود سعد أمين المتمة الذي أطلعه غوردون على نوايا الحكومة. وقد أخطأ غوردون عندما فعل ذلك؛ لأن إبلاغ علي ود سعد النبأ كان بمثابة التوكيد لما سبقت إذاعته في بربر؛ ولأن علي ود سعد — الذي صار فيما بعد من كبار رجال المهديين، كان لا يزال مترددًا، ويشك في أن الشيخ محمد أحمد هو المهدي المنتظر حقيقة، فقرر الآن الانضمام إلى المهدي. ويقول الأب «أوهر والدر»: إن الحاج علي ود سعد قبل وفاته بقليل كان يعلل إقدامه على ترك الحكومة

بقوله: «إنه كان لا يستطيع البقاء مواليًا لحكومة تنوي أن تتخلى عنه بعد ذلك؛ لأنه لو فعل هذا لكان تسبب في أن ينتقم المهدي من شخصه. لقد كان كل إنسان في هذا الوقت لا يفكر إلَّا في نفسه. وغوردون لم يكن يفكر إلَّا في كيف ينقذ نفسه وينقذ المصريين. ونحن كذلك لم نكن نفكر إلَّا في كيف ننقذ أنفسنا، ونتجنب انتقام المهدي بانحيازنا إلى جانبه …»

ومع ذلك فهناك ما ينهض دليلًا على أن غوردون عندما أبلغ الحاج علي ود سعد وغيره من المسئولين في المتمة رغبة الحكومة في إخلاء السودان لم يكن يريد أن يبقى هذا الخبر سرًّا مكتومًا. لقد قرأ غوردون «الفرمان السري»، وكان غرضه من إذاعة نبأ تقرير الحكومة إخلاء السودان، وترك السودانيين يستقلون بحكم أنفسهم بأنفسهم؛ أن يحير هؤلاء في قرار التخلي والاستقلال هذا حافزًا لهم على الإسراع بتنظيم حكومتهم. كما اعتقد أن إذاعة خبر الإخلاء سوف يسهل انسحاب الحاميات المصرية من الداخل.

وثمة خطأ آخر ارتكبه غوردون في بربر كذلك: هو إعلانه أن الأوامر الصادرة بمنع الرق وتجارة الرقيق قد أُلغيت، فقد كان مما يهتم به الأعيان الذين جمعهم غوردون معرفة ما إذا كانت الحكومة مصممة على تنفيذ معاهدة إلغاء الرقيق المعقودة مع بريطانيا في ٤ أغسطس ١٨٧٧م. فلما سُئل غوردون في ذلك أجاب بالنفي. وكانت هذه المسألة منشأ المنشور الذي أصدره بإلغاء الأوامر الصادرة بمنع الرقيق. وكان من رأي غوردون أن من العبث التمسك بإلغاء تجارة الرقيق عندما تقرر التخلي عن السودان وإخلاؤه. ولكن استصدار المنشور بإباحة تجارة الرقيق أثار عاصفة من السخط والاحتجاج ضد غوردون نفسه في إنجلترا من جهة. ثم إنه كان بمثابة توكيد آخر بأن الحكومة تعتزم حقًّا إخلاء السودان؛ وهو قرار أجمع المعاصرون على أنه أثار دهشة الناس، وكان لا يصدقه أحد في أول الأمر «لغرابته» عليهم. وأخيرًا فقد ساعد على أن تزيد ثقة تجار الرقيق في أنفسهم، وهم الذين تقوم الثورة على أكتافهم.

(٤) إجراءات غوردون

ووصل غوردون إلى الخرطوم في ١٨ فبراير ١٨٨٤م. وعلى الفور بدأ ينشط لتأدية مهمته؛ يخطب الناس، ويدخل إصلاحات عديدة على الإدارة، ويفتش الحاميات، ويتخذ الترتيبات لإرسال الجنود المصريين إلى مصر، وكذلك عائلات الذين هلكوا مع «هيكس»، والمرفوتين من الموظفين والكتَّاب، ثم التجار وغيرهم من المصريين الذين يريدون العودة إلى مصر.

وكتب «فرانك باور» مراسل جريدة التيمس الذي بقي بالخرطوم بعد حادث هيكس؛ كتب في ١٦ فبراير:

> أن المنشورات قد أُلصقت على الجدران في شوارع الخرطوم، بأن الضرائب أُنقصت إلى النصف، وأن الرقيق وتجارته قد صار مسموحًا بها تمامًا، وبأن المهدي صارت تسميته سلطانًا على كردفان.

هذا المنشور الذي وزعه غوردون على أهل الخرطوم وضواحيها أثبته نعوم شقير في كتابه ونصه:

> إن السودان قد فُصل عن مصر فصلًا تامًّا، وقد جئتكم حاكمًا مفوضًا عليه، فجعلت محمد أحمد سلطانًا على كردفان، وألغيت الأوامر الصادرة في منع تجارة الرقيق، وأغضيت عن المتأخر من الضرائب لغاية سنة ١٨٨٣م، وعن ضرائب سنتين في المستقبل. وسأجعل حكومة وطنية من أهل البلاد ليحكم السودان نفسه بنفسه، وقد ندبت الشيخ عوض الكريم أبا سن ليكون مديرًا على الخرطوم.

وكان الغرض من إذاعة أغراض الحكومة بالصورة التي تضمنها هذا المنشور، كسب تأييد الناس للحكومة، وتسهيل مهمة الانسحاب من السودان. واعتقد كثيرون أن ذلك الذي منحه غوردون في هذا المنشور لأهل السودان ما كان في وسع هؤلاء أن يفوزوا به من المهدي نفسه.

ومع ذلك فإن هذه المنشورات والإجراءات لم تفد كثيرًا في التأثير على أهل السودان عمومًا، وأهل الخرطوم خصوصًا. لقد كان إعلان تعيين المهدي مثلًا سلطانًا على كردفان مثار العجب والدهشة؛ لأن المهدي كان يحكم فعلًا في كردفان، وكان طبيعيًّا أن يعتبر المهدي إجراء غريبًا ذلك الذي جعل غوردون يعطيه إقليمًا استولى هو عليه نفسه بحد السيف فعلًا. ثم إن غوردون عندما جاء إلى السودان لم تأتِ معه قوات عسكرية تسنده في سياسته، وكان المهدي محقًّا لذلك في اعتقاده أن غوردون لن يستطيع بالقوات التي لديه في الخرطوم انتزاع الكردفان منه.

ويقول نعوم شقير: «ولم تُعلم الحكمة التي أرادها غوردون في إنشاء الغرض من رسالته لأهل السودان، ثم في تسمية محمد أحمد سلطانًا على كردفان. فإن محمد أحمد

قد أصبح بعد واقعة شيكان سلطانًا معنويًّا على السودان كله، وسلطانًا فعليًّا على جميع السودان الغربي، فهل يحتفل بعد بلقب «سلطان على كردفان» من حكومةٍ جَرَّدَ سيفَه لقتالها، وقهر جنودها المرة بعد المرة. وما الفائدة في إعطائه هذا اللقب رسميًّا؟ ثم ما الفائدة في تبليغ الأهلين قصد الحكومة في إخلاء السودان في مثل تلك الأحوال، سوى إظهار العجز أمام المهدي، وحمل الأهلين الذين كان لهم بقية أمل في الحكومة على تركها بتاتًا، والانضمام إلى المهدي قبل فوات الفرصة؟!»

في فبراير ١٨٨٤م خرج «ستيوارت» من الخرطوم في استطلاع على النيل الأبيض؛ ليقف على مدى تأثر الأهلين بهذه المنشورات في صالح الحكومة، وصحب معه لمساعدته في هذه المأمورية شيخ الدويم حسين عبد الرحيم، وقاضي الكلاكلة عبد القادر. ولكن ستيوارت لم يستطع التقدم بباخرته أبعد من الدويم، التي قُوبلوا عند وصولهم إليها بالنار يطلقها عليهم الثوار من كل جانب. ثم إن الشيخ عبد القادر قاضي الكلاكلة لم يلبث بعد هذه الرحلة الاستطلاعية أن انضم إلى معسكر المهدي. ثم كان لفشل هذه الرحلة في تأمين الأهالي أكبر الأثر في إهاجة الخواطر وبلبلة الأفكار في الخرطوم ذاتها لدرجة أن غوردون اضطر — ولما تمضِ أيام قليلة على وصوله الخرطوم — إلى إصدار منشور جديد حشده هذه المرة بعبارات التهديد والوعيد ضد أولئك الذين لا يثبتون على ولائهم للحكومة. وفي هذا المنشور — الذي أرسله «بارنج» طيَّ رسالته إلى «جرانفيل» في ٢٧ فبراير، قال غوردون: إن جنودًا بريطانيين في طريقهم الآن إلى الخرطوم، وإنهم سيصلونها بعد أيام قليلة. وعندئذٍ ينال نصيبهم من العقوبة كل أولئك الذين لا يزالون يسلكون سلوكًا سيئًا.

ولكن دعاة المهدي ووكلاءه كانوا عندئذٍ ينشطون نشاطًا عظيمًا في نشر الدعوة، ويشعلون الثورة في كل أنحاء السودان. بل لقد كان واضحًا في فبراير ١٨٨٤م (أي عند وصول غوردون إلى الخرطوم) أنه لن ينجح في تحقيق الغرض الأساسي من مأموريته إذا هو لم يسرع في التو والساعة ودون أي تأجيل أو إمهال في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ عملية إخلاء السودان.

وقد أوضح «أوكلاند كولفن» الإجراءات التي كان منتظرًا أن يتخذها غوردون بمجرد وصوله الخرطوم لتنفيذ التعليمات المعطاة له، فقال: إنها تتألف من ثلاثة أمور:

أوَّلًا: إخلاء الخرطوم فورًا من غير المحاربين جميعًا، والنساء والأطفال سواء كانوا أوروبيين أو غير ذلك، ممن يريدون مغادرة الخرطوم عند تنفيذ الإخلاء.

ثانيًا: تأسيس نظام للحكم في السودان بعد إخلائه، وإذا كان هذا ممكنًا ليحل محل سلطة الخديوي، ولكن على ألَّا يبقى الجنود المصريون في السودان ليساعدوا في تأسيس مثل هذا النظام للحكومة به.

ففيما يتعلق بالإخلاء: كان كل القناصل والأوروبيين قد غادروا الخرطوم، وفي ديسمبر ١٨٨٣م كانت حامية فاشودة انسحبت إلى الخرطوم، بينما كان من المنتظر انسحاب حامية الدويم وكوة وبلوغها الخرطوم في أي وقت. واستمر الانسحاب بعد وصول غوردون، وأمكن في شهر فبراير ١٨٨٤م إرسال حوالي الألف من الخرطوم إلى مصر، ولكن سرعان ما دخل التباطؤ على عملية الانسحاب والإخلاء لأسباب؛ منها: أن قسمًا كبيرًا من أهل الخرطوم كانوا لا يزالون يثقون في غوردون، وشجع وجوده بينهم على أنهم صاروا لا يريدون مغادرة الخرطوم، ومنها أن بسبب إذاعات غوردون نفسه سرى الاعتقاد بأنه ممثل الحكومة البريطانية ومندوبها في السودان، وأن نجدات من الجنود البريطانيين في طريقها فعلًا إليه، ليس لاستنفاد السودان من براثن المهدية فحسب، بل ولغرض أهم من ذلك، هو ضم السودان إلى إنجلترا، وما مجيء غوردون إلى الخرطوم إلَّا تمهيدًا لمجيء الحملة الإنجليزية المرتقبة. ومما قوى هذا الاعتقاد أن غوردون إلى جانب إعلانه أن جنودًا بريطانيين في طريقهم إلى الخرطوم أخذ يرسل إلى القاهرة الجنود المصريين «المرضى» ويستبقي الجنود السودانيين هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنه بدلًا من أن يسرع في إجراء الإخلاء، وقد صار المهديون على مسافة قريبة جدًّا من الخرطوم؛ كان يبدو أنه مهتم قبل أي شيء آخر بتأسيس الحكومة المنظمة القوية في السودان، حقيقة كان جزء من تعليمات غوردون أن يعمل لإنشاء الحكومة الوطنية التي عليها أن تتسلَّم الحكم بعد الإخلاء، ولكن اهتمام غوردون بهذه المسألة والتباطؤ الذي ظهر في تنفيذ الإخلاء أثار ليس فقط في السودان بل وفي إنجلترا كذلك الشك حول نية غوردون أن ينسحب من الخرطوم حقيقة قبل فوات الفرصة، فكان هذا الاعتقاد بقرب وصول النجدات الإنجليزية مبعث ذلك الشعور الزائف بالثقة، والطمأنينة الذي ساد الخرطوم خصوصًا، فأجل الذين أرادوا أصلًا الانسحاب من العاصمة الخروج منها. ثم إن هذه الشكوك حول نيات غوردون كانت مبعث تغير رأي الحكومة الإنجليزية نفسها في غوردون؛ حيث رجح لديها الآن أنه قد خالف التعليمات الصادرة إليه، ويعمل لتنفيذ سياسة من وضعه هو نفسه، ولا يمكن اعتبار الحكومة الإنجليزية مسئولة في شيء عنها. عبَّر عن رأي حكومة المستر غلادستون في هذه المسألة، كاتب سيرة اللورد جرانفيل وزير الخارجية اللورد إدموند فيتزموريس، فقال:

> ولقد كان من رأي آخرين أن الجنرال غوردون قد تخلى تمامًا عن الأوامر والتعليمات الأصلية التي صدرت إليه، حتى إن الحكومة لم تلبث أن اعتبرت نفسها بسبب ذلك متحللة من كل مسئولية. وتبعًا لهذا الرأي أقبل الجنرال غوردون بكل شهامة وبسالة على تأدية مهمته، من حيث تخليص الحامية. لقد اختار البقاء؛ ليضع موضع التنفيذ سياسة هي من صنعه، ولا يجب أن تُبذل دماء البريطانيين وأن تُنفق أموالهم دون حساب وكما لو كانت مياهًا تجري، وذلك لإنقاذ جندي مهما كانت مكانته، من أثر النتائج المترتبة على رفضه متعمدًا الإذعان للأوامر التي أُعطيت له.

هذا، وفيما يتعلق بتأسيس الحكومة الوطنية أبرق غوردون إلى «بارنج» في اليوم الذي وصل فيه إلى الخرطوم (١٨ فبراير ١٨٨٤م) برسالة طويلة تناول فيها هذه المسألة بالتفصيل، فكان مما قاله أن انسحابه من الخرطوم دون أن يتمكن من تعيين خلف له يكون بمثابة الإشارة لأن تنتشر الفوضى في كل أرجاء السودان. ولو أن العنصر المصري — كما قال — يكون قد تم انسحابه. وتلك كارثة ولا ترضى الإنسانية عنها. بل إن هذه الفوضى لا مفر منها حتى إذا أمكن تعيين خلف له، ما لم يكن هذا الخلف مؤيدًا من حكومة من الحكومات وخصوصًا من الحكومة البريطانية. واقترح غوردون أن يخلفه الزبير رحمت باشا وقال عنه: «إنه وحده الذي له القدرة على الحكم في السودان، والذي يرضى به السودانيون جميعهم.»

وهكذا أثار غوردون أول وصوله إلى الخرطوم مشكلة، استغرق التفكير والجهد الذي بُذل لإيجاد حل لها أسابيع عديدة؛ وذلك حينما كان يتوقف نجاح مأموريته على عدم إضاعة يوم واحد، بل وتوفير كل لحظة من الوقت لتنفيذ الإخلاء والانسحاب سريعًا من الخرطوم قبل فوات الفرصة. لقد أراد غوردون من قبل أن يستخدم الزبير؛ لاعتقاده أن بوسع هذا مساعدته في مهمته، ورُتبت مقابلة بالفعل بين الرجلين في القاهرة في ٢٦ يناير ١٨٨٤م، بحضور إفلن بارنج، ونوبار باشا، والكولونيل ستيوارت. ولكن كل هؤلاء وغيرهم نصحوا بعد المقابلة — ولم يبدُ أثناءها أن الزبير تخلى عن اعتقاده بأن غوردون كان مسئولًا عن إعدام ولده سليمان الزبير، على يد جيسي في ١٨٧٩م، أو أنه عفا عن غوردون — نصحوا بعدم استخدام الزبير. بل كان من رأي الكولونيل واطسن (Watson) الذي خدم مع غوردون قبلًا في خط الاستواء، وكان يعرف الرجلين جيدًا أن إرسال الزبير إلى السودان معناه الموت المحقق لأحدهما؛ الزبير رحمت أو غوردون باشا

نفسه. أمَّا جواب حكومة غلادستون على اقتراح غوردون الجديد باستخدام الزبير (١٨ فبراير)، فقد جاء في برقية بتاريخ ٢٢ فبراير ١٨٨٤م إلى «بارنج» قالت فيها: «إن حكومة جلالة الملكة ترى أن هناك اعتراضات خطيرة ضد تعيين خلف للجنرال غوردون، بناءً على أمر يصدر من هذه الحكومة … وأن الرأي العام في هذه البلاد (أي في إنجلترا) لا يتحمل على كل الأحوال تعيين الزبير باشا.» ثم تأكد هذا القرار بعد أن أبرق غوردون في ٣ مارس أن الترتيب الذي يجمع بين شخصه والزبير باشا في الخرطوم ترتيب ضروري ولا غنى عنه لنجاح مهمته. فتمسكت الحكومة الإنجليزية برأيها في هذه المسألة في برقيتها إلى «بارنج» بتاريخ ١١ مارس ١٨٨٤م.

ولكن في أثناء هذه المناقشة التي دارت بين غوردون وحكومته حول مسألة إنشاء الحكومة الوطنية في الخرطوم، واستخدام الزبير رحمت وتعيينه خلفًا له؛ كان وقتًا ثمينًا يضيع على غوردون نفسه. ومع ذلك فإن غوردون إلى جانب هذه المناقشة التي أثارها لم يبذل جهدًا لإخلاء الخرطوم أو سحب الحاميات، بل اكتفى بالإبراق إلى حكومته — كل يوم تقريبًا، وعن طريق السير إفلن بارنج دائمًا — بما كان يعنُّ له دون انقطاع من مقترحات جديدة، كان كل الأثر الذي تخلَّف عنها في ذهن حكومة المستر غلادستون في لندن أن غوردون إنما يقترح ويتخذ إجراءات غير حكيمة، وأنه قد انحرف عن التعليمات والأوامر التي صدرت إليه أصلًا، وأنه إمَّا أن يكون قد تعمد إهمال تنفيذ المأمورية التي أُرسل من أجلها إلى السودان، وإمَّا أن يكون قد نسي إطلاق الغرض من إرساله. ذلك أن غوردون صار يريد منذ ٢٦ فبراير «تحطيم المهدي»، ومن مقترحاته الأخرى: إرسال جنود من الهنود لحماية الحدود المصرية عند وادي حلفا، علاوة على أنه يتخذ فعلًا بعض الإجراءات لتحصين الخرطوم ضد المهديين الذين هددوا بحصارها. وهكذا ساعد هذا كله على رسوخ الاعتقاد بأن غوردون لا يريد الانسحاب من الخرطوم أو إخلاء السودان.

(٥) حصار الخرطوم

وفي نهاية فبراير ١٨٨٤م تزايدت صعوبات الموقف في الخرطوم، حتى إن غوردون أبرق إلى «بارنج» في أول مارس بشعوره «أنه سوف يتعذر عليه الخروج من الخرطوم». وفي هذه البرقية حاول غوردون إلقاء التبعة في ذلك على حكومته التي ترفض الاستجابة لمطالبه، وخصوصًا إرسال الزبير باشا لمعاونته.

ثم إنه كان من رأي غوردون أن من الضروري فتح الطريق بين سواكن وبربر، وإرسال قوات من الهنود أو البريطانيين عن هذا الطريق إلى الخرطوم؛ كي يتسنَّى إخلاء العاصمة. ولقد أيد الكولونيل ستيوارت هذا الرأي في برقية بعث بها إلى «بارنج» في ٤ مارس، وبعد أربعة أيام (٨ مارس) صار غوردون يتوقع أن يقفل المهدي الطريق بين الخرطوم وبربر، ويمنع المؤن عن الخرطوم، ويقطع التلغراف الذي يصل الخرطوم بالقاهرة والعالم الخارجي، وفي برقية له في نفس التاريخ (٨ مارس) إلى «بارنج» أكد غوردون أنه إذا امتنع إرسال الزبير إلى الخرطوم، ضاعت كل فرصة في إمكان سحب الحاميات.

وعندما لم يتلقَّ غوردون جوابًا بالموافقة على إرسال الزبير لمعاونته أو إرسال قوات هندية أو بريطانية لفتح الطريق بين سواكن وبربر، وتأمين الطريق بين بربر والخرطوم، وتَبَيَّن له إصرار حكومته على ضرورة إخلاء الخرطوم فقط، وعدم محاولة إنقاذ أو سحب الموظفين والعسكر المصريين في المراكز والحاميات الأخرى في داخل السودان؛ أبرق غوردون في ٩ مارس «إلى بارنج» يعرض استقالته على حكومته، واعتزامه الذهاب بكل البواخر والمؤن إلى مديريتَي خط الاستواء وبحر الغزال، ووضع هاتين المديريتين تحت حكم ليوبولد الثاني ملك البلجيك، الذي كان اقترح على غوردون منذ أواسط عام ١٨٨٣م الذهاب إلى الكونغو «البلجيكي»، ووافق غوردون ولم يمنعه من الخدمة مع ليوبولد سوى اختيار حكومته له للذهاب إلى الخرطوم. ولكن هذه الاستقالة لم تلبث الحكومة البريطانية أن رفضتها في ١٣ مارس ١٨٨٤م. وفي نفس البرقية أبلغ «جرانفيل» «بارنج» أن الحكومة ترفض تسمية الزبير رحمت حاكمًا على الخرطوم، وترفض إرسال جنود بريطانيين إلى بربر، وأن لغوردون أن يطيل إقامته بالخرطوم إذا رأى ذلك ضروريًّا لإنشاء الحكومة الوطنية، ولكن عليه إخلاءها، وسحب الحامية منها إلى بربر دون إمهال، إذا وجد أن تحقيق ما يريد متعذر. ثم إن «جرانفيل» مع تمسكه بعدم إرسال الزبير أو أية جنود بريطانية أو هندية إلى السودان، لم يلبث أن أكد في برقية تالية في ٢٥ مارس أن لغوردون مطلق الحرية في الاختيار حسبما يراه ضروريًّا بين البقاء في الخرطوم المدة التي يريدها، أو الانسحاب عن طريق الجنوب، أو عن أي طريق آخر يرى في وسعه استخدامه.

ولكن منذ ١١ مارس ١٨٨٤م كانت الحوادث قد بدأت تجري بسرعة، وبصورة قضت في النهاية على كل أمل في إمكان إخلاء الخرطوم، وبالأحرى في إمكان إخلاء سائر الحاميات في داخل السودان، كما كان يريد غوردون. ففي ١١ مارس أبرق غوردون أن

الثوار صاروا على مسافة ساعات قليلة من العاصمة على النيل الأزرق، وأنهم يشرعون في الإحاطة بالخرطوم. وفي نفس اليوم (١١ مارس) كتب إلى شقيقه: «من المرجح جدًّا أن تكون هذه آخر رسالة أبعث بها إليك؛ لأن القبائل بين هذا المكان وبربر قامت بالثورة. وسوف تحاول قطع الطريق علينا.» وفي ١٢ مارس قطع الثوار الخط التلغرافي بين الخرطوم والعالم الخارجي. وبدأ المهديون يحاصرون العاصمة. وكان سبب ذلك أن غوردون لم يتلقَّ في حينه البرقية التي بعث بها «بارنج» بالتعليمات المرسلة بتاريخ ١٣ مارس من لندن، والتي أضاف عليها «بارنج» أن الواجب على غوردون أن يعتبر أن الحكومة صارت متخلية تمامًا ونهائيًّا عن فكرة إرسال الزبير، وأن عليه تنفيذ تعليمات الحكومة بكل قدرته.

ولا شك أن غوردون بالرغم من قطع الخط التلغرافي في ١٢ مارس وبداية الحصار على الخرطوم كان لا يزال لديه الفرصة خلال شهر أبريل بأكمله وحتى منتصف شهر مايو ١٨٨٤م، للخروج من الخرطوم والنجاة بنفسه وبالحامية، والموظفين المصريين وغير هؤلاء عن طريق بربر، لو أنه حاول أن يفعل ذلك. ولكن غوردون الذي أضاع الفرصة السابقة (بين ١٨ فبراير تاريخ وصوله إلى الخرطوم، ١٢ مارس تاريخ بداية الحصار) لم يلبث أن أضاع كذلك هذه الفرصة.

ففي اليوم الذي عرض فيه غوردون استقالته (أي ٩ مارس) أبلغ غوردون «بارنج» أنه إذا حدث أن قُطع الخط التلغرافي، ولم يصله جواب «بارنج» على برقيته هذه، فهو سوف يعتبر صمت «بارنج» دليلًا على الموافقة على مقترحاته بشأن البقاء في الخرطوم، وانتظار الزبير بها، ومجيء القوات البريطانية إلى بربر.

أما وقد قُطع الخط التلغرافي منذ ١٢ مارس، فإن غوردون لم يتلقَّ — كما ذكرنا — في حينه برقية «بارنج» المرسلة إليه بتاريخ ١٣ مارس، والتي لم تصله إلَّا في يوم ٩ أبريل؛ لأن الخط التلغرافي كان ينتهي عند بربر، وكان على الرسول الذي يحمل البرقية أن يخترق خط الحصار حتى يصل بها إلى غوردون.

ولذلك فقد بقي غوردون بالخرطوم بين ٩ مارس، ٩ أبريل؛ أي مدة شهر بأكمله أضاعه غوردون سدى. بينما لم يكن هناك أي مسوغ لاعتبار «صمت» بارنج الذي كان لسبب خارج عن إرادته، قبولًا من بارنج لمقترحات غوردون. لقد دلت المناقشات التلغرافية التي جرت بين غوردون وبارنج، والسابقة على برقية غوردون في ٩ مارس، على أن تعليمات الحكومة سوف تكون قطعًا ضد استخدام الزبير، وضد إرسال نجدات

بريطانية أو هندية، فكان لا يحق لغوردون أن يفترض أكثر مما يجب افتراضه في هذه الحالة.

في ١١ مارس علم غوردون بتحركات المهديين، وتوقع — كما عرفنا — أن يبدأ هؤلاء في أي وقت الآن في حصار الخرطوم «وتجويعها». فالمهديون كانوا يزحفون على الخرطوم، ويقصدون مباشرة إلى احتلال الحلفاية — وتقع هذه على مسافة أميال قليلة في شمال العاصمة — ويهدد احتلالها الخرطوم. وقرر غوردون وقف هذا الزحف، فاشتبك جنوده مع المهديين في أول وقائع حصار الخرطوم في ١٣ مارس ١٨٨٤م، وتُعرف هذه بواقعة الحلفاية. ولكن المهديين استطاعوا احتلال الحلفاية؛ وبذلك أقفلوا الطريق بين الخرطوم وبربر. وعندما حاول غوردون استخلاص الحلفاية انهزمت عساكره في واقعة الشرق، بالقرب من الخرطوم في ١٦ مارس.

وكانت واقعة الشرق واقعة حاسمة؛ لأن المهديين الذين شجعهم هذا النصر بدءوا الآن عملياتهم لتضييق الخناق على الخرطوم وأم درمان. في فبراير ١٨٨٤م شجعتهم كثيرًا انتصارات عثمان دقنة في السودان الشرقي على المضي في العمليات العسكرية ضد الحكومة، وبعد انتصار «الشرق» اعتقدوا في أنفسهم أنهم قوة لن يقهرها أحد. ولقد كان بعد هذه الانتصارات الأخيرة في الحلفاية والشرق — إلى جانب انتصارات عثمان دقنة — أن وصل الآن جواب محمد أحمد في ٢٢ مارس ١٨٨٤م على رسالة غوردون إليه، والتي سماه فيها سلطانًا على كردفان. في هذا الجواب أعلن محمد أحمد أنه المهدي المنتظر، وطلب من غوردون أن يقبل الإسلام، ورفض بازدراء السلطنة على كردفان، قال: «فلا حاجة لي بالسلطنة، ولا بملك كردفان ولا غيرها، ولا في مال الدنيا ولا زخرفها.» وعرض أن يعين غوردون من ضمن المديرين الذين ولَّاهم هو (أي المهدي) الحكم في المديريات التي خضعت له، مثلما فعل مع الذين سلموا له من المديرين والموظفين الذين كانوا في خدمة الحكومة، ووعد أن يكرمه مثلما أكرم «عبد القادر سلاطين» ثم رد إليه هداياه، وأهداه هو «كسوة الزهاد أهل السعادة الكبرى، الذين لا يبالون بما فات من المشتهيات طلبًا لعالي الدرجات، وهي جبة ورداء وسراويل، وعمامة، وطاقية وحزام، وسبحة.» ثم قال: «فإنْ أنبْتَ إلى الله وطلبتَ ما عنده، لا يصعب عليك أن تلبس ذلك وتتوجه لدائم حظك. وها هو الرسول الذي أتى منك واصل إليك مع رسل من عندنا كما طلبت، والسلام.» ويحمل هذا الخطاب تاريخ ٢٥ مارس ١٨٨٤م.

أثار هذا الجواب ثائرة غوردون، فردَّ على المهدي في لهجة عنيفة، ويصف كتابه بأنه «الركيك العبارة، العاري عن المعنى، الدال على سوء نيتك وخبث طويتك.» ويهدده بأنه

(أي المهدي) «عن قريب سيُبلى بجيوش لا طاقة «له» بها»، ويخيره بين أن يقبل النصيحة، أو أن يستمر في «فكرته الخامدة». وعندئذٍ فغوردون «مستعد لقدومه ومعه رجاله يقطع بهم أنفاسه». ومن ذلك اليوم اعتبر غوردون أنه في حالة حرب مع محمد أحمد.

استأنف المهديون عملياتهم العسكرية، فحشدوا قواتهم عند «قبة خوجلي» في الشمال، وعند «الجريف» في الجنوب من جهة النيل الأزرق، وعند حلة الكلاكلة في جهة البحر (النيل) الأبيض، حيث حشد عبد القادر قاضي الكلاكلة، الذي خرج من الخرطوم وانضم إلى المهدي في الظروف التي عرفناها؛ حوالي ٣٠٠٠ رجل، وهذا عدا القوة التي حاصرت أم درمان من الشمال. وفي ٥ أبريل ١٨٨٤م غادر المهدي معسكره في الأبيض، فقصد إلى الرهد، وهناك أخذ يستعد للزحف على الخرطوم؛ فعيَّن عبد الرحمن النجومي أميرًا عامًّا على الجيوش الواقفة على حصار الخرطوم، وخرج النجومي من الرهد في ٢٥ يونيو ١٨٨٤م. وفي يوليو أخمد محمد أحمد فتنة صغيرة في الرهد، عندما ادعى رجل أتى من الغرب أنه خليفة المهدي، فكان نصيبه الحبس ثم القتل.

وفي ٢٢ أغسطس ١٨٨٤م خرج المهدي من الرهد غازيًا إلى الخرطوم.

وفي هذا الوقت كان قد بلغ مركز غوردون في الخرطوم منتهى الحروجة، وبات من الواضح أن شيئًا لن يجدي حينئذٍ نفعًا في إنقاذه إلَّا تدخل مسلح من الخارج، وإلَّا استخدام قوات من العسكر النظاميين والمدربين خير تدريب، والمسلحين بأقوى وأفضل سلاح لرفع الحصار عن الخرطوم.

(٦) فوات الفرصة

لقد أدرك «بارنج» في التوِّ والساعة خطورة موقف غوردون في الخرطوم، عندما انقطع الخط التلغرافي بين القاهرة وهذه الأخيرة. وبعد هزائم الحلفاية والشرق بعث الإيطالي «كوزي» (Giuseppe Cuzzi) — وكان قد عيَّنه غوردون وكيلًا له في بربر — بجملة رسائل إلى «بارنج» في ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤ مارس ١٨٨٤م، يشرح له خطورة الموقف، وكيف أن غوردون وستيوارت وكل الأوروبيين مهددون بأن يعزلهم الثوار من العالم، ويلح عليه في ضرورة اتخاذ عمل سريع. وبادر «بارنج» فأبرق بدوره إلى حكومته يبلغها (في ٢٤ مارس ١٨٨٤م) أن المسألة صارت منحصرة الآن في «كيف يمكن إخراج الجنرال غوردون والكولونيل ستيوارت من الخرطوم وتخليصهما؟» وكانت من رأي «بارنج» — كما أوضحه لحكومته منذ ١٦ مارس — أنه إذا أخفقت العمليات العسكرية في السودان

الشرقي في فتح الطريق بين سواكن وبربر فإنه لا مَعْدَى حينئذٍ عن مواجهة مسألة إرسال حملة إلى الخرطوم لإنقاذ الجنرال غوردون. وكانت هذه أول إشارة من جانب «بارنج» إلى توقع إرسال حملة عسكرية لإنقاذ غوردون.

ولكن في شهر مارس وفي الشهور القليلة التالية، لم تكن الحكومة البريطانية قد تنورت، أو وصلها من المعلومات عن حقيقة الموقف في الخرطوم ما يكفي لتقرير إرسال حملة عسكرية إلى السودان. وكان غوردون نفسه لدرجة ما مسئولًا عن ذلك؛ فحتى شهر أبريل كان غوردون يتحدث في رسائله إلى «بارنج» عن «طبيعة الثورة التافهة، التي يستطيع إخمادها خمسمائة من الرجال أصحاب العزيمة»، ويؤكد لبارنج أنه والجنود والأهالي المحاصرين في الخرطوم يشعرون أنهم آمنون على أنفسهم اليوم ولشهرين من الزمان كذلك كما لو كانوا يعيشون في القاهرة، وأن كل هذه المسألة لا بد منتهية في مدة لا تزيد على أربعة شهور، بما في ذلك تحطيم المهدي نهائيًّا إذا أرسلت الحكومة البريطانية إلى السودان ثلاثة آلاف من الفرسان، وألفًا من المشاة العثمانيين. وفي ٢٧ أبريل أكد غوردون أن الجميع «بخير وفي قوة وعافية». وفي اليوم التالي (٢٨ أبريل) قال إنه لا يخشى من شيء على الخرطوم بفضل التحصينات التي أنشأها، ويعتقد أنه يستطيع المقاومة والثبات في وجه العدو.

كتب غوردون هذا كله بينما الدراويش (المهديون) يطوقون العاصمة، ويحشدون قواتهم حولها، ويتأهب المهدي وهو في الرهد للزحف على الخرطوم.

لا شك في أن الحكومة البريطانية كانت تجهل حقيقة الحال في السودان. ومن الثابت أن هذه الحكومة لم يبلغها إلَّا في أواخر أغسطس ١٨٨٤م من الأنباء ما يجعلها تتوقع أن تسقط الخرطوم حتمًا بعد تجويعها، وهذا في مدة أقصاها حوالي منتصف شهر نوفمبر من السنة نفسها.

وفي أثناء هذا كله استطاع «فرانك باور» مراسل التيمس، والذي تعيَّن منذ ديسمبر ١٨٨٣م قنصلًا إنجليزيًّا في الخرطوم؛ أن يبعث برسالة عن طريق كسلا، ومصوع، وسواكن في ٢٨ أبريل ١٨٨٤م، يقول فيها إن غوردون مشتغل بوضع الألغام أمام الاستحكامات في كل مكان. وكان لهذه الرسالة إلى جانب رسالة غوردون التي بعث بها في اليوم نفسه (٢٨ أبريل)، والتي يقول فيها إنه لا يخشى من شيء على الخرطوم بفضل التحصينات التي أنشأها؛ أكبر الأثر في إزالة أية شكوك لدى الحكومة في لندن، في أن غوردون قد دخل في عمليات عسكرية في السودان.

إن وضع الألغام وتقوية الاستحكامات وما إلى ذلك من الإجراءات المشابهة؛ كان كله ضروريًّا للدفاع عن العاصمة التي يطوقها الثوار؛ أي إن هذه العمليات العسكرية كانت إجراء للدفاع فقط. ولكن الحكومة، وخصوصًا رئيسها المستر غلادستون، لم تكن تعتقد أن الموقف في السودان بلغ من الخطورة الدرجة التي تبرر الالتجاء إلى العمليات العسكرية؛ وسبب ذلك جهل الحكومة بحقيقة الحال، وقلة المعلومات التي لديها عن الموقف.

وفي خلال أشهر مارس وأبريل ومايو ويونيو، وتقريبًا كل شهر يوليو، ظلت الحكومة «الإنجليزية» تعتقد أن شيئًا لم يحدث لتغير الحكومة شيئًا من سياستها بالضرورة، وهي السياسة التي شرحتها التعليمات والتوجيهات المرسلة إلى القاهرة خصوصًا في برقيات: ٢٣ أبريل، ١٧ مايو، ٢٤ يوليو ١٨٨٤م.

فقد طلبت الحكومة في برقية ٢٣ أبريل إبلاغ غوردون أنها لا تريد إمداده بقوات عثمانية أو غيرها للقيام بحملات عسكرية؛ حيث إن ذلك خارج عن نطاق المأمورية المكلف بها، ومتعارض مع سياسة السلم والتهدئة التي كانت هي الغرض من إرساله في مهمته إلى السودان. وأمَّا إذا كان يريد البقاء في الخرطوم مع علمه بذلك فعليه أن يبلغ الحكومة سبب بقائه وأغراضه من هذا البقاء. والواجب على غوردون أن يبذل كل ما وسعه من جهد؛ لإبلاغ الحكومة المعلومات التي تجعلها ملمة بالأخطار التي تتهدد حالًا الخرطوم، وتلك المتوقع أن تتعرض لها هذه من بعد. وتطلب من غوردون حتى تكون متهيئة لمواجهة هذه الأخطار أن يشير عليها بمقدار القوة التي يرى أنها ضرورية لإمكان نقله من الخرطوم، وكذلك الطريق الذي تدخل منه هذه القوة إلى الخرطوم، والزمن المناسب لإجراء هذه العملية.

ولما كان المستر غلادستون لا يزال يعتقد أن الحصار لم يشتد للدرجة التي تقطع غوردون عن كل اتصال بالخارج، أو تعرضه شخصيًّا للخطر؛ فقد كان بناء على اقتراح منه أن أبرق «جرانفيل» بالتعليمات السالفة الذكر إلى القاهرة في ٢٣ أبريل «إلى المستر إجرتون لغياب بارنج». ثم إنه كان بسبب ذلك أيضًا أن أبرق «جرانفيل» إلى «إجرتون» (Egerton) برسالة تالية في ١٧ مايو جاء فيها: «حيث إن الخطة الأصلية لإخلاء السودان قد صار إسقاطها، وحيث إن العمليات العسكرية العدوانية لا يمكن القيام بها بموافقة حكومة جلالة الملكة؛ لذلك فمطلوب من الجنرال غوردون أن يضع موضع البحث، وعلى أن يبعث تقريرًا عنه، أو أن يتخذ إذا كان ممكنًا، في أول لحظة مناسبة الإجراءات «لإخراجه» لنقله من الخرطوم هو والمصريين الموجودين بها، الذين شقُّوا في خدمته، أو خدموا بولاء صادق بما في ذلك أُسرهم وأولادهم، وذلك بأي طريق يعتبره أفضل الطرق،

مع واجب عنايته بأمنه وسلامته هو وسائر الرعايا البريطانيين.» وفي برقية ٢٤ يوليو طلبت الحكومة أن يُعاد إرسال التعليمات إلى غوردون (تعليمات ٢٣ أبريل، ١٧ مايو)، إلَّا إذا كان ممثلها متيقنًا من أن الرسائل السابقة قد وصلت غوردون فعلًا.

ويبدو أن الحكومة في لندن كانت تعتقد أن كل رسائلها أو تعليماتها التي بعثت بها إلى القاهرة بعد ١١ مارس، كانت تصل إلى غوردون بانتظام. أمَّا الحقيقة فهي أن غوردون تسلَّم رسالة ٢٣ أبريل بعد أكثر من ثلاثة شهور في ٣٠ يوليو، بينما تسلَّم رسالة ١٧ مايو في غضون شهر سبتمبر. وأمَّا رسالة ٢٤ يوليو فقد وصلته في ٢٥ نوفمبر. ولكن الحكومة في لندن كانت تجهل هذه الوقائع. ولذلك فحتى شهر يوليو كان هناك من بين أعضاء الوزارة البريطانية من اعتقدوا «أن الجنرال غوردون خالف الأوامر والتعليمات الصادرة إليه، وأن الحكومة لذلك صارت لا تتحمل أية مسئولية قِبله، فهو قد أُرسل في مأمورية لا تتعدى سحب الحاميات وإخلاء السودان، ولكنه آثر البقاء لتنفيذ سياسة من عندياته، أو من صنعه هو نفسه. ولذلك فلا وجه لأن يتحمل البريطانيون إنفاق الأموال الطائلة، والتضحية بأرواحهم لإنقاذ جندي مهما كان ممتازًا، من تبعات عصيانه المتعمد للأوامر التي أُعطيت له.» بل إن وزير الحربية هارتنجتون كان حتى يوم ٨ أغسطس يقول: «إن الحكومة لا تزال غير مقتنعة أن غوردون عاجز عن تنفيذ انسحاب الحاميات من الخرطوم، ولكنها ترى أنه قد أزف الوقت الذي يجب فيه الحصول على معلومات دقيقة عن موقفه، وأن تمده بالمساعدة إذا كان هذا ضروريًّا.»

والسبب في أن الأخبار التي أمكن أن تصل إلى الحكومة كانت قليلة هو أن الدراويش (الأنصار أو المهديين) بتضييقهم الحصار على الخرطوم جعلوا متعذرًا أي اتصال مع الخارج، فإنه ما عدا رسالة صغيرة أمكن إخراجها من الخرطوم خلال النصف الأول من شهر أبريل (ويقينًا ليس بعد ١٤ أبريل) وقف كل اتصال بالخرطوم، حتى وصلت إلى مصوع رسائل غوردون المحررة في ٢٧ أبريل «اثنان إلى بارنج» ٣٠ يوليو «إلى بارنج ونوبار»، ٣١ يوليو «إلى بارنج»، ورسائل فرانك باور إلى جريدة التيمس (في ٢٨ أبريل، ٣٠، ٣١ يوليو)، وقد نشرتها هذه الجريدة في عدد ٢٩ سبتمبر ١٨٨٤م.

هذه الرسائل أوضحت حقيقة الموقف في السودان، فقد تبين منها أن السبب في بقاء غوردون في الخرطوم إنما هو عجزه عن مغادرتها بسبب الحصار الشديد المضروب عليها، وهو الحصار الذي قالت هذه الرسائل إنه استطال حتى الآن مدة خمسة شهور بتمامها، وأن كل ما يستطيع غوردون فعله هو أن يصمد في وجه المهديين مدة أخرى لا تزيد على

شهرين فقط، يتحتَّم بعدها إذا لم تقرر الحكومة إرسال النجدة إلى الخرطوم أو تأخر مجيء النجدة في الوقت المناسب؛ أن تسقط الخرطوم في يد المهدي.

ولكن وصول هذه الرسائل إلى لندن صادف ذيوع الأنباء بها عن حصار غوردون في الخرطوم، ومدى الأخطار التي تتهدده، فلم يعد الرأي العام البريطاني يرضى بسكوت الحكومة وامتناعها عن نجدة غوردون، وأخذ الرأي العام يضغط على الحكومة لتقوم بعمل سريع لإنقاذه. والسبب في ذلك أن الحكومة كانت قد نشرت منذ أول مايو ١٨٨٤م كتابًا أزرق إنجليزيًّا، يشتمل على طائفة من رسائل غوردون، وجد الناس في أحد هذه الرسائل أن غوردون يعيب على الحكومة عيبًا شديدًا أنها قد تخلت عن الحاميات في السودان ولا تريد إنقاذها؛ الأمر الذي وصفه غوردون بأنه ينطوي على مهانة للشرف لا تُمحى. واهتمت الملكة «فكتوريا» شخصيًّا بمسألة إنقاذ غوردون، وحملت الصحافة حملة عنيفة على الوزارة، واشترك في هذه الحملة فريق من الوزراء أنفسهم، خصوصًا الذين صاروا يطالبون بالعمل السريع لإنقاذ غوردون.

وفي ٢٧ يونيو بلغ الحكومة خبر سقوط بربر في أيدي الدراويش، وكانت بربر قد سقطت في أيديهم منذ ٢٦ مايو ١٨٨٤م، فتأكد بهذا الخبر أن أي تقهقر من الخرطوم صوب الشمال قد أصبح الآن متعذرًا.

(٧) حملة الإنقاذ

ومنذ ٤ أغسطس ١٨٨٤م إذن قرر البرلمان مبلغ ٣٠٠٠٠٠ من الجنيهات الإنجليزية؛ «لتمكين حكومة جلالة الملكة من القيام بالعمليات اللازمة لإنقاذ الجنرال غوردون، إذا اتضح أن هذه العمليات ضرورية، وللقيام بالاستعدادات اللازمة لها.» ثم تقرر أخيرًا إرسال «حملة إنقاذ (Relief Expedition)» عُين لقيادتها السير جارنت ولسلي (Garnet Wolseley) صاحب انتصار التل الكبير.

وفي ٩ سبتمبر وصل «ولسلي» إلى القاهرة، وبعد عشرين يومًا تقريبًا غادر ولسلي القاهرة، فبلغ وادي حلفا في ٥ أكتوبر. وفي الوقت نفسه كان ضابط آخر السير هربرت ستيوارت (Stewart) قد بدأ السير على دنقلة بقسم من الجنود، فلم يلبث أن انضم إليه ولسلي بدنقلة في ٣ نوفمبر، ثم عاد «ولسلي» من دنقلة إلى وادي حلفا؛ ليستحث إنجاز الترتيبات لزحف بقية الجيش من وادي حلفا.

وفي وادي حلفا بلغت «ولسلي» رسالة غوردون المشهورة المؤرخة في ٤ نوفمبر. وكانت هذه رسالة مطولة عن حوادث الحصار خصوصًا، كان مما جاء فيها: «في جهة المتمة

الآن خمسة وابورات عليها تسعة مدافع بانتظاركم، يمكننا أن نثبت في الحصار ٤٠ يومًا بالراحة، ومن ثمَّ يصعب علينا الثبات.» وقد وصلت «ولسلي» هذه الرسالة يوم ١٧ نوفمبر، فكان واضحًا أن السرعة كل السرعة صارت ضرورية حتى يمكن إنقاذ غوردون والعاصمة.

وعلى ذلك فقد أرسل «ولسلي» السير هربرت ستيوارت ومعه الكابتن كتشنر (Kitchner) الذي أُلحق بقلم المخابرات، بقسم من الجيش صار يعرف باسم «طابور الصحراء (Desert Column)» يقصد إلى الخرطوم مباشرة لإنقاذ غوردون قبل فوات الفرصة يتخذ طريقه أولًا إلى المتمة عبر الصحراء، وهي مسافة ١٧٦ ميلًا، ومن المتمة بطريق النيل إلى الخرطوم.

وفي طريقه اشتبك «ستيوارت» مع الدراويش في معركتين حاميتين؛ الأولى عند آبار الجكدول (Jakdul) في ٥ يناير ١٨٨٥م، والثانية عند آبار أبي طليح في ١٧ يناير ١٨٨٥م. وتكبد المهديون في الواقعتين خسائر فادحة. ولكن بعد يومين من واقعة أبي طليح، أُصيب «ستيوارت» بجرح قاتل في واقعة ثالثة بالقرب من المتمة، وكان الدراويش بقيادة النور عنقرة (١٩ يناير)، فتسلَّم القيادة السير تشارلس ولسون — أقدم الضباط بعد السير هربرت ستيوارت — والتقى السير تشارلس ولسون بالوابورات التي تحدث عنها غوردون في رسالته السالفة الذكر إلى «ولسلي»، ومنها علم «ولسون» أن الموقف في الخرطوم يكاد يكون ميئوسًا منه.

ولكن لا بد من الزحف مباشرة على الخرطوم، أضاع «ولسون» وقتًا ثمينًا عند «القبة (Gubat)» القريبة من المتمة؛ فلم يتقدم منها على الخرطوم إلَّا يوم ٢٤ يناير، وفي ٢٨ يناير وصل إلى الحلفاية. ولكن عند وصوله إلى الحلفاية علم السير تشارلس ولسون أن الخرطوم سقطت، وأن الدراويش اقتحموا العاصمة قبل يومين اثنين فقط (أي في ٢٦ يناير ١٨٨٥م) وأنهم قتلوا الجنرال غوردون.

(٨) سقوط الخرطوم

لقد صمد غوردون للحصار المضروب على الخرطوم بالرغم من شدائد الحصار وخصوصًا المجاعة. ولكن لم تلبث أن تضافرت عوامل عدة على إضعاف المقاومة والتمهيد لسقوط الخرطوم، منها خسارة معظم الوابورات التي اعتمد عليها غوردون في حملات تموين العاصمة، وفي الدفاع عنها ضد الدراويش، حيث غرق بعض الوابورات (١٨٨٤م)، واستولى

المهديون على البعض الآخر، ومنها سقوط بربر في ٢٦ مايو ١٨٨٤م، ثم وفاة محمد علي بك (باشا) أقدر ضباط غوردون في واقعة أم ضبان في سبتمبر ١٨٨٤م، وهي واحدة من المعارك الكثيرة التي اشتبك فيها ضباط غوردون مع الدراويش؛ لمحاولة رفع الحصار عن الخرطوم، أو لإدخال المؤن إليها، ثم إرسال الكولونيل ستيوارت لمقابلة الحملة الآتية لإنقاذ الخرطوم واستعجالها. وكان غوردون قد أوفد مع ستيوارت القنصل الفرنسي هربين (Herbin) والقنصل الإنجليزي — ومراسل التيمس — فرانك باور، ومعهم عدد من التجار اليونانيين والسوريين واليهود بالوابور «عباس» لمقابلة الحملة عندما بلغه نبأ قدومها، ولو بقي ستيوارت مع غوردون لانتفع هذا الأخير بنشاطه وبخبرته كثيرًا في مراقبة التحصينات وأعمال حصار عمومًا، «وقد قَتَلَ الدراويشُ ستيوارتَ وصَحْبَهُ عند قرية هبة قريبًا من أبي حمد في ١٨ سبتمبر ١٨٨٤م، بعد ثمانية أيام فقط من مغادرة ستيوارت للخرطوم.»

وعندما كتب غوردون إلى شقيقته في ١٤ ديسمبر ١٨٨٤م قال: «وقد يكون هذا آخر خطاب مني إليكِ.» والحقيقة أنه في ديسمبر كان قد بدأ يشعر يقينًا أن الأمل في الخلاص زال تمامًا؛ فالمهديون ما زالوا يضيقون الحصار على الخرطوم، بل كان في وسعهم قطعًا الاستيلاء عليها إذا هاجموها؛ لأن الحامية كانت في حالة من الضعف بحيث لا تقدر على المقاومة، ونال الدراويش نصرًا آخر عندما سلمت لهم أم درمان في ٥ يناير ١٨٨٥م، بعد أن نفدت المؤن من الحامية. وكانت أم درمان «كالروح» بالنسبة للخرطوم، كما قال المهدي في كتابه إلى عثمان دقنة عامله، يذيع نبأ سقوط أم درمان، ويبشر بسقوط الخرطوم قريبًا.

ولكن المهديين في شهر ديسمبر ١٨٨٤م كانوا لا يزالون مترددين في الهجوم على العاصمة واقتحامها. فلم يقرر المهديون على ما يبدو نهائيًّا الهجوم على الخرطوم إلَّا خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير ١٨٨٥م. وكان لتقريرهم الهجوم عليها سببان رئيسيان؛ أولهما: أن الإنجليز لعدم زحفهم السريع مباشرة بعد انتصارهم في واقعتَي الجكدول (٥ يناير ١٨٨٥م)، وأبي طليح (١٧ يناير ١٨٨٥م) شجعوا المهدي على تقرير اقتحام الخرطوم، وذلك بعد أن كان الخوف من الحملة الإنجليزية جعله يؤثر الانسحاب إلى كردفان. فلما رأى تباطؤ الحملة عول على اقتحام الخرطوم حتى إذا سقطت هذا انتفى الغرض من إرسال الحملة الإنجليزية — وهو تخليص الخرطوم وإنقاذ غوردون. وزادت الصعوبات في طريقها، فلا تلبث حتى تؤثر الارتداد والنكوص على أعقابها. وعلى ذلك قرر المهدي يوم ٢٣ يناير ١٨٨٥م أن يذهب قسم من جيشه لمقابلة البريطانيين الزاحفين على

الخرطوم، فيوقع بهؤلاء هزيمة ساحقة، «تعيد إلى الأذهان ذكرى اندحار هيكس في وادي كشجيل»، أو غابة شيكان، بينما يذهب القسم الآخر إلى الخرطوم؛ للمعاونة في تضييق الحصار عليها؛ حتى ترغمها المجاعة على التسليم. ولكن هذه الخطة سرعان ما تخلى عنها المهدي عندما حدث في اليوم التالي (٢٤ يناير) أن تسلل من المدينة المحاصرة أحد ضباط الباشبزوق «السنجق عمر إبراهيم»، وفَرَّ إلى معسكر المهدي. ولم يكن الذين فروا من الخرطوم إلى المهدي قبل ذلك من الذين لهم «اطلاع على مجريات الأحوال»، ولكن عمر إبراهيم نقل إلى المهدي معلومات على جانب عظيم من الأهمية عن حقيقة الحالة في الخرطوم، وقبل كل شيء أخبره بوجود ثغرة في الخندق المحفور للدفاع جنوبي الخرطوم من النيل الأزرق إلى النيل الأبيض. وهذا الخندق لم يكن يتصل بالنيل الأبيض إلَّا في زمن ارتفاعه، فإذا انخفض النيل انحسر عن ثغرة يمكن الدخول منها بسهولة إلى الخرطوم، وقد أمكن سد هذه الثغرة وقتئذٍ (١٥٠٠ متر)، ما عدا جزء بسيط منها (٥٠٠ متر) بقي بين الخندق والنيل الأبيض. وقد تُركت هذه الثغرة دون دفاع اللهم إلَّا مركبين وضعهما غوردون في هذا المكان، وعلى كل منهما ضابط و٢٥ جنديًّا، وتلك كانت الثغرة التي دل عمر إبراهيم الدراويش عليها، كما دلهم على ترتيبات التحصينات وتوزيع الجنود عمومًا، وكان ذلك هو السبب الرئيسي الثاني الذي جعل المهدي يقرر الهجوم على الخرطوم.

كان للمهدي نظام جيد للمخابرات، فعلم من جواسيسه أن الإنجليز غادروا «القبة» للزحف على الخرطوم في فجر يوم ٢٤ يناير — وكان يوم سبت — علم المهدي بذلك يوم ٢٥ يناير (أي الأحد) فقرر الهجوم على الخرطوم دون أي إبطاء. وتمت الاستعدادات في الليل، وقبل فجر يوم ٢٦ يناير هاجم الدراويش العاصمة، وسقطت هذه في أيديهم. واستمر التقتيل إلى قرب الضحى، فقُتل من أهل الخرطوم حوالي ٣٥٠٠٠ نسمة. وكان من بين الذين قُتلوا الجنرال غوردون نفسه.

وفي صباح ٢٨ يناير وصل السير تشارلس ولسون على الوابور «بوردين» إلى شمال الحلفاية، ولكن منذ ٢٧ يناير وهو لا يزال عند التمانيات صار يسمع الدراويش ينادون: «الخرطوم سقطت والغوردون مات.» وسُمع ذلك أيضًا عند وصوله إلى الحلفاية، وابتدره الدراويش في المكانين بإطلاق القنابل والرصاص على مركبه. وعلم اللورد ولسلي — وكان في كورتي — بالخبر في ٤ فبراير ١٨٨٥م. وكان سقوط الخرطوم مؤذنًا ببدء السيطرة المهدية في السودان.

ذكرنا في كتابنا عن «غوردون في الخرطوم» الذي ظهر بالإنجليزية في سنة ١٩٥١م أن إجمونت هيك (Egmont Hake) الذي نشر جورنال غوردون عزا فشله في مهمته إلى أن

غوردون لم يلقَ أية معاونة، بل كان يلقى كل معارضة في قيامه بمأموريته. وهذا الرأي سجله إجمونت هيك في عام ١٨٨٥م عندما كانت المعلومات لا تزال ضئيلة لمعرفة حقيقة ما حدث. ولكن دراسة هذه المأمورية أوضحت حقيقتين هامتين؛ أولاهما: أن غوردون نفسه وإلى درجة بعيدة كان مسئولًا منذ اللحظة التي وصل فيها إلى السودان عن زيادة الصعوبات التي أحاطت به وعطلت تنفيذ مهمته، سواء في إجراءاته الداخلية، أو في إثارة المسائل التي كان يضيع وقت ثمين قبل أن تصل وزارة الخارجية البريطانية إلى حلول لها، وذلك دون أن يبدأ غوردون باتخاذ خطوة واحدة أثناء هذا الوقت كله لتنفيذ الإخلاء.

وثانيًا: فإنه لما كانت وزارة المستر غلادستون من أول الأمر تقف موقف المعارضة من أي تدخل عسكري في السودان، فقد كان واضحًا أنه لا يمكن إدخال أي تغيير على هذه السياسة، إلَّا إذا اقتنعت الحكومة اقتناعًا تامًّا بأن مثل هذا التغيير ضروري فعلًا. والذي حصل هو أن الحكومة في لندن لم تقتنع نهائيًّا بأن مركز غوردون في الخرطوم قد صار محفوفًا بالمخاطر، إلَّا حوالي آخر شهر أغسطس ١٨٨٤م. وعلى كل الأحوال فإنه منذ أن تقرر إرسال «حملة الإنقاذ» انتهت مسئولية الحكومة، وخرجت المسألة من أيديها، وصارت مجرد سباق ضد الوقت للحاق الوصول إلى الخرطوم، وإنقاذ غوردون قبل فوات الفرصة، وذلك منذ أن وصل ولسلي إلى مصر. وكانت النتيجة خسارة هذا السباق، وسقوط الخرطوم، ومقتل غوردون.

ومع ذلك فإن مسألة فشل غوردون في مأموريته لا تزال مثار نقاش طويل بين الذين أرادوا توزيع مسئولية إخفاق البعثة بالعدل والقسطاس على حكومة المستر غلادستون، وعلى غوردون نفسه، وبين الذين آثروا إلقاء التبعة على كاهل غلادستون وحكومته وحدهما، كما فعل «إجمونت هيك» من سبعين سنة خلت. وحتى أيامنا هذه لا يزال يوجه فريق من الكتَّاب اللوم الشديد لحكومة أضاعت الفرصة؛ بسبب عناد رئيسها، ولعجزها عن مواجهة الأمر بالحزم الكافي، فتركت غوردون يذهب ضحية «الشهامة والبسالة»؛ أي ذلك الشعور النبيل الذي جعله يقبل مأمورية إخلاء السودان. ولعل اللورد إلتون (Elton) الذي ظهر كتابه من مدة قليلة (في بداية ١٩٥٥م) عن سيرة غوردون صاحب أو بطل الخرطوم، هو خير من أوضح وجهة النظر هذه في الأعوام الأخيرة.

على أن مسئولية هذا الفشل عند فريق ثالث لا تنفرد في تحملها حكومة المستر غلادستون، أو هي من نصيب غوردون وحده، أو أنها موزعة بينهما. بل إن هذا الفريق لا يجد مناصًا من إشراك مسئول آخر معهما هو السير إفلن بارنج «كرومر»، بالرغم من أن أحدًا لا ينكر أن «بارنج» قد بذل قصارى جهده وبالقدر الذي تسنَّى له، كوسيط

بين غوردون وحكومته؛ ليمكن غوردون من تأدية مهمته، ولا يستند على أي أساس من الصحة اتهام غوردون له بالتهاون أو التراخي في تأييد مطالبه من حكومته.

وأمَّا مسئولية «بارنج» في نظر هؤلاء فيمكن إيجازها في أن الواجب كان يقتضيه أولًا ومنذ أن بدأت الأمور تتأزم بسبب الثورة في السودان؛ ألَّا يعطى الوزراء المصريين كل ذلك الوقت الذي قال إنه أراد أن يتركه لهم حتى يصلوا بتفكيرهم بعد تقليب وجوه الرأي في الموقف في السودان، إلى الاقتناع بأن الإخلاء أفضل حل لهذه المسألة. بل كان الواجب المبادرة بتقرير الإخلاء دون حاجة لإضاعة الوقت، الذي كان ممكنًا الاستفادة منه في الانسحاب من الخرطوم، قبل أن يكون التباطؤ في اتخاذ قرار الإخلاء، وكما حدث؛ من أسباب فوات الفرصة. أمَّا وجه المؤاخذة الآخر فهو أن «بارنج» ما كان يجب عليه أن يزيد شيئًا على التعليمات التي صدرت إلى غوردون في لندن في ١٨ فبراير ١٨٨٤م، فقد جعلت الإضافة التي زِيدت عليها في القاهرة تنفيذ الإخلاء مرهونًا بإنشاء الحكومة الوطنية في السودان؛ الأمر الذي جعل غوردون يقترح «المشاريع»، ويدخل في المفاوضات مع حكومته، والتي لم يكن لها من أثر سوى إضاعة الوقت الثمين فيما لا جدوى منه، ولا طائل تحته.

الفصل الثاني عشر

عهد سيطرة المهدية في السودان

(١) انسحاب حملة الإنقاذ (أو الحملة النيلية)

رجعت الحملة أدراجها، فوصلت بعد صعوباتٍ إلى القبة في مساء ٤ فبراير ١٨٨٥م. وكانت القوة التي بالقُبَّة علمت بسقوط الخرطوم منذ أول فبراير، فأبلغته إلى اللورد ولسلي في كورتي. وأبرق هذا في يوم وصول الخبر إليه في ٤ فبراير ١٨٨٥م إلى حكومته في لندن، فوقع خبر مقتل غوردون وسقوط الخرطوم وقوع الصاعقة هناك. وكان من أثر هياج الرأي العام وسخطه على الحكومة التي ظلت تتباطأ في إرسال النجدة — كما اعتقد — حتى أضاعت الوقت ووصلت حملة الإنقاذ بعد «فوات الفرصة»؛ أن خضعت سياسة الحكومة في الفترة التالية لضغط الرأي العام عليها، بصورة جعلتها تترك الخطة التي التزمتها سابقًا، من حيث عدم الرغبة في التدخل في شئون السودان، وعدم تحمل أية مسئوليات بشأنه، حتى إنها عندما اضطرت إلى التدخل حددت أغراض حملة الإنقاذ — كما رأينا — بأنها إنقاذ غوردون والحامية، وتخليصهما من الخرطوم، ثم الانسحاب من البلاد وإخلائها؛ فاضطرت الآن أمام إلحاح اللورد ولسلي في طلب التعليمات المفصلة عن الخطة الواجب عليه اتباعها بخصوص السودان بعد سقوط الخرطوم، أن تبرق إليه بتعليماتها في ٧ فبراير ١٨٨٥م: «من هارتنجتون إلى ولسلي: إن سياستك الحربية تؤسس على الضرورة التي نعترف نحن بها، حسب بيان الحقائق التي أمامنا الآن؛ على ضرورة أن قوة المهدي في الخرطوم يجب القضاء عليها. ونحن نترك لك تقرير الإجراءات العسكرية التي هي أفضل لتحقيق هذه الغاية، وفيما إذا كان يجب الزحف في هذا الفصل أو في الفصل التالي. وعلى أساس بيان سياستنا هذا نطلب منك إخبارنا فورًا عن القوات الإضافية التي تريدها، ومتى وأين يجب إرسالها، وكذلك فيما إذا كنت — حسب الخطة

التي تتخذها بناء على التعليمات الصادرة إليك — تريد إرسال قوة فورًا للهجوم على عثمان دقنة.»

بناءً على هذه التعليمات أمر اللورد ولسلي القوات الموجودة في «القبة»، برئاسة الجنرال السير ردفرس بولر (Redvers Buller)، الذي تسلَّم القيادة من السير هربرت ستيوارت بعد جرحه أن يستولي على المتمة بمجرد أن يتجهز لذلك، على أن يضم قواته بعد ذلك إلى قوات الجنرال «إرل» (Earle) (وهو الذي كان يقود قسم الجيش الزاحف من كورتي على طريق النيل في الوقت الذي تقدم فيه «طابور الصحراء»، بقيادة الجنرال السير هربرت ستيوارت لنجدة غوردون)، فتقوم القوتان بهجوم على بربر. وقد طلب من «إرل» بعد أن يستولي على «أبي حمد» أن يكون قريبًا من بربر في نهاية فبراير لهذا الغرض. وكان على القوتين بعد الاستيلاء على بربر، الزحف على الخرطوم في فصل الشتاء التالي.

ولكن القوة الموجودة في «القبة» لم تكن في حالة تسمح لها بالزحف على المتمة؛ وذلك لقلة عددها، ولقلة الجمال اللازمة لنقل المؤن؛ ولأن المؤن ذاتها كانت قليلة جدًّا، بحيث لا تكفي إلَّا لاثني عشر يومًا فقط؛ بينما المتمة مدينة محصنة، وبها حامية من حوالي ٢٠٠٠ رجل، ويستعد المهدي لإرسال الإمدادات القوية إليها. فقرر «بولر» التقهقر إلى «أبي طليح» التي وصلها في ١٥ فبراير.

أمَّا القوة التي مع الجنرال «إرل»، والتي مهمتها الاستيلاء على أبي حمد، ثم التقدم إلى بربر، فقد غادرت كورتي في ٢٨ ديسمبر ١٨٨٤م، واضطرت إلى التوقف بعض الوقت عقب سقوط الخرطوم، ثم صدرت الأوامر إليها ثانية بالتقدم في ٧ فبراير. وفي ١٠ فبراير ١٨٨٥م اشتبكت مع الدراويش، وانتصرت عليهم في معركة حامية عند جبل كربكان (Kirbekan). وسقط في هذه المعركة الجنرال «إرل»، وتسلَّم القيادة الجنرال براكنبري (Brackenbury). وفي ١٦ فبراير وصلت الأوامر من اللورد ولسلي بأن يقابل هذا الطابور طابور الصحراء في موعد لا يتجاوز ٢٦ فبراير، وذلك للقيام بهجوم مشترك على بربر. وعندئذٍ بعث «برانكبري» يوضح للجنرال ولسلي كل الصعوبات التي تحُول دون تنفيذ التعليمات الخاصة بالهجوم على بربر في الموعد المحدد لهذا الهجوم.

وعرف ولسلي صعوبات الموقف من التقارير التي وصلته في وقت واحد من قائدي الطابورين، «بولر» و«براكنبري»، وحينئذٍ تبين له استحالة الاستيلاء على بربر قبل قدوم الصيف، وقرر سحب قواته إلى مكان بين دنقلة ومروى، يعسكرون فيه خلال شهور الصيف، وأصدر تعليماته بذلك في ٢٠ فبراير ١٨٨٥م. وفي حوالي منتصف مارس كانت

هذه القوات جميعها قد عادت إلى كورتي في انتظار استئناف الزحف — بعد إمداد الحملة بالمؤن والرجال — على الخرطوم في الشتاء القادم.

وقد تأثرت العمليات العسكرية التي كانت تجري مستقلة في السودان الشرقي بقرار الحكومة تحطيم قوة المهدي، بعد مقتل غوردون وسقوط الخرطوم، وكان ولسلي اقترح لهذا الغرض إرسال قوة كبيرة إلى سواكن؛ للقضاء على عثمان دقنة — وكانت هذه من حوالي ١٣٠٠٠ رجل بكل معداتهم — ولإنشاء سكة حديدية بين سواكن وبربر، وقد تعيَّن لقيادة هذه القوة الجنرال جراهام في ٢٠ فبراير ١٨٨٥م، فرحل جراهام إلى سواكن في ١٢ مارس، وأحرز جراهام جملة انتصارات في حملته الثانية هذه، أعادت إلى الأذهان انتصارات حملته الأولى؛ فانتصر على عثمان دقنة في واقعة «تل هشيم» في ٢٠ مارس ١٨٨٥م، والتحم معه في معركة حامية بعد ذلك بيومين في طريق «تماي» — واقعة تُوفرِك (Tofrek). وفي ٣ أبريل تقهقر عثمان دقنة من «تماي»، وتوغل في الصحراء، فدخل جراهام «تماي» ووجدها خالية وأحرقها، ثم عاد إلى سواكن دون أن يحقق الغرض الذي جاءت من أجله الحملة، وهو القضاء على عثمان دقنة، ثم أخفقت الحملة في غرضها الآخر، وهو مد السكة الحديد إلى بربر؛ ذلك أنه ما كاد يبدأ العمل في إنشاء السكة، حتى جاءت التعليمات من لندن بوقف بنائها لأية مسافات كبيرة، حتى يجري بحث الموضوع مرة أخرى، ثم لم يلبث أن تُرك المشروع جانبًا، وبدأت الحملة ذاتها تنسحب من سواكن في ١٧ مايو ١٨٨٥م.

وكان هذا الانسحاب من سواكن بناءً على قرار الحكومة الإنجليزية، بإبطال كل العمليات العسكرية في السودان، والانسحاب من هذه البلاد نهائيًّا.

لقد كانت ثورة الغضب من مقتل غوردون وسقوط الخرطوم تقضي على حكومة المستر غلادستون، حتى إنه لم ينقذها إلَّا أكثرية قليلة (١٤ صوتًا) من قرار مجلس العموم التصويت بلوم الحكومة، وطرح الثقة بها بسبب هذه الكارثة، وذلك يوم ٢٨ فبراير ١٨٨٥م. ولكن ثورة الغضب هذه لم تلبث أن خفت حدتها، واستطاعت الحكومة أن تعيد النظر في مسألة السودان في جو من الهدوء والسكينة. وعندئذٍ تبين لها أن مجرد الاستيلاء على بربر وليس استرجاع الخرطوم ذاتها أمر لن يتحقق قبل بداية الصيف بالقوات العسكرية الموجودة لديها، وأن مسافات شاسعة تفصل بين دنقلة المكان الذي انسحب إليه اللورد ولسلي وبين الخرطوم، حيث كانت تتركز قوات المهدي. وأكد اللورد

ولسلي نفسه في تقرير هام بعث به إلى حكومته في ٦ مارس ١٨٨٥م: «أن هزيمة المهدي تتطلب الدخول في حملة عسكرية كبيرة؛ لأن نفوذه وسلطانه قد زادا بالطبع كثيرًا بسبب انتصاراته الأخيرة، فهو يتمتع بسيطرة كاملة على السودان جميعه ما عدا مديرية دنقلة التي نحتلها، وكل الطبقات تنظر إليه على أنه فاتح عظيم ورجل مقدس جدًّا، ويعتقد عدد كبير جدًّا أنه المهدي المنتظر حقيقة، بينما ليس لنا — كما استمر ولسلي يقول — في هذه البلاد حزب يناصرنا، ونعيش وسط جواسيس وأعداء متخفين، وقليلون أولئك الذين يبدو أنهم يشعرون بأية ثقة في قدرتنا على هزيمة المهدي.» وطلب ولسلي إمدادات بالرغم من الجيش الكبير الذي معه، من المشاة والفرسان.

وعلى ذلك فقد وجدت حكومة المستر غلادستون أنها مضطلعة بأعباء حرب كبيرة تتكلف نفقات باهظة، ولا يدري إنسان نتيجتها؛ وذلك لتأييد سياسة لقيت من هذه الحكومة كل معارضة، هي سياسة التدخل في شئون السودان، وتحمل مسئوليات الحكم به. ومنذ مارس ١٨٨٥م كان غلادستون قد عرض المسألة على زملائه — مسألة الاستمرار في العمليات العسكرية أو الانسحاب من السودان — بالشكل الآتي:

> إذا تركنا جانبًا الدفاع عن مصر — الأمر الذي لا يقترح أحد التخلي عنه أو تركه — هل يبدو هناك أي التزام يتطلبه الشرف، أو أي إغراء في السياسة؟! وإني شخصيًّا يجب عليَّ أن أضيف: هل هناك أي مبرر أدبي، يجب أن يقودنا في الحالة الحاضرة من حيث المطالب التي على إمبراطوريتنا؛ يقودنا إلى إضاعة (أو خسارة) قسم كبير من جيشنا في القتال ضد الطبيعة، وأخشى كذلك القتال ضد الحرية (الحرية التي يجيزها الحال) في السودان؟

ولقد كان واضحًا أن كل الأركان التي قامت عليها سياسة استمرار العمليات العسكرية في السودان بعد سقوط الخرطوم قد صارت منهارة، فبدلًا من هزيمة عثمان دقنة في السودان الشرقي، استطاع هذا الإفلات ولا يزال حرًّا طليقًا؛ وبدلًا من مد السكة الحديدية من سواكن إلى بربر لاستخدامها في الزحف على الخرطوم في الخريف، ثبت أنه لا يمكن إنجازها في الوقت المناسب؛ وبدلًا من الاستيلاء على بربر قبل انتهاء فصل الصيف، ثبت كذلك أنها ممتنعة على الحملة؛ وبدلًا من أن يبدأ اللورد ولسلي الزحف على الخرطوم بالقوات التي لديه، أو بإمدادات بسيطة، ظهر أنه يطلب قوات كبيرة؛ وعلاوة على ذلك وكما ذكر غلادستون فإن الحرب ستكون في السودان ضد حريات شعب السودان، الذي ثار في زعم الحكومة وتفكيرها الجديد ضد الحكم المصري لينال حرياته. وحيث إن حكومة

المستر غلادستون تؤيد حريات الشعوب، فلا يجب أن تحارب شعبًا اختار لزعامته أحد رؤسائه الوطنيين محمد أحمد بملء إرادته. وزيادة على ذلك وفي أثناء اجتماعات الوزارة لبحث الموقف عمد السير إفلن بارنج من تلقاء نفسه يوضح آراءه لحكومته؛ فأوصى بالتخلي عن إرسال الحملة إلى الخرطوم.

أضف إلى هذا كله أنه لم يلبث أن ظهرت في أفق العلاقات بين روسيا وإنجلترا أزمة حادة، تهددت بسببها حدود الإمبراطورية الإنجليزية في الهند؛ ذلك أن اصطدامًا وقع بين الروس والأفغان؛ سببه أن الروس احتلوا «مرو (Merv)» بدعوى أنها داخلة في دائرة نفوذهم. وفي انتظار حضور لجنة لتخطيط الحدود بين الروس والأفغان حسب اقتراح الحكومة الإنجليزية، احتل الروس المراكز الاستراتيجية الهامة، ووقع الاصطدام بينهم وبين الأفغان في بنجدة (Penjdeh) (مارس ١٨٨٥م) — وطالب الرأي العام في إنجلترا بالحرب مع روسيا. ومع أن عبد الرحمن أمير الأفغان أظهر حكمة واعتدالًا لتجنب وقوع الحرب بين جيرانه «الإنجليز والروس»، وأمكن في آخر الأمر تسوية المسألة بواسطة لجنة أفغانية للحدود (١٨٨٥–١٨٨٦م)، وتوقيع اتفاق نهائي في سان بطرسبرج بعد ذلك في ١٨٨٧م؛ فقد كان الموقف وقت الأزمة على غاية من الحروجة، وخشيت الحكومة الإنجليزية — في أبريل ١٨٨٥م — أن ينتهز الروس فرصة مشغولية الإنجليز بالحرب في السودان، فيقتحموا حدود الهند الشمالية الغربية من ممر خيبر.

ولقد كانت هذه المسألة الأخيرة العامل الحاسم في تقرير الحكومة الإنجليزية وقف العمليات العسكرية وإخلاء السودان.

وعلى ذلك فقد أبرق وزير الحربية اللورد هارتنجتون إلى «ولسلي» في ١٣ أبريل ١٨٨٥م:

> في الوضع الذي عليه شئون الإمبراطورية، من المحتمل أن يتم التخلي عن الحملة إلى الخرطوم، وإرجاع الجنود بكل سرعة ممكنة إلى مصر. ومطلوب منك أن تفحص الإجراءات التي يجب في هذه الحالة اتخاذها سريعًا لتأمين انسحاب الجنوب بسلام، ويستدعي ذلك وقف الزحف من سواكن، ولكن لا يدعو للانسحاب بعجلة.

وفي يوم ٢١ أبريل ١٨٨٥م أعلنت الحكومة في مجلس البرلمان أن النية ليست متجهة للزحف على الخرطوم، أو القيام بعمليات عسكرية عدوانية أو هجومية جديدة في السودان، وصار تبليغ اللورد ولسلي بهذا القرار.

ولكن «ولسلي» كان منذ ١٤ أبريل قد أبرق إلى وزير الحربية «هارتنجتون» بأنه إذا كان تقرر اتخاذ خطة الدفاع، فالواجب الاحتفاظ بوادي حلفا وكورسكو كمخافر أمامية، ووضع قوة عسكرية في أسوان. ثم أبرق في اليوم التالي (١٥ أبريل) يوصي بالتمسك بدنقلة؛ لأن الاحتفاظ بها يمنع المهدية من الامتداد إلى مصر، ويؤمن ولاء القبائل على الحدود، ويمنع حدوث الاضطرابات والقلاقل. ومن المحتمل كذلك الثورات المحلية؛ نتيجة لاتباع سياسة الانسحاب، وهي السياسة التي سيترتب عليها كذلك زيادة عدد الحاميات في مصر نفسها، واحتلال المدن الكبيرة في البلاد (أي مصر) بقوات عسكرية. وكان من الذين سُئلوا في هذا الموضوع ووافقوا على التمسك بدنقلة؛ كل من السير ردفرس بولر، والسير تشارلس ولسون، والكولونيل كتشنر. ولو أن هؤلاء أرادوا الاحتفاظ بدنقلة كإجراء أساسي لاستئناف سياسة الزحف على الخرطوم. وأمَّا السير إفلن بارنج فكان يخالف هذا الرأي الأخير، ولكنه، كما قال، كان يخشى في الوقت نفسه من الأثر السياسي، الذي يمكن أن يحدثه في مصر تقهقر مباشر، ولم يكن يرضى بأن يدع الدراويش ينزلون في النيل، أو يقتربون كل هذه المسافة من مصر في وادي حلفا. ولذلك فقد كان مِن رأي «بارنج» الاحتفاظ بدنقلة إلى الوقت الذي يمكن فيه تنظيم قوات عسكرية سودانية، فتحتل هذه القوات المديرية — مديرية دنقلة — التي يتعيَّن لحكومتها في الوقت نفسه عبد القادر باشا حلمي، وكان أصلًا صاحب هذا الاقتراح السير تشارلس ولسون. وقد أبلغ «بارنج» حكومته رأيه الأخير في برقية قال فيها: «بودي جديًّا أن ينطبع في ذهن حكومة جلالة الملكة أن تنفيذ سياسة التقهقر في التوِّ والساعة من دنقلة والأماكن المجاورة لها مباشرة؛ ليس من الحكمة سياسيًّا. كما أنه لا يبعث على الاحترام.»

وأمَّا هذه الاعتراضات على وقف العمليات العسكرية والانسحاب من دنقلة، فقد ذهبت جميعها سدًى. وأصرت حكومة المستر غلادستون على قرارها. وفي ٨ مايو سنة ١٨٨٥م إذن أبرق اللورد هارتنجتون إلى «ولسلي»: «إن الحكومة بعد دراسة كل التقارير التي وصلتها، لا تزال متمسكة بقرار أن تعمل باقتراح الدفاع عن الحدود المصرية عند وادي حلفا وأسوان، الذي تضمَّنته برقيتكم بتاريخ ١٤ أبريل.»

وكان بعد هذا القرار بأسابيع قليلة أن سقطت وزارة غلادستون وزارة «الأحرار» في ٢٤ يونيو ١٨٨٥م، وتألفت وزارة برئاسة رئيس حزب المحافظين اللورد «سولسبري» (Salisbury). واعتقد بعض المسئولين أن من الممكن إدخال تغيير على سياسة الحكومة بإقناعها أن تستبدل سياسة هجومية بسياسة الدفاع التي قررتها الوزارة السابقة. وصار

اللورد ولسلي خصوصًا يلح على هذه الوزارة في ذلك — كما جاء في رسالته إلى حكومته في ٢٧ يونيو ١٨٨٥م — استنادًا إلى أنه ليس في مقدور أية قوة حدودية أن تمنع المهديين من الدخول إلى مصر، وأن من الواجب عاجلًا أو آجلًا تحطيم المهدي، وإلَّا استطاع هو أن «يحطمنا» وأن الزحف على الخرطوم ثم إصابته في سمعته بإنزال الهزيمة البالغة به في أرضه لا بد أن يقضيا عليه نهائيًّا، وحتى يحصل هذا لن تعرف مصر السلام، بينما تتضخم نفقات الحكومة الحربية وتتزايد. ولذلك فنصيحته هي المضي في حملة الخريف على النيل، كما كان الاتجاه أصلًا، وأن «تُترك» سواكن على حالها.

وكان مما زاد الأمل في عدول حكومة اللورد سولسبري عن خطة الدفاع، أن محمد أحمد «المهدي» نفسه قضى نحبه في ٢٠ يونيو ١٨٨٥م، وأنه صار منتظرًا أن تسود الفوضى معسكر الدراويش بسبب وفاته الفجائية. ولكن عبد الله التعايشي سرعان ما تسلَّم زمام الأمور، وقضى على هذا الأمل.

غير أنه عندما استشير الجنرال «ريدفرس بولر» في موضع استئناف العمليات العسكرية والزحف على الخرطوم، كان جوابه أن إخلاء دنقلة كاد يتم الآن، حتى إنه يجب تنظيم وإعداد حملة جديدة من أساسها إذا تقرر التمسك بدنقلة والاحتفاظ بها.

وعندئذٍ أبرق اللورد سولسبري في ٢ يوليو ١٨٨٥م بأن حكومة جلالة الملكة بعد أن أخذت بعين الاعتبار كل الظروف القائمة ليست على استعداد لنقض أوامر الحكومة السابقة، وذلك بوقف قرار تقهقر (أو انسحاب) الجيش من دنقلة.

ووجب على اللورد ولسلي تنفيذ هذا الأمر، وهو كلمة الحكومة الأخيرة في الموضوع، فلم يأتِ يوم ٥ يوليو ١٨٨٥م حتى كان قد تم إخلاء دنقلة نهائيًّا، وقد وُضعت قوات لحماية حدود مصر الجنوبية، جُعل مركزها الرئيسي في أسوان، وكان مخفرها الأمامي في وادي حلفا. بينما مُدت السكة الحديد من وادي حلفا إلى عكاشة؛ أي مسافة ٦٠ ميلًا تقريبًا، ثم أُقيمت مخافر أخرى مسافة ٤٠ ميلًا جنوب عكاشة لحماية خط السكة الحديد، وكانت آخر مراكز جيش الحدود عند «طابية كوشة».

وكان المهدي علم قبل وفاته ومنذ شهر مايو ١٨٨٥م أن الإنجليز مصممون على الانسحاب من السودان، وأنهم يخلون دنقلة، فأصدر أوامره إلى الأمير محمد الخير «باللحاق بهم»، وبأن يغزو مصر نفسها. ولم يكد هذا الجيش يصل إلى «مروى» حتى تُوفي المهدي (في ٢٠ يونيو ١٨٨٥م) فجأة. فتعطل الزحف مؤقتًا، ولكن الاستعدادات استمرت، ولو أن هذه كانت بطيئة، حتى إذا احتشد الدراويش في مديرية دنقلة، استطاع

هؤلاء في أوائل ديسمبر ١٨٨٥م احتلال قريتَي كوشة وجنس، وأن يهددوا «طابية كوشة» البريطانية. ولكن القوات الإنجليزية المصرية باغتت الدراويش بهجوم مفاجئ عليهم في ٣٠ ديسمبر ١٨٨٥م، وأوقعوا بهم هزيمة بالغة في «واقعة جنس».

وتُعتبر «واقعة جنس» هذه خاتمة العمليات العسكرية في السودان، وهي العمليات التي بدأت بإرسال حملة الإنقاذ لإنقاذ غوردون من الخرطوم. لقد شُغل الخليفة عبد الله التعايشي الذي تسلَّم حكومة السودان بعد وفاة المهدي بمشكلات أخرى استأثرت باهتمامه بصورة لم تدع مجالًا للتفكير في استئناف الهجوم على حدود مصر خلال الثلاثة الأعوام ونصف العام التالية. ولذلك تُعتبر «واقعة جنس» آخر مظهر من مظاهر التدخل البريطاني الخالص في شئون السودان، وهو التدخل الذي بدأ منذ إرسال غوردون في بعثته المشئومة إلى الخرطوم لإخلاء السودان. ثم استمر من أجل الحيلولة دون سقوط الخرطوم في أيدي المهديين ولإنقاذ غوردون، ثم انتهى بالفشل، وتوقف مؤقتًا بعد هذه الواقعة (واقعة جنس).

ولقد عرض اللورد كرومر — في كتاب عن مصر الحديثة — (وهو نفس السير إفلن بارنج) ممن عاصروا هذه الحوادث، وساهموا في تشكيل السياسة البريطانية في هذه الحقبة؛ عرض لأسباب فشل سياسة التدخل البريطاني الخالص هذه؛ فقال: إن فحص تفاصيل تنفيذ السياسة البريطانية يسفر عن النتائج الآتية، والتي قال (كرومر) إنه وصل إليها:

أوَّلًا، وقبل كل شيء: لقد كان من الخطأ إرسال ضابط بريطاني إلى الخرطوم. إن المهمة المكلف بها هذا الضابط (أي غوردون) كادت تكون مستحيلة، وأدى تعيينه إلى تحمل الحكومة البريطانية لمسئوليات كان من المرغوب فيه تجنبها.

وثانيًا: لقد كان من الخطأ إذا وجب إرسال ضابط إلى السودان اختيار الجنرال غوردون بالذات؛ فبالرغم من صفاته الخلقية النبيلة كانت تنقصه الصفات الأساسية لضمان نجاحه في مهمته.

وثالثًا: وحيث إن الذي أُرسل كان الجنرال غوردون، فقد كان واجبًا أن تترك له حرية التصرف في حدود الخطوط الرئيسية للسياسة التي طلبت منه تنفيذها، فإنه مما يدعو للأسف أن غوردون لم يستطع استخدام الزبير رحمت. ولو أن الرأي فيما قد يسفر عنه استخدام الزبير من نتائج يجب أن يبقى دائمًا رأيًا افتراضيًّا.

ورابعًا: أن الفصل في مسألة وجوب إرسال حملة من سواكن إلى بربر من عدمه في ربيع ١٨٨٤م كان متوقفًا على إمكان القيام عمليًّا بذلك، وهذه نقطة اختلف عليها الثقات العسكريون.

خامسًا: أن خطأ جسيمًا ولا مسوغ له قد ارتُكب في تأجيل أو تأخير إرسال حملة إنقاذ غوردون كل هذا الوقت الطويل.

سادسًا: أن الحكومة سلكت الطريق الحكيم بعد سقوط الخرطوم، عندما اتخذت في آخر الأمر سياسة تقوم على الدفاع فقط، وأمرت بالارتداد إلى وادي حلفا.

وأخيرًا في إمكاننا أن نقول إن الحكومة البريطانية لذلك كانت سيئة الحظ للغاية في معاكسة موقف كان مليئًا بالصعوبات السياسية والعسكرية.

هذا، أمَّا الذي نتج مباشرة عن انسحاب الحملة النيلية أو حملة الإنقاذ وإخلاء دنقلة، فكان إخلاء سائر الأقاليم والمراكز التي بقيت حتى هذا الوقت في حوزة المصريين، ودعم سيطرة المهديين في السودان؛ ثم ما ترتب على هذين الأمرين من اقتطاع أملاك مصر الأفريقية، ومحاولة الدول الاستيلاء عليها واقتسامها فيما بينها، بانتزاعها من أيدي الدراويش.

(٢) إخلاء بقية السودان

آذن سقوط الخرطوم وانسحاب حملة الإنقاذ (أي الفترة بين يناير ويوليو ١٨٨٥م) بضياع سائر ممتلكات مصر في السودان؛ بإخلائها والجلاء منها، وذلك إمَّا لتخضع هذه الأملاك لسلطان المهديين، وإمَّا لتستولي عليها الدول «المتسابقة» على امتلاك أفريقيا واقتسامها فيما بينها. ففقدت مصر أملاكها في بحر الغزال، وسنار ودارفور، وخط الاستواء، وفي السودان الشرقي، وفي ساحل البحر الأحمر، والصومال وهرر.

ففي دارفور، سادت الانقسامات الداخلية بعد تسليم سلاطين بك في دارة (في ٢٣ ديسمبر ١٨٨٣م)؛ وسبب ذلك أن عبد الله التعايشي عندما تولى الحكم بعد المهدي عمد إلى تولية أهله وخاصة أصدقائه الذين يثق فيهم مناصب الحكم في السودان الغربي الذي اعتبره بلاده. فجرد محمد خالد زُقل وعزله (يونيو ١٨٨٦م). وكان هذا يعيش في دارفور بعد أن دانت له سنة ١٨٨٤م عيش الملوك، فسجنه الخليفة عبد الله في الأبيض، ثم في أم درمان، «حيث بقي بها حتى سنة ١٨٨٩م عندما عفا الخليفة عنه وسماه أميرًا على

دنقلة». وقام بالأمر في دارفور بعد زُقل الأمير يوسف بن السلطان إبراهيم — الذي فشل عند فتح دارفور سنة ١٨٧٤م في معركة منواشي — وطمع يوسف في استرداد ملك آبائه. وأرسل التعايشي جيشًا كبيرًا برئاسة عاملة «عثمان آدم» هزم يوسف الذي لقي حتفه في جبل مرة في يناير ١٨٨٨م، ولكن لم يمضِ طويل وقت حتى ظهر في الغرب في دار تامة فقيه اسمه الشيخ أحمد، واشتُهر باسم أبي جميزة — بسبب شجرة جميز كبيرة كان يجلس عند جذعها — استطاع أن يجمع حوله أهل الغرب من برقو، وبرنو، ودار مساليت، وتامة، وغير ذلك، وهم الذين حنقوا على الخليفة عبد الله أنه منع الحج إلى مكة. وكان هذا قد أعلن أن الحج يمكن الاستعاضة عنه بالزيارة لقبر المهدي في أم درمان. فادعى أبو جميزة أنه خليفة عثمان في الغرب، وأنه قام لفتح طريق الحج، وأنه يريد تخليص البلاد من المتمهدي، ويعيد للإسلام صفاءه باتباع الكتاب والسنة، وأن الحركة التي يقوم بها تلقى تأييدًا من السنوسي شيخ الجغبوب، وشيخ الجغبوب وقتئذٍ هو السيد محمد المهدي ابن السيد محمد بن علي السنوسي مؤسس الطريقة السنوسية، التي لم يكن من أتباعها أبو جميزة، وإنْ كان لها أتباع كثيرون في الغرب.

ولقد تحدث «السير ريجنالد ونجت» (Wingate) عن أثر هذه الحركة التي قام بها أبو جميزة فقال: «لقد راجت وترددت أصداؤها في كل أنحاء السودان الأخبار المحيرة، والتي لا يعقلها إنسان، وساد الاعتقاد حتى في القاهرة ذاتها بأن نهاية المهدية باتت قريبة، وأن حاكمًا جديدًا قد ظهر سوف يفتح على الأقل طريق الحج إلى مكة، ولن يكون في حرب مع العالم قاطبة. فبدا أن الخلاص صار قريبًا، وجعل كل امرئ يفد من السودان ينقل أنباء النجاح المطرد الذي تدركه الثورة القائمة ضد المهدية.»

ولكن السيد محمد المهدي السنوسي لم يشأ التدخل لتأييد أبي جميزة في دعوته، وأعلن تمسكه بالحياد في موقفه من المهدية، في قوله: «إنه (أي محمد المهدي السنوسي) إنما يعني بالدعوة إلى إصلاح الدين الحنيف سلمًا لا حربًا، بينما تنفر المِلَّة التي يُراد إحياؤها نفورًا عظيمًا بل وتشتد ثورتها ضد الدماء التي يهدرها، والجرائم التي يرتكبها في السودان مثل هذا المتمهدي. ولذلك فإنه لا يريد ولا يفكر في أن يتدخل في شيء مما يحدث؛ بل من واجب محمد أحمد وخليفته هذا أن ينظرا وحدهما في الوسائل التي تكفل لشخصَيهما النجاة أو الهلاك المحقق.»

وعلى ذلك فإنه بمجرد أن عُرفت رغبة السنوسي الحقيقية، انفض الناس من حول أبي جميز، وضعف شأنه تدريجيًّا حتى استطاع عثمان آدم عامل الخليفة التعايشي أن

ينزل بجيوش أبي جميزة — وكانت هذه بقيادة أخيه «ساغة» — هزيمة ساحقة في ٢٣ فبراير ١٨٨٩م، قُتل فيها «ساغة». وكان أبو جميزة نفسه قد تُوفي قبل ذلك مريضًا بالجدري. ويقول الأب أوهر والدر الذي ذكرنا أنه كان في أسر الدراويش إلى أن هرب من أم درمان في سنة ١٨٩١م: إن ثورة أبي جميزة أقفرت من سكانها كل دارفور تقريبًا، حتى لم يعد هناك إلَّا قليلين من الرجال لأعمال الزراعة، وصارت دارفور مرتعًا للوحوش الضارية مثل السباع والفيلة وغير ذلك. أمَّا الدراويش فقد اضطروا إلى الانسحاب منها في آخر الأمر.

وفي بحر الغزال: كتب مديرها «لبتون بك» إلى أمين باشا «الدكتور شنيتزر» مدير خط الاستواء في ٢٨ أبريل ١٨٨٤م: «لقد انتهى الأمر فيما يتعلق بي هنا. فكل فرد قد انضم إلى المهدي، ويتولى جيشه شئون المديرية (أي يتسلَّمها) في اليوم بعد النهار التالي.» وسلم لبتون في اليوم التالي إلى الأمير كرم الله الكركاوي. ومن ذلك الحين سادت الفوضى والانقسامات الداخلية، وانتهى الحال كما حدث في دارفور بانسحاب الدراويش من بحر الغزال سنة ١٨٨٦م.

وفي خط الاستواء: كنا ذكرنا أن الدراويش انصرفوا عن مديرية خط الاستواء منذ مارس–أبريل ١٨٨٥م، بعد أن هدد كرم الله الكركاوي عامل المهدي بالاستيلاء عليها عنوة، إذا رفض مديرها «أمين» التسليم في الموعد الذي حدده له (٥ أبريل ١٨٨٥م). ولكن إدارة أمين باشا في مديرية خط الاستواء في السنوات القليلة التالية كانت إدارة ضعيفة، وعليها مآخذ كثيرة، ولم يعد لأمين أي نفوذ على رجال الحاميات في مديريته الذين ثاروا عليه. وسرعان ما تقلصت (أو انكمشت) المنطقة التي خضعت لنفوذ حكومته، فصارت لا تزيد على شريط ضيق ممتد من بحيرة ألبرت إلى «لادو»، وتبلغ مساحتها حوالي سُبع مساحة المديرية أصلًا قبل الثورة. وفي أول نوفمبر ١٨٨٥م كتب أمين إلى حكومة القاهرة يطلب إرسال الإمدادات، وبعث بكتابه هذا عن طريق زنجبار، ومن هذا الطريق نفسه وصله في ٢٦ فبراير ١٨٨٦م كتاب من نوبار باشا رئيس الوزارة مؤرخًا في ٢ نوفمبر ١٨٨٥م (أو ٢٧ مايو) يقول له فيه: «إن الحكومة قد أخلت السودان، وليس في قدرتها أن تساعده بشيء، ولكنها فوضته في اتخاذ أفضل الطرق لإخلاء البلاد»، والعودة إلى مصر بطريق زنجبار. ولم يكن في وسع أمين الانسحاب من «خط الاستواء»؛ لصعوبة الطريق من مديريته إلى زنجبار؛ ولأن جنود الحاميات كانوا من السود، وكذلك أكثر ضباطهم وقد تزوجوا من نساء البلاد واقتنوا من رقيقها، «وفوق ذلك فإن انشغال أمين بك بدرس

النبات والحيوان وعدم اهتمامه بالإدارة العسكرية أنسى العساكر الطاعة العسكرية؛ حتى لم يكونوا يسمعون له أمرًا إلَّا إذا وافق ميولهم». ولذلك فقد رفضوا الإذعان لأوامر الحكومة، كما تضمنها كتاب نوبار باشا السالف الذكر، وأصروا، إذا كان الانسحاب لا مفر منه، على أن يكون ذلك عن طريق الخرطوم وليس عن طريق زنجبار. وتآمر الجند على أمين، وكادوا يقضون عليه لولا أن تدخل بعض الضباط فحالوا دون ذلك.

ولكن كان قد وصل وقتئذٍ إلى زنجبار من رحلته في داخل أفريقيا الرحالة الروسي الألماني ولهلم جونكر (Junker) (٤ ديسمبر ١٨٨٦م). وأذاع هذا الرحالة — وفي قولٍ بإيعاز من «جون كيرك» (Kirk) القنصل الإنجليزي في زنجبار — الأخبار عن الحالة السيئة التي كان عليها أمين في خط الاستواء. وفي ٢٠ ديسمبر ١٨٨٦م أبرق إلى أوروبا يطلب إرسال حملة لإنقاذ أمين، فتألفت في لندن هذه الحملة برئاسة الرحالة هنري مورتون ستانلي (Henry Morton Stanley)، وصلت إلى مصر في أواخر يناير ١٨٨٧م، ثم قصدت إلى زنجبار حيث استكملت استعداداتها، وغادرتها في ٢٤ فبراير قاصدة إلى مصب نهر الكونغو، المكان الذي تقرر سير الحملة منه إلى مديرية خط الاستواء، فدارت الحملة حول رأس الرجاء الصالح، ووصلت إلى مصب الكونغو في ١٨ مارس ١٨٨٧م. وكان في ٣٠ أبريل من العام التالي (١٨٨٨م) أن التقى ستانلي مع أمين في مكان إلى الجنوب الغربي من «ألبرت نيانزا». فسلَّمه ستانلي «فرمانًا» من الخديوي توفيق بتاريخ أول فبراير ١٨٨٧م، وفيه يبلغ الخديوي «أمينًا» أن حملة برئاسة ستانلي تألفت لإنقاذه هو «والضباط والعساكر الذين «معه» من المركز الحرج الذي «صاروا» إليه»، والمجيء بهم إلى مصر في الطريق التي يختارها، ثم يخير «أمينًا» بين المجيء إلى مصر أو البقاء حيث هو مع الضباط والعساكر، ويختم الخديوي فرمانه بهذه العبارة: «ولكن اعلموا أن مَن أحبَّ البقاء هناك من الضباط والعساكر، فهو إنما يفعل ذلك على مسئوليته، فلا ينتظر أية مساعدة من الحكومة. افهم ذلك جيدًا وأفهمه للضباط والعساكر؛ ليكونوا على بصيرة مما يفعلون.» ورجع ستانلي إلى مركز الحملة ليأتي ببقية جنوده، وترك «أمينًا» يقرأ فرمان الخديوي على الحاميات، فقبل قسم من الجنود أولًا العودة إلى مصر، ولكن فريقًا من الضباط الذين كانوا من رجال الثورة العرابية حرضوا القسم الآخر من الجنود على الثورة، وكاد هؤلاء يفتكون بأمين، وبأحد أعوانه وهو «مونتيني جفسون» (Mounteney Jephson)، وكان ستانلي تركه مع أمين وذلك في محطة اللابورة؛ ثم قبض العصاة برئاسة اليوزباشي فضل المولى — من السود — على أمين، وعلى الصيدلي

فيتا حسان (Vita Hassan) وحبسوهما في دوفيلة، وأوقفوا «مونتيني جفسون» في ١٩ أغسطس ١٨٨٨م. وتقرر عزل أمين من منصبه في ٢٣ سبتمبر، وتسمية أحد الضباط العصاة مكانه وهو حامد أغا.

ولكن لم يكد يستقر الأمر لحكومة العصاة الجديدة حتى جاءت الأخبار بأن الدراويش حضروا إلى «لادو» في ثلاثة وابورات وتسعة مراكب، واستولوا عليها. وكان الخليفة عبد الله التعايشي قد عزم على فتح خط الاستواء، فخرج جيش الدراويش بقيادة «عمر صالح» من أم درمان في ١١ يونيو ١٨٨٨م، ووصل إلى لادو في أكتوبر، وعلم عمر صالح أن أمينًا في «الدفلاي»، وأن أول مراكزه في الرجاف، فبعث إليه بكتاب يدعوه فيه إلى التسليم، فقتل العصاة رسل عمر صالح وصمموا على الحرب، وأوقع عمر صالح بهم هزيمتين كبيرتين عند الرجاف التي استولى عليها (١٢ نوفمبر ١٨٨٨م)، بعد أن قُتل حامد أغا وكثيرون من الضباط المصريين. وكان من أثر هذه الهزيمة أن العصاة في النقط الجنوبية قرروا إطلاق سراح أمين، ومونتيني جفسون وسائر المسجونين؛ ليذهب «أمين» بهم وبالنساء والأطفال والموظفين المدنيين إلى «ودلاي»، وفي ١٥ نوفمبر تقدم المصريون إلى «الدفلاي» (دوفيلة) وضربوا عليها الحصار مدة أربعة أيام، ولكنهم فشلوا بعد أن انهزموا في اليوم الرابع، ونفدت منهم الذخيرة، فاضطروا للارتداد والانسحاب إلى الرجاف. وأمَّا أمين فإنه عندما أُشيع يوم ٤ ديسمبر أن «الدفلاي» سقطت في أيدي الدراويش، انتقل من «ودلاي» إلى «تنقرو» (Tunguru) — على شاطئ بحيرة ألبرت الشمال الغربي — ينتظر فيها «ستانلي» الذي وصل إلى غربي البحيرة في ١٦ يناير ١٨٨٩م، عند نقطة بالقرب من قرية الزعيم كفالِّي (Cavalli). وعيَّن ستانلي يوم ١٠ أبريل للانسحاب، ولكن أمينًا تردد في الانسحاب من غير أن يتمكن الراغبون في السفر من رجال الحاميات من الحضور إلى «كفالِّي»، فطلب مهلة ثلاثة شهور، فرفض ستانلي وقرر إرغام أمين على الخروج — إذا دعا الحال — باستخدام القوة العسكرية. وعندئذٍ بدأت الحملة سيرها في الموعد المحدد (١٠ أبريل) من كفالِّي، فبلغ الجميع زنجبار في ٦ ديسمبر ١٨٨٩م، وبقي في مديرية خط الاستواء عمر صالح «في الرجاف»، وفضل المولى «في الدفلاي التي انتقل منها مع بقايا جيش أمين باشا إلى ودلاي»، وقد دخل فضل المولى في خدمة البلجيك في أكتوبر ١٨٩٢م، وكان هؤلاء يتوسعون نحو النيل من جهة ولاية الكونغو الحرة البلجيكية في ظروف سيأتي ذكرها. ولكن السيطرة في مديرية خط الاستواء كانت قد صارت للمهديين، الذين استطاع عاملهم عربي دفع الله أن يقتله قرب ودلاي في أواخر العام التالي.

أمَّا في سنار: فقد بدأ المهديون يحاصرون عاصمتها «مدينة سنار» من أواسط شهر نوفمبر ١٨٨٤م، ودافع عنها «حسن صادق» مدير عموم سنار دفاعًا مجيدًا، إلى أن قتل في إحدى الوقائع، وتسلَّم القيادة النور بك الذي تولى الدفاع عن سنار، بعد أن ضيق الدراويش الحصار عليها بقيادة محمد عبد الكريم. وفي ١٧ يونيو ١٨٨٥م حاول محمد عبد الكريم اقتحام تحصينات البلدة، ولكنه انهزم هزيمة كبيرة، وعلى ذلك فقد بقي الدراويش على حصارها. وفي واقعة بجهة «كساب» بالقرب من سنار أوقع الدراويش الهزيمة بقوة كانت أخرجتها الحامية للاستيلاء على مخزن للحبوب، وقتلوا رئيسها «حسن عثمان» في ١٧ أغسطس. وبعد يومين اضطرت سنار إلى التسليم في ١٩ أغسطس ١٨٨٥م. وكان هذا التسليم في عهد الخليفة عبد الله التعايشي الذي أمر قائده محمد عبد الكريم بتخريبها والعودة إلى أم درمان. ولقد بقيت سنار من ذلك التاريخ خرابًا لا يسكنها أحد حتى أعيد تعميرها بعد استرجاع السودان.

وفي السودان الشرقي، بدأت الثورة تتحرك في كسلا عند قدوم عثمان دقنة إلى سواكن في أغسطس ١٨٨٣م، ولكنها لم تشتد إلَّا بعد هزيمة هيكس في شيكان في نوفمبر من السنة نفسها. وفي فبراير ١٨٨٤م أوقع الدراويش هزيمة كبيرة بعسكر الحامية، الذين ما لبثوا حتى انتصروا عليهم في الشهر التالي. واستمرت الحرب سجالًا بين الفريقين، وطلبت كسلا النجدة من سواكن، فاعتذر محافظها الكولونيل تشرمسيد؛ لعدم وجود مدد لدى الحكومة، وأشار على الحامية بالانسحاب إلى مصوع. وفي ١٣ أبريل ١٨٨٥م كان قد نفد الزاد من الحامية، واضطر الجنود إلى أكل الحمير، وكتب مدير كسلا «أحمد عفت الشركسي» إلى القاهرة: أنه لا يستطيع الصمود طويلًا من غير وصول النجدة إليه سريعًا. وأخيرًا اضطرت كسلا إلى التسليم للدراويش في ٢٩–٣٠ يوليو ١٨٨٥م.

وأمَّا فيما يتعلق بسائر الحاميات في السودان الشرقي وعلى طول حدود الحبشة، فقد سلمت القضارف أو سوق أبو سن في أبريل ١٨٨٤م، وضرب الدراويش الحصار على القلابات، وعلى حاميتي المتمة والجيرة.

وكان من أجل إنقاذ هذه الحاميات المحاصَرة في السودان الشرقي أن أوفدت الحكومة البريطانية إلى الملك يوحنا «يوحناس» نجاشي الحبشة، بعثة من الأميرال السير وليم هويت (Sir William Hewett) من قبل إنجلترا ومازون بك (Mason) محافظ مصوع (وهو أحد الضباط الأمريكان في خدمة الجيش المصري) بالنيابة عن الخديوية المصرية؛ لإبرام معاهدة مع يوحنا لهذا الغرض، وبالفعل أُبرمت هذه المعاهدة في عدوة في ٣ يونيو

١٨٨٤م — وهي المعاهدة التي أشرنا إليها عند الكلام عن الحرب «المصرية–الحبشية» في عهد الخديوي إسماعيل، وصادقت عليها بريطانيا في ٤ يوليو، ومصر في ٢٥ سبتمبر ١٨٨٤م. وقد تعهد يوحنا بمقتضى المادة الثالثة من هذه المعاهدة «بأن يسهل لجيش الخديوي المعظَّم الانسحاب من كسلا، وعمديب، وسنهيت، واجتياز إثيوبيا إلى مصوع». بينما نصت المادة الثانية على أنه ابتداء من غرة سبتمبر ١٨٨٤م الموافق اليوم الثامن من ماسكرام سنة ١٨٧٧م، تُرد إلى جلالة نجاشي نجاشية الحبشة البلاد المعروفة ببلاد البوغوس؛ «وعند إخلاء جيش الخديوي المعظَّم مَحامي كسلا وعمديب وسنهيت تُرد كذلك إلى جلالة نجاشي نجاشية الحبشة، وتُعد مِلْكه الأبنية الموجودة في بلاد البوغوس، التي هي للآن ملك الجناب الخديوي المعظَّم، وترد لجلالته مع هذه الأبنية كافة الذخائر، ومهمات الحرب التي تكون حينئذٍ فيها لتكون أيضًا مِلْكه.» ونصت المادة السادسة على أن: «يتعهد جلالة نجاشي نجاشية الحبشة بتحكيم جلالة ملكة إنكلترة في تسوية كل خلاف عساه أن يحصل بينه وبين الجناب الخديوي المعظَّم فيما بعد التوقيع على هذه المعاهدة.»

وأمكن بفضل تعاون الأحباش إذن انسحاب حامية القلابات بسلام من المتمة في ٢٨ فبراير ١٨٨٥م، فوصلت مصوع في آخر مايو. واحتل القلابات الدراويش بقيادة «محمد ود أرباب» في ٥ مارس ١٨٨٥م. ثم انسحبت حامية أميديب (عمديب) ووصلت إلى مصوع في ١٠ أبريل، وكذلك أُخليت سنهيت ووصلت حاميتها إلى مصوع في ١٩ أبريل، وانسحبت حامية الجيرة في ٨ يوليو ١٨٨٥م، ووصلت إلى مصوع في أوائل فبراير من العام التالي. وفي ١٢ سبتمبر ١٨٨٥م تسلَّم الأحباش مقاطعة بوغوص (أو سنهيت) حسب المعاهدة. وهكذا بفضل تعاون الأحباش لم يسقط في أيدي الدراويش من كل هذه الحاميات غير حامية القضارف، التي سلمت للدراويش في أبريل ١٨٨٤م قبل عقد المعاهدة مع الأحباش بشهرين تقريبًا.

أمَّا في ساحل البحر الأحمر والصومال وهرر: فقد تقرر إخلاء هذه البلاد؛ تنفيذًا لسياسة الإخلاء التي قررتها الحكومة البريطانية.

واختلف الوضع السياسي في ساحل الصومال، ابتداء من زيلع إلى الجنوب عن الوضع في جزء الساحل الممتد من زيلع شمالًا إلى مضيق باب المندب، في أن السلطان العثماني كانت له حقوق في السيادة على المنطقة من باب المندب إلى زيلع، لم تكن الحكومة البريطانية تعارضها، وعلى أنها لم تعترف بها رسميًّا. وذلك بينما دأبت الحكومة البريطانية على معارضة إنكار حقوق السيادة التي للسلطان العثماني على المنطقة الممتدة

من زيلع جنوبًا إلى رأس حافون. وقد سُويت هذه المسألة بإبرام المعاهدة البريطانية المصرية «بخصوص سواحل الصومال» في ٧ سبتمبر ١٨٧٧م، وهي المعاهدة التي سبق أن ذكرناها عند الكلام عن استكمال وحدة وادي النيل السياسة ودعمها، والتي أوضحنا أن الحكومة البريطانية اعترفت فيها بحقوق السيادة التي للخديوي، مع تبعيته للسلطان العثماني على هذه الجهات حتى رأس حافون، ولكن جاء في المادة الخامسة من هذه المعاهدة ما يلي:

> تُعتبر هذه الشروط متممة وواجبة التنفيذ، عندما تتعهد جلالة الحضرة الشاهانية إلى حكومة دولة الإنجليز تعهدًا رسميًّا تامًّا بألَّا تعطي بأي وجهٍ كان إلى أي دولة كانت من الدول الأجنبية أدنى قطعة من سواحل بلاد الصومال، أو من سائر البلاد التي أُدخلت في حوزة الحكومة المصرية وصارت جزءًا من ممالك الدولة العلية المعطاة إلى الحكومة المصرية، أو أي قطعة من القطر المصري، أو البلاد التابعة له بطريق الوراثة إلى أي دولة أجنبية …

ومعنى ذلك أن تنفيذ المعاهدة كان متوقفًا على إعطاء الباب العالي لهذا التعهد المطلوب. ومع ذلك وبالرغم من دعوته أكثر من مرة ليعطي هذا التعهد، فقد امتنع أو لم يصدر الباب العالي التعهد المطلوب. ولذلك فقد اعتبرت الحكومة البريطانية المعاهدة غير قائمة، وأن في استطاعتها لذلك التصرف بما تراه موافقًا لصالحها. وفي ٢٩ مايو ١٨٨٤م أصدر اللورد جرانفيل إذن تعليماته إلى السفير الإنجليزي لدى الباب العالي «اللورد دفرين»، بعدم اعتبار المعاهدة قائمة، وإبلاغ الباب العالي أن الحكومة البريطانية فيما يتعلق بجزء الساحل الممتد من زيلع جنوبًا «إلى رأس حافون»، قد قررت اتخاذ الترتيبات التي تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والسلام، ولرعاية المصالح البريطانية خصوصًا في «بربرة» التي تمد عدن بحاجاتها الرئيسية، وذلك بمجرد أن ينسحب المصريون من هذه الجهات، واحتج الباب العالي بطبيعة الحال على هذا التبليغ ولكن دون طائل.

وفي ١٣ سبتمبر ١٨٨٤م خرج رضوان باشا «البحري» من السويس؛ لإخلاء بربرة وهرر وزيلع، فوصل إلى عدن في ٢٣ سبتمبر، ووجد بها الضابط الإنجليزي الماجور هنتر (Hunter) في انتظاره، فقصدا سويًّا إلى بربرة حيث قرأ رضوان باشا لأهلها الأمر العالي القاضي بإخلائها، وتسلَّم الإنجليز بربرة. وفي أكتوبر ١٨٨٤م تعيَّن «والش» (Walsh) أول موظف إنجليزي لحكومتها بمعاونة قوة من الهنود. وأخطر اللورد ليونس السفير

الإنجليزي في باريس الحكومة الفرنسية في ٢٣ أبريل ١٨٨٥م أن «محمية» بريطانية قد تأسست في هذا القسم من الساحل.

وفي هرر شرع رضوان باشا والماجور هنتر منذ نوفمبر ١٨٨٤م في تنظيم حكومة وطنية بها، برئاسة عبد الله ابن أمير هرر، الذي سلم للمصريين في أكتوبر ١٨٨٥م محمد عبد الشكور. وفي ٢٥ أبريل ١٨٨٥م قرأ رضوان باشا على أهلها الأمر القاضي بإخلاء هرر … وفي أبريل ومايو ١٨٨٥م أُخليت هرر نهائيًّا؛ غير أن حكم الأمير عبد الله لم يستمر طويلًا؛ إذ لم يلبث أن فتحها منليك الثاني، وضمها إلى الحبشة في سنة ١٨٨٧م.

وفي زيلع، سألت الحكومة البريطانية بواسطة سفيرها في الآستانة الحكومة العثمانية في ١٤ مايو ١٨٨٤م أن تبادر هذه الحكومة باستئناف ممارسة حقوق السيادة على الموانئ المصرية على ساحل البحر الأحمر فورًا، وأن يحتل جنود عثمانيون هذه الموانئ. ثم عادت في ١٧ يوليو ١٨٨٤م فطلبت من الباب العالي أن يتخذ الخطوات الضرورية لفرض سيطرته على ميناءي تاجورة وزيلع، بمجرد انسحاب الجنود المصريين منهما. ولكن الباب العالي آثر التسويف كعادته. ولما كان يخشى من قيام اضطرابات في جهة زيلع فقد صدرت التعليمات إلى اللورد دفرين في أول أغسطس ١٨٨٤م أن يبلغ الباب العالي: أنه إذا لم تكن الحكومة العثمانية متهيئة لاتخاذ الخطوات اللازمة لاحتلال زيلع فورًا فسوف يكون ضروريًّا أن ترسل حكومة جلالة الملكة قوة إلى زيلع للمحافظة على النظام. ولم يعر الباب العالي هذا التحذير أي التفات. وفي ٢٤ أغسطس ١٨٨٤م أبرق الماجور هنتر إلى السير إفلن بارنج أن القوات البريطانية نزلت في زيلع، وحتى ١٨٨٧م بقيت القوات السودانية المصرية تحتل زيلع لحساب الإنجليز، ثم أُنزلت الراية المصرية نهائيًّا في أكتوبر ١٨٨٨م.

وفي تاجورة، كان الفرنسيون قد عقدوا مع أحد مشايخها «أبو بكر شحيم» معاهدة في ١١ مارس ١٨٦٢م، تخوِّل فرنسا «نظير مبلغ من المال» الحق في امتلاك ميناء «أوبوك» (Obok)، والمنطقة المجاورة لها، والبالغ مساحتها ٢٥ ميلًا مربعًا في خليج تاجورة. وانتهزت فرنسا الفرصة الآن، فوصل مركب فرنسي إلى ميناء «رشال» (Richal) القريب من تاجورة في أوائل مايو ١٨٨٤م مهَّد وصوله لضم تاجورة نهائيًّا لفرنسا.

أمَّا في مصوع: فقد أبرق من سواكن الكولونيل تشرمسيد (Chermside) في ٢٢ يناير ١٨٨٥م، يطلب من المسئولين في القاهرة اتخاذ قرار سريع بشأن مصوع التي صارت تسود فيها الفوضى. ولكن الحكومة المصرية كانت عاجزة عن فعل شيء، وصارت المسألة

الآن هي النظر فيمن يكون له احتلال مصوع بعد أن يخليها المصريون. وكان الطليان منذ ١٨٦٣م، ١٨٧٠م قد احتلوا خليج عصب (أصاب) وهم في السنوات الأخيرة مهتمون بتأسيس مستعمرات لهم؛ حتى يتساووا في هذا المضمار مع الدول العظمى الاستعمارية؛ ولذلك فهم يخشون أن يستولي غيرهم على مصوع، وبدءوا يجسون نبض الإنجليز في هذه المسألة، فكتب اللورد جرانفيل إلى سفيره في روما في ٢٢ ديسمبر ١٨٨٤م: أنه أبلغ الكونت نيجرا (Nigra) السفير الإيطالي في لندن أن حكومة جلالة الملكة راغبة في إخطار مشاعرها الودية نحو إيطاليا بكل الوسائل، وأنه قال للكونت إن الحكومة المصرية عاجزة عن الاستمرار في التمسك بكل ساحل البحر الأحمر الأفريقي. وفي هذه الظروف تعود الموانئ بطبيعة الحال إلى تركيا، وصار للحكومة البريطانية بعض الوقت، وهي تنصح للباب العالي أن يعيد استيلاءه عليها، ويسرُّه — كما استمر جرانفيل يقول — «أن يلاحظ أن المسيو مانشيني (Mancini) وزير خارجية إيطاليا يدرك تمامًا أن ليس لنا حق، ولا ندعي أن لنا حقًّا في إعطاء شيء لا نملكه، فإذا شاءت الحكومة الإيطالية احتلال بعض الموانئ موضع المذاكرة، فإن هذه مسألة بين إيطاليا وتركيا. ولكني استطعت تعريفه أنه فيما يتعلق بحكومة جلالة الملكة، ليس لديها أية اعتراضات على احتلال الإيطاليين لموانئ زولا (زلا) وبيلول أو مصوع.» وعلى ذلك فقد انتهزت الحكومة الإيطالية فرصة اعتداء وقع على بعض السائحين الطليان وقتلهم في مكان قريب من مصوع، فأرسلت أسطولها إلى مصوع في فبراير ١٨٨٥م. وفي ٦ فبراير تسلَّم الطليان مصوع، وانسحبت منها الحامية المصرية عائدة إلى مصر.

وهكذا أخلى المصريون السودان. ومع أن المهديين استولوا — كما رأينا — على بحر الغزال وسنار، ودانت لهم دارفور ومديرية خط الاستواء، ثم احتلوا في السودان الشرقي كسلا والقضارف؛ فقد اضطروا إلى الجلاء عن بعض هذه الأقاليم بعد سنوات قليلة، فأخلوا بحر الغزال في سنة ١٨٨٦م، وكذلك دارفور بعد سنة ١٨٨٩م، بينما احتل الأحباش — كما رأينا — بوغوص سنة ١٨٨٥م، وهرر سنة ١٨٨٧م، واقتسم الإنجليز والفرنسيون والطليان بلاد الصومال فيما بينهم، وتوغل الإنجليز في أوغندة، والفرنسيون والبلجيكيون في إقليم بحر الغزال، حتى وصلوا إلى حوض النيل الأعلى في السنوات التالية، فكان على عهد سيطرة المهدية إذن أن حدث اقتسام أملاك مصر في السودان، واستيلاء الدول الأجنبية عليها. أمَّا المسئول عن ذلك فكان الخليفة عبد الله التعايشي، الذي خلف محمد أحمد،

والذي أقام حكومة مستبدة غاشمة تسلطت على أهل السودان، ولكنها كانت عاجزة كل العجز عن الاحتفاظ بتلك الإمبراطورية التي أسسها المصريون خلال ستين عامًا في شرق ووسط أفريقيا.

(٣) حكومة عبد الله التعايشي

كانت حكومة عبد الله التعايشي أول وآخر حكومة أقامتها «المهدية» في السودان. حقيقة، استولت «المهدية» على أقاليم كثيرة، وانتشرت الدعوة أيام محمد أحمد، وتأيد سلطانها بعد سقوط الخرطوم في يناير ١٨٨٥م. ولكن المهدية من وقت ظهورها كحركة ثورية في أغسطس ١٨٨١م واصطدامها مع الحكومة القائمة وقتئذٍ، وهي حكومة المصريين إلى وفاة المهدي في ٢٢ يونيو ١٨٨٥م؛ لم تكن إلا فورات دينية متتابعة، وتعتمد في انتشارها على سمعة المهدي وشهرته الشخصية كزعيم ديني قبل أي اعتبار آخر. ولقد كفَت عندئذٍ زعامة المهدي لتوجيه الحركة أو الثورة، فعاشت هذه من غير تنظيم؛ لأن زعامة المهدي أغنت عن التنظيم في هذه المرحلة، ولأن النزاع كان لا يزال قائمًا بين المهديين وبين السلطات الحكومية الشرعية. ولكن بعد سقوط الخرطوم من جهة ووفاة محمد أحمد من جهة أخرى صار ضروريًّا أن يستبدل خليفة المهدي بالقوى والأساليب المتبعة حتى هذا الوقت في نشر الدعوة نظامًا ينفع في توجيه هذه القوى، وتنسيق أساليبها بالصورة التي تكفل بقاء الدعوة ودعم أركانها؛ ذلك بأن سقوط الخرطوم كان يحدد بداية مرحلة انفردت فيها المهدية بالسلطان في أكثر أقاليم السودان، هذا من جهة، واصطدمت من جهة أخرى مع حكومات كحكومات الحبشة ومصر وبريطانيا خصوصًا في نزاع على الأقاليم الواقعة على الحدود في الشمال والشرق، أو التي تخلت مصر عنها في الجنوب؛ ثم إن وفاة المهدي لم تلبث أن أنهت الحرب الدينية في السودان؛ أي الحرب التي اعتمدت على تحريك الحماس الديني لدى السودانيين؛ ليقاتلوا تحت لواء المهدي. ذلك أن هذا الحماس الديني أخذ يفتر سريعًا بعد وفاة المهدي؛ لأن كثيرًا من ادعاءات المهدية لم يتحقق في حياة محمد أحمد؛ فلا هو غزا مصر، ولا هو فتح مكة. بل إن نفوذ المهدي كان قد بدأ يضعف في الشهور الأخيرة من حياته لأسباب متعددة؛ منها أنه ترك حياة الزهد والتقشف الأولى لينغمس في حياة الترف والبذخ؛ ومنها أنه ترك الأمور تفلت من يده؛ فاستأثر بالسلطة الفعلية خليفته الأول عبد الله التعايشي؛ ومنها أنه لم يفعل شيئًا بعد سقوط الخرطوم والاطمئنان إلى زوال كل آثار الحكومة المصرية القديمة في السودان؛ ليبني الدولة الجديدة

التي كان من واجب المهدية المبادرة بوضع أسسها من الآن؛ وعجز المهدي عن استبدال سياسة التعمير والإنشاء بأساليب العنف وإثارة شعور التعصب الديني.

ولذلك فقد صار ضروريًّا بعد وفاة محمد أحمد أن يؤسس خليفته عبد الله التعايشي نظامًا حكوميًّا، ويستعيض به عن السمعة الشخصية التي كانت للمهدي، وعن حماس التعصب الديني للدعوة؛ لمواجهة مشكلات الحكم والإدارة والحرب. أضف إلى هذا أن محمد أحمد وإن كان نقل سلطاته المدنية إلى خلفائه — وكان هؤلاء في ترتيب المهدية: أولهم الخليفة عبد الله التعايشي. وثانيهم الخليفة علي ود حلو، وثالثهم بقي كرسيه شاغرًا حين رفض السيد محمد المهدي السنوسي أن يشغله، وكان قد عرضه عليه محمد أحمد، ورابعهم الخليفة محمد شريف ابن عم المهدي — فإنه لم ينقل إليهم سلطاته الدينية. فالخليفة عبد الله إنما هو لذلك زعيم أو حاكم مدني فحسب، ولا يجمع في شخصه مثلما فعل المهدي الزعامتين الزمنية والدينية، ويجب أن يعتمد لذلك في بقاء خلافته من جهة، واستمرار المهدية «المدنية» ذاتها من جهة ثانية، واستمرارها ضروري لاستناد خلافته عليها؛ على النظام الحكومي الذي ينجح في إنشائه.

وأوجد عبد الله نظامًا للحكم يقوم على تركيز السلطة في شخصه، فهو الذي يهيمن على الإدارة المركزية في أم درمان، العاصمة الجديدة، بعد أن خُرِّبت الخرطوم، وهو الذي يعين الحكام في المديريات، ويسمي أكثر الموظفين في الأقاليم، ويشرف على بيت المال، وعلى أعمال القضاء، وعلى تعيين أمراء الجيوش. واستعان عبد الله بهذا النظام الحكومي على إنشاء نوع من الحكومة الاستبدادية التعسفية، نشرت الطغيان والظلم في السودان، بحيث صار لا يأمن على نفسه أو ماله أحدٌ من أفراد الناس العاديين أو كبار رجال حكومته وقواد جيوشه من نزوات عبد الله وهواجسه ومخاوفه على سلطانه و«خلافته». فاعتمد على الخيانة والغدر والمخاتلة وإشاعة الخوف، والقسوة في تحقيق مآربه. ومع أن هناك من الكتَّاب من دافعوا عن طغيان عبد الله التعايشي وعن أساليبه الاستبدادية والتعسفية، باعتبار أن ذلك كان ضروريًّا في الظروف التي وُجد بها إذا شاء الاحتفاظ بسلطانه طويلًا أمام منافسيه الداخليين ومزاحميه على السلطة، وأمام الأخطار التي تهددته من الخارج، فإنه لا يجب أن يغيب عن الذهن أن المهدية استندت أصلًا في تحريك الثورة على وجوب تحرير الناس من ظلم الحكومة القائمة واستبدادها المزعومين. ولقد واجهت حكومة المصريين الذين اتهموها بأنها ظالمة ومستبدة مشكلات لا تقل في خطورتها عن تلك التي واجهتها «المهدية» في هذه السنوات الأولى من قيامها؛ ومع ذلك فلم يُعرف عنها

أنها أقامت حكومة مستبدة غاشمة متسلطة، بل تأسست حكومتها المركزية والإقليمية على مبدأ إشراك العناصر الوطنية في الحكم والإدارة بالصورة التي مرَّت بنا في الدراسات السابقة، أو أنها أهدرت أمن الناس على أموالهم وأرواحهم، أو أنها عندما عملت لإخماد بعض الثورات المحلية في المناطق البعيدة أو للدفاع عن حدود السودان، ورد اعتداءات الأحباش وبعض القبائل في الأقاليم الواقعة في أطرافه — وتلك مشكلة اضطرت حكومة الخليفة عبد الله لمواجهتها كذلك — نقول: إن الحكومة المصرية لم تعمد — كما فعلت المهدية (حكومة عبد الله) — إلى تجنيد السودانيين في جيوشها بالصورة التي انتزعت من الحقول وسائر ميادين النشاط والإنتاج الأيدي العاملة، حتى إذا صادف أن احتبست الأمطار حصلت المجاعة — وأشهر المجاعات كانت في ١٨٨٤م، ١٨٨٨م، ١٨٩٠م — وقد ذهب ضحية المجاعة في السودان حتى سنة ١٨٩٠م خصوصًا آلاف عديدة ماتوا من الجوع في كل أنحاء السودان من دنقلة في الشمال إلى القضارف في الشرق والفاشر في الغرب. وإلى جانب هذا وقف النشاط التجاري وغيره من الأعمال. وكانت التجارة الرابحة هي تجارة الرقيق.

ولقد تَرَتَّب على هذا النظام الحكومي الذي أوجده عبد الله التعايشي أمران؛ أولهما: انتكاس في أحوال السودان، رجع بهذه البلاد خطوات كثيرة إلى ما يشبه نظام الإقطاع الشرقي الذي كان نقلها منه الحكم المصري. ذلك أنه بالرغم من أن الخليفة عبد الله حكم حكمًا استبداديًّا تسلطيًّا، وبالرغم من وجود ذلك الجهاز الإداري الذي بناه في الحكومتين المركزية والإقليمية على بقايا الجهاز الإداري في العصر المصري السابق، ووضعه تحت إشرافه، فقد استبدل بالنظام الضريبي الذي وضعه المصريون، جباية الزكاة والعشور وتحصيل الإتاوات على نحو ما كان ساريًا قبل مجيء المصريين، وكذلك سيطر بشخصه على السلطة القضائية التي عهد بها إلى قضاة يحكمون وفق الشرع الإسلامي، واستغنى عن كل التنظيمات القضائية السابقة. ولقد بقيت الصلة بينه وبين رجاله في «العمالات» أو حكومات الأقاليم البعيدة صلة شخصية بحتة. وكان ظاهرًا إذا أخطأ الخليفة في اختيار «عماله» أو قواد جيوشه، أو عجز عن كبح جماحهم، ومنهم من كان يعيش في عمالته عيشة «السلاطين والملوك»، كما كان يفعل محمد خالد زُقل في دارفور أو يونس الدكيم في دنقلة أو الزاكي طمل في القضارف «حيث بنى قصرًا جميلًا وعاش بأبَّهة عظيمة»، أو أن الخليفة ترك كبار مشايخ القبائل والرؤساء في قبائل الكبابيش والشكرية وبني حسان، والضبانية والبطاحين وغيرهم على هواهم؛ لاستطاع كل هؤلاء في أول فرصة

سانحة الاستقلال في عمالاتهم أو في قبائلهم كأمراء إقطاعيين، قد لا تربطهم أية رابطة بحكومة الخليفة عبد الله في أم درمان.

وأما الأمر الثاني: فهو أن التذمر في البلاد من حكومة الخليفة كان عامًّا، والسخط عليها صار شديدًا؛ حتى أسف الناس على عهد المصرية، ولم يعد يؤيد الخليفة غير أهل الغرب وهم أهله وعشيرته من البقارة، ثم الذين يستفيدون من النظام القائم. والذين لا يأملون في أن يسترجع المصريون السودان صاروا يأسفون على عهد المهدي محمد أحمد، أو يتوقون لنجدة الأحباش أو الإنجليز لهم. وكانت هناك — كما سنرى — وقائع بين عبد الله والأحباش في جهة القلابات والسودان الشرقي، ومع الإنجليز «والمصريين» في جهة سواكن وطوكر. ويعبِّر عن هذا التذمر من حكومة عبد الله التعايشي والسخط عليها، والاستنجاد بالأحباش والإنجليز؛ شاعر الشكرية الحردلو أخو عوض الكريم أبو سن شيخ الشكرية في قوله:

ناس قباح من الغرب جونا جابوا التصفية ومن البيوت مرقونا
أولاد ناس عزاز مثل الكلاب سوُّونا يا يابا النقس «النجاشي» بالإنجليز ألفونا

هذه النتيجة التي وصل إليها الخليفة عبد الله من الحكومة الاستبدادية والمتسلطة التي أقامها على أنقاض الحكم المصري في السودان — وهي واحدة من نتائج أخرى خطيرة سوف نذكرها في موضعها — لم يكن هناك مفر من الوصول إليها؛ وذلك بسبب الأغراض التي كرَّس كل وقته وبذل كل ما يملك من جهد وحيلة لتحقيقها، ودارت حولها كل سياسته في الميدانين الداخلي والخارجي على السواء.

ولقد تَلَخَّصت هذه الأغراض في استبقاء الحكم في يده، ثم في ذريته من بعده مع ما يستلزمه تحقيق هذا الهدف من تأسيس سيطرة مطلقة أو حكومة استبدادية، ثم تدبير الوسائل التي يمكن بها الاحتفاظ بهذه السيطرة المطلقة.

ويقول المدافعون عن حكومة الخليفة عبد الله إن مثل هذه الأغراض إنما هي أغراض طبيعية، ولا يسع عبد الله إلا أن يعمل لتحقيقها «بالغريزة»؛ لأن من المتعذر إطلاقًا — كما يزعمون — أن ينجح إنسان في حكم السودان إلا بطريق هذه السيطرة أو الديكتاتورية المطلقة. ويعلل هؤلاء هذه الحاجة إلى السيطرة المطلقة في حكم السودان بأن المشاكل التي واجهت الخليفة عند استلامه زمام الأمور كانت جسيمة؛ بعضها يهدد بهدم سلطانه من الخارج؛ حيث توجد على حدوده الشمالية مصر تؤازرها بريطانيا.

ولم يكن معنى الإخلاء أن العداء قد انتهى بين مصر وبريطانيا من جانب وبين حكومة الخليفة من جانب آخر، أو أن في وسع الخليفة أن يطمئن إلى انصراف مصر عن الرغبة نهائيًّا في استرجاع أملاكها المفقودة في السودان. ثم إنه لا يزال في داخل السودان عدد من الحاميات المصرية في سنار وكسلا. لا يزال أمين باشا في مديرية خط الاستواء، والبريطانيون لا يزالون «مع المصريين» في سواكن. وطالما بقيت سواكن في أيديهم فهي بمثابة الخنجر المسدد إلى قلب البلاد. وكذلك تقع على حدوده الجنوبية الحبشة. ولم يكن المهديون يطمئنون يومًا من ناحية هذه الدولة الأفريقية «المجهولة» لهم، والتي توقعوا على كل حال أن يصطدموا بها عاجلًا أو آجلًا بسبب مشاكل الحدود القديمة. وهي مشاكل لا مفر من أن يرثها عهد المهدية من العهد المصري السابق من جهة، وكان في وسع الخليفة عبد الله من جهة ثانية أن يثيرها في أي وقت يشاء، وكما فعل، ثم أن يستفز الأحباش للدخول في حرب معه لم يكن من الحكمة إطلاقًا أن يعمل هو لإثارتها.

وأما بعض المشاكل الأخرى، فهي مشكلات تتهدد سلطانه من الداخل؛ حيث ظلت القبائل تدين بالطاعة والولاء لرؤسائها أولًا، بالرغم من دعوة المهدي إلى الاتحاد على أساس الحماس الديني والمصلحة المشتركة في إنهاء عهد المصرية من السودان. وكان الرؤساء ومشايخ القبائل الآن وأكثر من أي وقت مضى، بسبب زوال النظام الحكومي السابق، أشد ما يكونون استمساكًا بسلطاتهم وحقوقهم القبلية، وأبعد ما يكونون رغبة في التنازل عنها، خصوصًا الخليفة يعدونه واحدًا منهم، ويعدون أنفسهم أندادًا له، ولا يتمتع بأي نفوذ ديني بالرغم من خلافته، يوجب عليهم طاعته على حساب مصالحهم. ولقد كانت صعوبة المواصلات وبدائية وسائل النقل من العوامل التي جعلت صعبًا ربط أقطار السودان الشاسعة وعمالاته بعضها ببعض، ثم بمقر الحكومة المركزي؛ الأمر الذي زاد من صعوبات الحكم والإدارة، وشجع على ظهور الاضطرابات والثورات المحلية والاتجاهات الانفصالية. أضف إلى هذا أن موارد الخليفة كانت ضعيفة لأن البلاد فقيرة في ثروتها النباتية والحيوانية والمعدنية ... إلخ؛ وأن عبد الله لم يجد في البلاد جهازًا حكوميًّا أو هيئة مدربة من الموظفين للقيام على خير وجه بأعمال الحكم والإدارة؛ وذلك لأن الجهاز الحكومي السابق كان قد أُزيل عقب إنهاء عهد المصرية، وكان محمد أحمد المهدي قد بدأ ينظم «دولة دينية» فحسب، قائمة على أساس نشر الدعوة، فلم يتسع له الوقت لتأسيس نظام لدولة «علمانية» جديدة.

ويجد المدافعون عن طغيان الخليفة وديكتاتوريته ما يمكنهم أن يسوغوا به هذه السيطرة المطلقة، وأساليب حكومته التعسفية، في قولهم إن الخليفة استطاع أن يحكم

السودان مدة ثلاث عشرة سنة (١٨٨٥–١٨٩٨م) نجح خلالها في تحقيق الغرضين اللذين تكلمنا عنهما: تأسيس السيطرة المطلقة، والاحتفاظ بهذه السيطرة المطلقة؛ كما نجح في إقامة جهاز حكومي أمكن أن يؤدي الخدمة المطلوبة منه طوال عهده. ولكن الحوادث التي وقعت في عهد الخليفة سواء في إمارته الداخلية أم في علاقاته الخارجية، لا يلبث أن يتضح منها: أن الطغيان الذي أتاح للخليفة الفرصة للقضاء على كل خصومه ومنافسيه في الداخل قد تولد من كل ما حصل من اضطرابات وثورات استنفدت قوته، وبحيث صار يعجز عن مواجهة الخطر الخارجي وهو يستند على جبهة داخلية متحدة؛ وأن انصرافه إلى القضاء على خصومه ومنافسيه الداخليين لتأسيس سيطرته المطلقة؛ قد جعله يضطر إلى إخلاء أقاليم بأكملها في الجنوب: في مديرية خط الاستواء، وبحر الغزال ودارفور، فلم يستطع الاحتفاظ بالأملاك التي ورثها هناك من العهد المصري؛ وأن مغامرته على الحبشة — والتي كان مبعثها الغرور وقِصَر النظر السياسي — قد أضعفته في السودان الشرقي، وترتب على تشتيت قوى رؤساء جيشه وعماله في هذه الجهات أن فشل في الاستيلاء على سواكن؛ وذلك إلى جانب أنها قضت على كل أمل في إنشاء علاقات ودية مع الحبشة قد يمكن الاستفادة منها عند الحاجة، وخصوصًا في صراعه مع مصر وبريطانيا؛ وأن الدول الطامعة في أملاك مصر القديمة في خط الاستواء وبحر الغزال وساحل البحر الأحمر، وهرر والصومال؛ استطاعت الاستيلاء عليها، ودون أن يحرك الخليفة ساكنًا للمحافظة على هذه الأقاليم أو للدفاع عنها أو لاستنقاذها، فشهد عهده اقتطاع أطراف الإمبراطورية المصرية في السودان لحساب إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا، وشهد عهده تسابق الاستعمار الأوروبي للتوغل في أطراف السودان المصري للسيطرة على منابع النيل وعلى روافده الاستوائية وفي الحبشة؛ وأن هذه الحكومة — التي أنشأها عبد الله التعايشي — كانت قواها قد أُنهكت خلال هذه السنوات الثلاث عشرة، حتى إنها لم تلبث أن انهارت عندما تلقت أول هجوم عليها من جيوش المصريين والإنجليز النظامية. وأخيرًا أن حكومة عبد الله التعايشي عجزت عن إنشاء «دولة» تعترف الدول بكيانها، وتحترم حقوق السيادة التي ينبغي أن تكون لها في داخل حدودها. ولقد أراد كثيرون أن يعتبروا الحكومة التي أقامها الخليفة في السودان واستمرت ثلاث عشرة سنة دليلًا على أن دولة مهدية قد تأسست في عهده. ولكن مما يجب أن نلفت إليه النظر الآن، أنه لم يكن كافيًا أن تقرر مصر — سواء برغبتها أو ضد إرادتها — التخلي عن السودان، ويتم إخلاؤه فعلًا. بل كان ضروريًّا أن يصحب ذلك نزول مصر عن حقوق

سيادتها على السودان، أو أن تتنزل عن هذه الحقوق تركيا صاحبة السيادة الشرعية على مصر والسودان معًا؛ وسواء كان هذا التنازل لصالح الشعب بأجمعه أم لصالح هيئة أو مؤسسة أو حكومة معينة قائمة بشئون الحكم والإدارة؛ وذلك حتى يتسنَّى إنشاء «الدولة» — بالمعنى المعروف من هذا المصطلح السياسي — في السودان. كما أنه كان ضروريًّا من ناحية ثانية أن تعترف الدول بالوضع الذي ترتب على إقامة الحكومة التي أوجدها الخليفة في هذه البلاد.

ولقد كان الخليفة عبد الله نفسه مسئولًا إلى حدٍّ كبير عن تفويت فرصة إنشاء «دولة مهدية» في السودان لأسباب عديدة؛ من أهمها أنه أصرَّ على تنفيذ برنامج التوسع الذي أتى به محمد أحمد المهدي، فقرر غزو مصر — كما سنرى — وأغار على حدودها، وانتهى الأمر بهزيمته. ولكن هذه الإغارات على الحدود المصرية أوجدت لسلطات الاحتلال البريطاني في مصر مشكلة لا بدَّ من حلها لتأمين الحدود الجنوبية. ثم إن العجز عن الاحتفاظ بأطراف مملكته أطمع في الخليفة الدول التي أخذت — كما ذكرنا — تستولي على الأقاليم التي أخلاها المصريون. ولقد خلق هذا التوغل الأوروبي في السودان مشكلة أخرى جديدة للاحتلال البريطاني في مصر؛ حيث خشي البريطانيون أن تستولي إحدى الدول على منابع النيل فتتحكم في مياه النهر، وتكون خطرًا يتهدد الاحتلال البريطاني ذاته، فضلًا عن الضرر الذي يلحق بمصالح الاستعمار البريطاني نفسه في أفريقيا الشرقية والوسطى، من توغل نفوذ دولة أخرى في مناطق السودان سواء الشرقية أو الجنوبية أو الغربية منها. ولقد واجهت السياسة البريطانية هذه المشكلات، إما بعقد المعاهدات والاتفاقات مع الدول لمحاولة تحديد مناطق النفوذ — وسيأتي الكلام في هذا الموضوع في حينه — وفعلت بريطانيا هذا على أساس عدم الاعتراف أصلًا بحكومة الخليفة عبد الله واعتبار السودان بعد أن تخلَّى المصريون عنه، وصار إجلاؤهم منها «ملكًا مباحًا» (Res nullius)؛ أو بأنها واجهت هذه المشكلات بتقرير غزو السودان في آخر الأمر لاسترجاعه. وفي هذه المرة فعلت بريطانيا ذلك على أساس مزدوج، يقضي باعتبار أن السودان لا يزال «ملكًا مباحًا» من ناحية وعدم الاعتراف بالحكومة التي أقامها عبد الله التعايشي، وبأن مصر في الوقت نفسه لم تفقد حقوقها في السيادة على السودان بسبب تخليها عنه أو إخلائها له، بل إنها ما زالت تملك هذه الحقوق في السيادة عليه، وإن كانت هذه الحقوق قد تعطلت ممارستها «مؤقتًا» لظرف قهري خارج عن إرادتها؛ هو ظرف الثورة التي لا يمكن أن تلغي حق مصر في استرداد الحقوق التي فقدتها أو

تعطلت مؤقتًا، ما دامت مصر لم تعترف بصورة من الصور بانتقال هذه الحقوق التي لها إلى السلطة التي أوجدتها الثورة لممارسة شئون الحكم في الوضع الجديد.

ذلك إذن كان سجل حكومة عبد الله التعايشي، وهو سجل حكومة أقل ما توصف به غير ما هو معروف عن استبدادها وتعسفها وإهدارها لحقوق الفرد، حتى في هذا المجتمع الإقطاعي الذي أعاده الخليفة إلى الوجود؛ أنها أضاعت على السودانيين الفرصة العظيمة التي سنحت لهم في مستهل حياتهم الجديدة بعد انقضاء عهد معين من تاريخهم — هو عهد المصرية أو التركية — بمساوئه ومحاسنه؛ لبلوغ استقلالهم وإنشاء دولة وطنية حديثة.

أما كيف وصلت حكومة الخليفة إلى النتائج الخطيرة التي ذكرناها، فتفسير ذلك — وعلى نحو ما سنوضحه الآن — أن سياسة عبد الله بشقيها داخلية وخارجية كانت مرتبطة بالغرض المزدوج الذي سبقت الإشارة إليه، وهو تأسيس السيطرة المطلقة على أهل السودان، والاحتفاظ بهذه السيطرة لنفسه ولذريته من بعده.

ولتحقيق هذا الغرض إذن كانت الخطوة الأولى في برنامجه السياسي أن يعمل الخليفة عبد الله على تعزيز مسند «الخليفية» وتقويته؛ وذلك أولًا بأن يزيد من قوة «المهدية» ذاتها كعقيدة، وهي التي يستند عليها حق «الخليفية» الشرعي في الحكم والسلطان. ويجب أن نفرق هنا بين المهدية وشعائرها كعقيدة دينية، وبين أهل المهدي وأقاربه المعروفين باسم «الأشراف»، وكذلك عماله وأتباعه، وهؤلاء عمل الخليفة على تجريدهم من كل نفوذ وقضى عليهم.

وكان لتوطيد أركان العقيدة المهدية والمحافظة على شعائرها أن بنى عبد الله قبة فوق قبة المهدي بأم درمان، يدعو الناس إلى حجها بدلًا من الذهاب إلى الكعبة (في نوفمبر ١٨٨٨م)، واستمر معنيًّا بنشر الدعوة، ويتخذ من هذه العناية في الظاهر السبب الذي يبني عليه أكثر نشاطه السياسي. ولقد ظل الخليفة يُعنى بالمحافظة على شعائر المهدية مع علمه بأن الحماس الديني فتر كثيرًا بعد وفاة محمد أحمد، وأن العقلاء صاروا لا يؤمنون بها.

وأما الوسيلة الثانية لتعزيز مسند «الخليفية»، فكانت بأن يبذل عبد الله قصارى جهده لينال — تحت ستار نشر الدعوة المهدية دائمًا — الاعتراف بهذه الخليفية من جانب الأمراء والسلاطين المجاورين له، ورؤساء الدول التي ربطت العلاقات القديمة

بينهم وبين السودان، والذين يُخشى منهم الخطر على حكومته. وكان المهدي محمد أحمد في سبيل نشر الدعوة قد كتب إلى كل من محمد يوسف سلطان واداي، وحياتو بن سعيد بن محمد بلو سلطان سوكوتر، وإلى رابح الزبير الذي كان قد فر إلى الغرب بعد وقائع بحر الغزال ومقتل سليمان الزبير سنة ١٨٧٩م، وأسس بعد ذلك مملكة في برنو بقي فيها حتى قتله الفرنسيون سنة ١٩٠٠م؛ وإلى السيد محمد المهدي السنوسي في الجغبوب، وإلى أهل مصر وإلى الخديوي محمد توفيق، وإلى يوحنا (يوحناس) ملك الحبشة؛ يدعوهم جميعًا إما إلى اعتناق المهدية والإيمان بمهديته، أو إلى اعتناق الإسلام كذلك (في حالة يوحنا). فبادر عبد الله الآن بإرسال الكتب إلى كل هؤلاء يبلغهم خبر خلافته، ويدعوهم إلى المهدية والجهاد. وكان ممن كتب عبد الله إليهم كذلك قبائل الحجاز الذين جعل عليهم كبير الأحامدة «عاملًا» عليهم من قِبله، وأهل المدينة المنورة، وإلى قبيلة قريش، وإلى أهل نجد الذين سمى «عاملًا» عليهم عبد الله بن فيصل بن مسعود؛ وطلب مرارًا من سلطان ودَّاي محمد يوسف القيام بأمر المهدية، وصار يستحثه على ذلك، وعلى فتح طريق الهجرة لكل من يرغب في القدوم إلى الخليفة. وحاول الخليفة وعامله على دارفور «عثمان آدم» مرارًا استمالة رابح الزبير للقدوم إلى أم درمان (١٨٨٧م) ولكنه رفض، كما رفض أيضًا كل من سلطان سوكوتو، ومحمد المهدي السنوسي الذهاب إلى الخليفة. ولكنهم كذلك لم يشاءوا فصم علاقاتهم معه أو إعلان العداء نحوه، فقد اتخذ السنوسي موقف الحياد من المهدية، وتظاهر سلطانَا واداي وسكوتو أنهما صدَّقا الدعوة.

وكتب عبد الله إلى أهل مصر. وأرسل إلى مصر أربعة رُسل بثلاثة كتب بتاريخ جمادى الآخرة سنة ١٣٠٤هـ مارس ١٨٨٧م، ووصل هؤلاء الرسل إلى وادي حلفا في أبريل فأرسلوا منها إلى القاهرة، وكان أحد هذه الكتب إلى السلطان عبد الحميد، والثاني إلى الملكة فكتوريا ملكة الإنجليز، والثالث إلى الخديوي محمد توفيق، يدعوهم فيها الخليفة إلى اعتناق المهدية «قبل أن تطأ جيوشه بلادهم وتنتقم منهم»؛ وكان غرضه خصوصًا من الكتابة إلى هؤلاء الثلاثة الحصول على اعترافهم بحكومته، وذلك — كما يقول «دوجاريك» (Dujarric) — حتى يأمن على بقاء السلطة في يده وانتقالها إلى ذريته من بعده. واعتمد عبد الله على إذاعة خبر هذه الكتب في ارتفاع ذكره؛ الأمر الذي توقع أن يساعده على زيادة تركيز السلطة في يده، والإمعان في فرض سلطان حكومته المطلق على أهل السودان، فأخذ يبعث بصور من هذه الكتب الثلاثة إلى «جميع أمرائه في الجهات للاطلاع عليها وتلاوتها على الأنصار». وأما الرسل الذين حملوا الكتب إلى مصر

فقد عادوا منها يحملون جوابًا شفويًّا عليها، أثبته «نعوم شقير»، هذا نصه: «إن أولئك الملوك الذين تجرَّأ سيدكم على الكتابة إليهم لأرفع جدًّا من أن يتنازلوا إلى مجاوبته.»

وأما الوسيلة الثالثة لتعزيز مسند «الخليفية» فكانت محاولة عبد الله أن يجعل الخليفية وراثة في أسرته؛ يتولاها من بعده ابنه البكر «عثمان». وكان نظام تولي الحكم — كما وضعه المهدي — يجعل الخلافة من نصيب أربعة من الخلفاء سماهم في حياته، وجعلهم بترتيب الخلفاء الراشدين؛ هم: الخليفة الأول عبد الله التعايشي نفسه، والذي تولى الحكم بعد وفاة محمد أحمد على أساس أنه الخليفة الأول على حسب هذا الترتيب، وهو في مرتبة أبي بكر الصديق، ثم يليه الخليفة الثاني «علي ود حلو» في مرتبة عمر بن الخطاب، ثم الخليفة الثالث في مرتبة عثمان بن عفان، وقد ظل هذا الكرسي شاغرًا؛ لأن المهدي خصصه للسيد محمد المهدي السنوسي الذي رفض عرض المهدي. وأخيرًا الخليفة الرابع محمد شريف ابن عم المهدي، في مرتبة علي بن أبي طالب. ولكن عبد الله التعايشي أراد أن ينقل الحكم من بعده إلى ولده الأكبر — كما ذكرنا — فأخذ يمهد لذلك بتجريد الخلفاء الآخرين من كل نفوذ وسلطة، وتشريدهم مع أنصارهم، وبأن صار يستبدل بالأمراء والعمال (أي قواد الجيوش والحكام في الأقاليم) آخرين من أقربائه وأتباعه الذين يثق بهم. ثم إنه أنشأ حرسًا خاصًّا عُرفوا باسم الملازمين استمر عددهم يزيد وخصوصًا بعد سنة ١٨٩١م بسبب فتنة الأشراف — التي سيأتي ذكرها — حتى بلغوا ألوفًا أسكنهم حوله في أم درمان، وجعل ابنه عثمان أميرًا عليهم، وسماه «شيخ الدين»، ورشحه للملك بعده.

ولقد كان تعزيز مسند الخليفية من جهة، والانفراد بكل سلطة لممارسة السيطرة المطلقة من جهة ثانية، وتأمين بقاء هذه السيطرة؛ يقتضي كل ذلك أن يتعقَّب الخليفة بالتشريد والنفي والقتل كل أولئك الذين يخشى من أن يتنكَّروا له أو يزاحموه على الملك؛ إما بسبب قرابتهم من المهدي «وهؤلاء هم الأشراف»، أو لأنهم من عداد الخلفاء الذين يحق لهم تولي شئون الحكم بعده، أو من كبار القواد ورجال الحكومة الذين اختارهم أصلًا محمد أحمد المهدي نفسه للقيادة أو للعمالة، أو كان معروفًا عنهم الولاء لبيت المهدي؛ كما يقتضي أن يولي الخليفة في مناصب القيادة والعمالة ووظائف الإدارة الأخرى رجالًا من التعايشة، وأن يجعل كل اعتماده على أهل الغرب خصوصًا البقارة الذين هم أهله وعشيرته: «التعايشة من البقارة»؛ وذلك في تعزيز سلطانه وإذلال القبائل الأخرى، وتفريق كلمتها حتى لا تقوم لها قائمة؛ ثالثًا: أن يقضي على كل اضطراب داخلي حتى يستتب له الأمر في البلاد.

وعلى ذلك فقد بدأ عبد الله بإرغام الخليفة علي ود حلو والخليفة محمد الشريف على تسريح جيشهما، وكان لكل خليفة حسب النظام الذي وضعه المهدي لتوزيع القوات المقاتلة على خلفائه جيش خاص براية خاصة؛ فكان جيش عبد الله — وهو من التعايشة، وأهل الغرب مع عناصر أخرى، علمه الراية السوداء، وجيش علي ود حلو كانت رايته خضراء، وجيش محمد الشريف له راية حمراء. وأما جيش الخليفة الثالث — والذي لم يتكون بعد — فكان المنتظر أن تكون رايته صفراء. وكان جيش الخليفة عبد الله هو أقوى الجيوش جميعها. فأدمج عبد الله الآن جيشَي علي ود حلو ومحمد الشريف في جيش أخيه يعقوب الذي أصبح ذا شأن وصَوْلة في نظام الحكم الجديد، واستبقى هو لنفسه قوة صغيرة حرسًا خاصًّا له.

واستدعى الخليفة من الأبيض عاملها «محمود عبد القادر» وهو ابن عم المهدي الذي كان عهد بإدارة الأبيض إليه عند خروجه (أي المهدي) منها لغزو الخرطوم. فحضر محمود عبد القادر إلى أم درمان، وولَّى الخليفة على كردفان بدلًا منه أحدَ رجاله عثمان آدم. ولكن محمودًا الذي أذن له الخليفة بالذهاب إلى الأبيض ليعود بأسرته منها لم يلبث أن أعلن الثورة، فكان مصيره أن لقي حتفه في معركة في ديسمبر ١٨٨٥م. واستدعى الخليفة من دارفور عاملها محمد خالد زُقل الذي كان على عمالتها من أيام المهدي منذ ١٨٨٤م، وذكرنا أنه كان يعيش في الفاشر بأبَّهة عظيمة، فخرج منها في يناير ١٨٨٦م بعد أن ترك عليها يوسف ابن السلطان إبراهيم. وأرسل الخليفةُ أحدَ قواده «حمدان أبا عنجة» لمقابلته وتجريده في «بارة». ولما كان الخليفة قد جرَّد الأشراف من الأسلحة والرايات لم يسع «زقل» إلا التسليم في يونيو ١٨٨٦م. وقد حبسه الخليفة بعد ذلك بعد أن اتهمه بالاختلاس، فبقي «زقل» في السجن في الأبيض، ثم في أم درمان إلى سنة ١٨٩١م، فأخرجه الخليفة عندئذٍ من الحبس وعيَّنه أميرًا على دنقلة.

وكذلك انتهز الخليفة فرصة انكسار «محمد الخير» في واقعة جنس (٣٠ ديسمبر ١٨٨٥م)، وكان صاحب نفوذ عظيم في دنقلة من أيام المهدي، فنحاه ثم عزله عن عمالة دنقلة، وتولى الأمير عبد الله النجومي شئون دنقلة؛ ثم عاد الخليفة فعزل «محمد الخير» عن بربر وولى عمالتها «عثمان الدكيم» وهو أحد أقاربه. وكذلك استدعى الخليفة «كرم الله الشيخ محمد الكركاوي» من بحر الغزال، فأخلى «كرم الله» البلاد، وحضر إلى «شكا» في أكتوبر ١٨٨٦م.

واستقدم الخليفة في سنة ١٨٨٧م إلى أم درمان من الغرب أعدادًا عظيمة من البقارة للاستعانة بهم في دعم مركزه ضد القبائل التي كانت لا تزال تشق عليه عصا الطاعة

وترفع رءوسها في ثورات من وقت لآخر ضده. وكان في مقدمة من ثاروا في وجه الخليفة عبد الله أحد رؤساء هذه القبائل، هو شيخ قبيلة الرزيقات في جنوب دارفور واسمه الشيخ مادبو. فطارده كرم الله عند حضوره إلى شكا كما طارده «محمد كرقساوي» عامل شكا، وقبض عليه الأمير يوسف ابن السلطان إبراهيم بالقرب من جبل مرة، ثم أعدمه «أبو عنجة» في الأبيض في أواسط فبراير ١٨٨٧م.

وكذلك ثار على الخليفة، صالح فضل الله، وسالم الكباشي شيخ قبيلة الكبابيش الذين عاشوا في الصحراء من شمالي الكردفان إلى دنقلة، ولم يقبلوا المهدية بتاتًا، وكان شيخهم السابق — وهو أخو الشيخ صالح — قد أعدمه المهديون بعد سقوط الأبيض. وقد ساعد الكبابيش، وأمدوا بالجمال حملة الإنقاذ التي أُرسلت في ١٨٨٤م لتخليص غوردون. وكان الكبابيش يطمعون من قديم في الاستيلاء على مديرية دنقلة الغنية، فلم تكن ثورة الكبابيش في رأي كثيرين لإسقاط الخليفة عبد الله بقدر ما كانت لأخذ دنقلة لأنفسهم. واتصل الشيخ صالح بالحكومة المصرية التي أرسلت إليه قافلة محملة بالبنادق والذخيرة، كان يصحبها التاجر الألماني المغامر «كارل نوفل» (Carl Neufeld) الذي طمع في إنشاء تجارة واسعة في الصمغ مع كردفان إلى جانب التجسس على حركات المهديين لحساب السلطات المصرية، فقطع «محمد حمزة» أحد رجال عبد الرحمن النجومي الطريق على القافلة وقاتلها، وقتل رجالها واستولى على ما كانت تحمله من أسلحة وأموال (١٦ أبريل ١٨٨٧م)، وأرسل «كارل نوفل» أسيرًا إلى أم درمان، فبقي في أسر الخليفة حتى صار استرجاع السودان في واقعة أم درمان بعد ذلك بنحو اثنتي عشرة سنة. وأما الشيخ صالح فقد بعث الخليفة وراءه بقوة من أم درمان لمطاردته، فلقي حتفه، وانتقم الخليفة من قبيلة الكبابيش بالعمل على إبادتها وإفنائها بعد ذلك.

ولقيت قبيلة أخرى هذا المصير نفسه، هي قبيلة رفاعة الهُوي (ويعنون بالهُوي شبه جزيرة سنار)، أو جهينة الغرب تمييزًا لهم عن رفاعة الشرق أو جهينة الشرق؛ فقد كان رئيسها المَرْضي أبو روف شيخ بني حسان يسلك مسلك الزعيم الإقطاعي الذي وإن كان المهدي قد أَمَّره على جيش كبير لحصار سنار في أواسط ١٨٨٤م فقد ظل يحتقر الخليفة عبد الله، ولم يلبث أن شق عليه عصا الطاعة بعد أن كان بايعه بالخلافة، ورفض القدوم إلى أم درمان، فأرسل الخليفة حملة ضده، فانهزمت قبيلة المَرْضي الذي قُتِل «في أكتوبر ١٨٨٧م» وأُرسل رأسه إلى أم درمان.

وفي ديسمبر ١٨٨٧م أوقع جيش الخليفة بقيادة عثمان آدم الهزيمة بالأمير يوسف الذي طمع في استرداد ملك آبائه وأجداده في دارفور منذ أن تركه عليها محمد خالد زقل،

ورفض القدوم إلى أم درمان. فأخذ عثمان آدم الفاشر في يناير ١٨٨٨م وطارد رجاله الأمير يوسف، وقتلوه، وأرسل عثمان آدم رأسه إلى أم درمان.

وفي نوفمبر ١٨٨٨م لقي نفس المصير، قبيلة البطاحين، «وباديتهم شرقي النيل الأزرق بين رفاعة والحلفاية»، وكان قد فر جماعة منهم من جيش النجومي بسبب مجاعة سنة ١٣٠٦هـ/١٨٨٨–١٨٨٩م، ورجعوا إلى باديتهم يقطعون الطريق ويسلبون وينهبون، فأرسل الخليفة ضدهم جيشًا قويًّا هزمهم شر هزيمة، فلقي أكثر كبارهم حتفهم وأُسر الباقون، وفيهم ٦٧ رجلًا، قتلهم الخليفة في أم درمان.

ثم لم تلبث أن قامت الاضطرابات في دارفور من جديد، بسبب حركة «أبي جميزة» — التي أشرنا إليه سابقًا؛ وهو الذي ذكرنا أنه ادعى احتلال كرسي الخليفة الثالث عثمان، وأنه قام ليفتح طريق الحج إلى مكة، وأن الناس التفوا حوله من جهات الغرب. ولقد كتب أبو جميزة إلى الخليفة عبد الله يُعلمه بظهوره. وتطايرت الشائعات عن زحف الفقيه إلى الأبيض والخرطوم وانتصاره على جيوش الخليفة الذي أخذ يتهيأ للهرب إلى بربر، أو إلى الجنوب، ولكن الذي حصل أن أبا جميزة هزم جيشين أرسلهما عثمان آدم الواحد بعد الآخر لقتاله في أكتوبر ١٨٨٨م. ولقد كان في وسع «أبي جميزة» أن ينال الفاشر لو أنه زحف عليها فورًا بعد انتصاره، ولكنه لم يبدأ زحفه عليها إلا في فبراير ١٨٨٩م. وعندئذٍ كانت الإمدادات قد وصلت من أم درمان إلى عثمان آدم. وقد ذكرنا كيف أن أبا جميزة مات بالجدري، وأن أخاه «ساغة» قتل بالقرب من الفاشر في الواقعة التي عُرفت «بواقعة ساغة»، حيث انتصر عليه عثمان آدم في ٢٢ فبراير ١٨٨٩م. وأرسل عثمان آدم رأس «ساغة» إلى الخليفة في أم درمان. وحاول عثمان آدم الاقتصاص من القبائل التي ناصرت أبا جميزة، فخرج بجيشه من الفاشر قاصدًا إلى الغرب، ولكن لم يلبث أن أُصيب بمرض، فرجع إلى الفاشر حيث تُوفي بها في سبتمبر ١٨٩٠م. وأرسل الخليفة بدله «محمد أحمد» على عمالة كردفان ودارفور وشكا — التي كان أسماه الخليفة عليها. وقد استمر «محمود أحمد» يغزو القبائل المناوئة، أو يُخمد حركات العصيان في دارفور وجبال النوبا وبحر الغزال ودار قمر ودار تامة — وكان ظهر في دار تامة فقيه جديد، من قرية أبي جميزة، يدَّعي المهدية، فهزمه محمود أحمد وقتله في مارس ١٨٨٥م، وكذلك أوقع بشخص آخر من دار تامة كذلك ادَّعى هذه المرة أنه النبي عيسى (أكتوبر ١٨٩٥م). وقد بقي محمود أحمد في عمالته حتى استدعاه الخليفة من الفاشر، فوصل أم درمان بجيشه (في مايو ١٨٩٧م)؛ للاشتراك في عملية وقف زحف حملة استرجاع السودان.

وهكذا كان الخليفة في بداية ١٨٨٩م قد استطاع أن يوطد سلطانه الداخلي في السودان نتيجة لهذه الإجراءات الصارمة والعنيفة التي حطم بها نفوذ الأشراف، وقضى على قبائل الكبابيش ورفاعة الهُوي والبطاحين، وفي دارفور على الأمير يوسف وأبي جميزة والذين ادَّعوا المهدية في دار تامة. وهذا إلى أنه نحَّى وأقصى قواد الجيوش والحكام الذين من أسرة المهدي أو أتباعه؛ ملأ المناصب بأقربائه ورجاله الذين يثق هو في ولائهم وطاعتهم له. ولذلك فقد كان يبدو من هذه الناحية أن الخليفة عبد الله حقق الغرض الأول من حكومته، وهو التمتع بالسيطرة المطلقة في البلاد والاحتفاظ بهذه السيطرة زمنًا طويلًا.

ولكن هذه الأساليب القاسية والصارمة ذاتها في الانتقام من أعدائه والقضاء على مزاحميه وخصومه من جهة، ثم اعتماد عبد الله على أهل الغرب «البقارة–التعايشة» الذين سوَّدهم على أهل النيل من جهة ثانية؛ لم يلبث أن أثار العداء الدفين بين أهل النيل وأهل الغرب، وجمع كلمة المتذمرين من حكومته والمعارضين لها الذين التفوا الآن حول الخليفة محمد الشريف وأقرباء وأتباع المهدي «الأشراف»؛ ليتآمروا على حكومة التعايشي، وعلى خلع الخليفة في نوفمبر ١٨٩١م. واستقدم المتآمرون أتباعهم سرًّا إلى أم درمان؛ للقيام بثورة فجائية يقضون فيها على شخص الخليفة، ويقلبون النظام القائم، ويتخذون من استنادهم على اسم المهدي مبررًا لفعل ذلك.

ولكن الخليفة — الذي استخدم نظامًا للمخابرات ناجحًا دائمًا — لم يلبث أن علم بالمؤامرة في الوقت المناسب؛ فوقعت مناوشات بين الفريقين وسط البلدة «أم درمان»، وتوسط الخليفة علي ود حلو لإعادة السلام، وقبِل «الأشراف» وأنصارهم الصلح مع الخليفة على أساس أن يسترجع الخليفة محمد الشريف المركز اللائق به مع تعيينه في مجلس الخليفة عبد الله، وأن يخصص هذا له ولأقرباء المهدي رواتب تكفيهم، وأن يسلم «الأشراف» في نظير ذلك سلاحهم إلى الخليفة، وأن يطيعوه طاعة عمياء (٢٥ نوفمبر ١٨٩١م). وكان في أثناء هذه الاضطرابات أن تمكن الأب «أوهر والدر» من الفرار من أم درمان.

ولكن هذا الصلح لم يثنِ الخليفة عن الانتقام من رؤساء الفتنة. فلم يمضِ عشرون يومًا على تأمينه للأشراف حتى قبض على جماعة منهم، وأرسلهم إلى عامله الزاكي طمل في فاشودة فقتلهم؛ ثم إنه سجن الخليفة محمد الشريف (مارس ١٨٩٢م)، وحدَّد إقامة أبناء المهدي البالغين، وحبس عددًا كبيرًا من الدناقلة المتهمين في الفتنة، ونفى عددًا من التعايشة (قبيلته) كانوا أرادوا انتهاز فرصة الفتنة، فتآمروا على قتله أخذًا بثأر أحدهم،

فقبض الخليفة عليهم، وأرسلهم إلى الرجاف (يوليو ١٨٩٢م). وأرسل إلى الرجاف كذلك عددًا من الجعليين، الذين كانوا اتفقوا على الاشتراك في الفتنة مع الأشراف، ولكن هؤلاء وشَوْا بهم إلى الخليفة. وفي الشهر التالي (أغسطس ١٨٩٢م) قبض الخليفة على زعيمين كانا آخر من بقي من رؤساء الأشراف، فأرسلهما مكبَّلين إلى الزاكي طمل في فاشودة فقتلهما. ولم يكن باقيًا من الأشراف المعروفين بعد هذه الحوادث غير اثنين: محمد عثمان أبي قرجة، وكان وقت فتنة الأشراف عاملًا على كسلا، فاستدعاه الخليفة ووَلَّى مكانه «مساعد قيدوم»، وأرسله إلى خط الاستواء بدعوى توليته عمالتها. فلما وصل إلى الرجاف قبض عليه أميرها وسجنه كطلب الخليفة؛ أما الثاني فكان محمد خالد زقل، وقد نفاه الخليفة إلى الرجاف (١٨٩٣م).

ويقول «ثيوبولد» (A. B. Theobold) في كتابه عن المهدية تعليقًا على حادث غدر الخليفة بالأشراف، الذي سبقه الظاهر بالصلح إنه من أسوأ ما وقع من حوادث في عهد الخليفة عبد الله، ثم يقول: «لقد كان الخليفة — كما هي عادته دائمًا في كل ما يمس مركزه هو نفسه — لا يعرف الشفقة ولا الرحمة.»

بعد تصفية فتنة الأشراف، أمكن أن يتمتع الخليفة بتلك السيطرة المطلقة في الحكم، التي أرادها. فلم يحدث في السنوات الأربع التالية (١٨٩٢–١٨٩٦م) (أي حتى الوقت الذي بدأت فيه العمليات العسكرية لاسترجاع دنقلة ثم السودان بأكمله) لم يحدث أن تعرضت حكومته لأية أخطار داخلية من منافس أو مزاحم للخليفة على السلطة. ومع أن الخليفة في هذه السنوات التالية لم يلجأ كذلك إلى المذابح ووسائل الإبادة الأخرى التي قضى بها على البطاحين أو الكبابيش أو غيرهم، وبالرغم من أنه صار يميل إلى الاستفادة من واقع أن السيطرة المطلقة في الحكم قد صارت خالصة له، كي يتمتع بعهد من الاطمئنان والسلام الداخلي، الأمر الذي جعله — كما يرى «دوجاريك» — يجنح إلى محاولة السير في سياسته الخارجية على طريق التفاهم مع سلاطين الغرب من جهة، ويسعى لإزالة كل أسباب العداء بينه وبين الأحباش فحسب، بل وليعقد معاهدة تحالف معهم؛ فإنه بالرغم من هذا التبدُّل في سياسته الداخلية والخارجية بعد عام ١٨٩٢م، بقيت أساليبه تتصف بالعنف والبطش، فكان من الذين غضب الخليفة عليهم القاضي أحمد علي الذي سجنه ومنع عنه الطعام حتى مات في يونيو ١٨٩٤م، ثم القاضي حسين الزهرة الذي مات نفس الميتة في العام التالي؛ وكان قبل ذلك غضب على الزاكي طمل، الذي مات في سجن أم درمان (في سبتمبر ١٨٩٣م).

ذلك إذن كان مبلغ ما وصل إليه الخليفة عبد الله في فرض تسلطه وطغيانه على أهل السودان؛ ليصل إلى السيطرة المطلقة التي أراد بها تقوية مسند «الخليفية» بالصورة التي تمكنه من محاولة أن يجعل هذه الخليفية وراثية في بيته. ولقد أشرنا سابقًا إلى أنه مثلما دارت سياسة التعايشي الداخلية حول إنشاء هذا الملك الوراثي، فقد دارت سياسته الخارجية كذلك حول نفس هذا الغرض، ولكن على خلاف ما وصل إليه من سياسته الداخلية، ترتب على سياسة الخليفة الخارجية أن أُثيرت طائفة من المشكلات التي عجز عن إيجاد حل لها، والتي هدمت في النهاية صرح الدولة المنتظرة والتي أراد إقامتها. وأما سبب هذا الفشل في سياسة الخليفة الخارجية، فهو اعتقاده أن كسب المعارك والحروب يزيد من سمعة ونفوذ «الخليفية» وهيبتها في الداخل والخارج معًا، فيقوى مسندها، وتكفل هذه التقوية بقاءها. وكان هذا الاعتقاد وهو الذي حفز الخليفة على الدخول في مغامرات الحروب على حدوده الشمالية مع مصر وعلى حدود الشرقية مع الحبشة، دون أن يحسن تقدير القوة التي عليها خصومه، أو يزن الآثار التي قد تترتب على هزيمته إذا قُدر له أن ينهزم في هذه الحروب، ومبلغ الأذى الذي تلحقه الهزيمة بمشروعاته في الملك الوراثي.

بدأ الخليفة بأن صار يصل الحرب التي بدأت أيام المهدي في السودان الشرقي وفي سنار، وقد شاهدنا عند الكلام في موضوع «إخلاء بقية السودان» كيف سلمت حامية كسلا في ٢٩–٣٠ يوليو ١٨٨٥م؛ وقد حضر عثمان دقنة إليها، وأخذ البيعة للخليفة عبد الله، ثم اشتبك عثمان دقنة في مناوشات مع الأحباش في الحدود، فجاء «الراس الولا أو الوله» (Ras Alula) إلى «كوفيت» في ٢٣ سبتمبر ١٨٨٥م، وتمكن من هزيمة عثمان دقنة الذي انسحب إلى كسلا. وأما في سنار فقد ذكرنا أن حاميتها سلمت للدراويش في ١٩ أغسطس ١٨٨٥م.

واستمرت المناوشات الحدودية مع الأحباش، وتسبب عن استمرارها تكدير العلاقات بين يوحنا «يوحناس» ملك الحبشة والخليفة عبد الله الذي لم يظهر من جانبه أنه يريد وقف العداء مع الحبشة، فشَنَّ الأحباش هجومًا كبيرًا على القلابات، وأوقعوا بعاملها «محمود ود أرباب» هزيمة كبيرة في أوائل يناير ١٨٨٧م، وأحرق الأحباش القلابات، وقُتِل في المعركة «محمود ود أرباب». وعندئذٍ سمى الخليفة لعمالتها واحدًا من أخص أقاربه هو «يونس الدكيم»، وأرسله إليها في مارس ١٨٨٧م بجيش عظيم؛ لأن القلابات — كما صار الخليفة يقول: «ثغر حصين في حدود الحبشة، وحفظ السودان يقضي

بحفظه مسدودًا.» ومن ذلك الحين بدأت الحرب التي لم يكن هناك ما يدعو لقيامها إلا أن كلا الرجلين — يوحناس وعبد الله — كانا يتصفان بالغرور والكبرياء وحب المغامرة وإثارة الحروب.

وكان الأحباش أول من بدأ هذه الحرب بهجومهم الذي ذكرناه على القلابات، وكتب الخليفة إلى الملك يوحنا في مارس ١٨٨٧م يحمله مسئولية الحرب التي نشبت بسبب اعتداء يوحنا المتكرر «بالقتل والأسر والنهب والضر … على ضعفاء المسلمين الذين بالقرب من بلده، ولأنه صار يأوي إليه كل من يرتد عن دينه من المسلمين». ويفسر كذلك إرساله الجيوش لمقاتلته (أي مقاتلة يوحنا) بما لثغر القلابات من أهمية استراتيجية، فيقول: «ولما لم يكن تركها سدًّا على ذلك الحال، وتعيَّن الالتفات إلى صدك عن هذا المجال، عيَّنَّا الجيوش الكافية من الأنصار أهل النجدة والحماية إلى الإقامة بالثغر الموالي لجهتك صدًّا لما يتوقع منك.» واشترط الخليفة مطالب معينة لوقف الحرب مع الأحباش؛ هي: رد الأسرى في الواقعة الماضية، وإعادة المنشقين والمرتدين، الذين ذكر الخليفة أسماءهم، والكف «عن التعدي على بلاد الإسلام من الآن فصاعدًا»، وأن يلزم حدوده «ولا يمد لغيرها يدًا». ثم دعاه الخليفة — أي دعا يوحناس — إلى اعتناق الإسلام، «والدخول في صحبة المهدي». وأما إذا لم يفعل يوحناس شيئًا من ذلك فقد توعَّده الخليفة بمناجزته الحرب.

وعندما لم يُجب «يوحنا» على هذا الكتاب، استدعى الخليفة من الغرب أحسن قواده «حمدان أبو عنجة»، وأرسله إلى القلابات بجيش عظيم في أكتوبر ١٨٨٧م، بينما أخذ «يونس الدكيم» العامل على القلابات يرسل بعوث الغزو للإغارة على أرض الحبشة في جهة القلابات، يغزو ويغنم ويسبي ويحرق الحلال ويخرب الكنائس. وبلغ «أبو عنجة» القلابات في ديسمبر ١٨٨٧م. ولما كانت القيادة العامة في القلابات من نصيب «أبي عنجة»، فقد ثقل الأمر على يونس الدكيم، وهو من أقرباء الخليفة، فبادر هذا باستدعائه إلى أم درمان. وفي يناير ١٨٨٨م خرج «أبو عنجة» لغزو الحبشة. وكان الخليفة عبد الله بعث بكتاب آخر إلى «يوحناس» في معنى كتابه الأول؛ ولكن دون نتيجة.

وأما أبو عنجة فقد زحف بجيشه متوغلًا في أرض الحبشة، واتخذ الأحباش خطة الانسحاب؛ حتى يبعدوا الدراويش من قواعدهم، فيسهل حينئذٍ هزيمتهم، وأخلى الأحباش القرى التي في طريق الجيش الزاحف. ولكن المؤن التي صادفها الدراويش بالرغم من ذلك كانت وفيرة. وعلى مسافة ثلاثين ميلًا شمال غندار «قُندَر» انهزم الأحباش هزيمة

كبيرة، وزحف أبو عنجة على «غندار» في ٢١ يناير ١٨٨٩م فسلبها ثم أحرقها، وعاد بالأسلاب إلى القلابات. ثم إن أبا عنجة لم يلبث أن خرج بعد أربعة شهور من القلابات، في يونيو ١٨٨٨م لغزو الحبشة ثانية. ولكن في هذه المرة لم يشتبك مع الأحباش في أية معارك، واكتفى أبو عنجة وقواده — وكان من هؤلاء في المرتين الزاكي طمل — بأعمال النهب والسلب والتنكيل والقتل والتخريب. وكانت العودة من هذه الغزوة إلى القلابات في أغسطس ١٨٨٨م.

هذه الحرب أنهكت قوى الأحباش والمهديين معًا. وفي ٢٥ ديسمبر ١٨٨٨م كتب يوحنا «ملك صهيون، ملك ملوك الحبشة — إلى المعظَّم دجاج أبي عنجة»، يعرض الصلح على أساس التزام كل فريق بعدم الاعتداء على حدود الآخر، ويعرض عقد معاهدة مع الدراويش، الغرض منها الاتفاق والتشاور — كما قال يوحنا — «ضد أولئك الذين يحضرون من بلاد الإفرنج والترك وغيرهم الذين يريدون أن يحكموا بلادكم وبلادنا مزعجين لكم ولنا. أولئك أعداؤكم وأعداؤنا نحاربهم ونهينهم ونحرس بلادنا وممالكنا منهم.» وأرسل يوحنا وفدًا إلى أم درمان ليعرض الصلح على الخليفة. وكان من أسباب رغبة يوحنا في الصلح — إلى جانب أن قواه أنهكتها حروبه مع المهديين — أن الطليان منذ احتلالهم مصوع في ٥ فبراير ١٨٥٨م اشتبكوا في حروب مستمرة مع الأحباش، سوف نذكرها في موضعها؛ حتى صار يوحنا يخشى منهم على بلاده، وأراد أن يعقد صلحًا مع الدراويش حتى يتفرغ للطليان، وهم الأعداء الذين قال عنهم في رسالته إلى أبي عنجة «إنهم يحضرون من بلاد الإفرنج.» وفي رأي بعض المؤرخين أن يوحنا كان يقصد من إرسال وفده إلى أم درمان بعروض الصلح التجسس على البلاد وعلى قوات الخليفة. وسواء أكانت رغبة يوحنا الحقيقية الصلح — وهو الأرجح — أم أنه يبغي فقط التجسس على الخليفة؛ فقد ضاعت فرصة السلام على كل حال؛ لأن الخليفة رفض عروض الصلح، وطلب من يوحنا إذا شاء الصلح أن يعتنق الإسلام؛ ولأن «أبي عنجة» اعتبر كتاب يوحنا له إهانة عظيمة؛ لأنه ناداه في صدر الجواب — كما كتب أبو عنجة إلى يوحنا في يناير ١٨٨٩م جوابًا على رسالته بقوله «دجاج أبو عنجة»: «فاعلم أني لست بدجاج وإنما أنت الدجاج لكفرك …» وهكذا استعد الفريقان لمعركة حاسمة، ولكن لم يلبث أبو عنجة أن مرض ومات في ٢٩ يناير ١٨٨٩م، فتسلَّم القيادة الزاكي طمل، وهو الذي أوقع بالأحباش هزيمة بالغة عندما دار القتال في واقعة القلابات في ٢٩ مارس ١٨٨٩م — وقد أصيب يوحنا في هذه الواقعة بجرح مميت — ثم في واقعة عند العطبرة

في ١٢ مارس؛ وكان في هذه الواقعة أن وقع في قبضة الدراويش جثمان يوحنا فحز الزاكي طمل رأسه، وبعث به إلى أم درمان.

أنهت المعركة الأخيرة (معركة القلابات) حرب الحبشة. ويعين هذا الانتصار في مارس ١٨٨٩م أوج السلطان الذي بلغه عبد الله التعايشي، حيث امتدت حكومته في أقطار السودان، فلم يعد خارجًا عن نفوذه غير أقاليم خط الاستواء، التي لم يخرج منها أمين باشا إلا في أواسط هذا العام، وغير سواكن التي بقيت في حوزة البريطانيين، وهذا بينما كان الخليفة قد استطاع توطيد سلطانه الداخلي على نحو ما شاهدنا في بداية هذا العام، ولم يعد هناك أي احتمال لأن تنجح إذا قامت ضده أية ثورة أو حركة عصيان.

ولكن هذا النجاح الظاهري كان يحمل في طياته بذور الضعف والانحلال. فالخليفة عبد الله قد دفع في مقابل إنشاء حكومته المتسيطرة علينا ثمنًا باهظًا في صورة دماء مسفوكة، وتخريب، وتعطيل للزراعة والتجارة، ومجاعات، وطغيان، وتذمر وسخط، وانقسام بين أهل النيل وأهل الغرب. ولقد رأينا كيف صار الأشراف يتربصون به الدوائر، حتى قضى عليهم في «فتنة الأشراف» المعروفة. والخليفة قد دفع كذلك ثمنًا باهظًا في مقابل تأمين حدوده من ناحية الحبشة؛ حروب انتهت بانتصارات، ولكن هذه كانت انتصارات وقتية كبدته خسائر فادحة؛ مات في أثنائها أبو عنجة أقدر قواده، وانعدم كل أمل في إمكان أن يتعاهد المهديون أو يتحالفوا مع الأحباش لدرء الأخطار التي سوف تتهدد الخليفة بعد ذلك. أضف إلى هذا كله أن انتهاء حرب الحبشة بهذا النصر في واقعة القلابات، جعل الخليفة يصمم على غزو مصر؛ ذلك الغزو الذي طالما عقد النية عليه، ووجد نفسه مرغمًا على إرجائه بسبب مشاكله الكثيرة. وسنحت له الفرصة الآن للقيام بمغامرته الكبرى، وهي المغامرة التي اقتضته في النهاية ثمنًا باهظًا؛ خسارة ذلك المُلك الذي ظل ثلاث عشرة سنة يعمل لتأسيسه في السودان.

وكانت وادي حلفا آخر المراكز في الحدود المصرية، بعد أن قررت سلطات الاحتلال في مصر بعد واقعة جنس (٣٠ / ١٢ / ١٨٨٥م) الانسحاب من بطن الحجر توفيرًا للمتاعب وللنفقات. ومنذ مايو ١٨٨٦م خرج الإنجليز من حلفا وتركوا بها حامية مصرية، بينما أبقوا قوةً منهم (الإنجليز) في أسوان لمؤازرة الحامية المصرية عند الضرورة. وعلى مسافة ثلاثين ميلًا جنوب حلفا امتدت منطقة تفصل بين آخر مراكز الحدود المصرية وبين «سرس» التي هي أول مراكز المهديين في الشمال. وهذه المنطقة استمرت مسرحًا

لمناوشات حدودية متعددة؛ كما كانت تروج دائمًا الشائعات بأن جيشًا من الدراويش يحتشد عند «سرس» لغزو مصر.

وحاولت سلطات الاحتلال في مصر الوصول إلى تسوية لمشكلة الحدود الجنوبية بطريق المفاوضة مع المهدية. وكان في وسع الخليفة عبد الله تأمين حدوده من ناحية مصر دون حاجة إلى الدخول في حرب معها، لو أنه قبل المفاوضة، فقد أبرمت الحكومة البريطانية مع الباب العالي اتفاقًا في القسطنطينية في ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥م لمعالجة المسألة المصرية، كان أساسًا لمهمة ترتيب مسألة الجلاء عن مصر في ظروف سيأتي ذكرها «بعثة درموند وولف». وكان في هذا الاتفاق أن تم تحديد الموضوعات التي وافق الطرفان — بريطانيا والباب العالي — على بحثها. كما نص على أن ترسل كلٌّ من الحكومتين مندوبًا (أو قومسيرًا) إلى مصر ليتشاور المندوب العثماني «أحمد مختار باشا الغازي» مع الخديوي «في أفضل الوسائل لتهدئة السودان بالطرق السلمية». وبناء على هذه الرغبة إذن في تهدئة السودان بالوسائل السلمية أوفدت حكومة القاهرة إلى وادي حلفا يوسف باشا شهدي لمحاولة المفاوضة مع الدراويش (مايو ١٨٨٦م)، ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل، وبقي الخليفة عبد الله مصممًا على غزو مصر.

وفي أكتوبر ١٨٨٦م خرج عبد الرحمن النجومي من بربر قاصدًا إلى دنقلة في طريقه إلى حدود مصر، فوصل إلى دنقلة في نوفمبر، وأرسل مقدمة جيشه إلى «سرس». ووقعت بين الدراويش بقيادة النور الكنزي وبين حامية حلفا معركة في ٢٨ أبريل ١٨٨٧م انهزم فيها النور الكنزي الذي قُتل. ولكن النجومي بادر بإرسال جيش قوي لاحتلال «سرس» في يونيو، وحضر النجومي إلى «سرس» ببقية جيشه في ١٦ ديسمبر ١٨٨٧م. ومن هذا الحين بدأ الدراويش يشنون عددًا من الغارات «الغزوات» على نقاط الاستحكامات المصرية حول حلفا، وبقيت «سرس» دائمًا قاعدة لأعمالهم العسكرية. حتى إذا تقرر نهائيًّا غزو مصر — بعد انتهاء حرب الحبشة — خرج النجومي من دنقلة في ٣ مايو ١٨٨٩م وكان قد ذهب إلى أم درمان لتلقي أوامر الغزو، فوصل «سرس» في ٢٢ يونيو، وزحف بالجيش جميعه على معتوقة، فوصلها في ٢٨ يونيو. وعند «أرجين» شمال وادي حلفا انهزم النجومي في ٢ يوليو، ولكنه استطاع الانسحاب ومواصلة الزحف إلى «بلاجة» أو «البلينة» (Belanga) على مسافة ٢٥ ميلًا من «أرجين»، واستمرت زوارق المدفعية تتعقبه في النهر، فوصل إلى «بلاجة» في ١٠ يوليو، فوقف عندها في انتظار النجدات التي علم أنها في طريقها إليه من الجنوب.

وفي ١٥ يوليو ١٨٨٩م وصل «السير فرنسيس غرنفيل» (Sir Francis W. Grenfell) سردار الجيش المصري إلى بلاجة (البلينة) ليشرف على العمليات بنفسه. واتضح بعد عمل استكشاف لمعسكر الدراويش أن كثيرين من عسكرهم يفرون يوميًّا إلى الجيش المصري، وأن قوات النجومي صارت في يأس شديد ولا مؤن لديها، حتى إن العسكر يأكلون جمالهم وخيولهم وحميرهم؛ ويعيش غير المحاربين على نوى البلح المسحوق. ولذلك بعث السردار غرنفيل باشا بكتاب إلى النجومي في ١٦ يوليو يدعوه إلى التسليم، ويعده بالأمان، ويحذره من الهلاك، ويتوعده إذا هو أصر على القتال. فقرأ النجومي هذا الكتاب على قواده، وأجاب السردار في ١٧ يوليو بأنه لا يريد إلا الاستيلاء على مصر بأكملها، ويطلب منه التسليم وأن يعتنق الإسلام، ويذكِّره بمصير هيكس وغوردون الذي سوف يكون مصير السردار كذلك إذا لم يفعل.

ووصلت النجدات إلى النجومي في ٢٥ يوليو، فبدأ الزحف إلى الشمال ثانية في ٢٨ يوليو بعد أن توقف في «البلينة» ثمانية عشر يومًا. وسار الجيش في سرعة أكثر مما فعل في زحفه الأول بالرغم من نفاد المؤن والأغذية التي لديه، فوصل الدراويش بعد ثلاثة أيام إلى نقطة تقع على مسافة أربعة أميال جنوب قرية طوشكى.

ووصل جرانفيل إلى طوشكى في ٣١ يوليو لتولي قيادة المعركة المنتظرة، واجتمع لديه في طوشكى حوالي ٣٦٨٥ مقاتلًا من المصريين والسودانيين والإنجليز مع ٨٠ مدافعًا، وطائفة من القواد الإنجليز منهم اللواء كتشنر باشا؛ بينما كان القائم مقام ونجت بك (Wingate) من هيئة أركان الحرب. وفي ٣ أغسطس وقعت معركة طوشكى، وهي من المعارك الحاسمة، استمرت خمس ساعات فقط، وانهزم فيها الدراويش هزيمة ساحقة، فخسروا ١٢٠٠ قتيل و٤٠٠٠ أسير. كان من بين القتلى الأمير عبد الرحمن النجومي نفسه وطفل له «سنه خمس سنوات» وُجد ميتًا معه، بينما وُجد طفل ثانٍ له على قيد الحياة، أُسر ودخل في خدمة الجيش المصري فيما بعد «هو عبد الله النجومي».

بعد هذه الهزيمة صار احتلال «سرس» من جديد في ١١ أغسطس ١٨٨٩م، وأمكن ترميم الخط الحديدي بينها وبين حلفا. وأما الدراويش فقد تقهقروا إلى الجنوب، فاتخذوا مراكزهم في «سواردة» على مسافة ١٣٠ ميلًا جنوب وادي حلفا، و١٠٠ ميل من «سرس»، وبقوا في «سواردة» حتى أُجلوا منها في سنة ١٨٩٦م.

وبهذه المعركة تكون قد تحطمت نهائيًّا آمال الخليفة عبد الله وتبددت أحلامه في فتح مصر. ومن ذلك الحين زال الخطر لعدة سنوات تالية عن حدود مصر الجنوبية من

ناحية الخليفة التعايشي. ولأول مرة منذ ١٨٨٥م ساد الهدوء التام منطقة هذه الحدود الجنوبية، وتأيدت الثقة في حسن استعداد الجيش المصري الجديد. وقد علق «كرومر» على آثار هذه المعركة فقال:

> لقد أسفر انتصار طوشكى عن نتائج هامة؛ فقد وخز (فقأ) هذا الانتصار فقاعة المهدية! وأبان أن الدراويش قد لا يزالون أقوياء لأغراض الدفاع في صحاريهم النائية وغير المضايفة، ولكنهم لم يعودوا يبعثون على الخوف كمهاجمين أو معتدين. لقد أعطى هذا الانتصار الثقة للجيش والشعب المصري ولأوروبا؛ وأقام الدليل على أن أولئك الذين استندوا إليه ضرورة «تحطيم المهدي» في الخرطوم كانوا مخطئين، وأنهم — مع صواب ما ذهبوا إليه من افتراض غزو الدراويش لمصر — كانوا متغالين من تقدير قوة الدراويش الهجومية أو العدوانية، وأن الحركة المهدية كانت أقل تماسكًا وترابطًا وأقل خطورة مما كان مفروضًا أصلًا أن تكون عليه.

ولم يكن الخليفة أكثر توفيقًا في اشتباكه مع الحامية الموجودة في سواكن. وكانت سواكن المركز الذي قررت سلطات الاحتلال البريطاني الاحتفاظ به في السودان الشرقي. ومع أن خارج أسوار سواكن كان عثمان دقنة صاحب السلطان الكامل، فقد كان ضروريًّا أن يستولي الخليفة عبد الله على ميناء سواكن نفسها لتنمية تجارة الرقيق مع بلاد العرب، ولأن سواكن طالما بقي بها قوات إنجليزية مصرية سوف تبقى دائمًا مركزًا للوثوب منه على حكومة الخليفة وتهديدها.

وعلى ذلك فقد استمرت المناوشات حول سواكن بين دقنة وحامية سواكن. وكان المحافظ الجديد على سواكن وقتئذٍ الكولونيل كتشنر. ففي أوائل نوفمبر ١٨٨٧م وكان قد احتل عثمان دقنة قرية «هندوب» على مسافة ١١ ميلًا إلى الشمال الغربي من سواكن، فقرر «كتشنر» مباغتة دقنة في هجوم مفاجئ على معسكر الدراويش في هندوب (١٧ يناير ١٨٨٩م). ولكن هذا الهجوم لم يأتِ بالنتيجة المطلوبة؛ لأن دقنة تمكن من الهرب، ولم تلبث أن جاءته الإمدادات في الشهور التالية من أم درمان، وأخذ يحاصر سواكن ذاتها في سبتمبر، وكان قد تعيَّن مكان «كتشنر» محافظ آخر هو هولد سميث (Holled Smith) منذ ١٣ سبتمبر ١٨٨٨م، فطلب الإمدادات التي جاءته من مصر. وحضر كذلك سردار الجيش المصري «جرانفيل» ليتولى بنفسه العمليات العسكرية. وفي ٢٠ ديسمبر ١٨٨٨م التحم السردار مع عثمان دقنة في واقعة «الجميزة» — والجميزة اسم طابية

كانت إلى جانب طابية أخرى هي طابية الشاطئ — لحماية آبار الماء لحامية سواكن. وفي هذه الموقعة انهزم عثمان دقنة. ولكن «جرانفيل» أوقف العمليات العسكرية باعتبار أن المعركة — كما يقول بعض الكتَّاب — كانت دفاعية فقط، وأما عثمان دقنة فقد انتقل إلى طوكر (في فبراير ١٨٨٩م)، التي تقع في وسط دلتا خور بركة الغنية، والتي يعتمد عليها المهديون في تموين جيوشهم في السودان الشرقي، والتي إذا خرجت من أيديهم اضطروا إلى التخلي عن السودان الشرقي بأجمعه.

ولكن لم يحصل تغيير جوهري خلال العاملين التاليين على الموقف. وبقي الحال على ذلك إلى أن توافرت الأسباب التي جعلت السلطات في سواكن تقرر القيام بعمل حاسم لكسر شوكة عثمان دقنة، وإضعاف نفوذ المهدية في السودان الشرقي.

فقد ترتب على انتشار الدراويش حول سواكن، ووجود طوكر في أيديهم من جهة، والقلابات من جهة ثانية، بعد انتصارهم المعروف على يوحناس في مارس ١٨٨٩م (أي بقاءهم أصحاب السيطرة في السودان الشرقي) أن صارت السلطات في سواكن تواجه مشكلة خطيرة هي جواز أو عدم جواز استمرار المعاملات التجارية بين سواكن والداخل؛ وذلك لأن أكثر النشاط التجاري كان منصرفًا إلى نقل الأسلحة والذخائر والمؤن إلى القبائل الداخلية. وكان المتوقع أن يحصل عثمان دقنة على هذه الأسلحة والمواد التي يمكن صنع الذخيرة منها. كما أنه كان هناك رأي بأن تسليح القبائل يشجع البدو على إعلان العداء ضد المهدية. ولذلك فقد سلكت السلطات في سواكن لحل هذه المشكلة طريقًا كان تارةً يجيز إطلاق التجارة وتارة أخرى يطلب وقفها، وذلك عندما يبدو أن قوة عثمان دقنة آخذة في الزيادة. وقد بقي الحال على ذلك خلال العامين التاليين. أضف إلى هذا أن الاقتصار على امتلاك سواكن دون مراقبة بقية أجزاء الساحل شجع على نشاط تجارة الرقيق وتصدير الرقيق إلى بلاد العرب. وشكت السلطات البحرية البريطانية من تعذر مراقبة هذه التجارة في البحر الأحمر ما دامت أجزاء الساحل الأخرى بعيدة عن الرقابة. وثمة سبب ثالث هو أن القبائل المحلية كانت متذمرة من الطغيان الذي نشره عثمان دقنة، ولكنها وحدها لا تستطيع مناوأته، وأما إذا لقيت تشجيعًا من الحكومة في سواكن، فمن المحتمل أن تقوم هذه القبائل بالثورة. ومع ذلك فقد نال من سمعة السلطات في سواكن بقاؤها مكتوفة الأيدي، بينما يهزأ عثمان دقنة من دولتين: إنجلترا ومصر، تعجزان عن الحركة وترضيان بقاء قواتهما محصورة في سواكن. وأخيرًا فإنه كان من أثر توسع الإيطاليين في الساحل وفي الداخل بعد استيلائهم على مصوع ١٨٨٥م، وبعد أن عقدوا مع الأحباش معاهدة «أوتشيالي» (Uccialli) سنة ١٨٨٩م،

وإعلانهم إنشاء مستعمرة إرتريا في العام التالي — في ظروف سوف يأتي ذكرها — نقول إنه كان لهذا كله أثر في أن تزيد مخاوف الحكومة الإنجليزية من التوسع الإيطالي في السودان الشرقي، خصوصًا وأن الطليان ادَّعوا أن معاهدة «أوتشيالي» أدخلت الحبشة بأسرها تحت حمايتهم، وطلبوا الآن الاستيلاء على كسلا ذات الموقع الهام في منتصف الطريق تقريبًا بين الخرطوم ومصوع. وعلى ذلك فقد صار يشكو السفير الإنجليزي في روما اللورد دفرين، في فبراير ١٨٩٠م، من أن الطليان يحاولون الامتداد إلى النيل الأعلى والسودان. بينما أخذ «السير إفلن بارنج» في القاهرة يحذر حكومته من نفس الخطر، ويبين لها في إلحاح ضرورة احتلال طوكر.

وفي سواكن صار محافظها «هولد-سميث» (Holled Smith) ينادي بضرورة الهجوم على طوكر، وإرغام عثمان دقنة بعد طرده منها على الارتداد والانسحاب إلى العطبرة.

وترددت الحكومة البريطانية في أول الأمر في الموافقة على خطة الهجوم هذه لأسباب أهمها: أن إخلاء السودان كان سياسة الحكومة البريطانية، ولا يعني سماحها بالعمليات العسكرية ضد عبد الرحمن النجومي في حدود مصر الجنوبية أنها غيرت سياستها؛ لأن الحرب ضد النجومي إجراء دفاعي بعكس الهجوم المقترح على عثمان دقنة. أضف إلى هذا أن هذا الهجوم وإن بدأ كعملية في نطاق ضيق أول الأمر، فمن المتوقع لضرورات الحرب التي يتعذر التكهن بها الآن أن يتسع نطاقه في سلسلة من العمليات التي سوف تنقل هذا الهجوم الضيق إلى عملية عسكرية كبيرة؛ ولأن هذه العمليات العسكرية تتطلب نفقات مالية طائلة. في حين أن المالية المصرية لا تزال تمر في دور النقاهة. وهذا إلى جانب أن الجيش المصري الجديد لا يزال في حاجة إلى التدريب. وأخيرًا لأن الرأي العام البريطاني سوف يتعذر إقناعه بقبول هذا التحول المفاجئ وغير المنطقي في سياسة بلاده في هذه المسألة.

ولكن في بداية سنة ١٨٩١م عُرف عن عثمان دقنة أنه غادر طوكر ليغزو قبائل «الحباب» الذين خرجوا على طاعته. والحباب قبيلة كبيرة تنتشر من رأس قصَّار إلى مصوع. وذهب دقنة لقتالهم، ومعه أكثر جنده، وتلك فرصة مواتية للهجوم على طوكر. ثم إن هولد سميث محافظ سواكن ظل يشكو من كثرة تهريب الرقيق إلى بلاد العرب، ومن العصابات التي تركها عثمان دقنة في «هندوب» و«تماي» لقطع الطريق، وللتضييق على سواكن. واستأذن هولد سميث في الاستيلاء على هندوب. وعندما أُذن له استولى عليها في هجوم مفاجئ في ٢٧ يناير ١٨٩١م، ثم استولى على «تماي» في ٢ فبراير.

وقد يكون لنجاح هذا الهجوم المفاجئ على هندوب أثر في إقناع اللورد سولسبري رئيس الوزارة البريطانية ووزير الخارجية معًا، إلى جانب الاعتبارات التي ذكرناها، بالموافقة على مهاجمة طوكر. فأبرق في ٧ فبراير ١٨٩١م بالموافقة. وفي ١٩ فبراير ١٨٩١م حصل الهجوم بقيادة «هولد-سميث» على جيش عثمان دقنة في طوكر، وانهزم الدراويش هزيمة بالغة.

وكانت معركة طوكر من المعارك الفاصلة؛ فقد سقطت طوكر في أيدي السلطات الحكومية في سواكن، في نفس اليوم الذي سقطت فيه من سبع سنوات مضت في أيدي الدراويش. واضطر عثمان دقنة الآن إلى الارتداد إلى العطبرة، واتخذ مقره في قرية «آدار أمه» (Adar ama) على مسافة ٢٠٠ ميل إلى الغرب. ومن تاريخ هذه الواقعة تضعضعت قوة عثمان دقنة، ولم يستطع استرجاعها بعد هذه الضربة التي أصابته، وسلمت القبائل، وانفتح طريق التجارة بين سواكن وبربر، وارتاح الرأي العام البريطاني لهذه النتيجة، ولم يحدث شيء مما كانت تخشاه الحكومة البريطانية من حيث اتساع نطاق العمليات العسكرية خصوصًا. وقال «كرومر» في تعليقه على واقعة طوكر: «إنها حققت للسودان الشرقي ما حققته واقعة طوشكى لوادي النيل؛ فهي قد أجْلت الدراويش من هذا الإقليم، وجعلت ممكنًا أن يبدأ الإصلاح، وأن تبذر بذور الحضارة.»

ولقد هدأت الأمور في السودان الشرقي بعد هذه الواقعة مدة السنوات الثلاث التالية، وإلى أن اشتبكت جيوش الخليفة مع عدوٍّ جديد ظهر في هذه المنطقة، هم الطليان الذين لم يكن يتوقع الخليفة أن استيلاءهم على مصوع في فبراير ١٨٨٥م سيجعلهم بعد سنوات قليلة مصدر الخطر المباشر على حكومته في هذه الناحية، وأن يكون نشاطهم، في حالتَي النجاح والفشل على السواء، من العوامل التي جعلت الحكومة البريطانية في النهاية تقرر استرجاع السودان.

وقصة الخطر الإيطالي في السودان الشرقي إنما هي جزء من قصة اقتسام أملاك مصر القديمة في السودان على يد الدول الأجنبية، والتي عجزت حكومة الخليفة عبد الله عن الدفاع عنها والاحتفاظ بها.

(٤) اقتسام أملاك مصر في السودان

كانت الدول التي اقتسمت أملاك مصر في السودان، وهي الأملاك التي قلنا إن حكومة عبد الله التعايشي عجزت عن المحافظة عليها؛ هي إنجلترا وإيطاليا وفرنسا والحبشة بين

١٨٨٢م، ١٨٩٢م، كما استطاع ليوبولد الثاني ملك بلجيكا أن يصل وقتئذٍ وفي السنوات التالية إلى تعديل حدود «ولاية الكونغو الحرة» البلجيكية التي أنشأها في أفريقيا الوسطى الغربية — في بعض منها على حساب قسم من أملاك مصر في مديرية خط الاستواء.

وعلى ذلك فقد أسس الطليان على أنقاض أملاك المصريين في السودان الشرقي وساحل البحر الأحمر مستعمرة إرتريا، وعلى الساحل الأفريقي المطل على المحيط الهندي مستعمرة الصومال الإيطالي، واستولت الحبشة على هرر في الظروف التي ذكرناها، وأنشأ الفرنسيون عند باب المندب مستعمرة الصومال الفرنسي، وراحوا يتوغلون في إقليم بحر الغزال، بينما أنشأ الإنجليز مستعمرة الصومال البريطاني «الإنجليزي» تطل على خليج عدن، وأسسوا في الداخل على أنقاض مديرية خط الاستواء محمية أوغندة، وتمكن ليوبولد ملك البلجيك من استئجار «حاجز لادو».

وتاريخ إنشاء كل هذه المستعمرات هو قصة ضياع هذه الأملاك المصرية.

(٤-١) الأملاك المصرية في الصومال

الصومال الإنجليزي

تألف الصومال الإنجليزي من المنطقة التي تضم موانئ زيلع وبلهار وبربرة على خليج عدن، وهي التي استولى عليها الإنجليز منذ أن أخلاها المصريون بين عامَي ١٨٨٥م، ١٨٨٨م. وقد مرَّ بنا أن هرر التي ميناؤها زيلع استولى عليها منليك الثاني ملك شوي في سنة ١٨٨٧م. وفي معاهدة ٢ / ٩ فبراير ١٨٨٨م اعترفت فرنسا بالحماية البريطانية على ساحل الصومال البريطاني. وسوف يأتي الكلام عن هذه المعاهدة مرة ثانية في موضوع الصومال الفرنسي. ولما كانت الدول قد اتفقت في مؤتمر برلين «المادة ٣٤ من قرار برلين في ٢٦ فبراير ١٨٨٥م»، على أن تقوم كل دولة بتبليغ الدول الأخرى عندما يتم لها امتلاك جزء من الأراضي أو السواحل الأفريقية غير أملاكها الراهنة، أو بدون أن يكون لها أملاك سابقة، أو عندما تؤسس «محمية» لها في هذه الجهات؛ فقد أبلغت بريطانيا الدول في ٢٠ يوليو ١٨٨٧م أن الساحل الصومالي ابتداء من رأس جيبوتي إلى بندر زيادة (Bandar Siyada) قد وُضع تحت الحماية البريطانية، ولم تعترض دولة من الدول على هذا التبليغ.

الصومال الفرنسي

والأصل في تأسيس هذه المستعمرة امتلاك الفرنسيين لميناء «أوبوك» (Obok) والمنطقة المجاورة لها. وكانت الحكومة الفرنسية أوعزت إلى «هنري لامبرت» (Henri Lambert) قنصلها في عدن اختيار نقطة تصلح كمحطة لسفنها في هذه الجهات، فابتاع ميناء «أوبوك» من مشايخها في سنة ١٨٨٥م. وفي سنة ١٨٦٢م عقد «شيفر» (Scheffer) معاهدة مع مشايخها لامتلاكها. و«أوبوك» هذه واقعة على خليج «جون» تاجورة من خليج عدن. وفي ٩ أبريل ١٨٨٤م عقدت فرنسا معاهدة صداقة مع سلطان ناحية أخرى في طرف جون تاجورة تُسمى «قبة الخراب». وفي ٢١ سبتمبر ١٨٨٤م عقدت فرنسا معاهدة مع سلطان تاجورة «أبلغتها رسميًّا إلى الحكومة البريطانية في ١١ فبراير ١٨٨٥م»، وبمقتضى هذه المعاهدة تنازل سلطان تاجورة عن المنطقة من «رأس علي» إلى «قبة الخراب». وفي ١٨ أكتوبر ١٨٨٤م تنازل سلطان تاجورة عن «رأس علي» و«سجالو» (Sagallo) و«قبة الخراب». وفي ١٤ ديسمبر ١٨٨٤م تنازل كذلك عن أراضٍ أخرى لفرنسا.

وأما الخطوة التالية الهامة، فكانت تأسيس محطة أفضل في الجهة المقابلة «لأوبوك» على خليج تاجورة، وذلك عند رأس جيبوتي (Jibuti)، وهي نقطة تسيطر على نهاية طريق القوافل من هرر ومن الحبشة، في سنة ١٨٨٧م.

وحصل الاحتكاك بين السلطات في الصومالين الفرنسي والإنجليزي؛ لأن الفرنسيين احتلوا موقعًا (= دونجاريتا) (Dongarita) على الساحل بين زيلع وبربرة ويدخل في دائرة النفوذ الإنجليزي، فأسفر هذا الاحتكاك عن عقد اتفاق إنجليزي-فرنسي في ٢ / ٩ فبراير ١٨٨٨م لتحديد مناطق النفوذ في خليج تاجورة وعلى ساحل الصومال، على أساس أن يتخلى الفرنسيون عن «دونجاريتا»، وأن يعترفوا بالحماية الإنجليزية على ساحل الصومال من عند خط الحدود الفاصل بين الصومالين الفرنسي والإنجليزي لغاية «بندر زيادة» آخر حدود الصومال الإنجليزي الشرقية الحالية؛ وذلك في نظير أن يعترف الإنجليز للفرنسيين بنفوذهم في سواحل خليج تاجورة. ولما كان هذا الاتفاق مؤسسًا على اعتبار أن هذه الأراضي «ملك مباح» (Res Nullius) مع أن لمصر وتركيا معًا حقوقًا في السيادة عليها، فقد بقي هذا الاتفاق سرًّا مكتومًا؛ لعدم إزعاج تركيا أو مصر، ولم يُذَعْ أمره إلا في سنة ١٨٩٤م. ومن المسلَّم به أن الحكومة البريطانية ما كانت تعقد أصلًا هذا الاتفاق إذا كانت تعترف وقتئذٍ بأنه لا يزال لمصر حقوق على هذه الأراضي بعد إخلائها.

ولقد أرادت إنجلترا أن تصل من اتفاق ٢ / ٩ فبراير ١٨٨٨م إلى تحقيق غرض آخر هو منع امتداد النفوذ الفرنسي إلى الحبشة. فتعهدت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية — في المادة الرابعة من مواد هذا الاتفاق — بألَّا تسعيا لضم هرر، أو لوضعها تحت الحماية. واعتبرت الحكومتان أن هذا التعهد بالامتناع من جانبهما عن الضم أو الحماية لا يعني أنهما متنازلتان عن حقهما في معارضة أية محاولات قد تقوم بها دولة أخرى للاستيلاء على هرر أو لوضعها تحت حمايتها. واعتبرت الدولتان أن استيلاء الحبشة على هرر لا يدخل في منطوق هذه المادة؛ لأن الحبشة من الدول الأفريقية، وليست دولة كبرى، أي من الدول التي تعنيها المعاهدة.

وفي مايو سنة ١٨٩٦م وُضعت هذه الأقاليم تحت إدارة موحدة، وصارت تُعرف باسم الصومال الفرنسي، وجُعلت عاصمته جيبوتي.

الصومال الإيطالي

احتل الطليان بقية الساحل الجنوبي لخليج عدن بعد آخر حدود الصومال الإنجليزي عند نقطة بندر زيادة، ثم الساحل الصومالي إلى نهر جوبا «الجب». وبدأ احتلال الطليان عقب احتلال الإنجليز لخليج عدن (١٨٨٤م). وفي فبراير ١٨٨٩م قبلت سلطة أوبيا «في الصومال» الحماية الإيطالية؛ وفي أبريل من السنة نفسها قبلت في شمالها سلطنة «ميجورتين» هذه الحماية. ولما كان الطليان عقدوا مع منليك معاهدة «أوتشيالي» (Uccialli) السالفة الذكر في قرية بهذا الاسم (في ٢ مايو ١٨٨٩م)، وادَّعوا أنها أعطتهم حق الحماية على الحبشة. ورفض منليك — في ظروف سيأتي ذكرها — هذا التفسير للمعاهدة، وناقش ادعاءات الطليان على بلاده، فقد صار يهتم الطليان بأن ينالوا من البريطانيين الاعتراف بحقوقهم في المنطقة المتاخمة لأملاك الآخرين؛ أي في الصومال الإيطالي والاعتراف بادعاءاتهم في السودان الشرقي كذلك. ووافق البريطانيون من جانبهم على تحديد مناطق النفوذ بينهم وبين الطليان في الصومال من جهة، وعلى إطلاق يد الطليان في احتلال كسلا والبلاد المجاورة لها حتى نهر العطبرة من جهة ثانية؛ وذلك خوفًا من أن تنهار حكومة الخليفة عبد الله قبل أن تكون مصر بلغت من القوة أو القدرة المالية ما يهيئها لاسترجاع أملاكها المفقودة، فأرادت الاحتفاظ بالحقوق التي لمصر في هذه الجهات.

وعلى ذلك فقد أُبرم اتفاقان بين إيطاليا وإنجلترا في ٢٤ مارس، ١٥ أبريل ١٨٩١م لتحديد منطقة النفوذ الإيطالي. فاتفاق ٢٤ مارس ١٨٩١م يرسم خط الحدود بين منطقة

النفوذ البريطاني والإيطالي ابتداء من نهر جوبا «الجب» إلى النيل الأزرق، بحيث يدخل الصومال الإيطالي ومستعمرة إرتريا إلى رأس قصَّار، أقصى نقطة على الساحل الأريتري في الشمال، وبحيث تدخل كذلك كسلا والمنطقة المجاورة لها لغاية نهر العطبرة في دائرة النفوذ الإيطالي، بينما تخرج قسمايو من دائرة هذا النفوذ عند أقصى حدود الصومال الإيطالي الجنوبية، كما يخرج بطبيعة الحال من دائرة النفوذ الإيطالي الصومالان: البريطاني والفرنسي.

ومما يجدر ذكره أن الحكومة البريطانية ولو أنها أطلقت يد إيطاليا في احتلال كسلا والجهات الممتدة إلى نهر العطبرة إذا دعت ضرورة الموقف الحربي إلى هذا الاحتلال؛ فقد احتفظت في نفس المعاهدة بحقوق الحكومة المصرية في استرجاع هذه المنطقة «بما فيها كسلا» من إيطاليا، بمجرد أن تتهيأ الحكومة المصرية لذلك. ويقول وليم لانجر (William Langer) في كتابه عن الدبلوماسية الإمبريالية: «الواضح أن هذا الجزء عينه من السودان كان عليه أن يخضع لنوع من المعالجة، يختلف عما تُعالج به مناطق البحر الأحمر الأخرى التي كان لمصر عليها نفس الحقوق القائمة. والسبب في ذلك بطبيعة الحال هو أن كسلا تقع على نهر هام يلتقي بالعطبرة، وتبغي الحكومة البريطانية ويهمها أن تتمسك ببعض السيطرة عن طريق مصر على مورد الماء.»

ويقول «لانجر»: إن هذه الرغبة من جانب بريطانيا في إبعاد الطليان عن نهر النيل تتضح من النتيجة التي وصلت إليها بريطانيا في كل اتفاقاتها مع هؤلاء، حيث كانت هذه دائمًا أن تبقى دائرة النفوذ الإيطالي بعيدة بنحو المائة ميل عن أقرب مكان لمشارف هذا النهر. وعلى ذلك فقد نصت المادة الثالثة من اتفاق ١٥ أبريل ١٨٩١م على أن تتعهد الحكومة الإيطالية بالامتناع عن إقامة منشآت للري على نهر العطبرة قد تؤثر على كمية المياه الواصلة إلى النيل.

وفي اتفاق ٥ مايو ١٨٩٤م بين إنجلترا وإيطاليا أمكن أن يستكمل تخطيط الحدود الذي بدأ في الاتفاقين «البروتوكولين» السابقين بين منطقتَي النفوذ الإنجليزي والإيطالي في خليج عدن وفي الصومال. وفي معاهدة «أديس أبابا» التي أبرمها عن الحكومة البريطانية «رينل رود» (Rennell Rodd) مع منليك الثاني في ١٤ مايو ١٨٩٧م — وسوف يأتي الكلام مفصلًا عن هذه المعاهدة في موضعه — تعدل بمقتضى الملحق الثالث لهذه المعاهدة خط الحدود بين الصومالين الإنجليزي والفرنسي، كما رسمت المعاهدة الإنجليزية-الفرنسية في ٢ / ٩ فبراير ١٨٨٨م، ثم خط الحدود بين الصومالين الإنجليزي

والإيطالي كما رسمته المعاهدة الإنجليزية–الإيطالية في ٥ مايو ١٨٩٤م، بحيث أدخلت ضمن حدود الحبشة بلاد العيسى هَبروال.

(٤–٢) الأملاك المصرية في بحر الغزال وخط الاستواء

«منذ تسليم لبتون» (Lupton) في بحر الغزال ١٨٨٤م، وانعزال أمين باشا في خط الاستواء بقيت هاتان المديريتان من الناحية العملية بدون حكومة. وكانت سلطة الخليفة عبد الله لا أثر لها هناك. ومن المحتمل أن الخليفة نفسه لم يكن يرحب بإنشاء عمالات في هذه الجهات البعيدة، لا يلبث الأمراء الموفدون إليها حتى يستقلوا بالحكم فيها. ولذلك فقد احتفظ الخليفة بمخفر أمامي فقط في الرجاف، اتخذ منه منفى للمغضوب عليهم. وبقي الخليفة ورجال حكومته يجهلون ما يقع من حوادث في هاتين المديريتين حتى بدأت تروج الشائعات في أم درمان منذ ١٨٩٢م عن وجود أوروبيين لا يعلم أحد عنهم شيئًا في هذه المنطقة.

أما هؤلاء الأوروبيون في بحر الغزال، فكانوا من البلجيكيين والفرنسيين الذين أرادوا التوغل في هذا الإقليم من ناحية، ثم كانوا من الإنجليز الذين أرادوا التوغل في خط الاستواء.

ولقد تَرَتَّب على نشاط هؤلاء وهؤلاء أن فقدت مصر أملاكها في هذه الجهات (أو جزء كبير منها) لحساب إنجلترا وفرنسا وبلجيكا خصوصًا.

محمية أوغندة (Uganda Protectorate)

يبدأ النفوذ الإنجليزي في أوغندة من وقت حملة «ستانلي» لإنقاذ أو انتزاع أمين باشا من مديرية خط الاستواء في الظروف التي مرَّت بنا (١٨٨٩م). وعندما وصل أمين إلى زنجبار: «إلى باجامويو» (Bagamayo) مع حملة ستانلي، رفض العودة إلى أوروبا، ودخل في خدمة الحكومة الألمانية، وعاد إلى بحيرة ألبرت لينشئ منطقة نفوذ ألمانية في خط الاستواء، ولكن قتله تجار الرقيق العرب في ٢٣ أكتوبر ١٨٩٢م.

وكان الألمان قد بدءوا يتوغلون في داخل أفريقيا الشرقية منذ أن انتهزوا فرصة ضعف سلطان زنجبار «سيد برغش»، فعقدوا المعاهدات مع طائفة من رؤساء القبائل في الداخل، وأسسوا في سنة ١٨٨٥م «شركة أفريقيا الشرقية الألمانية»؛ الأمر الذي جعل

الإنجليز يؤسسون عندئذٍ «شركة أفريقيا الشرقية البريطانية» (British East Africa Association) برئاسة السير وليم ماكينون (Sir William Mackinnon)، وتنافست الشركتان على مناطق النفوذ. وعقدت إنجلترا وألمانيا في ١٩ أكتوبر وأول نوفمبر ١٨٨٦م أول اتفاق لتحديد مناطق نفوذهما على حساب سلطنة زنجبار التي انكمشت حدودها إلى شريط ضيق على امتداد الساحل، بعد أن استأجرت الشركتان الأراضي اللازمة لهما من زنجبار. وفي اتفاق آخر في ٢ يوليو ١٨٨٧م أُطلقت يد ألمانيا في الأراضي الواقعة جنوب بحيرة فكتوريا، بينما جعلت لبريطانيا الأراضي الواقعة شمال البحيرة. وفي ١٨٩٠م ألغت الحكومة الألمانية الشركة الأفريقية الشرقية الألمانية، وابتاعت من سلطان زنجبار الأراضي التي كانت تستأجرها الشركة. وفي ١٤ يونيو ١٨٩٠م أبرمت ألمانيا وإنجلترا معاهدة، تنازلت ألمانيا بموجبها عن سلطنة ويتو (Wito) والمنطقة الواقعة بين هذه وبين «قسمايو»، وهي الأراضي التي كانت ألمانيا استولت عليها حديثًا (١٨٨٩م). وبفضل هذه المعاهدة امتدت أراضي الألمان في الشمال، فصار يحدها خط يمتد من الشاطئ الغربي لبحيرة فكتوريا إلى حدود ولاية الكونغو الحرة البلجيكية، إلى الجنوب قليلًا من بحيرة ألبرت، فأبعدهم هذا الخطر من أقاليم النيل الأعلى، بينما فصل خط الحدود في الجنوب بين أملاكهم وبين أفريقيا الوسطى البريطانية. وهكذا تنازلت ألمانيا عن كل ادعاءاتها على أوغندة، واعترفت بانفراد بريطانيا بحق الحماية على جزيرتي بمبا (Pemba) وزنجبار؛ وبذلك قُسِّمت نهائيًّا أراضي سلطان زنجبار.

وكان في هذه الأثناء أن وصل أمين باشا إلى «باجامويو» مع ستانلي من خط الاستواء (في ٣ ديسمبر ١٨٨٩م). ورفض أمين — كما عرفنا — العودة إلى مصر وأوروبا، والتحق بخدمة الشركة ثم الحكومة الألمانية، وعاد إلى «كافالِّي» التي بلغها في يوليو ١٨٩١م ليعمل على ضم مديرية خط الاستواء للشركة (أو الحكومة) الألمانية. ولكن تجار الرقيق العرب الذين ساءهم مصادرة أمين بوصفه موظفًا ألمانيًّا لمتاجرهم وإطلاق سراح الرقيق الذي معهم، وذلك في المنطقة التي حاول أن يُدخلها أمين في دائرة نفوذه؛ سرعان ما انتقموا منه بقتله في ٢٣ أكتوبر ١٨٩٢م كما قدمنا.

على أن حادث «إنقاذ» أمين وخروج حملة ستانلي لهذه الغاية كانت أثارت اهتمام الاستعماريين الألمان، الذين جهزوا حملة إنقاذ لحسابهم الخاص في سنة ١٨٨٨م برئاسة الدكتور كارل بيترز (Karl Peters) الذي كان يرجو أن يسبق حملة ستانلي في الوصول إلى أوغندة وإنقاذ أمين. ومع أن هذه الحملة لم تنل أي تعضيد من جانب الحكومة

الألمانية التي لم توافق عليها، فقد قال عنها «كارل بيترز»: «إنها لم تكن لمجرد النزهة، ولكنها مجهود استعماري وسياسي على نطاق واسع». ذلك أن الاستعماريين أرادوا انتهاز الفرصة لوقف النفوذ الإنجليزي في أفريقيا الشرقية والوسطى. وكان «كارل بيترز» كبير الأمل في أن يسبق ستانلي في الوصول إلى أمين، فيدخله في خدمة الحكومة الألمانية، ويعتمد عليه في توسيع سلطان حكومته إلى بحيرة فكتوريا والمستعمرة الألمانية الواقعة إلى الجنوب وهي «أفريقيا الشرقية الألمانية»، وبذلك يقطع على الإنجليز طريق التوسع في الداخل، بينما يصل سلطان الألمان إلى النيل الأعلى.

ومع أن ستانلي سبق في الوصول إلى أوغندة وإنقاذ أمين، فقد شاهدنا كيف كادت هذه المشاريع تتحقق عندما دخل أمين فعلًا في خدمة الحكومة الألمانية.

أما «كارل بيترز» نفسه، فقد اتجه في سيره صوب الشمال على طول الساحل حتى تخطى نهر «تانا» متوغلًا في الداخل. وفي مارس ١٨٩٠م كان قد بلغ أوغندة، وعقد مع ملكها «موانجا» (Mwanga) ابن «إمتيسا» (Metesa) معاهدة وضعت بلاد هذا الأخير تحت حماية ألمانيا.

ولكن كل هذه الجهود ذهبت سدًى، عندما أبرم الإمبراطور وليم الثاني مع إنجلترا في ١٤ يونيو ١٨٩٠م المعاهدة التي سبقت الإشارة إليها، والتي تنازل فيها الإمبراطور عن كل ادعاءات للألمان على أوغندة. وفي اتفاق آخر في أول يوليو ١٨٩٠م تنازل الإمبراطور كذلك عن ادعاءات حكومته على أراضٍ أخرى في الداخل.

وكان معنى انتهاء هذه المنافسة على النفوذ في أوغندة وخط الاستواء من جانب الألمان أن الأمير لا يلبث حتى يخلص للإنجليز في النهاية ينشرون ويدعمون نفوذهم في هذه الجهات. وتفصيل ذلك أن انعزال أمين باشا في خط الاستواء ومحاولة إنقاذه كما أثار اهتمام الألمان لتوسيع دائرة استعمارهم في أفريقيا الشرقية والوسطى؛ فقد أثار اهتمام ليوبولد الثاني ملك البلجيك الذي كان يحاول من مدة سابقة الاستيلاء على مديرية خط الاستواء. ولقد سبق عند الكلام عن مأمورية غوردون في الخرطوم (١٨٨٤م) أن ذكرنا أن ليوبولد كان عرض على غوردون الدخول في خدمته والذهاب إلى وسط أفريقيا، ووافق غوردون ولم يمنعه من الذهاب سوى تقرير حكومته إرساله إلى الخرطوم، كما ذكرنا، أن من المشروعات التي عرضها غوردون على حكومته أثناء حصار الخرطوم كان الخروج إلى الجنوب، ووضع مديريتَي بحر الغزال وخط الاستواء تحت حكم ليوبولد ملك البلجيك. وقضى على هذه المشروعات مقتل غوردون وسقوط الخرطوم (يناير ١٨٨٥م). ولكن لم يلبث أن جدَّ عاملان أحييا آمال ليوبولد؛ أولهما تقرير إرسال

حملة ستانلي لإنقاذ أمين باشا، وكان ستانلي في خدمة ليوبولد سنوات كثيرة. وثانيهما أن شركة أفريقيا الشرقية البريطانية برئاسة السير وليم ماكينون كانت عظيمة الاهتمام بفتح أفريقيا الشرقية والكشف عن مجاهلها، وكان ماكينون على وجه الخصوص يهتم بهذه المسألة اهتمامًا كبيرًا، فجمعت هذه الرغبة في التوغل في أفريقيا بينه وبين الملك ليوبولد. وكان السير وليم ماكينون يسعى منذ سنة ١٨٨٥م لاستئجار ممتلكات سلطان زنجبار في الداخل، ويضع مشروعًا لبناء سكة حديدية تبدأ من «ممبسة» على الساحل، وتنتهي عند بحيرة فكتوريا.

وعلى ذلك فقد كان بين هؤلاء الثلاثة إذن — ليوبولد، ماكينون، ستانلي — أن تم تنظيم حملة ستانلي لإنقاذ أمين باشا. وكان من بين عروض ستانلي علي أمين أن يبقى هذا الأخير في إدارة خط الاستواء تابعًا لحكومة ولاية الكونغو الحرة البلجيكية. وعندما رفض أمين هذا العرض، تقدم إليه ستانلي بعرض آخر هو أن يقوم أمين بإدارة المديرية في خدمة شركة أفريقيا الشرقية البريطانية. ولم ينفذ شيء من هذا الاقتراح الثاني بسبب ما ظهر من عجز أمين الذي كان قد فقد كل نفوذ له على رجاله؛ وقد أرغم ستانلي «أمينًا» حينئذٍ على الانسحاب مع الحملة إلى الساحل. فلم تسفر إذن كل هذه المجهودات التي اقترنت بحملة الإنقاذ إلا عن شيء واحد فقط؛ هو أنها تركت مديرية خط الاستواء أرضًا لا يملكها أحد، لو أنها وقعت في قبضة الدراويش لكان مصيرها مصير سائر أقاليم السودان التي خضعت لسلطان الخليفة عبد الله. ولكن الخوف كان من أن تقع هذه الأراضي في يد دولة أوروبية كبرى؛ حيث كان معروفًا أن دعاة الاستعمار الألمان يعتمدون على الحملة التي أرسلوها برئاسة «كارل بيترز» — وهي الحملة التي سبق الكلام عنها — لإنقاذ أمين، في بسط حماية ألمانيا على مديرية خط الاستواء «بما في ذلك أوغندة».

ولذلك فقد تقرر إرسال الكابتن فردريك لاجارد (Frederick Lugard) من قِبل شركة أفريقيا الشرقية البريطانية — الذي أعارته إياها وزارة الحربية الإنجليزية — ليعقد مع ملك أوغندة معاهدة لإدخال بلاده تحت الحماية البريطانية.

في أوائل مايو ١٨٩٠م وصل «لاجارد» إلى ممبسة. وفي ٦ أغسطس غادرها إلى الداخل، ولخَّص «لاجارد» تعليماته في قوله إنه كان مطلوبًا منه أن يعرض على «موانجا» ضمانات للسلام في مملكته، وأن يجعله يؤمن بسلطان وقوة الشركة، وأن يضغط عليه ضغطًا متصلًا لغرض الحصول على السيطرة والإشراف على كل الشئون المتعلقة بالبيض في البلاد.

وفي ٢٦ ديسمبر ١٨٩٠م ضغط «لاجارد» على ملك أوغندة «موانجا» حتى جعله يوقع في «منجو» (Mengo) — مقر موانجا — على معاهدة وضعت أوغندة تحت حماية بريطانيا. واستطاع «لاجارد» أن ينشئ في المنطقة بين بحيرتَي ألبرت إدوارد وألبرت عددًا من المراكز التي وضع فيها حاميات من الجنود الذين كانوا تركوا خدمة أمين باشا؛ وذلك في كافالِّي، وعلى حدود الأونيورو، وفي روباجا وغيرها. ثم قضى «لاجارد» على الحزب الكاثوليكي — وكانت الكاثوليكية والبروتستانت انتشرت في أوغندة نتيجة لنشاط الرسالات التبشيرية — الذي اصطدم مع البروتستانت الموالين لإنجلترا (Wa-Ingleya) في يناير ١٨٩٢م فأوقع الأهلون مذبحة كبيرة بمواطنيهم الكاثوليك في ٢٤ يناير من هذا العام. وكان الحزب الكاثوليكي (Wa-Fransa) هو الحزب الموالي لفرنسا. وعقد «لاجارد» المعاهدات مع كبار الزعماء المحليين لرفع علم الشركة. وفي ٣٠ مارس ١٨٩٢م عقد مع «موانجا»، وبوصفه مندوبًا عن شركة أفريقيا الشرقية البريطانية، معاهدةً في كمبالا (Kampala)، أو منجو تعهدت الشركة بموجبها أن تقوم بحماية مملكة أوغندة واعترف «موانجا» بسيادة الشركة. ولكن هذه المعاهدة لم يتم التصديق عليها. وفي ١٦ يونيو ١٨٩٢م غادر «لاجارد» أوغندة، فوصل إلى «ممبسة» في أول سبتمبر، وغادرها في ١٤ سبتمبر إلى لندن عن طريق السويس حيث قصد إلى القاهرة أولًا ليتوسط لدى الحكومة المصرية لتدفع المرتبات المتأخرة للذين بقوا معه من جنود أمين باشا وغيرهم في مديرية خط الاستواء. ولم ينجح «لاجارد» في هذا السعي. وأخيرًا وصل إلى لندن (في ٣ أكتوبر ١٨٩٢م).

وأثارت عودة «لاجارد» والحملة الواسعة التي قام بها من أجل التمسك بأوغندة مسألة أوغندة بحذافيرها، حيث كانت الحكومة البريطانية قد صارت وقتئذٍ مرغمة على التفكير جديًّا في احتمال أن تحل الحكومة محل شركة أفريقيا الشرقية البريطانية في إدارة أملاك تمتد من «ممبسة» إلى النيل الأبيض، وتبلغ مساحتها ٣٠٠٠٠٠ ميل مربع.

وكانت شركة أفريقيا الشرقية البريطانية في أثناء ذلك قد أعلنت في يوليو ١٨٩١م أنه سوف تضطر إلى الانسحاب من أوغندة؛ لأنها لم تقدم على احتلال أوغندة في سنة ١٨٩٠م — كما قالت — إلا بسبب الزحف الألماني من جهة، وبسبب ضغط الحكومة البريطانية على الشركة من جهة أخرى، أما الآن فهي عاجزة عن الإنفاق على إدارة تكلفها سنويًّا من أربعين إلى خمسين ألفًا من الجنيهات. وعندئذٍ تدخَّل جماعة المبشرين، فأقرضوا الشركة أربعين ألفًا من الجنيهات لتستمر في أعمالها سنة أخرى تنتهي في

٣١ ديسمبر ١٨٩٢م. ورأت حكومة المستر غلادستون «في حكومته الأخيرة»، وكان وزير خارجيتها اللورد روزبري (Rosebery) ضرورة التمسك بأوغندة، ليس فقط لمنع الزحف البلجيكي والفرنسي والألماني في النيل الأعلى وفي نهر الكونغو، بل ولأن السير ريجنالد ونجت (Reginald Wingate) ضابط المخابرات في الجيش المصري كان قد وضع مذكرة في أبريل ١٨٩٢م يبين فيها الأضرار التي تعود على مصر من التخلي عن أوغندة من جهة، ويلح في ضرورة العمل على استرجاع السودان من جهة أخرى. وفي ٣٠ سبتمبر ١٨٩٢م قررت الحكومة البريطانية أن تتحمل نفقات احتلال أوغندة لغاية ٣١ مارس ١٨٩٣م، وذلك إلى أن تتمكن في أثناء ذلك من الحصول على معلومات وافية في الموضوع، وقررت إرسال السير جيرالد بورتال (Gerald Portal) قنصلها العام في زنجبار ليقوم بالفحص المطلوب في أوغندة.

وكانت تعليمات السير جيرالد بورتال: «أن يضع تقريرًا عن أفضل الوسائل للمعاملة، أو لتناول شئون هذه البلاد، إما عن طريق (أو بواسطة) زنجبار أو بوسيلة أخرى.»

أي إبداء الرأي فيما إذا كان من الأوفق أن تحل الحكومة محل الشركة. وكان من الواضح أن النتيجة التي سوف يصل إليها «بورتال» من حيث التوصية، بإنهاء عهد الشركة، وإعلان الحماية البريطانية على أوغندة كانت أمرًا مفروغًا منه.

وترك بورتال زنجبار في أول يناير ١٨٩٣م، فوصل إلى «منجو» عاصمة أوغندة ومقر «موانجا» في ١٧ مارس ١٨٩٣م، وبعد إقامة حوالي أسبوعين أي في أول أبريل ١٨٩٣م أنزل علم الشركة، ورفع مكانه العلم البريطاني في كامبالا في ٢٩ مايو ١٨٩٣م أبرم «بورتال» مع «موانجا» معاهدة نهائية كانت الثالثة في ترتيب المعاهدات التي عُقدت مع موانجا؛ وضعت أوغندة تحت الحماية البريطانية، وأخذ «بورتال» يبعث بالتقارير المطولة إلى حكومته عن الأحوال السائدة في أوغندة، من ناحية التجارة حيث كان من المنتظر أن تصبح أوغندة سوقًا كبيرًا لاستهلاك المصنوعات الأوروبية؛ ومن ناحية نشاط التبشير للمسيحية. وكان من رأي «بورتال» أن انسحاب البريطانيين من هذه البلاد إنما يؤدي إلى قيام حرب دينية مهلكة بين حزبَي الكاثوليك والبروتستانت. وفي آخر تقاريره من زنجبار، في أول نوفمبر ١٨٩٣م لخص «بورتال» آراءه في ضرورة احتفاظ الإنجليز بأوغندة، فقال إنها ذات موقع استراتيجي عظيم الأهمية؛ لأنها تسيطر على شواطئ بحيرة فكتوريا الشمالية والغربية، وتحكم المدخل الوحيد تقريبًا إلى بحيرتَي ألبرت وألبرت إدوارد، وتسيطر على مساقط مياه نهر النيل، وهي كذلك المفتاح الطبيعي لكل حوض

النيل وأغنى بقاع أفريقيا الوسطى. أما إذا انسحبت إنجلترا وتخلت عن أوغندة فإن دولة أخرى، ومن المحتمل أن تكون هذه ألمانيا سوف تستولي عليها؛ وبذلك تفقد إنجلترا كل هذه الأراضي الشاسعة التي حفظها الاتفاق الإنجليزي-الألماني «المبرم في أول يوليو ١٨٩٠م»، والخاص بتحديد مناطق النفوذ في هذا القسم من القارة الأفريقية. ووقوع أوغندة تحت سيطرة إحدى الدول الأخرى معناه امتداد سيطرة هذه الدولة حتمًا ليس فقط على أوغندة والجهات الملاصقة لها مباشرة، بل سوف تشمل كل البلاد المجاورة والبحيرات العظمى وحوض النيل والطرق الطبيعية الكبيرة للمواصلات في الداخل. إن السيطرة على أوغندة يعني استعلاء النفوذ، والتفوق التجاري في أغنى أجزاء أفريقيا وأكثرها سكانًا في خلال سنوات قليلة.

هذا التقرير أذاعته الحكومة الإنجليزية في ١١ أبريل ١٨٩٤م. وفي اليوم التالي أعلنت هذه الحكومة قرارها بأن تعلن الحماية رسميًّا على أوغندة (١٢ أبريل ١٨٩٤م). وقد صدر إعلان هذه الحماية رسميًّا في ١٨ يونيو ١٨٩٤م.

وكان «بورتال» عندما رفع العلم البريطاني على أوغندة (في أول أبريل ١٨٩٣م)، طلب من حكومته إرسال بعض الضباط البريطانيين الملمين باللغة العربية؛ ليتولوا الإشراف على إدارة البلاد، فاختارت الحكومة أربعة كان منهم الكولونيل السير هنري كولفيل (Sir Henry Colville) وهو الذي خلف «بورتال» فيما بعد في إدارة المحمية. قال «كولفيل» أنه جاءته برقية في (٤ أغسطس ١٨٩٣م) من وزارة الحربية الإنجليزية تسأله إذا كان يقبل العمل تحت إمرة السير جيرالد بورتال في أوغندة. وفي ٣١ أغسطس كان «كولفيل» وزملاؤه قد وصلوا إلى زنجبار، ثم لم يلبثوا أن بارحوها في ٤ سبتمبر، فدخلوا كامبالا (أو منجو) عاصمة أوغندة في ١٠ نوفمبر ١٨٩٣م. وبدأ «كولفيل» بإخضاع كباريجا (Kabarega) ملك أونيورو، فأرسل في بداية ١٨٩٤م الماجور «أوين» (Owen) لمطاردته؛ وتعقبه «أوين» في كل مكان حتى أفنى قوته، وضم أجزاء واسعة من مملكته إلى أوغندة، وأنشأ سلسلة من المحطات المحصنة بين بحيرتَي فكتوريا وألبرت وبناء على تعليمات من «كولفيل» أرسل «أوين» اثنين من ضباطه: «الماجور كاننجهام» (Cunningham)، والملازم فاندلور (Vandeleur) ليرفعا العلم البريطاني على ودلاي، فغادر الضابطان «كيبرو» (Kibero) «على بحيرة ألبرت» في ٨ يناير ١٨٩٥م ورفعا العلم البريطاني على «ودلاي»، التي أقاما بها بضعة أيام، ثم غادراها إلى «الدفلاي» — ووادلاي والدفلاي في مديرية خط الاستواء القديمة — ومن «الدفلاي» عادا إلى «هوما» (Hoima) مركز القوات البريطانية في أونيورو.

وكان «كولفيل» منذ مايو ١٨٩٤م قد تسلَّم رسميًّا إدارة محمية أوغندة الجديدة خلفًا للماجور ماكدونالد (Macdonald) الذي كان السير جيرالد بورتال عهد إليه مؤقتًا بإدارة الأعمال في أوغندة عند مبارحته لها. وفي ٢٧ أغسطس ١٨٩٤م عقد «كولفيل» مع «موانجا» في كامبلا معاهدة صدَّقت عليها الحكومة البريطانية في ٤ يناير ١٨٩٥م تأكدت بموجبها المعاهدة التي عقدها السير جيرالد بورتال مع «موانجا» في ٢٩ مايو ١٨٩٣م.

أما «ماكدونالد» فقد عاد مرة ثانية على رأس حملة جديدة إلى أوغندة، غادرت بومباي في الهند في ١٨ يونيو ١٨٩٧م، ووصلت إلى «ممبسة» في ٩ يوليو، وبعد ثلاثة شهور وصلت الحملة إلى أوغندة، وعملت على تدعيم الحملة بهزيمة «موانجا» نهائيًّا في يناير من العام التالي (١٨٩٨م)، ثم «كباريجا»؛ ووقع كلاهما في الأسر، واستمرت عمليات «ماكدونالد» إلى مايو ١٨٩٨م. وكان السبب في إرسال «حملة ماكدونالد» أن الإنجليز قرروا الزحف على فاشودة في ١٨٩٧م للوصول إليها قبل حملة الكولونيل مارشان (Marchand) الفرنسي — في ظروف سوف يأتي ذكرها — وتقرر أن يكون هذا الزحف من الشمال من دنقلة التي استرجعها المصريون والبريطانيون بقيادة كتشنر منذ ١٨٩٦م — واحتلال دنقلة كان في ٢٣ سبتمبر ١٨٩٦م — ومن الجنوب في الوقت نفسه من أوغندة، استقر الرأي على أن يكون الزحف من الشمال وليس من الجنوب على أقاليم النيل الأعلى.

على أن الذي نريد ملاحظته الآن؛ هو أن في سنة ١٨٩٨م كان قد تم توطيد أركان الحماية البريطانية على أوغندة، بالدرجة التي أمكن بها أن يوضع موضع الاختبار ما سبق أن أشار إليه كثيرًا السير جيرالد بورتال في تقريره إلى حكومته، عن ضرورة التمسك بأوغندة وعدم الانسحاب منها؛ ونعني بذلك أهمية أوغندة الاستراتيجية كقاعدة، يمكن منها امتداد السيطرة البريطانية على حوض وادي النيل.

وأما حدود هذه المجمعة البريطانية الجديدة — مجمعة أوغندة — فقد أمكن تخطيطها على الوجه التالي:

(١) في ١٨ يونيو ١٨٩٤م أُعلنت الحماية البريطانية على أوغندة، وعلى أن تشمل هذه المحمية، على أساس معاهدة السير جيرالد بورتال مع «موانجا» في ٢٩ مايو ١٨٩٣م؛ الأراضي الآتية: الأراضي المعروفة باسم أوغندة الأصلية والتي تحدها الأراضي المعروفة باسم أوزوجا (Usoga)، أونيورو (Unyoro)، أنكولي (Ankoli)، كوكي (Koki)، وصدر

بذلك بلاغ من وزارة الخارجية نشرته جريدة «لندن غازيت» (London Jazette) في ١٩ يونيو ١٨٩٤م. وتضمن هذا البلاغ إعلان الحماية على أوغندة، أو وضع مملكة أوغندة تحت حماية جلالة ملكة بريطانيا بموجب معاهدة ٢٩ مايو ١٨٩٣م، كما تضمَّنت النشرة ذكر الأراضي التي تتألف منها المحمية بالصورة التي أوضحناها.

(٢) في ١٥ يونيو ١٨٩٥م أصدرت وزارة الخارجية بلاغًا آخر نشرته أيضًا جريدة «لندن غازيت» بتاريخ ١٨ يونيو ١٨٩٥م، جاء فيه:

> أن الأراضي التي تقع في أفريقيا الشرقية تحت نفوذ بريطانيا العظمى، وموقعها بين محمية أوغندة والساحل، وبين نهر جوبا والحدود الشمالية لمنطقة النفوذ الألماني، والتي لم تكن قد دخلت بعد تحت الحماية البريطانية؛ صارت بمقتضى هذا البلاغ موضوعة تحت حماية جلالة ملكة بريطانيا.

(٣) في ٣٠ يونيو ١٨٩٦م أصدرت وزارة الخارجية كذلك بلاغًا نشرته جريدة «لندن غازيت»، جاء فيه:

> أن أراضي أونيورو مع ذلك الجزء من منطقة النفوذ البريطاني الذي يقع إلى الغرب من أوغندة وأونيورو، والذي لم يكن بعد قد أُدخل في محمية أوغندة؛ صارت بمقتضى هذا البلاغ موضوعة داخل حدود محمية أوغندة — وهي التي تشمل كذلك «أوزوجا» والأراضي الأخرى الواقعة إلى الشرق — وتحت إدارة مندوب وقنصل جنرال جلالة الملكة المعين لهذه المحمية.

وهكذا تكون حدود محمية أوغندة، وحدود أفريقيا الشرقية البريطانية، وهي المحمية التي تدخل ضمنها محمية أوغندة ذاتها؛ قد تحددت، أو خُططت نهائيًّا من كل الجهات، ما عدا الجهة المتصلة بحوض النيل، حيث بقيت الحدود في هذه الناحية تسير في خط واحد مع الحدود التي ينتهي إليها عرفًا حوض نهر الكونغو.

حاجز لادو (Lado Enclave)

لم يفقد ليوبولد الثاني ملك البلجيك الأمل في التوسع صوب حوض النيل، فقد امتد النفوذ البلجيكي في حوض الكونغو، ووافق مؤتمر برلين (١٨٨٤م)، الذي نظر في تقسيم مناطق النفوذ بين الدول في أفريقيا وتنظيم الملاحة في نهري الكونغو والنيجر، على إنشاء

«ولاية الكونغو الحرة» (The Congo Free State) تحت سيادة ملك بلجيكا «ليوبولد الثاني»، ووافق البرلمان البلجيكي على إنشاء هذه «الولاية» تحت سيادة الملك البلجيكي في أبريل ١٨٨٥م. ولقد شاهدنا كيف أن ليوبولد أراد استخدام «غوردون» في توسيع أملاك الكونغو، ثم انتهاز فرصة إرسال «ستانلي» في الحملة لإنقاذ أمين باشا؛ ليضم إليه مديرية خط الاستواء، ولكن ليوبولد استطاع بعد ذلك أن يرسم حدود هذه «الولاية الحرة» الجديدة، وبعد أن نجح في توسيع رقعتها كذلك، بأن عقد طائفة من المعاهدات مع البورتغال، والفرنسيين والإنجليز على الوجه التالي:

مع البورتغال: معاهدة بين البورتغال وولاية الكونغو الحرة في ١٤ فبراير ١٨٨٥م، ثم أخرى في ٢٥ مايو ١٨٩١م، ثم ثالثة في ٢٥ مارس ١٨٩٤م، فاعترف البورتغال، في شمال النهر «الكونغو»، بتبعية حاجز كابيندا (Kabinda Enclave) لولاية الكونغو، كما اتصلت «الولاية» بالشاطئ الأيسر للنهر عند «متيدا» (Matédi) بينما بقي كل شاطئ النهر للولاية.

مع فرنسا: اتفاق في ٢٣ أبريل ١٨٨٤م، واتفاق آخر في ٥ فبراير ١٨٨٥م، ثم معاهدة في ٢٩ أبريل ١٨٨٧م لتخطيط الحدود بين ولايتي الكونغو الحرة، ومستعمرة الكونغو الفرنسي على طول مجرى نهر الأوبانجي — فرع نهر الكونغو الغربي — ثم في ١٤ أغسطس ١٨٩٤م، وكان البلجيكيون لتحقيق أطماعهم في مديريتَي خط الاستواء وبحر الغزال قد تجاوزوا الحدود التي رسمها اتفاق مؤتمر برلين (نوفمبر ١٨٨٥م)، ثم معاهدتهم مع فرنسا — بين فرنسا وولاية الكونغو — في ٢٩ أبريل ١٨٨٧م، فقد أرسلوا حملة بقيادة فان كركهوفن (Van Kerckhoven) في سبتمبر ١٨٩٠م استطاعت التوغل حتى وصلت إلى النيل، واحتلت الدفلاي (دوفيله) في أوائل ١٨٩٣م. كما تقدمت في الوقت نفسه حملات أخرى نحو الشمال، فاحتلت جملة مراكز بين عامَي ١٨٩١م، ١٨٩٢م، حتى وصلت قريبًا من «ديم الزبير» في عام ١٨٩٣م، ومن حدود دارفور وحفرة النحاس في عام ١٨٩٤م. وعلى ذلك تجاوز البلجيكيون خط عرض أربع درجات الذي تعيَّن في الاتفاقات السابقة، ومدوا مراكزهم على الشاطئ الأيمن لنهر الأوله (الولي) (Ouellé) «الذي هو امتداد لنهر الأوبانجي» حتى خط عرض خمس درجات. وفي معاهدة ١٤ أغسطس ١٨٩٤م بين فرنسا وولاية الكونغو الحرة ثبتت أقدام البلجيكيين في هذه الجهات، وصار لولاية الكونغو الحق في التوسع شمالًا وشرقًا مسافة أخرى، وتعهدت ولاية الكونغو بعدم احتلال أية أراضٍ في شمال لادو.

مع إنجلترا: كانت أولى الاتفاقات، معاهدة بين الكونغو الحرة وشركة أفريقيا الشرقية البريطانية، وُقِّعت في لندن في ٢٤ مايو ١٨٩٠م عرفت باسم «معاهدة ماكينون» نسبة للسير وليم ماكينون رئيس الشركة. اعترفت الشركة بموجبها بحقوق ولاية الكونغو الحرة في السيادة إلى الغرب من خط يمتد من الطرف الجنوبي الغربي لبحيرة ألبرت، ويسير شمالًا على طول النيل إلى لادو. بينما اعترفت حكومة الكونغو الحرة بحقوق السيادة للشركة على شريط من الأرض عرضه خمسة أميال يمتد من الشاطئ الجنوبي لبحيرة ألبرت إدوارد إلى الطرف الشمالي لبحيرة تنجانيقا.

وفي ١٢ مايو ١٨٩٤م عقدت حكومة الكونغو الحرة (أي عقد ليوبولد بوصفه صاحب السيادة على ولاية الكونغو) اتفاقًا مع إنجلترا، أجرت إنجلترا بمقتضاه، أولًا: لولاية الكونغو الحرة — ليوبولد وخلفائه — بمقتضى المادة الثانية من الاتفاق منطقة كبيرة من بحر الغزال تقع بين خطَّي ٣٠، ٢٥ درجة شرقًا، وخطَّي عرض ١٠، ٤ درجة شمالًا؛ ثانيًا: إلى ليوبولد الثاني شخصيًّا ولمدى الحياة فقط؛ أي بصفة مؤقتة، المنطقة من بحر الغزال أيضًا التي تقع على الشاطئ الأيسر للنيل من عند ماهاجي (Mahagi) على الشاطئ الغربي الشمالي لبحيرة ألبرت، إلى فاشودة. على أن تسترجع إنجلترا هذه المنطقة عند وفاة ليوبولد. وفي مقابل ذلك أجرت ولاية الكونغو الحرة لإنجلترا شريطًا من الأرض «معبرًا» من بحيرة إدوارد إلى بحيرة تنجانيقا؛ أي مسافة درجتين ونصف درجة عرضية تقريبًا، بعرض ٢٥ كيلو مترًا. وهكذا كما قال «دارسي» (Darcy): «تنازلت إنجلترا لولاية الكونغو عن كل بحر الغزال، وعن نصف حوض الأوبانجي، الذي لم يرفرف عليه إطلاقًا العلم البريطاني.» وكان ضباط بلجيكيون في الوقت الذي عُقدت فيه معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤م هذه يزحفون على الأوبانجي العليا، ويحتلون فعلًا بعض المراكز في إقليم بحر الغزال.

وقد احتجت فرنسا على هذه المعاهدة الإنجليزية-البلجيكية؛ لأنها متناقضة مع الاتفاقات الدولية التي حصلت في مؤتمر برلين ١٨٨٤م، ومع فرنسا في ١٨٨٥م وفي ١٨٨٧م، بشأن تخطيط الحدود وتقرير حياد الكونغو في قرار برلين ١٨٨٥م؛ ولأن بلجيكا نفسها قد تقرَّر حيادها في معاهدة لندن ١٨٣١م بصورة دائمة؛ ولأن حقوق مصر في السيادة على هذه المناطق في بحر الغزال ومديرية خط الاستواء ثابتة بمقتضى الفرمانات العثمانية، ومعترف بها دوليًّا. وضغط «هانوتو» (Hanotaux) وزير خارجية فرنسا وقتئذٍ على الملك ليوبولد ليتنازل عن «الإيجار» ونظم «دلكاسي» (Delcassé)

بوصفه وزير المستعمرات الفرنسية حملة بقيادة الكولونيل «مونتي» (Monteil) لطرد البلجيكيين إذا دعا الحال، فاضطر ليوبولد للتسليم، وانسحب الضباط البلجيكيون من الأوبانجي العليا، التي فُصلت من الكونغو الفرنسي، وجُعلت إدارة منفصلة وقائمة بذاتها، وبقيت حملة «مونتي» على قدم الاستعداد، بينما تألفت حملة أخرى بقيادة «ليوتار» (Liotard) لم تُعرف التعليمات الصادرة إليها وقتئذٍ، ولكنها أُذيعت بعد ذلك بأربع سنوات عندما وجه البرنس هنري دورليان (Henri d'Orlean) خطابًا مفتوحًا لمسيو دلكاسي نشرته جريدة الطان في ٢١ نوفمبر ١٨٩٨م، جاء فيه: أن الكولونيل «مونتي» الذي وُضع في سنة ١٨٩٤م على رأس حملة مكلفة بالزحف من الكونغو إلى النيل الأبيض؛ سأل الحكومة أن تعهد بمهمة إلى البرنس هنري دورليان هي أن يذهب البرنس من طريق الحبشة ببعثته للالتقاء بالكولونيل «مونتي». وكان الهدف هو أن تحتل القوات الفرنسية الزاحفة من الشرق والغرب فاشودة.

هذا الضغط إذن من جانب فرنسا جعل ممكنًا أن تعقد فرنسا مع ولاية الكونغو الحرة اتفاقًا (Agreement) في ١٤ أغسطس ١٨٩٤م نالت فرنسا فيه تعديلًا في صالحها للحدود بين أملاكها في أفريقيا الاستوائية وولاية الكونغو الحرة البلجيكية، وتعهدت ولاية الكونغو بأن تخلي في أقرب وقت ممكن الأماكن أو المراكز التي كانت تعوق تقدم الزحف الفرنسي وهي في حفرة النحاس، بنجاسا (Bangassa)، رفاي (Kafai)، زميو (Zemio)، وتنازلت عن احتلال إقليم بحر الغزال. وفي نظير ذلك تعهدت فرنسا بعدم معارضة استئجار الكونغو البلجيكي «ليوبولد» «لحاجز لادو» بمقتضى المعاهدة الإنجليزية البلجيكية في ١٢ مايو ١٨٩٤م. وبموجب اتفاق آخر في ٥ فبراير ١٨٩٥م في باريس اعترفت ولاية الكونغو لفرنسا بحق الارتفاق على الأملاك البلجيكية في حالة التنازل عن هذه الأملاك للغير، علاوة عن أنها تعهدت في الوقت نفسه بعدم التنازل للغير دون مقابل عن كل أو جزء من أملاكها هذه نفسها (أي ولاية الكونغو الحرة البلجيكية) وذلك بمناسبة انتقال ولاية الكونغو الحرة إلى دولة بلجيكا في ٩ يناير ١٨٩٥م.

أما المعاهدة البلجيكية الإنجليزية في ١٢ مايو ١٨٩٤م، فقد أوجدت إذن ما صار يعرف باسم «حاجز لادو» (Lado Enclave).

وقد لخص «أرثر سيلفا هوايت» (White) نتائج كل هذه الاتفاقات في قوله: «إن الأثر المتجمع من كل هذه الترتيبات إنما هو لإعطاء ولاية الكونغو الحرة منفذًا إلى النيل الأعلى بين ما هاجي «على بحيرة ألبرت» ولادو بموجب إيجار يستمر مدة حكم الملك

ليوبولد، كرئيس (أو عاهل) لهذه الولاية الحرة، على أن ينتهي العمل بهذا الإيجار بعد ذلك إلا فيما يخص المنطقة التي مساحتها ٢٥ كيلو مترًا عند ماهاجي، وأما بقية هذا الإقليم فمتروك تمامًا ضمن دائرة النفوذ البريطاني.»

في ١٦ يوليو ١٨٩٨م احتل القومندان هنري (Commndant Henri) باسم ولاية الكونغو الحرة «لادو»؛ ومثل هذا التاريخ احتل «الرجاف» القومندان «شالتان» (Chaltin) الذي اشتبك مع عربي دفع الله عامل الخليفة عبد الله على بحر الجبل في واقعة في ١٥ فبراير ١٨٩٧م انهزم فيها دفع الله، وأُجلي من الرجاف، فذهب إلى بور، واحتل البلجيكيون مكانه. وفي يونيو ١٨٩٨م دعم «شالتان» احتلاله للرجاف، ولم يكن البلجيكيون قد احتلوا منطقة «حاجز لادو» قبل ذلك. وأما الحافز على احتلالها الآن فكان «حادث فاشودة» الذي نشأ من احتلال الكولونيل مارشان لها على نحو ما سيأتي ذكره.

ومما تجدر الإشارة إليه أن إنجلترا عندما عقدت معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤م مع ولاية الكونغو الحرة، احتفظت لمصر بحقوقها في حوض النيل الأعلى.

وعندما أراد البلجيكيون تنفيذ معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤م أذنت لهم إنجلترا باحتلال «حاجز لادو» على شريطة ألَّا يعتدوا على بحر الغزال.

وقد أدى احتلال البلجيكيين لحاجز لادو (١٨٩٨م) إلى حدوث متاعب كثيرة بعد ذلك مع حكومة السودان. ولقد أمكن تسوية هذه المشاكل في اتفاق أخير عُقِد في لندن في ٩ مايو ١٩٠٦م، نص على إعادة حاجز لادو إلى إدارة حكومة السودان في خلال ستة شهور من وفاة الملك ليوبولد، وبالفعل لم يلبث أن أُعيدت هذه المنطقة لحكومة السودان في ١٦ يونيو ١٩١٠م بعد حوالي ستة شهور من وفاته.

(٤-٣) الأملاك المصرية في ساحل البحر الأحمر والسودان الشرقي

إرتريا وكسلا

بدأ التغلغل الطلياني في ساحل البحر الأحمر والسودان الشرقي عندما ابتاعت شركة روباطينو الإيطالية للملاحة (Rubattino Shupping Co.) من أحد الشيوخ المحليين منطقة صغيرة من الأراضي الصحراوية على الساحل (ساحل الدناقيل أو الدناكل) بالقرب من قرية عصب (أو آصاب) عند مضيق باب المندب (جون آصاب)، وذلك في

نوفمبر ١٨٦٩م بمبلغ ٨١٠٠ ريال ماريا تريزا، بطريق أحد الآباء الطليان في هذه المنطقة الأب سابيتو (Sapeto) الذي تمكنت الشركة بواسطته أيضًا من ابتياع الأراضي المجاورة لعصب في سنتَي ١٨٧٩م و١٨٨٠م من سلطان رهيطة (أو راحيتا). وقد احتجت الحكومة المصرية على هذه الصفقات باعتبار أنها متعارضة مع ما لمصر من حقوق في السيادة على هذه الجهات، ولكن من غير طائل. وفي سنة ١٨٨١م تعيَّن مقيم إيطالي في عصب؛ بينما حاول الطليان في السنة نفسها أن يفتحوا من ميناء آخر على ساحل الدناقيل نفسه هو «بيلول» طريقًا إلى الداخل يخترق بلاد تجره (Tigrai). ولكن الحملة أو البعثة التي قامت لهذه الغاية وقعت في كمين أعده لها الأحباش وقضى عليها. وفي سنة ١٨٨٢م انتقلت ملكية عصب من شركة روباطينو إلى حكومة إيطاليا. وفي السنة التالية نجح الكونت «أنطونلِّي» (Antonelli) في عقد معاهدة مع منليك الثاني ملك شوي (Shoa) لفتح طريق إلى أسواق شوي، ولكن بعثة أخرى لفتح الطريق إلى «تجرة» بالرغم من موافقة ملك تجرة يوحنا الرابع عليها، لم تلبث أن لقيت نفس المصير الذي لقيته بعثة سنة ١٨٨١م، وعلى ذلك فقد انتهى الأمر بأن أرسلت الحكومة الإيطالية قوات عسكرية لاحتلال عصب؛ نزلت بها واحتلتها فعلًا في يناير ١٨٨٥م، ولم يكن منتظرًا أن يقف نشاط الحكومة الإيطالية بعد ذلك عند احتلال عصب وكفى.

فقد راقب الطليان استفحال الثورة المهدية، واهتموا اهتمامًا زائدًا بسير الحوادث في السودان الشرقي خصوصًا، وقد رأينا في أواخر سنة ١٨٨٤م كيف أن الكونت نيجرا (Nigra) — السفير الإيطالي في لندن — سأل اللورد جرانفيل عن موقف الحكومة الإنجليزية إذا قام الطليان باحتلال مصوع، وكيف أن «جرانفيل» أجاب في الرسالة التي بعث بها إلى السفير الإنجليزي في روما في ٢٢ ديسمبر ١٨٨٤م: أن الحكومة البريطانية لا يثير اهتمامها احتلال زولا أو بيلول أو مصوع؛ لأن هذه الموانئ — وقد تخلت عنها مصر — إنما تعود لتركيا، وللطليان أن يتفقوا بشأنها مع الباب العالي وقد ذكرنا أن الطليان بناء على هذا التبليغ بادروا باحتلال مصوع في ٥ فبراير ١٨٨٥م بقوة عسكرية من حوالي الألف؛ وبعد أسابيع قليلة لم يلبث أن احتل الطليان موقعين في الداخل هما: أوتمولو (Otumlo)، مونكالو (Monkullo). وفي نوفمبر أتم الطليان احتلالهم العسكري لمصوع، وغادرت بقايا الحامية المصرية مصوع عائدة إلى السويس «ومصر».

ولم يلبث أن اشتبك الطليان بعد ذلك في معارك مع الأحباش، عندما أرادوا التوغل في الأراضي الداخلية وراء مصوع — يقصدون «ساتي» (Sahati) على مسافة ٢٠ ميلًا

من مصوع، ثم «وا» (Wa) على مسافة ٢٥ ميلًا جنوبًا على الساحل. وتوسطت بريطانيا في الخلاف بين الطليان والأحباش بناء على رغبة النجاشي يوحنا الرابع؛ وكان هذا — كما عرفنا — قد عقد معاهدة عدوة في ٣ يونيو ١٨٨٤م مع الإنجليز — وفي أكتوبر ١٨٨٧م قررت الحكومة الإنجليزية إرسال جيرالد بورتال لهذه الغاية من القاهرة؛ وقابل «بورتال» يوحنا في «أشانجي» (Ashangi) في ديسمبر ١٨٨٧م. ولكن لم يمكن الوصول إلى حل لتمسك النجاشي بحقوقه في المنطقة المتنازع عليها، فعادت البعثة أدراجها، ووصلت إلى السويس في ٣١ ديسمبر ١٨٨٧م. وعلى ذلك فقد حشد الطليان قواتهم عند «ساتي» في أبريل ١٨٨٨م. ولكن الأحباش بعد أن وقفوا أمامهم وجهًا لوجه لمدة أسابيع قليلة، قرر يوحنا الانسحاب دون قتال؛ وذلك لمشغولياته في الداخل، ولمناعة موقع الطليان.

وفي أثناء ذلك كان الكونت «أنطونلِّي» قد أبرم اتفاقًا مع منليك الثاني ملك شوي في أكتوبر ١٨٨٧م؛ ليقف هذا على الحياد إذا قامت الحرب بين الطليان والنجاشي يوحنا في نظير أن يمده الطليان بالأسلحة، وكان يوحنا قد عهد إلى منليك بالدفاع عن الجهات الغربية ضد جيش الخليفة عبد الله. ولكن هذا أخفق في وقف هجوم الدراويش في يناير ١٨٨٨م، وقد رأينا كيف أن «أبا عنجة» تمكن من نهب «غندار» وحرقها (في فبراير ١٨٨٨م)؛ مما أثار شكوك يوحنا، حتى إنه اتهم منليك بالخيانة. فتوترت العلاقات بين «تجرة» و«شوي» — أي بين يوحنا الرابع (تجرة) ومنليك الثاني (شوي) — وطلب منليك من الطليان مرة أخرى أن يمدوه بالسلاح، وسافر «أنطونلِّي» إلى روما لبحث هذه المسألة؛ وتحرج مركز يوحنا الذي كان الطليان من أمامه، ومنليك من ورائه، والدراويش بجيوشهم على جناحه، والمقاطعات الواحدة بعد الأخرى تنحاز إلى منليك، الذي كان يتزايد مركزه قوة خصوصًا بسبب مؤازرة الطليان له. ولكن أيام يوحنا كانت معدودة؛ إذ إنه لم يلبث أن جُرِحَ جرحًا مميتًا في واقعة القلابات في ٩ مارس ١٨٨٩م، وهي المعركة التي انتصر فيها المصريون بقيادة الزاكي طمل، وتبع ذلك أن نودي بمنليك نجاشيًّا (أي ملك الملوك) على الحبشة، واعترف به جميع الرءوس ما عدا الرأس منغاشيا «مانغاشا» (Mangasha) ابن يوحنا غير الشرعي، والرأس ألوله (Alula) في تيجرة. وعلى ذلك فقد صار من المتوقع أن تلعب إيطاليا دورًا هامًّا في النزاع المتوقع على العرش بين نيجرة وشوي.

وكان الكونت «أنطونلِّي» في هذه الأثناء قد رجع من روما في يناير ١٨٨٩م، يحمل تعليمات من حكومة كريسبي (Crispi) بأن يعقد معاهدة صداقة مع منليك، على أساس

أن يتنازل منليك على كل الأراضي المرتفعة (الهضاب) في الداخل، وأن يرسل سفارة إلى روما، ووافق منليك على هذه الشروط، وطلب من الطليان بدوره أن يساعدوه ضد منافسيه في «تيجرة».

وفي ٢ مايو ١٨٨٩م عقد منليك الثاني مع الكونت أنطونلِّي معاهدة «أتشيالي» في قرية بهذا الاسم، رسمت حدود الأملاك الإيطالية بصورة تدخل في نطاقها جزءًا من الهامسين (الحاسمين) وأكيل جوتزه (Akkele Guzai). ونصت المادة ١٧ من المعاهدة — وهي المادة التي كان تفسيرها مثار النزاع فيما بعد بين إيطاليا والحبشة — على أن ملك الحبشة قد لا يجوز له أن يستخدم الحكومة الإيطالية في تصريف شئونه الخارجية. وقد أوفد منليك، أقدر رجاله الرأس مكونن (Mackinnon)، وكان قريبًا له كذلك إلى روما، حيث استطاع ماكونن في أول أكتوبر ١٨٨٩م إضافة مادة جديدة إلى المعاهدة، جعلت أكثر تأكيدًا ووضوحًا اعتراف الحكومة الإيطالية بالسيادة التي للنجاشي منليك على الحبشة من ناحية؛ ثم اعتراف منليك نفسه بحقوق ملك إيطاليا في السيادة على «الأملاك الإيطالية في البحر الأحمر»، والتي كانت تمتد في الداخل، على نحو ما أراد الإيطاليون، والذين بادروا بتنفيذه إلى نهر المارب (أو خور القاش).

وكان الطليان استولوا على سنهيت، ورفعوا على قلعتها العلم الإيطالي في يوليو ١٨٨٨م. وفي ٢٥ يوليو ١٨٨٨م أعلنوا السيادة الإيطالية على مصوع. وفي ٢ أغسطس أعلنوا حمايتهم على «زلا» أو «زولا» (Zula) — جنوب مصوع. فاحتلوا الآن «كيرن» (Keren) في ٢ يونيو ١٨٨٩م — عاصمة بوغوص — ثم أسمرا في ٣ أغسطس، وزحفوا على قرع (Gura)، واحتلوا المواقع الهامة في الجنوب حتى حد نهري المارب وبليسا (Belesa).

وفي ٦ نوفمبر ١٨٨٩م تُوج منليك نجاشيًّا على الحبشة. وفي أول يناير ١٨٩٠م صدر مرسوم من ملك إيطاليا بإنشاء مستعمرة إرتريا (الاسم مأخوذ من التسمية اللاتينية للبحر الأحمر أو الأريتري (Mare Ertythraeum) كما عرفه الجغرافيون الرومان). وفي يوليو ١٨٩٠م احتل الكولونيل «باراتيري» (Baratieri) «أغوردات» (Agordat) بعد هزيمة المهديين.

لكن لم يلبث أن قام الخلاف بين الطليان والأحباش حول تفسير المادة ١٧ من معاهدة «أتشيالي»؛ وذلك عندما فسرت الحكومة الإيطالية عبارة «قد يجوز لمنليك أن يستخدم» بأنها «سوف يستخدم»؛ أي عليه أن يستخدم الحكومة الإيطالية في تصريف شئونه الخارجية؛ ومعنى ذلك أن إيطاليا تفرض حمايتها على الحبشة، وقام النزاع

عندما أخذ منليك يدخل في مفاوضات مع الدول من غير أن «يستخدم» الحكومة الإيطالية وسيطًا في هذه المفاوضات، فجاء «أنطونلِّي» إلى الحبشة في بعثة ثالثة، هذه المرة للاحتجاج على منليك، الذي تمسك بحقه في المفاوضة مباشرة مع الدول على أساس أن المادة السابعة عشرة إنما جعلت استخدام الحكومة الإيطالية مسألة اختيارية فقط كما يفهم ذلك من النص الأمهري — وهو النص المتفق على اعتماده في تفسير المعاهدة — ولم تسفر جهود «أنطونلِّي» عن نتيجة، واستمرت الخلافات على حالها، إلى أن أعلن منليك في فبراير ١٨٩٣م أن معاهدة «أتشيالي» صارت منتهية.

وفي السنوات القليلة التالية اشتبك الطليان في معارك عديدة مع الأحباش من ناحية، ثم مع الدراويش من ناحيةٍ أخرى.

ففيما يتعلق بالدراويش، أرسل الخليفة عبد الله في أوائل ١٨٩٣م الزاكي طمل إلى القضارف؛ كي يوقف الطليان الذين يمدون حدودهم في إرتريا جنوبًا وغربًا. وفي أغسطس اسْتَبدل الخليفة بالزاكي طمل أحد قواده الآخرين «أحمد ود علي» الذي كلفه بوقف زحف الطليان عن كسلا. فاتخذ «أحمد ود علي» خطة التوغل من القضارف في أرض إرتريا، حتى بلغ «أغوردات» في منتصف الطريق بين كسلا ومصوع. ولكن الكولونيل «أريموندي» (Arimondi) انتصر على الدراويش في واقعة «أغوردات» انتصارًا باهرًا في ٢١ ديسمبر ١٨٩٣م وقُتل أحمد ود علي، وانهزمت فلول الدراويش إلى كسلا، فعزل الخليفة عامله على كسلا وكان حامد علي — وهو أخ لأحمد ود علي — وعين مكانه «أبا قرجة»، ومعه «مساعد قيدوم»، كما أرسل جيشًا بقيادة «أحمد فضيل» وهو من أقارب الخليفة إلى القضارف تعزيزًا له. وعول الطليان على مباغتة هذه القوة الجديدة، فاستأذنوا الحكومة المصرية في فتح كسلا. وحشد الكولونيل «باراتيري» في بداية ١٨٩٤م قواته في «أغوردات». وزحف على «سبدرات» (Sabderat) الواقعة على مسافة قريبة من شرق كسلا، وباغت كسلا بهجوم مفاجئ عليها، فاحتلها عنوة في ١٧ يوليو ١٨٩٤م. وفَرَّ «مساعد قيدوم» والذين نجوا من القتل أو الأسر إلى القضارف وإلى أم درمان، وبقيت كسلا في أيدي الطليان حتى سلموها إلى الحكومة المصرية في ١٩ / ٢٦ ديسمبر ١٨٩٧م.

وأما في الحبشة، فقد استطاع «باراتيري» هزيمة الرأس «منغاشيا» (Mangasha) في واقعة «قواتيت» (Coatit) في ١٤ يناير ١٨٩٥م، وتوغل الطليان تدريجيًّا في الجنوب، فاحتلوا المواقع الآتية وحصنوها: أديجرات (Addigrat)، ماكالي (Makalle)، أمبا آلاجي

(Amba Alagi). ولكن الأحباش أوقعوا بالطليان هزيمة بالغة في «أمبا آلانجي» في ٧ ديسمبر ١٨٩٥م، بينما تقدم منليك صوب الشمال لمؤازرة الرأس «منغاشيا» ضد الطليان، وضرب الرأس منغاشيا الحصار على الطليان في «ماكالي». وقد سلمت هذه في ٢٣ يناير ١٨٩٦م.

ووصلت في هذه الأثناء النجدات العظيمة من إيطاليا، فقرَّر «باراتيري» بعد تردد طويل الزحف صوب «عدوة» بالقوة التي لديه؛ وكانت هذه حوالي ١٦٠٠٠ مقاتل، وفي أول مارس ١٨٩٦م اشتبك الطليان مع الأحباش في واقعة «عدوة»، التي انهزم فيها الطليان هزيمة ساحقة (٤٠٠٠ قتيل، ٢٠٠٠ أسير) وكان من بين قتلاهم القائدان «أريموندي» و«دابورميدا» (Dabormida)، بينما وقع في الأسر قائد آخر هو «ألبرتوني» (Albertone).

وكان بعد هذه الهزيمة الفاصلة أن أرسلت إيطاليا إلى أديس أبابا بعثة لعقد الصلح مع منليك، برئاسة الماجور «نيراتزيني» (Nerazzini)، أبرمت معه معاهدة صداقة وسلام جديدة في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٦م، تضمَّنت إلغاء معاهدة «أتشيالي» والاعتراف باستقلال الحبشة استقلالاً كاملًا، ورسمت الحدود بين إرتريا والحبشة عند الخط النهري «مارب-بيليسا-مونا» (Mareb-Belesa-Mona). وفي ١٨٩٨م سُمي أول حاكم مدني لمستعمرة إرتريا.

وعمل الطليان على تثبيت أملاكهم في إرتريا بعقد طائفة من الاتفاقات مع بريطانيا ومصر «وحكومة السودان» والحبشة لتخطيط حدود المستعمرة؛ وذلك بين عامَي ١٧٨٧م، ١٩٠٨م على الوجه التالي:

(١) مذكرات متبادلة في مايو ١٨٨٧م بين إنجلترا وإيطاليا بشأن جعل رأس قصار الحد الفاصل بين منطقتَي النفوذ والمراقبة لهاتين الدولتين على ساحل البحر الأحمر.

(٢) بروتوكول روما في ٢٤ مارس ١٨٩١م بين إيطاليا وبريطانيا؛ الخاص بالأقاليم الممتدة من الشاطئ الأفريقي الشرقي على المحيط الهندي، إلى النيل الأزرق: أي بلاد الجالا والصومال، والحبشة، خارج أملاك مصر القديمة في السودان.

(٣) بروتوكول روما في ١٥ أبريل ١٨٩١م بين بريطانيا وإيطاليا؛ لتعيين مناطق النفوذ في أفريقيا الشرقية، وللغرض نفسه اتفاق آخر بتاريخ ٧ ديسمبر ١٨٩٨م.

(٤) بروتوكول روما في ٥ مايو ١٨٩٤م بين بريطانيا وإيطاليا؛ وبموجبه أُعطيت هرر إلى إيطاليا، بينما أخذت بريطانيا زيلع وبربرة (وكل هذه أراضٍ مصرية).

(٥) اتفاقات لتخطيط الحدود بين خور بركة والبحر الأحمر بتوقعين؛ أحدهما بتاريخ القاهرة في ٢٥ يونيو ١٨٩٥م، والآخر بتاريخ أسمرة في ٧ يوليو ١٨٩٥م، بين مصر وإيطاليا.

(٦) وثيقة تنازل من جانب إيطاليا عن قلعة كسلا إلى مصر بتاريخ كسلا في ٢٥ ديسمبر ١٨٩٧م.

(٧) اتفاق بين حاكم سواكن (محافظها) — يمثل الحكومة المصرية — والحاكم المدني في مستعمرة إرتريا — يمثل الحكومة الإيطالية — لتخطيط الحدود الشمالية لمستعمرة إرتريا بين مصر وإيطاليا بتاريخ أسمرة في ٧ ديسمبر ١٨٩٨م.

(٨) اتفاق بشأن تخطيط الحدود بين السودان المصري الإنجليزي وإرتريا في «سبدرات» (Sabderat) في أول يونيو ١٨٩٩م.

(٩) اتفاق لتخطيط الحدود بين السودان المصري الإنجليزي وإرتريا من «سبدرات» إلى «تودلك» (Todluc)؛ بتاريخ تودلك في ١٦ أبريل ١٩٠١م، والمعدل باتفاق بين بريطانيا وإيطاليا والحبشة بتاريخ ١٥ مايو ١٩٠٢م.

(١٠) التخطيط المتفق عليه بواسطة لجان الحدود الإيطالية والبريطانية؛ لتصحيح الحدود بين السودان المصري الإنجليزي ومستعمرة إرتريا في «أمبريجيا» (Umbriga) في ١٨ فبراير ١٩٠٣م.

(١١) محضر موقَّع عليه من مندوبين عن السودان المصري الإنجليزي، وإرتريا؛ لتصحيح الحدود بين جابي (Gabie)، كيلي (Keil)، تلِّنيت (Tellenait) بتاريخ كارورا (Karora) في ١٩ يناير ١٩٠٤م.

(١٢) معاهدة بين الحبشة وإيطاليا في ١٠ يوليو ١٩٠٠م، وأخرى في ١٦ مايو ١٩٠٨م لتخطيط الحدود بين الحبشة وإرتريا.

وهكذا أمكن بفضل هذه الاتفاقات تخطيط حدود مستعمرة إرتريا، ويتبين منهما أن أكثر هذه المستعمرات يتألَّف من أراضٍ مصرية: بوغوص «أُعيدت إلى يوحنا في معاهدة ٣ / ٦ / ١٨٨٤م»؛ مصوع، زولا «الأولى أعلنت إيطاليا سيادتها رسميًّا عليها في ٢٥ / ٧ / ١٨٨٨م، والثانية أعلنت حمايتها عليها في ٢ / ٨ / ١٨٨٨م»؛ سهيت «احتُلت في يوليو ١٨٨٨م»؛ كيرين «احتُلت في يونيو ١٨٨٩م»؛ أسمرا «احتُلت في أغسطس ١٨٨٩م».

الفصل الثالث عشر

مصر واسترجاع السودان

(١) سياسة الاحتلال البريطاني: الوجه الثالث «استرجاع السودان»

مرَّت سياسة الاحتلال البريطاني في المسألة السودانية حتى الآن في دورين؛ أولهما: دور استطلاعي، حيث كان غرض الحكومة الإنجليزية معرفة حقيقة الحالة في السودان قبل اتخاذ قرار نهائي فيما يجب أن يكون عليه موقفها من ثورة المهدي. وثانيهما: كان دورًا تقديريًّا بمعنى أن الحكومة الإنجليزية بعد أن درست الحالة في السودان وصلت إلى قرار بشأنه، أما هذا القرار فكان إخلاء كل هذه البلاد ما عدا سواكن التي تمسكت الحكومة البريطانية بها للأسباب التي ذكرناها في موضعها. وقد نجم عن تقرير الإخلاء مقتل غوردون وضياع السودان وقيام حكومة الخليفة عبد الله، واقتسام الدول أملاك مصر في السودان، وتعرض حدود مصر الجنوبية لتهديد الدراويش، الذي لم يوقفه إلا هزيمة عبد الرحمن النجومي في طوشكى (٣ أغسطس ١٨٨٩م). ولقد ظلت سياسة الاحتلال البريطاني أثناء هذا الدور — وحتى بعد الانتصار على الدراويش في طوشكى — ملتزمة خطة الدفاع ضد الثورة المهدية: الدفاع عن حدود مصر الجنوبية، والدفاع عن سواكن في الحدود الشرقية، حتى إن الاشتباك الذي حصل مع عثمان دقنة وهزيمة هذا الأخير عند طوكر (في ١٩ فبراير ١٨٩١م)، وإن كان في مظهره عملية هجومية، فقد شاهدنا كيف ترددت الحكومة البريطانية كثيرًا قبل أن تأذن به؛ وكان الغرض منه تهدئة الحالة في سواكن وتأمين الحدود في هذه الناحية؛ أي إنه كان أساسًا عملية دفاعية.

على أنه في الوقت الذي كانت سياسة الحكومة البريطانية نحو السودان (أي نحو المهدية) مؤسسة على الدفاع؛ كانت تتجمع الأسباب — تدريجيًّا — تلك التي اضطرت هذه الحكومة إلى تغيير سياستها في المسألة السودانية من خطة الدفاع، كنتيجة لازمة لإخلاء السودان إلى خطة الهجوم: مهاجمة حكومة الخليفة عبد الله، وتقويض عروشها

عندما صارت سياسة الاحتلال البريطاني في هذا الدور الجديد؛ استرجاع السودان وإنهاء سيطرة المهدية.

والعوامل التي أدت إلى هذا التغيير (أي إلى تقرير استرجاع السودان) كثيرة؛ أولها: أن الحكومة البريطانية قد تغيرت تدريجيًّا سياستها نحو احتلال مصر ذاتها، بحيث إن هذا الاحتلال بعد أن كان يُنظر إليه كإجراء مؤقت، لم تلبث أن صارت تنظر إليه الحكومة البريطانية كإجراء مستديم، أو على الأقل كاحتلال سوف يطول أمده كثيرًا عن المدة التي كانت مقدرة له. ولقد استتبع بقاء الاحتلال — من وجهة النظر البريطاني — ضرورة أن تتوفر الأسباب لإنعاش مصر اقتصاديًّا، بعد انتشالها من وهدة الإفلاس، ولدعم ماليتها — وهذا من الأغراض الرئيسية التي جاء الاحتلال أصلًا لتحقيقها، والأمر الذي وجب على الاحتلال، قد اطمأن البريطانيون إلى البقاء طويلًا في مصر، أن يحرص على تحقيقه أكثر من أي وقت مضى. ولا يسع الاحتلال حينئذٍ أن يترك السودان في يد حكومة قوية معارضة لمصر تتهدد سلامة مصر وأمنها، وتتحكم في مياه النيل، فتؤذي أعمال الري التي كان يتوقف عليها إنعاشها؛ أو أن يترك الاحتلال السودان في يد حكومة ضعيفة، لا تلبث أن تُغِير عليها الدول الطامعة في السودان في عصر السباق على اقتسام أفريقيا؛ فتتحكم حينئذٍ في مياه النيل دولة أوروبية من المؤكد أنه سوف يكون في مقدورها أكثر من حكومة التعايشي السيطرة على توزيع مياه النهر بالطرق الفنية والهندسية المجهولة للمهديين. ولقد توافرت إلى جانب هذا عوامل أخرى، سوف يأتي ذكرها في حينه.

تبدأ السياسة البريطانية تتغير نحو الاحتلال في مصر، في نفس الوقت الذي كانت تعمل فيه هذه السياسة نفسها للتمسك بقرار إخلاء السودان، فقد تسبب من سقوط الخرطوم ومقتل غوردون (يناير ١٨٨٥م)، ثم وفاة محمد أحمد المهدي بعد ذلك بقليل (يونيو ١٨٨٥م) أن بدا لكثيرين أن العوامل التي ربطت الاحتلال في مصر بمجريات الحوادث في السودان قد زالت؛ وأن في وسع البريطانيين أن يعيدوا النظر من جديد في سياستهم نحو مصر، حيث كان من المتوقع أن تنصرف المهدية إلى تدبير شئونها الداخلية، وأن ينتهي تهديدهم لحدود مصر الجنوبية. ولم يكن الإنجليز يجهلون أن احتلالهم عندما بدأ في سنة ١٨٨٢م كان احتلالًا مؤقتًا، وأن ظروفًا دولية معينة هي التي ساعدتهم على الانفراد باحتلال مصر، وأن الاحتلال ما كان يستند على أي أساس قانوني في «خديوية» لا يزال للباب العالي حق السيادة الشرعية عليها، وأن الحوادث في

السودان هي التي ضغطت على يد الاحتلال في مصر؛ ثم زودته بالمبرر أو الذريعة اللازمة لبقائه؛ وأن الواجب يقتضيهم، وقد ظهر «بعد مقتل غوردون ووفاة المهدي» أن هذا الضغط لا بدَّ أن يخف أو يزول — ولو أن هذا لم يكن صحيحًا كما رأينا — أن يعيدوا النظر في موقفهم من «الاحتلال»، وأن يعملوا لإيجاد حل للمسألة المصرية بالتعاون مع تركيا صاحبة السيادة الشرعية على مصر.

وساعد على إمكان إعادة النظر في موقف بريطانيا أن وزارة غلادستون التي جرت كل هذه الحوادث في مصر والسودان في عهدها — الاحتلال والثورة المهدية — لم تلبث أن سقطت في يونيو ١٨٨٥م، وخلفتها وزارة من المحافظين برئاسة اللورد سولسبري، فقررت هذه معالجة المسألة المصرية بالصورة التي يمكن بها استرضاء الباب العالي، حلًّا للأزمة التي أوجدوها مع تركيا احتلالهم لمصر، والأمر الذي أثار ضدهم كذلك الشعور الإسلامي، وخصوصًا شعور مسلمي الهند، في وقت أُصيبت فيه سمعتهم بأضرار بالغة بسبب عجزهم عن إنقاذ غوردون ومقتل هذا الأخير وسقوط الخرطوم، بينما كان كل وادي النيل في حالة من الثورة في أحد شطريه والاضطراب والقلق السياسي والديني في الشطر الآخر. وكانت حكومة الخديوي توفيق في مصر مكروهة لاستنادها على الحراب الإنجليزية. وأرادت حكومة اللورد سولسبري استرضاء فرنسا وروسيا، وقد عارضتا السياسة الإنجليزية معارضة شديدة، وخشيت حكومة سولسبري أن تتحد أوروبا بأسرها في معارضة النظام القائم في مصر. ثم إنه كان أيضًا على حكومة سولسبري أن تختار بين أحد أمرين: إما أن تتحمل مسئوليات الإدارة بأكملها، وتقوم بسداد كل المطالب المالية في مصر، وإما أن تتهيأ للجلاء عن البلاد بشرط ضمان مشترك يحصل بالاتحاد مع الباب العالي لتأمين سلامة مصر؛ ولم تكن حكومة سولسبري مستعدة لأن تتحمل كل المسئوليات الإدارية والمالية في مصر.

لكل هذه الأسباب إذن، أوفدت الحكومة البريطانية السير هنري درموند ولف (Sir Henry Drummond Wolff) في بعثة إلى القسطنطينية والقاهرة؛ ليتعاون مع الباب العالي في إيجاد حل للمسألة المصرية بمعاونة تركيا، فقد صدرت تعليمات اللورد سولسبري إلى درموند ولف في ٧ أغسطس ١٨٨٥م، وهي تعليمات مما تجدر ملاحظته بشأنها أنها تضمَّنت إلى جانب الوصول إلى اتفاق مع الباب العالي بشأن النظام القائم في مصر على أساس تحديد موعد للجلاء في سنوات معينة؛ ضرورة النظر بالاشتراك مع الباب العالي كذلك في الوسائل التي يمكن بها إعادة الهدوء والنظام إلى السودان.

ففيما يتعلق بمصر، قالت التعليمات إن الحكومة تريد أن تعترف — وبكل ما يحمله الاعتراف من معنًى — بمركز السلطان العثماني كصاحب السيادة الشرعية على مصر بموجب المعاهدات، وغير ذلك من الترتيبات أو المواثيق ذات القوة في حكم القانون الدولي، وأنها ترى أن السلطة التي للسلطان على قسم كبير من العالم الإسلامي الواقع تحت حكمه سوف تزيد تأكيدًا باعتراف يجيء بمركزه الشرعي بالنسبة لمصر، وأن الغرض من المباحثات المزمعة مع تركيا هو الوصول إلى تحديد موعد للجلاء عن مصر بعد مدة محددة، وللاتفاق على عودة الاحتلال ثانية. وفي هذه المرة بالاشتراك مع تركيا في ظروف معينة.

وفيما يتعلق بالسودان، قالت التعليمات: «إن تعاون السلطان ضروري في نظر الحكومة البريطانية؛ للمحافظة على النظام في الأجزاء الأخرى من الأراضي المصرية التي لم يعد يحميها الجنود المصريون؛ وإن الحكومة البريطانية ترى واجبًا عليها أن تعمل ما وسعها العمل لتهدئة السودان ولاستتباب النظام به؛ وإن التعاون العسكري من جانب السلطان ضروري للحصول على نتيجة في هذه المسألة؛ أما إذا رفض السلطان العثماني التعاون في ذلك، فسوف تجد الحكومة البريطانية نفسها في حلٍّ من أية التزامات تمنعها من الالتجاء إلى وسائل أخرى من أجل الدفاع عن السودان واستقرار النظام به، ومن هذه الوسائل الاعتماد على تأسيس حكومة وطنية، أو الاستعانة بمعونة أجنبية، ولا يجب أن يفوت على السلطان أن الالتجاء إلى أي واحد من هذين الإجراءين من شأنه إضعاف وليس تقوية الرابطة التي تربط مصر بتركيا.»

ولقد قال السير «أوكلاند كولفن» تعليقًا على هذه التعليمات الخاصة بالسودان، والمعطاة للسير درموند وولف إن معناها — بغير اللغة المستخدمة في الدبلوماسية الإنجليزية — إغراء السلطان حتى يوافق على أن يأخذ على عاتقه تحطيم الخليفة؛ فإذا تردد السلطان فعليه أن يتوقع حينئذٍ أن يؤسس الإنجليز حكومة من عناصر محلية في السودان، قد تكون غير ما يهوى السلطان، أو إذا صرف الإنجليز النظر عن ذلك، فإنهم قد يعملون لإقناع إحدى الدول الأجنبية بأن تقوم بعملية إعادة النظام في السودان.

ومهما يكن من شيء، فقد كان واضحًا أن الحكومة البريطانية متمسكة بسياسة الإخلاء فيما يتعلق بالسودان، وأن الذي يعنيها هو تأمين حدود مصر، وسلامة هذه البلاد من ناحية السودان، سواء باشتراك تركيا معها في هذه المسألة، أو بإقامة حكومة وطنية في السودان، غير حكومة الخليفة؛ أي من عناصر مسالمة، أو بأن تعهد بمهمة إعادة النظام في السودان — وذلك لتأمين مصر دائمًا — إلى دولة أجنبية أخرى، وتأمين

مصر وسلامتها من ناحية السودان في كل هذه الأحوال ضروري لإمكان تقرير الجلاء عن مصر ذاتها، وشأنه في ذلك شأن الاعتبارات الأخرى الخاصة بإدخال الإصلاحات اللازمة لاستقامة المالية المصرية، وإنعاش الحياة الاقتصادية بها، ثم الاطمئنان على الاستقرار في مصر من جهة، وعدم تعرض مصر لغزو أجنبي من جهة أخرى.

ووصل السير درموند وولف إلى الآستانة في ٢٢ أغسطس ١٨٨٥م. وفي ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥م وقَّع اتفاقًا (Convention) مع الباب العالي، تقرر بمقتضاه أن تفحص الدولتان الإجراءات الواجب اتخاذها فيما يتعلق بإعادة تنظيم الجيش المصري بالتعاون مع الخديوي، وبإدخال التعديلات التي قد يبدو أنها ضرورية وفي حدود الفرمانات، على كل فروع الإدارة المصرية بشأن أحسن الطرق الكفيلة بإعادة الهدوء والسكينة بالوسائل السلمية إلى السودان؛ كما صار الاتفاق على ضرورة موافقة الباب العالي على كل ارتباطات أو اتفاقات دولية يعقدها الخديوي، وما دامت هذه غير متناقضة مع الامتيازات التي تضمَّنتها الفرمانات. ثم إنه تقرر إيفاد مندوب سامٍ «قومسيير» عثماني وآخر إنجليزي إلى مصر.

وكان على المندوب العثماني أن يتشاور مع الخديوي بشأن أحسن الوسائل لإعادة الهدوء والسكينة إلى السودان، على أن يَطَّلِع زميله الإنجليزي على مفاوضاته في هذه المسألة، بينما كان على المندوب الإنجليزي أن ينظر في كل المسائل المتعلقة بإصلاح الإدارة؛ وذلك بالتعاون مع زميله العثماني ومع الخديوي، وكان على هذين المندوبين بمجرد اطمئنانهما إلى حسن سير الأمور في مصر واستقرار الحكومة بها أن يقدم كل منهما إلى حكومته تقريرًا بما يراه، وتتدارس الحكومتان عندئذٍ في موضوع إبرام اتفاق، ينظم جلاء الجنود البريطانيين عن مصر في موعد مناسب.

ووصل درموند وولف إلى القاهرة في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٥م، وأما المندوب العثماني الغازي أحمد مختار باشا فقد وصلها في ٢٧ ديسمبر من العام نفسه، ثم عاد «وولف» إلى لندن في أواخر ١٨٨٦م، أما مختار باشا فقد قدَّم تقريره في ١٤ مارس ١٨٨٦م. وكان من رأيه — فيما يتعلق بالسودان — أن استرجاع دنقلة ضروري لقمع الثورة التي ما زالت مستفحلة بالرغم من وفاة المهدي، وأن قمع الثورة يكون على يدِ جيش مصر، ولا ينفع في إخمادها جيش إنجليزي أو جيش مختلط من جنود إنجليز ومصريين، على أن تكون دنقلة هي قاعدة الأعمال العسكرية المنتظرة. ولما كانت سياسة الإنجليز هي التمسك بإخلاء السودان، وعدم التفكير إطلاقًا في محاولة استرجاع أي إقليم منه، فقد

عارض السير هنري درموند وولف مقترحات مختار باشا، وذلك في مذكرة بتاريخ ٢٥ أبريل ١٨٨٦م سواء ما كان متعلقًا من هذه المقترحات بتنظيم الجيش المصري وزيادة عدده «والاستغناء عن منصب السردار» بدعوى أن مصر تعجز عن تحمل أية زيادة في النفقات مترتبة على زيادة عدد الجيش، أو ما كان متعلقًا باسترجاع دنقلة، حيث إن سياسة الحكومة البريطانية المقررة كانت إخلاء السودان، وجعل حدود مصر الجنوبية عند وادي حلفا.

وعندما عاد وولف إلى لندن في أواخر ١٨٨٦م — كما ذكرنا — كانت قبل ذلك قد سقطت وزارة سولسبري في يناير ١٨٨٦م، وخلفتها وزارة غلادستون التي سقطت بدورها في يونيو من السنة نفسها، وجاءت بعدها وزارة سولسبري مرة أخرى. وعندئذٍ استؤنفت المفاوضات، وانتقل «وولف» إلى القسطنطينية، وأسفرت المفاوضة عن إبرام اتفاق مع سعيد باشا وزير الخارجية التركية في ٢٢ مايو ١٨٨٧م هو الاتفاق الذي حدد موعدًا لجلاء البريطانيين عن مصر، وذلك بعد مضيٍّ ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق، إلا إذا تبين أن هناك خطرًا يتهدد سلامة مصر من الداخل أو الخارج. حتى إذا زال هذا الخطر أجلت بريطانيا جنودها على أن تتخلى نهائيًّا بعد سنتين من تاريخ الجلاء عن كل اهتمام بأي شأن من شئون الدفاع العسكري عن مصر. وعندئذٍ تصبح مصر آمنة على سلامة أرضها، فتوقع الدول الكبرى على ضمان سلامة الأراضي المصرية، ولكن إذا خُشِي من غزو خارجي على مصر، أو حدوث اضطراب داخلي بها، أو رفضت الخديوية تأدية واجباتها نحو الباب العالي صاحب السيادة الشرعية عليها أو التزاماتها نحو الدول؛ يكون لتركيا وكذلك لإنجلترا الحق في إرسال جيوشهما إلى مصر، على أن ينسحب الفريقان بمجرد زوال السبب الذي دعا لهذا التدخل.

وأما فيما يتعلق بالسودان، فقد كان استمرار اضطراب الأمور به وعلى الحدود المصرية أحد الأسباب الهامة في أن تأخذ إنجلترا على عاتقها مهمة الدفاع عن مصر، والاحتفاظ بجيش بريطاني في مصر، إلى جانب القيام بتنظيم الجيش المصري نفسه ووضعه تحت إشرافها؛ أي إنه كان واضحًا أن «الدفاع» لا يزال أساس السياسة البريطانية نحو مسألة السودان.

ولقد قيل في حق هذا الاتفاق إنه أكسب الاحتلال البريطاني في مصر الصيغة القانونية التي كان يريدها الإنجليز «لتنظيم» مركزهم في هذه البلاد، وإنه أعطاهم الحق القانوني في العودة إلى احتلال البلاد في الظروف التي قد يرون هم أنفسهم أنها مناسبة

لاتخاذ هذا الإجراء وفي صالحهم. وقصدت كل من فرنسا وروسيا لمعارضة «الاتفاق» على أساس هذين الاعتبارين. وعلى ذلك فقد رفض السلطان — تحت تأثير هذه المعارضة — التصديق على الاتفاق، الذي يكون لذلك قد وُلد ميتًا. وعندئذٍ غادر درموند وولف الآستانة في ١٥ يوليو ١٨٨٧م.

ومع ذلك فإن «اتفاق القسطنطينية» إنما يعين بداية مرحلة تطور جديد في السياسة البريطانية نحو مصر ونحو السودان. فمن الثابت أن بريطانيا بعد فشل هذه الاتفاقية، لم تعد تفكر إطلاقًا في احتمال دعوة تركيا للتعاون معها في المسألة المصرية، بل أخذت من هذا التاريخ تَقْوى تدريجيًّا لديها فكرة إطالة أمد الاحتلال في مصر، وكان بسبب التخلي حينئذٍ عن فكرة الاحتلال «المؤقت» أو القصير الأمد في مصر؛ أن تزايد الشعور بضرورة معالجة المسألة السودانية بالصورة التي تكفل تأمين مصر على سلامتها بالعمل على إبعاد الأخطار، التي استمرت تتهددها بعد حادث سقوط الخرطوم ووفاة المهدي من ناحية الدراويش أنفسهم، ثم في مرحلة تالية من ناحية أن تتمكن إحدى الدول الأوروبية الأخرى من إنهاء حكم الدراويش، وإخضاع السودان لحكومة قوية تطمع في السيطرة على حوض النيل من منابع النهر إلى مصبه.

لقد أوضحنا عند الكلام عن حكومة عبد الله التعايشي، وتردد الشائعات عن احتشاد جيوش الدراويش عند «سرس» لغزو مصر؛ كيف أنه بناء على الرغبة التي ظهرت في اتفاق ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥م «لتهدئة السودان بالوسائل السلمية» أوفدت سلطات الاحتلال يوسف باشا شهدي إلى وادي حلفا (في مايو ١٨٨٦م) لمحاولة المفاوضة والتفاهم مع المهديين، وكيف أن هذه المحاولة لم تسفر عن نتيجة؛ ثم إن أي أمل في إمكان الاتفاق مع الدراويش «بالوسائل السلمية» لم يلبث أن ضاع تمامًا عندما بعث الخليفة عبد الله بكتبه الثلاثة المعروفة إلى الملكة فكتوريا والسلطان عبد الحميد، والخديوي توفيق (مارس وأبريل ١٨٨٧م). ومع ذلك فقد رأينا في اتفاق القسطنطينية في ٢٢ مايو ١٨٨٧م أن الإنجليز لا يزالون متمسكين بسياسة «الدفاع» في مسألة السودان.

ولكن إذا كانت سياسة الحكومة البريطانية هي التمسك بموقف «الدفاع»، وعدم النزول إطلاقًا عن سياسة إخلاء السودان، وهي السياسة التي ظهرت آثارها حديثًا في رفض مقترحات الغازي مختار باشا (مارس ١٨٨٧م) بخصوص استرجاع دنقلة؛ فقد كان الرأي العام في إنجلترا شديد الرغبة في السنوات التي تَلَت حادث مقتل غوردون في نبذ خطة الدفاع هذه، والقيام بعمل إيجابي للانتقام من الدراويش، واسترجاع السودان

أو على الأقل بعض أقاليمه، وأشارت الصحف الإنجليزية في عام ١٨٨٨م خصوصًا إلى استرجاع دنقلة عن أنه أمر مرغوب فيه كثيرًا، وكان السير صمويل بيكر بوصفه خبيرًا في شئون السودان صاحب رأي كذلك في المطالبة بالقيام بعمليات عسكرية على نطاق واسع في السودان.

ولقد اعتبر الإنجليز أنهم أنفسهم مسئولون ومهما حاول فريق منهم التنصل من هذه المسئولية عن إخلاء السودان. ولم يكن في وسع إنسان نكران حقيقة أن في عهد الاحتلال البريطاني في مصر. وتحت ضغط النفوذ الإنجليزي بها، اضطرت مصر إلى أن تفقد بعض أملاكها، أو تلك المديريات، التي فتحتها للتجارة وساد الأمن في ربوعها، ودخلت إليها الحضارة بقدوم المصريين، فطغت الآن موجة من البربرية عليها، وانتشرت فيها الفوضى؛ الأمر الذي اعتبره الإنجليز مهانة لشرف أمتهم. زِدْ على ذلك أن صيحة الانتقام لغوردون ظلت مدوية منذ مقتل هذا «البطل المسيحي» (Christian Hero)، وهو الوصف الذي صار يُعرف به و«الشهيد» (Martyr) الذي وجب على أمته أن تثأر لقتله.

وكان من أسباب المطالبة باسترجاع مديريات مصر المفقودة؛ أن فريقًا من السودانيين صار يطالب «الحكومة» (أي الحكومة المصرية) بالعمل على إنقاذ البلاد من طغيان الخليفة التعايشي، من ذلك أن «بارنج» أرسل طي كتابه إلى «سولسبري» في ٤ فبراير ١٨٨٧م ترجمة عريضة من أخ لإلياس باشا أم بربر الجعلي — وإلياس هذا هو الذي كان قد انضم إلى المهدي واستحثه على فتح الأبيض؛ وكان من أكابر التجار وتولى مديرية الأبيض في عهد المصرية — وكانت هذه العريضة تحمل توقيعات عدة مشايخ وأعيان من كردفان، ويطلب هؤلاء فيها بإلحاح مساعدة الحكومة المصرية في إعادة النظام القديم. وفي طي رسالة أخرى من «بارنج» إلى «سولسبري» كذلك في ٢٧ مارس ١٨٨٧م، بعث «بارنج» بكتاب من صالح بك الكباشي — الشيخ صالح فضل الله ود سالم، شيخ الكبابيش الذي سبقت قصته — إلى مدير دنقلة السابق جودت بك، تتعجب من تباطؤ الحكومة المصرية في القيام بعمل لاسترجاع سلطتها، في حين تنتظر كل القبائل عودة الحكم المصري إلى السودان.

وفي مصر كانت حكومة رياض باشا — وزارة مصطفى رياض الثانية منذ يونيو ١٨٨٨م إلى ١٢ مايو ١٨٩١م — ترى ضروريًّا استرجاع دنقلة، وإن كانت لم تتقدم بهذه الرغبة إلى «بارنج»؛ لعلمها أن من المتعذر استمالته لقبول هذه الرغبة وقتئذٍ.

وفي سنة ١٨٨٨م إذن كانت الرغبة قوية في أن تعيد الحكومة الإنجليزية النظر في سياستها نحو السودان، ليس فقط فيما يتعلق ببحث احتمال استرجاع دنقلة في السودان الأوسط؛ بل والقيام بعمليات عسكرية على نطاق واسع في جهة سواكن للقضاء على قوات عثمان دقنة في السودان الشرقي.

ولم يحل دون الاندفاع في هذه السياسة، في مصر وإنجلترا غير موقف السير «إفلن بارنج»، الذي بذل قصارى جهده ليمنع الحكومتين المصرية والإنجليزية من الوقوع تحت تأثير ضغط قسم من الرأي العام شديد الإلحاح في ضرورة استرجاع السودان. ولقد استمر «بارنج» في هذه المرحلة إذن يحرص في كل التقارير التي يذيعها على إظهار أفضلية التزام خطة عدم النشاط والامتناع عن العمل، وكان في رأيه أن مشكلة استرجاع السودان ليست مشكلة إنجلترا، ولو أن في استطاعة هذه من الناحيتين المالية والعسكرية استرجاعه — إذا شاءت — ولا يمنعها من فعل ذلك إلا أن حكومتها والرأي العام بها لا يميلان كثيرًا لاتخاذ هذه الخطوة، ولكن المشكلة هي مشكلة الحكومة المصرية التي عليها وحدها بمعاونة قليلة أو من غير أية معاونة من جانب الحكومة الإنجليزية؛ أن تعمل لاسترداد نفوذها المفقود في السودان. وكان في رأي بارنج أن هناك شرطين أساسيين يجب توافرهما عندما تعتزم مصر استرجاع السودان؛ أولهما: ألَّا تتكلف هذه العملية نفقات باهظة تثقل كاهل الشعب المصري. وثانيهما: ألَّا تتعرض للمخاطر بسبب الفتح الأحوال التي أخذت تستقر في مصر، فتعود هذه البلاد إلى حالة الفوضى السابقة. وفي سنة ١٨٨٨م كان رأي «بارنج» أنه حتى يتوافر هذان الشرطان، لا تستطيع مصر — أو بقولٍ آخر سياسة الاحتلال في مصر — أن تتخلى عن سياسة الدفاع لتتحول منها إلى سياسة «الهجوم» في حوض وادي النيل؛ أي إنها لا تستطيع أن تعمل لاسترجاع السودان إلا بعد مضيِّ خمس وعشرين سنة تقريبًا. وكان في رأي «بارنج» أن شرطين أساسيين آخرين لا بدَّ من توافرهما كذلك قبل التفكير في أية عملية لاسترجاع السودان؛ هما أن يكون لمصر جيش مدرب وقادر على القتال، وأن يكون قد صار مكفولًا ليس فقط متانة المالية المصرية، بل والقدرة على تخصيص الأموال التي تتطلبها هذه النفقات الاستثنائية الناجمة عن اتباع سياسة هجومية أو عدوانية.

وعلى ذلك فقد أوضح بارنج في رسالته إلى سولسبري في ٩ أكتوبر ١٨٨٨م أن على حكومته أن تختار بين أحد أمرين: إما القيام بعمليات عسكرية لاسترجاع كل السودان أو أكثر أقاليمه، ولا يمكن الاكتفاء باستعادة دنقلة فقط؛ لأن الزحف على دنقلة سوف يتبعه حتمًا وكعملية مكملة له الزحف على بربر والخرطوم. ولم يكن بارنج مقتنعًا في

هذه الحالة بأن الاستيلاء على الخرطوم يكفي لتأمين حدود مصر بعد هذا التوسع أو هذا الامتداد في الجنوب. بل كان يتوقع لهذا الغرض نفسه أن تمتد المنطقة المصرية حتى تشمل سنار من ناحية وكردفان من ناحية أخرى — وهذه جميعها عمليات تتكلف نفقات طائلة، لا تلبث أن تسبب متاعب شديدة للمالية المصرية. وفي رأيه علاوة على ذلك أن «حكومة مصرية» تقوم في السودان بعد استرجاعه لن تكون أكثر نجاحًا في الحكم من حكومة المصريين السابقة على الثورة، وأن صعوبات عديدة تحول دون إنشاء رقابة أوروبية تشرف على شئون الحكم والإدارة في السودان، بعد إنهاء عهد السيطرة المهدية التي اعتمدت على الشعور الديني في بسط سلطانها. وأما الطريق الآخر، فهو أن يكتفي المسئولون بالوقوف موقف الدفاع في كل من وادي حلفا وسواكن.

واقتنع سولسبري بالحجج التي قدمها بارنج. وفي ٣٠ أكتوبر ١٨٨٨م أبلغه موافقة حكومته على سياسته؛ أي الوقوف موقف الدفاع في وادي حلفا وسواكن.

وعلى ذلك فقد استمر يتجه التفكير حتى نهاية سنة ١٨٨٨م وإلى بداية العام التالي، إلى محاولة الدخول في مفاوضات مع الدراويش في السودان الشرقي؛ ليخف الضغط على سواكن. ومع ذلك فلم يكن في وسع السلطات الحكومية في القاهرة أن تعرض على «عثمان دقنة» الشروط التي يمكنه قبولها. واعتقد «بارنج» أنه قد يكون أكثر نفعًا لو حاول المسئولون تكتيل القبائل التي اعتقدوا أنها معادية للمهدية (أو لحكومة الدراويش) في السودان الشرقي. وأمكن في آخر الأمر الاطمئنان على سواكن، عندما اضطرت حكومة سولسبري في الظروف التي عرفناها إلى إقرار الهجوم على طوكر، واستطاع «هولد سميث» (Holled-Smith) هزيمة عثمان دقنة في طوكر (١٩ فبراير ١٨٩١م) والاستيلاء على طوكر وطرد عثمان دقنة إلى العطبرة.

أما في الغرب والسودان الأوسط، فقد بُنيت الآمال الكبار على ثورة أبي جميزة المعروفة في دارفور. وقد انقسم الرأي في القاهرة حول استناد هذه الثورة إلى مؤازرة السيد محمد المهدي السنوسي، ففريق «وعلى رأسه الماجور ونجت» كان يرى أن السنوسي هو المسئول عن الثورة التي تقوم باسمه، وفريق آخر كان يرى أن الثورة حركة محلية ضد طغيان الخليفة عبد الله، ولا تلقى أي تأييد من جنب السنوسي ضد المهدية. ومع ذلك فقد اعتقد كثيرون أن حكومة تقوم على أنقاض حكومة الخليفة عبد الله في السودان سواء بتأييد من السنوسي وتحت نفوذه، أم من غير أن تكون خاضعة له مباشرة؛ من المحتمل كثيرًا أن تكون ذات ميول ودية نحو مصر إذا وجدت أن مصر تريد أن تتركها وشأنها، ولا ترغب أن يهاجمها أحد. على أن هذه الآمال — مهما كانت قيمتها — لم

تلبث أن تبددت عندما قُضي على حركة أبي جميزة بوفاته، ثم بمقتل أخيه «ساغة» في فبراير ١٨٨٩م في الظروف التي عرفناها، وصار على المسئولين في القاهرة أن يتدبروا الوسائل لمواجهة الخطر الداهم على حدود مصر الجنوبية، منذ أن أخذ عبد الرحمن النجومي يتهيأ لغزو مصر ذاتها.

على أن هزيمة ولد النجومي، وتشتت جيش الدراويش في طوشكى في ٣ أغسطس ١٨٨٩م لم يلبث أن جدد التفكير في موضوع استرجاع دنقلة. ومثلما فعل «بارنج» من قبل، أصر الآن على أن استعادة مديرية دنقلة لا يجب أن يكون إلا جزءًا من خطة أعم ترمي إلى استرجاع السودان بأكمله، وإلا فإن أضرارًا محققة سوف تنجم عن توسيع الحدود إلى ما وراء وادي حلفا إلى دنقلة، كما أصر على أن صعوبات كثيرة لا تزال تحول دون محاولة استرجاع السودان، أهمها أن المالية المصرية عاجزة عن تحمل نفقات الفتح، وأن من المعذر إيجاد العدد الكافي من الموظفين المدربين المصريين للقيام بأعباء الحكم والإدارة في السودان عند استرجاعه، وأن من المتعذر كذلك استخدام موظفين بريطانيين في هذه البلاد، وحتى شهر ديسمبر ١٨٨٩م كان رأي السير إفلن بارنج، أنه لا يجب على أي حال التفكير الآن في استرجاع السودان.

ومع ذلك ففي وسعنا اعتبار أن من تاريخ معركة طوشكى (أغسطس ١٨٨٩م) تبدأ المرحلة التي تجمعت فيها الأسباب التي حملت الحكومة البريطانية على التفكير بصورة جدية في استرجاع دنقلة حتمًا أولًا، مع استرجاع بقية السودان؛ والتي جعلت إفلن بارنج — الذي ارتفع إلى اللوردية، فصار اللورد كرومر منذ ١٨٩٢م — يذعن إلى ضرورة بدء العمليات العسكرية من أجل الفتح الجديد لاسترجاع دنقلة بعد اثنتي عشرة سنة، والخرطوم بعد حوالي ثلاث عشرة سنة من التاريخ الذي قال فيه (في ١٨٨٦م) إنه لن يمكن أن تتخلى مصر عن سياسة «الدفاع»، وأن تباشر سياسة «الهجوم» في حوض النيل إلا بعد حوالي خمسة وعشرين عامًا.

فقد توافرت العوامل بين ١٨٨٩م وبين ١٨٩٦م والأخيرة هي السنة التي تقرر فيها الغزو لاسترجاع دنقلة؛ التي جعلت ممكنًا أن تتخلى السياسة البريطانية عن خطة الدفاع، وأن تستبدل بها خطة هجومية، انتهت بتقرير القضاء على حكومة الخليفة عبد الله واسترجاع كل السودان.

وبعض هذه العوامل كان مبعثه تحقق الشرطين الأساسيين اللذين تحدث عنهما كرومر كثيرًا، وهما ليس فقط أن تكون المالية المصرية قد اجتازت دور النقاهة، بل

وأن تقدر على تحمل النفقات الاستثنائية المنتظرة، وأن يكون الجيش المصري قد بلغ درجة من التدريب، واكتسب خبرة وتجربة، مما يؤهله للدخول في حرب كبيرة. وفي سنة ١٨٩٦م كان كلا الشرطين قد تحققا، فشهدت السنوات من ١٨٩٠م إلى ١٨٩٦م خصوصًا المالية المصرية وقد أصبحت متينة ومنتعشة لدرجة أن توفر للبلاد احتياطيًّا قدره أربعة ملايين من الجنيهات، وسجلت الميزانية زيادة في الدخل على المنصرف؛ فبينما أُنقصت الضرائب بأكثر من مليون جنيه، وصارت فوائد الدين المصري تُدفع بتمامها وفي مواعيد استحقاقها «وذلك منذ ١٨٨٩م وبعد أن دُفعت متأخرات هذه الفوائد». وأما الجيش فقد تم تنظيم قوة جديدة من ستة آلاف بعد حل جيش العرابيين في سبتمبر ١٨٨٢م، وأشرف على تدريب هذه القوة وتنظيمها السردار السير إفلن وود (Wood) إلى سنة ١٨٨٥م، ثم السردار سير فرانسيس جرنفل (Francis Grenfell) لغاية ١٨٩٢م، وقد أنشأ أورطة سودانية. وفي سنة ١٨٨٧م عهد إلى الجيش بمهمة الدفاع عن الحدود الجنوبية، وأثبت في واقعتَي طوشكى (٣ أغسطس ١٨٨٩م) وطوكر (١٩ فبراير ١٨٩١م) حسن تنظيمه واستعداده وقدرته على الحرب. وفي ١٨٩٢م خلف السير هربرت كتشنر الجنرال جرنفل سردارًا على الجيش المصري.

وجدَّ عامل آخر؛ هو أن الحكومة البريطانية والرأي العام البريطاني صارا ينظران إلى استرجاع السودان كعمل إنساني لتخليص أهله من طغيان حكومة الخليفة عبد الله. ولقد سبق أن أشرنا إلى سؤال جماعة من مشايخ وأعيان كردفان ومن الكبابيش الحكومة المصرية أن تعمل لاسترجاع سلطتها في السودان؛ كي تحرر البلاد من النظام القائم. وقد تأكد لدى «بارنج» عندما قام برحلة تفتيشية في الصعيد بعد هزيمة الدراويش في طوشكى أن سواد الشعب السوداني متذمر من حكومة الخليفة عبد الله، لدرجة أن الجعليين وهم الذين عُرف عنهم أنهم مع البقارة يؤلفون القوة التي تعتمد المهدية عليها في بسط سلطانها في السودان؛ قد صار مشكوكًا في استمرار ولائهم طويلًا للخليفة عبد الله. ولم يلبث هؤلاء فعلًا أن صاروا يتآمرون على حكومة الخليفة، عندما أرسل بعد ذلك عبد الله ود سعد شيخهم (في يونيو ١٨٩٤م) أحد أقربائه للمفاوضة مع «كتشنر» ضد الخليفة والبقارة على أساس أن تستعين الحكومة الجعلية الجديدة بالبريطانيين وحدهم — فقط كما أكد عبد الله ود سعد — ودون المصريين أو الأتراك في شئون الحكم والإدارة.

وساعد على تنوير الرأي العام الإنجليزي عن حكومة الخليفة عبد الله وأساليبها الغاشمة في الحكم، ما صار يذيعه عنها الأب «أوهر والدر» منذ إنقاذه من الأسر وخروجه

من أم درمان على أثر فتنة الأشراف التي سبقت الإشارة إليها (في نوفمبر ١٨٩١م) ووصوله إلى مصر (في الشهر التالي)؛ والذي نشر في سنة ١٨٩٢م كتابه المشهور بعنوان «عشر سنوات في المعسكر المهدي». وقد تبع ذلك أن أمكن إنقاذ «سلاطين» كذلك من أسر الخليفة، فخرج سلاطين من أم درمان في فبراير ١٨٩٥م، ووصل مصر في مارس، وفي سنة ١٨٩٦م نشر كتابه المشهور كذلك عن «النار والسيف في السودان»، وضمَّنه الشيء الكثير عن حكومة الخليفة عبد الله، وقد تُرجم هذا الكتاب إلى لغات أوروبية عديدة. وكان بفضل كتابات «أوهر والدر» و«سلاطين» أن ساد الاعتقاد بأن السودانيين يعيشون في بؤس وتعاسة وشقاء، وأن الخليفة عبد الله يسلط على رقابهم سيف الإرهاب. فتعالى الصياح من هذا الحين بوجوب إنقاذ السودانيين من هذا الطغيان. وكان الذين تعالى صياحهم أكثر من غيرهم خصوصًا «الإمبرياليين» أنصار الإمبراطورية الإنجليز. فقال اللورد كرومر: إن الروح الإمبريالية كانت قد أخذت تنمو في إنجلترا من مدة، وكان نموها هذا هو المسئول لحدٍّ ما عن التغيير الذي طرأ على السياسة البريطانية، من حيث انتقال هذه السياسة من خطة الدفاع إلى خطة الهجوم والغزو في المسألة السودانية. وإلى جانب إنقاذ السودانيين من طغيان الخليفة طالب الذين أرادوا غزو السودان بالانتقام من الدراويش كذلك لمقتل غوردون.

وكان لكتابات «أوهر والدر» و«سلاطين» في مصر نفس الأثر في إقناع المصريين بضرورة إنقاذ السودانيين من طغيان حكومة الخليفة. وقال نعوم شقير عن أثر هذين الكتابين: «وقد جاء «كتاب سلاطين» بعد كتاب أوهر والدر محرضًا قويًّا للحكومة المصرية على استرجاع السودان.» والحقيقة أن مصر منذ أن أُرغمت على الموافقة على إخلاء السودان (في سنة ١٨٨٤م) في الظروف التي عرفناها؛ لم تتخلَّ بتاتًا عن الرغبة في استرجاعه. ومن الثابت كذلك أنها لم تتخلَّ عن حقوقها في السيادة عليه، ولم تعترف إطلاقًا بالحكومة التي مهد لها محمد أحمد وأوجدها الخليفة عبد الله، بالرغم من أن مفاوضتها مع الدراويش (١٨٨٦م) أو تقريرها جعل الحدود الجنوبية عند نقطة شمال الأراضي التي يحتلها الدراويش (١٨٨٨م)، كان معناه الاعتراف عمليًّا بهذه الحكومة. ولم تعترف مصر باستقلال السودان أو انفصاله عن مصر. وإلى جانب تمسك مصر بحقوقها المشروعة على السودان دلت حوادث إغارات الدراويش على حدود مصر الجنوبية أنها سوف تستمر معرَّضة للغزو، طالما بعث الدراويش أصحاب السلطة في شطر الوادي الجنوبي. ولم يكن منتظرًا علاوة على ذلك أن يشعر المصريون بالأمان،

ويطمئن المسئولون على استقرار الأمور، وإمكان المضي في الإصلاحات اللازمة لإنعاش البلاد من كل النواحي طالما بقي الدراويش يسيطرون على مياه النيل ومنابعه، أو هددت بالاستيلاء على منابع النهر وروافده والتحكم في مياهه إحدى الدول، أو مجموعة من الدول الأوروبية القوية والمتسابقة على اقتسام أفريقيا. ولقد ذكر السير إفلن بارنج في سنة ١٨٨٨م أن رياض باشا كان يؤيد ضرورة استرجاع دنقلة، ولو أنه كان يرى تعذر تحقيق ذلك في الظروف القائمة وقتئذٍ.

ومع ذلك فإن هذه الأسباب وحدها كانت لا تكفي لأن تقرر الحكومة البريطانية التخلي عن سياسة الدفاع، والموافقة على استرجاع دنقلة، وهي موافقة كان معناها تقرير استرجاع السودان بأكمله. بل كان هناك عامل آخر، له أثر حاسم في هذه الناحية؛ هو ما ظهر من تسابق الدول على اقتطاع أطراف السودان، بل والتوغل في أرضه على حساب حكومة الخليفة عبد الله، التي عرفنا أنها كانت عاجزة عن الاحتفاظ بالأملاك التي أُجبر المصريون على إخلائها هناك.

لقد استطاع ليوبولد الثاني ملك البلجيك إنشاء ولاية الكونغو الحرة (١٨٨٤–١٨٨٥م)، وأخذ البلجيكيون من ذلك الحين يتوغلون في إقليم بحر الغزال، وعرفنا أنهم استطاعوا في مايو ١٨٩٤م استئجار «حاجز لادو»، الذي أرادت إنجلترا من تأجيره لهم مع غيره من الأراضي في هذه المنطقة أن تحول قبل كل شيء دون وصول الفرنسيين إلى حوض النيل، في وقت لم يكن الإنجليز قد قرروا فيه نهائيًّا استرجاع السودان.

ولقد استطاع الطليان — من ناحيةٍ أخرى — بعد استيلائهم على مصوع (في فبراير ١٨٨٥م) أن يتوغلوا في السودان الشرقي، حتى عقدوا معاهدة «أتشيالي» المعروفة (٢ مايو ١٨٨٩م) مع منليك الثاني ملك شُوى، والتي ذكرنا أن الطليان اعتبروا بفضل ما جاء في المادة ١٧ من هذه المعاهدة — حسب تفسيرهم لها — أن الحبشة قد وُضعت تحت حمايتهم. وقد أبلغ الطليان خبر هذه المعاهدة إلى الإنجليز بصورة غير رسمية، كما أعطوهم نسخة منها في نوفمبر من السنة نفسها. واسترعى نظر الإنجليز تفسير الطليان لمعاهدتهم هذه مع منليك، واعتبروا أن الطليان بعد تأمين مركزهم بالنسبة للحبشة بسبب هذه المعاهدة سوف يعملون — عاجلًا أو آجلًا — على زيادة التوسع في السودان الشرقي بشكل يؤدي إلى تغيير «الوضع الراهن» في هذه الأقاليم لصالح إيطاليا، وكان معروفًا أن الطليان إنما يريدون الاستيلاء على كسلا. وحينئذٍ — وبعد عقد معاهدة

«أتشيالي» هذه بشهور قليلة أن أخذ السير إفلن بارنج من القاهرة يوضح لحكومته — في ديسمبر ١٨٨٩م — أخطار التوسع المنتظر في السودان الشرقي من ناحية الطليان على حقوق السيادة الشرعية التي لمصر بحكم تبعيتها لتركيا على السودان الذي لا يزال من الناحية القانونية — وبالرغم من الحكومة القائمة به — جزءًا لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية؛ ويذكر الأخطار التي تتهدد مصر ذاتها من استطاعة دولة أوروبية متحضرة أن تؤسس سلطانها في السودان؛ ذلك أن الخطر الذي تخشاه مصر من ناحية المهديين هو أن يتحكم هؤلاء في مياه النيل. ولكن هذا الخطر لا يمكن أن يكون عاجلًا؛ لأن الدراويش — كما يقول «إفلن بارنج» — ليسوا سوى قبائل لا تزال «متبربرة». أما إذا أسست دولة أوروبية متحضرة سيطرتها في وادي النيل، فسيكون في وسعها «إنقاص كمية المياه اللازمة لمصر بدرجة تقضي بالخراب على هذه البلاد تمامًا.» وفي رسالته إلى اللورد سولسبري في ١٥ ديسمبر ١٨٨٩م قال بارنج: «إن أي دولة تملك حوض النيل الأعلى، لا بدَّ بحكم الوضع الجغرافي فحسب أن تملك السيطرة على مصر. ولم يحدث إطلاقًا أني أنكرت — كما لا أنكر اليوم — أن التخلي عن السودان أمر يدعو إلى الأسف الشديد، وأن هذه البلاد إنما هي ملك بالطبيعة لمصر، وأن الحكومة التي يكون لها الحكم في دلتا النيل يجب كذلك أن تملك شاطئ النهر إن لم يكن من منبعه، فعلى كل الأحوال إلى مسافة بعيدة على طول مجراه.»

وكان عندئذٍ أن أكد «بارنج» أن الاحتلال البريطاني في مصر من حقه أن يمحو العار الذي ارتُكِب في عهده بإجبار مصر على التخلي عن السودان وفقده؛ والعمل من كل بد وبعد سنوات قليلة على إرجاع السودان إلى مصر وإلى الحكم المصري، إن لم يكن السودان كله فأكبر قسم منه؛ وهو أمر قد يستعصي تنفيذه إذا تُرك الإيطاليون يتوسعون في السودان الشرقي. وكان من رأيه أن تطلب الحكومة البريطانية منهم أن يقصروا نشاطهم على التوسع صوب الحبشة، فلا يتقدمون صوب السودان، ولا يحاولون الاستيلاء على كسلا، ولا يأتون بنشاطهم أمرًا قد يؤثر على الخطوط الرئيسية للسياسة البريطانية في مصر.

وفي مارس ١٨٩٠م تزايد نشاط الطليان، وجاء في التقارير الواصلة من سواكن أن من المتوقع أن يزحف الطليان على كسلا قريبًا. وكان الخوف من التوغل في السودان الشرقي إلى جانب الرغبة في القضاء على عثمان دقنة لإزالة الضغط على سواكن ذاتها من ناحية الدراويش؛ السبب الذي جعل اللورد سولسبري يوافق أخيرًا على العمليات العسكرية التي تستهدف احتلال طوكر؛ فقد بعث «بارنج» إلى «سولسبري» منذ

٢٧ مارس ١٨٩٠م يقول: «من الأكيد إذا لم تتحرك الحكومة المصرية، فمن المحتمل جدًّا أن يتلقى الطليان دعوة لأن يفعلوا ذلك.»

وصار احتلال طوكر فعلًا — وكما عرفنا — في فبراير ١٨٩١م.

ولم يطمئن الإنجليز من ناحية الأطماع الإيطالية في السودان الشرقي إلا حينما سقطت وزارة كريسي في فبراير ١٨٩١م، وخلفتها وزارة السنيور دي روديني (di Rudini). «وكان أعضاؤها يكرهون التوغل في أفريقيا، ويميلون إلى الاقتصاد في النفقات الحربية»، فأمكن حينئذٍ أن يعقد الإنجليز مع الطليان «اتفاقًا» في ١٥ أبريل ١٨٩١م، كان أهم ما جاء فيه اعتراف الطليان بالحقوق الشرعية التي لمصر على السودان، بما في ذلك كسلا؛ وهو اعتراف جعل ممكنًا أن يوافق الإنجليز على أن يحتل الطليان كسلا بصورة مؤقتة ما دامت حقوق مصر محفوظة، وفي استطاعة مصر أن تسترد كسلا من الطليان في الوقت المناسب، واحتل الطليان «قيادة باراتيري» كسلا في ١٧ يوليو ١٨٩٤م، وهكذا أمكن الاطمئنان من هذه الناحية.

ولكن الخطر الذي خشيه الإنجليز أكثر من أي شيء آخر، كان مبعثه معارضة فرنسا الشديدة للاحتلال البريطاني في مصر من ناحية، ورغبتها الملحة في التوغل في أفريقيا الوسطى والوصول إلى حوض النيل، وضم إقليم بحر الغزال خصوصًا إلى أملاكها الأفريقية على أساس أنه ملك مباح (Res mullius) منذ أن أخلى المصريون السودان. ولقد أشرنا إلى الفكرة الذائعة من أن السيطرة على منابع النيل والتحكم في توزيع مياه النهر يكفلان السيطرة على مصر ذاتها، فإذا استطاع الفرنسيون الوصول إلى حوض النيل من ممتلكاتهم في أفريقيا الغربية الوسطى، واستولوا على فاشودة؛ تسنَّى لهم إزعاج الاحتلال البريطاني وتهديده بقطع المياه عن مصر، إلى جانب كسب مزايا أخرى عديدة، أهمها سبق البلجيكيين في الوصول إلى النيل الأعلى، الذي كان لهؤلاء أطماع معروفة في امتلاكه.

وبالفعل قررت الحكومة الفرنسية — ووزير مستعمراتها وقتئذٍ لكاسي — في مايو ١٨٩٣م أن يتولى المستكشف الفرنسي «مونتي» قيادة حملة، الغرض منها الوصول إلى فاشودة ورفع العلم الفرنسي عليها؛ وذلك بأن يبدأ «مونتي» زحفه من الأوبانجي العليا «في الكونغو الفرنسي»، فيتجه شرقًا حتى يصل إلى فاشودة التي تسيطر على مجرى النهر الأعلى نفسه، وعلى ملتقى رافديه به، وهما بحر الغزال ونهر السوباط. ولم يوقف الاستعدادات مؤقتًا لهذه الحملة غير معارضة البلجيكيين الذين عرفنا أنهم كانوا يعملون

في الوقت نفسه للتوغل في هذه المنطقة، وهددوا لذلك باستخدام القوة لمنع الزحف الفرنسي. وحاول الفرنسيون التغلب على الصعوبات التي اعترضتهم بتسوية مشاكلهم مع الألمان، الذين جاورت مستعمرتهم في الكمرون (Cameroons) أملاك الفرنسيين في الكونغو الفرنسية، فعقد الفرنسيون — وكان «مونتي» أحد المندوبين الفرنسيين — مع الألمان في برلين في ٤ فبراير ١٨٩٤م اتفاقًا لتحديد منطقتَي النفوذ الفرنسي والألماني في إقليم بحيرة شاد، وتخطيط الحدود بين الكونغو الفرنسي والكمرون الألمانية، وتم التوقيع عليه في ١٥ مارس من السنة نفسها. وبمقتضى هذا الاتفاق صار للفرنسيين مطلق الحرية في الامتداد شرقًا إلى أقصى ما يستطيعون بلوغه، ثم حاول الفرنسيون عقد اتفاق مع البلجيكيين «في بروكسل»، ولكنهم لم يفلحوا لاصطدام مصالحهم مع مصالح البلجيكيين التوسعية في هذا القسم من أفريقيا.

ولم يلبث أن قرر الفرنسيون استئناف استعداداتهم لإرسال حملة «مونتي»، عندما أبرم الإنجليز مع البلجيك معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤م التي أجرت الحكومة البريطانية بموجبها «حاجز لادو» إلى ولاية الكونغو الحرة «الملك ليوبولد»، وقد قُوبلت هذه المعاهدة بالاستنكار الشديد في فرنسا؛ وعارض جبرييل هانوتو وزير الخارجية في مجلس النواب الفرنسي هذه المعاهدة على اعتبار أنها اعتداء على حقوق مصر وتركيا، ويخالف إبرامها ما نص عليه فرمان تقليد عباس حلمي الثاني منصب الخديوية (مارس ١٨٩٢م). وقد جاء في هذا الفرمان: «لا يجوز لأي سبب أو وسيلة … ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية للغير مطلقًا.» وهو الفرمان الذي نال موافقة الدول. ولذلك فقد تقرر إرسال «مونتي» فورًا ليطرد البلجيكيين من الأراضي الواقعة شمال خط عرض ٤° شمالًا، وللزحف حتى يصل إلى النيل؛ على أن تقوم حملة أخرى تبدأ زحفها من الشرق، من الحبشة، حتى تصل إلى نهر السوباط، لتأتي بالمؤن والإمدادات من السوباط إلى الحملة الزاحفة من الغرب بقيادة «مونتي». ولم يثنِ الفرنسيين عن عزمهم تحذير الإنجليز لهم — بواسطة سفيرهم في باريس اللورد دفرين — من وقوع اصطدام بين بلديهما (إنجلترا وفرنسا) إذا أصرَّ الفرنسيون على المضي في مشروعاتهم (٢٩ يونيو ١٨٩٤م).

أما «مونتي» فقد أصدر إليه في ١٣ يوليو ١٨٩٤م المسيو دلكاسي وزير المستعمرات وقتئذٍ التعليمات التي أشارت عليه بأن يكون متحذرًا في علاقاته مع البلجيكيين، وطلبت منه الامتناع عن التوغل في حوض النيل؛ حتى لا يحدث ما يثير موضوع السودان المصري؛ لأن من الضروري بقاء هذا الموضوع محتفظًا به في الوقت الحاضر. وكان

هذا الطلب بسبب الرغبة التي أبداها «هانوتو» وزير الخارجية في عدم الاصطدام مع الإنجليز، فكان الواضح إذن أن الحكومة الفرنسية أرادت من حملة «مونتي» الضغط على يد الحكومة البلجيكية، التي أرادت أن تحصل منها بطريق المفاوضة على تعديل للحدود في مصلحتها بين أملاكها الأفريقية وولاية الكونغو البلجيكية.

وغادر «مونتي» مرسيليا في ١٦ يوليو ١٨٩٤م. وعندئذٍ اضطر ليوبولد إلى الاتفاق مع الفرنسيين، فعقد معهم الاتفاقين اللذين سبقت الإشارة إليهما عند الكلام عن تاريخ ولاية الكونغو الحرة البلجيكية؛ وأولهما في ١٤ أغسطس ١٨٩٤م، وبفضله نالت فرنسا تعديل الحدود المطلوب بين مستعمرة الكونغو الفرنسية وولاية الكونغو البلجيكية. وثانيهما في ٥ فبراير ١٨٩٥م، وبفضله أُعطيت فرنسا حقَّ الارتفاق على أراضي الكونغو البلجيكية إذا حصل تنازل عنها. وفي ٢٢ أغسطس ١٨٩٤م صدرت تعليمات الحكومة الفرنسية بوقف حملة «مونتي». وهكذا توقف مؤقتًا مشروع احتلال فاشودة.

غير أن الفرنسيين الذين لم يتخلوا عن مشروع الوصول إلى حوض النيل لم يلبثوا أن جددوا محاولاتهم، وهي التي بدأت هذه المرة بإعداد بعثة بقيادة «ليوتار» للوصول إلى حوض النيل. وكان السبب في ذلك أوَّلًا: أن مفاوضات كانت قامت بين الحكومتين البريطانية والفرنسية لتسوية المسائل المختلف عليها بينهما في ميدان الاستعمار الأفريقي، وبشأن التوغل في أقاليم النيل الأعلى خصوصًا، قد باءت بالفشل لتمسُّك كل من الفريقين بموقفه؛ فرنسا تريد الامتداد إلى حوض النيل، وبريطانيا تريد وقف النفوذ الفرنسي عند حوض الكونغو؛ وثانيًا: أن الإشاعات راجت وقتئذٍ عن نشاط الكولونيل كولفيل في أوغندة، وبأنه يعتزم الزحف للوصول إلى حوض النيل الأوسط بعد أن رفع العَلَم البريطاني على «وادلاي»، وتسلَّم رسميًّا منذ مايو ١٨٩٤م إدارة محمية أوغندة.

وعلى ذلك فقد تعيَّن «ليوتار» في سبتمبر ١٨٩٤م مندوبًا ساميًا للأوبانجي العليا، وانعقد الأمل على وصوله إلى النيل قبل «كولفيل». وفي ١٧ نوفمبر ١٨٩٤م قررت الحكومة الفرنسية أن تترك المفاوضات متوقفة مع إنجلترا. وقال «دلكاسي»: إن «ليوتار» الذي بدأ مهمته في ٢٥ أكتوبر ١٨٩٤م في وسعه الوصول إلى النيل في بحر سنة تقريبًا.

وأثارت بعثة «ليوتار» ومشروعات الفرنسيين هذه ثائرة الرأي العام في إنجلترا وثائرة الحكومة البريطانية، وناقش مجلس العموم البريطاني هذا الموضوع في ١١ مارس ١٨٩٥م. وكان موقف الحكومة في لندن أن منطقة النفوذ البريطاني المصري إنما تشمل حوض أو وادي النيل بأكمله، وأن ما يُشاع عن إرسال حملة فرنسية

إلى وادي النيل لا يجب أن يكون محل تصديق من أحد؛ لأن الحكومة الفرنسية لا يمكنها أن تجهل الحقوق التي للإنجليز على هذه الأراضي، ولأن هذه الحكومة تعلم جيدًّا أنها إذا فعلت ذلك إنما تأتي عملًا عدائيًّا ضد إنجلترا، التي سوف تعتبره هي كذلك عملًا عدائيًّا. وفي ١٠ أبريل ١٨٩٥م اتخذت الغرفة التجارية البريطانية قرارًا بضرورة أن تستقر في أيدي الإنجليز السيطرة على حوض النيل من عند أوغندة إلى فاشودة. ولم يمنع استقالة وزارة الأحرار في يونيو ١٨٩٥م أن تمضي وزارة المحافظين «اللورد سولسبري» في تنفيذ مشروع إنشاء سكة حديد أوغندة (أغسطس ١٨٩٥م)، تمهيدًا للعمل والوصول إلى حوض النيل الأعلى، وإلى فاشودة من جهة أوغندة؛ بينما صارت الحكومة البريطانية تفكر في العمل كذلك من ناحية مصر، فسألت منذ أبريل ١٨٩٥م معتمدها في مصر «اللورد كرومر» إذا كانت الحكومة لا يعنيها وقف الزحف الفرنسي صوب النيل الأعلى، أو أنه يزعجها تهديد الزحف الفرنسي لها، وتريد أن تدفع عنها خطر هذا الزحف باسترجاع مديرية دنقلة. ولقد سُئل «كرومر» إذا كان من المتوقع أن يلقى الفرنسيون صعوبات في زحفهم في إقليم بحر الغزال — وهي المنطقة المهددة مباشرة، وسئل عن نوع هذه الصعوبات إذا وُجدت، وأكد «كرومر» أن الوزراء المصريين يريدون استرجاع السودان وخصوصًا الخرطوم، ولا يمنعهم من الجهر بهذه الرغبة إلا علمهم أن كرومر نفسه معارض لهذه الفكرة.

ومع أن «كرومر» كان قد بنى معارضته دائمًا لفكرة استرجاع دنقلة أو السودان بأكمله على ضرورة عدم إرهاق مصر بالضرائب الثقيلة أو إرباك ماليتها، فقد اعترف الآن بأن وجود الفرنسيين في حوض النيل الأعلى، وسباقهم لاحتلال فاشودة، لا شك في أنه يدخل تغييرًا على الموقف. وقال كرومر إنه لما كان من المتعذر الآن إخلاء مصر وإنهاء الاحتلال البريطاني منها، فقد صار واجبًا الدفاع عن مصالح مصر الحيوية؛ ومن الواضح أن وجود دولة متحضرة في أعالي النيل وتحكمها في مياه النهر، يجعل أمرًا محققًا سيطرة هذه الدولة على مصر في حاضرها ومستقبلها. ولذلك فقد بات مستحيلًا، ولم يعد مقبولًا أن تقف الحكومة (الحكومة الإنجليزية) موقفًا سلبيًّا من هذه المسألة.

وحينئذٍ توقف الأمر على معرفة متى وكيف يكون قرار العمل الإيجابي. وفي الشهور القليلة التالية تضافرت العوامل التي عينت للحكومة البريطانية الوقت الذي وجب عليها فيه أن تقرر متى وكيف تعمل. فمع أنه اتضح أن «ليوتار» قد بقي في الأوبانجي من غير نشاط لحاجته للمال وللعتاد، ولم يذهب إلى حوض النيل، فقد طلبت الحكومة الفرنسية إلى الكابتن مارشان — وهو من الذين عملوا تحت إمرة «ليوتار» — أن يبحث

موضوع امتداد النفوذ الفرنسي نحو نهر النيل (في سبتمبر–نوفمبر ١٨٩٥م). وفي ٢٤ فبراير ١٨٩٦م صدرت التعليمات النهائية إلى «مارشان» وإلى «ليوتار»؛ الأول: ليقود الحملة إلى النيل، وليرفع العلم الفرنسي على فاشودة؛ والثاني: بوصفه حاكم الأوبانجي العليا. وزيادة على ذلك فإن هذا النشاط من جانب الفرنسيين «في الأوبانجي العليا وصوب بحر الغزال»، ومن جانب البريطانيين «في أوغندة وصوب النيل الأعلى» لم يلبث أن حرك مطامع «ليوبولد الثاني» ملك البلجيك الذي أراد الآن توسيع أملاكه واحتلال «حاجز لادو» الذي استأجره (أي الذي استأجرته ولاية الكونغو الحرة) من البريطانيين بمقتضى معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤م، والذي كان المنطقة فقط التي اعترف الفرنسيون في اتفاقهم مع ولاية الكونغو الحرة في ١٤ أغسطس ١٨٩٤م باستئجار هذه الولاية لها. وإلى جانب هذا طلب «ليوبولد» من الحكومة البريطانية — في أكتوبر وديسمبر ١٨٩٥م ويناير ١٨٩٦م، وزار لندن لهذا الغرض — أن يؤجر له خديوي مصر كل وادي النيل (أو السودان) ابتداء من الخرطوم جنوبًا إلى بحيرة ألبرت في المكان الذي تبدأ منه منطقة النفوذ الإنجليزي.

وهكذا صار واضحًا أن مسألة حوض النيل أو السودان بأكمله لا بدَّ من أن تُثار عاجلًا أو آجلًا؛ ليكون للقوة المسلحة القول الفصل في حلها إذا تعذر إيجاد تسوية لها — الأمر الذي كان ظاهرًا — بطريق المفاوضات السياسية، وكان لورد سولسبري لا يزال يتفاوض مع ليوبولد في المقترحات التي تقدم بها ليوبولد في المرات الثلاث التي زار فيها لندن — وربما لكسب الوقت؛ وذلك إلى أن تتمكن الحكومة من الوصول إلى قرار نهائي لتحديد موعد العمل الإيجابي الذي توقعه كرومر من شهور مضت — عندما حدث أن لحقت بالطليان الهزيمة الساحقة على يد الأحباش في معركة عدوة في أول مارس ١٨٩٦م. وأخذ الطليان يلحون على الإنجليز في وجوب مساعدتهم وإنقاذهم من الحرج الذي وقعوا فيه، بالقيام بعملية عسكرية «جانبية» ضد الأحباش، فكان حينئذٍ أن تقرر فجأة، ودون أن تستشير الحكومة البريطانية معتمدها في مصر «كرومر»، أو الخديوي عباس «حلمي الثاني» أو السلطة العسكرية في مصر؛ تقرر استرجاع دنقلة، وذلك في ١٢ مارس ١٨٩٦م.

(٢) تجريدة دنقلة

لقد ذكرنا أن تفكير الحكومة البريطانية اتجه إلى استرجاع دنقلة عندما تزايد خطر الزحف الإيطالي في السودان الشرقي عقب معاهدة «أتشيالي»، التي أبرمها الطليان مع

الأحباش (في ٢مايو ١٨٨٩م). ولكن لم يلبث أن اطمأن الإنجليز من هذه الناحية عندما عقدوا مع الطليان اتفاقًا في ١٥ أبري ١٨٩١م، ذكرنا أنه تسبب في التخلي مؤقتًا عن مشروع استرجاع دنقلة، بينما احتل الطليان كسلا في يوليو ١٨٩٤م.

ولكن احتلال الطليان كسلا، وعلى غير ما كانت ترجوه إنجلترا من هذا الاحتلال، لم يضع حدًّا للأخطار التي كانت تخشاها هذه من ناحية المهديين في السودان الشرقي، بل على العكس من ذلك، فقد استفحل خطر الدراويش الذين سرعان ما صاروا يهددون بطرد الطليان من كسلا ذاتها. وهذا الخطر كان السبب المباشر الذي جعل الحكومة البريطانية تقرر إرسال الحملة لاسترجاع واحتلال دنقلة.

ومنذ يناير ١٨٩٦م ظهر الخطر من جانب المهديين ملموسًا في صورة احتمال عقد محالفة بين الخليفة عبد الله ومنليك الثاني للقيام بعمل مشترك بين السودان والحبشة ضد الطليان، يكون دور الأحباش فيه الهجوم على كسلا. ومنذ ١١ يناير ١٨٩٦م؛ بسبب ما كان يروج من شائعات عن هذا العمل المشترك بين الخليفة ومنليك، سأل لورد سولسبري المعتمد البريطاني في مصر كرومر إذا كان القيام بمظاهرة عسكرية في الجهة المجاورة لوادي حلفا يفيد في تحويل النشاط عن كسلا. ولم يوافق كرومر على القيام بمجرد مظاهرة؛ لأن الزحف الذي يأتي على أثره انسحاب يزيد في سمعة الدراويش، وخصوصًا إذا جاء الانسحاب بعد أن يكون قد وقع اصطدام معهم، وأضاف كرومر أن من الصعب إقناع الحكومة المصرية بتحمل نفقات عملية يُراد بها مساعدة الطليان فقط، ومن غير أن يعود على مصر أي نفع منها. وكان من رأي كرومر — وهذا كله في جوابه على سؤال سولسبري في ١٣ يناير — أن أية عمليات من هذه الناحية يجب أن تكون إما بالزحف من وادي حلفا إلى سواردة أو دنقلة، وإما بالزحف من سواكن إلى فلك (Filek) «في طريق كسلا إلى سواكن — وهي الطريق التي تمر كذلك بخور بركة وطوكر وطولها ٢٧٤ ميلًا» أو إلى العطبرة. وهذا الزحف يتيح الفرصة للطليان لأن يشتركوا من قاعدتهم في كسلا مع الجيش الزاحف في قتال الدراويش، ولا يتكلف العمل بهذه الخطة نفقات كبيرة. ولكن «سولسبري» لم يلبث أن رأى «في اليوم التالي؛ ١٤ يناير» التريث حتى يظهر ما يدل على أن الدراويش بدءوا فعلًا يزحفون على كسلا.

ومع ذلك فقد أخطر الطليان الحكومة البريطانية في فبراير ١٨٩٦م بأن هناك مظاهر تمرد بين القوات الوطنية في مستعمرة إرتريا، قضت الحكومة عليها، ولكن من المحتمل أن تتكرر، وعندئذٍ سوف تضطر الحكومة الإيطالية إلى إخلاء كسلا. ومن المعروف أن احتلال الطليان لكسلا عندما وافقت عليه إنجلترا في الظروف التي مرَّت

بنا، كان احتلالًا مؤقتًا. وعلى ذلك فقد سأل «سولسبري» كرومر في ٢٤ فبراير ١٨٩٦م إذا كان المسئولون العسكريون بريطانيين ومصريين قد فكروا في نوع العمل الذي يجب القيام به إذا اضطر الطليان في آخر الأمر إلى إخلاء كسلا، أو أنهم أُرغموا إرغامًا في الانسحاب منها. وفي ٢٩ فبراير ١٨٩٦م أوضح «سولسبري» رأي حكومته إلى كرومر في قوله: «ليست لنا مصلحة كبيرة في احتلال إيطاليا لكسلا؛ لقد ذهب الطليان إليها بدون استشارتنا بل وضد رغبتنا؛ وليس لنا نحن ما نجنيه في الوقت الحاضر من احتلالنا لها أنفسنا، فقوة الخليفة آخذة في النقص المطرد. ومن الجلي أن السياسة التي يجب اتباعها هي الانتظار؛ ففي أي وقت نصبح فيه أصحاب السيطرة في وادي النيل يمكن تناول مسألة كسلا بسهولة. وإلى أن يحدث هذا تبقى كسلا قليلة الأهمية.»

ذلك إذن كان موقف الحكومة البريطانية. حتى حدث في أول مارس ١٨٩٦م أن أوقع الأحباش بالطليان هزيمة ساحقة في عدوة. وقد وصلت في اليوم التالي الأخبار إلى القاهرة بأن المهديين صاروا أمام كسلا، وأنهم تبادلوا إطلاق النار مع الطليان الذين في قلعتها، وأن الخليفة عبد الله أمر بوقف التجارة بين بربر وسواكن، وبين بربر والحدود المصرية. وفي ١٠ مارس أبرق من روما السفير البريطاني بها السير كلير فورد (Clare Ford) إلى حكومته: أن المعتقد أن الدراويش يطوقون الآن كسلا تمامًا، وأن كل المواصلات مقطوعة مع أسمرا. وفي ١٢ مارس طلبت الحكومة الإيطالية من حكومة لندن أن يقوم الجيش المصري بعمليات ضد الدراويش الذين يحاصرون كسلا؛ لتخفيف الضغط على حامية كسلا. وفي نفس اليوم أبرقت الحكومة البريطانية إلى كرومر بقرارها أن يبدأ الزحف على دنقلة.

وجاء في برقية «سولسبري» إلى كرومر في ١٢ مارس أن الحكومة البريطانية بعد التشاور مع الثقات العسكريين ترى أن احتلال دنقلة أعظم مظاهرة بالغة الأثر لتخفيف الضغط وتحويل الدراويش عن كسلا، وأن من صالح مصر اتخاذ هذا الإجراء، ومن العدل حينئذٍ مطالبتها بتحمل نفقات هذه الأعمال العسكرية؛ وأن من شأن احتلال دنقلة كذلك أن يقضي على كل فكرة في مهاجمة مصر قد يشجع على وجودها لدى الدراويش انتصار الأحباش الأخير وهم أمة أفريقية، على الطليان وهم أمة أوروبية، وأنهى «سولسبري» برقيته هذه المتضمنة لتعليمات الحكومة البريطانية بقوله: ومن المؤكد أن في العزم الاحتفاظ بدنقلة، وليس هناك ما يدعو للسرية في هذه المسألة.

وقد وجد «سولسبري» من الضروري أن يبين الأسباب التي جعلت الحكومة تتخذ هذا القرار العاجل — وبالزحف على دنقلة بدلًا من الموافقة على اقتراح كرومر بخصوص

القيام بمظاهرة من جهة سواكن؛ لتخفيف الضغط عن الطليان، فكتب «سولسبري» إلى كرومر في ١٣ مارس ١٨٩٦م:

> إن القرار الذي وصلت إليه الوزارة أمس كان مبعثه خصوصًا الرغبة في مساعدة الطليان في كسلا، ومنع الدراويش من إحراز انتصار باهر قد تكون له آثار بعيدة المدى. وإلى جانب هذا أردنا أن نقتل عصفورين بحجر واحد، وأن نستخدم الجهد الحربي نفسه لتأسيس سلطان الحكومة المصرية مسافة أبعد على النيل. ولهذا السبب فنحن فضلنا هذا العمل على أي تحرك من سواكن أو في اتجاه كسلا؛ لأنه ما كان يمكن حينئذٍ جني فوائد أخرى من هذه التحركات.

أما قرار الزحف على دنقلة فقد قُوبل بعاصفة من الاحتجاج والاستنكار من فرنسا، ثم من الباب العالي، ومن مصر.

لقد توقع «سولسبري» أن تعارض فرنسا هذا القرار. ولذلك فقد حرص على أن يبلغه للحكومة الفرنسية — في اليوم نفسه (١٢ مارس) — بشكل يحاول فيه انتزاع معارضتها، أو على الأقل التخفيف من حدة معارضتها له. فقال في إخطاره الذي قام بتبليغه إلى الحكومة الفرنسية، السفير الإنجليزي في باريس اللورد دفرين: أن الحكومة المصرية هي التي طلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ القرار بقيام عمليات عسكرية في كسلا ضد الدراويش، وأن الحكومة البريطانية لذلك وافقت على زحف العسكر المصريين إلى دنقلة. فأخفى «سولسبري» حقيقة الواقع: وهو أن المقصود من العملية العسكرية أن يخف الضغط على الطليان المحاصرين في كسلا لمنع سقوط هذه في يد الدراويش. وكان «سولسبري» إلى جانب هذا لا يقول الحقيقة عندما ادعى أن الحكومة المصرية هي التي طلبت هذا الإجراء.

وظهرت معارضة فرنسا عندما بدأت الترتيبات المتعلقة بتمويل الحملة. وكان «سولسبري» قد أعد خطابًا دوريًّا في ١٥ مارس ١٨٩٦م أرسله إلى سُفراء فرنسا والنمسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا في لندن، يبلغهم الأسباب التي دعت لتقرير حملة دنقلة، وفيما لا يخرج عما ذكره في إخطاره للحكومة الفرنسية في ١٢ مارس، ويطلب من مندوبي الدول الستة في «صندوق الدين» — الذي أنشئ في ٢ مايو ١٨٧٦م وكان أعضاؤه أصلًا ثلاثة: واحد فرنسي وآخر نمسوي وثالث إيطالي، ثم أُضِيف إليهم عضو إنجليزي في

١٨٧٧م وعضوان ألماني وروسي في ١٨٨٥م — الإذن بإنفاق ٥٠٠٠٠٠ جنيه على هذه الحملة من الاحتياطي العام البالغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه، وهو المخصص لمواجهة مثل هذه الحملات الاستثنائية. فكان موقف فرنسا أن الاستئذان في إنفاق هذا المبلغ يجب أن يصحبه دعوة للدخول في مباحثات في المسألة المصرية ترضى بها فرنسا.

واستثارت فرنسا الباب العالي للمعارضة، على أساس أن الباب العالي لا يجب أن يسمح لمصر بالدخول في حرب دون موافقته المبدئية؛ وعلى كل حال فالواجب على السلطان أن يدرك أن هذه الحملة (أي حملة دنقلة) إنما هي برهان آخر على ضرورة أن يعمل للوصول إلى حل لمسألة مصر مع بريطانيا، وذلك بموافقة فرنسا وروسيا (٢٤ مارس ١٨٩٦م). واستجاب الباب العالي لهذه الإثارة، فطلب بيانًا من السفير الإنجليزي في الآستانة عن أغراض هذه الحملة، وأبرق إلى الخديوي في مصر (في ٢٥ مارس) يستفسر عن السبب في اتخاذ قرار بإرسال حملة إلى دنقلة من غير التشاور سلفًا مع السلطان.

وأما في مصر، فلم يكن أحد يعتقد، كما ذكر أحمد شفيق باشا في كتابه «مذكراتي في نصف قرن الجزء الثاني – القسم الأول ص٢٨١-٢٨٢»:

> أنه سيبت في أمر إرسال حملة للسودان، حتى يؤخذ رأي الجناب العالي الخديوي وحكومته في هذا الشأن.

ثم استطرد يقول: «غير أننا فوجئنا بالأمر يوم ١٣ مارس ١٨٩٦م، حينما حضر رئيس النظار — والمقصود هنا مصطفى باشا فهمي في وزارته الثالثة — وأخبر الخديوي بأن اللورد كرومر أفضى إليه بأن الحكومة الإنجليزية قررت إرسال حملة للسودان، وأنه لم يبقَ إلا إرسال الأوامر للمديريات والمراكز لجمع الجنود. وكان لذلك الخبر وقع سيئ لدى عباس، وكان مثار دهشة وإنكار من الجميع، حتى إن سموه رفض أن يصدر أمرًا عاليًا بإرسال الحملة؛ ولذا فقد حضر اللورد كرومر، واعتذر لسموه باسم اللورد سالسبوري عن الخطأ الذي وقع في الإجراءات الشكلية بعدم إخبار سموه رسميًّا بالأمر.»

ومع أن الخديوي قبِل بعد إلحاح من كرومر أن يودع أورطتين متهيئتين للسفر يوم ٨ مارس، وخطب في ضباطهما، فقد أبرق كرومر إلى سولسبري في ١٨ مارس «إن سياسة الزحف لا جدال في أن أحدًا لا يرضى عنها من بين ذلك القسم من الأهالي الذي يرتفع ضجيجه كثيرًا، والذي يعلن أن الذي أملى هذه السياسة لم يكن النظر في مصلحة مصر.» وفي اليوم التالي (١٩ مارس) قال كرومر: إن من المتوقع أن يخلق الخديوي

المتاعب؛ فهو قد رفض أن يخطب في الجنود قبل رحيلهم بما يفيد أنه (أي الخديوي) راضٍ عن غرض الحملة، وهو استرجاع جزء فقط من السودان وليس استرجاع السودان كله. وفي هذه البرقية يقول كرومر إن «كلام» الخديوي مع كل إنسان لا يدع مجالًا للشك في أنه شديد العداء للحملة. وتتلخص شكواه الرئيسية في أن الزحف حصل لخدمة المصالح الإيطالية، وفي أن أحدًا لم يستشره سلفًا وقبل تقرير إرسال الحملة. والحقيقة أن الرأي العام المصري كان متضررًا ضررًا بليغًا من السياسة التي سارت عليها بريطانيا في مسألة السودان عمومًا، عندما بدأت بأن ضغطت على مصر لتقرير إخلائه. ثم استمرت تعارض مصر في استرجاعه، ثم تقرر الآن من غير استشارة الحكومة المصرية ولخدمة إيطاليا إرسال الحملة لاسترجاع جزء منه.

ولكن هذه المعارضة من جانب الباب العالي ثم من جانب الخديوي لم تلبث أن اختفت، فقد أجابت الحكومة البريطانية على «استفسار» الباب العالي في ٢٥ مارس ١٨٩٦م: بأن الغرض من الحملة الدفاع الداخلي عن مصر، الذي من واجب الجيش المصري نفسه القيام به حسب أحكام الفرمانات العثمانية. ولما كانت بعض القبائل الثائرة قد أغارت على قسم من الأراضي التي عهد بها الباب العالي إلى الخديوية، فغرض الحملة الدفاع عن الأراضي الباقية في حوزة هذه الخديوية. وجاء في جواب الحكومة البريطانية: أنها ترجو أن ينجم عن الحملة كذلك عودة سلطة الخديوي على تلك الأراضي التي خرجت من طاعتها له وللباب العالي؛ وهذا إلى أن شيئًا ما لم يحدث، ولا يجري التفكير في فعله مما يتجاوز الصلاحية المخولة للخديوي، أو يتطلب الحصول على إذن خاص من السلطان، ولم يكن الطلب الذي قُدم لصندوق الدين إلا للاستئذان في استخدام المبالغ المخصصة للإنفاق في أغراض معينة أو لمواجهة المصاريف الاستثنائية. ولا تعني هذه الإجراءات عقد قروض جديدة، أو زيادة عدد الجيش المصري على الرقم المنصوص عليه في الفرمانات. ولذلك فليس هناك إطلاقًا ما يدعو لقلق السلطان وانزعاجه، أو من المحتمل أنه يغير شيئًا من وضع أو مركز مصر السياسي.

وأما الخديوي، فقد أذعن تحت ضغط «كرومر»، وأجاب في ٢٥ مارس على «استفسار» الباب العالي، بأن إرسال الحملة كان من تقرير الحكومتين المصرية والبريطانية معًا، وهما اللتان وجدتا الظرف مناسبًا لاسترجاع دنقلة تحت الإدارة المصرية. ولم يعتبر الخديوي أن هناك ما يدعوه بموجب الفرمانات إلى التشاور مع الباب العالي قبل تقرير إرسال الحملة. ولم يُرضِ هذا الجواب الباب العالي الذي اعتبر إرسال جنود مصريين وخصوصًا للعمل ضد أمة إسلامية أمرًا يرتهن قطعًا بمشيئة

السلطان الذي له وحده أن يأذن به. ومن المستحيل لو أن الباب العالي استشير في إرسال الحملة أن يوافق عليها. وقد جاء هذا «الإنذار» في ٢٨ مارس، وخشي الخديوي مغبَّة الاصطدام مع الباب العالي، وأراد أن يجيب على هذا الإنذار بالتنصل من مسئولية إرسال الحملة باعتبار أنه لم يكن موافقًا عليها، ولكن لم يكن في وسعه المعارضة تحت الضغط الإنجليزي. ولكن أمام اعتراض مصطفى باشا فهمي رئيس مجلس النظار من جهة، وضمان اللورد كرومر بمؤازرة الحكومة البريطانية له ضد أي عمل من جانب السلطان من جهة أخرى؛ أجاب الخديوي على «إنذار» الباب العالي الجواب الذي وافقت عليه الحكومة البريطانية في ٣٠ مارس؛ وهو «أن دنقلة هي التي يُراد استرجاعها الآن، وهي جزء من السودان التابع لمصر بمقتضى الفرمانات الشاهانية، وأن الحكومة الخديوية لم تتخلَّ عن السودان إلا حين دعت الظروف لذلك، ولكن على نية أنه متى سنحت لها الفرصة وخلت طريق دنقلة من الدراويش لانشغال هؤلاء بأمر كسلا عادت لاسترجاعه، وأن الحكومة الإنجليزية مع ذلك كله هي التي أشارت بإيفاد هذه الحملة، وتقرر سيرها بناء على ذلك.» وهكذا نفى الخديوي أن في محاولة استرجاع دنقلة افتئاتًا على أحكام الفرمانات، كما نفى تحمل أية مسئولية في تقرير إرسال الحملة، وهو القرار الذي يتحمل مسئوليته الإنجليز وحدهم الذين يحتلون البلاد «مصر» الآن احتلالًا عسكريًّا.

ولما لم يكن الباب العالي يريد أن يمضي في طريق المعارضة في هذه المسألة بالشوط الذي يفقده صداقة إنجلترا، وبتحريض من فرنسا وروسيا كما كان واضحًا، فقد انتهى الأمر بأن أبرق السلطان في أول أبريل يشكر الخديوي على رسالته، وجاء في رسالة الباب العالي: أن السلطان راضٍ تمام الرضى عن احتياط سموه، وأنه لم يخالجه أي شك في إخلاصه لذاته الشاهانية وحسن ولائه لمتبوعيته.

وانصرف الاهتمام الآن إلى مسألة تمويل الحملة، حيث كنا ذكرنا أن «سولسبري» منذ ١٥ مارس ١٨٩٦م كان قد طلب من «صندوق الدين» مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه للإنفاق منها على الحملة؛ وعارض في ذلك مندوبا فرنسا وروسيا، فقد وافق صندوق الدين بأكثرية أربعة ضد صوتين «هما صوتا فرنسا وروسيا» على إعطاء هذا المبلغ إلى الخزينة المصرية. وعندئذٍ أقام المندوبان الفرنسي والروسي دعوى على الحكومة المصرية في المحكمة المختلطة، التي أصدرت حكمها ضد الحكومة المصرية في ٢ ديسمبر ١٨٩٦م، فلم تمضِ أربعة أيام حتى دفعت الحكومة المبلغ (٥١٥٠٠٠) إلى صندوق الدين. ذلك أن كرومر الذي توقع أن يأتي الحكم في غير صالح الحكومة كان متهيئًا لأن يبلغ الحكومة المصرية

فور صدوره بأن الحكومة البريطانية تعد بمساعدتها ماليًّا، ولأن الخزينة المصرية — كما قال كرومر — كانت وقتئذٍ مفعمة بالمال. وأما تمويل بقية أعمال الحملة، فقد اقترضت الحكومة في ١٨٩٧م من الحكومة البريطانية التي نالت موافقة البرلمان الإنجليزي على هذا القرض، مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة ٢¾٪. وبلغ ما أقرضته الحكومة البريطانية فعلًا ٧٩٨٨٠٢ جنيهًا. قال «أوكلاند كولفن»: إن الحكومة البريطانية لم تلبث أن نزلت في يونيو ١٨٩٨م عن حقها تمامًا في هذا المبلغ للحكومة المصرية «لتقيم الدليل على نيتها في المساهمة مع حكومة الخديوي في النفقات. ومن المحتمل في الأرباح المنتظرة من المقامرة التي أقدما عليها سويًّا.»

ولقد كانت الدلائل كلها منبئة وقتئذٍ بأن في هذه المقامرة ربحًا محققًا، فقد بدأت أعمال الحملة التي تولى قيادتها العامة سردار الجيش المصري السير هربرت كتشنر، واستأثر بالإشراف الكامل عليها اللورد كرومر الذي كان تحت إمرته من أول الحملة إلى آخرها السردار كتشنر؛ بدأت أعمالها بتحرك جيش الحدود إلى عكاشة (أول مايو ١٨٩٦م)، فوقع أول اشتباك كبير مع الدراويش في «فركة» (Firket) في ٧ يونيو، وانهزم هؤلاء هزيمة كبيرة، ثم انتقل الجيش إلى «كوشة». وفي ١٩ سبتمبر انهزم الدراويش، وكان أميرهم «ود بشارة» في واقعة الحفير، وجرح في هذه الواقعة «ود بشارة» الذي استمر في تقهقره طيلة اليوم التالي حتى بلغ دنقلة في المساء، وأخذ يحصن المدينة تحت وابل من قنابل «وابورات» الحملة، وأخلى الدراويش دنقلة من غير قتال يُذكر، واحتلها الجيش الزاحف في ٢٣ سبتمبر ١٨٩٦م. وفي ٢٦ سبتمبر احتلت الحملة «مروى». وبمجرد أن انتهى القتال أقيمت الحاميات في دنقلة، الخندق، دبة، كورتي، مروى. ثم نُظمت الإدارة في مديرية دنقلة بتقسيمها إلى إحدى عشرة ناحية، ثم عاد كتشنر إلى القاهرة، فوصلها في ١٣ أكتوبر ١٨٩٦م، وفي ١٥ أكتوبر انحلت «تجريدة دنقلة».

وهكذا تكون الحملة قد حققت الغرض الذي خرجت من أجله؛ أي الاستيلاء على دنقلة، وباسترجاع دنقلة يكون كتشنر كذلك قد انتهى من تنفيذ التعليمات التي لديه، ولا يمكنه الزحف إلى أبعد من هذا المكان إلا إذا صدرت إليه تعليمات جديدة بذلك، ولكن كتشنر كان يدرك أن من المتعذر من الناحية الاستراتيجية استبقاء الجيش المصري عند طرف خط السكة الحديد الصغيرة، التي أُنشئت أثناء الحملة في منطقة معادية، ولا يربط هذا الجيش بقاعدته الرئيسية في مصر إلا خط طويل من المواصلات البسيطة والتي لا يمكن الاعتماد عليها. ولقد كان من الواضح كذلك ألَّا مفر من استئناف العمليات

العسكرية واستمرار الزحف للوصول إلى الخرطوم لعدة أسباب: منها أن حملة دنقلة هذه قد أقامت الدليل بسبب النفقات القليلة التي تكلفتها، والانتصارات الباهرة التي أحرزتها بسهولة وفي زمن قصير، على أن من الممكن تحطيم قوة الدراويش نهائيًّا؛ وساد الاعتقاد بأن الجيش الزاحف لن يلقى مقاومة جدية من هؤلاء بالرغم من أن جزءًا بسيطًا من قواتهم هو الذي اشتبك مع الجيش الزاحف في المعارك التي انتهت بإخضاع دنقلة؛ ولأن الخوف من أن يصل الفرنسيون إلى بحر الغزال وأقاليم النيل العليا كان لا يزال شديدًا، بل وأخذ يتزايد منذ أن صار يُخشى من وصول الفرنسيين وبعثتهم برئاسة الكابتن «مارشان» إلى النيل الأعلى ورفع العلم الفرنسي على فاشودة.

وعلى ذلك فقد كان من المنتظر، وبالرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تبغي فسحة من الوقت قليلة، أن تقرر هذه الحكومة استئناف العمليات العسكرية لاسترجاع السودان.

وكان في هذه الظروف إذن، وعندما صار واضحًا ألَّا بد من استمرار الزحف إلى ما وراء دنقلة أن قررت الحكومة البريطانية الاحتياط من ناحية الحبشة، بإنشاء الصلات الطيبة معها؛ لضمان وقوفها على الحياد، على الأقل، عند استئناف الحرب الفاصلة للقضاء على حكومة الخليفة عبد الله في السودان، فأوفدت لهذه الغاية بعثة إلى الحبشة برئاسة «جيمس رينل رود» (James Rennell Rodd) من رجال الوكالة البريطانية في القاهرة، وأحد مساعدي اللورد كرومر القديرين «الأكفاء» في مصر.

(٣) بعثة «رينل رود» إلى الحبشة

تكلم «رينل رود» عن الغرض من إرسال بعثته إلى الحبشة فقال:

> إنه لما كان الآن واضحًا أن العمليات في السودان سوف يترتب عليها تولي الحكم والإدارة في حوض النيل الأعلى، فقد صار من المرغوب فيه الاستفادة في الفترة من الزمن التي يجب أن تمضي قبل إمكان استئناف الزحف، والحصول إذا أمكن على حياد الأحباش المشبع بالود والعطف، وهم الذين بعد نجاحهم الأخير ضد الطليان قد أصبحوا قوة ذات شأن في مساحة شاسعة من الأراضي المتاخمة للسودان.

وتعددت الأسباب التي جعلت إرسال مثل هذه البعثة ضروريًّا؛ وأول هذه الأسباب ما كان يروج من إشاعات بأن الأحباش على وشك الاتفاق، أو أنهم قد اتفقوا فعلًا مع

«المهدية» على استئناف العلاقات بالرغم من هزيمة القلابات التي مات فيها الملك يوحنا (١٨٨٩م)، خصوصًا وأن الأحباش يشكون في أن الإنجليز قد أمدوا الطليان بالأسلحة لغزو بلادهم. أضف إلى هذا أن الرسالات التبشيرية الفرنسية في الحبشة كانت عظيمة النشاط منذ أن استولى الفرنسيون على «أوبوك» (Obok) وجيبوتي، وتأسست مستعمرة الصومال الفرنسي. وكانت الحكومة الفرنسية قررت في ديسمبر ١٨٩٦م إرسال حاكم هذه المستعمرة «لجارد» (Lagarde) إلى أديس أبابا ليبذل كل ما وسعه من جهد مع منليك ليوافق على تسهيل مرور حملتين فرنسيتين في بلاده إحداهما برئاسة «كلوشيت» (Clochette) الذي كان وقتئذٍ في الحبشة، والأخرى برئاسة «بونفالو» (Bonvalot) الذي كان منتظرًا وصوله في أي وقت، ومهمتهما الوصول إلى النيل. وقد تطايرت الشائعات بأن «لجارد» مكلف بالمفاوضة مع منليك للوصول إلى اتفاق سياسي معه، وبأن «بونفالو» مكلف بدراسة مشكلة فتح الحبشة للنشاط التجاري. وقد أخذ «بونشامب» (Bonchamps) بعد قليل مكان «بونفالو» في قيادة هذه البعثة. ومن المعروف أن «لجارد» فيما بعد وصل إلى أديس أبابا في مارس ١٨٩٧م وغادرها قبل أن يبلغها «رينل رود» نفسه بأسابيع قليلة.

وثمة سبب آخر؛ هو أنه كان معروفًا أن حملة أخرى فرنسية على وشك الزحف في منطقة الأوبانجي العليا على النيل، منذ أن صدرت تعليمات الحكومة الفرنسية في فبراير ١٨٩٦م إلى كل من «ليوتار» و«مارشان» ليقود هذا الأخير حملة غرضها الوصول إلى النيل ورفع العلم الفرنسي على فاشودة. وكانت هذه التعليمات سرية، ولم يعرف البريطانيون شيئًا على وجه الدقة عن نشاط الفرنسيين في هذه الجهات، ولكنهم اعتقدوا أن الفرنسيين على كل حال «لا يقصدون خيرًا». وعندما قصدت جماعة فرنسية ثالثة برئاسة البرنس هنري دورليان إلى الحبشة، وذهب البرنس إلى أديس أبابا لمقابلة منليك، ساد الاعتقاد بأن الغرض من حملته هو الزحف صوب النيل من الشرق لمقابلة الحملة الزاحفة عليه من الغرب.

وإلى جانب هذا كله كان الروس يعملون للتوغل في الحبشة، فاستطاع أخيرًا أحد رجالهم «ليونتيف» (Léontieff) وهو صحفي أن يأخذ إلى روسيا جماعة من الأحباش، من أجل التقريب بين الأمتين، حيث يساعد على ذلك ما هنالك من تقارب أو صلات بين الكنيستين الروسية والحبشية. وخشي الإنجليز أن يسعى هؤلاء الوكلاء الروس مع زملائهم الفرنسيين في تشويه أغراض الإنجليز في حوض النيل بصورة تستفز منليك ضد

المطامع البريطانية. وكان الخطر الذي يعمل الإنجليز لوقفه هو مرور السلاح والذخيرة من أرض الحبشة إلى الدراويش في السودان.

وعلاوة على ذلك، فقد كان واجب البعثة البريطانية «بعثة رينل رود» أن تبذل قصارى جهدها لتحول دون أي تعاون من جانب منليك مع الخليفة عبد الله، وأن تجمع كل ما يتسنَّى لها أن تجمعه من معلومات عن الحالة في داخل الحبشة ذاتها، على أن تنظر البعثة بعد نجاح مهمتها مسألة تخطيط الحدود بين الصومال البريطاني والحبشة، ناحية هرر.

صدرت تعليمات الحكومة البريطانية إلى «رينل رود» في بداية فبراير ١٨٩٧م بالذهاب إلى أديس أبابا؛ ليوضح للنجاشي منليك أن العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة المصرية في السودان، إنما الغرض منها هو استرجاع المديريات التي كانت سابقًا تحت حكم مصر، وليس مبعث هذه العمليات العسكرية أية نوايا عدائية نحو الحبشة. وبمقتضى التعليمات الصادرة إليه لا تعارض الحكومة البريطانية في الاعتراف بتخطيط الحدود الحبشية بين خطَّي عرض عشرة وخمس عشرة درجة شمالًا مما لا يتجاوز منطقة النفوذ التي أُعطيت لإيطاليا في بروتوكول ١٥ أبريل ١٨٩١م. بل إن الحكومة البريطانية — كما استمرت التعليمات تقول — مستعدة تمامًا للموافقة على امتداد آخر للحدود «الحبشية»، حتى تصل إلى ذلك الجزء من النيل الأزرق الذي يقع بين كركوج وفامكة، إذا اتضح أن هذا الامتداد ضروري في نظير الحصول على محالفة منليك وتعاونه ضد الدراويش مع الحكومة البريطانية. ولكن هذه المسألة بالذات — امتداد الحدود — إنما تتعلق بدرجة كبيرة بالمصالح المصرية. وفي الختام طلبت التعليمات من «رينل رود» أن يتبع في هذه المفاوضة، الإرشادات والنصائح والمعلومات التي يزوده بها اللورد كرومر في القاهرة قبل قيام البعثة.

وتألفت البعثة من جملة أعضاء، يهمنا أن نذكر منهم الكابتن الكونت جليخن (Gleichen) الذي نشر كتابًا عن هذه البعثة في سنة ١٧٨٩م، وكان من قسم المخابرات بوزارة الحرب البريطانية والكولونيل «ونجت»، رئيس المخابرات العسكرية في الجيش المصري، وأما ترجمان البعثة، فكان «والدو هيمانوت» (Waldo Heimanaut) أحد الأحباش من شوي المقيمين بالقاهرة.

غادرت البعثة الإسماعيلية إلى عدن بطريق البحر في فبراير ١٨٩٧م، ومن عدن وصلوا بحرًا إلى زيلع في ٢٠ مارس ١٨٩٧م، وبعد عشرة أيام كانوا قد بلغوا «جلديسا»

(Gyildeissa)، وهي محطة جمركية بينها وبين هرر أربعون ميلًا. وهرر هذه كانت مقر الرأس ماكونن وقاعدة مقاطعة هرر التي تخضع له. وكان الرأس ماكونن يحكم هرر منذ أن انتهى حكم أميرها المستقل الأمير عبد الله ابن الأمير محمد عبد الشكور، والذي تسلَّم الحكم فيها بعد جلاء المصريين منها في ١٨٨٥م. وقد ذكرنا أن منليك الثاني ملك شوي ضمها إلى الحبشة بعد ذلك بعامين (١٨٨٧م). وغادرت البعثة هرر في ٨ أبريل ١٨٩٧م فوصلت أخيرًا إلى أديس أبابا في ٢٨ أبريل ١٨٩٧م.

وفي أول مقابلة للبعثة مع الإمبراطور (أو نجاشي النجاشية) منليك الثاني يوم ٢٨ أبريل نفسه؛ أبلغه «رينل رود» أن ملكة بريطانيا انتهزت فرصة مرور ستين سنة على اعتلائها العرش البريطاني، فأوفدته (أي رينل رود) في بعثة خاصة إلى الإمبراطور يحمل إلى جلالته رسالة ود وصداقة وتأكيد لنوايا بلاده السلمية، ولرغبة صادقة في أن تسود العلاقات الطيبة بين بلدي جلالتها والإمبراطور. ثم سلم منليك رسالة من الملكة فكتوريا، وأخرى من الخديوي عباس، وثالثة من بِطريق الأقباط في مصر.

وحضر المقابلة إلى جانب رجال الإمبراطور ومستشاره الخاص، وكان سويسريًّا يُدعى «إلج» (Ilg)، أعضاء البعوث الأجنبية، ومنهم بعض من ذكرت الشائعات أسماءهم قُبيل قيام البعثة إلى الحبشة؛ مثل «بونفالو» والبرنس هنري دورليان، الفرنسيين، وليونتيف الروسي.

وعَرف «رينل رود» أن البعثة الفرنسية برئاسة «كلوشيت» قد وصلت إلى أديس أبابا قبل وصوله هو بأسابيع قليلة، وأن كلوشيت لا يزال يعيد تنظيم حملته في مكان بعيد بمسافة ساعتين أو ثلاث ساعات فقط من أديس أبابا استعدادًا لاستئناف الزحف صوب النيل، حتى يقابل الحملة التي يقودها «مارشان» وتزحف من الغرب.

وعَرف «رينل رود» كذلك أن الخليفة عبد الله أوفد بعثتين إلى أديس أبابا. ومع أن «رينل رود» لم يستطع معرفة الغرض من هذه البعوث على وجه التحقيق، فقد كان المفهوم أن الغرض منها هو إنشاء الصلات الودية مع منليك، في الوقت الذي كان متوقعًا فيه أن يستأنف المصريون والإنجليز زحفهم جنوب دنقلة. وعرف رينل رود أن منليك اتخذ موقف الحياد، فأجاب بأنه لا يرغب في تجديد الحرب والعداء ضد المهدية، ولكنه لا يريد في الوقت نفسه أن يعد بمساعدة الخليفة. وقد تحددت إقامة البعثة السودانية أثناء وجودها في أديس أبابا، فنزلت في منزل أبونا متاؤس القبطي، ومنعت من الاتصال بأحد، وكان رئيس البعثة الثانية محمد عثمان ودحاج خالد العمراني.

وتعددت المقابلات بين منليك ورينل رود، وأوضح «رينل رود» أن حكومته تريد «تنظيم» الحدود الشرقية وحماية مصالح بريطانيا التجارية. وفيما يتعلق بالمصالح المصرية الوصول إلى تفاهم مع منليك بشأن بعض الأراضي، وأن الحبشة عليها بموجب المعاهدة المبرمة في ٣ يونيو ١٨٨٤م مع الأميرال هويت (Hewett) أن تحيل على الحكومة البريطانية، وليس على أحد سواها كل النزاعات التي تنشأ بينها وبين مصر. وعندما اعترض منليك بأن بريطانيا أحضرت الطليان إلى مصوع؛ أي إنها المسئولة عن احتلالهم مصوع في فبراير ١٨٨٥م، فوضعت بذلك — كما قال منليك — الطليان بين الأحباش والبريطانيين أنفسهم، نفي «رينل رود» أن بريطانيا مسئولة عن ذلك؛ لأن احتلال مصوع إجراء قامت به دولة أوروبية مستقلة ليس لأحد سلطان عليها، هذا من جهة؛ ولأن مصر لم يكن في وسعها وقف هذا الاحتلال وقتئذٍ، من جهة أخرى، وليس للحكومة البريطانية أي حق في معارضته. وإلى جانب هذا فإن احتلال الطليان لمصوع ليس من شأنه أن يلغي أو أن يضعف المعاهدة القائمة بين إنجلترا والحبشة، بدليل أن الحبشة لا تزال تحتل إقليم بوغوص الذي احتلته بناء على هذه المعاهدة. ولذلك فإن الحكومة البريطانية متمسكة كذلك بحقها في تسوية أي نزاع يقوم بين الحبشة ومصر. وإذا كان هناك اعتراض آخر بأن إنجلترا قبلت تفسير إيطاليا لمعاهدة «أتشيالي» المبرمة بين الطليان ومنليك في ٢ مايو ١٨٨٩م، فالذي حدث هو أن الحكومة البريطانية قبلت نص المعاهدة بالصورة التي أبلغها لها الطليان، ولم تعلم إلا مؤخرًا أن حكومة الحبشة ترفض الاعتراف بأي تفسر لا يستند على النصوص الأمهرية للمعاهدة؛ وذلك كان السبب في أن الحكومة البريطانية عندما أرادت النظر في رسم الحدود بين الحبشة والصومال البريطاني أبلغت رغبتها هذه إلى منليك عن طريق الحكومة الإيطالية التي فهمت — وعلى خلاف ما اتضح أخيرًا — أنها السبيل الصحيح والوسيط بين الحبشة والحكومات الأجنبية بمقتضى معاهدة «أتشيالي». ومع ذلك فقد اعتبرت الحكومة الإنجليزية بعد أن اتخذت هذه الخطوة أن مسألة الحدود قد سُويت، ونفى منليك أن أحدًا أبلغه رغبة الحكومة البريطانية هذه.

وتحدث «رينل رود» مع منليك في مسائل التجارة، ومعاملة الإنجليز معاملة الدولة الأكثر رعاية، ثم في مكافحة وإلغاء تجارة الرقيق، ومنع مرور الأسلحة والذخائر من أراضيه إلى الأماكن التي تنشط فيها تجارة الرقيق، مثل السودان. وقد وعد منليك برعاية مصالح الإنجليز التجارية ومكافحة تجارة الرقيق في بلاده، ومنع مرور الأسلحة إلى السودان، حيث قال إن الدراويش هم أعداؤه كما أنهم أعداء الإنجليز. وتحدث

«رينل رود» معه عن بعثة «كلوشيت»، وعندئذٍ نفى منليك أنها تحمل سلاحًا وذخيرة لأغراض غير الصيد والقنص. ثم طلب منليك من ناحيته — وكما فعل ذلك أيضًا الرأس ماكونن — أن يسمح الإنجليز بمرور الأسلحة من زيلع إلى الحبشة، فوعد «رينل رود» أن تجيز حكومته ذلك إذا وافق الفرنسيون على أنمعاهدتهم مع الإنجليز في ٢ / ٩ فبراير ١٨٨٨م بشأن تحديد مناطق النفوذ على خليج تاجورة وعلى ساحل الصومال تجيز ذلك. وأشار «رينل رود» إلى أن الإنجليز في الوقت نفسه يؤدون خدمة جليلة لمنليك بإغلاق زيلع في وجه القبائل المعادية له والتي كانت في حرب معه، فلم تحصل على أية إمدادات من زيلع.

وأما فيما يتعلق برسم الحدود الحبشية عمومًا، ومطالب الإنجليز بشأن حدود الصومال البريطاني الملاصق للصومال الفرنسي من جهة، والحدود بين مصر «والسودان» والحبشة، فإن «رينل رود» لم يلبث أن اكتشف أن منليك أصدر منشورًا إلى كل الدول — قال «رينل رود»: إنه لم يره إطلاقًا — يدعي فيه حقوقًا واسعة تشمل امتلاك نصف مساحة الصومال البريطاني، وكل الأراضي الممتدة غربًا إلى النيل، بشكل يعيد تأسيس مملكة إثيوبيا القديمة، ووجد «رينل رود» أن الأراضي التي توافق حكومته على إعطائها لمنليك في السودان وصوب النيل الأزرق — وذلك في نظير عقد محالفة صريحة معه — تقل كثيرًا عن «التوسع» الذي يريده منليك في هذه الجهات أو في الصومال. وعلى ذلك فقد رأى «رينل رود» من الحكمة تأجيل كل المسائل المتعلقة برسم الحدود في هذا الجانب الغربي إلى ما بعد استرجاع الخرطوم، وتأسيس السيطرة المصرية في حوض النيل. وفي ١٤ مايو ١٨٩٧م، وهو يوم توقيع المعاهدة في أديس أبابا، كتب «رينل رود» إلى «سولسبري»: «إنه إذا حصل أن تقرر إعادة الاستيلاء على أم درمان، وقام أسطول قوي من البواخر بأعمال الرقابة في امتداد النيل الطويل الذي يجري بدون عقبات من الخرطوم إلى فاشودة، فسوف يكون لدينا تلك القوة الأدبية التي تسندنا عند بيان مطالبنا ومطالب مصر في عبارات واضحة صريحة؛ الأمر الذي تفتقده الآن تمامًا.»

وفي ١٤ مايو ١٨٩٧م أمكن إذن توقيع معاهدة أديس أبابا. وفي اليوم التالي (١٥ مايو) غادرت البعثة أديس أبابا، فوصلت هرر في ٣١ مايو، حيث بقيت بها بضعة أيام؛ لإنهاء بعض المسائل المعلقة بالمفاوضة والاتفاق مع الرأس ماكونن، ثم غادرت البعثة هرر في ٤ يونيو ١٨٩٧م، فوصلت إلى زيلع في ١٤ يونيو، فأبحرت منها إلى عدن ثم إلى السويس، وبور سعيد، وواصل «رينل رود» السفر إلى لندن.

وتتألَّف معاهدة أديس أبابا من ست مواد؛ تنص المادة الأولى على أن يكون لدى كل من الطرفين المتعاقدين مطلق الحرية في المجيء إلى أراضي الطرف الآخر والذهاب منها والتجارة فيها، ولكن يمتنع على أية عصابات مسلحة عبور الحدود من الجانبين إلا بتصريح سابق من السلطات المختصة. وفي المادة الثانية أُرجئ تخطيط الحدود بين مستعمرة الصومال البريطاني والحبشة إلى اتفاق ينتهي إليه «رينل رود» مع الرأس ماكونن، بتبادل المذكرات التي تلحق بالمعاهدة وتكون جزءًا منها. وفي المادة الثالثة يبقى طريق القوافل بين زيلع وهرر والمارُّ بجلديسة مفتوحًا على امتداده لتجارة البلدين. وفي المادة الرابعة يعامل نجاشي الحبشة رعايا بريطانيا ومستعمراتها فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب المحلية معاملة رعايا الدول الأخرى في كل المزايا التي ينالها هؤلاء. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تمر كل السلع والمواد المخصصة للحبشة من ميناء زيلع من غير أن تدفع عليها أية ضريبة بمجرد أن يقدم النجاشي طلبًا بذلك. وفي المادة الخامسة، تجيز الحكومة البريطانية مرور الأسلحة والذخائر المخصصة لإمبراطور الحبشة في أراضيها على أن يخضع ذلك للشروط المنصوص عليها في القرار العام الذي اتخذه مؤتمر بروكسل في ٢ مايو ١٨٩٠م. وفي المادة السادسة يتعهد منليك قبل جلالة ملكة بريطانيا بأن يمنع بكل ما يملك من قوة مرور الأسلحة والذخائر من أرضه، وكل أملاكه إلى المهديين الذين يعلن أنهم أعداء إمبراطوريته.

وفي هرر أمكن توقيع اتفاق مع الرأس ماكونن في ٤ يونيو ١٨٩٧م أُلحق بالمعاهدة، وذلك بشأن تعيين الحدود بين الصومال البريطاني والحبشة، في صورة خطابين متبادلَين من «رينل رود» والرأس ماكونن.

وهكذا تكون بعثة «رينل رود» نجحت في تحقيق ما كان مرجوًّا منها، فاستطاعت أن تزيل كل سوء تفاهم بين بريطانيا ومنليك بسبب موقف الأولى من معاهدة «أتشيالي» ومؤازرتها للطليان في مشروعاتهم التوسعية في إرتريا. وتعهد منليك بعدم مساعدة المهديين، وأعلن أنهم أعداؤه؛ كما سُويت حدود الصومال البريطاني، وأمكن اتخاذ الأهبة لتسوية المشاكل الحدودية المنتظر أن تنشأ بين السودان والحبشة عند تقرير استئناف الزحف إلى الجنوب — بعد دنقلة — لاسترجاع السودان.

ومع ذلك فإن البعثة لم تكن موفقة في مسعاها لوقف نشاط البعثات الفرنسية أو وقف زحفها غربًا. ذلك أن الفرنسيين استطاعوا أن يصلوا بحملتهم بقيادة «بونشامب». وكان «كلوشيت» قد تُوفي أثناء ذلك — إلى ملتقى السوباط بالأجوبا (Ajuba) في أواخر

ديسمبر ١٨٩٧م على مسافة مائة ميل فقط تقريبًا من فاشودة، ولكن لم يكن لدى الحملة الوسائل التي تستطيع بها عبور الأنهر، وكان الجوع يفتك بها، فاضطرت إلى النكوص على أعقابها، ولكن لم تلبث أن تجددت المحاولة، فاستطاع الفرنسيون أن يصلوا بقيادة الضابط «فافر» (Faivre) الذي خلف «بوشامب» ومعهم قسم من جيش منليك نفسه بقيادة الدجاج تساما (Dedjaz Tessama) الوصول إلى النيل يوم ٢٢ يونيو ١٨٩٨م؛ أي قبل وصول «مارشان» إلى فاشودة بثلاثة أسابيع فقط، وكان مع الحملة أحد الروس في أديس أبابا «ويدعى أرتامانوف Artamanoff» وحملة «تساما» هذه جزء من المحاولات الواسعة التي أراد بها منليك توسيع حدوده نحو حوض النيل وتثبيتها.

وعلاوة على ذلك، فإنه قبل وصول بعثة «رينل رود» إلى أديس أبابا بأيام قليلة كان «لجارد» (Lagarde) باسم الجمهورية الفرنسية قد أبرم اتفاقًا مع منليك في أديس أبابا في ٢٢ مارس ١٨٩٧م بشأن تخطيط الحدود بين الصومال الفرنسي والحبشة، ومنع أية دولة أجنبية من التداخل في منطقة النفوذ الفرنسي، والتسليم بحق الحبشة في الحصول على الملح من بحيرة «أسال» (Assal).

وكان هذا النشاط الفرنسي بالزحف على حوض النيل الأعلى من ناحية الحبشة «بعثات كلوشيت، بونشامب، فافر» من جهة، وبالزحف عليه كذلك من ناحية الكونغو الفرنسية والأوبانجي العليا من الغرب «بعثة مارشان، وليوتار» من جهة أخرى السبب الرئيسي في تقرير الحكومة البريطانية استئناف الزحف من دنقلة، وسبق الفرنسيين في الوصول إلى فاشودة، واسترجاع كل أقاليم السودان المصري.

(٤) حملة النيل: أم درمان

عقب انتهاء تجريدة دنقلة، ذهب كتشنر إلى إنجلترا في مايو ١٨٩٧م؛ لينال موافقة حكومته على استئناف عملية الزحف جنوب دنقلة. وكان كل ما يبغيه أن تأذن له حكومته بالزحف فورًا حتى يصل إلى فاشودة قبل وصول «مارشان» إليها؛ لأنه كان يخشى إذا سبقه «مارشان» في توطيد أقدامه في فاشودة أن يتعذر إخراجه من حوض النيل الأعلى من غير قيام حرب بين إنجلترا وفرنسا، ونال كتشنر موافقة اللورد «سولسبري»، ورجع إلى القاهرة. وكان عليه أن يختار لاستئناف العمليات العسكرية إما أن يزحف على الطريق الذي اتبعه «طابور الصحراء» المشهور في سنة ١٨٨٤م من كورتي إلى المتمة؛ أو على الطريق من سواكن إلى بربر، أو أن يعبر صحراء النوبة من كورسكو أو وادي حلفا

إلى أبي حمد. واستقر رأي كتشنر على مد السكة الحديد عبر الصحراء من وادي حلفا إلى أبي حمد، حيث إنه اختار هذا الطريق لزحفه المنتظر. وكان كتشنر قد أبقى معظم الجيش في دنقلة، ومنذ يناير ١٨٩٧م، كان قد بدأ يستخدمه في بناء السكة الحديد.

وغادر كتشنر القاهرة في ٨ يوليو ١٨٩٧م لتولي قيادة العمليات، فبلغ مروى التي اتخذ منها مركزًا له، ثم غادرها في ٢٩ يوليو قاصدًا إلى تخوم أبي حمد لطرد الدراويش منها، وكانوا بقيادة «محمد الزين». وفي ٧ أغسطس وقعت معركة أبي حمد التي انهزم فيها الدراويش وأُسر قائدهم، وأخلى الدراويش بربر متقهقرين إلى شندي، فاحتل الجيش الزاحف بربر في ٦ سبتمبر، وفي ٣١ أكتوبر ١٨٩٧م وصل خط السكة الحديد إلى أبي حمد، وخرج الدراويش في جيش كبير (حوالي العشرين ألفًا) لمنازلة جيش السردار عند العطبرة. وكان السردار كتشنر قد أخذ شندي في ٢٦ مارس ١٨٩٨م، فتلاقى الجيشان في واقعة العطبرة في ٨ أبريل، وانهزم الدراويش، وأبلى الجيش المصري وجنوده وضباطه من المصريين والسودانيين وقوات الإنجليز التي معهم؛ بلاء حسنًا، وقُتل من الدراويش حوالي الثلاثة آلاف، وبلغ عدد الأسرى حوالي الألفين، «وقد كان هذا الظفر أحسن تمهيد لفتح السودان.»

وعاد السردار إلى بربر، فبلغها في ١٤ أبريل ١٧٩٨م — وكان أثناء انتظار ارتفاع مياه النيل لاستئناف الزحف أن وصلت الأخبار التي تروجها الشائعات بأن النجاشي منليك الثاني متصل اتصالًا وديًّا بالخليفة عبد الله — ومما تجب ملاحظته أن هذه الشائعات كانت بعد معاهدة أديس أبابا المعروفة بحوالي السنة، وأن قوات حبشية تتقدم صوب الرصيرص على النيل الأزرق، وأنها وصلت إلى «بني شنغول»؛ وأن بعض الرسل جاءوا من الحبشة إلى أم درمان، ومعهم راية فرنسية؛ ليحملها جيش الخليفة في المعركة. والأهم من هذا كله أن «مارشان» قد دخل إقليم بحر الغزال، وأنه مستمر في زحفه صوب فاشودة.

وقرر كتشنر التقدم دون إمهال بمجرد أن تتم استعداداته. وفي ٢٤ أغسطس ١٨٩٨م بدأ الزحف، وكان معروفًا أن الخليفة يحشد كل قواته — حوالي ٥٠٠٠٠ — عند أم درمان. ولم يلقَ الجيش الزاحف مقاومة عند شلال السبلوقة، حيث كان في استطاعة الدراويش لو أرادوا الالتحام مع الجيش المصري الإنجليزي في معركة، قد تسبب لهذا الجيش الزاحف خسائر غير طفيفة وتعوق تقدمه. ولكن الدراويش آثروا

إخلاء الشلال وانتظار العدو في سهول «كرري» لاعتقادهم أن النصر مكتوب لهم في هذا المكان. فاجتاز الجيش الزاحف مضيق السبلوقة، وتجاوز جبل كرري، دون أن يتصدى أحد لمقاومته. وكان الخليفة قد خرج بجيشه في ٣١ أغسطس من أم درمان إلى ساحة العرض (أو العرضة) الواقعة إلى الغرب، فغادر هذا المكان في أول سبتمبر قاصدًا مقابلة العدو، وفي فجر يوم ٢ سبتمبر ١٨٩٨م وقعت معركة أم درمان الفاصلة، اشترك في هذه المعركة من قواد الخليفة: عثمان دقنة، ويعقوب أخو الخليفة، وعثمان شيخ الدين ابنه، وانهزم الدراويش بعد أن قاموا بهجمات ثلاث كبيرة في ضحى النهار نفسه. وفر الخليفة ورجال حكومته، ومن هؤلاء عثمان دقنة، والخليفة علي ود حلو، والخليفة محمد شريف، ويونس الدكيم، وعثمان شيخ الدين، وغيرهم، وأما أخوه يعقوب فقد قُتل في المعركة، ودخل كتشنر أم درمان بعد فرار الخليفة بساعة وبذلك انتهت «دولته».

لقد ظل مطاردًا أكثر من سنة بعد هذه الواقعة، وذلك في فيافي كردفان، حتى تمكن السير ريجنالد ونجت من مفاجأته عند «منهل جديد». وفي المعركة التي دارت في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩م قُتل الخليفة عبد الله وأكثر أمرائه. وأما الباقون ومنهم يونس الدكيم وعثمان شيخ الدين فقد وقعوا في أسر الحكومة. وأخيرًا وقع عثمان دقنة في أسر الحكومة، وكان قد فر من «منهل جديد» عندما شعر بالهزيمة إلى جهة سواكن وذلك في ١٨ يناير ١٩٠٠م.

وكان بعد واقعة أم درمان بيومين أن رفع كتشنر يوم ٤ سبتمبر ١٨٩٨م العلمين المصري والإنجليزي جنبًا إلى جنب على بقايا سراي الحكومة المتخربة في الخرطوم، ثم لم تلبث الحكومة البريطانية أن أبلغت الحكومة المصرية أن: «لإنجلترا حق الاشتراك في السودان بما ضحت فيه من المال والرجال»؛ وهو البلاغ الذي مهدت به الحكومة البريطانية لعقد الاتفاق الثنائي لإدارة السودان (في ١٩ يناير–١٠ يوليو ١٨٩٩م) على نحو ما سيأتي ذكره في موضعه.

غير أن مشاكل استرجاع السودان لم تنتهِ بهزيمة الخليفة عبد الله في واقعة أم درمان وإنهاء «دولته»، بل بقي على كتشنر واجب آخر، لا يقل عن هزيمة الخليفة، هو الوصول بأقصى سرعة إلى فاشودة، عندما بلغه قبل بلوغ الحملة أم درمان «أن جيشًا من البيض جاء من الجنوب فاحتل فاشودة، وأن الخليفة أرسل سرية من أنصاره … لطرده منها»، ثم تأكد هذا الخبر بعد الدخول إلى أم درمان.

(٥) حادث فاشودة

غادر «كتشنر» الخرطوم في ١٠ سبتمبر ١٨٩٨م بطريق النيل الأبيض، فوصل إلى خارج فاشودة في ٢١ سبتمبر، ووجد أن «مارشان» قد سبقه فعلًا إلى احتلالها منذ ١٠ يوليو ورفع العلم الفرنسي عليها. وفي ٢٢ سبتمبر رفع كتشنر العلم المصري على بقعة تبعد نحو مائتي (٢٠٠) ياردة عن العلم الفرنسي شمالًا، وبدأت من ثم الأزمة بين إنجلترا وفرنسا، وهي أزمة حادث فاشودة التي نالت شهرة كبيرة في ذلك الحين، والتي لا تزال لها أهميتها في تاريخ استرجاع السودان.

وأهمية حادث فاشودة تنحصر:

أوَّلًا: في أنه كان أحد مظاهر المنافسة الشديدة وقتئذٍ بين إنجلترا وفرنسا على الاستعمار في أفريقيا عمومًا، وعلى تأسيس مناطق النفوذ في حوض النيل الأعلى خصوصًا، على حساب حكومة الدراويش أو على أنقاض هذه الحكومة بمجرد زوالها، وهي كذلك مظهر من مظاهر النزاع الفرنسي-الإنجليزي في المسألة المصرية، عندما عارضت فرنسا الاحتلال في مصر، وأرادت من إرسال «مارشان» إلى النيل عند فاشودة إثارة المسألة المصرية والضغط على بريطانيا بالدرجة التي تجعلها تقرر إنهاء الاحتلال والجلاء من مصر.

ووجه الأهمية الثاني في حادث فاشودة أن الاصطدام الذي وقع بين الإنجليز والفرنسيين بسبب هذا الحادث أثار على نطاق واسع مسألة حقوق السيادة للفصل أولًا فيما إذا كان الخليفة عبد الله قد أنشأ دولة لها كل حقوق السيادة على الأراضي الداخلة في نطاقها. وعلى فرض أن الأمر كذلك، فيما إذا كانت بعض هذه الأراضي قد بقيت ضمن أملاكه، أو أنها خرجت من حوزته فعلًا؛ وبذلك صارت أرضًا لا يملكها أحد أو ملكًا مباحًا (Res Nullius).

ثانيًا: للفصل فيما إذا كانت نظرية الملك المباح هذه إنما تنطبق على كل السودان بما في ذلك الأقاليم موضع النزاع في حوض النيل الأعلى وبحر الغزال، على اعتبار أن «دولة» ما لم ينشئها المهديون إطلاقًا، ولا وجود في عرف القانون الدولي لكيان خاص بهم، وأن السودان قد صار ملكًا مباحًا بمجرد أن أخلاه المصريون وانتهت حكومتهم منه، ففقدوا بذلك حقوق السيادة التي لهم على هذه الأقطار.

ثالثًا: أو فيما إذا كان لا يمكن بتاتًا اعتبار السودان ملكًا مباحًا (Res Nullius) أو أرضًا متروكة (Res Derelicta)؛ لأن المهدية حركة ثورية اغتصبت السلطة من الحكومة

الشرعية في البلاد، وأن اتفاقًا ما لم يحصل بين هذه الحكومة المنسحبة «مصر» وبين الثورة بعد نجاحها، مما يؤدي معنى الاعتراف بها ويضفي عليها صبغة الشرعية، وأن كل الأثر الذي ترتب على إخلاء المصريين للسودان؛ أن حقوقهم في السيادة عليه صارت معطلة معه فقط، ولا مَعْدَى عن استئناف ممارستها «تلقائيًّا» بمجرد زوال الأسباب المعطلة لها — وفي هذه الحالة زوال المهدية وإنهاء حكم الخليفة من السودان.

رابعًا، وأخيرًا: فيما إذا كانت مصر قد عادت فقط تمارس حقوقًا في السيادة على السودان بسبب استرجاعها لهذه البلاد نتيجة للعمليات العسكرية التي انتهت بالفتح الجديد، ومعنى هذا أن السيادة التي كانت لمصر على السودان قد انتهت فعلًا بمجرد إخلائها له، سواء اعتبرنا أن المهدية أقامت دولة في السودان أم أن السودان بقي ملكًا مباحًا، واستنادًا على حق الفتح هذا يحق لبريطانيا حينئذٍ — وهي التي ساهمت بالرجال والمال في استرجاع السودان — أن تمارس هي الأخرى بالاشتراك مع مصر «أو بتعبير أدق مع الباب العالي صاحب السيادة الشرعية على مصر» حقوقًا في السيادة على السودان.

تلك إذن كانت المسائل التي أثارها حادث فاشودة، وهي مسائل سوف تتضح الإجابة عليها من دراسة تفاصيل الحادث نفسه.

فقد بدأت فرنسا ووزير خارجيتها «هانوتو» في غضون ١٨٩٤م، ١٨٩٥م بأن رفضت فكرة أو نظرية «الملك المباح»، وأكدت أن حقوق السيادة التي للخديوي وللسلطان ما زالت قائمة بالرغم من إخلاء السودان. وكان على هذا الأساس أن عارضت فرنسا المعاهدة الإنجليزية الكونغولية (في ١٢ مايو ١٨٩٤م)، وكان على هذا الأساس كذلك أن بقيت فرنسا معترفة بحقوق السيادة التي للخديوي «والباب العالي» في أقاليم النيل الأعلى، عندما تقررت في نوفمبر ١٨٩٤م بعثة «ليوتار». فقال «هانوتو» في خطاب له أمام مجلس الشيوخ الفرنسي في ٥ أبريل ١٨٩٥م، وذلك في معرض الكلام عن اعتراض إنجلترا على توغل الفرنسيين في بحر الغزال ومحاولتهم الوصول إلى النيل الأعلى: «عندما يحين الوقت للفصل في مصير هذه الأراضي البعيدة نهائيًّا. أعتقد فيما يتعلق برأيي الخاص أنه بينما نحصل على احترام حقوق السلطان والخديوي، وبينما نحتفظ لكل إنسان بما يخصه حسب الأعمال التي قام بها، تستطيع أمَّتان عظيمتان (إنجلترا وفرنسا) العثور على الصيغة المناسبة التي يمكن بها التوفيق بين مصالحهما.»

ولكن في السنوات التي تلت ١٨٩٥م لم تلبث أن تغيرت السياسة الفرنسية تغيرًا كبيرًا عندما شهد الفرنسيون الإنجليز يتوغلون في أراضي أوغندة وأنيورو من جهة،

ويعقدون المعاهدات مع البلجيكيين — كما رأينا في معاهدة ١٢ مايو ١٨٩٤م الخاصة بتأجير حاجز لادو لولاية الكونغو الحرة — ومع الطليان الذين احتلوا كسلا (يوليو ١٨٩٤م)، ثم قرروا إرسال حملة دنقلة لمحاولة الوصول إلى النيل الأعلى من الشمال بدلًا من الزحف إليه من أوغندة على نحو ما كان يتوقع الفرنسيون؛ فدلَّ ذلك كله على أن الإنجليز تارة يعتبرون السودان «ملكًا مباحًا» لا حقوق لأحد في السيادة عليه، وتارة يتمسكون بحقوق السيادة التي لمصر وللباب العالي عليه؛ ليخدموا في كلا الحالين مصالحهم هم أنفسهم وليعطلوا المصالح الفرنسية، فقر الرأي في فرنسا حينئذٍ على أن يكون لها نصيب في اقتسام هذه الأملاك التي أخلاها المصريون في السودان. وفي ضوء هذه الاعتبارات إذن صدرت التعليمات النهائية في ٢٤ فبراير ١٨٩٦م إلى «مارشان».

وعندما ثارت أزمة ١٨٩٨م استند الفرنسيون في رفع العلم الفرنسي في فاشودة على نظرية الملك المباح. وكان «هانوتو» نفسه «وقد عاد إلى وزارة الخارجية» يؤيد هذه النظرية.

على أن اعتبار السودان المصري «ملكًا مباحًا» يحق لفرنسا أن تقتطع لنفسها ما تشاء من أقاليمه — وكان هذا من أسباب إرسال «مارشان» إلى إقليم بحر الغزال والنيل الأعلى — اقترن باعتبار آخر؛ هو أن نجاح «مارشان» في الوصول إلى فاشودة قبل الإنجليز الذين استطاع أحد ضباطهم «الماجور أوين» رفع العلم البريطاني على «وادلاي» في فبراير ١٨٩٤م في الظروف التي عرفناها، ولو أنه ما لبث حتى بارحها. ولكن كان من المنتظر أن يحاول الكولونيل «كولفيل» رئيس الإدارة في محمية أوغندة أن يزحف صوب الشمال؛ نقول: إذا نجح «مارشان» في الوصول إلى فاشودة، فإن ذلك من شأنه إثارة المسألة المصرية، وإعطاء فرنسا الفرصة لإجبار الإنجليز على أن يعيدوا النظر في أمر احتلالهم لمصر. ولقد أوضح هذا الاعتبار «مارشان» نفسه، عندما طلبت إليه حكومته أن يضع مذكرة عن مشروع بعثته، فكان مما جاء في مذكرة له بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٩٥م في هذا الموضوع: ولو أنه ليس منطقيًّا أن يهدف الفرنسيون من نشاطهم لمد نفوذهم إلى النيل، إلى ضم السودان المصري؛ لأن فرنسا أيدت دائمًا حقوق الخديوي ضد ادعاءات البريطانيين في وادي النيل، إلا أن تحقيق المشروع الفرنسي سوف يكون له تأثير ضمان مشترك لإعادة الأراضي التي كان يتألف منها السودان المصري إلى مصر. ذلك أن إنجلترا سوف تجد نفسها مرغمة على عقد مؤتمر أوروبي؛ لبحث مسألة وادي النيل بأكملها من أجل الوصول إلى حل ودي لها. ومن الطبيعي أن تُطرح على بساط البحث كذلك

مسألة الجلاء من مصر ذاتها كأمر من الطبيعي أن ينظر فيه المؤتمر عند بحث مسألة السودان.

تلك الاعتبارات إذن هي التي تفسر نشاط «ليوتار» حاكم الأوبانجي العليا، الذي عاد من إجازته في باريس إلى الأوبانجي بعد بضعة شهور ليبدأ نشاطه، فاحتل «زميو» في ١٠ يوليو ١٨٩٥م، وكسب ثقة الأهالي، وشرع يتوغل صوب بحر الغزال، فوصل إلى «طمبورة» في فبراير ١٨٩٦م، وعقد معاهدة مع سلطانها، ثم اتجه إلى ديم الزبير ليفتح طريقًا إلى بحر العرب؛ وبذلك يكون «ليوتار» قد تجاوز حوض الكونغو، ودخل في الأقاليم المصرية في بحر الغزال.

وتلك الاعتبارات كذلك تفسر نشاط «مارشان»، الذي غادر فرنسا في ٢٥ يونيو ١٨٩٦م إلى الكونغو الفرنسية، فوصل إلى «لوانجو» في ٢٢ يوليو، وقصد إلى «برازافيل» على نهر الكونغو، وتتبع مجرى النهر في سير شاق حتى وصل مريضًا إلى «لوديما» في ٢٥ سبتمبر، وتبعد هذه مسافة خمسين كيلو مترًا عن «برازافيل»؛ ثم غادرها في أول مارس، فوصل إلى «بنجوي» في أول أبريل، وهناك كان ينتظره مندوب من قِبل «ليوتار». وفي ٣ أغسطس ١٨٩٧م وصلت البعثة إلى «زميو». وكان «ليوتار» قد فتح طريقين أحدهما إلى الشرق وهو طريق زميو–طمبورة، والآخر إلى الشمال وهو الموصل إلى ديم الزبير التي احتلها «ليوتار» في ١٧ أبريل ١٨٩٧م؛ ولذلك كان أمام «مارشان» أن يختار واحدًا من هذين الطريقين فاختار — وذلك بمشورة «ليوتار» أيضًا — طريق زميو. وفي ٨ أغسطس اعتلى «أمبومو» — أحد فروع الأوبانجي «من روافد الكونغو»، ويمر في إقليم بحر الغزال — فوصل إلى «إدا» (Ida) في ١٢ سبتمبر، وأسست الحملة (أو البعثة) ثلاث محطات أو مراكز في «كود جالي» (Kodjalé)، و«الشلالات» (Rapides)، وفور ديزيه (Fort-Desaix) وهي الآن معروفة باسم «واو» على أحد فروع بحر الغزال، وأسست البعثة خلال الشهور الأخيرة من عام ١٨٩٧م عدة محطات في المنطقة بأسرها؛ في «ديابري» (Diabéré)، «أوم بيا» (M'Bia)، «أياك» (Ayak)، «رمبك» (Rumbek)، «جور غطاس» (Djour-Shattas). مشرع الرق «الريك». وفي ٤ يونيو ١٨٩٨م غادر «مارشان» «فور ديزيه» أو «واو»، ودخل مياه نهر النيل نفسه في ٤ يوليو. وفي ١٠ يوليو ١٨٩٨م وصل إلى فاشودة.

وكان «مارشان» عند وصوله إلى فاشودة يتوقع أن يجد في انتظاره البعثة الفرنسية الزاحفة مع الأحباش، فبعث بأحد أعوانه «باراتييه» (Baratier) مع الباخرة «فيدهرب» (Faidherbe) على السوباط والجوبا حتى وصل إلى نقطة تبعد مسافة ٢٠٠ كيلومتر من

«الناصر»، حيث علم بوصول الضابط الفرنسي «فافر» والكولونيل الروسي «أرتمانوف» مع جيش الأحباش بقيادة «دجاج تساما» إلى ملتقى النيل بالسوباط في ٢٢ يونيو ١٨٩٨م، وقد عاد «باراتييه» إلى فاشودة في ١٤ سبتمبر.

ولكن قبل عودة «باراتييه» بهذه الأنباء المزعجة، كان «مارشان» قد اشتبك مع الدراويش في مناوشات في ٢٥ أغسطس ١٨٩٨م، ارتد الدراويش بعدها إلى رنك (أو رنغ) على النيل الأبيض؛ وذلك أن الخبر كان قد وصل الخليفة عبد الله بأن «جيشًا من البيض جاء من الجنوب فاحتل فاشودة»، فأرسل «سرية من أنصاره في وابورين وأحد عشر مركبًا ومدفعًا بقيادة سعيد صغير الجعلي لطرده منها»، فوصلت السرية تجاه فاشودة صباح ٢٥ أغسطس، فوجدوا جماعة «مارشان» متحصنين في طابيتين، فتبادلوا معهم إطلاق النيران، ولكنهم لم يقووا عليهم، فارتدُّوا إلى «رنك» (أو رنغ) وذهب أحد الوابورين لإحضار المدد من أم درمان، على أن هذا الوابور عند وصوله إلى أم درمان يوم ٩ سبتمبر كان الدراويش قد انهزموا في واقعة أم درمان منذ حوالي أسبوع، ووجدوا بها بدلًا من الخليفة عبد الله سردار الجيش المصري «السير هربرت كتشنر». وبمجرد أن علم كتشنر بهذه الأخبار قرر الزحف فورًا على فاشودة، وهو الزحف الذي بدأ في فجر اليوم التالي ١٠ سبتمبر.

وكان السردار — كما عرفنا — يعلم بفضل الإشاعات التي بلغته وهو في بربر في أبريل ١٨٩٨م أن الفرنسين موجودون في إقليم بحر الغزال، وأن الأحباش وصلوا إلى بني شنغول، ناحية النيل الأزرق. وفي يونيو كان من المحتمل كثيرًا أن يصل الفرنسيون في زحفهم إلى النيل، وأن يزحف الأحباش بدورهم على النيل الأزرق، على أساس أن ينتهز الفريقان مشغولية الخليفة عبد الله في صد الزحف المصري-الإنجليزي من الشمال، لاحتلال المناطق التي يريد الفرنسيون والأحباش احتلالها في حوض النيل الأعلى وفي حوض النيل الأزرق.

فكان حينئذٍ أن اقترح «كرومر» على «سولسبري» لدفع هذا الخطر المزدوج في مذكرة بتاريخ ١٥ يونيو ١٨٩٨م أن تسير حملتان؛ إحداهما بقيادة السردار نفسه في النيل الأبيض، والأخرى في النيل الأزرق، وعلى أن يقتصر عمل الحملتين على اتخاذ موقف الدفاع فقط إذا تقابلتا مع فرنسيين أو أحباش، وأن يمتنع رجال الحملتين عن أي عمل من شأنه استفزاز هؤلاء لمهاجمتهم، وأما إذا اتضح أن الفرنسيين رفعوا العلم الفرنسي على بقعة على النهر «النيل»، فالواجب على قائد الحملة أن يحتج على وجود

القوات الفرنسية، وأن يطالب باسترداد الأراضي المحتلة، وأثار كرومر في مذكرته مسألة السيادة عندما تساءل: باسم من تكون هذه المطالبة؟ باسم الحكومة الإنجليزية، أم باسم الخديوي، أم باسم الاثنين معًا؟ وأكد «كرومر» ضرورة أن تصدر لقائد الحملة تعليمات محددة «قاطعة» في هذه المسألة لأهميتها الظاهرة.

ولما كان وزير الخارجية الفرنسية الجديد «دلكاسي» معروفًا بقوة شكيمته، ويرجو لذلك مواطنوه المعادون لإنجلترا أن تثار المسألة المصرية بنشاط كبير في عهده، وذلك في الوقت الذي كان متوقعًا فيه أن تلقى فرنسا كل مؤازرة من روسيا إذا حصل اصطدام بينها وبين إنجلترا بسبب هذه المسألة، فقد توقع الإنجليز أن يحاول الفرنسيون إذا نجح «مارشان» في الوصول إلى النيل «فاشودة» قبل وصول «كتشنر» إليها التمسك بهذه الأراضي التي رفعوا عليها العلم الفرنسي، على أساس حق الفتح، وبدعوى أن هذه الأراضي «ملك مباح» منذ أن أخلاها المصريون. وعلى ذلك فقد اتخذت الحكومة الإنجليزية من مقترحات اللورد كرومر — السالفة الذكر في ١٥ يونيو — أساسًا للتعليمات التي أصدرتها إلى «كتشنر» في ٢ أغسطس ١٨٩٨م، وهي التعليمات التي طلبت من «كتشنر» بوصفه قائد الحملة المرسلة بطريق النيل الأبيض، عند معاملته مع المسئولين الفرنسيين أو الأحباش «أن يمتنع عن قول أو فعل شيء قد يفيد (أو يتضمن) بحال من الأحوال أن اعترافًا صدر من «الحكومة الإنجليزية» بحق امتلاك لفرنسا أو للحبشة لأي جزء من حوض النيل.»

وفي الرسالة التي حملت هذه التعليمات، وبعث بها «سولسبري» إلى «كرومر» في ٢ أغسطس، قال «سولسبري»: إن الحكومة الإنجليزية أوضحت موقفها خصوصًا لفرنسا في مذكرتها التي أبلغها السير إدموند مونسون (Edmond Monson) سفيرها في باريس إلى المسيو «هانوتو» وزير الخارجية الفرنسية في ١٠ ديسمبر ١٨٩٧م، وجاء فيها: «أنه لا يجب أن يفهم إنسان عن الحكومة الإنجليزية أنها تعترف بأن لأية دولة أوروبية غير بريطانيا حقًّا في امتلاك أي جزء من أجزاء وادي النيل، وآراء الحكومة الإنجليزية أوضحها في البرلمان السير إدوارد جراي (Grey) من بضع سنوات مضت، أثناء حكومة اللورد روزبري؛ وقد أبلغت رسميًّا إلى الحكومة الفرنسية وقتئذٍ، وحكومة جلالة الملكة الحالية متمسكة بالأقوال التي أدلت بها في هذه المناسبة الحكومات السابقة.»

أما آراء الحكومة الإنجليزية التي أشارت إليها هذه المذكرات؛ فموضوعها أن السير إدوارد جراي وكيل وزارة الخارجية البرلماني كان قد أجاب على سؤال في ٢٨ مارس

١٨٩٥م بمناسبة نشاط الفرنسيين الاستعماري ومحاولتهم الوصول إلى النيل، وذلك أثناء المناقشة التي ذكرنا أنها أُثيرت يوم ١١ مارس بمناسبة «بعثة ليوتار» تعليقًا على الإشاعات التي راجت وقتئذٍ عن أن تعليمات قد صدرت لبعثة فرنسية بالدخول في وادي النيل. فقد ذكر «جراي» أن ليس لدى الحكومة الإنجليزية ما يحملها على افتراض أن هذه الشائعات واجبة التصديق، ثم مضى يقول: «بل وإني سوف أذهب إلى أبعد من هذا، لأقول: إنه بعد كل التوضيحات التي أدليت بها بصدد الحقوق التي نعتبر أنها ما زالت لمصر في وادي النيل، ومع إضافة الحقيقة التالية، وهي أن حقوقنا وآراء الحكومة بشأنها، معروفة تمامًا وبوضوح كامل للحكومة الفرنسية؛ أقول: إني لا أعتقد أنه ممكن أن تكون هذه الشائعات أهلًا لتصديق الناس لها؛ لأن زحفًا تقوم به حملة فرنسية بناء على تعليمات سرية ومن ذلك الجانب الآخر من أفريقيا لا يكون عملًا شاذًّا وغير متوقع فحسب، بل هو كذلك عمل غير ودي، وتنظر إليه إنجلترا على أنه كذلك.»

هذا، وطلبت التعليمات من «كتشنر» إذن أن يحاول إقناع قائد الحملة الفرنسية «مارشان» عندما يقابله: «بأن وجوده في وادي النيل إنما هو افتئات (اعتداء) على حقوق بريطانيا العظمى والخديوي معًا.» وأما إذا حصل اتصال أو احتكاك بينه وبين البلجيكيين في منطقة «حاجز لادو»، فالواجب عليه (أي على كتشنر) إبلاغهم أنهم بمقتضى اتفاق ١٢ مايو ١٨٩٤م لا حقَّ لهم في امتلاك الأراضي امتلاكًا كليًّا دائمًا، ولكن ليس لبريطانيا بموجب هذا الاتفاق أيضًا أن تتدخل في استئجارهم مؤقتًا بعض الأراضي المعينة في هذه المنطقة.

وهكذا كان واضحًا أن الحكومة البريطانية متمسكة بأن لبريطانيا ولمصر معًا حقوقًا قائمة، إما بحق الفتح فيما يتعلق ببريطانيا، وإما بحق ما كان لمصر من حقوق السيادة التي كانت تعتبر بريطانيا تارة أن مصر بقيت محتفظة بها بالرغم من قيام الثورة المهدية في السودان، فكانت هذه الحقوق معطلة أو معلقة فقط أثناء المهدية، لم تلبث أن استردتها مصر تلقائيًّا بمجرد زوال المهدية؛ وتارة أخرى أن مصر فقدت فعلًا هذه السيادة، ثم استعادتها بحق الفتح؛ أي بعد أن اشتركت جيوشها «مع جيوش بريطانيا» في استرجاع السودان، وكان معنى تمسك بريطانيا بالحقوق التي أخذتها هي لنفسها بحق الفتح والتي كانت لمصر على كل الأحوال، أن الحكومة البريطانية لن تسمح للفرنسيين باحتلال بحر الغزال أو أية بقعة في حوض النيل الأعلى.

وكان موقف الإنجليز واضحًا في هذه المسألة لدرجة أن «دلكاسي» وزير الخارجية الفرنسية خشي بعد انتصار أم درمان وزحف كتشنر المتوقع على النيل الأبيض أن

يؤدي تقابله مع «مارشان» إلى اصطدام لا تُحمد عقباه. ولذلك فقد حاول «دلكاسي» في ٧ سبتمبر ١٨٩٨م وهو يهنئ السفير الإنجليزي «السير إدموند مونسون» على انتصار كتشنر في أم درمان أن يبين له وجهة النظر الفرنسية بالصورة التالية: وهي أن «مارشان» رسول في مهمة للتمدن، وأنه مزود بتعليمات تمنعه إطلاقًا من خلق متاعب محلية، تنشأ من خلاف على مسألة «الحقوق»؛ ولذلك فإن أي خلاف ينشأ على المبادئ (أي على ما يتصل بمسألة هذه «الحقوق») فالواجب إحالته على الحكومتين في لندن وباريس للنظر في أمره، ثم أعرب «دلكاسي» عن رغبته في أن تصدر الحكومة الإنجليزية تعليمات مشابهة لهذه لقائد الحملة الزاحفة إلى الجنوب؛ وذلك منعًا لوقوع الاصطدام بين هذه الحملة الزاحفة (الإنجليزية-المصرية) وبعثة «مارشان».

وكان تعليق «مونسون» على موقف الحكومة الفرنسية وهو ينقل هذه المقترحات إلى حكومته في ٨ سبتمبر: «إن الأمة الفرنسية وحكومتها تدركان تمامًا أن إثارة الضجيج حول المسألة المصرية لا يأتي بأية فائدة. ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن الفرنسيين لن يثيروا زوبعة ضد الاحتلال البريطاني في مصر، سواء في البرلمان الفرنسي أو في صحافتهم.» ثم استطرد «مونسون» يقول: «ولكن في حين أن الفرنسيين يحاولون «وهذا طبيعي جدًّا» إقامة الحجة «منطقيًّا» على أن الاحتلال يجب أن ينتهي من مصر، فهم يدركون تمامًا كذلك أن العمليات الأخيرة، قد نجم عنها ببساطة أن اشتدت قبضتنا على مصر، وأن من المتعذر أن يتمثل المنطق الفرنسي «التطبيق العملي» (أو الممارسة) البريطاني.»

وفي جوابه على رسالة «مونسون» هذه أوضح «سولسبري» في ٩ سبتمبر المبدأ الذي تريد الحكومة البريطانية أن تستند عليه الحقوق التي صارت لبريطانيا ولمصر في السيادة على المناطق موضع النزاع الظاهر بينها وبين الحكومة الفرنسية، وهو المبدأ الذي ينسحب تطبيقه كذلك، وبطبيعة الحال، على كل أقاليم السودان التي امتلكتها مصر أصلًا، فطلب «سولسبري» إذا عاود «دلكاسي» الكلام في هذه المسألة أن يبين له السفير الإنجليزي: «أنه بعد الحوادث (الوقائع) العسكرية التي حدثت في الأسبوع المنصرم أصبحت كل الأراضي التي كانت خاضعة للخليفة ملكًا للحكومة الإنجليزية والحكومة المصرية بحق الفتح، وأن الحكومة الإنجليزية ترى أن هذا الحق لا يقبل المناقشة؛ ولكنها مستعدة لأن تحل سائر المشاكل المتعلقة بالأراضي التي لا تتأثر بهذا التوكيد حلًّا وديًّا، يبحث فيه الفريقان بتمام الحرية كما يروم سعادته.»

وقد لاحظ «دلكاسي» عند تبليغه هذه الرسالة أن عبارة «الأراضي التي كانت خاضعة للخليفة» مبهمة، وفي مقابلة أخرى نقل خبرها «إدموند مونسون» إلى «سولسبري» في ١٨ سبتمبر ١٨٩٨م، تساءل «دلكاسي» إذا كانت الحكومة الإنجليزية لا ترى أنه يحق «لمارشان» أن يصل إلى النيل. وكان من رأي «دلكاسي» أن إقليم بحر الغزال خارج من نفوذ وسلطان الخليفة، وأن «فاشودة» لم تكن محتلة بقوات من المهديين عندما احتلها «مارشان»؛ واعتقد «دلكاسي» أن ليس من الصعب الوصول إلى حلٍّ يرضى عنه الجانبان إذا شاءت الحكومة الإنجليزية أن تعالج هذه المسألة بالروح الودية التي تريد الحكومة الفرنسية أن تعالجها بها، ولكن «مونسون» أكد للوزير الفرنسي أن حكومته تعتبر «فاشودة» جزءًا من أملاك الخليفة عبد الله. ولذلك فالحكومة الإنجليزية متمسكة بموقفها وترفض أي «حل وسط» في هذه المسألة. ثم اختتم «مونسون» هذه المقابلة بإبداء ملاحظة فحواها «أن الحكومة الإنجليزية لا رغبة لها في إثارة عراك مع فرنسا، ولكن بعد كل التحذيرات التي حصلت، لا يجب أن يكون مثارًا للدهشة إذا غضبت هذه الحكومة من أن خطوة معينة قد اتُّخذت بعد أن حذرت فرنسا من اتخاذها.»

ولكن في ١٨ سبتمبر، كان كتشنر قد صار قريبًا من فاشودة. وفي هذا اليوم نفسه علم «مارشان» من واحد من الشلك باقتراب كتشنر، فكان من المنتظر لذلك أن تنتقل المسألة مؤقتًا من وزارتي الخارجية في لندن وباريس إلى فاشودة، المكان الذي يدور النزاع حوله؛ وتوقف إلى حد كبير على مسلك قائدي الحملة الإنجليزية المصرية والبعثة الفرنسية، تقرير ما إذا كان في استطاعة الحكومتين الفرنسية والبريطانية حل هذا النزاع بطريق التفاهم والمفاوضة السلمية، أو أن الأزمة سوف تستحكم حلقاتها لدرجة تنذر بوقوع الحرب بين الدولتين في النهاية.

ففي صباح ١٩ سبتمبر ١٨٩٨م وصل «مارشان» خطاب من السير هربرت كتشنر بتاريخ ١٨ سبتمبر، حمله إليه جنديان سودانيان، أبلغ فيه كتشنر مارشان أنه انتصر على الخليفة في أم درمان، «وبدد شمل جيشه، واسترجع السودان»، وأنه ترك بعد هذا النصر أم درمان قاصدًا إلى فاشودة «على خمس طرادات وقوة عظيمة إنجليزية ومصرية»؛ وأنه «في أثناء السير قابل قوة من الدراويش في رنك (رنغ)، وبعد معركة قليلة الأهمية استولى على معسكرهم ووابورهم وأسر أميرهم الذي أفهمه بأن الخليفة التعايشي كان قد أرسله إلى فاشودة لاستحضار الغلال، وأنه حصلت موقعة بينه وبين رجال

إفرنج، فرجع إلى رنك، وأرسل يطلب مددًا من أم درمان، بقصد طرد هؤلاء الأجانب، وبينما ينتظر المدد هاجمه «السردار»، الذي وجد من واجبه أن يرسل هذا الخطاب إلى «مارشان» ليعلنه بما حصل وبأنه سيحضر قريبًا.»

فأجاب «مارشان» في اليوم نفسه مهنئًا كتشنر على انتصاره، «واسترداد أم درمان، وتبديد شمل عصابات الخليفة، وزوال المهديين تمامًا من وادي النيل»، ثم انتقل بعد إزجاء التهاني إلى إبلاغ كتشنر، «أنه بناء على أوامر حكومته قد احتل بحر الغزال إلى مشرع الرق «الريك»، وإلى ملتقى بحر الجبل، ثم بلاد الشلك على يسار النيل الأبيض إلى فاشودة التي دخلها يوم ١٠ يوليو الماضي»، ثم أخذ يقص خبر اشتباك الدراويش معه يوم ٢٥ أغسطس، وانتصاره عليهم، وهو الانتصار الذي كان من نتيجته «تحرير بلاد الشلك»، وقد استمر «مارشان» يقول: «فإني أمضيت مع سلطانها عبد الفاضل الملك العظيم معاهدة ٣ سبتمبر، بموجبها وُضعت بلاد الشلك على يسار النيل الأبيض تحت الحماية الفرنسية بشرط التصديق عليها من الحكومة الفرنسية، وقد أرسلت المعاهدة إلى أوروبا أولًا بطريق السوباط والحبشة، ثم بطريق بحر الغزال ومشرع الريك، حيث توجد الآن باخرتي المسماة «فيدهرب» المكلفة بإحضار الإمدادات الضرورية للدفاع عن فاشودة، خوفًا من تكرار الهجوم من الدراويش، وكان هؤلاء قد اعتزموا الهجوم بقوة تزيد على القوة التي استخدموها في هجوم ٢٥ أغسطس، لولا أن حضوركم منعهم من ذلك.»

ووصل كتشنر إلى ظاهر فاشودة في ٢١ سبتمبر ١٨٩٨م، وأرسل يطلب من مارشان الحضور إليه، ولأن السردار كان أعلى رتبة في العسكرية من الكابتن مارشان، ودارت مناقشة عنيفة بين الرجلين، هدد أثناءها كتشنر باستخدام القوة، ولكنه عاد فتريث لعلمه أن احتكاكًا مثل هذا من المحتمل أن يؤدي إلى وقوع الحرب بين فرنسا وإنجلترا. وأخيرًا اتفق الرجلان على ألَّا يفصلا في شيء حتى يخبر «مارشان» حكومته. وفي ٢٢ سبتمبر رفع كتشنر العلمين المصري والإنجليزي على فاشودة، ثم لم يلبث أن غادر فاشودة قاصدًا أم درمان فوصلها يوم ٢٤ سبتمبر.

وقد فصَّل كتشنر ما حدث في فاشودة في برقيتين إلى «رينل رود» سكرتير أول قنصلية إنجلترا العامة بمصر، لم يلبث أن أبرق بهما هذا بدوره إلى حكومته فور وصولهما بتاريخ ٢٢، ٢٥ سبتمبر ١٨٩٨م. ويذكر كتشنر في الرسالة الأولى أنه وصل إلى «رنك» أو «رنغ»، ويرسل الأخبار التي وقف عليها هناك بخصوص الدراويش

ومارشان. وأما البرقية الثانية (٢٥ سبتمبر) فقد اشتملت على تفاصيل المقابلة والمباحثة مع مارشان، وجاء فيها «والمتحدث هو كتشنر»:

> إنه عند وصولي إلى فاشودة جاء المسيو مارشان والمسيو جرمان (Germain) «من أعضاء بعثة مارشان» إلى باخرتنا، فأخبرتهما من فوري أن وجود قوة من الفرنسيين في فاشودة ووادي النيل يُعد تعديًا على حقوق مصر والحكومة الإنجليزية، واعترضتُ على احتلالهم لفاشودة، ورفعهم الراية الفرنسية على أملاك سمو الخديوي أشد اعتراض، فأجابني المسيو مارشان أن الأوامر التي صدرت إليه صريحة باحتلال تلك البلاد، ورفع الراية الفرنسية على دار الحكومة في فاشودة، وأنه يستحيل عليه الخروج من ذلك المكان إلا بأوامر حكومته، وهو ينتظر أن أوامرها لا تبطئ. فسألته إذا كان يقاومنا في رفع الراية المصرية على فاشودة وهو يعلم أن معي قوة أعظم من قوته، فتردد ثم قال: إنه لا يستطيع المقاومة، فرفعت الراية المصرية حينئذٍ قِبل الراية الفرنسية بنحو خمسمائة ياردة، وعلى الطريق الوحيد الذي يوصل إلى الداخل من الموقع الفرنسي، وهو موقع يحيط به المستنقعات من كل جانب، وقبل سفري إلى الجنوب من فاشودة رفعت إلى المسيو مارشان كتابًا، اعترضت فيه اعتراضًا رسميًّا بالنيابة عن الحكومة الإنجليزية والحكومة المصرية على احتلال فرنسا لجزء من وادي النيل؛ لأن ذلك يكون تعديًا على حقوق الحكومتين، وقلت: إني لا أعترف باحتلال فرنسا لجزء من وادي النيل، وتركت في فاشودة حامية …

ولما كان متوقعًا أن يكون الأحباش وصلوا إلى السوباط، فقد استمر كتشنر يقول: «إنه بعد مغادرته فاشودة ذهب إلى السوباط، ورفع الراية عليه، وأقام فيه نقطة في ٢٠ سبتمبر، وقال: إنه لم يرَ أثرًا للأحباش في السوباط»، وعلم أن أقرب نقطة لهؤلاء كانت تبعد عن النهر بمسافة ٣٥٠ ميلًا.

ثم يقول «كتشنر» إنه وجد بحر الجبل «غاصًّا بالطحالب والأعشاب، «فأمر» مدفعيته أن تسير في بحر الغزال للاستطلاع متوجهة جهة مشرع الرق …» إلى أن يقول: «فلما مررت بفاشودة في رجوعي شمالًا أرسلت إلى المسيو «مارشان» كتابًا أقول فيه: إن نقل المواد الحربية ممنوع؛ لأن البلاد موضوعة تحت الأحكام العرفية. وجاء شيخ قبيلة الشلك وكثيرون من رجاله إلى معسكر الماجور جاكسون (Jackson)، وأنكر أنه عقد معاهدة مع الفرنسيين. وقد أبدت القبيلة كلها مزيد السرور بالرجوع إلى طاعتنا.»

واختتم «كتشنر» رسالته بقوله: «والمسيو مارشان تعوزه الذخيرة والمؤنة وكل ما يُرسل إليه لا يصله إلا بعد أشهر. ثم إنه منقطع عن داخلية البلاد ووسائل النقل في الماء عنده لا تفي بالمراد، وليس له أتباع في البلاد، ولو تأخرنا أسبوعين عن قطع دابر الخليفة للاشى الدراويش حملته، ولم ينجها أحد من أيديهم.»

وهكذا، بعد مغادرة «كتشنر» صارت البعثة الفرنسية — على حد تعبير «كوشري» (Cocheris) — «أسيرة أو حبيسة» في فاشودة، فقد أوضح «كتشنر» نفسه أنه حرم على البعثة إحضار الإمدادات من الأسلحة خصوصًا بسبب وضع البلاد تحت الأحكام العرفية، ولأن النقطة التي أسسها كتشنر عند ملتقى السوباط بالنيل جعلت مستحيلًا أي اتصال بين البعثة الفرنسية والأحباش. ثم إن النقطة الأخرى التي أقامتها القوات المصرية-الإنجليزية في فاشودة على مسافة ٥٠٠ ياردة قبل الراية الفرنسية، أغلقت في وجه الفرنسيين الطريق الوحيد الذي يسير من فاشودة إلى الداخل.

فكان لذلك أن توترت العلاقات بين فرنسا وإنجلترا بدرجة صار يُخشى منها وقوع الحرب بينهما، ولكن فرنسا لم تكن على استعداد للاشتباك في قتال قد يعود عليها وعلى مستعمراتها بأوخم العواقب؛ فأذعن وزير خارجيتها «دلكاسي» للأمر الواقع، فبالرغم من الشعور الملتهب في فرنسا، قرر «دلكاسي» الدخول في المفاوضة مع الإنجليز لحل هذه المسألة سلمًا، على أساس استدعاء «مارشان» وبعثته. ومن المحتمل أن روسيا — صديقة فرنسا — قد نصحتها كذلك بعدم إثارة حرب على مسألة فاشودة. وفي أكتوبر كان واضحًا أن تعليمات سوف تُصدر حتمًا بالانسحاب من فاشودة إلى «مارشان» الذي كان قد غادر فاشودة عندما استبطأ صدور التعليمات من حكومته، فوصل إلى القاهرة حيث بلغه — وهو لا يزال بها — الأمر بالعودة إلى فاشودة لإخلائها، فقد أبرق اللورد «سولسبري» في ٤ نوفمبر ١٨٩٨م إلى السفير الإنجليزي في باريس «إدموند مونسون» بنتيجة مقابلة حصلت بينه وبين البارون دي كورسل (Courcel) السفير الفرنسي في لندن، فقال «سولسبري» «إن السفير الفرنسي أبلغه اليوم أن حكومته قررت أن تأمر بعثة مارشان بالانسحاب من فاشودة، وأن ترسله إلى هناك؛ ليقوم بتنفيذ هذا القرار، وأن أوامر قد أُرْسِلت لهذه الغاية إلى القاهرة.»

وكان أثناء هذه المرحلة الأخيرة من أزمة أو حادث فاشودة، وقبل صدور أوامر الحكومة الفرنسية نهائيًّا بانسحاب بعثة «مارشان» أن صدرت عدة تصريحات من

جانب الحكومة البريطانية خصوصًا، تؤيد جملة وتفصيلًا حقوق مصر في السيادة على السودان، وتنفي نهائيًّا النظرية التي أخذ بها الفرنسيون أثناء هذا الحادث؛ بأن السودان منذ أن أخلاه المصريون، وأقام به الخليفة التعايشي حكومته «ملك مباح»؛ وهي نظرية لا يجب أن تغيب عن الذهن، كذلك — وكما ذكرنا في موضعه — أن الإنجليز أنفسهم كانوا أخذوا بها في اتفاقاتهم بشأن توزيع مناطق النفوذ بينهم وبين الدول في أفريقيا، وقبل أن تقرر حكومتهم استرجاع السودان.

من ذلك ما جاء في كتاب اللورد سولسبري إلى السير إدموند مونسون في ٦ أكتوبر ١٨٩٨م:

> عند إجابتي على ملاحظات السفير الفرنسي «البارون دي كورسل» ذكرت له ثانية الحجج التي تستند عليها بريطانيا في هذه المسألة مما هو معروف «لديكم». وقد بينت له أن مصر قد تأثرت حقوقها في امتلاك شاطئ النيل بسبب نجاح المهدي العسكري، فأصبحت هذه الحقوق معطلة مؤقتًا (Dormant)، ولكنها منذ انتصار المصريين على الدراويش لم تعد موضع نزاع أو مناقشة.

وفي حديثه مع البارون كورسل في ١٢ أكتوبر ١٨٩٨م أكد «سولسبري» حرصه على أن يبرز بجلاء أن وادي النيل كان ولا يزال ملكًا لمصر، وأن كل اعتداء على هذه الحقوق من جانب المهدي قد انتهى بفضل هزيمة الدراويش في أم درمان، وفي ٢٢ أكتوبر ألقى اللورد «روزبري» (Rosebery) خطابًا في «برث» (Perth) بأسكتلندة، جاء فيه:

> إنما نحن نعمل الآن كي نعيد إلى مصر أرضًا تملكها مصر ذاتها طبقًا لتصريحات كل الحكومات الفرنسية المتعاقبة»، وقال لورد كمبرلي (Kimberley) في الحفل الذي أقيم في ١٤ أكتوبر لتكريم كتشنر قائد الحملة التي استرجعت السودان — وذلك في لندن: «إن إخلاء فاشودة ليس فيه امتهان لكرامة فرنسا؛ لأن الحكومة الفرنسية نفسها أعلنت أن هذه الأراضي المتنازع عليها إنما هي ملك لمصر.

أما في مصر فكان طبيعيًّا أن تثير الصحف الفرنسية المحلية المناوئة للاحتلال مثل لوكورييه دوريان (Le Courier d'Orient) وأيكو دوريان (L'Ecko d'Orient) حملة كبيرة على الإنجليز بسبب حادث فاشودة، وكانت النغمة التي ضربت عليها هذه الصحف

أن مصر تنازلت عن حقوقها في السيادة على السودان عقب وبسبب ثورة المهدي، وقالت صحيفة «لوكورييه دوريان»:

> إن مصر عندما أخلت السودان لم تكن تنوي العودة إليه، وإن إنجلترا لا حق لها في مطالبة البعثة الفرنسية أن تنسحب من فاشودة، ثم راحت هذه الصحيفة تناقش ما يأخذ به الفرنسيون من أن مصر فقدت حقوقها على السودان منذ ثورة المهدي، فقالت: إن المطالبة بانسحاب «مارشان» لو أنها أتت من جانب الخديوي أو السلطان العثماني، لكان ممكنًا أن يكون هذا محل بحث أو اعتبار، حيث إن للخديوي وللسلطان الصفة التي تخوِّلهما التدخل في هذه المسألة؛ أي إن هذه الصحيفة اعترفت بأن الحقوق التي لمصر ولتركيا على السودان ما زالت باقية، بالرغم من اعتبار الفرنسيين أن السودان قد صار «ملكًا مباحًا»، ولا حقوق لمصر أو لتركيا عليه، وراحت هذه الصحيفة في ٢٦ أكتوبر ١٨٩٨م تذكر أن فرنسا هي الصديق الذي يجد فيه الخديوي والمصريون العون، وأنها «الأخت الكبرى والصديقة الحبيبة لمصر»، واتخذت من الظروف التي لابست تقرير حملة دنقلة من غير استشارة الخديوي سلفًا ذريعة لأن تتولى الدفاع عن الخديوي الذي جرده الاحتلال — كما قالت — من كل سلطاته، وعلاوة على ذلك فقد أخذت هذه الصحيفة تردد وجهة النظر الفرنسية الأخرى القائلة بأن وصول «مارشان» إلى النيل من شأنه إثارة المسألة المصرية من جديد. وعندئذٍ فإن لدى فرنسا ما يؤيدها في موقفها، ويخلص الشعب المصري من عبوديته، ذلك هو جيش فرنسا القوي، وأكدت هذه الصحيفة أن الفرنسيين لن يتركوا فاشودة إلا إذا ترك الإنجليز مصر!

ولا جدال في أن هذه الحملة الصحفية كان لها أثرها في حمل المسئولين المصريين على الاعتقاد بأن هذه الأزمة بين فرنسا وإنجلترا بسبب فاشودة سوف تنتهي بإيجاد حل للمسألة المصرية على أساس جلاء الإنجليز من مصر. وكان من بين الذين اعتنقوا هذا الرأي خديوي مصر عباس حلمي الثاني، الذي عرفنا استياءه من الحكومة الإنجليزية؛ لأنها قررت إرسال حملة دنقلة في سنة ١٨٩٦م دون استشارته أو إخطاره سلفًا بقرارها، والذي كان يمضي إجازته في أوروبا عندما انهزم الدراويش في أم درمان، وقد

أبدى عباس رغبته في التمسك بحقوق مصر عندما أبرقت له حكومته من القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٩٨م:

> أن الحكومة الإنجليزية أبلغت الحكومة المصرية أن لإنجلترا حق الاشتراك في السودان بما ضحت فيه من المال والرجال، وأن كتشنر رفع العلم الإنجليزي بجانب العلم المصري على أم درمان.

فأجاب الخديوي على هذه البرقية بدعوة حكومته «للتمسك بحقوق مصر وعدم التسليم بشيء؛ لأن الأمر يتعلق بحقوق الباب العالي.» ويذكر أحمد شفيق باشا الذي كان بمعية الخديوي في أوروبا أن أثناء رحلة سابقة للخديوي في أوروبا للاستشفاء في صيف ١٨٩٦م (أغسطس–سبتمبر) أن بعض كبار الساسة الفرنسيين الذين كانوا يجتمعون بالخديوي أبلغوه في أحد اجتماعاتهم به في بلدة من بلدان سويسرة (نويون): «بأن فرنسا أعدت العدة لاحتلال بحر الغزال في أعالي النيل لمساعدة مصر ضد إنجلترا»، ثم يستمر أحمد شفيق فيقول: «فكان هذا التصريح مدعاة لغبطة الخديوي، وغبطتنا نحن رجال المعية عامة؛ لأننا جميعًا كنا نتوق إلى العمل لإجلاء الإنجليز من مصر.»

ولكن هذا الأمل لم يلبث أن تبدد؛ بسبب تقهقر الحكومة الفرنسية، التي ما لبثت حتى رأت من الحكمة تجنب الاصطدام مع الإنجليز، فكان أن استجابت الحكومة المصرية — وزارة مصطفى فهمي باشا الثالثة — إلى الرغبة التي أبداها الإنجليز في أن تنال حكومتهم من الحكومة المصرية تفويضًا أثناء المفاوضات الدائرة حول فاشودة بينها وبين الحكومة الفرنسية، بالمطالبة بحقوق مصر. والسبب في هذه الرغبة من جانب الإنجليز، أن «دلكاسي» في مباحثاته مع «إدموند مونسون» كان قد اعترض على أن تطالب إنجلترا بفاشودة التي هي ملك الحكومة المصرية وليست ملكًا لها، وذلك دون أن يكون لدى الإنجليز «توكيل رسمي عن مصر للمطالبة بحقوقها في هذه المسألة». وعلى ذلك أرسل وزير الخارجية المصرية بطرس غالي باشا الكتاب التالي إلى اللورد كرومر بتاريخ ٩ أكتوبر ١٨٩٨م:

> إن حكومة مولاي الخديوي لم تغفل قط أمر استرجاع السودان — كما تعلمون جنابكم — لأن السودان مصدر حياة القطر المصري، ولم تنسحب الحكومة المصرية من تلك البلاد إلا مكرهة بحكم الضرورة، فالغاية المقصودة من فتح الخرطوم تضيع فائدتها إذا لم تسترد وادي النيل الذي ضحت لأجله

> مصر ضحايا عظيمة، ولعلم الحكومة المصرية أن بريطانيا العظمى وفرنسا تتفاوضان الآن في مسألة فاشودة؛ فوضت إليَّ أن أكلف جنابكم مساعدتنا «لدى لورد سالسبري»، حتى يعترف لمصر بحقوقها التي تتنازع فيها، وترد إليها جميع المديريات التي كانت محتلة لها قبل ثورة محمد أحمد المهدي.

وفي هذا «التفويض» الذي كان بناء على رغبة الحكومة الإنجليزية، والذي قبلته هذه الحكومة كذلك؛ يتضح تمسك مصر بحقوقها في السيادة على السودان، ليس استنادًا على حق الفتح، وهو الحق الذي تؤسس عليه بريطانيا دعواها في الاشتراك مع مصر في امتلاك السودان بعد استرجاعه، وتعتمد عليه في مطالبة الفرنسيين بأن ينسحبوا من فاشودة، بل على أساس أن مصر لم تفقد حقوقها على السودان بسبب اضطرارها مكرهة إلى إخلائه، وأن هذه الحقوق ما زالت قائمة على جميع المديريات التي خرجت من حوزتها على أيام المهدية، وأن المهدية ليست إلا حركة ثورية ضد السلطة الشرعية، لم تعترف بها مصر. ولا يمكن أن يكون قيامها سببًا في زوال الحقوق التي لمصر على السودان، وأن العمليات العسكرية سواء لاسترجاع دنقلة والخرطوم أم لاسترجاع بقية «وادي النيل» (أي حوض النيل الأعلى، وهي المنطقة التي يدور عليها النزاع) ليس الغرض منها تأسيس حقوق جديدة في السيادة على السودان، وإنما استئناف الحقوق التي كان كل ما أُصيبت به أنها تعطلت مؤقتًا، أو بقيت معلقة فحسب أثناء المهدية.

ولقد نجحت في آخر الأمر وجهات النظر البريطانية والمصرية؛ وكانت هذه أكثر من وجهة نظر واحدة؛ لأن الإنجليز — كما ذكرنا — قرنوا مع حق مصر القائم في السيادة إطلاقًا قبل وأثناء الثورة المهدية حقًّا آخر مستمدًّا من قهر المهدية وفتح السودان مرة ثانية، وهو الحق (حق الفتح) الذي استند عليه الإنجليز في محاولتهم أن يشاركوا المصريين حقوق السيادة أو إذا تعذر ذلك، أن يكتفوا بمشاركتهم حقوق الحكم والإدارة في السودان.

أما «مارشان» فقد وصلته تعليمات حكومته وهو بالقاهرة، بأن يعود إلى فاشودة حتى يخليها، وينسحب منها ببعثته عن طريق الحبشة للرجوع إلى فرنسا. وفي ١١ ديسمبر ١٨٩٨م تم الجلاء عن فاشودة.

وأما الخلاف الذي أثاره حادث فاشودة بين إنجلترا وفرنسا فقد أمكن تسويته في ٢١ مارس ١٨٩٩م بالاتفاق على إصدار تصريح (Declaration) إنجليزي-فرنسي يدخل

تعديلًا مكملًا عن المادة الرابعة من اتفاق (Convention) ١٤ يونيو ١٨٩٨م الخاص بتحديد مناطق النفوذ بين أملاك ومستعمرات الإنجليز والفرنسيين الواقعة إلى الغرب وإلى الشرق من نهر النيجر، وقد وقَّع على هذا «التصريح» كل من اللورد سولسبري عن إنجلترا، وبول كامبون (Paul Cambon) السفير الفرنسي في لندن، وبمقتضاه — فيما يتعلق بالسودان — خرج حوض بحر الغزال وبحر العرب بأجمعه، وبما في ذلك دار فرتيت ودارفور من دائرة النفوذ الفرنسي.

وقال «هـ. د. تريل» (H. D. Traill) تعليقًا على هذا الاتفاق: «يتبين من نظرة واحدة تُلقى على الخريطة أن بريطانيا العظمى حصلت من هذا الاتفاق مع فرنسا على كل ما كانت تطلبه لنفسها ولمصر؛ وذلك هو الاعتراف بوحدة وادي النيل وعدم تجزئته (أو المحافظة على كيانه).»

(٦) احتلال بقية السودان

بعد واقعة أم درمان، وتشتت الدراويش، أمكن مطاردة البقية الباقية من المهديين والاستيلاء على المواقع التي كانت لا تزال في أيديهم، فتم احتلال سنار والرصيرص على النيل الأزرق بين ١١ سبتمبر و٢ أكتوبر ١٨٩٨م، وانهزم الدراويش هزيمة منكرة عند الرصيرص في ٢٦ ديسمبر. وفي السودان الشرقي صار احتلال القضارف نهائيًّا في أكتوبر، ثم القلابات في ٧ ديسمبر ١٨٩٨م، وسلم الخليفة شريف في ١٥ نوفمبر ١٨٩٨م، وتم احتلال الجزيرة في ديسمبر، وتلا ذلك احتلال فازوغلي، وتأسست نقطة في فامكة في ٢٢ يناير ١٨٩٩م. أما بني شنغول فقد بقيت في يد الأحباش. واحتلت كردفان في ديسمبر ١٨٩٩م. وفي دارفور أمكن الأمير علي دينار — وهو من سلالة سلاطين الفور — أن يستخلصها من يد الدراويش بعد واقعة أم درمان، وكتب علي دينار «بالطاعة وأنه يحكم البلاد على جزية يدفعها لحكومة السودان» «إلى السردار»، وأسس حكومته في دارفور على مثال سلطنة أجداده. ولقد بقي هذا الوضع قائمًا منذ أن اعترفت حكومة السودان رسميًّا بسلطنة علي دينار في سنة ١٩٠٠م إلى أن انتهز علي دينار فرصة الحرب العالمية الأولى، فنبذ ولاءه للحكومة تحت تأثير الأتراك والسنوسيين في سنة ١٩١٦م فقضت عليه جيوش الحكومة.

على أنه منذ أن أنهت واقعة أم درمان حكومة الخليفة عبد الله، استأثر باهتمام المسئولين الإنجليز، خصوصًا تدبير نظام للحكم في السودان يكفل لهم:

أوَّلًا: وقبل أي شيء آخر، السيطرة الكاملة عن إدارته، وهي السيطرة التي استمدوها من حق الفتح، بفضل اشتراكهم بالمال والرجال في استرجاع السودان.

ثانيًا: الاحتفاظ لمصر بحقوقها في السيادة على السودان، سواء على أساس أن مصر استأنفت ممارسة هذه الحقوق بعد أن كانت هذه معطلة أيام المهدية، أم أن مصر صارت لها هذه الحقوق من جديد بحكم حق الفتح، مثلها في ذلك مثل بريطانيا نفسها، أم أن مصر ذات حقوق في السيادة قديمة وجديدة معًا.

ثالثًا: إبعاد تركيا إبعادًا كليًّا من شئون السودان لأسباب سوف تتضح في حينها، لعل من أهمها استبعاد الامتيازات الأجنبية من السودان. وقد توصل المسئولون الإنجليز إلى تدبير هذا النظام الذي يكفل كل الأغراض التي ذكرناها، والذي عُرِفَ باسم النظام الثنائي للحكم في السودان سنة ١٨٩٩م، وكان اللورد كرومر هو المسئول الأول عن ابتكار هذا النظام.

الفصل الرابع عشر

اتفاق الحكم الثنائي ١٨٩٩م

(١) أصول الاتفاق

في المقدمة التي وضعها كرومر لكتاب «سدني لو» (Sidney Low) عن مصر في دور الانتقال (١٩١٤م)، كتب «كرومر» بعد ست عشرة سنة من واقعة أم درمان: «إن المشكلة التي وجب عليه إيجاد حلٍّ لها بعد استرجاع السودان هي الكيفية التي يمكن بها تجنيب السودان دون تسميته «أو التعريف به على أنه» أرض بريطانية؛ كل تلك المتاعب الخطيرة التي كانت تأتي من استمرار اعتبار السودان أرضًا عثمانية»، ثم يمضي كرومر كي يوضح الحل الذي عثر عليه لهذه المشكلة فيقول: «لقد طرأ على ذهني أن من الممكن للسودان ألا يصبح إنجليزيًّا ولا مصريًّا، بل يكون إنجليزيًّا مصريًّا.» ولقد قام السير مالكوم ماكيلريث (Malcolm Mcilwraith) — المستشار القضائي منذ ١٨٩٨م — بترجمة هذه الفكرة السياسية، والتي كانت بعيدة كل البعد عن المنطق إلى لغة قانونية تدل على المهارة، ويقول كرومر إنه كان عظيم الرجاء أن يقبل اللورد سولسبري هذه الفكرة عندما اقترحها عليه، وقبلها هذا الأخير دون تردد، ووافق بسرور على إنشاء «دولة مولدة» من طبيعة كان متوقعًا أن تثير دهشة علماء القانون الدولي.

إن هذا النظام الذي أوجد ما سماه كرومر «بالدولة المولدة» (Hybrid State) والذي كان قمينًا أن يثير دهشة القانونين الدوليين؛ هو نظام الحكم الثنائي (Condiminium) الذي استند إلى اتفاق الحكم الثنائي بين الحكومتين البريطانية والمصرية بشأن إدارة السودان في المستقبل، والذي أُبرم في ١٩ يناير ١٨٩٩م، ثم تبعه اتفاق لاحق في ١٠ يوليو من السنة نفسها.

ولقد بدأ التفكير في ضرورة النظر في نوع الحكم الذي يجب إقامته في السودان؛ وبمعنى آخر، في نوع الوضع السياسي الذي يكون لهذه البلاد، وذلك منذ أن قررت الحكومة البريطانية استرجاع السودان. لقد شاهدنا كيف نجمت بعض المصاعب من تقرير إرسال حملة دنقلة (في مارس ١٨٩٦م)، كان مبعث بعضها استياء الخديوي من إغفال الحكومة البريطانية التشاور معه قبل تقرير الزحف على دنقلة، ومبعث الآخر احتجاج السلطان العثماني على عدم استئذانه قبل الدخول في حرب، بوصفه صاحب السيادة الشرعية على مصر، والذي تحكم الفرمانات علاقاته مع هذه الخديوية، وأمكن تذليل هذه المصاعب — كما رأينا — على أساس أن الحملة على دنقلة إنما المقصود منها استرجاع مديريات تملكها الخديوية في جنوب الوادي، وأن تستعيد الخديوية سيطرتها المفقودة على هذه الأقاليم، التي هي جزء لا يتجزأ منها بحكم الفرمانات العثمانية ذاتها، وخرجت عن طاعتها بسبب الثورة. وكان الإنجليز أنفسهم هم الذين تقدموا بهذه الحجة سواء في الرد الذي أجابت به حكومتهم، أم في الرد الذي أشاروا على الخديوي أن يجيب به كذلك، على «استفسار» الباب العالي؛ وبذلك أمكن اجتياز هذه الأزمة. ولكن هذه الأزمة تركت أثرًا على جانب كبير من الأهمية، هو ذيوع الاعتقاد، خصوصًا لدى المصريين، بأن الغرض من استرجاع أية أقاليم في السودان أو السودان بأسره إنما هو كي يعود السودان إلى مصر؛ أي أن يقوم بالسودان الحكم المصري ثانية.

ولكن هذا الاعتقاد لم يلبث أن تبدد عندما وصلت الخديوي وهو بأوروبا في ١٤ سبتمبر ١٨٩٨م تلك البرقية — التي أشرنا إليها — والتي جاء فيها أن الحكومة البريطانية أبلغت الحكومة المصرية أن لإنجلترا حق الاشتراك في السودان، بما ضحت فيه من المال والرجال، وأن كتشنر رفع العلم الإنجليزي بجانب العلم المصري على أم درمان، فصار واضحًا أن للإنجليز «خطة» معينة يريدون اتباعها في السودان، تتعارض تمامًا مع ما ساد به الاعتقاد الذي أشرنا إليه من أن مصر وحدها سوف تكون صاحبة الحكم منفردة في هذه البلاد التي استعادتها بعد القضاء على العصاة وإخماد الثورة. وكان رفع العلمين الإنجليزي والمصري جنبًا إلى جنب أول إشارة إلى ما سوف يكون عليه نوع الحكم المنتظر في السودان، حسب هذه الخطة.

وأما كيف تولدت فكرة رفع العلمين المصري والإنجليزي جنبًا إلى جنب فمعرفة ذلك إنما تكشف لنا عن أصول «النظام» الذي تقرر آخر الأمر للحكم في السودان.

فقد أبلغ اللورد سولسبري إلى كرومر في ٣ يونيو ١٨٩٨م؛ أي أثناء أن كان السردار كتشنر يتأهب للزحف من بربر على أم درمان، أن السلطان العثماني كتب إلى لندن بما

يفيد أن له سلطة «فنية وأدبية» على الخديوي. ويعتقد «سولسبري» أن الفرنسيين هم الذين يحفزون السلطان على التمسك بها. ولذلك فقد كان من رأي «سولسبري» الذي أوضحه لكرومر أن يحذر الإنجليز من الاعتراف بالحقوق المصرية وحدها في الجهات التي يصل إليها الزحف جنوبًا، ويسأل «كرومر» في الوقت نفسه عند الاستيلاء على الخرطوم: إذا لم يكن من الحكمة رفع العلمين البريطاني والمصري جنبًا إلى جنب ففي الإمكان أن تعد الخرطوم عاصمة لدولة المهدية. ولذلك فسقوطها يترتب عليه دخول دولة المهدية بأسرها من وادي حلفا إلى «وادلاي» في حوزة القوات التي استولت على هذه العاصمة؛ وهي قوات تكون عندئذٍ مؤلفة من جيشين متحالفين يتولى القيادة عليهما السردار بحكم مركزه الشخصي كما فعل دوق ملبرة (Marlborough) أثناء حروب الوراثة الإسبانية (١٧٠٤–١٧١٤م) عندما كان يقود جيشين بريطانيًّا وألمانيًّا، دون أن ينشأ من ذلك تجاوز على الحقوق المستقلة التي للحكومات المتحالفة، فإذا حصل هذا تزول عقبات دبلوماسية كثيرة. ولذلك يدعو «سولسبري» كرومر لأن يفكر جديًّا في هذه المسألة.

ذلك كان قبل واقعة أم درمان.

وقبل واقعة أم درمان كذلك بعث «كرومر» بجوابه على رسالة سولسبري. وفي هذا الجواب في ٤ يونيو يبدي «كرومر» تشككه أول الأمر في صلاحية الفكرة التي عرضها عليه «سولسبري». ولكن «كرومر» بعد حوالي أسبوع يعود، فيكتب في ١١ يونيو أنه يفكر في «فكرة العلمين»، وأنه كلما زاد تفكيره في هذه المسألة كلما زاد اقتناعه بها. وأخيرًا وضع «كرومر» في ١٥ يونيو ١٨٩٨م مذكرة (Memorandum)، اشتملت على بعض المبادئ التي مهدت لوضع الاتفاق (الوفاق) الثنائي فيما بعد، وهي المذكرة التي تضمَّنت كذلك اقتراح «كرومر» إرسال حملتين إحداهما على النيل الأبيض «بقيادة السردار»، والأخرى على النيل الأزرق لمواجهة الخطر المزدوج من زحف الفرنسيين على النيل من جهة بحر الغزال، ومن زحف الأحباش على النيل الأزرق من ناحية السوباط.

ومذكرة «كرومر» هذه تتناول موضوعين:

أوَّلًا: التحذيرات التي يجب أن تكون محل الاعتبار عند تقرير الوضع المنتظر للسودان، والصعوبات التي قد يثيرها نوع «الوضع» الذي يقر عليه رأي الحكومة البريطانية.

ثانيًا: نوع الوضع المنتظر نفسه، وحينما شرعت المذكرة تعالج هذين الموضوعين، برزت حقيقة هامة، هي أن الاحتلال البريطاني في مصر كان قد صح عزم المسئولين الإنجليز

على أن تطول مدته ولأجلٍ غير مسمًّى. وتلك حقيقة لم يكن هناك مناص من أن يتأثر بها التفكير في نوع الوضع الذي يجب اختياره للسودان في المستقبل؛ لأن من المتعذر إغفال أو تجاهل الارتباط بين ما يمكن تسميته بالسياسة السودانية فيما يتعلق بالسودان، والسياسة المصرية فيما يتعلق بمصر. وهو ارتباط يجعل محققًا تأثر السياسة البريطانية في مصر بالسياسة التي سوف تعالج بها مسألة السودان.

وعلى ذلك فقد حذر «كرومر» في مذكرته هذه من أن يترتب على «الوضع» الذي يقع عليه الاختبار للسودان أن تتحمل الخزينة المصرية نفقات مالية طائلة؛ لأن ذلك معطل للإصلاح المالي في مصر، وهو الإصلاح الذي يؤكد «كرومر» ضرورته حتى ينتشر الرخاء المادي في البلاد، لاستمالة سواد الشعب المصري، من أجل التغلب على عواطف الكراهية والتعصب الديني التي قال كرومر إن الخديوي والمحيطين به والمسترشدين بآرائه وتوجيهاته سوف يعملون على إثارتها دائمًا ضد الاحتلال البريطاني. ومن المتوقع أن تستمر هذه الكراهية ويبقى هذا العداء؛ لأن الحكومة البريطانية لم تعد تفكر في الجلاء من مصر. بل إن أمد الاحتلال قد تقرر أن يطول إلى وقت ليس في النية تحديده.

وحذَّر «كرومر» من استعداء إمبراطور الحبشة «منليك الثاني» ضد الوضع السياسي الجديد للسودان، إذا تقرر أن تضم حدود السودان الأراضي التي وصل إليها الأحباش في النيل الأزرق، أو استولوا عليها فعلًا في السودان الشرقي. فكان من رأيه أن يكون احتلال السودان في الوقت الحاضر مقصورًا على احتلال الأراضي التي يتضح أن احتلالها ضروري ولا مفرَّ منه لضمان تنفيذ السياسة العامة التي تريد الحكومة البريطانية اتباعها في السودان؛ أي احتلال الأراضي خصوصًا على جانبَي النيل الأبيض، واحتلال قسم فقط من النيل الأزرق.

وانتقل «كرومر» بعد هذه التحذيرات إلى بحث مسألة «الوضع السياسي» الذي يجب اختياره للسودان، وكان عندئذٍ أن أُثيرت مسألة السيادة برمتها؛ لأنه لتحديد الوضع السياسي في السودان كان لا مفر من تحديد مصير حقوق السيادة، التي وجب استئناف ممارستها بعد استرجاع السودان. ولقد بدأ «كرومر» بالكلام عن فكرة رفع العلمين البريطاني والمصري جنبًا إلى جنب، فقال إن لهذه الفكرة مزاياها. ومن الحكمة العمل بها، على الأقل كإجراء مؤقت، حتى يتم نهائيًّا الفصل في المسألة؛ وذلك كإشارة ظاهرة أو دليل واضح على التغيير الواقعي الذي طرأ على الوضع في السودان بعد زوال المهدية منه واسترجاعه. ولقد توقع «كرومر» أن يعارض الخديوي فكرة رفع العلمين هذه. ولكن لا

يجب — كما قال — أن يأبه المرء لأي اعتراض من جانب الخديوي؛ لأن الخديوي يعرف حق المعرفة أن خطوة ما لا يمكن اتخاذها لا في مصر ولا في السودان من غير موافقة الحكومة البريطانية؛ بل إن رفع العلمين البريطاني والمصري متجاورين من شأنه أن يؤكد حقيقة أن الخديوي لا قدرة له على العمل في السودان من غير موافقة «شريكه الأكبر». ثم إن ذلك من شأنه أيضًا أن يكون بمثابة تحذير مفيد للسلطان العثماني — وهو الذي عرفنا أن يتمسك بحقوقه العليا في السيادة على مصر والسودان معًا؛ ثم إنه يكون كذلك كإشارة للفرنسيين وللأحباش على السواء بأن السيطرة على نهر النيل هي مسألة إنجليزية أكثر منها مصرية، وأما إذا اعترض الفرنسيون على رفع العلمين، فالجواب على ذلك أنهم أنفسهم من مدة قريبة طلبوا من الخليفة عبد الله استخدام الراية الفرنسية.

بحثت الحكومة البريطانية هذه «المذكرة»، وأخذت من هذا الحين فكرة رفع العلمين البريطاني والمصري جنبًا إلى جنب عند الاستيلاء على أم درمان والقضاء على الخليفة؛ تزداد بروزًا في شكل اتخاذ إجراءات معينة من شأنها تبرير القرار الذي صح عزم الحكومة على اتخاذه في مسألة السودان، وهو المشاركة في إدارته، والتخلي نهائيًّا عن الفكرة القائلة، والتي ذكرنا أن الخديوي وحكومته في القاهرة اعتقدوا بها؛ بأن استرجاع السودان إنما هو لصالح مصر فقط، حتى تمارس في هذه الأراضي التي استردتها السلطة التي كانت تمارسها هي وحدها ودون أي مشاركة من أحد قبل ثورة المهدي، وأما هذا المظهر للمشاركة المنتظرة فكان تقرير الحكومة البريطانية المساهمة في نفقات الفتح، وعدم الاكتفاء بالمعاونة العسكرية التي قدمتها هذه الحكومة، في شكل تلك القوات العسكرية البريطانية التي اشتركت في عمليات الفتح. وعلى ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تلبث أن تنازلت عن المبالغ التي كانت أقرضتها إلى مصر في الظروف التي عرفناها في سنة ١٨٩٧م، فأبلغ اللورد «سولسبري» «كرومر» في ٥ يوليو ١٨٩٨م أن مجلس العموم البريطاني بناء على اقتراح وزير المالية السير ميخائيل هيكس بيش (Michael Hicks-Beach) قرر تنازل الحكومة البريطانية عن المبلغ الذي أقرضته إلى مصر، وقدره ٧٩٨٨٠٢ جنيهًا.

وفي ٢ أغسطس ١٨٩٨م بعث «سولسبري» إلى القاهرة بالتعليمات التي اتخذتها حكومته في مسألة السودان، من حيث رفع العلمين البريطاني والمصري جنبًا إلى جنب في الخرطوم عند سقوطها المنتظر، ومن غير أن يكون لهذا القرار علاقة بالشكل الذي سوف يكون عليه الوضع السياسي في السودان في المستقبل؛ وذلك لأن البحث في الوضع

السياسي مسألة يجب الاحتفاظ بها لفرصة تالية؛ بينما الغرض من رفع العلمين الآن ليس سوى التدليل على أن إنجلترا سوف يكون لها صوت مسموع في كل المسائل المتعلقة بالسودان، وليس في مسألة الوضع السياسي وحده، فجاء في هذه التعليمات «إلى كرومر» ما نصه:

> نظرًا لما أسدته حكومة جلالة الملكة إلى حكومة الخديوي من معاونة جدية عسكريًّا وماليًّا قررت حكومة جلالة الملكة أن يُرفع العلمان البريطاني والمصري جنبًا إلى جنب في الخرطوم، وليس لهذا القرار أية علاقة بالكيفية التي سوف تجري بها إدارة الأراضي المحتلة في المستقبل، وليس ضروريًّا في الوقت الحاضر تعيين وضع هذه الأراضي السياسي بتدقيق كبير، ولكن عليك أن توضح للخديوي ولنظاره أن الغرض من الإجراء الذي أشرت إليه إنما هو لتأكيد حقيقة أن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لها صوتًا مسموعًا (راجحًا) في كل الأمور المتعلقة بالسودان، وأنها تتوقع أن يجري العمل بكل نصيحة قد ترى من المناسب تقديمها إلى الحكومة المصرية فيما يخص شئون السودان.

وعندما بعث «سولسبري» بهذه التعليمات إلى القاهرة كان السردار على وشك أن يبدأ الزحف من بربر إلى أم درمان. وفي ٢ سبتمبر ١٨٩٨م، وقعت معركة أم درمان. وكان «رينل رود» في غياب اللورد كرومر قد أبرق إلى «سولسبري» في أول سبتمبر أنه يعتزم تبليغ الحكومة المصرية جزء التعليمات التي جاءت إلى «كرومر» في رسالة ٢ أغسطس ١٨٩٨م — والتي أثبتناها — وفي ٢ سبتمبر أذنته حكومته أن يفعل. وعلى ذلك فإنه لم يمضِ يومان على معركة أم درمان حتى أبلغ «رينل رود» وزير الخارجية المصري بطرس باشا غالي نص هذه التعليمات، مع تغيير بسيط في العبارة: «لي الشرف أن أبلغ سعادتكم أنه نظرًا لما أسدته …» إلى آخر العبارة التي أثبتناها بعد أن تُحذف منها جملة، «ولكن عليك أن توضح للخديوي ونظاره.»

واعتبر «سولسبري» نفسه أن الجزء من هذا التبليغ الخاص برفع العلمين دون أن يكون لذلك علاقة بالكيفية التي سوف تجري بها إدارة السودان في المستقبل سوف يكون لغموضه وإبهامه مبعث تعليقات مزعجة إذا نشر. ولذلك فقد طلب من «رينل رود» في القاهرة عدم نشره. وكان من الواضح أن هذا التبليغ مع إظهار عزم الحكومة البريطانية على أن يكون لها السيطرة التامة في كل ما يتصل بمسألة السودان، وتحديد الوضع السياسي به؛ قد أغفل الإشارة إلى حقوق مصر، أو حقوق الباب العالي، وهي

الحقوق التي كان لا يكفي لتأمينها مجرد ذكر رفع العلم المصري، والذي سيُرفع إلى جانبه العلم البريطاني، ومن غير أية إشارة إلى أن مصر سوف يكون لها نفس الصوت الذي لبريطانيا، وأن حكومتها سوف تشترك على قدم المساواة مع الحكومة البريطانية، عند تقرير الوضع السياسي في السودان. بل دلت عبارة التعليمات على أن مصر على العكس من ذلك سوف تكون مسلوبة الإرادة، وخاضعة كل الخضوع لأية نصائح (أو بالأحرى أوامر) تصدر لها من المعتمد البريطاني في أي شأن من شئون السودان. وهذه التعليمات من هذه الناحية سواء في مبعثها أو سبب صدورها المباشر أو في آثارها من حيث تجريدها النظار المصريين من كل سلطة فعلية لهم؛ تشبه تعليمات «جرانفيل» إلى «بارنج» في ٤ يناير ١٨٨٤م وهي التعليمات التي استقال على أثرها «شريف باشا» رئيس مجلس النظار المصري وقتئذٍ.

على أن البحث الذي جرى بعد سقوط أم درمان بين «كرومر» والحكومة المصرية — حول مستقبل السودان — لم يلبث أن أبرز بوضوح كل المشكلات التي كان مترقبًا أن يثيرها ابتكار وضع سياسي للسودان على الأساس الجوهري الذي دلَّ عليه رفع العلمين البريطاني والمصري جنبًا إلى جنب في الخرطوم: أي مشاركة البريطانيين في حكومة السودان، وعلى أن يكون لهم كل السيطرة على حكومته عن طريق هذه المشاركة ذاتها، وكانت المشكلات الكبيرة التي واجهها «كرومر» هي:

أوَّلًا: مشكلة السيادة: ولم يكن في وسع «كرومر» مناقضة السياسة التي جرت عليها حكومته، منذ اعتزمت استرجاع مديرية دنقلة ثم بقية السودان (١٨٩٦م)؛ من حيث اعتبار أن لمصر حقوقًا ثابتة في السيادة على السودان، لم تلغها ثورة المهدي؛ كما أنه لم يكن يريد بحال من الأحوال مناقضة هذه السياسة؛ لأن استرجاع السودان — وهي العملية التي شاركت فيها إنجلترا «بالمال والرجال» كما قالت — قامت أصلًا على أساس هذه الحقوق التي تريد مصر استئناف ممارستها؛ ولأن الوضع السياسي في مصر نفسها لم يدخل عليه أي تغيير قانوني بالرغم من وجود الاحتلال البريطاني، فهي ما زالت قانونًا، ومن الناحية الدولية تابعة لتركيا، وما زالت لتركيا حقوق في السيادة على مصر والسودان معًا.

ثانيًا: مشكلة الحكم: وكان وجه الخطر في نظر «كرومر» إذا أُعيد في السودان الوضع السياسي إلى ما كان عليه قبل ثورة المهدي أن تستعيد مصر سلطانها الكامل هناك، وهو السلطان المستمد من حقوق سيادتها عليه؛ ومعنى ذلك أن مصر تستأثر بكل

أسباب الحكم في السودان. ولم يكن «كرومر» يريد أن تنفرد مصر بالحكم لأسباب اتخذها في الحقيقة ذريعة ليستر بها التوسع الاستعماري البريطاني في أفريقيا؛ هي أن الثورة المهدية إنما قامت بسبب سوء الحكم المصري السابق، وأن من المتوقع إذا عادت حكومة المصريين منفردة إلى السودان أن يسوء الحكم مرة أخرى. وليس من العدل علاوة على ذلك أن يُرغم السودانيون على قبول «حكومة» كانوا ثاروا عليها للخلاص منها وطردها، وواضح أن «كرومر» كبقية معاصريه من الإنجليز الذين كتبوا في تاريخ السودان بعد هذه الحوادث كان يعتقد مخطئًا أن الحكومة التي أقامها المصريون في السودان كانت حكومة ظالمة غاشمة انتشرت في عهدها المفاسد، وأن فساد هذه الحكومة كان مبعث الثورة المهدية. وعلى كل حال فقد رأى «كرومر» في مشاركة البريطانيين للمصريين الحكم ضمانًا لإقامة الحكومة الطيبة الرشيدة في السودان.

ثالثًا: مشكلة الامتيازات الأجنبية: وكان سبب هذه الرغبة في إقامة الحكومة الطيبة والرشيدة أن رفض «كرومر» أن يبقى الوضع السياسي على الحال التي كان عليها قبل فقد السودان، ودون أي تغيير يدخل عليه قد يكون بمثابة المبرر لإزالة بعض العوامل التي اعتبرها «كرومر» معطلة لكل إصلاح؛ ذلك بأن وضع السودان السابق بحكم تبعيته لتركيا كجزء من الباشوية ثم الخديوية المصرية حسب نصوص الفرمانات، من سنة ١٨٤١م إلى سنة ١٨٧٩م؛ كان سببًا في أن تسري به كسريانها في بقية أملاك الإمبراطورية العثمانية معاهدات الامتيازات الأجنبية، وشكا «كرومر» كثيرًا من الامتيازات التي وقفت حائلًا دون انطلاق سياسته الإصلاحية في مصر بالمدى الذي يريده، وكان لذلك يريد تجنيب السودان مساوئ هذه «الامتيازات الأجنبية»، التي خبر بلواها السودان نفسه وخصوصًا أمام ازدهار تجارة الرقيق.

رابعًا: مشكلة تركيا: وكان لذلك إذن أن صار واجبًا أن يعمل «كرومر» لاستبعاد تركيا وأي نفوذ لها من شئون السودان عند اختيار الوضع السياسي الجديد له. ولقد شاهدنا كيف أن تركيا كانت تكثر من الاحتجاجات والاستفسارات بخصوص السودان على اعتبار أن لها حقوقًا عليا في السيادة على مصر والسودان معًا، وأن الخديوي تابع للسلطان العثماني، ولم يكن سهلًا من ناحية القانون الدولي تجاهل هذه الحقيقة؛ كما أنه كان من المتعذر من ناحية أخرى التسليم بوجهة النظر العثمانية بحذافيرها عندما كانت محاولات الباب العالي ظاهرة أولًا لتقرير سلطانه على الخديوية، أمام

واقع الاحتلال البريطاني، ثانيًا لوضع السودان نفسه ومنذ ديسمبر ١٨٨٣م تحت سيادته المباشرة، وكان معنى تقرير هذه السيطرة العثمانية أن تتنازع السلطة من الناحية العملية في الوضع المزمع اختياره للسودان أطراف ثلاثة: تركيا ومصر وبريطانيا. ومن المنتظر في هذه الحالة أن يصعب على بريطانيا أن تنال مبتغاها من حيث الانفراد بالصوت المسموع «أو الراجح»، أو السيطرة الكاملة في شئون السودان. ولذلك فقد كان من رأي «كرومر» ضرورة استبعاد تركيا استبعادًا كليًّا تحقيقًا لهذا الغرض المزدوج؛ استئثار بريطانيا بالسلطة في السودان، وإنقاذ السودان نفسه من المساوئ المقترنة بتطبيق الامتيازات الأجنبية، والتي يعطل تطبيقها كل أعمال الحكومة، ويعاكس كل إصلاح.

هذه الاعتبارات جميعها إذن هي التي استند عليها «كرومر» عندما وضع في نوفمبر ١٨٩٨م مشروعًا للاتفاق الثنائي للحكم في السودان؛ أي لذلك الحل الذي ارتآه كرومر كفيلًا بتسوية كل المشكلات التي كان عليه أن يواجهها عند النظر في نوع الوضع السياسي الذي يجب أن يكون للسودان في عهده الجديد.

(٢) مشروع كرومر للحكم الثنائي

في المذكرة التي تضمَّنت المشروع الذي أعده للحكم الثنائي في السودان، وبعث به إلى اللورد سولسبري في ١٠ نوفمبر ١٨٩٨م؛ قال كرومر: «إنه فكَّرَ كثيرًا فيما إذا كان من الممكن ترك الأمور تجري في طريقها، وأن تُسوى كل صعوبة التسوية التي تستحقها، كلما ظهرت صعوبة من الصعوبات، وتطلبت إيجاد حل لها»، من الممكن سلوك هذا الطريق، لو أن الحاكم العام للسودان كان عليه فقط أن ينظر في أحوال السودانيين، وأن ينشئ نظامًا جديدًا للحكومة التي تتكفل بحاجات أهل السودان. ولكن كثيرين من الأوروبيين طلبوا الذهاب إلى السودان للإقامة، ولاستثمار رءوس الأموال، ولاقتناء الأملاك، ولا يمكن منع هؤلاء من الدخول إلى السودان. كما أن رءوس الأموال التي يُراد استثمارها ضرورية للنهوض بالبلاد في المستقبل. ولذلك فالواجب يقتضي إصدار «إعلان» (Declaration) يحدد نهائيًّا الوضع السياسي للسودان.

هذا «الإعلان» كان «الوفاق الثنائي»!

فقد بحث كرومر مع الحكومة المصرية القواعد التي رُئي أن يقوم عليها الاتفاق الثنائي بين هذه الحكومة والحكومات البريطانية. حتى إذا فرغ من بحثه مع المسئولين

المصريين أعدَّ مشروعًا للاتفاق، بعث به إلى اللورد «سولسبري» في ١٠ نوفمبر ١٨٩٨م. على أنه مما تجب ملاحظته من أول الأمر أن «كرومر» نفسه والحكومة البريطانية كانا المسئولين وحدهما عن نظام الحكم الثنائي الذي أوجده هذا «الاتفاق»، فيقول كرومر في الخطاب الذي ألحقه بالمذكرة التي بعث بها إلى «سولسبري» في ١٠ نوفمبر أنه ذكر لرئيس الوزارة المصرية «مصطفى باشا فهمي» ولوزير خارجيتها «بطرس باشا غالي» أن من الضروري موافقة الحكومة المصرية على الاتفاق المزمع إبرامه معها، ثم يستطرد فيقول إنه فهم بقدر ما استطاع إدراكه من بعض ما بدر من هؤلاء أثناء الحديث معهم، أنهم موافقون عمومًا على المبادئ التي يستند عليها القانون. ومع ذلك فإن كرومر — كما يقول — لم يحاول أن يبحث معهم التفاصيل. ثم إنه ذكر أن من المتوقع أن يلقى الاتفاق شيئًا من المعارضة من جانب الخديوي.

أما المشروع الذي أعده كرومر عن الاتفاق المطلوب إبرامه مع الحكومة المصرية، فكان يتألف من مقدمة وثلاث عشرة مادة، صارت عند اعتماد المشروع اثنتي عشرة مادة. وقد شفع كرومر مشروعه بمذكرة لتفسير الأغراض التي توخاها من هذا المشروع جملة، ثم من كل مادة من مواده تفصيلًا.

وكان الواضح أن المشكلة التي استأثرت بالشطر الأكبر من اهتمام كرومر عند وضع مشروعه هي مشكلة الامتيازات الأجنبية، وأنه كان من أجل تسوية هذه المشكلة أن وجد كرومر في نظام الحكم الثنائي «الوضع السياسي» الذي يجب أن يكون للسودان في المستقبل.

ذلك أن كرومر استهل «مذكرته» بقوله إن من الميسور تناول المسائل المتعلقة بأهل السودان؛ لأن هؤلاء حاجاتهم بسيطة، لا تعدو إنشاء نظام سهل للضرائب، وإدارات غير معقدة للشئون المدنية ولشئون القضاء الجنائي، وتعيين نفر قليل من الموظفين الذين يُختارون بعناية مع إعطائهم السلطة التي يمكنهم استخدامها في المسائل التفصيلية المحلية، وذلك إلى أن تتسنَّى تدريجيًّا الاستعاضة عن ذلك النوع من الحكومة الأبوية، الذي يجب أن يسد الحاجة في الوقت الحاضر، بنظام أكثر تقدمًا وتعقيدًا. ولكن المهمة الملقاة على عاتق الحكومة البريطانية ليست البحث في حاجات أهل السودان فحسب؛ فقد طلب كثيرون من الأوروبيين الإقامة في السودان، واستثمار رءوس أموالهم به، والتجارة معه، وأن يكون لهم حق التملك. ومن الواضح أنه يستحيل منع هؤلاء مما يريدون. كما أنه ليس من الحكمة فعل ذلك؛ لأنه بدون رءوس الأموال والمعاونة الأوروبية لا يمكن أن يحدث أي تقدم في السودان. ولذلك فإن من صعوبات الموقف وجود ذلك التعارض

بين الأنظمة البدائية التي هي على كل الأحوال في الوقت الحاضر مناسبة للسودانيين أهل البلاد، وبين الأجهزة الإدارية والقضائية الأكثر تعقيدًا، والتي يجعل وجود الأوروبيين في هذه البلاد إنشاءها لدرجةٍ ما محتمًا. وكان من رأي كرومر للتغلب على هذه الصعوبة أنه لا مناص من الاستناد على الحجة القائلة بضرورة الاكتفاء لفترة من الزمن على الأقل بالأنظمة الإدارية والقضائية التي في وسع الحكومة إنشاؤها في بلد خرج مؤخرًا من الحالة البربرية (Barbarisia) التي كان عليها، ما دام هؤلاء الأوروبيون هم الذين اختاروا الذهاب إلى السودان والإقامة به والتجارة معه واستخدام رءوس أموالهم فيه. ولا شك في أن أحسن أنواع الأنظمة الإدارية والقضائية في هذه الحالة سوف تكون عليه مآخذ حتمًا إذا قيس ليس فقط بالأنظمة الأوروبية، بل وبالأنظمة المصرية كذلك.

وكان واضحًا أن المشكلة التي دار تفكير كرومر حول إيجاد حل لها، كان صعوبة الملاءمة بين ما يجب إقامته من أنظمة إدارية وقضائية تكفل للأوروبيين ممارسة الحقوق التي أعطتها لهم معاهدات الامتيازات الأجنبية، وبين ما يتطلبه حال أهل البلاد أنفسهم من إقامة أنظمة حكومية مبسطة تفي بالغرض منها أولًا، ولا تكون سببًا في الوقت نفسه في تخويف الأوروبيين من الإقامة بالسودان والتجارة معه واستثمار أموالهم فيه. ولذلك يقول «كرومر»: إن المسألة ليست إنشاء نوع من المحاكم التي تفصل في القضايا المدنية والجنائية التي يكون الأوروبيون أحد الأطراف فيها، فإن ذلك مع أهميته ومع ضرورة التفكير فيه تفكيرًا طويلًا قبل اتخاذ أي إجراء بشأنه، لا يوازي في ضرورته العاجلة البحث في الوسيلة التي يمكن بها قبل فوات الفرصة منع الأوروبيين من أن ينتزعوا لأنفسهم حقوقًا وامتيازات مثل الحقوق والامتيازات التي صارت لهم، والتي يمارسونها الآن في مصر.

أما كيف يمكن الحيلولة دون حدوث ذلك، فكان في رأي «كرومر» بأن يصدر «إعلان» (Declaration) صريح عن النظام العام السياسي والاقتصادي والقضائي المزمع إنشاؤه في السودان؛ لأنه سوف تحدث اضطرابات كثيرة في المستقبل إذا تُرك الأوروبيون يجيئون إلى السودان، ويتاجرون معه ويستخدمون رءوس أموالهم به، من غير أن يصدر من الآن هذا «الإعلان»، وعلاوة على ذلك فإن من الحكمة استصدار هذا «الإعلان» حتى يعرف هؤلاء الأوروبيون ما هم مقدمون عليه من جهة، وحتى لا يعتقد إنسان إذا لم يصدر هذا «الإعلان» أن وضع الأوروبيين المقيمين في السودان سوف يكون مثل وضعهم في مصر.

وإلى جانب ضرورة تحديد الوضع بالنسبة للأوروبيين حتى لا تسري في السودان الامتيازات الأجنبية كان من رأي «كرومر» أن استصدار هذا «الإعلان» بالوضع السياسي في السودان لازم كذلك لتحديد مركز إنجلترا نفسه بالنسبة للسودان.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات إذن أخذ «كرومر» يتساءل عن ذلك «الوضع السياسي» الذي يجب أن يناله السودان، وكان في رأي «كرومر» أن الأمر مقصور على الاختيار بين واحد من حلول ثلاثة: إما أن تضم بريطانيا السودان إليها، وإما أن يعتبر السودان جزءًا من الإمبراطورية العثمانية (أي من أملاك هذه الإمبراطورية) وإما أن يكون هناك نوع من «الحل الوسط» تتحقق به الأغراض التي تريدها بريطانيا.

وتناول «كرومر» بالبحث كل واحد من هذه الحلول الثلاثة، فقال: إن استيلاء إنجلترا على السودان وضمه إليها إجراء يقضي بطبيعة الحال على كل المصاعب التي سبق ذكرها، ولكنه — كما استمر يقول — فهِم أن بريطانيا لا تريد لأسباب واضحة سياسية ومالية أن تضم السودان إليها، بينما من ناحيةٍ أخرى يترتب على الاعتراف بأن السودان جزء من الأملاك العثمانية، ولا يختلف في شيء إطلاقًا عن بقية الأراضي المصرية، أن تستمر بصورة مستديمة كل المصاعب الدولية والعقبات التي كان من سوء حظ الحكومة البريطانية خلال الخمس عشرة سنة الماضية أن تواجهها عند تناول أية مسائل متعلقة بالشئون المصرية. ولذلك فقد وجب على الحكومة البريطانية أن تصل إلى حل وسط بين هذين الإجراءين المتطرفين. وقال «كرومر»: إن من الممكن العثور على هذا الحل الوسط. ولكنه بادر بتحذير القارئ من أن «الوضع» الذي سوف يأتي به هذا الحل الوسط لم يسبق أن عرفه القانون الجاري العمل به في أوروبا. ولذلك فليس من السهل خصوصًا بالنظر لتعقيد بعض التفاصيل تعقيدًا كثيرًا أن يرسم المرء على الورق أي ترتيب أو نظام قد تكون الثقة عظيمة في إمكان تنفيذه من الناحية العملية. ومن الممكن تمامًا الدفاع عنه وعن كل جزء من أجزائه بالحجج الصحيحة والمنطقية.

أما الترتيب الذي يقوم على «الحل الوسط»، فقد رأى «كرومر» ألا يتخذ شكل اتفاق (Convention) أو وفاق (Agreement) مع الحكومة المصرية.

وتوقع كرومر أن يتصدى كثيرون للطعن في صحة ومشروعية هذا الاتفاق أو الوفاق.

أولًا: على أساس أن الفرمانات الشاهانية قد منعت الخديوي من عقد أية معاهدات مع الدول الأجنبية، ما عدا الاتفاقات التجارية والجمركية، وتلك الخاصة بعلاقات الأجانب مع السلطات الإدارية الداخلية.

ثانيًا: على أساس ما جاء في الفرمان الصادر إلى الخديوي الحالي «عباس حلمي الثاني» والصادرة في ٢٧ مارس ١٨٩٢م من أنه «لا يجوز «للخديوي» لأي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات المعطاة لمصر بحكم هذا الفرمان المستند على الفرمانات السابقة جميعها أو بعضها، أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية للغير مطلقًا.»

«وحيث إن الامتيازات التي أُعطيت لمصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خُصت بها الخديوية وأُودعت لديها، فلا يجوز لأي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها، أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية للغير مطلقًا.»

وأعد كرومر الجواب على هذين الاعتراضين؛ فقال إنه يمكن الرد على الاعتراض الأول، بأن الوفاق أو الاتفاق (Convention) ليس بالمعاهدة (Treaty) بمعناها المعروف، وأن الخديوي بتوقيعه على هذا الوفاق لم يفعل شيئًا هو من حق صاحب السيادة العليا أن يفعله، وإنما كان يمارس حقًّا اعترفت له به الفرمانات؛ ذلك هو إجراء الترتيبات المتعلقة بالإدارة الداخلية في خديويته، وأن واقع رفع العلم المصري إلى جانب العلم البريطاني باستمرار في كل أنحاء السودان لينهض دليلًا على أن سيادة السلطان العثماني معترف بها أو — على كل الأحوال — معترف ببعضها في هذه البلاد.

ولكن هذا الجواب نفسه كان يرى كرومر أنه ضعيف لسبب مهم؛ هو أنه من المتعذر ما دام هناك اعتراف بوجود سيادة السلطان العثماني سواء كانت هذه السيادة كاملة أو منتقصًا منها، التفريق بين السودان وبين سائر أملاك الدولة العثمانية، فيما يتعلق بمعاملة أو بمركز الأوروبيين وغيرهم من الأجانب. ولذلك يرى كرومر أن من الأفضل الاستناد بشجاعة على الحجة التالية؛ وهي أن الجيش المصري الذي هو قسم من الجيش العثماني عجز عن الاحتفاظ بمركزه في السودان؛ أي إنه اضطر إلى الجلاء منه، وما كان في قدرته وحده ودون مساعدة أن يسترجع السودان، وأن الذي قام باسترجاع السودان جنود إنجليز، وجنود مصريون ضباطهم ومدربوهم من الإنجليز، وأن أموالًا إنجليزية هي التي استخدمت في استرجاعه؛ وأن هذه الحقيقة تعطي حكومة جلالة الملكة وفقًا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها حقوقًا راجحة في تقرير نظام الحكم الذي يجب إقامته في السودان في المستقبل، وأن مسألة مشروعية مسلك الخديوي في إبرامه الاتفاق (أو الوفاق) إنما هي لذلك مسألة غير ذات موضوع؛ ولأن الخديوي بدلًا من أن يتنازل عن شيء لإنجلترا في إبرامه هذا الاتفاق معها قد حصل هو منها بفعله هذا على عدة مزايا.

ولقد انتقل كرومر بعد ذلك إلى «تفسير» المواد التي تضمنها مشروع الاتفاق، وهو تفسير يبين طبيعية «الحل الوسط» الذي أوجد «الدولة المولدة»؛ أي إنه يكشف عن حقيقة ما كان يدور في ذهن «كرومر» من أفكار وآراء، أسس عليها المبادئ التي قام عليها اتفاق نظام الحكم الثنائي في السودان.

ومشروع الوفاق يبدأ بمقدمة (Preamble)، تتضمن «الحيثيات» أو الأسباب التي تجعل من حق مصر وبريطانيا إبرام هذا الاتفاق فيما بينهما بشأن السودان، ولم يكن هناك مفر من الاعتراف في هذه المقدمة بأن لمصر حقوقًا في السيادة على السودان، قائمة من قبل استرجاع السودان؛ وذلك تمشيًا مع موقف الحكومة البريطانية من وقت تقرير استرجاع السودان، وأثناء حادث فاشودة خصوصًا، على أن كرومر لم يكن يهتم بتأكيد هذا الحق بقدر ما كان يهتم بإبراز الحقوق التي صارت لإنجلترا بسبب اشتراكها اشتراكًا فعالًا في فتح السودان، هذه المرة؛ أي إن كرومر أراد أن يستند على حق الفتح قبل أي اعتبار آخر في تبرير إبرام اتفاق يعطي بريطانيا السلطة العليا في النظام السياسي الجديد للسودان، ويجعل — على حد تعبير كرومر — «حقوقها هي الراجحة» على حقوق الطرف الآخر في هذا الاتفاق الثنائي. ولذلك قال كرومر عن «المقدمة» إنها تضمَّنت إشارة عابرة واستنتاجية إلى حقوق الخديوي السابقة على الثورة المهدية، ولكنها أبرزت حقوق الحكومة البريطانية التي صارت لها من واقع عملية الفتح (أي استرجاع السودان). واستطرد كرومر يقول: «ويبدو ضروريًّا ذكر هذه الحقوق؛ لأن عليها وحدها يقوم المسوغ الحقيقي لابتداع وضع سياسي وإداري في السودان يختلف عن الوضع القائم في مصر.»

وتضمَّنت المادة الأولى من المشروع التعريف بالأراضي التي يشملها لفظ السودان، وهي التي حسب هذه المادة تقع جنوبي الدرجة الثانية والعشرين في خطوط العرض؛ وهذا الخط يمر على مسافة أميال قليلة من شمال وادي حلفا، بينما تقع سواكن جنوبه بمسافة كبيرة. وقال كرومر إنه تمشيًا مع المبادئ التي جاءت في مقدمة الوفاق يجب أن يكون مصطلح السودان مقصورًا على الأراضي التي امتلكتها مصر في السابق، ثم صار يستولي عليها الدراويش، ثم صار استرجاعها في وقت من الأوقات بمساعدة بريطانيا. ولكن الأخذ بهذا الرأي لا يلبث أن ينشأ عنه مصاعب إدارية كبيرة؛ حيث يجب في هذه الحالة استبعاد كل من وادي حلفا وسواكن من الأراضي التي يشملها مصطلح السودان؛ لأن لا وادي حلفا ولا سواكن سبق أن احتلها الدراويش إطلاقًا، ولو أنه يكون صحيحًا

تمامًا إذا قلنا إن مصر كانت حتمًا تفقد وادي حلفا وسواكن أثناء الثورة ليستولي عليها الدراويش، لولا الدفاع الذي قامت به عن هذين المكانين القوات البريطانية، والذي جرى تحت الإشراف البريطاني.

وعلى ذلك فقد قُسمت الأراضي التي يدل عليها مصطلح السودان في الوفاق إلى ثلاث فئات:

(١) «الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢م». وقال كرومر إن الغرض من النص على ذلك إدخال كل من وادي حلفا وسواكن ضمن حدود السودان.

(٢) «الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة، وفُقدت منها وقتيًّا، ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد»؛ ومعنى ذلك — كما قال كرومر — أن هذه تشمل كل الأراضي التي تم استرجاعها مؤخرًا، وأما لماذا وُصفت هذه الأراضي بأنها «التي افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد»، فقد قال كرومر إن الاقتصار على ذكر «الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل الثورة الأخيرة» دون التخصيص بأنها التي افتُتحت بعد ذلك بالاشتراك مع إنجلترا؛ قد يفيد أن هذه الأراضي تشمل كذلك قسمًا من مديرية خط الاستواء — «هو الذي عرفنا أنه صار جزءًا من محمية أوغندة البريطانية أو استأجرته ولاية الكونغو الحرة البلجيكية» (أو أنها قد تشمل أيضًا زيلع وبربرة) «وهما المعروف عنهما أنهما صارتا تؤلفان مع بلهار الصومال البريطاني» — وهما اللتان قال عنهما كرومر الآن: «إنه لم يكن مقصودًا دون شك أن يشملهما الاتفاق الحالي.»

(٣) «الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدًا». وقال كرومر إن الغرض من عبارة افتتاح الأراضي باتحاد الحكومتين:

أوَّلًا: أن تشتمل الأراضي التي تدخل في نطاق هذا الاتفاق كل الامتدادات؛ أي التوسع الذي يحصل نحو الجنوب والغرب نتيجة للعمل أو الجهد المشترك بين إنجلترا ومصر.

ثانيًا: أن يُستبعد من نطاق الاتفاق كل الامتدادات التي تحصل من أوغندة في اتجاه نحو الشمال نتيجة لعمل أو جهد الحكومة البريطانية وحدها، ومعنى هذا تبعًا لهذا التفسير أن كرومر أراد أن يجعل حدود السودان الجنوبية مفتوحة لأية امتدادات تحصل من جانب أوغندة لتوسيع رقعة هذه المحمية البريطانية على حساب السودان في وضعه الجديد؛ أي الإنجليزي المصري.

أما المادة الثانية في المشروع فقد نصت على «استعمال العَلم البريطاني والعَلم المصري معًا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن؛ فلا يُستعمل فيها إلا العَلم المصري فقط.» وقال كرومر تفسيرًا لهذه المادة: «إن العلمين البريطاني والمصري يرفرفان معًا على الخرطوم والمراد الآن، للإشارة لأن يكون الوضع السياسي في جميع السودان هو نفس الشيء؛ أن يُتخذ إجراء مماثل في كل أنحاء البلاد ما عدا سواكن؛ لأن رفع العلم البريطاني على سواكن يثير عاصفة احتجاج كبيرة، وليس هناك ما يدعو لفعل ذلك، وكما سأوضح حالًا، إن المقصود هو التمييز بين سواكن وسائر السودان فيما يتعلق بامتداد ولاية المحاكم المختلطة القضائية.»

وجاءت المادتان الثالثة والرابعة خاصتين بطريقة الحكم في السودان؛ من حيث بيان الكيفية التي تمارس بها شئون الحكم كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية في السودان، فالمقترح بمقتضى المادة الثالثة أن «تُفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد بلقب «حاكم عموم السودان»، ويكون تعيُّنه بأمر عالٍ خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة، ولا يُفصل عن وظيفته إلا بأمرٍ عالٍ خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية»، فقال كرومر إن إجراء التعيين هذا هو نفس الإجراء المتبع في تعيين «مندوبي صندوق الدَّين». ثم يقول إنه كان يميل إلى أن يتضمن الأمر العالي الخديوي إشارة صريحة إلى أن هذا التعيين نال موافقة الحكومة البريطانية، ولكنه لم يرَ ضرورة لذلك؛ حيث إنه مفروض على الخديوي أن يأخذ بالنصيحة الإنجليزية إلزامًا طالما بقي الاحتلال البريطاني في مصر.

وأما المادة الرابعة، فخاصة بالقوانين وكافة اللوائح التي يكون لها قوة القانون والتي يصدرها الحاكم العام، فجاء في هذه المادة أنه يُشترط حصول الموافقة عليها سلفًا من جانب الخديوي، «وهو يعمل بموجب نصيحة مجلس نظاره»، ومن جانب الحكومة البريطانية ممثلة في شخص قنصلها العام. ومع ذلك فمن حق هذين اللذين يُشترط الحصول على موافقتهما سلفًا أن يعفيا الحاكم العام من هذا الواجب من وقت لآخر في المسائل الإدارية أو التنفيذية التي يُنص عليها عندئذٍ في الوثيقة التي تصدر بهذا الإعفاء، والقوانين واللوائح التي يكون لها قوة القانون، والتي يصدرها الحاكم العام بناء على هذا الإعفاء يجب تبليغها فورًا إلى القنصل البريطاني الجنرال في القاهرة إلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي، وتكون خاضعة للمراجعة والحذف حسب ما يحتفظ به الإعفاء من سلطات لهذه الغاية.

وذكر كرومر في تعليقه على هذه المادة من المشروع:

أوَّلًا: أنه كان بوسعه الاستغناء عن عبارة «عمل الخديوي بموجب نصيحة مجلس نظاره»، على أساس أن الإرادة أو الأمر العالي الصادر في ١٨ أغسطس ١٨٧٨م في عهد الخديوي إسماعيل افترض دائمًا أن يعمل الخديوي بنصيحة وزرائه، ولكن نزوع الخديوي «عباس حلمي» لمحاولة التخلص باستمرار من هذا الواجب يجعل ضروريًّا أن تنص المادة على هذه العبارة.

ثانيًا: أن الغرض من الحصول سلفًا على موافقة الحكومتين المصرية والبريطانية إنشاء نوع من الإشراف على أعمال الحاكم العام. ومن الواضح أن اضطلاع الحكومة البريطانية بهذا الإشراف يجعله فعَّالًا؛ وكان يكفي أن يكون هذا الإشراف لها وحدها. ولكن هناك ضرورة مزدوجة تدعو لذكر اسم الخديوي باعتبار أن السودان لا يزال من الناحية النظرية أرضًا مصرية بالرغم من أن له وضعًا سياسيًّا منفصلًا، ولأن مصر تتحمل مسئوليات مالية نحو السودان، وكلا هذين الأمرين يجعل ضروريًّا ومرغوبًا فيه أن يُسمع للحكومة المصرية صوت في هذه المسائل «التشريعية».

ولم يعتبر كرومر وهو يفسر هذه المادة ضروريًّا أن ينص في كل لائحة يصدرها الحاكم العام على أن الحكومتين البريطانية والمصرية قد وافقتا سلفًا على استصدارها، بل يرى من الأفضل أن يعمل المسئولون كل ما يمكن عمله؛ لإظهار الحاكم العام في أعين أهل السودان صاحب السلطة كل السلطة في هذه البلاد.

وفسَّر كرومر إمكان إعفاء الحاكم العام من الحصول مقدمًا على موافقة الحكومتين البريطانية والمصرية على القوانين واللوائح التي يصدرها، بأنه وإن كان ضروريًّا وضع الحاكم العام تحت نوع من الإشراف والرقابة، فمن الخطأ الكبير في الوقت نفسه تركيز شئون الإدارة في السودان في يد أية سلطة في القاهرة سواء أكانت هذه سلطة بريطانية أم مصرية، ولذلك فقد أشارت المادة إلى أن هناك بعض المسائل التي يجوز إعفاء الحاكم العام من الحصول على الموافقة السابقة. وأما البحث في أي المسائل يمكن أن يتناولها هذا الإعفاء، أو يجب الحصول مقدمًا على موافقة الحكومة عليها؛ فكان من رأي كرومر أن يُرجأ ذلك إلى بحث مقبل.

على أنه مما تجب الإشارة إليه هنا أن هذه المادة الرابعة — كما وردت في مشروع كرومر — كانت محل مناقشة أسفرت عن تعديلها ووضع صياغة أخرى لها في وثيقة الاتفاق النهائي كما سنعرض له في حينه.

وأما المادة الخامسة من المشروع، فكانت بشأن القوانين التي تسري على السودان، وقال كرومر إنه في أثناء مناقشة هذه المادة كان هناك اقتراح بعدم سريان القوانين المصرية على السودان، إلا إذا صدر بها منشور من الحاكم العام ينص صراحة على وجوب تطبيقها في السودان، ولكن اعتراضًا أُثير على هذا الاقتراح، فحواه أن الفترة التي لا يكون ساريًا أثناءها أية قوانين — وذلك ريثما يمكن وضع مجموعة من القوانين للسودان — يكون السودان مسرحًا للفوضى التامة. ولذلك فقد رُئي استبقاء التشريعات المصرية التي يمكن بالاستناد على المبادئ القانونية اعتبارها لا تزال سارية المفعول في السودان. وفي هذه الحالة — كما يقول كرومر — حسب الرأي الذي أدلى به الذين استشارهم في هذه المسألة؛ أن التشريعات المصرية التي لا تزال تُعتبر سارية قانونًا في السودان هي فقط التشريعات التي صدرت قبل ١٨٨٤م؛ أي قبل السنة التي خضع فيها السودان خضوعًا كليًّا لسيطرة الدراويش، وهذا يشمل القوانين المصرية الصادرة في يونيو ١٨٨٣م. ويجب أن نذكر هنا أن المراد بذلك كان لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي صدرت في ١٤ يونيو ١٨٨٣م، والقانون المدني الصادر في ٢٨ أكتوبر وقانون التجارة، والقانون التجاري البحري، وقانون المرافعات، وقانون العقوبات، وقانون تحقيق الجنايات في ١٣ نوفمبر ١٨٨٣م. ثم استمر كرومر يقول: ومن المقترح أيضًا في الوقت نفسه جعل كل القوانين المصرية سارية المفعول في السودان كذلك. ومما لا يجب إغفاله أن المادة الرابعة هذه تجعل من حق الحاكم العام تحوير أو نسخ أي قانون من القوانين المصرية القائمة باستصدار منشور منه بذلك.

وتتناول المادة السادسة من المشروع مسألة هامة في نظر كرومر هي المسألة المالية، وكان كرومر يبغي من الترتيب المالي الذي يريده للسودان أن يحقق غرضين:

أولهما: أن يمتنع على صندوق الدين التدخل في مالية السودان، وقد اطمأن بعد بحث هذه المسألة إلى أن النفقات التي تتحملها مصر من أجل السودان يمكن إدخالها في حساب الميزانية المصرية تحت باب المصروفات، وقد وافق صندوق الدين على هذا الإجراء، وأن صندوق الدين إنما سوف يتدخل عندما يتضح أن هناك فائض في ميزانية السودان من زيادة الإيرادات على المصروفات، مما يقتضي البحث من جديد في العلاقة المالية بين البلدين، ولم يكن كرومر يتوقع لزمن طويل أن يكون هناك فائض في ميزانية السودان، وعلاوة على ذلك فعلى فرض حدوث صعوبات من جانب صندوق الدين، فإن أية نصوص يتضمنها «الوفاق» في هذه المسألة لن تساعد في الوصول إلى تسوية. ولذلك يرى كرومر من الأفضل ترك هذه المسألة جانبًا في الوقت الحاضر.

أما الغرض الآخر، فهو أن يجعل الحكومة المصرية مسئولة وحدها عن تحمل النفقات المدنية والعسكرية العادية في السودان في نظير وضع كل إيرادات السودان تحت تصرفها، فهو لا يريد أن تتحمل الخزينة البريطانية أية نفقات بشأن السودان، ويعتقد — كما يقول — أن في وسع الخزينة المصرية أن تتحمل وحدها ودون حاجة للمعونة البريطانية كل المصروفات العادية المدنية والعسكرية، ثم يستطرد كرومر فيقول: إن المادة موضع البحث تشتمل على الفقرة التالية: «تتعهد (أو تقوم) حكومة جلالة الملكة البريطانية بتحمل كل نفقات أي عدد من الجنود البريطانيين الذين قد يُوضعون في السودان، خلاف قوات الحملة الخاصة.» ويقول «كرومر»: إن السير فرنسيس غرنفيل واللورد كتشنر يريان ضرورة أن توجد بالخرطوم قوة دائمة من حوالي ٢٥٠ جنديًّا بريطانيًّا؛ لأن وجودهم هناك إلى جانب أنه يشيع الثقة والطمأنينة في النفوس يكون ذا فائدة في مواجهة أية صعوبات من ناحية الجنود الوطنيين وخصوصًا السود منهم، ولا شك في أن نفقة هذه القوة سوف تكون ضئيلة لا سيما وأن هذا العدد سيؤخذ من القاهرة ودون حاجة إلى زيادة عدد الجيش البريطاني في مصر؛ ويرجو كرومر أن تقبل الحكومة البريطانية تحمل هذه النفقة الصغيرة؛ لأنه لو طلب كرومر من الحكومة المصرية دفع هذا المبلغ لكان لذلك وقع سيئ للغاية. وعلى كل حال يرى كرومر من العدل أن تتحمل الخزينة البريطانية هذا المبلغ.

ويختتم كرومر ملاحظاته بقوله: إنه لا يتوقع أن تكون هناك حاجة لإرسال قوات أخرى إلى السودان؛ فإذا شاء سوء الحظ أن يحدث هذا، فمن الممكن أن تتحمل إنجلترا ومصر النفقات مناصفة بينهما.

على أنه مما تجب الإشارة إليه هنا أن هذه المادة كانت موضع مناقشة فيما بعد؛ انتهت بحذف هذه المادة أصلًا من وثيقة الوفاق النهائية.

والمادة السابعة من المشروع تضمَّنت الحق الذي يخول وضع الشروط التي بموجبها يمكن أن يقيم الأوروبيون في السودان، أو يتاجرون معه، أو يقتنون به الممتلكات. وقال كرومر إن من المؤكد — للأسباب التي سبق أن ذكرها — أن يكون هذا الحق موضع معارضة، ومن سوء الحظ أن يكون الأمر كذلك، ولكن لا حيلة في هذا، «فنحن ممتلكون للسودان، وفي قدرتنا أن نؤكد ونثبت حقوقنا حتى ولو كنا عاجزين عن إقناع الغير بصحة مركزنا أو بصلاحية حججنا، وفي الوقت نفسه في وسعنا أن نفعل شيئًا للتلطيف من حدة شعور العداء ضدنا؛ وذلك إذا أعلنا العمل بالسياسة التجارية المعروفة باسم

سياسة الباب المفتوح؛ وإذا بينا أن الأوروبيين من كل الجنسيات سوف يلقون نفس المعاملة، وعلى قدم المساواة في كل الأمور الأخرى.»

وقد صارت هذه المادة في وثيقة الوفاق المادة السادسة.

وأما المادة الثامنة من المشروع فمتعلقة بمسألة الرسوم الجمركية. وقال كرومر إنه كان يريد من صياغة هذه المادة أن يساعد مدلولها على إدراكه أن هناك حقًّا كامنًا يخوِّل فصل النظام التجاري في السودان عن النظام التجاري في مصر، ولو جاءت هذه المادة خالية من النص صراحة على وجود هذا الحق. وتوقع كرومر أن يلقى كذلك هذا الحق معارضة شديدة، وحينئذٍ لا مندوحة من الاعتماد مرة أخرى على «حق الفتح» لدفع الاعتراض المنتظر على هذه المادة، وفي وثيقة الوفاق صارت هذه المادة، المادة السابعة.

وفي المادة التاسعة من المشروع تقرر عدم الاعتراف بامتداد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان، فيما عدا مدينة سواكن. والتعليقات التي أراد كرومر أن يفسر بها هذه المادة على جانب عظيم من الأهمية؛ لأنها تبين الاعتبارات التي كانت — إلى جانب المشاركة البريطانية في إدارة السودان بالصورة التي تمكن بريطانيا من الاستئثار بكل سلطان عليه — حجر الزاوية في الوفاق الثنائي؛ من حيث استبعاد الامتيازات الأجنبية من السودان.

ولقد أرفق كرومر مع «مذكراته» التفسيرية هذه عن مشروع الوفاق الثنائي وثيقتين من إعداد المستشار القضائي المستر «ماكيلريث»، يتبين مما جاء فيهما أن هناك بعض الشك في جواز امتداد سلطة المحاكم الأجنبية على السودان حتى على فرض أن تغييرًا ما لن يطرأ على الوضع السياسي لهذا القطر؛ وذلك لأن قرارات محكمة الاستئناف جاءت كلها متناقضة في هذه المسألة. وقال كرومر إنه شخصيًّا بعد أن وزن كل الحجج المقدمة لتأييد وجهات النظر المختلفة، يذهب قطعًا إلى ترجيح الرأي القائل بعدم امتداد سلطة المحاكم المختلطة على السودان. ومع ذلك فلا يجب نسيان أن المحاكم المختلطة تميل إلى أن تمتد سلطتها، ولا نسيان أن هذه المحاكم لا تخضع عمليًّا لأية رقابة تشريعية، وأنه إذا هي ادعت امتداد سلطتها على السودان، فالطريق الوحيد لمقاومة هذا التجاوز إنما تكون فقط برفض تسلُّم إعلان الدعاوى المرفوعة منها، ورفض تنفيذ أحكامها. ولذلك يرى كرومر أن من الحكمة عدم الاعتماد على الحجج التي يذكرها «ماكيلريث»، والتي بناها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة، والوثائق الأخرى المتعلقة بالموضوع، بل يرى العودة إلى الاستناد مرة أخرى على الوضع السياسي الخاص الذي صار للسودان، وعلى السبب الرئيسي الذي رفض من أجله امتداد سلطة المحاكم المختلطة على السودان.

ثم انتقل كرومر من ذلك إلى ملاحظة أن سواكن قد استُثنيت من تطبيق هذه المادة؛ فسمح هذا الاستثناء بامتداد سلطة المحاكم المختلطة عليها، وأخذ كرومر يعلل هذا الاستثناء بقوله إن امتداد سلطة المحاكم المختلطة كان معترفًا به في سواكن من سنوات عدة سابقة، وسواء أكان من الخطأ أم الصواب امتداد هذه السلطة عليها. ومن المتوقع لذلك إذا أُدخل تغيير على الحالة هناك أن يرتفع صوت الاستنكار عاليًا ضد هذا العمل من كل جانب، وفي رأي كرومر أن ليس هناك ما يدعو كثيرًا لإجراء هذا التغيير. ولذلك فالصواب ترك الأمور على ما هي عليه في هذه المسألة، وهذه المادة صارت المادة الثامنة في الوفاق الثنائي.

وأما المادة العاشرة فخاصة باعتبار السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية بصورة مؤقتة، ويذكر كرومر من الأسباب التي تبرر في نظره وضع السودان تحت الأحكام العرفية أن إعلان هذه الأحكام سوف يزيد من قوة موقف أصحاب «الوفاق» في مسألة المحاكم المختلطة، ومنع امتداد سلطتها على السودان؛ لأن كثيرين من القضاة الذين يرفضون الاعتراف بصلاحية أو مشروعية الحقوق المؤسسة على استرجاع السودان؛ أي على حق الفتح، سوف يعترضون بأنه طالما بقي القانون المدني العام معطلًا تعذر على المحاكم المختلطة ممارسة سلطتها القضائية.

ولكن كرومر لم يلبث أن استدرك قائلًا: إنه لم يكن من أجل ذلك يريد إعلان الأحكام العرفية في السودان، بل يريد ذلك لأن الحالة في السودان نفسه تستدعي في الوقت الحاضر هذا الإجراء؛ فالبلاد لا تزال في قلق واضطراب، وتكثر فيها حوادث السلب والنهب وقطع الطريق؛ لذلك يرى كرومر أن يعطي الحاكم العام في هذه الظروف سلطات واسعة للمحافظة على الأمن والنظام، ويجب على وجه الخصوص أن تكون لديه السلطة الكاملة والحق في طرد أي إنسان سواء أكان أوروبيًّا أم وطنيًّا من البلاد. ومع ذلك فإن إعلان الأحكام العرفية ليس معناه — كما يقول كرومر — أن يتولى الحاكم العام الفصل في كل الأمور، أو أن يقوم بذلك أحد الضباط الذين يخولهم الحاكم العام السلطة في ذلك نيابة عنه، فقد تأسست المحاكم في مديرية دنقلة، ويبدو أنها تؤدي العمل المطلوب منها على خير وجه؛ وقد خُصص مبلغ في ميزانية السودان للتوسع في إنشاء هذه المحاكم. وعلى ذلك فالذي يريده كرومر من إعلان الأحكام العرفية هو إذن أن تُستخدم هذه السلطات الكبيرة المعطاة للحاكم العام في الحالات الاستثنائية فقط. وعلاوة على ذلك

فإن الجهود سوف تتوافر لجعل إدارة شئون القضاء في السودان متلائمة ومتفقة بمرور الزمن مع مبادئ القضاء المدني العامة المعترف بها، وهذه المادة صارت المادة التاسعة في الوفاق.

وكانت المادة الحادية عشرة من المشروع متعلقة «بتعيين قناصل، أو وكلاء قناصل، أو مأموري قنصليات السودان»؛ فنصت على أن هؤلاء لا يمكنهم الإقامة بالسودان إلا بتصريح من الحكومة البريطانية بذلك. وقال كرومر إنه يرى اشتراط الحصول على هذا التصريح ضروريًّا، ولكنه يتوقع أن يكون هذا الحق موضع معارضة من جانب أولئك الذي يقولون بأن الوضع السياسي للسودان لا يختلف في شيء عن الوضع السياسي لسائر أملاك الدولة العثمانية، وقد صارت المادة الحادية عشرة في الوفاق.

وأما المادة الثالثة عشرة والأخيرة في المشروع، فخاصة بمنع «إدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها». وقال كرومر: ومع أن اتخاذ مثل هذا الإجراء لا يبدو ضروريًّا كل الضرورة، فمن المستحسن لفت النظر خصوصًا إلى مفعول معاهدة بروكسل المبرمة في ٢ يوليو ١٨٩٠م فيما يتعلق بشروط التجارة في الأسلحة والمشروبات الروحية وتصديرها، وهذه المادة صارت المادة الثانية عشرة في الوفاق.

وبذلك تنتهي مذكرة اللورد كرومر التي يفسر بها مشروع الوفاق الثنائي، وبعث بها مع المشروع إلى لندن من القاهرة في ١٠ نوفمبر ١٨٩٨م.

ولما كان كرومر قد طلب في الخطاب المنفصل الذي بعث به مع هذه المذكرة إلى اللورد سولسبري في نفس التاريخ أن تستشير الحكومة الإنجليزية في هذا المشروع السردار «كتشنر» الذي كان موجودًا في إنجلترا آنئذٍ، فقد أطلع «سولسبري» السردار على مشروع الوفاق، وأبدى هذا الأخير ملاحظاته على المادتين الرابعة والسادسة خصوصًا.

فقال «كتشنر» في ملاحظاته على الجزء من المادة الرابعة من المشروع الخاص بإرجاء تحديد أو تعيين سلطات الحاكم العام إلى اتفاق على ترتيب يُوضع فيما بعد؛ إن من الواجب تحديد هذه السلطات فورًا ودون أي إرجاء؛ لأن من المتوقع أن يكره الخديوي هذه الفقرة، وأن تنشأ صعوبات كثيرة عند النظر في التفاصيل، وأما فيما يتعلق بالحصول سلفًا على موافقة الخديوي والقنصل الجنرال البريطاني على القوانين

واللوائح قبل أن يستصدر الحاكم العام منشورًا بها؛ فقد عارض «كتشنر» في ذلك، واستبدل بهذا صيغة أخرى هي: «وجميع المنشورات واللوائح التي لها قوة القانون، التي يصدرها من هذا القبيل الحاكم العام عليه أن يبلغها على الفور بعد إصدارها إلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي، وإلى وكيل وقنصل جنرال حكومة جلالة الملكة في القاهرة، وفي كل الحالات تكون هذه المنشورات واللوائح التي لها قوة القانون خاضعة لما قد يقرره هذان الأخيران بالاتحاد، من تحوير فيها أو نسخ لها»، ومما يجب ذكره أن ملاحظة «كتشنر» هذه أخذ المسئولون بها؛ فاستبدل بالحصول سلفًا على موافقة رئيس مجلس النظَّار والقنصل الجنرال، تبليغ هذه المنشورات واللوائح إليهما فور استصدارها، ولكن من جهة أخرى حُذفت من المادة التي اقترحها «كتشنر» العبارة الخاصة بخضوع هذه المنشورات واللوائح للتحوير والنسخ بناء على قرار رئيس مجلس النظار والقنصل الجنرال.

وأما في ملاحظته على المادة السادسة فقد اعترض «كتشنر» على وضع كل إيرادات السودان تحت تصرف الحكومة المصرية؛ لأنه إذا كان الغرض من ذلك أن يُعهد إلى وزارة المالية المصرية في القاهرة إدارة مالية السودان، فإن هذا الترتيب في رأي «كتشنر» أمر غير مرغوب فيه كلِّيَّةً؛ لأن هذا الترتيب إذا كان مقصودًا إنما معناه إعطاء القاهرة كل فرصة للتدخل في تفاصيل شئون الإدارة في السودان، باعتبار أن إيرادات السودان جزء لا يتجزأ من إيرادات مصر. وعندئذٍ سوف ينتفي الغرض الذي ذكر اللورد كرومر أنه يريد تحقيقه، وهو منع صندوق الدين من التدخل في مالية السودان. واقترح «كتشنر» صياغة أخرى لهذه المادة، حاول بها تجنب إعلان أن من حق مصر التصرف في إيرادات السودان. ولو أن «كتشنر» في صياغته الجديدة بقي متأثرًا بفكرة «كرومر» الأصلية وهي خضوع مالية السودان لإشراف ومراقبة وزارة المالية المصرية في القاهرة، واقتنع لورد سولسبري بوجاهة هذه الملاحظة، ولكن لما كانت هناك صعوبات عديدة تحيط بهذا الموضوع الذي أثاره كرومر في مشروعه وفي مذكرته؛ فقد رُئي أخيرًا الاستغناء عن هذه المادة كلِّيَّةً.

وكان بعد الاستماع لكل هذه الملاحظات إذن من جانب كتشنر والحكومة البريطانية أن تسلَّم الخبراء القانونيون في القاهرة صياغة المشروع في صورته النهائية، وقبل أن يفرغ هؤلاء الخبراء من مهمتهم، قام اللورد كرومر بأولى زياراته للسودان.

(٣) خطاب كرومر في أم درمان (٤ يناير ١٨٩٩م)

فقد غادر كرومر القاهرة في ٢٨ ديسمبر ١٨٩٨م قاصدًا إلى أم درمان، فوصلها في مساء ٣ يناير ١٨٩٩م. وفي ٤ يناير ألقى كرومر خطبة في أم درمان «على جمع كبير من الأهالي والضباط وأركان حرب»، ولهذه الخطبة أهمية خاصة:

أوَّلًا: من حيث إنها تكشف لأول مرة لسواد الناس عن «نية الإنجليز في حكم السودان» — على نحو ما كتب المعاصرون — وتبين لأهل السودان نوع الحكم الذي دلل عليه رفع العلم البريطاني إلى جانب العلم المصري على أم درمان والخرطوم.

ثانيًا: لأن حادثًا معينًا وقع أثناء إلقاء الخطبة؛ هو استفسار أحد المشايخ المستمعين إذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية ستكون محترمة ونافذة المفعول في السودان؛ ودلَّ ما دار من مناقشات حول هذا الحادث على أن النية متجهة لفتح السودان للرسالات التبشيرية على نطاق واسع، خصوصًا في السودان الجنوبي.

ثالثًا: لأن كرومر أشار في هذه الخطبة بطريق غير مباشر إلى استبعاد القضاء المختلط في السودان، وأكد الاعتماد فقط على المحاكم الأهلية في توزيع العدالة، وذلك — كما قال — من أركان «الوفاق» الأساسية في نظره.

رابعًا، وأخيرًا: أن كرومر استند على دعوى سوء حكومة المصريين السابقة وفسادها في تبرير الوضع السياسي الجديد المنتظر، وهو اشتراك بريطانيا في الحكم مع مصر، واستئثارها بالنصيب الأوفر من الحكم كذلك؛ على أساس أن في هذا الاشتراك والاستئثار ضمانًا لتأمين أهل السودان، هذا من جهة، ولجعل هذا «النظام الثنائي» المنتظر من جهة أخرى مقبولًا في الوقت نفسه لدى أهل السودان، باعتبار أن انفراد المصريين وحدهم بالحكم على نحو ما كان عليه الحال قبل الثورة المهدية يهدد بعودة عهد المظالم والقسوة والمفاسد. ولقد ذكرنا أن تلك النظرية الخاطئة نظرية فساد حكومة المصريين السابقة كانت من الأسس التي بنى عليها كرومر ذلك الوضع السياسي الذي أوجد — على حدِّ تعبيره — نظام «الدولة المولدة» في السودان.

وفيما يلي خطاب كرومر:

> إني أعُدُّ نفسي سعيدًا بمقابلتي إياكم جميعًا هنا اليوم؛ لأهنئكم على الخلاص من استبداد حكومة الدراويش، بفضل ما أظهره السردار، وضباط من الحُذَّق

في تدبير القتال، وبما برهنت عليه الجنود البريطانية والمصرية من الشهامة والثبات.

وأنتم ترون العلمَين البريطاني والمصري يخفقان على هذا المكان. وفي هذا إشارة إلى أنكم ستُحكَمون في المستقبل بملكة إنجلترا وخديوي مصر. والنائب «الممثل» الوحيد في السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية سيكون سعادة السردار الذي أودعت فيه جلالة الملكة وسمو الخديوي تمام ثقتهما. واعلموا أن البلاد السودانية لا تستمد أحكامها من القاهرة ولا من لندن؛ بل إن السردار وحده هو الذي سيقوم بالعدل فيما بينكم، فلا يجب التعويل على أحدٍ غيره. ولست أشك في أنه يحقق أمانيكم ويحقق لكم كل ما ترجون.

إن جلالة الملكة وشعب جلالتها المسيحي شديدا الإخلاص والمحبة لدينهما، ولكنهما يعرفان أيضًا كيف يحترمان ديانة الآخرين. وجلالة الملكة تحكم رعايا من الغربيين أكثر مما يحكم أي عاهل في العالم، وهؤلاء يعيشون راضين تحت حكمها الرحيم، وديانتهم وعاداتهم (شعائرهم) الدينية موضع احترام دقيق. ولكم أن تثقوا أن هذا المبدأ نفسه سوف يُتبع في السودان، ولن يكون هناك أي تداخل إطلاقًا في شئون دينكم.

وكان عندئذٍ أن قاطع أحد المشايخ الحاضرين اللورد؛ ليسأله إذا كان هذا التعهد بعدم التدخل في شئون الدين معناه أن الشريعة الإسلامية سيكون معمولًا بها في السودان؟ فأجاب اللورد كرومر بأن هذا كذلك. ثم استأنف خطابه ليقول:

إني أعرف أن مساوئ كثيرة كانت موجودة أيام الحكم المصري في السودان، فلم يكن هناك محاكم تستحق هذه التسمية، وكانت الضرائب ثقيلة، والإتاوات التي كانت تُحصَّل زيادة على الضرائب كان كثيرًا حدوثها. ولكن في وسعكم أن تطمئنوا الآن لعدم عودة هذه المساوئ مرة ثانية. فأنتم ولا شك قد سمعتم أن الحكومة المصرية الآن تحدوها روح تختلف اختلافًا تامًّا عن تلك التي كانت سائدة في الأزمنة السابقة. وإني واثق من أن السردار سوف يكون في وسعه قبل مضيٍّ وقت طويل أن يؤسس نوعًا بسيطًا من المحاكم التي تقوم على توزيع العدالة بالتساوي على جميع الناس غنيهم وفقيرهم على السواء. سوف يطلب منكم بطبيعة الحال دفع الضرائب؛ ولكن هذه سوف تكون بمقادير معتدلة وفي مواعيد محددة، حسب ما جرى به العرف القديم؛ الأمر الذي هو

مماثل تمامًا لما هو واقع في كل بلاد الغرب. ولكم أن تتأكدوا أنه لن تُطلب منكم إتاوات استثنائية أخرى، بمجرد أن تدفعوا المقدار المطلوب منكم قانونًا أن تدفعوه. وسوف يقيم جماعة قليلة من الضباط الإنجليز في كل جهة؛ حتى يروا تنفيذ هذه القواعد بدقة.

ولكن لا يجب أن تنتظروا من الحكومة أن تفعل لكم كل شيء، فالواجب يقتضيكم أن تتحركوا وتنشطوا أنتم أنفسكم كذلك. وإني موقن أنكم أنتم رجال لهم نفوذ أن تستخدموا هذا النفوذ في صالح النظام والسكينة؛ وعلى وجه الخصوص أنكم تشجعون أولئك الذين تتصلون بهم على استئناف زراعة حقولهم؛ الأمر الذي في وسعهم أن يفعلوه الآن دون خوف من التعرض لأية مضايقات أو أذًى. ورجائي قبل أن أزور السودان مرة ثانية أن يكون قد صار في وسع السردار أن يسمح لكم بالعودة إلى بيوتكم القديمة في مدينة الخرطوم، التي سوف تتحسن حالها كثيرًا قبل مضيٍّ وقت طويل.

وإني أرجوكم أن تعوا في أذهانكم الكلمات التي تفوهت بها، وأن تعيدوا ذكرها لإخوانكم ومواطنيكم. ولكم أن تثقوا أن هذه الأقوال إنما تعبر تعبيرًا صحيحًا عن المبادئ التي سوف يسترشد بها السردار في إدارة شئون السودان في المستقبل.

عاد كرومر من هذه الرحلة إلى القاهرة التي وصلها في ١٣ يناير ١٨٩٩م، فكتب على الإثر إلى «سولسبري» أن رحلته إلى الخرطوم أثارت اهتمامه بدرجة كبيرة، وأنه وجد نفسه مضطرًّا لإلقاء خطبة صغيرة يرجو ألَّا يكون تجاوز فيما ذكره في هذه الخطبة ما يريده «سولسبري»، وأن هذه الخطبة كان لها محليًّا وقع حسن، وأنه كان من الواجب إزالة الخوف من المبشرين.

وكرومر في هذه العبارة الأخيرة يشير إلى ما جاء في الخطبة خاصًّا بتأمين الناس على دينهم، من جهة، ثم إلى ما حدث أثناء إلقائها من سؤال أحد المشايخ إذا كان المقصود أن يكون معمولًا بأحكام الشريعة الإسلامية في السودان، وهو السؤال الذي عرفنا أن كرومر أجاب عليه بالإيجاب.

وقد هنَّأ «سولسبري» كرومر على خطبته هذه. ولكنه لم يلبث أن كتب إليه في ٣ فبراير ١٨٩٩م يستفسر عن الكيفية التي يمكن بها معالجة مسألة الرقيق الهارب «من أصحابه» عند تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، التي أكد «كرومر» في خطابه أنه سوف

تكون مرعية في السودان؛ وذلك لأن المسئولين في لندن — كما قال «سولسبري» — اعتبروا هذا الوعد الذي قطعه كرومر على نفسه خطوة غير موفقة ما كان يجب اتخاذها؛ لأن من المتعذر أن تتدخل الحكومة لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الرقيق الهارب، في الوقت الذي من سياسة الحكومة وأغراضها إلغاء الرق إلغاء تامًّا من السودان، وهذا إلى جانب اعتراف «كرومر» نفسه بصعوبة معالجة مسألة الرقيق المنزلي عمومًا؛ مما جعله (أي كرومر) يغفل في مشروع الوفاق المادة الثانية عشرة ذكر هذه المسألة، ويكتفي بالنص على تحريم تصدير الرقيق وتوريده؛ أي التجارة فيه.

على أن الاعتراض الذي كان أكثر أهمية على هذه الخطبة، كان مبعثه الخوف من تعطيل نشاط الرسالات التبشيرية، ومنع ذهابها إلى السودان، وذلك بعد أن أُثير موضوع الشريعة الإسلامية، وأكد كرومر في خطابه مراعاة أحكامها. ولذلك فقد تساءل رئيس الأساقفة في إنجلترا إذا كان تعيين أسقف للكنيسة الإنجليكانية في القاهرة يمتد سلطانه على السودان لا يضع الصعوبات في طريق «كرومر». وقال «سولسبري» وهو ينقل إلى «كرومر» سؤال رئيس الأساقفة: إن هذا الأخير يرى أن هذه الخطبة قد تكون عقبةً كأْداءَ في سبيل هذا التعيين لمدة سنة أو سنتين على كل حال.

وعند التعليق على هذه المسألة يقول «زتلاند» (Zetland) في كتابه عن حياة اللورد كرومر: إن مقترِح تعيين أسقف أنجليكاني في مصر يمتد سلطانه على السودان كان أسقف القدس الذي ذكر هذا الموضوع للقنصل الجنرال، وتحدَّث ضمن أشياء أخرى عن ضرورة اتخاذ الوسائل التي تمكِّن من تنصير (تعميد) الشلك. ولكن الشلك كانوا لا يزالون متبربرين. واعتبر «كرومر»، لهذا السبب، سابقًا لأوانه التفكير في اتخاذ الوسائل التي تمكِّن من تنصيرهم. وفضلًا عن ذلك فقد كانت هناك اعتبارات كثيرة تجعل من غير المناسب اتخاذ هذه الخطوة في الوقت الحاضر، فليس من عادة الشرقيين أن يفكروا في المسائل بإمعان؛ ومن العبث أن تجعل سواد الناس يدركون أن هناك فرقًا بين عمل تقوم به الحكومة الإنجليزية وعمل يقوم به أفراد عاديون من الإنجليز. بل إن الناس لن يروا في تعيينِ كبيرٍ من رجال الكنيسة المسيحية إلا أنه أول مظهر ملموس من مظاهر سيطرة الإنجليز في السودان؛ وخطوة قصيرة تلك التي بها يكون الانتقال من هذا الظن إلى الاعتقاد بأن التنصير هو سياسة الإنجليز العامة في هذه البلاد. وينهي «زتلاند» ملاحظاته هذه بقوله: وكان طبيعيًّا أن يأسف رئيس الأساقفة؛ لأن ذلك كان موقف الممثل البريطاني «كرومر». ولكن رئيس الأساقفة كان عاجزًا عن تفنيد حجج «كرومر»

ودعاواه. ولما كان آخر ما يريده هو أن يسبب «لكرومر» أية متاعب أو مزعجات، فإن أحدًا لم يُثِر هذه المسألة مرة ثانية.

وأما الاعتراض الأكبر على هذه الخطبة، بل وعلى السياسة البريطانية التي اتضحت من هذه الخطبة الأسس التي سوف تقوم عليها في السودان؛ فقد جاء من جانب المصريين عمومًا ومن جانب الخديوي ورجال بطانته — ولا نقول الحكومة — خصوصًا. فقد ذكر «كرومر» في رسالته إلى «سولسبري» في ١٠ نوفمبر ١٨٩٨م أنه لم يبحث مع الحكومة المصرية النقط التفصيلية الواردة في مشروع الاتفاق. ويبدو كذلك مما ذكره «كرومر» في رسالته هذه أن بحثًا جديًّا لم يدُر مع هذه الحكومة حتى في المبادئ العامة التي قال كرومر إنه فهِم بقدر ما استطاع إدراكه من بعض ما بدر من الوزراء المصريين أثناء الحديث معهم حول هذه المبادئ أنهم موافقون عمومًا عليها. ومن الثابت أن الخديوي ورجال بطانته ما كانوا يعرفون شيئًا على وجه الدقة عن الوضع السياسي الذي يراد تقريره للسودان، وعن تفاصيل نظام الحكم فيه. بل بقي الخديوي وأهل بطانته وسواد الشعب المصري يعتقدون جميعًا أن استرجاع السودان معناه بكل بساطة أن يعود «الوضع» الذي كان لهذه البلاد قبل المهدية، وأن تسترجع الخديوية المصرية منفردةً سلطتها على غرار ما كان عليه الحال سابقًا.

ولذلك كانت كبيرةً دهشة الضباط المصريين والأهالي السودانيين الذين كانوا يطالبون — وعلى نحو ما عرفنا — بعودة الحكم المصري إلى السودان، من الأيام السابقة على حملة دنقلة (١٨٩٦م)، والذين كانت مطالبتهم هذه من أسباب هذه الحملة وتقرير استرجاع السودان. كانت دهشة هؤلاء والضباط المصريين كبيرة عندما تبين لهم في خطبة كرومر في أم درمان أن رفع العلمين البريطاني والمصر جنبًا إلى جنب ليس المقصود منه إلا التدليل على مشاركة البريطانيين في حكم السودان وتقرير سيطرتهم عليه عن طريق السردار الإنجليزي الذي قالت الخطبة عنه إنه «النائب الوحيد في السودان عن الحكومتين البريطانية والمصرية، والذي لا يجب التعويل على أحد غيره.»

وكانت قد تألَّفت جمعية سرية في الجيش المصري من الضباط المصريين الموالين للخديوي، عُرفت باسم «جمعية المودة السرية» سنة ١٨٩٤م، وذلك عقب حادث الحدود المشهور في يناير من السنة نفسها. وحادث الحدود هو حادث الأزمة التي أثارتها الحكومة الإنجليزية بسبب بعض ملاحظات على الجيش أبداها الخديوي أثناء رحلته إلى الحدود، فانتقد تدريب بعض الأورطة ونظامها وهو يستعرضها في وادي حلفا.

وثارت ثائرة الإنجليز لما اعتبروه إهانة لحقت بهم، وهم المسئولون عن تدريب الجيش المصري ونظامه، وأرغموا الخديوي على الاعتذار، وهددوه بالخلع إذا لم يفعل. فتألفت هذه الجمعية السرية التي استمرت من ذلك الحين تبعث بالأنباء الهامة عن كل نشاط يحصل أو حادث يقع إلى الخديوي. وعندما ألقى «كرومر» خطابه في أم درمان كان بعض الضباط المنضمين إلى هذه الجمعية من بين الذين سمعوا هذه الخطبة، فبادر واحد منهم بإرسالها إلى الخديوي، وقال هذا الضابط: «إن جميع الضباط المصريين استاءوا لهذه الخطبة.» ثم سأل: «إذا كان تم شيء من الاتفاق بخصوص السودان حتى يقول اللورد «كرومر» مثل هذا الكلام؟»

وكان للخطبة عند وصول خبرها إلى القاهرة وقع شديد في النفوس؛ فيقول أحمد شفيق (ج٢ قسم أول ص٢٩٤) إن ما جاء بها كان:

> إعلانًا صريحًا من الجانب الإنجليزي بأنه لا يبغي الاشتراك فقط في حكومة السودان، بل ويعتزم غل اليد المصرية نهائيًّا عن التدخل في شأنه، ما دام السردار الإنجليزي هو الشخص الوحيد الذي سيقوم بالأمر، وبهذه الخطبة وضحت نيات الإنجليز من رفع العلمين معًا، واتضحت خطتهم المقبلة في السودان.

ثم استمر يقول:

> ولقد كانت تلك الخطبة مفاجأة، وكانت موضع دهشة؛ حتى إن الخديوي عندما بلغته قال: «إنني لا أصدق أن يكون هذا نص خطبة اللورد كرومر!» ولكن تبين فيما بعد أنه هو النص الصحيح.

ومما يدلُّ كذلك على أن الخديوي لم يكن يعرف شيئًا عن تفاصيل الاتفاق المنوي إبرامه، وكانت معلوماته حتى عن المبادئ العامة التي سوف يقوم عليها هذا الاتفاق ضئيلة؛ أن حدث عند مقابلة كرومر له في ١٧ يناير ١٨٩٩م (أي بعد عودته من السودان بأيام أربعة، ودار الحديث بينهما بشأن هذه الخطبة) حدث أن اعترض الخديوي بأنه «لم يكن له بها علم من قبل»، فاعتذر كرومر «بأنه قبل أن يذهب للسودان لم يكن ينوي إلقاء خطب أو تصريحات، ولكنه اضطر إلى ذلك اضطرارًا.» ثم إنه كان في هذه المقابلة على نحو ما يذكره أحمد شفيق باشا (ص٢٩٥) أن «أشار «كرومر» في حديثه

إلى أن اللورد سالسبري بعث إليه بصورة اتفاق إنجليزي مصري يختص بالسودان، وأنه سلَّم نسخة منه لبطرس غالي باشا ناظر الخارجية.»

(٤) اتفاق أو وفاق الحكم الثنائي

انعقد مجلس النظار المصري للنظر في مشروع الاتفاق الذي أبلغه كرومر لوزير الخارجية بطرس باشا غالي. واتضح أن المجلس لم يكن لديه غير نسخة واحدة من هذا المشروع، وأن أكثر النظَّار لم يكونوا قد اطلعوا على المشروع. كما اتضح أن النظار جميعًا كانوا مع ذلك متفقين على قبول الوفاق بالصورة التي قُدم إليهم بها، وذلك بالرغم من أنهم كانوا يعرفون موقف الخديوي من هذا الاتفاق، وهو الذي اعتبر «أنه لا يجوز للحكومة المصرية عقد اتفاق كهذا؛ لأن فيه اعتداء على السيادة التركية.» وأقر مجلس النظار المصري مشروع الاتفاق.

وفي ١٩ يناير ١٨٩٩م وقَّع بطرس باشا غالي نائبًا عن الحكومة المصرية واللورد كرومر نائبًا عن الكومة البريطانية وثيقة «وفاق بين حكومة جلالة ملكة الإنجليز، وحكومة الجناب العالي خديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل.» وفيما يلي نص الوفاق:

> حيث إن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالي الخديوي.
>
> وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم على حال من التأخر وعدم الاستقرار إلى الآن، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة.
>
> وحيث إنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح؛ وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانون الآنف ذكره، وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل.
>
> وحيث إنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادي حلفا وسواكن إداريًّا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما.

فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعَين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتي وهو:

المادة الأولى

تُطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الأراضي الكائنة جنوبي الدرجة الثانية والعشرين في خطوط العرض وهي:

أوَّلًا: الأراضي التي لم تخلها قط الجنود المصرية منذ ١٨٨٢م.

ثانيًا: الأراضي التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة، وفُقدت منها وقتيًّا، ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد.

ثالثًا: الأراضي التي قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدًا.

المادة الثانية

يُستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معًا في البر والبحر بجميع أنحاء السودان، ما عدا مدينة سواكن فلا يُستعمل فيها إلا العلم المصري فقط.

المادة الثالثة

تُفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان إلى موظف واحد، يُلقب «حاكم عموم السودان»، ويكون تعيينه بأمرٍ عالٍ خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة، ولا يُفصل عن وظيفته إلا بأمرٍ عالٍ خديوي، يصدر برضاء الحكومة البريطانية.

المادة الرابعة

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به، والتي من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان، أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع

أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها، يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه، ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنًا تحوير أو نسخ أي قانون، أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة.

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة، وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي.

المادة الخامسة

لا يسري على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدًا إلا ما يصدر بإجرائه منهم منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها.

المادة السادسة

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يُصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان، أو تملك ملك كائن ضمن حدوده، لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول.

المادة السابعة

لا تُدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين دخولها إلى السودان، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر؛ لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذٍ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج.

ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن.

المادة الثامنة

فيما عدا مدينة سواكن، لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان، ولا يُعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

المادة التاسعة

يعتبر السودان بأجمعه ما عدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية، وذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

المادة العاشرة

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان، ولا يُصرح لهم بالإقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

المادة الحادية عشرة

ممنوع منعًا مطلقًا إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه، وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن.

المادة الثانية عشرة

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٨٩٠م، فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها.

تحريرًا بالقاهرة في ١٩ يناير ١٨٩٩م – الإمضاءات «كرومر»، بطرس غالي.

هذا، وفي اتفاقٍ لاحق بتاريخ ١٠ يوليو ١٨٩٩م أُلغيت النصوص الواردة في وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩م، «التي كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذي تقرر في ذلك الوفاق لإدارة السودان في المستقبل». وهي النصوص التي كان معترفًا بفضلها بامتداد سلطة المحاكم المختلطة إلى سواكن فقط ومن دون سائر بلدان السودان؛ وبذلك يكون اكتمل للورد كرومر تحقيق أمنيته الرئيسية — دائمًا إلى جانب استئثار الإنجليز بالسيطرة في إدارة السودان — من ذلك الوضع السياسي الذي أوجد «الدولة المولدة» في السودان.

كتب اللورد كرومر سنة ١٩٠٨م، وهو يحاول تفسير المبادئ أو بيان الأسباب التي قام عليها اتفاق الحكم الثنائي في السودان ما يمكن نقله إلى العربية فيما يلي بتصرف قليل:

> إنه في سنة ١٨٩٨م، كان للسيطرة العثمانية في السودان سواء كانت هذه ممثلة في شخص السلطان أم في شخص الخديوي، من قوة الاعتبار ما يجعل ضروريًّا الاعتراف بها كحقيقة واقعة، ولا يمكن النظر إليها في العرف الدبلوماسي كأنها مجرد خيال أو طيف؛ وبالرغم من أنها في بعض الأحيان كانت تتبخر كشبح في الهواء، فإن الهيكل كان يبقى دائمًا ملحوظًا وبدرجة كافية، لا يتسنَّى معها إغفال هذه الحقيقة عند وضع النظام السياسي المطلوب للسودان.
>
> ولقد تسبب عن سوء الحكم المصري في السودان قيام الثورة قبل خمس عشرة سنة، وبفضل الحكم البريطاني في مصر أمكن أن تنهض مصر عسكريًّا وماليًّا بالدرجة التي تبرر السير في سياسة ترمي إلى استرجاع السودان. ولكن الذي استرجع أو فتح السودان كان في واقع الأمر إنجلترا وليس مصر. حقيقة، تحملت الخزينة المصرية أكبر قسط من النفقات، وأن العسكر المصريين وضباطهم مع ذلك من الإنجليز؛ كانت جهودهم في الحملة مشرفة للغاية، ولكن يد إنجلترا كانت هي المرشدة سواء أثناء الاستعداد والتأهب، أم عند تنفيذ السياسة التي هدفت لاسترجاع السودان. ومن السخرية افتراض أن من غير المعاونة البريطانية بالمال والرجال والإرشاد عمومًا، كان في وسع الحكومة المصرية أن تفتتح السودان ثانية.

وعلى هذا الأساس إذا ضمت إليها إنجلترا هذه الأراضي التي افتُتحت، فهناك ما يبرر هذا العمل جزئيًّا، ولكن هناك أسباب لها وزنها ضد هذا الإجراء:

أوَّلًا: أن الدور الذي قامت به مصر في هذا الجهد المشترك — ولو أنه ثانوي — كان دورًا مفيدًا ومشرفًا، بالرغم من أن إنجلترا هي الشريكة الأكبر بلا نزاع في الشركة الإنجليزية المصرية، ومن الظلم تجاهل مطالب مصر عند تقرير الوضع السياسي للسودان.

ثانيًا: هذه الأسباب أن الحملة من أولها إلى آخرها كانت باسم الخديوي، فإذا حدث مباشرة عقب انتهائها أن اتخذ إجراء له أثر حاسم باسم الحكومة البريطانية وبفعلها وحدها، فمعنى ذلك أن تغييرًا حصل بلا مقدمات، وموضع اعتراض قد طرأ على السياسة التي ظلت متبعة حتى هذه اللحظة.

ثالث الأسباب: وهو سببٌ يكفي وحده لأن يكون قاطعًا في رفض إجراء ضم هذه الأراضي إلى إنجلترا، أن ليس في صالح بريطانيا العظمى أن تأخذ على عاتقها مسئوليات جديدة إلى جانب مسئولياتها التي صارت في الوقت الحاضر ممتدة إلى كل أنحاء العالم؛ وذلك بأن تتحمل أعباء الحكم المباشر في أراضٍ أخرى شاسعة في أفريقيا.

هذه الاعتبارات، إلى جانب غيرها مما لا داعي لذكره، أفضت جميعها إلى نتيجة واحدة هي أن من الضروري اعتبار السودان أرضًا عثمانية، وأن السودان لذلك يجب حسب الفرمانات الشاهانية أن يقوم بالحكم فيه الخديوي الذي هو تابع السلطان.

ومع ذلك فإن هناك اعتراضًا يستند إلى أساس صحيح ضد الأخذ بهذا الإجراء؛ هو أنه إذا جاء الوضع السياسي للسودان مطابقًا من كل الوجوه للوضع السياسي الذي لمصر؛ فالنتيجة المترتبة على ذلك بالضرورة هي أن إدارة هذه البلاد (السودان) سوف يكون عليها أن تتحمل عبء إدخال الامتيازات الأجنبية إلى السودان، بل وفي واقع الأمر تحمل كل حواشي تلك الدولية التي تسبب كثيرًا في تعطيل تقدم مصر. ومن السخرية أن تضحي بريطانيا بأبنائها، وأن تنفق أموالًا من أجل أن تزود الدول بأسلحة إلى جانب ما لديها منها، وهي التي قد تصبح إحداها (أي إحدى هذه الدول) في المستقبل من

أعداء إنجلترا. وزيادة على ذلك فإن الأخذ بهذا الإجراء يؤذي أذًى بليغًا المصالح المصرية، فقد أوذيت مصر أكثر مما أوذيت إنجلترا من هذا الكابوس الدولي.

ومن هنا نشأت معضلة من وجهين، وإن شئت من ثلاثة وجوه، حيث كان لا بدَّ من الملاءمة أو الموافقة بين حججٍ ثلاثٍ هدامة.

فلقد كان أوَّلًا أمرًا أساسيًّا أن يكون النفوذ البريطاني، عمليًّا، هو النفوذ المستعلي، أو الذي له السيطرة الكاملة في السودان؛ وذلك حتى لا ينال المصريون «حرية زنيمة» (Bastard Freedom) ليكرروا مساوئ حكومتهم السابقة.

وثانيًا: ليس ممكنًا استخدام النفوذ البريطاني وتحت شروط مثل تلك غير المحددة والشاذة السائدة في مصر دون أن يؤدي ذلك إلى إدخال النظام الدولي الفتاك، والذي يضر بالسودان.

وثالثًا: كان ممنوعًا لأسباب سياسية، وتقوم على تحري العدالة والإنصاف اتخاذ إجراء ضم السودان إلى إنجلترا؛ أي اتخاذ الإجراء الذي كان يحسم هذه العقدة الدولية.

وبناءً عليه فقد صار ضروريًّا ابتكار الطريقة التي يتسنَّى بها أن يكون السودان مصريًّا بالدرجة التي ترضي اعتبارات العدالة وضرورات السياسة، وأن يكون مع ذلك بريطانيًّا بالدرجة التي تكفي لمنع تعويق أو تعطيل إدارة وحكومة البلاد بسبب تلك الطفيليات الدولية التي تعيش بالضرورة على جوانب الحياة السياسية في مصر.

وكان واضحًا أن كل هذه المطالب المتضاربة لا يمكن أن يحققها إلا ابتكار نوع من الحكم المولد لم يسبق أن عرف الفقه الدولي شيئًا عنه.

لقد تناول البحث المسألة، وأنا موجود بلندن في يوليو ١٨٩٨م. ولكن في ذلك الوقت لم يكن اقتراح حل للطريقة التي يتسنَّى بها تحقيق الأغراض المنشودة؛ غير أن التعليمات صدرت إلى للورد كتشنر بأن يرفع العلمين البريطاني والمصري جنبًا إلى جنب عند الاستيلاء على الخرطوم؛ وذلك حتى يأتي هذا كإشارة ظاهرة إلى أن الوضع السياسي للسودان — في نظر الحكومة البريطانية — إنما يختلف عن الوضع السياسي الذي لمصر، وهذه الأوامر نُفذت. ولكن لم يلفت هذا الإجراء النظر كثيرًا بسبب الحرب، والانشغال بأفراح

النصر، فلم تتضح أهميته إلا بعد مرور خمسة شهور. فقد ألقيتُ خطابًا في أم درمان في ٤ يناير ١٨٩٩م، وكنت حينئذٍ هناك، على المشايخ المجتمعين، وكما كنت أريد، وأتوقع لفت هذا الخطاب الأنظار كثيرًا. وكان المقصود أن يسترعي انتباه الناس في مصر وأوروبا بقدر ما كان مقصودًا أن يلفت نظر أولئك الذين استمعوا له، وقلت في أثناء هذا الخطاب: أنتم ترون العلمين البريطاني والمصري يخفقان على هذا المكان، إن في هذا إشارة إلى أنكم ستُحكَمون في المستقبل بملكة إنجلترا وخديوي مصر. وكان لا سبيل لعدم فهم المراد من هذه العبارة، ولم يكن هناك رغبة في أن يخطئ إنسان فهم المراد منها، ومعناها أن السودان سوف يحكمه شريكان، وأن إنجلترا هي الشريك صاحب النفوذ أو السلطان الراجح.

وقبل إلقاء هذه الخطبة كنت قدمت للورد سولسبري مشروع اتفاق (Agreement) بين الحكومتين البريطانية والمصرية لتعيين وضع السودان السياسي، وقام بإعداد هذا المشروع وبناء على التعليمات التي أصدرتُها إليه السير مالكولم ماكليريث المستشار القضائي للحكومة المصرية. وبعد عودتي إلى القاهرة بقليل صدر لي الأمر بالتوقيع، وبناء عليه فقد وقعه وزير الخارجية المصري ووقعته أنا أيضًا في ١٩ يناير ١٨٩٩م …

إن النقطة الأولى — وهي أهم النقط في هذا الوفاق — كانت إثبات أن لملكة إنجلترا حقًّا في ممارسة حقوق السيادة في السودان بالاشتراك مع الخديوي. ولا يمكن أن يستند ذلك إلا على أساس واحد، هو حق الفتح. ومن مزايا الحق المستنِد على هذا الأساس أنه متفق مع واقع الموقف، ثم هو كذلك إن لم يكن متفقًا مع القانون الدولي — ومن الواضح أن من المتعذر إطلاق التزام قواعد معينة منه إلا في بعض الحالات الخاصة — فهو على كل حال متفق مع ما يجري العمل به بين الدول «دوليًّا» على نحو ما يقول به الثقات. وعلى ذلك فقد جاء النص في مقدمة الوفاق على «أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح؛ وذلك بأن تشترك في وضع النظام الإداري والقانوني الآنف ذكره، وفي إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل.»

وعند تقرير أو قبول هذا المبدأ تمهد الطريق للعمل مرحلة أخرى، فقد أُزيلت بجرَّة قلم ادعاءات السيادة التي للأتراك من الناحية العملية، وإن

> بقيت هذه من الناحية الاسمية. واختفاء هذه الادعاءات اقترن به إلغاء كل تلك الامتيازات التي كانت للدول الأوروبية في أملاك الدولة العثمانية الأخرى من أجل منع السلطان من إساءة حقوق السيادة التي له. وكان كل الذي بقي بعد ذلك، الوصول إلى تسوية المسائل الأخرى بالصورة المناسبة والمؤدية فقط إلى رعاية مصالح طرفي هذا الوفاق وحدهما، وهما الحكومتان البريطانية والمصرية.

ثم انتقل «كرومر» إلى بيان الأسباب التي جعلت في رأيه احتجاجات السلطان على هذا الوفاق تذهب سدًى، وفحواها أن موقف إنجلترا من مسألة الحكم في السودان كان صحيحًا وعادلًا. كما أنه كان ثابتًا فلم يزحزح إنجلترا شيء عما أرادته؛ ولأن الدول كانت مقتنعة بأن وجود إنجلترا في السودان معناه أن رعايا الدول سوف يلقون معاملة عادلة؛ وأنه بفضل ما جاء في المادة السادسة من الوفاق سوف يلقى في نشاطهم التجاري كل رعايا الدول من ألمان وفرنسيين وإيطاليين وغيرهم نفس المعاملة التي يلقاها رعايا ملكة بريطانيا.

واختتم «كرومر» ملاحظاته بقوله:

> وهكذا وُلد السودان الجديد، الذي أُعطي من القوة ما يكفيه لأن يعيش. ومع ذلك فقد كان لدرجةٍ ما بالضرورة مولود الفرصة السانحة. فإذا قُدر له أن يموت في آخر الأمر، ليخلي مكانه لمولود آخر أقوى بنية منه؛ وذلك لأن الذي أوجده نظامٌ سياسي حقيقي أكثر من الأول؛ فلا على الذين ابتكروه أن يبكوا على ذهابه.

(٥) تكييف الوفاق

قُوبل في مصر هذا الوفاق الثنائي بعاصفة استنكار شديدة. وسخطت الصحف العربية على ما اعتبرته سلبًا لحقوق مصر «الإدارية» في السودان، وقالت إنه مقدمة لاستيلاء الإنجليز على السودان ذاته. وزاد السخط عندما قامت الحكومة المصرية (يوم ٢٩ يناير ١٨٩٩م) بتسديد مبلغ ٢١٥٠٠٠ جنيه إلى الحكومة الإنجليزية قيمة نفقات الجنود الإنجليز في حملة السودان في واقعتَي العطبرة وأم درمان. وكتب أحمد شفيق باشا تعليقًا على ذلك: «وقد كان لمطالبة الحكومة الإنجليزية بهذا المبلغ الذي زعمت أنها من أجل

إنفاقه ومن أجل الحملة التي أنفق عليها قد أصبحت شريكة مصر في السودان؛ صدى دهشة. ولكن هذه التصرفات كانت تتكرر تباعًا بحيث لم يبقَ مجال للدهشة بعد.»

أما الصحف الفرنسية في مصر فقد حملت حملةً عنيفة على الاتفاق خصوصًا «لوفارد لكسندري» (Le Phare d'Alexandrie)، و«لونيل» (Le Nil)، «لاريفورم» (La Reforme)، «لوكورييه دوريان» (Le Courrier d'Orient)، «لوجورنال إجيبسيان» (Le Journal Egyptien) وعنفت جريدة «لوجورنال إجيبسيان»، حتى إنها عُطلت في ٢٥ يناير ١٨٩٩م بسبب اللهجة الشديدة التي تحدثت بها عن السودان.

وكان حينئذٍ أن أخذ كثيرون من رجال السياسة والقانون يبحثون في مشروعية هذا الوفاق الثنائي نفسه.

ويبدأ البحث في مشروعية الوفاق الثنائي بمحاولة تحديد «الوضع السياسي» في السودان أيام المهدية عندما كان الدراويش يحكمون السودان فعلًا، ولهم كل السلطة عليه. فقد اعتبر فريق أن السودان في عهد سيطرة المهدية بلادٌ لا حكومة بها ولا سيد لها، وأرض مباحة لا يملكها أحد، بينما اعتبر فريق آخر أنها جزء لا يتجزأ من مصر (أو من الخديوية)، وأنها لذلك جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، وأن الذي حدث بسبب المهدية أن صار يحتل هذه الأراضي جيش ثائر على صاحب السلطان الشرعي. ففي الحالة الأولى تكون القوات المصرية البريطانية الزاحفة على السودان قد افتتحت هذه البلاد، بينما في الحالة الثانية لا يعدو هذا التعاون العسكري أن يكون بكل بساطة عملًا المقصود منه إخماد الثورة وإعادة الاحتلال؛ أي استرجاع الأراضي التي اعتُبرت دائمًا من أملاك الدولة العثمانية.

وترتب على كلٍّ من هذين الاعتبارين نتائج قانونية معينة؛ ففي الحالة التي تُعتبر فيها حقوق السيادة العثمانية قائمة خلال الثورة المهدية، فإن إنشاء نظام سياسي جديد للسودان من غير التشاور مع السلطان العثماني صاحب السيادة الشرعية العليا على هذه البلاد أو نيل موافقته إنما هو إجراء لا يتفق مع ما جرى به العمل قانونًا في العادة. وبالعكس من ذلك إذا كانت الثورة المهدية أزالت كل حقوق السيادة التي يمارسها السلطان عن طريق مصر، وأن السلطة التي بقيت بالبلاد هي تلك التي تمارسها القبائل المختلفة تحت حكم الخليفة التعايشي، فهناك إذن ما يبرر تأسيس نظام جديد للحكم والإدارة بدون حاجة للحصول على موافقة السلطان العثماني.

ومن المعروف — وكما رأينا في هذه الدراسة — أن بريطانيا في سنوات المهدية الأولى، وحتى حوالي سنة ١٨٩٥م كانت تعتبر السودان «ملكًا مباحًا» (Res nullius)،

ولا صاحب له؛ أي أرضًا كانت من أملاك الدولة العثمانية، ولكنها خرجت من حوزتها، ولم يبقَ أي أثر فيها للسيطرة العثمانية. وكان على أساس هذا الاعتبار أن أبرمت إنجلترا مع ألمانيا في أول يوليو ١٨٩٠م ذلك الاتفاق الذي ذكرناه عند الكلام في موضوع «حاجز لادو»، وقلنا: إن الغرض منه تحديد مناطق النفوذ بين ألمانيا وإنجلترا في أفريقيا، وأدخلت بمقتضاه إنجلترا في دائرة نفوذها أجزاء من مديرية خط الاستواء المصرية القديمة. وكان على أساس هذا الاعتبار كذلك أن أبرمت إنجلترا مع إيطاليا «بروتوكول» روما في ٥ مايو ١٨٩١م لتعيين مناطق النفوذ في أفريقيا الشرقية؛ وبموجبه أُعطيت هرر إلى إيطاليا، بينما أخذت بريطانيا زيلع وبربرة (أي دخلتا في منطقة نفوذها نهائيًّا) وكلها من أملاك مصر في السودان. ولعل أكبر مظهر لاعتبار بريطانيا السودان ملكًا مباحًا لا صاحب له؛ هو إبرام المعاهدة الإنجليزية الكونغولية في ١٢ مايو ١٨٩٤م التي أوجدت «حاجز لادو»، والذي استأجره ليوبولد الثاني ملك بلجيكا من إنجلترا، في حين استأجرت ولاية الكونغو الحرة قسمًا آخر من الأراضي التي كانت من أملاك مصر في مديريتَي بحر الغزال وخط الاستواء. وزيادة على ذلك فقد اعترفت هذه المعاهدة بامتداد النفوذ الإنجليزي على المنطقة ذاتها التي اعترفت بها المعاهدة الإنجليزية الألمانية التي أشرنا إليها (في أول يوليو ١٨٩٠م)، والواقعة تحت النفوذ الإنجليزي.

على أن موقف إنجلترا لم يلبث أن تغير عندما اتضح في سنة ١٨٩٦م أن فرنسا مصممة على الوصول إلى حوض النيل الأعلى، بالصورة التي أفضت إلى بلوغ الكولونيل «مارشان» فاشودة في الظروف التي مرَّت بنا، فقد قررت الحكومة البريطانية منذ ١٨٩٦م مساعدة مصر على استرجاع السودان. وفي ٢ سبتمبر ١٨٩٨م انهزم الدراويش في واقعة أم درمان، وسقطت نهائيًّا حكومة الخليفة عبد الله. وفي ٢١ سبتمبر ١٨٩٨م وصل كتشنر إلى فاشودة، فكان حادث فاشودة الذي تكلمنا عنه، وأوضحنا أن إنجلترا في مطالبتها الفرنسيين بالانسحاب من فاشودة استندت إلى حقوق مصر في السيادة على السودان؛ وهكذا تنازلت إنجلترا عن موقفها السابق من حيث اعتبار السودان «ملكًا مباحًا»؛ وأعلنت أنها إنما تحتل السودان ليس فقط ارتكازًا على حق الفتح — وقد تمسكت بهذا الحق — بل وكي يتسنَّى لمصر ممارسة الحقوق المشروعة التي لها في السيادة على السودان، وأن هذه الأراضي كانت في الماضي من أملاك مصر، فاسترجعها آلاف من جنود الخديوي بالاشتراك مع الجنود البريطانيين. ولذلك فالحقوق القديمة إنما تسترد قوتها، وتنبعث فيها الحياة من جديد، ثم يزيد عليها حق الفتح كذلك. وعلى هذا

الأساس رفضت إنجلترا أن تسمح لفرنسا باحتلال جزء من أقاليم النيل العليا، وطلبت انسحابها من فاشودة.

ولقد كان من المتعذر على فرنسا دفع هذه الدعاوى التي تقدمت بها إنجلترا؛ حيث إن الحكومة الفرنسية كانت نفسها تنفي بشدة نظرية «الملك المباح»؛ أي إنها كانت تنفي أن السودان بسبب الثورة المهدية وإخلاء المصريين له قد صار أرضًا لا صاحب لها ولا حكومة قائمة بها؛ بل بقيت مصر صاحبة الحقوق الشرعية عليها، وكان على هذا الأساس — كما ذكرنا في موضعه — أن عارضت فرنسا المعاهدة الإنجليزية الكونغولية (في ١٢ مايو ١٨٩٤م) السالفة الذكر. ثم إن وزير خارجيتها «هانوتو» (Hanotaux) كان قد أعلن في سنة ١٨٩٥م أن السودان لا يزال تحت سيادة السلطان العليا، وأن الخديوي هو صاحب الحكم الشرعي فيه.

ولكن من المسلَّم به في نظر فريق من القانونيين، وفي مقدمتهم «فرنون أرورك» (Vernon O'Rourke)، أنه من المتعذر اعتبار السيادة العثمانية قائمة على السودان في حين أن الدراويش ظلوا يحكمون السودان حوالي خمسة عشر عامًا؛ أي مدة كانت كافية لإزالة أية بقايا للسيادة العثمانية هناك. لقد نجح السودانيون في ثورتهم على مصر، وكان نجاحهم كبيرًا لدرجة أنهم حاولوا غزو مصر نفسها، ولم يوقف هذا الغزو غير تدخل الإنجليز. ثم إن المهديين لم يحكموا السودان فحسب بدون أي تدخل من الخارج في شئونهم، بل إنهم أوقعوا بالأحباش هزيمة بالغة — في واقعة القلابات في ٩ مارس ١٨٨٩م — عندما كان الأحباش يزحفون على بلادهم. وهذا وحده يكفي لإنهاء كل سيادة للعثمانيين على السودان. أضف إلى هذا أن شيئًا من الأوامر التي يصدرها السلطان العثماني أو الخديوي لم يكن يتنفذ في السودان. ولم يكن في وسع السلطان أو الخديوي تحصيل أية ضرائب في هذه البلاد، أو فرض أية إتاوات أو مطالب أخرى عليها، بل إن الزعماء المحليين والخليفة عبد الله هم الذين كانوا يفرضون الضرائب ويحصلونها، وهم الذين كانت أوامرهم أو القوانين التي يسنونها هي النافذة، وبدلًا من أن يعمل الدراويش بالتعليمات التي تصدر من القاهرة ساروا على سياسة كانت مناقضة تمامًا لمصالح مصر وتركيا. وكان من رأي «أرورك» أن الدراويش نجحوا ليس فقط في اقتلاع السيادة العثمانية «والمصرية» من جذورها بل وفي إنشاء «سيادة سودانية» قانونية حلت مكان السيادة العثمانية المنتهية؛ ويقول «أرورك»: إن مصر نفسها قد اعترفت بوجود الحكم الذي أنشأه الخليفة عبد الله، ولو أنه اعتراف جزئي؛ وذلك عندما قرر مجلس

النظار المصري أثناء عنفوان سيطرة الخليفة في ٢٦ أبريل ١٨٨٨م جعل الحدود المصرية تقف عند نقطة في شمال الأراضي التي يحتلها الدراويش. وزيادة على ذلك فقد أرسلت الحكومة المصرية (في مايو ١٨٨٦م) إلى وادي حلفا يوسف باشا شُهدي للمفاوضة مع الدراويش؛ كي يحاول منع زحفهم لغزو مصر.

وناقش «أرورك» وفاق (أو اتفاقية) الحكم الثنائي في ضوء هذه الاعتبارات التي ذكرناها؛ لمعرفة نوع أو طبيعة الحال الذي وصل إليه الذين عقدوا هذه الاتفاقية لتسوية مشكلة السيادة، هل اعترفوا بالمطالب العثمانية (أي بحقوق تركيا في السيادة)، فأنشئوا للسودان وضعًا أساسيًّا على هذا الأساس وحده؛ أو أنهم اعتبروا السودان ملكًا مباحًا ولا صاحب له، وبلدًا لكل من يشاء ويقدر على ذلك أن يغزوه ويفتحه؟ وفي رأي «أرورك» تعترف مقدمة الوفاق بهاتين النظريتين، فالحيثية الأولى في مقدمة الوفاق تقول: إن بعض أقاليم السودان خرجت عن الطاعة الخديوية؛ فهي لذلك تعتبر أن السودان بقي جزءًا لا يتجزأ من مصر، وبناء عليه بقي جزءًا لا يتجزأ كذلك من الدولة العثمانية، ومن ناحيةٍ أخرى فإن الحيثية الثالثة في المقدمة تقول: إن لحكومة جلالة ملكة بريطانيا مطالب مترتبة على ما لها من حق الفتح، ولا جدال في أنه يتعذر الملاءمة بين اعتبار السودان في حالة ثورة وقتية ضد مصر، واعتباره ملكًا مباحًا تستطيع أية دولة أن تغزوه وتفتحه. ولذلك فلا مفر من الاختيار بين هذين الاعتبارين. وفي رأي «أرورك» أن اتفاقية ١٨٩٩م بالرغم من التصريحات المتناقضة التي جاءت في مقدمتها — والتي أعلنها الطرفان المتعاقدان — إنما تقوم في الحقيقة على أساس اعتبار السودان ملكًا مباحًا وأرضًا لا صاحب لها، ويبني «أرورك» هذا الرأي على أن السودان كان قبل الثورة المهدية تابعًا لتركيا، وعلى أنه صار بعد الوفاق الثنائي من أملاك بريطانيا وتركيا — ومصر تنوب عن السلطان العثماني في هذه الحالة — وذلك تغيير جوهري ولا يمكن تفسيره إلا بقبول نظرية «الملك المباح»؛ ذلك بأن إنجلترا ما كانت تستطيع أن تطلب المساهمة «المشاركة» في امتلاك السودان — وعلى نحو ما فعلت في اتفاقية ١٨٩٩م — لو أن الاضطرابات التي قامت به أخذت شكل ثورة وقتية فقط، وبقيت تركيا صاحبة السيادة القانونية على السودان.

وانتقل «أرورك» من موضوع السيادة — وهو يخص النظام الدستوري والإداري للحكم أو الوضع السياسي في السودان — إلى موضوع آخر لا يقل عنه أهمية في نظر القانون الدولي خصوصًا، هو مشروعية الوفاق الثنائي نفسه من عدمه؛ أي معرفة ما إذا

كان هذا الوفاق غير صحيح من الناحية القانونية باعتبار أن مصر دخلت في معاهدة أو كانت طرفًا ثانيًا في وفاق سنة ١٨٩٩م من غير أن تنال موافقة صريحة من تركيا صاحبة السيادة الشرعية عليها تجيز لها إبرام هذا الاتفاق. ومن المعروف أن تركيا ليست فقط لم تعطِ هذه الموافقة، بل إنها احتجت على هذا الوفاق. أضف إلى هذا أن الفرمان الصادر إلى محمد توفيق في ١٨٧٩م (١٩ شعبان ١٢٩٦ﻫ) نص على «أن الامتيازات التي أُعطيت إلى مصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خُصت بها الخديوية وأُودعت لديها لا يجوز لأي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها، أو ترك قطعة أرض من الأراضي المصرية إلى الغير مطلقًا»، وأن الفرمان الصادر إلى عباس حلمي الثاني في ١٨٩٢م نص على نفس ما ذكره الفرمان السابق من «حيث إن الامتيازات التي أُعطيت لمصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية … إلخ». وعلى ذلك فإن مشاركة بريطانيا في امتلاك السودان بطريق الاتفاق مع مصر وليس بطريق الاتفاق مع تركيا «صاحبة السيادة الشرعية على مصر والسودان»، يجعل وفاق ١٨٩٩م اتفاقًا لاغيًا وغير قانوني، وهذا بطبيعة الحال إذا اعتبرنا أن السودان بقي خاضعًا للسيادة العثمانية خلال الست عشرة سنة التي حكم فيها الدراويش. أما إذا أخذنا بنظرية «الملك المباح» فالبريطانيون يستمدون مشاركتهم في السيادة، في هذه الحالة من حق الفتح المستند على واقع الاشتراك في عمليات استرجاع السودان.

أضف إلى هذا أن الفرمانات العثمانية منعت الخديوية المصرية في غير ما يتعلق بشئون التجارة من عقد أية معاهدات أو اتفاقات سياسية. فإذا عقدت الخديوية معاهدات أو اتفاقات لها هذه الصفة السياسية، أو عارض السلطان في إبرامها، فإن للباب العالي الحق في اعتبارها ملغاة وكأنها لم تكن، «فرمان ٨ يونيو ١٨٦٧م، وفرمان ٨ يونيو ١٨٧٣م». ومن الواضح أن الاتفاقية الثنائية بين إنجلترا ومصر لا تدخل في نطاق الاتفاقات أو المعاهدات التي أجازت عقدها الفرمانات التي حددت الوضع السياسي في مصر. وهي إلى جانب هذا اتفاقية وقعها الخديوي وحده فقط دون أن يسميه السلطان العثماني نائبًا عنه في عقد الاتفاقية، ودون أن يأذن له بذلك. ومع ذلك فإن هذه الاتفاقية هي الأساس الذي قام عليه نظام الحكم في السودان، وهو نظام لم تلبث أن اعترفت به الدول عندما أخذت تنشئ صلات مع حكومة السودان في الميدان السياسي وغيره من الميادين.

على أن كثيرين من رجال القانون اعتبروا — لهذا السبب ولغيره من الأسباب — اتفاقية الحكم الثنائي ملغاة ولا قيمة قانونية لها، فيقول «كوشري» (Cocheris)

لا مجال للشك بتاتًا في أن اتفاقية ١٨٩٩م من الناحية القانونية ملغاة ولا قيمة لها، وذلك لاعتبارات أوردها، ويمكن بيانها فيما يلي:

أوَّلًا: أن مصر ليست لها الصفة التي تخوِّلها عقد اتفاق دولي كاتفاقية ١٨٩٩م؛ حيث إنه مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية، وعلى فرض أن لها كدولة تابعة شيئًا من السيادة الذاتية، فقد أجمع فقهاء القانون على أن هذا النوع من «الدولة التابعة» عاجز إطلاقًا عن عقد الاتفاقات الدولية التي على غرارها اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩م.

وثانيًا: أن الخديوي ليس له الصفة التي تخوِّله التوقيع على الوفاق؛ لأن الخديوي حاكم مقاطعة أو ولاية وليس سيدًا (أو ملكًا)، فهو لا يملك الأراضي التي عُهد إليه بالحكم فيها فقط والمحافظة عليها؛ أي أُودعت لديه ليتولى شئونها بوصفه نائبًا ومفوضًا عن السلطان العثماني في ذلك، ولهذا فسلطاته محدودة ومقيدة بالشروط التي تضمَّنتها الفرمانات التي أنابته في حكم هذه الأراضي. وهو لا يملك أن يعقد اتفاقًا يربط به السلطان صاحب السيادة عليه، ولا يستطيع كذلك أن يخرج على اشتراطات الفرمانات التي هي العقد الذي استخدمه به السلطان في مهمة إدارة شئون الولاية. أضف إلى هذا أن هذا العقد (أي الفرمان) اشترط عليه — والمقصود هنا فرمان ١٨٩٢م الذي صدر بتولية عباس حلمي الثاني — عدم التنازل للغير إطلاقًا عن شيء من الامتيازات المعطاة له، أو الأراضي التي عُهد إليه بالحكم فيها.

وثالثًا: أن إنجلترا ذاتها — وهي مرتبطة بمعاهدات سابقة — لا يمكنها أن تتخلص من العهود التي قطعتها على نفسها؛ وذلك بأن إنجلترا قد اعترفت في كل المعاهدات الدولية بمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية، فهي قد وقَّعت مع النمسا والمجر وبروسيا وروسيا اتفاقية لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠م، ومذكرة ٣٠ يناير ١٨٤١م، والمذكرة المشتركة في ١١ مارس ١٨٤١م؛ ووقعت معاهدة باريس في ٣٠ مارس ١٨٥٦م، ثم معاهدة برلين في ١٣ يوليو ١٨٧٨م وبروتوكول النزاهة الصادر عن مؤتمر الآستانة في ١٨٨٢م. وهي فوق ذلك قد اعترفت بكل الفرمانات العثمانية الصادرة إلى الخديوين بما في ذلك فرمان ١٨٩٢م؛ أي الفرمانات التي تمنع مصر من عقد المعاهدات السياسية الدولية؛ وهي قد أعلنت أن الأراضي السودانية أرض عثمانية كما فعلت عند إبرام المعاهدة الإنجليزية الكونغولية في ١٢ مايو ١٨٩٤م «الخاصة بحاجز لادو وإقليم بحر الغزال»، وهي قد استندت على نفس هذه الحجة لوقف الزحف الفرنسي على حوض النيل الأعلى في حادث فاشودة (١٨٩٨م). وعلى

ذلك فإنجلترا مرتبطة بما تعهدت به، ولا يمكنها أن تدعي الجهل بالوضع السياسي والقانوني الذي كان لمصر، فلا يجوز والحالة هذه أن تخرق تعهدات دولية هي عاجزة في واقع الأمر. وبحكم هذه الارتباطات نفسها أن تفعل ذلك، سواء فيما يتعلق بالاعتداء على حقوق السلطان العثماني نفسه، أو على الارتباطات التي كانت الدول الأخرى طرفًا ثانيًا فيها. ولذلك كان اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩م اتفاقًا مُلغًى ولا وجود له.

ورابعًا: أن ليس لإنجلترا ولا مصر الحق في الاعتداء على حقوق معينة صارت للدول، والمقصود بهذه الحقوق الامتيازات الأجنبية، فقد منعت بجرة قلم المواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والحادية عشرة من الاتفاق؛ امتداد سلطان المحاكم المختلطة على السودان، وألغت الامتيازات المتعلقة بالضرائب الجمركية، وتعيين القناصل وإقامتهم، والذين صار لا يجوز تعيينهم ولا يُصرح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية.

ولكن اعتبار أن الاتفاق الثنائي بالرغم من هذا كله اتفاق لاغٍ ولا وجود له أمر تصعب الموافقة عليه للأسباب التي قد يكون من أهمها أن هذا الاتفاق بقي معمولًا به كنظام أساسي للوضع السياسي في السودان منذ إبرامه سنوات عديدة — حتى أنهته اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣م بين مصر وإنجلترا — فنال اعتراف الدول التي ذكرنا أنها تعاملت مع السودان وأنشأت صلات معينة مع الحكومة التي أوجدها الوفاق الثنائي، ولأن فريقًا من الفقهاء في القانون يأخذون على كل حال بالنظرية القائلة بأن السودان عند الفتح الثاني (١٨٩٨م) كان ملكًا مباحًا ولا صاحب له؛ أي الذين يؤسسون الوفاق على نظرية أن الحقوق التي صارت لمصر في السيادة مستمدة من حق الفتح، كما هو الحال فيما يتعلق بالحقوق التي صارت لإنجلترا في السيادة كذلك. ولو أن هذا القول يضعفه أن الخديوية المصرية بحكم تبعيتها لتركيا عاجزة أصلًا من الناحية القانونية عن إبرام أية اتفاقات سياسية.

على أن الاتفاق الثنائي بفضل النظام الذي أوجده للحكم في السودان لا شكَّ في أنه قد أنشأ للسودان كيانًا دستوريًّا وإداريًّا منفصلًا عن الكيان الذي لمصر، حيث قد صار للسودان «بمقتضى المواد الثالثة والرابعة والخامسة» حاكمٌ عامٌّ يُتَّبع إجراءٌ خاص في تعيينه وتنحيته، وأُعطي السلطات الواسعة في الناحيتين التنفيذية والتشريعية، وحيث قد صار للسودان «بمقتضى المادة السابعة» ترتيب مستقل في نظام الضرائب الجمركية،

واتضح أن له كيانًا منفصلًا «بفضل ما جاء في المواد السادسة والثامنة والعاشرة» بشأن القيود التي أبطلت في السودان انتفاع رعايا الدول بالمزايا التي كانت لهم في مصر بفضل الامتيازات الأجنبية، وبشأن منع امتداد سلطان المحاكم المختلطة على السودان.

ولذلك وفي ضوء ما تقدم جميعه يمكن تلخيص الوضع في السودان على أثر اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩م فيما يأتي:

أوَّلًا: أن السودان بقي تحت السيادة العثمانية نتيجة على كل الأحوال؛ لأن مصر التي تخضع لسيادة الدولة العثمانية الشرقية عليها، كانت طرفًا في هذا الاتفاق. ولا يعنينا عندئذٍ أن يكون «الوفاق» قد قام على اعتبار أن الأراضي التي استُرجعت كانت لا تزال ملكًا لتركيا «ولمصر»، أو أن هذه الأراضي كانت «ملكًا مباحًا» استندت حقوق تركيا في السيادة عليها «وحقوق مصر» على واقع أن مصر افتتحت السودان.

ثانيًا: أن بقاء السودان تحت السيادة العثمانية ينفي أن لإنجلترا حقًّا في المشاركة مع تركيا (أو مع مصر) في السيادة على السودان. وواضح أن هذا القول يستند على الرأي القائل بأن الدراويش لم ينجحوا في إنشاء «دولة» معترف بها في السودان؛ وأن كل الذي أحدثه قيام المهدية كان تعطيل حقوق مصر «وتركيا» مؤقتًا في السيادة على السودان.

ثالثًا: أن الاتفاق الثنائي لا يعطي بريطانيا مشاركة في حقوق السيادة على السودان — للاعتبارين السالفَي الذكر، وللتعهدات الدولية التي جاءت من جانب بريطانيا نفسها — وأن ادعاء بريطانيا أن لها أي حق في المشاركة في ذلك يجعل من تلقاء ذاته هذا الاتفاق مُلغًى من الناحية القانونية ولا وجود له.

رابعًا: أن لبريطانيا الحق — بواقع وثيقة الوفاق — في المشاركة مع مصر في إدارة شئون السودان، وليس لبريطانيا أية حقوق أخرى. ولم يرد في الاتفاق ما يدلُّ على أن لبريطانيا الحق في الاستئثار بالحكم في السودان، بل تدلُّ نصوص الاتفاق على أن يكون اشتراك الطرف الثاني (وهو مصر) في الحكم اشتراكًا فعليًّا.

خامسًا: أن اتفاقية السودان — في ضوء ما أوضحنا عن الحوافز لإبرامها، وما ذكره «كرومر» نفسه عن أغراضه منها — لم تكن إلا إجراء «انتهازيًّا» أي لمواجهة ظرف خاص، ووسيلة لإيجاد تسوية أو حل وسط لقيام نوع معين من الحكم يفي بحاجات الطرفين المتعاقدين (Modus Vivendi). فهي لذلك تسوية مؤقتة، ينتهي العمل بها

بمجرد انتهاء الظروف التي أوجدتها (أو أدت إليها)؛ وعندئذٍ تنتهي بانتهائها حقوق المشاركة التي لبريطانيا، ولكن تبقى قائمة الحقوق التي كانت — واستمرت أيام الثورة المهدية وبعدها — لمصر منذ ١٨٢٠م في السيادة على السودان، ما لم يطرأ بعد ذلك على هذه الحقوق ذاتها ما يتسبب عنه تعطيلها أو إلغاؤها.

مصادر البحث

الغرض من ذكر المراجع التالية معاونة من يشاء من حضرات القراء على الاستزادة من المعرفة في الموضوعات التي يتناولها الكتاب. وقد يلاحظ حضراتهم أن أكثر اعتمادنا في هذه الدراسة كان على الوثائق الحكومية الموجودة في دور محفوظات الدول سواء في القاهرة أو في لندن وباريس وفينًّا وواشنطن. وأكثر هذه الوثائق تتناول الفترة لغاية سنة ١٨٨٥م، وجزء منها يشمله الفترة التالية لغاية ١٨٩٩م. وقد كنا أثبتنا قائمة مطولة بهذه الوثائق في كتبنا السابقة سواء ما ظهر منها بالعربية أم بالإنجليزية، كما كنا أثبتنا «مجموعات للمراجع» خاصة بتاريخ مصر والسودان. ولذلك فسوف نكتفي الآن بذكر طائفة من المطبوعات التي هي في متناول اليد، بالمكتبات العامة كدار الكتب ومكتبة جامعة القاهرة، ومكتبة «الأمير» إبراهيم حلمي، ومكتبة قصر الجمهورية، ومكتبة الجمعية الجغرافية، وغير ذلك.

(١) وثائق مطبوعة

(1) Actes diplomatiques et Firmans Impériaux à l'Egypte (1408–1879). (1880).

(2) Affaires d'Egypte. Documents diplomatiques. (1878).

(3) Blue Books (Egypt) Parliamentary Sessional Papers (1863–1890).

(4) Cattaui, J. E. Histoire des Rapports de l'Egypte avec la Sublime Porte du XVIII Siècle à 1814 (1919).

(5) Conventions, Decrets, Reglements et Instructions rélatifs à la suppression de la Traite des Esclaves. (1880).

(6) Die Grossé Politik der Europäischen Kabinette 1871–1914 (vol. XI). Documenti Diplomatici Presentati Alla Camera Dal Ministro Degli Affari Esteri Mancini nella Toranta del 14 Dicembre 1882. Questione Di Egitto (1881-1882) Roma 1882.

(7) Documents diplomatiques Français (1871–1914) 1 Serie (1871–1900). (1930).

(8) Documents et extraits de journaux relatifs aux affaires d'Egypte. (1881).

(9) Egypte, Affaires Etrangères Documents diplomatiques (1900).

(10) Egypt-Firmans granted by the Sultans to the Viceroys of Egypt 1841–1873 with correspondence relating therets. (1879).

(11) Egypt No. (1878) Convention between the British and Egyptian Governments for the suppression of the Slave Trade. (1878).

(12) Fragments des journaux relatif aux années (1878 et 1879).

(13) Gooch, G. P. and Harold Temperley. British Documents on the Origins of the War 1898–1914. vol. 1. The End of British Isolation. (1927).

(14) Martens, Le Bn. Ch. de, et Cussy, le Bn. Ferd. de … Recueil Manuel et Pratique de Traités … (1846).

(15) Nahoum, Haïm Eff. Recueil des Firmans impériaux ottomans adressés aux Valis et aux Khédives de l'Egypte (1006 H.–1322 H., 1597 J.-C.–1904 J.-C.).

(16) Noradounghian, G. Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman. (4 vols). (1897–1903).

(17) Slave-Trade No. (1881). Correspondence with British Representatives and Agents abroad etc.

(18) Strupp, K. Ausgewählte diplomatische Aktenstücke zur oriental-ischen Frage (1916).

(19) Wolff, Sir H. Drummond. Report by … on the administration of Egypt. (Egypt No. 5) 1887.

(20) Wolff, Sir H. Drummond. Further correspondence respecting … mission. (Egypt No. 7) 1887.

(٢) في مسائل منوعة

(1) Abbas, M. The Sudan Question. (1952).

(2) Achkar, J. Le Khédivat d'Egypte, étude de droit politique. (1912).

(3) Allen, B. M. Gordon and the Sudan (1931).

(4) Bonola Bey, F. Sommaire Historique des Travaux géographiques exécutés en Égypte … (1889).

(5) Bréhier, L. Etudes d'histoire contemporaine. L'Egypte de 1798 à 1900 (s.d.).

(6) Budge, A. E. W. The Egyptian Sudan. Its History and Monuments 2 vols. (1907).

(7) Cameron, D. A. Egypt in the Nineteenth Century etc … (1898).

7(a) Charles-Roux, F. L'Egypt de 1801 à 1882. (Hist. de la Nation Egyp-tienne t. VI. éditeur Gabriel Hanotaux.) Paris 1936.

(8) Chirol, V. The Egyptian Problem. (1920).

(9) Cocheris, J. Situation Internationale d'Egypte et du Soudan … (1903).

(10) Crabitès, P. Americans in the Egyptian Army. (1938).

10(a) Dehérain, H. Le Soudan, Egypten de Mohamed Aly à Ismail Pacha (Hist. du la Nation Egyption t. VI.) (1986).

(11) Duncan, J. S. R. The Sudan. A Record of Achievement. (1952).

(12) Elgood, P. G. The Transit of Egypt (1928).

(13) Fitzgerald, P. The Great Canal at Suez … (1876).

(14) Freycinet, C. de, La Question d'Egypte. (1905).

(15) Galatoli, A. M. Egypt in Midpassage. (1950).

(16) Gordon. Sir H. W. Events in the Life of Charles George Gordon. (1886).

(17) Grünau, Von. W. Die Staats-und Völkerrechtliche Stellung Ägyptens. (1906).

(18) Hallberg, Ch. W. The Suez Canal … (1931).

(19) Hamilton, J. A. De. C. (Editor) the Anglo-Egyptian Sudan from Within. (1935).

(20) Hasenclever, Geschichte Ägyptens im 19. Jahrhundert, 1798–1914 (1917).

(21) Hassan, Chafik. Statut Juridique International de l'Egypte (1928).

(22) Heyworth-Dunne, J. An Introduction to the history of Education in Modern Egypt (1938).

(23) Hill, R. A Biographical Dictionary of the Anglo-Egyptian Sudan (1951).

(24) Johnston, H. The Nile Quest (1903).

(25) Lamba, H. Droit public et administratif de l'Egypte, (1909).

(26) Low, S. Egypt in Transition. (1914).

(27) MacMichael, Sir H. The Anglo-Egyptian Sudan. (1935).

(28) Michels, Baron de. Souvenirs de Carrière. (1901).

(29) Milner, A. England in Egypt. (1894).

(30) Neumann, Th. Das Moderne Egypten. (1893).

(31) Omar, Abdel-Moneim. The Sudan Question Based On British Documents. (1952).

(32) O'Rourke, V. A. The Juristic Status of Egypt and the Sudan. (1935).

(33) Rifaat, M. The Awakening of Modern Egypt. (1947).

(34) Sabry, M. Le Soudan Egyptien (1821–1898). (1947).

(35) Sabry, M. L'Empire Egyptien Sous Mohamed Ali … (1930).

(36) Sabry, M. L'Empire Egyptien Sous Ismail … (1983).

(37) Sabry, M. La génèse de l'Esprit national Egyptien (1863–1882).

(38) Sammarco, A. Les règnes de Abbas, de Said et d'Ismail. (1935).

(39) Traill, H. D. England, Egypt and the Sudan. (1900).

(40) Trimingham, J. E. Islam in the Sudan. (1949).

(41) Weigall, A. E. P. B. A History of Events in Egypt from 1789 to 1914. (1914).

(٣) في تاريخ مصر والسودان لغاية ١٨٧٩م

(1) Anonym. The Present Crisis in Egypt in Relation to Our Overland Communications with India. (1851).

(2) Anonym. La Politique d'Ismail Pacha et les intérêts de l'Europe dans la question d'Egypte … (1869).

(3) Abbate Pacha. Le Soudan sous le Règne du Khédive Ismail … (1905).

(4) Abbate, De L'Afrique Centrale on Voyage de S. A. Mohamed Said Pacha dans les Provinces du Soudan. (1858).

(5) Audouard, O. Les Mystères de l'Egypte dévoilés … (1865).

(6) Baker, S. W. The Nile Tributaries of Abyssinia. etc … (1872).

(7) Baker, S. W. Ismailia: A narrative of the Expedition … 2 vols (1874).

(8) Barthélemy Saint-Hilaire, J. Lettres sur l'Egypte. (1857).

(9) Bemmelen, P. van. L'Egypte et l'Europe par un ancien juge mixte … (2 vols) (1882–4).

(10) Billard, F. L. Les Mœurs et Gouvernement des l'Egypte … (1867).

(11) Bordeano, N. L'Egypte d'après les traités de 1840–41. (1869).

(12) Burton, R. F. First footsteps in East Africa, or an Exploretion of Harrar. (1856).

(13) Burton, R. F. Wanderings in Three Continents … (1901).

(14) Carliles J. Egypt Under Ismail. (1883).

(15) Cattaui, J. Le Khédive Isma'il Et La Dette De l'Egypte. (1935).

(16) Charmes, G. Un essai de gouvernement européen en Égypte. Revue des Deux Mondes 15 Août, 15 Sept. (1879).

(17) Couvidou, H. Etude sur l'Egypte contemporaine. (1873).

(18) Crabitès, P. Ismail The Maligned Khedive … (1933).

(19) Crabitès, P. Gordon, the Sudan and Slavery. (1933).

(20) Déhérain, H. Le Soudan Égyptien sous Mehemet Ali. (1898).

(21) De Leon, (Edwin). The Khedive's Egypt … (1877).

(22) De Leon (Edwin). Egypt Under Its Khedives (1882).

(23) Douin, G. Histoire Du Regne Du Khédive Ismail (5 vol.) 1936 …

(24) Duff Gordon (Lady). Letters from Egypt 1863–65. (1865).

(25) Dye, W. McE. Moslem Egypt and Christian Abyssinia … (1886).

(26) Engelhardt, Ed. La Turquie et le Tanzimat. 2 vols (1882).

(27) Farman, E. E. Egypt and Its Betrayal … (1908).

(28) Gay Lussac. L'Égypte et la Turquie. (1869).

(29) Gellion-Danglar, E. Lettres sur l'Égypte contemporaine 1865–1875. (1876).

(30) Gessi, R. Seven Years in the Sudan. (1892).

(31) Gifoon (Ali Effendi). Memoirs of a Sudanese Soldier. Dictated to and Translated by Captain Percy Machell. (Cornhill Magazine. New Series. vol. I. July–Oct.) 1896.

(32) Gobbetti, G. Reflexions sur la succession directe dans le Vice Roy-auté d'Egypte. (1868).

(33) Guillaumot, H. Le Khédive et le Sultan. (1870).

(34) Hoskins, G. A. A Winter in Upper and Lower Egypt (1863).

34(a) Hill, G. B. Colonel Gordon in Central Africa (1874–1879) (1899).

(35) Jerrold, B. Egypt under Ismail Pacha … (1879).

(36) Junker, W. Travels in Africa during the Years 1876–78. (1890).

(37) Laury, F. V. Le Differend turco-égyptien … (1869).

(38) Lesseps, F. de. Mémoire à l'Académie … sur le Nil Blanc et le Soudan. (1857).

(39) Lesseps, F. de. Égypte et Turquie. (1869).

(40) Lesseps, F. de. Souvenirs d'un voyage au Soudan. (Nouvelle Revue 6 an. t. XXVI) Paris (1884).

(41) Lesseps, F. de. Souvenirs de quarante ans. (2 vols). 1887.

(42) Loring, W. W. A Confederate Soldier in Egypt. (1884).

(43) Lucovich, A. Le Cas du Pacha d'Egypte (1867).

(44) Lüttke, M. Aegyptens Neue Zeit. 2 vols. (1873).

(45) Malortie, Baron de. Native Rulers and Foreign Interference. (1883).

(46) McCoan, J. C. Egypt as it is. (1877).

(47) McCoan, J. C. Egypt under Ismail. (1889).

(48) Mariette, E. Mariette Pacha, Lettres et souvenirs personnels (1904).

(49) Melly, A. Souvenirs d'André Melly … (1852).

(50) Melly, G. Khartoum and the Blue and White Niles. 2 vols. (1851).

(51) Merruau, P. O. L'Égypte sous le gouvernement de Saïd Pasha (Revue des Deux Mondes 15 Sep. 1857).

(52) Merruau, P. O. L'Égypte contemporaine de Méhémet-Ali à Saïd Pacha 1840—1857. (1858).

(53) Merruau, P. O. L'Égypte sous le gouvernement d'Ismail Pacha (Revue des Deux Mondes 15 Août) 1876.

(54) Mouriez. P. Des Intérêts européens en Orient (Note A. Tanzimat Constitution du Gul-Hane ...) (1852).

(55) Petherick, J. Travels in Central Africa ... 2 vols. (1889).

(56) Petherick, J. Egypt, the Sudan and Central Africa ... (1861).

(57) Ravert et Dellard, Historique du bataillon négre Égyptien au Mexique (1863—1867). Revue d'Égypte t. I. (1894).

(58) Ronchetti, A. Quelques mots sur l'hérédité à la vice-royauté d'Égypte ... (1866).

(59) Ronchetti, A. L'Égypte et ses progrès sous Ismail Pacha (1867).

(60) Rothstein, Th. Egypt's Ruin. (1910).

(61) Sacré, A. et Outrebon, L. L'Égypte et Ismail Pacha (1865).

(62) Schweinfurth, S. Au Cœur de l'Afrique (1868—1871) 2 vols. (1875) In The Heart of Africa. 2 vols. (1890).

(63) Shukry, M. F. The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan (1863-1879). (1937).

(64) Shukry, M. F. Equatoria Under Egyptian Rule. The Unpublished Correspondence of Col. (Afterwords Major-Gen.) C. G. Gordon With Ismail, Khedive of Egypt and the Sudan, During the Years 1874—1876. With Introd. and Notes. (1953).

64(a) Sibency, E. F. Gordon in Central Africa. (1881).

(65) Taylor, B. A journey to Central Africa ... (1854).

(66) Whately, R. The Present state of Egypt ... (1858).

(٤) في تاريخ مصر والسودان بعد ١٨٧٩م

(1) Adams, W. H. D. Egypt Past and Present … (1885).

(2) Alford, H. S. L. and Sword, W. D. The Egyptian Sudan. Its Loss and Recovery. (1898).

(3) Anonym. Pictorial Records of the English in Egypt, with a full and descriptive life of General Gordon … (1885).

(4) Anonym. Why Gordon Perished … (1896).

(5) Archer, Th. The War in Egypt and the Sudan. (1886).

(6) Arminjon, P. La Situation Économique et Financière de l’Egypte et le Soudan. (1911).

(7) Atteridge, A. H. Towards Khartoum, The Story of the Soudan War of 1896 (1897).

(8) Baker, S. W. The Egyptian Question … (1884).

(9) Bell (Moberly). Khedives and Pachas … (1884).

(10) Bennet, B. Khartoum Campaign 1898–1899.

(11) Bennett, E. N. The Downfall of the Dervishes. A Sketch of the Final Sudan Campaign of 1898. (1898).

(12) Bermann, R. A. The Mahdi of Allah … (1931).

(13) Biovès, A. Français et Anglais en Égypte 1881–1882. (1910).

(14) Blunt, W. S. Gordon At Khartoum. (1911).

(15) Blunt. W. S. Secret History of the English Occupation in Egypt (1922).

(16) Borelli, O. La Chute de Khartoum. (1893).

(17) Borelli, O. Choses politiques d’Égypte 1883—1895. (1895).

(18) Brackenbury, H. The River Column. (1885).

(19) Broadley, A. M. How we Defended Arabi … (1884).

(20) Buchta, R. The Story of the Rebellion in the Sudan … (1888).

(21) Chaillé–Long, Ch. Central Africa: naked truths of naked people. (1876).

(22) Chaillé–Long, Ch. Les Trois Prophètes: Le Mahdi, Gordon, Arabi (1886).

(23) Chaillé–Long, Ch. L'Égypte Et Ses Provinces Perdues. (1892).

(24) Chaillé–Long, Ch. My Life in Four Continents. 2 vols. (1912).

(25) Charmes, G. L'Égypte et l'occupation anglaise (Revue des Deux Mondes 15 Août & 15 Sept.) 1883.

(26) Churchill, W. The River War (1889).

(27) Colborne, J. With Hicks Pasha in the Sudan. (1884).

(28) Colvile, H. E. History of the Sudan Campaign. (1899).

(29) Colvin, Sir Auckland. The Making of Modern Egypt. (1906).

(30) Crabitès, P. The Winning of the Sudan. (1934).

(31) Cromer, Earl of. Modern Egypt. 2 vols. (1908).

(32) Daryl, Ph. Lettres de Gordon à Sa Sœur … (1884).

(33) Delebecque, J. Gordon et le Drame de Khartoum. (1935).

(34) Dicey, E. England and Egypt (1881).

(35) Dicey, E. The Story of the Khedivate. (1902).

(36) Dicey, E. The Egypt of the Future. (1907).

(37) Dujarric, G. L'État Mahdiste Du Soudan. (1901).

(38) Giffard, P. Les Français en Egypte (1883).

(39) Girard, B. L'Egypte en 1882 (1883).

(40) Gleichen, Count. With the Mission to Menelik 1897. (1898).

(41) Gleichen, Count. Handbook of the Sudan. (1898).

(42) Gleichen, Count. Report on the Nile and Country between Dongola, Suakin, Kassala and Omdurman. (1898).

(43) Gleichen, Count. Handbook of the Sudan With A Supplement. (1899).

(44) Gleichen, Count. The Anglo-Egyptian Sudan: A Compendium (1905).

(45) Gordon, Ch. G. Unpublished Letters of … (Sudan Notes and Records. vol. X. Khartoum) 1927.

(46) Gordon, Ch. G. The Journal of … at Khartoum. Introduction and Notes by Egmont Hake. (1885).

(47) Gozzi, D. Note Alla Buona sugli avvenimenti di Egitto E Sudan Dal 1882 al 1885 Con Atlante. (1890).

(48) Graham, (General). Last Words With Gordon. (1887).

(49) Hennebert, E. Les Anglais en Égypte. L'Angleterre Et le Mâdhî, Arabi et le Canal de Suez (1885).

(50) Hennebert, E. The English in Egypt. Arabi and the Suez Canal. (1884).

(51) Hervé, J. L'Egypte (1883).

(52) Heumann, Le Lapt. Le Soudan. Gordon et le Mahdi. (1885).

(53) James, F. L. The Wild Tribes of the Soudan … (1884).

(54) Junker, W. Travels in Africa during the Years 1878–1883 … (1891).

(55) Knight, E. F. Letters from the Sudan … (1897).

(56) Kusel, Baron de, An Englishman's Recollections of Egypt, 1863 to 1887 … (1915).

(57) Malet, E. Shifting Scenes or Memories of Many Men in Many Lands. (1901).

(58) Malet, E. Egypt 1879–1883 (1909).

(59) Margoliouth, D. S. On Mahdis and Mahdiism (Proceedings of the British Academy, 1915-1916). 1916.

(60) Ninet, J. Arabi Pacha, Egypte 1883–1884. (S. D.).

(61) Neufeld, Ch. A Prisoner of the Khaleefa … (1899).

(62) Ohrwalder, J. Ten Years' Captivity in the Mahdi's Camp … (1892).

(63) Peel, S. The Binding of the Nile and the New Sudan. (1904).

(64) Pensa, H. L'Egypte et le Soudan Egyptien. (1895).

(65) Pimblett, W. M. Story of the Sudan War from the Rise of the Revolt, July 1881 to the Fall of Khartoum and Death of Gordon. January 1885. (1885).

(66) Plauchut, E. L'Egypte Et l'Occupation Anglaise. (1889).

(67) Power, F. Letters From Khartoum. Written During the Siege … (1885).

(68) Rae, W. F. Egypt To–day. The First to the Third Khedive. (1892).

(69) Rivoyre, D. Aux pays du Soudan, Bogos, Mensah, Souakim. (1885).

(70) Royle, Ch. The Egyptian Campaigns, 1882 to 1885 and the events which led to them. 2 vols. (1886).

(71) Royle, Th. The Egyptian Campaigns, 1882—1885 … continued to December, 1899. (1900).

(72) Russell, H. The Ruin of the Soudan; A Resumé of Events (1883—91) (1892).

(73) Sartorius, E. Three months in the Sudan … (1885).

(74) Scotidis, N. L'Égypte Contemporaine et Arabi Pacha. (1888).

(75) Shibeika, M. British Policy in the Sudan, 1882—1902. (1952).

(76) Shukry, M. F. Gordon at Khartoum 1884–1885. (1951).

(77) Slatin, R. Fire and Sword in the Sudan … (Trans. by Wingate) (1898).

(78) Slatin, R. Feuer und Schwert im Sudan (1928).

(79) Speedy (Mrs). Wanderings in the Sudan. 3 vols. (1884).

(80) Theobald, A. B. The Mahdiya. (1951).

(81) Wallace, M. Egypt and the Egyptian Question (1883).

(82) Wilson, Sir Charles. W. From Korti to Khartum. (1886).

(83) Wingate, F. R. Chronological Index of Events in the Sudan for the years 1881–1889 inclusive (1890).

(84) Wingate, F. R. Mahdiism and the Egyptian Sudan … (1891).

(85) Wingate, F. R. The Rise and Wane of the Mahdi Religion in the Sudan … (1892).

(86) Wylde, A. B. '83 to '87 In the Soudan. 2 vols. (1888).

(87) Vizetelly, E. A. Gordon and the Mahdi … (1885).

(٥) أملاك مصر والسودان المفقودة

(1) Alport, C. J. M. Hope in Africa (1949).

(2) Ashe, R. P. Chronicles of Uganda (1894).

(3) Ashe, R. P. Two Kings of Uganda. (1889).

(4) Austin, Major. With Macdonald in Uganda … (1903).

(5) Banning, E. Le Partage Politique De l'Afrique … (1885–1888). (1888).

(6) Baratier, A. E. A. Au Congo, souvenirs de la Mission Marchand … (1921).

(7) Baratieri, O. Mémoires d'Afrique (1892–1896) (1899).

(8) Barker, J. S. S. Eritrea. A history of the Italian possessions in the Red Sea … (1885).

(9) Barré, P. Fachoda et le Bahr-el-Ghazal … (1898).

(10) Billot, A. La France et l'Italie (1881–1889). 2 vols. (1905).

(11) Boulger, D. C. The Congo State or the growth of Civilization in Central Africa. (1898).

(12) Boulger, D. C. The Reign of Leopold II King of the Belgians and Founder of the Congo State. (1925).

(13) Bourne, H. R. F. The other side of the Emin Pasha Relief Expedition. (1891).

(14) Bujac, E. Les Egyptiens dans l'Afrique Equatoriale. (1878).

(15) Bujac, E. Précis de quelques campagnes contemporaine, Égypte et Soudan. (S. D.).

(16) Bujac, E. L'État Indepéndant du Congo … (1905).

(17) Caix de Saint-Aymour, R. de. Fachoda, la France et l'Angleterre (1899).

(18) Casati, G. Ten Years in Equatoria and the return with Emin Pasha … 2 vols. (1891).

(19) Castellani, C. Vers le Nil français avec la mission Marchand … (1898).

(20) Castellani, C. Marchand l'Africain … (1902).

(21) Colosimo, G. Religione delle colonie italiane. Confini della colonia Eritrea … (1918).

(22) Colville, H. E. The Land of the Nile Springs … (1895).

(23) Darcy, J. La Conquête De l'Afrique … (1900).

(24) Darcy, J. France et Angleterre. Cent Années De Rivalités Coloniales. (1904).

(25) De Caix, R. Fashoda (1899).

(26) Dubreucq, R. Les opérations militaires en Afrique. (1898).

(27) Emily, J. Mission Marchand 1896–1899. (1913).

(28) Fallot, E. L'Avenir colonial de la France. (1901).

(29) Fraisse, G. Situation internationale des pays tributaires du bassin du Congo … (1904).

(30) Giffen, M. B. Fashoda. The Incident and its Diplomatic Setting. (1930).

(31) Hanotaux, G. Fachoda. (1900).

(32) Hanotaux, G. La négociation africaine … l'incident de Fachoda. (1909).

(33) Hanotaux, G. Le Partage de l'Afrique: Fachoda (1909).

(34) Hertslet, E. The Map of Africa by Treaty. 3 vols. (1896).

(35) Johnston, H. H. The Uganda Protectorate … 2 vols. (1902).

(36) Johnston, H. H. Britain Across the Seas. Africa. (1910).

(37) La Jonquière, C. de. Les italiens en Érythrée … (1897).

(38) Langer, W. H. The Diplomacy of Imperialism 1890–1902. (1951).

(39) Lebon, A. La politique de la France en Afrique, 1896–8: la Mission Marchand … (1901).

(40) Leclère, C. La formation d'un empire colonial belge. 3 vols. (1931).

(41) Le Jeune, L. Choquet, A. Histoire Militaire du Congo … (1906).

(42) Liebrechts, C. Léopold II. Fondateur d'empire. (1932).

(43) Longrigg, S. H. A Short History of Eritrea. (1945).

(44) Lugard, F. D. The Rise of Our East African Empire. 2 vols. (1893).

(45) Manning, O. The Remarkable Expedition: The Story of Stanley's Rescue of Emin Pacha. (1947).

(46) McDermott, P. L. British East Africa … (1895).

(47) Michel, C. Mission de Bonchamps. Vers Fachoda, à la rencontre de la mission Marchand … (1901).

(48) Michaux, O. Au Congo. Carnets de campagne de 1889 à 1897 … (1907).

(49) Monteil, P. L. Souvenirs vécus Quelques Fenillels de l'Histoire Coloniale … (1924).

(50) Mounteney-Jephson, A. J. Emin Pacha and the Rebellion at the Equator … (1896).

(51) Padmore, G. Africa. Britain's Third Empire (1948).

(52) Parke, Th. H. My Personal Experiences in Equatorial Africa as Medical Officer in the Emin Pasha Relief Expedition. (1890).

(53) Paulitschke, P. Le Harrar sous l'Administration Egyptienne 1875–1885. (Bull. Soc. Khéd. de Géog. de Caire. Sér. No. 11. Mars) (1887).

(54) Père Schynse. (Puplié par Charles Hespers) À travers l'Afrique avec Stanley et Emin Pacha … (1890).

(55) Peters, Dr. Karl. New Light on Dark Africa. Being the Narrative of the German Emin Pacha Expedition … (1891).

(56) Pimblett, W. Emin Pacha. His Life and Work. With an Account of Stanley's Relief March. (1890).

(57) Portal, Sir Gerald; An Account of the English Mission to King Johannis of Abyssinia in 1887 (Privately Printed) S. D.

(58) Portal, Sir Girald. The British Mission to Uganda in 1893. Edited with a Memoir by Rennell Rodd. (1895).

(59) Reed, J. H. Fashoda and the Bahr-el-Ghazal (1899).

(60) Rodd, Sir J. Rennell. Social and Diplomatic Memories. 3 vols. (1922).

(61) Schweinfurth, G. Au Cœur de l'Afrique … (1868–1871) 2 vols. (1875).

(62) Schweinfurth, G. In the Heart of Africa. 2 vols. (1890).

(63) Schweinfurth, Ratzel, Felkin, & Hartlaub. Emin Pacha in Central Africa … (1888).

(64) Schweitzer, G. Emin Pacha. His Life and Work … (1898).

(65) Scott–Keltie, J. The Story of Emin's Rescue … (1890).

(66) Scott–Keltie, J. The Partition of Africa … (1893).

(67) Slade, J. R. Eritrea and Abyssinia. A Short history of the relations between Italy and Abyssinia … 1868–1896. (1896).

(68) Stigand, C. H. Equatoria. The Lado Enclave. (1923).

(69) Teisseire, R. Marchand et Fachoda. (1898).

(70) Troup. J. R. With Stanley's Rear Column. (1890).

(71) Velay, E. Les Rivalités franco–anglaises en Égypte 1870–1904 (1904).

(72) Vita Hassan. Die Wahrheit Uber Emin Pacha … (1893).

(73) Wauters, A. J. Stanley's Emin Pacha Expedition … (1890).

(74) Wauters, A. J. Histoire Politique du Congo Belge. (1911).

(75) White. A. S. Le développement de l'Afrique … (1894).

(76) White A. S. The Expansion of Egypt under Anglo–Egyptian Condominium. (1899).

(77) Wilson, C. T. and Felkin, R. W. Uganda and the Egyptian Soudan. 2 vols. (1882).

(78) Woolf, L. Empire and Commerce in Africa. (1920).

(79) Zucchinetti, V. Souvenirs de mon séjour chez Emin Pacha … (1890).

(٦) تراجم

(1) Arthur, Sir G. Lord Kitchener (1920).

(2) Barnes, R. H. & Brown, C. E. Charles George Gordon (1885).

(3) Barnett Smith, G. General Gordon … (S. D.).

(4) Bauer, L. Léopold le Mal–Aimé. (1935).

(5) Beatty, Ch. His Country was the World. A Story of Gordon of Khartoum. (1954).

(6) Bertrand, A. et Ferrier, B. Ferdinand de Lesseps … (1887).

(7) Biovés, A. Un Grand Aventurier du XIXo. Siècle, Gordon Pacha. (1907).

(8) Black, C. E. D. The Marquess of Dufferin and Ava. (1903).

(9) Boulger, D. C. Life of Gordon (1896).

(10) Butler, W. F. Charles George Gordon. (1898).

(11) Chaltin, L. N. Léopold II. (S. D.).

(12) Childers, E. S. C. The Life of the Rt. Hon. Hugh C. E. Childers. (1901).

(13) Dutreb, M. Marchand (1922).

(14) Edgar–Bonnet, G. Ferdinand de Lesseps … (1951).

(15) Elton, (Lord). Gordon of Khartoum (1954–5).

(16) Fitzmaurice, Ed. The Life of Granville (1815—1891) 2 vols. (1905).

(17) Gardiner, A. G. The Life of Sir William Harcourt. 2 vols. (1923).

(18) Gwynn, S. L. & Tuckwell, G. M. The Life of Sir Charles Dilke (1917).

(19) Hanson, L. & E. Gordon: The Story of A Hero (1953).

(20) Hiltbrunner, C. Ismail, vice–roi d'Egypte (1867).

(21) Hodges, A. Lord Kitchener (1936).

(22) Holynski, A. Nubar Pacha devant l'histoire. (1886).

(23) Jackson, H. C. Black Ivory and White or the Story of El Zubeir Pacha … (1913).

(24) Jackson, H. C. Osman Digna … (1926).

(25) Levi, G. Osman Dekna Chez Lui … (1884).

(26) Lichtervelde, L. de. Léopold II (1926).

(27) Lichtervelde, L. de. Léopold of the Belgians (1929).

(28) Lyall, A. The Life of the Marquis of Dufferin and Ava. 2 vols. (1905).

(29) Mackay. Mackay of Uganda … (1890).

(30) Morley, J. The Life of William Ewart Gladstone. 3 vols. (1895).

(31) Mourice, Sir F. D. & Arthur, C. C. Lord Wolseley. (1924).

(32) Murray, D. & White. S. Sir Samuel Baker. A Memoir. (1895).

(33) Ravaisse, P. Ismail Pacha Khédive d'Egypte (1890–1885). (1896).

(34) Strachey, (Lytton) Eminent Victorians. (1918).

(35) Wilkins, W. H. The Romance of Isabel, Lady Burton (1898).

(36) Wingate (Roland). Wingate of the Sudan. London 1955.

(37) Zaghi, C. Vita Di Romolo Gessi. (1939).

(38) Zetland; Marquess of. Lord Cromer (1923).

(٧) المراجع العربية

(١) إبراهيم فوزي (باشا) – كتاب السودان بين يدي غوردون وكتشنر. جزءان. (١٣١٩هـ).

(٢) أحمد شفيق (باشا) – مذكراتي في نصف قرن – ٣ أجزاء (١٩٣٤م).

(٣) أحمد صادق موسى – تاريخ الدين المصري العام المالي والسياسي – (١٩٤٤م).

(٤) أحمد عرابي – كشف السِّتار عن سر الأسرار – الجزء الأول (١٩٣٢م).

(٥) إسماعيل سرهنك (باشا) – حقائق الأخبار عن دول البحار – ٣ أجزاء (١٣١٢هـ).

(٦) إلياس الأيوبي – تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا – جزءان (١٩٢٣م).

(٧) أمين سامي (باشا) – تقويم النيل وعصر عباس حلمي باشا ومحمد سعيد، المجلد الأول من الجزء الثالث؛ ثم عصر إسماعيل باشا المجلدان الثاني والثالث من الجزء الثالث (١٩٣٦م).

(٨) بنولا (بك) – كتاب مصر والجغرافيا – تعريب أحمد زكي (١٨٩٢م).

(٩) توفيق أحمد البكري – مهدي الله (١٩٤٤م).

(١٠) جبرائيل حداد (الطرابلس) – تاريخ الحرب السودانية (١٨٨٨م).

(١١) جمال الدين الأفغاني (السيد)، والشيخ محمد عبده – العروة الوثقى (١٩٣٣م).

(١٢) سعد الدين الزبير – الزبير باشا رجل السودان (١٩٥٢م).

(١٣) جوليت آدم (تعريب علي فهمي كامل بك) – إنجلترا في مصر. جزءان (١٩٢٥م).

(١٤) سليم خليل نقاش – مصر للمصريين، ٩ أجزاء (١٨٨٤م).

(١٥) عبد الرحمن الرافعي – الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي (١٩٣٧م).

(١٦) عبد الرحمن الرافعي – مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال – (١٩٤٢م).

(١٧) عبد الله حسين – السودان – ٣ أجزاء (١٩٣٥م).

(١٨) عمر طوسون (الأمير) – بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك (١٩٣٣م).

(١٩) عمر طوسون (الأمير) – الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم ١٨٥٣–١٨٥٥م. (١٩٣٦م).

(٢٠) عمر طوسون (الأمير) – تاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها (١٨٦٩–١٨٨٩مم) ٣ أجزاء (١٩٣٧م).

(٢١) فيليب جلاد (بك) – قاموس الإدارة والقضاء، ستة أجزاء.

(٢٢) محمد أحمد الجابري – في شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله (١٩٤٧م).

(٢٣) محمد رشيد رضا – تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده – ٣ أجزاء.

(٢٤) محمد صبري (الدكتور) – مصر في أفريقيا الشرقية – هرر، زيلع وبربرة، (١٩٣٩م).

(٢٥) محمد صبري (الدكتور) – الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر (١٩٤٨م).

(٢٦) محمد فؤاد شكري – الإمبراطورية الأفريقية – صفحة من تاريخ مكافحة الرق والنخاسة في السودان (كتاب إسماعيل بمناسبة مرور خمسين سنة على وفاته)، (١٩٤٥م).

(٢٧) محمد فؤاد شكري – صفحة من تاريخ السودان الحديث، رحلة محمد علي إلى فازوغلي ١٨٣٨-١٨٣٩م (ونشر جريدة الرحلة) – فصلة من مجلة كلية الآداب العدد الثاني المجلد الثاني ديسمبر ١٩٤٦م.

(٢٨) محمد فؤاد شكري – مصر والسيادة على السودان – الوضع التاريخي للمسألة، (١٩٤٧م).

(٢٩) محمد فؤاد شكري – الحاكم المصري في السودان ١٨٢٠–١٨٨٥م. (١٩٤٧م).

(٣٠) محمود الخفيف – أحمد عرابي الزعيم المفترى عليه (١٩٤٧م).

(٣١) (محمود القباني) – السودان المصري والإنجليز – (١٨٩٦م).

(٣٢) محمود طلعت – غرائب الزمان في فتح السودان – الكتاب الأول (١٣١٤هـ).

(٣٣) محمود فهمي المهندس، البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر الجزء الأول (١٣١٢هـ).

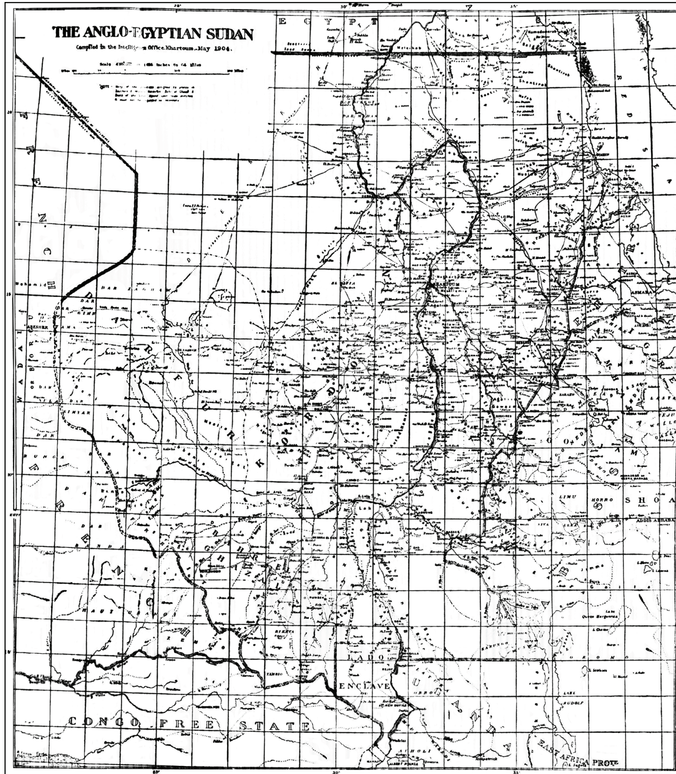
(٣٤) مكي شبيكة – السودان في قرن ١٨١٩–١٩١٩م. (١٩٤٧م).

(٣٥) ميخائيل شاروبين (بك) – الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الرابع (١٨٩٨م).

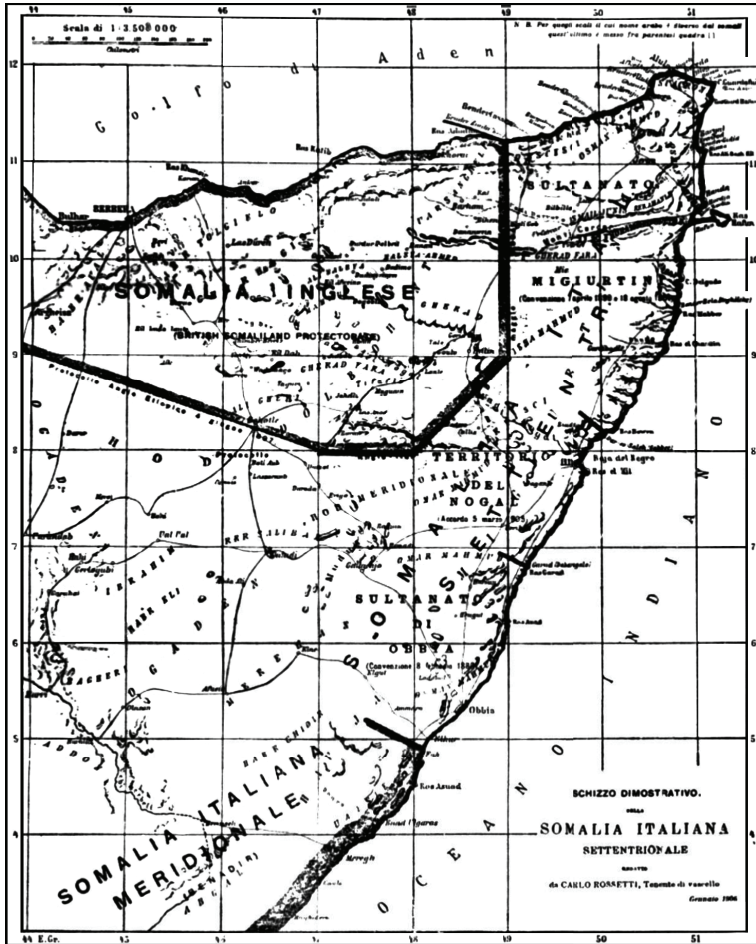
(٣٦) نجيب مخلوف – نوبار باشا وما تم على يديه (بدون تاريخ).

(٣٧) نعوم شقير (بك) – تاريخ السودان الحديث وجغرافيته في ثلاثة أجزاء (١٩٠٣م).

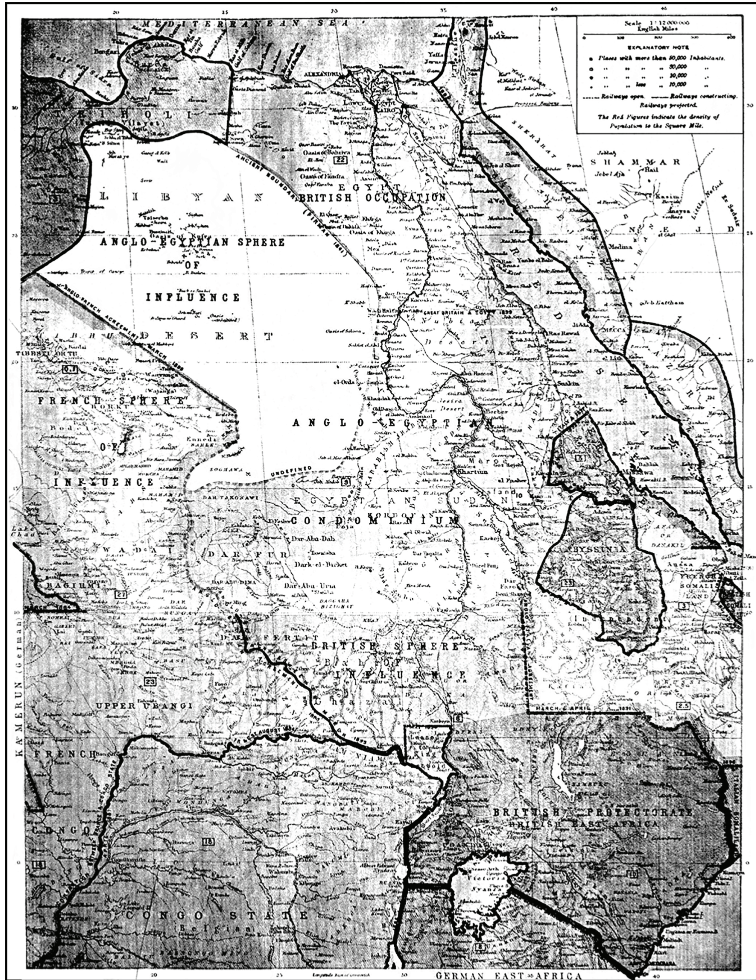
الخرائط التوضيحية



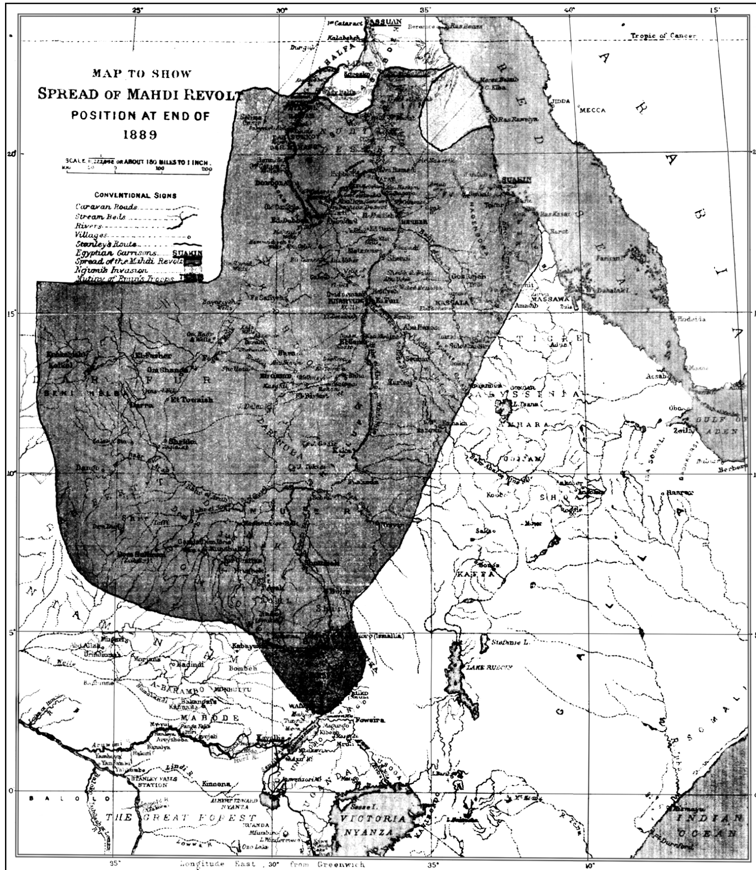
خريطة السودان المصري الإنجليزي (بعد الاتفاق الثنائي سنة ١٨٩٩م).



خريطة تُبَيِّن الصومال البريطاني والصومال الإيطالي.



خريطة توضح اقتسام أملاك مصر والسودان في أفريقيا الوسطى والشرقية (اتفاقات رسم الحدود لغاية سنة ١٨٩٩م).



خريطة تُبيِّن انتشار المهدية في السودان المصري (١٨٨١–١٨٨٩م).


هنداوي